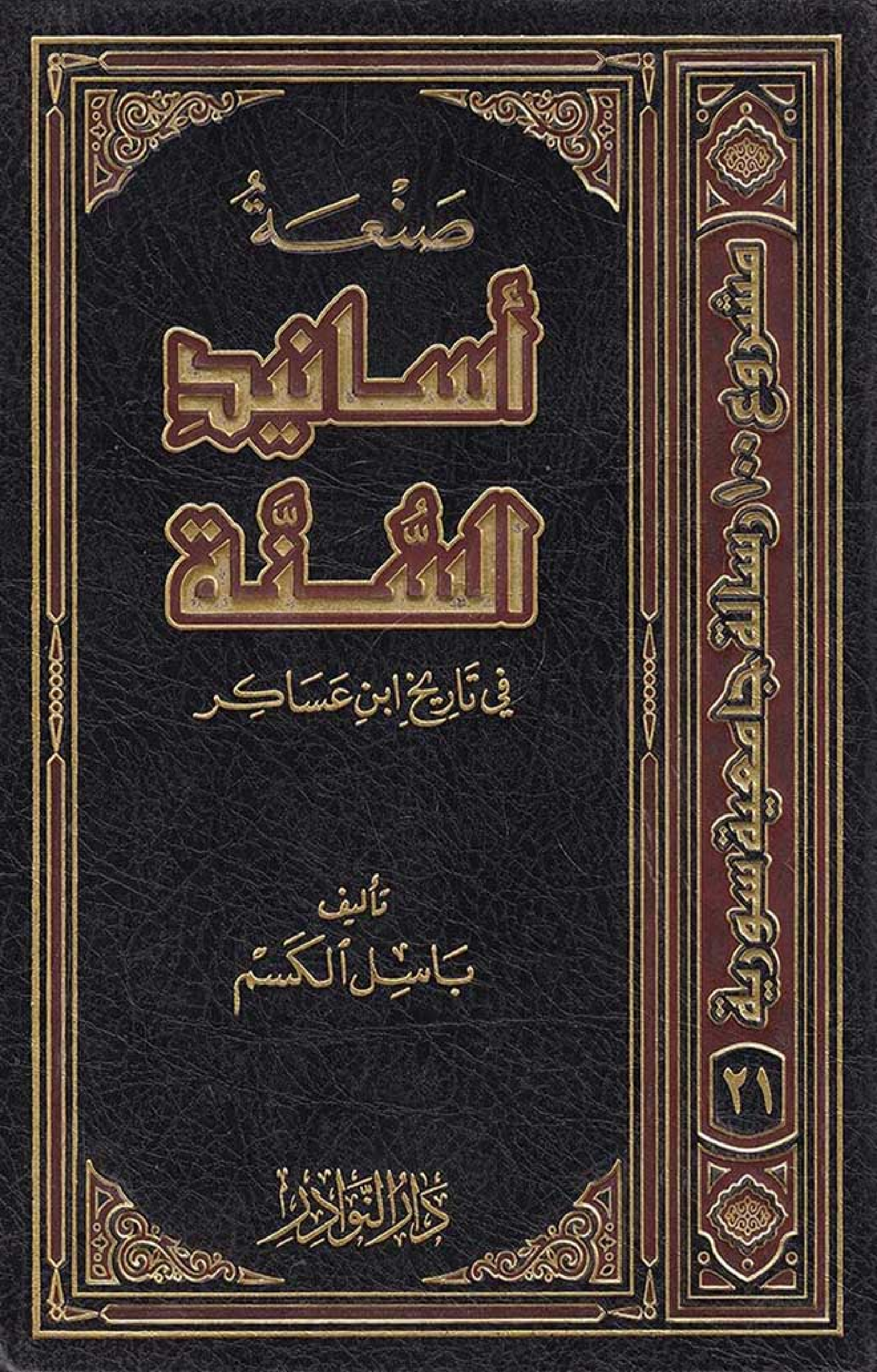
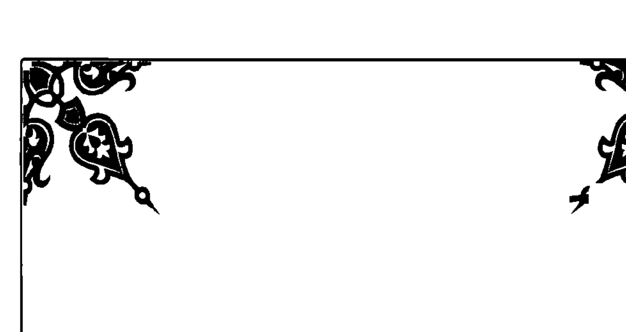
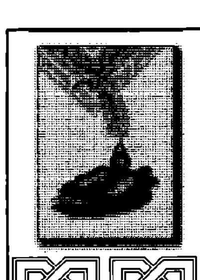
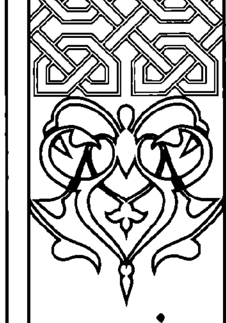
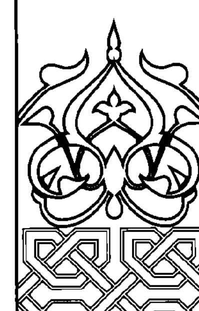

صنعة
أسانيد
الأئمة
في تاريخ ابن عساكر
تأليف
باسل الكسم
دار النوادر
مشروع الرسائل الجامعية
٢١

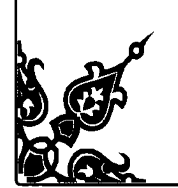
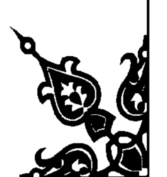


مشروع
١٠٠ رسالة جامعية سورية



تأليف
باسل الكسم



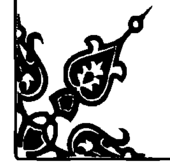

٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

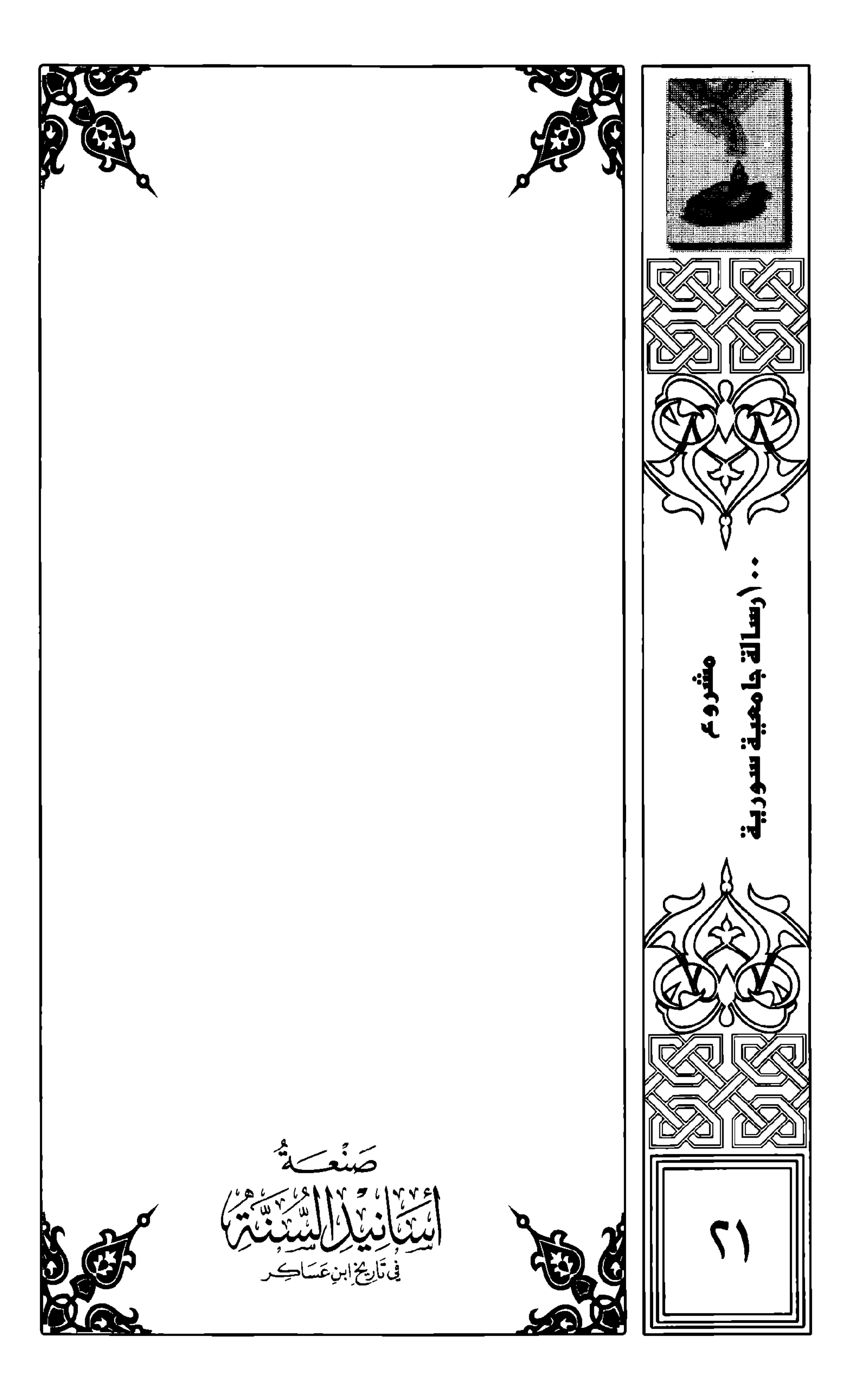
مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية

٢١

أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها المؤلف إلى جامعة أم درمان الإسلامية كلية أصول الدين / قسم السنة وعلوم الحديث بإشراف د. بديع السيد اللحام وناقشها د.عماد الدين رشيد، د. الفاتح الحبر عمر أحمد وحاز بها المؤلف درجة الماجستير برتبة امتياز، وذلك في ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م

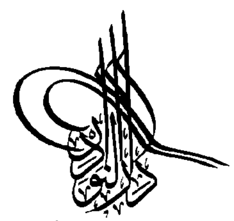





مشروع
١٠٠ رسالة جامعية سورية
٢١
صنعة
أسانيد السنة
في تاريخ ابن عساكر

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

ردمك : ٥ - ٣٣ - ٤١٨ - ٩٩٣٣ - ٩٧٨ : ISBN
9789933418335



سورية - لبنان - الكويت

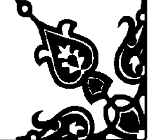
مُؤسَسَة دَار النَّوادِر م. ف - سُورية * شَرِكَة دَار النَّوادِر اللُّبنَانِيَّة ش. م. م - لُبنَان * شَرِكَة دَار النَّوادِر الكُوَيتِيَّة - ذ. م. م - الكُوَيت

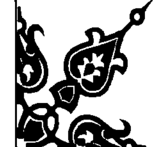
سورية - دمشق - ص. ب: ٣٤٣٠٦ - هاتف: ٢٢٢٧٠٠١ - فاكس: ٢٢٢٧٠١١ (٠٠٩٦٣١١)
لبنان - بيروت - ص. ب: ٥١٨٠/١٤ - هاتف: ٦٥٢٥٢٨ - فاكس: ٦٥٢٥٢٩ (٠٠٩٦١١)
الكويت - حولي - ص. ب: ٣٢٠٤٦ - هاتف: ٢٢٦٣٠٢٢٣ - فاكس: ٢٢٦٣٠٢٢٧ (٠٠٩٦٥)

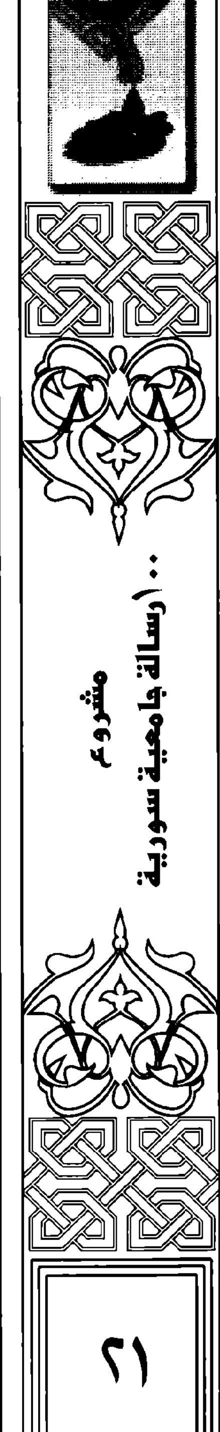
أسسها سنة: ٢٠٠٦م

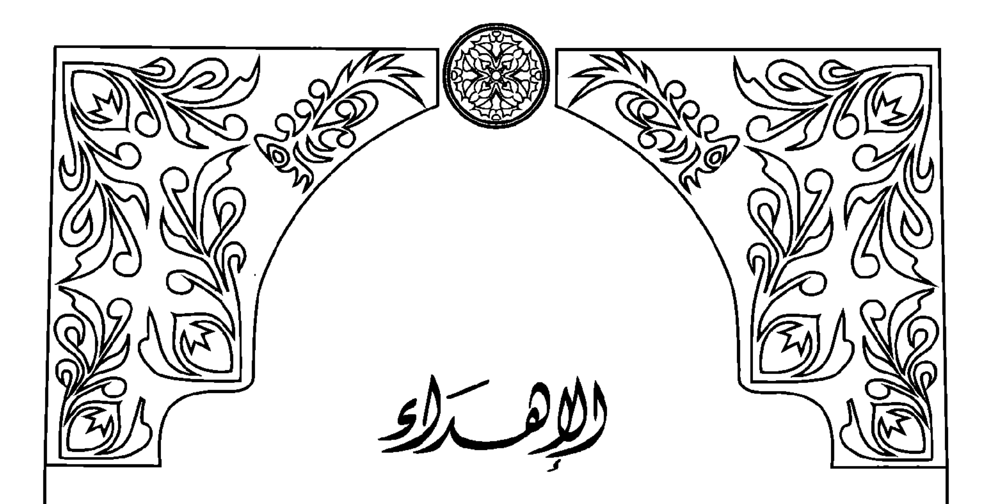


المدير العام والرئيس التنفيذي









الإهداء

أهدي عملي هذا إلى الذي بعثه الله رحمة للعالمين،

سيدي وحبيبي رسول الله ﷺ،

ومِن بعده إلى من سقى بذرة حب حديث رسول الله ﷺ

في قلبي وعقلي بعلمه وفضله،

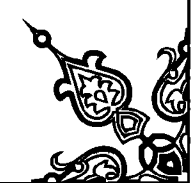
وزاد في عشقي لحديث رسول الله ﷺ بما علمني،

إلى فضيلة الأستاذ الدكتور

نور الدين عتر حفظه الله وأمتع به.









تقديم
الأستاذ الدكتور نور الدّين عتر

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد،

فهذه الدراسة تتناول موضوعاً قيماً نفيساً، في مؤلف عزيز المثال:

أما الموضوع، فهو الإسناد، وقد بنيت الدراسة على قاعدة مجمع عليها، هي: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[1]، والإسناد خصوصية لهذه الأمة الإسلامية، وفقها الله تعالى إليه، تفضيلاً على غيرها، وإنجازاً لوعده بحفظه دينه، فله الحمد، وله الشكر، وله الثناء الحسن الجميل.

أما المؤلَّف فهو مصدر جليل عزيز المثال في تاريخ الدنيا كلها، إنه (تاريخ مدينة دمشق) لحافظ عصره المشهور بابن عساكر، واسمه أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله المتوفَّى سنة (٥٧١) هجرية رحمه الله، وهو موسوعة ضخمة تبلغ ثمانين مجلداً، حافلة بالأحاديث المسندة والأخبار والفوائد الجليلة، وكل ذلك مؤيد بالإسناد، على بعد المسافة في الأحاديث المرفوعة وفي مرويات كثيرة غيرها.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة متميزة على غيرها بمزايا مهمة، منها:

١ ـ أنها دراسة ميدانية لأسانيد واقعة في مرجع حديثي تاريخي جليل.

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه: ص (١٥).

٢ ـ أنها تطبيق عملي لأصول النقد عند أئمة الحديث.

٣ ـ أنها تقدم أمثلة جديدة كثيرة جداً لأنواع الحديث وقواعدها.

٤ ـ أنها توازن مصطلحات الحافظ ابن عساكر بمصطلحات جمهور المحدثين، ولذلك أهميته.

٥ ـ أنها تكسب دارسها التعمق في دراسة الحديث ونقده وكشف علله، وذلك مطلب علمي عظيم يتنافس فيه أهل العلم وطلبته.

أجزل الله مثوبة الأخ الباحث الأستاذ باسل الكسم ونفع به وبعمله العلم والدين.

٢١/شعبان/١٤٣٠هـ

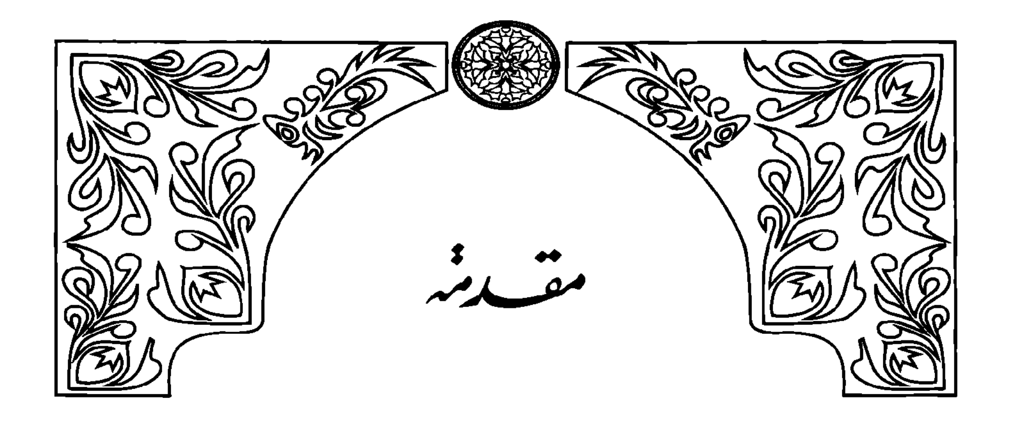
٢٠٠٩/٨/١٢

كتبه خادم القرآن والحديث

الأستاذ الدكتور نور الدّين عتر

نور الدين

❐ ❐ ❐



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،

فإن الاشتغال بحديث النبي ﷺ لمن أشرف الأعمال، وحسبك على ذلك دليلاً قوله ﷺ: «نضر الله امرأً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع»[1]، ومن المعلوم ضرورة لدى المسلم أن السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد كتاب الله ﷻ.

وهذا المصدر إنما نُقل إلينا بالأسانيد إلى رسول الله ﷺ، والإسناد هو مما خُصت به هذه الأمة دون غيرها من الأمم، وذلك فضل من الله عظيم، وقد نُقل عن عبدالله بن المبارك أنه قال: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)[2]، فالإسناد هو السور المتين الذي حمى الله به دينه من إبطال المبطلين وكذب الدجالين وتحريف الفاسدين.

وهذا البحث إنما هو دراسة لصنعة الأسانيد في كتاب عظيم من كتب هذا الفن لمحدث من المحدثين الأفذاذ الذين كان لهم اعتناء كبير بهذا العلم،

---

(١) أخرجه الترمذي: (٥/ ٣٤) رقم (٢٦٥٧) من حديث (عبدالله بن مسعود رضي الله عنه) وقال: (هذا حديث حسن صحيح).

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه: ص (١٥).

ومحدثنا هنا هو الإمام العالم الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، المولود سنة (٤٩٩هـ) والمتوفى سنة (٥٧١هـ)، وكتابه هو (تاريخ مدينة دمشق حماها الله وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها)، هذا الكتاب الذي لم يصنف مثله، نستطيع أن نصفه بأنه موسوعة بحق، فمن طلب الحديث وجده فيه، ومن طلب التاريخ وجده فيه، ومن طلب اللغة وجدها فيه، ومن طلب أخبار الناس وأحوالهم وجد ذلك فيه، إلى غير ذلك من العلوم الكثير.

وقد أتى هذا الكتاب في ثمانين مجلداً، أورد فيها المصنف التاريخ على نحو تراجم، فهذا الكتاب ليس من نوع الحوليات التاريخية التي تعالج التاريخ سنة بعد أخرى، وليس من نوع كتب الحوادث التي تعالج أمة من الأمم أو سلسلة من الغزوات والفتوح أو سيرة عظيم من العظماء أو واقعة من الوقائع، وإنما هو قبل كل شيء كتاب تراجم، ثم هو بعد ذلك كتاب حديث.

وأهم ما فيه بالنسبة لدارس الحديث، الأحاديث المرفوعة وما في حكمها التي يوردها المصنف ضمن تراجم كتابه، فهو يورد من طريق المتَرجَم بعض الأحاديث التي رواها أو جاءت من طريقه، وابن عساكر كتب هذا الكتاب وفق منهج المحدثين، وبأسلوب المحدثين، وكان ابن عساكر قد قام برحلتين لطلب الحديث، جال فيهما الآفاق، وكان تحصيل الحديث غايته فيهما، فتحصل لديه من الحديث الكثير مما لم يتيسر لغيره، فكان كتابه هذا حصيلة لعلمه الغزير، ومحفوظاته الكثيرة.

أهمية البحث:

إن كتاب (تاريخ مدينة دمشق) كالأرض الخصبة التي لم تستثمر بعد، والتي إذا ما تم استثمارها أنتجت الخير الكثير، فهذا الكتاب العظيم لم تتم دراسته

دراسة علمية وافية، وسبب ذلك أنه لم تتم طباعته محققاً بتحقيق مقبول كاملاً حتى ساعة إعداد هذا البحث، وهذه الدراسة (صنعة أسانيد السنة في تاريخ ابن عساكر) إنما هي محاولة لتبيين واستخراج آراء ابن عساكر في مفردات علم الحديث دراية وتبيان منهجه في إيراد الأحاديث وعرضها، وكيفية تحمله لها، ودراسة للأسانيد التي يوردها ـ من ناحية مصطلح الحديث خاصة ـ على نحو علمي موضوعي مع إيراد الأمثلة المناسبة، فهذه الدراسة من شأنها أن تسهل الاستفادة من هذا الكتاب، لأنها تعين على فهم مراد ابن عساكر وقصده على نحو أسهل وأسرع، ومن أمثلة ذلك طريقة إيراد ابن عساكر للأسانيد، فهو أحياناً يدرج عدة أسانيد في إسناد واحد، وقد يلتبس الأمر على القارىء في بعض الأحيان ويصعب عليه التفريق بين هذه الأسانيد، فهذه الدراسة تبين طريقة عرض الحافظ ابن عساكر للأحاديث التي أوردها وتبين الطرق التي يتبعها في إدراج الأحاديث مع الأمثلة المناسبة.

وأستطيع القول إن من أهم النقاط التي يبينها هذا البحث، هي كشف شخصية الحافظ ابن عساكر باعتباره محدثاً، حيث إنه لم يترك لنا في مؤلفاته ما يُبين لنا فيه آراءه في علوم الحديث، كما لم يُنقل عنه ما يبين ذلك، فهذا البحث يكشف لنا عن آرائه في هذا العلم الذي أمضى حياته كلها في تعلمه وتعليمه والتأليف فيه، ويبين لنا تعمقه وبراعته فيه.

سبب اختيار البحث:

وقد كان من أسباب اختيار هذا البحث:

١ ـ أن الحافظ ابن عساكر لم يبين منهجه في علوم الحديث، فكان مما لا بد منه للاستفادة من تاريخ مدينة دمشق على الوجه الأمثل بيان هذا المنهج، مما ييسر فهم هذا الكتاب والإحاطة بما فيه من كنوز ثمينة.

٢ ـ لم ينشر أي بحث فيه بيان لقيمة الحافظ ابن عساكر باعتباره محدثاً له آراؤه واجتهاداته الخاصة في علم مصطلح الحديث حتى وقت إعداد هذا البحث.

٣ ـ أهمية كتاب تاريخ مدينة دمشق، وذلك من عدة نواحٍ، منها:

أ ـ أن الحافظ ابن عساكر قد نقل عن العديد من المصنفات التي كانت في زمنه، ولكنها لم تصل إلينا، وبقيت النصوص التي نقلها الحافظ ابن عساكر منها.

ب ـ أن في كتاب تاريخ مدينة دمشق تراجم وأحاديث وأخباراً لا نجدها في غيره من الكتب.

الجهود السابقة:

إن الجهود السابقة التي تتعلق بالحافظ ابن عساكر وكتابه (تاريخ مدينة دمشق) تنقسم إلى قسمين، قسم يتعلق بالدراسات عن الحافظ ابن عساكر، وقسم يتعلق بكتابه تاريخ مدينة دمشق، لكن هذين القسمين مرتبطان ارتباطاً كبيراً، حيث إن كل بحث يتحدث عن الحافظ ابن عساكر لا بد أن نجد فيه كلاماً عن تاريخ مدينة دمشق، والعكس صحيح، وهذا عرض لما اطلعت عليه واستقصيته من تلك الجهود[1]:

١ ـ رسالة دكتوراه بعنوان (جهود الحافظ ابن عساكر الحديثية من خلال كتابه تاريخ دمشق ـ عرض ونقد) للباحث محمد إسحاق محمد إبراهيم خان، وهي رسالة مقدمة في كلية أصول الدين قسم السنة وعلومها في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام (١٤١٣هـ)، وهي رسالة يتناول الباحث في أهم مباحثها موارد ابن عساكر الحديثية في كتابه تاريخ مدينة دمشق، وقد اعتنى الباحث

(١) وقد بُدِئ بإيراد أكثرها ارتباطاً بهذا البحث، ثم ترتيب الباقي بحسب تاريخ النشر.

بهذا القسم من الرسالة فكان المبحث الأوسع فيها والأهم، ثم عرج على جهود الحافظ ابن عساكر في علم الرواية، ثم على جهوده في علم الحديث دراية، ثم على جهود الحافظ ابن عساكر في علم الرجال، ولكنه لم يتناول جهوده في علم الرواية وجهوده في علم الحديث دراية بتوسع، فكان جل اهتمام الباحث بمصادر ابن عساكر الحديثية[1].

٢ ـ رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بعنوان (موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق) للباحث طلال بن سعود بن محمد الدعجاني، وقد نشرتها عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، وهي في ثلاثة مجلدات.

٣ ـ رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بعنوان (أثر الحافظ ابن عساكر في علم الرجال وتحقيق كتاب معجم الشيوخ) للباحث عبدالله بن عبد الرحمن الشريف، بتاريخ (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م).

٤ ـ رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بعنوان (الآثار المروية عن السلف في العقيدة في كتاب تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ـ جمعاً وتحقيقاً ودراسة)، إعداد الباحث توفيق طاس، وقد جرت مناقشتها عام (١٤٢١هـ).

٥ ـ رسالة دكتوراه في الجامعة الأردنية بعنوان (موارد ابن عساكر عن

---

(١) لدى التواصل مع صاحب هذه الرسالة الباحث (محمد إسحاق محمد إبراهيم خان) طلبت منه الحصول على نسخة من رسالته، لكنه اعتذر عن ذلك، واكتفى بإطلاعي على خطة البحث التي اعتمدها في بحثه، وبين أنه سيقوم بطبع رسالته، لكن ذلك لم يتم حتى ساعة إنجاز هذا البحث.

الأسرة المروانية ٦٤ ـ ١٣٢هـ/ ٦٨٣ ـ ٧٤٩م) للباحث فراس محمد فارس مشعور، عام (٢٠٠٤م).

وقد نُشر كتابان في ترجمة الحافظ ابن عساكر، أولهما بعنوان (الحافظ ابن عساكر) لمؤلفه الدكتور حسن شميساني، وقد نشرته دار الكتب العلمية عام (١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م)، وهو كتاب من الحجم الصغير في (١٠٤) صفحات، وأما الكتاب الآخر فهو بعنوان (الحافظ ابن عساكر محدث الشام ومؤرخها الكبير) للدكتور محمد مطيع الحافظ، وقد نشرته دار القلم في دمشق عام (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)، وفيه جهد مشكور لكاتبه.

أما ما سوى ذلك فأكثره إما كتب في مقدمات التحقيق لأجزاء أو تراجم مستخرجة من تاريخ مدينة دمشق، وإما أبحاث قدمت في الندوة التي أقيمت في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادة الحافظ ابن عساكر في دمشق سنة (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م)، وقد جمعت جميع المحاضرات في كتاب واحد صدر عن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية التابع لوزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.

خطة البحث:

هذا وقد أتت خطة البحث في تمهيد وعشرة فصول وخاتمة وفق الآتي:

* **تمهيد**: في مصطلحات البحث، وقد أوردت فيه أربعة مباحث:

- **المبحث الأول**: (الصنعة) لغة واصطلاحاً.

- **المبحث الثاني**: (السند) لغة واصطلاحاً.

- **المبحث الثالث**: (السنة) لغة واصطلاحاً.

ـ **المبحث الرابع**: مفهوم (صنعة أسانيد السنة) المركب الإضافي.

* **الفصل الأول: الحافظ ابن عساكر وكتابه (تاريخ مدينة دمشق):**

ـ **المبحث الأول**: عصر الحافظ ابن عساكر: **المطلب الأول**: الحالة السياسية، **المطلب الثاني**: الحالة الاجتماعية، **المطلب الثالث**: الحالة العلمية.

ـ **المبحث الثاني**: السيرة الشخصية للحافظ ابن عساكر: **المطلب الأول**: اسمه ونسبه، **المطلب الثاني**: ولادته ونشأته، **المطلب الثالث**: زوجته وأولاده، **المطلب الرابع**: وفاته.

ـ **المبحث الثالث**: السيرة العلمية للحافظ ابن عساكر: **المطلب الأول**: بداية طلبه للعلم، **المطلب الثاني**: رحلاته، **المطلب الثالث**: شيوخه، **المطلب الرابع**: تلاميذه، **المطلب الخامس**: جلوسه للتحديث، **المطلب السادس**: الحافظ ابن عساكر المحدث، **المطلب السابع**: الأشخاص الذين تأثر بهم الحافظ ابن عساكر، **المطلب الثامن**: مؤلفاته، **المطلب التاسع**: صفاته وأخلاقه وثناء العلماء عليه.

ـ **المبحث الرابع**: تعريف عام بكتاب (تاريخ مدينة دمشق): **المطلب الأول**: اسم الكتاب وموضوعه، **المطلب الثاني**: مدة تأليفه، **المطلب الثالث**: حجم الكتاب، **المطلب الرابع**: منهج ابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق)، **المطلب الخامس**: القاسم ابن الحافظ ابن عساكر و(تاريخ مدينة دمشق)، **المطلب السادس**: نظرة في مصادر الحافظ ابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق)، **المطلب السابع**: مختصرات وذيول (تاريخ مدينة دمشق)، **المطلب الثامن**: تراجم مستخرجة من (تاريخ مدينة دمشق)، **المطلب التاسع**: طبعات (تاريخ مدينة دمشق).

* **الفصل الخامس: علوم أسماء الرواة عند الحافظ ابن عساكر:**
- **المبحث الأول:** المبهم.
- **المبحث الثاني:** من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة.
- **المبحث الثالث:** الأسماء والكنى.
- **المبحث الرابع:** الألقاب.
- **المبحث الخامس:** معرفة أوطان الرواة وبلدانهم.
* **الفصل السادس طرق التحمل عند الحافظ ابن عساكر:**
- **المبحث الأول:** السماع.
- **المبحث الثاني:** العرض (أو القراءة على الشيخ).
- **المبحث الثالث:** الإجازة.
- **المبحث الرابع:** المناولة.
- **المبحث الخامس:** المكاتبة.
- **المبحث السادس:** الوجادة.
* **الفصل السابع: اللطائف الإسنادية عند الحافظ ابن عساكر:**
- **المبحث الأول:** العالي والنازل.
- **المبحث الثاني:** رواية الأكابر عن الأصاغر.
- **المبحث الثالث:** المسلسل.
* **الفصل الثامن: صنعة الحافظ ابن عساكر في عرض أسانيده:**
- **المبحث الأول:** إفراد كل سند مع متنه في الرواية.
- **المبحث الثاني:** إيراد أسانيد تامة وإيراد المتن عقب واحد منها فقط.
- **المبحث الثالث:** جمع أسانيد متعددة للحديث في سياق إسناد واحد.

ـ **المبحث الرابع**: العطف على راوٍ من رواة سند حديث سابق مع حذف القسم المتفق من السند.

ـ **المبحث الخامس**: الإشارة إلى طرق أخرى للحديث دون إيرادها.

* **الفصل التاسع: صنعة نقد الحديث عند الحافظ ابن عساكر:**

ـ **المبحث الأول**: الحكم على الأحاديث في تاريخ مدينة دمشق.

ـ **المبحث الثاني**: الجرح والتعديل في تاريخ مدينة دمشق.

* **الخاتمة والتوصيات.**

* * *

منهج البحث

ينقسم هذا البحث إلى قسمين رئيسين، أولهما الدراسة المتعلقة بالحافظ ابن عساكر وبكتاب تاريخ مدينة دمشق، وثانيهما الدراسة المتعلقة ببيان صنعة ابن عساكر الحديثية.

أما المنهج المعتمد في القسم الأول من الدراسة، فهو المنهج التاريخي الوصفي، والمنهج الاستقرائي الناقص، حيث إنني تتبعت ما ذُكر عن ابن عساكر وعن تاريخه عند من ترجم له أو تحدث عن تاريخه، ثم استخلصت من ذلك كله ترجمة له، وأما الدراسة عن كتابه تاريخ مدينة دمشق، فإنني أضفت إلى تتبع ما كتب عن هذا الكتاب استقراء بعض مجلداته لاستنباط منهج مؤلفه فيه، ثم جعلت ذلك كله في الدراسة التي أوردتها عنه.

وأما في القسم الثاني من الدراسة، فقد اعتمدت المنهج الاستقرائي والتحليلي، حيث إنني تتبعت المواضع التي أورد فيها ابن عساكر ما يدل على الصنعة الحديثية في تاريخ مدينة دمشق، ودرست ما أورده في ذلك، ثم قارنته

بأقوال غيره ممن سبقه وممن أتى بعده من أئمة هذا الفن، وذلك لاستنباط آرائه في مفردات علم الحديث دراية.

وأما الاستقراء الذي قمت به، فقد كان استقراءً ناقصاً، حيث استخرجت الأحاديث الواردة في مجلدي السيرة النبوية، وهما المجلدان (٣ ـ ٤)، وجعلت كل حديث في بطاقة خاصة مع تعليقات ابن عساكر عليه إن وجدت، وهذان المجلدان هما أكثر مجلدات التاريخ أحاديث من حيث العدد، ففي المجلد الأول منهما حوالي (٤٣٤) حديثاً، وفي الثاني منهما حوالي (٩٢٧) حديثاً، كما قمت بقراءة عدد من المجلدات واستخرجت ما فيها من التعليقات التي أوردها ابن عساكر، ثم بعد ذلك استعنت بالحاسوب لاستخراج المواضع التي أورد فيها ابن عساكر تعليقات تتعلق بهذا البحث.

منهج كتابة البحث:

١ ـ مهدت لكل فقرة من فقرات البحث بإيراد أقوال أهل هذا الفن في المصطلح الذي قمت بدراسته، ورتبت أقوالهم بحسب التسلسل التاريخي، ثم أوضحت هذه الأقوال إذا وُجِدَت ضرورة لذلك.

٢ ـ بعد ذلك أوردت أمثلة من كتاب تاريخ مدينة دمشق عن استعمال ابن عساكر للمصطلح الذي قمت بدراسته، وهذه الأمثلة عبارة عن أحاديث من تاريخ مدينة دمشق مع تعليقات ابن عساكر عليها، أوردتها تامة سنداً متناً، ثم بينت موضع الشاهد فيها.

٣ ـ بعد الانتهاء من إيراد الأمثلة، استخلصت معنى المصطلح المدروس عند الحافظ ابن عساكر من الأمثلة التي أوردتها.

٤ ـ اعتمدت طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق لكتاب (تاريخ مدينة دمشق)، وعند العزو لطبعة دار الفكر بينت ذلك.

٥ ـ عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها في صلب البحث، وقد أوردت

بين معكوفين [ ] اسم السورة ورقم الآية.

٦ ـ عند الإحالة إلى المراجع في الحاشية، قلت (انظر) قبل ذكر المرجع للدلالة على تصرفي في النص المُقتبس، أما في حالة النقل الحرفي فقد ذكرت المرجع مباشرة.

٧ ـ اقتصرت على تخريج الأحاديث من الصحيحين دون غيرهما من الكتب إلا إذا اقتضت الحاجة غير ذلك، فإن لم يرد الحديث فيهما أو في أحدهما خرَّجته من سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، ولم أتعد هذه الكتب إلا إذا اقتضت الحاجة، فإن لم يرد الحديث في هذه الكتب أو في أحدها خرَّجته من كتب الحديث الأخرى، وهناك بعض الأحاديث التي لم أقم بتخريجها لعدم العثور عليها في المصادر التي توافرت لدي.

٨ ـ من حيث ترتيب المراجع في التخريج، قدمت الكتاب الذي ورد الحديث من طريقه على جميع الكتب الأخرى، ثم ذكرت الصحيحين، ثم كتب السنن الأربعة، ثم ما سواها من كتب الحديث، ثم كتب التراجم وغيرها، كما أني في بعض الأحيان قدمت المراجع التي أوردت الحديث بلفظه على التي أوردته بالمعنى.

٩ ـ في الصحيحين عزوت الحديث إلى الكتاب ثم الباب ثم رقم الحديث، وفيما سواهما اكتفيت بالعزو إلى الجزء والصفحة وبيان رقم الحديث إن وُجد.

١٠ ـ بينت موضع التقاء ابن عساكر مع أصحاب الكتب الأخرى في أسانيد الأحاديث إن اقتضت الحاجة لذلك، كما أوردت جداول تبين طرق الحديث لدى الحاجة إليها.

١١ ـ بينت درجة صحة أسانيد الأحاديث التي أوردتها نقلاً عن أئمة نقد الحديث إن نُقل عنهم حكم فيها، وإلا فإنني حاولت الاجتهاد في ذلك.

١٢ ـ اكتفيت بالترجمة للأعلام الذين لهم تعلق بالمسائل المبحوثة، كما لم أترجم للأعلام المشهورين إلا إذا وُجِدَت ضرورة لذلك.

١٣ ـ أوردت في كل ترجمة عناصر رئيسة، وهي الاسم والكنية واللقب والنسبة والطبقة وتاريخ الوفاة وبيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة إن كان له رواية عند أصحابها، وذلك بحسب توافر هذه المعلومات في المصادر، وأما ما عدا ذلك فتختلف العناصر التي أوردها من ترجمة لأخرى بحسب طبيعة الحاجة إليها، وقد اكتفيت في بعض المواضع بالإشارة إلى موضع الترجمة في كتب التراجم دون إيراد شيء منها.

صعوبات البحث:

إن العقبة الرئيسة في إنجاز هذا البحث تمثلت في إيجاد أحاديث تصلح أمثلة على عدد من مباحث هذه الدراسة، ذلك لأن كتاب تاريخ مدينة دمشق كتاب ضخم من حوالي ثمانين مجلداً، والبحث عن مثال مناسب لبعض أنواع الحديث كان يستغرق في بعض الأحيان ساعات طويلة مع الاستعانة بالحاسوب، حتى إنني كنت اضطر لقراءة عدد من مجلدات التاريخ للحصول على مثال واحد لنوع من أنواع الحديث التي استعملها الحافظ ابن عساكر في تاريخه، وذلك كما في مباحث المقطوع والمرسل الخفي والنازل.

وقد تمثلت العقبة الثانية باضطراب العبارة في مواضع متعددة من الكتاب، والذي يظهر أن السبب في ذلك هو سقم نسخ المخطوط المعتمدة في بعض المواضع من التاريخ.

بيان عمل الحاسوب في هذا البحث:

إن الحاسوب من التقنيات الحديثة التي دخلت مجال العلوم الشرعية، حيث تم إنتاج برامج تحتوي على آلاف الكتب على قرص ليزري واحد، وقد تعددت البرامج التي تعنى بالحديث وعلومه، لكنها تتفاوت من حيث الجودة، وقبل بيان البرامج التي استعنت بها في هذا البحث، أعرض لبعض إيجابيات استخدام

الحاسوب وسلبياته في مجال العلوم الشرعية عامة(١).

أما من حيث الإيجابيات، فمنها:

١ ـ سهولة الحصول على أكثر هذه البرامج التي تحوي في طياتها آلاف الكتب، وبأسعار زهيدة.

٢ ـ هذه البرامج تحتوي على الكثير من الكتب التي قد يصعب الحصول عليها.

٣ ـ تيسر الوقوف على المعلومة المطلوبة داخل نص الكتاب أو الكتب، مع ذكر موقعها وعدد المرات التي تكررت فيها، وذلك بسبب تعدد طرق البحث، وتنوعها، وبسرعة هائلة.

٤ ـ إمكان نسخ جملة أو صفحة أو أكثر من ذلك في أكثر البرامج، وإجراء الاختصار والتعديل والإضافة عليه، وهذا يخدم الباحث ويختصر عليه كثيراً من الوقت والجهد.

أما السلبيات، فمنها:

١ ـ كثرة التصحيف والتحريف والسَّقَط في الكثير من المواضع في الكتب الموجودة في هذه البرامج، مما قد يؤدي إلى تغيير المعنى.

٢ ـ العلوم والمعارف تحتاج إلى عقل الإنسان وفهمه وتحليله ودرايته بالمعاني والألفاظ، ومن خلال ذلك يستطيع الباحث الوصول إلى المعلومة في مظانها من المراجع، وهذا ما لا يتوافر من خلال البحث الإلكتروني، لأنه يتعامل مع النص تعاملاً آلياً جامداً، يفتقد روح التفكير والحدس والتحليل والفهم، الذي يتعامل به الباحث مع نصوص الكتاب، وأي غلطة ولو يسيرة في إدخال كلمة البحث من قِبل الباحث أو من الكاتب للمادة العلمية للبرنامج، أو عندما

(١) انظر بحث التقنية الحديثة في خدمة السنة والسيرة النبوية بين الواقع والمأمول من إعداد الدكتور إبراهيم بن حماد السلطان الريس، وهو بحث مقدم في ندوة العناية بالسنة والسيرة النبوية التي نظمها مجمع طباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة عام (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).

يدخل الباحث كلمة مرادفة لما في الأصل، فسيؤدي ذلك إلى عدم الوقوف عليها، مما قد يترتب عليه نفي الباحث لوجودها، ولذلك فليس البحث ـ وإن تعددت طرائقه في هذه البرامج ـ دليلاً قاطعاً على عدم وجود المعلومة.

٣ ـ كما أن الحصول على المادة العلمية يسير وسريع، فإن فقدها كذلك، وذلك لأسباب، منها سوء الحفظ أو (فيروسات) الحاسب، أو الأعطال الفنية التقنية التي تؤدي إلى ذلك.

٤ ـ هذه البرامج تعد وسيلة بحث، وليست مصدر معلومة، فهي كالفهارس للكتب، يحتاج الباحث من خلالها إلى مراجعة النص الأصلي في المراجع الورقية.

وأما البرامج التي تمت الاستعانة بها في إعداد هذا البحث ـ وقد رتبت هذه البرامج بحسب درجة استفادتي منها ـ:

١ ـ الموسوعة الشاملة (الإصدار الأول): وهو برنامج مجاني يمكن الحصول عليه من شبكة (الإنترنت)، ومن ميزاته أن الكتب فيه موثقة بالعزو إلى الأجزاء والصفحات الموافقة للكتاب المطبوع مع بيان معلومات الكتاب المطبوع، عدا بعض الكتب التي فيها خطأ ولا يمكن الاعتماد عليها في العزو، وذلك مثل كتاب (تاج العروس للزبيدي)، ومن ميزات هذا البرنامج أن بعض الكتب وضعت فيه مع مقدمات التحقيق وحواشي المحققين ما كان فيه فائدة كبيرة، ومن أبرز مميزاته ميزة التراجم، حيث إنه قد تم فيه فهرسة عدد كبير من كتب التراجم، كما أن فيه ميزة التخريج الآلي لأحاديث بعض كتب الحديث، وأما سيئاته، فمن أبرزها أن أكثر الكتب الموجودة فيه مأخوذة من برامج شركة التراث بما فيها من التصحيف والتحريف والسَّقَط في النصوص.

٢ ـ الموسوعة الشاملة (الإصدار الثاني): وهو برنامج مجاني يمكن الحصول عليه من شبكة (الإنترنت)، ومن أبرز ميزات هذا البرنامج سعته، ففيه بعض الكتب التي لا تتوفر في سواه من البرامج، وهو جَمَعَ حسنات الإصدار الأول منه وسيئاته، أضف أن أكثر الكتب فيه غير معزوة إلى الجزء والصفحة من الكتاب

المطبوع وليس فيه بيان لمعلومات الكتاب المطبوع، حتى إن أكثر الكتب التي كانت في الإصدار الأول والعزو فيها صحيح، فإن هذه الميزة نزعت منها، كما نزعت منه ميزة التراجم عدا تراجم رواة التهذيبين، غير أنه أضيف إليه تراجم مفهرسة من بعض الكتب التي لم تكن موجودة في الإصدار الأول من البرنامج، مثل كتاب (سير أعلام النبلاء للذهبي).

٣ ـ برنامج موسوعة الحديث الشريف (الكتب التسعة): وهو من إنتاج شركة حرف، وهو برنامج غني عن التعريف، ومن أبرز ميزات هذا البرنامج دقة نصوصه وميزة التخريج الآلي للحديث.

٤ ـ مكتبة أهل البيت (الإصدار الأول): وهو من إنتاج مركز المعجم الفقهي للمرجع الشيعي السيد الكلبايكاني ومركز المصطفى للدراسات الإسلامية للمرجع الشيعي السيد السيستاني، ومن أبرز ميزات هذا البرنامج سعته، حيث إنه احتوى على ما يزيد على (٤٧٠٠) مجلداً، كما أن جميع الكتب الموجودة فيه تحتوي على مقدمات التحقيق وحواشي المحققين مع العزو الدقيق إلى الجزء والصفحة مع بيان لمعلومات الكتاب المطبوع، كما يمتاز بالخيارات الواسعة في البحث، وهذه الخيارات كما هي ميزة للبرنامج قد تكون من السلبيات في الوقت نفسه، حيث إنها قد تربك مستخدم البرنامج في البداية قبل أن يعتاد عليها ويُحسن استخدامها، وأمر آخر لا بد من الإشارة إليه، وهو أن التصحيفات والتحريفات الموجودة في كتب هذا البرنامج تختلف عن التصحيفات والتحريفات الموجودة في كتب البرامج الأخرى من حيث مواضعها، وذلك بسبب اختلاف مصدر كتب هذا البرنامج عن مصادر كتب البرامج الأخرى، حيث إن أكثر الكتب في الكثير من البرامج الأخرى هي من مصدر واحد، وأما من سيئات البرنامج عدم إمكانية النسخ من النصوص مباشرة، حيث إن النسخ يتم أولاً إلى ملف خارجي يمكن أخذ النص المنسوخ منه.

٥ ـ المكتبة الإسلامية الكبرى: وهو من إنتاج شركة التراث لأبحاث الحاسب

الآلي في الأردن، ومن أبرز ميزات هذا البرنامج العزو إلى الجزء والصفحة مع بيان لمعلومات الكتاب المطبوع، كما أن فيه ميزة استخراج التراجم، حيث تمت فهرسة تراجم عدد كبير من كتب الرجال في هذا البرنامج، وأما من أبرز سلبياته التصحيف والتحريف والسَّقَط الذي في نصوص الكتب المدخلة في هذا البرنامج، وهذه سلبية مشتركة بين جميع برامج شركة التراث.

٦ ـ الموسوعة الماسية للحديث (الإصدار الثاني): وهو من إنتاج شركة عبد اللطيف للمعلومات، ومن أبرز ميزات هذا البرنامج ميزة التخريج الآلي للحديث، وميزة رسم شجرة الإسناد، وأما من أبرز سيئاته توقفه المفاجئ عن العمل.

٧ ـ جامع الحديث النبوي (الإصدار التجريبي): وهو من إنتاج شركة إيجيكوم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولم أتبين الكثير من إيجابيات هذا البرنامج وسلبياته، وذلك لأن حصولي عليه كان خلال الخطوات النهائية لإعداد هذا البحث، لكن أبرز ما فيه هو ميزتي التخريج الآلي ورسم شجرة الإسناد.

هذا وقد كانت الفائدة الأساسية لهذه البرامج هي البحث عن مواضع المعلومات في بطون الكتب، وذلك مثل البحث عن أحد مصطلحات الحديث في أحد الكتب، وتبيان المواضع التي ورد فيها هذا المصطلح وبيان عددها، ما وفر الكثير من الجهد والوقت، ومن الفوائد الأساسية الأخرى لهذه البرامج الاستعانة بها في تخريج الأحاديث، واستخراج تراجم الأعلام، وقد تم في غالب الحالات الرجوع إلى الكتب المطبوعة للتأكد من صحة النصوص.

وهنا لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر إلى القائمين على الجامعة الأم جامعة أم درمان الإسلامية في جمهورية السودان الشقيق أساتذة وإداريين على ما أكرمونا به من رعاية طوال مدة دراستنا في جامعتهم، كما أتوجه بالشكر إلى إدارة مجمع الشيخ أحمد كفتارو رحمه الله، أساتذة وإداريين على ما تفضلوا به من رعاية طوال سنوات دراستنا في هذا المجمع المبارك، كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان لفضيلة أستاذنا وشيخنا الأستاذ الدكتور نور الدين عتر حفظه الله

وأمتع به على ما حبانا به من علم ومحبة حيث كان لنا كالأب الرحيم، وقد كان من تفضله علي أن شرفني بأن اختار لي عنوان هذا البحث (صنعة أسانيد السنة في تاريخ ابن عساكر)، فجزاه الله عني وعن طلاب العلم خيرَ الجزاء، كما أتوجه بجزيل الشكر إلى فضيلة الأستاذ الدكتور الفاتح الحبر عمر أحمد عميد كلية أصول الدين على تكرمه وتفضله بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة رغم ضيق وقته وتأخر وصولها إليه، ولفضيلة الدكتور عماد الدين الرشيد مني الشكر موصولاً على تفضله وتكرمه بالموافقة على قراءة هذا البحث لتقويم ما اعوج منه بتقصير مني، فجزاه الله عني كل خير، وأما فضيلة الدكتور بديع السيد اللحام فيعجز اللسان عن شكره على ما تفضل به من رعاية وتوجيهات كان لها الفضل في تقويم مسار هذا البحث وملاحظات كان لها الدور الأكبر في إثرائه.

ولا أغفل في هذا المقام توجيه الشكر كل الشكر للأستاذ الفاضل سعدي أبو حبيب حفظه الله، حيث كان له الفضل الأكبر في تشجيعي على إتمام هذا العمل وتجاوز الصعاب التي واجهتني فيه، ما كان له أطيب الأثر في حثي على المتابعة حتى إنجاز طباعته، كما أتوجه بالشكر والإمتنان إلى الأخ الأستاذ خير الله الشريف حفظه الله لمساعدته لي في الحصول على مجلدات تاريخ مدينة دمشق رغم ندرة بعضها، وهي عماد هذا البحث.

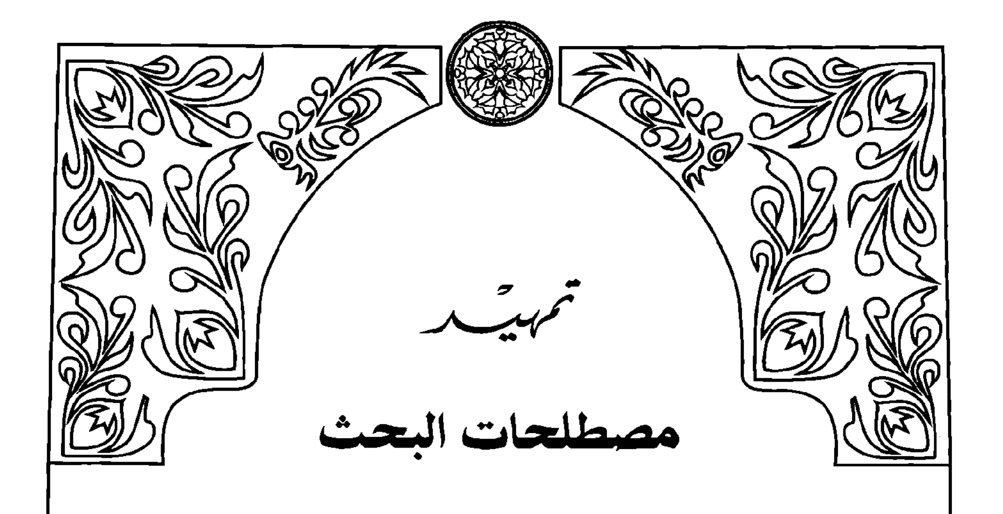
وفي الختام فإن أكن أصبت في هذا العمل فبتوفيق من الله وبفضله وجوده وكرمه، وما كان فيه من خلل فبتقصير مني.

وإني لأرجو من الله العلي القدير أن يتقبل مني هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعل فيه الخير الكثير لي وللمسلمين، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الرسل والنبيين وعلى آله وصحبه أجمعين.

باسل الكسم

دمشق في ١٤٢٩/٥/٢٧هـ

الموافق ٢٠٠٨/٦/٢م



تمهيد

مصطلحات البحث

توطئـــة.

المبحث الأول: (الصنعة) لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: (السند) لغة واصطلاحاً.

المبحث الثالث: (السنة) لغة واصطلاحاً.

المبحث الرابع: مفهوم (صنعة أسانيد السنة) المركب الإضافي.






توطئـــة:

إن كتاب تاريخ مدينة دمشق للحافظ ابن عساكر من أوسع ما وصلنا من الكتب التي خطتها أيدي علمائنا، فهو في ثمانين مجلداً، ولذلك فإنه من الصعب الإحاطة به في هذا البحث، فكان أن تم حصر هذا البحث في دراسة عناصر محددة منه، وقد حمل هذا البحث عنوان: (صنعة أسانيد السنة في تاريخ ابن عساكر)، أما بيان المقصود بهذا العنوان فيتبين من دراسة العناصر المكونة له.

* * *

المبحث الأول
(الصنعة) لغة واصطلاحاً

أ ـ لغة:

جذر هذه الكلمة في اللغة مادة (صنع)، والصِّناعةُ هي حِرْفةُ الصانِع، وعَمَلُه هو الصَّنْعةُ، والصِّناعةُ هي ما تَسْتَصْنِعُ من أَمْرٍ، وصَنَعَ الشيء صَنْعَاً وصُنْعاً أي عمله، والصناعة هي كل علم أو فن مارسه الإنسان حتى يمهر فيه ويصبح حرفة له، والصُّنْع إجادة الفعل، وكل صُنْعٍ فِعلٌ، وليسَ كلُّ فِعلٍ صُنْعاً، ولا يُنسَبُ إلى الحَيواناتِ والجَمادات كما يُنسَبُ إليها الفِعلُ[1].

(١) انظر لسان العرب لابن منظور: (٨/ ٢٠٨) مادة (صنع)، والقاموس المحيط للفيروزآبادي: =

(وكل ما اشتغل الإنسان به وضَرِيَ به من أَي أمرٍ كان فإنه عند العرب يسمى صَنْعَةً وحِرْفَةً، يقولون: صَنْعَة وحِرْفَة، يقولون: صَنْعَةُ فُلانٍ أن يعمل كذا، وحِرْفَةُ فُلانٍ أن يفعل كذا، يريدون دأبه وديدنه، لأنه ينحرف إليها، أَي يميل)[١].

ب ـ اصطلاحاً:

بتتبع تعريف (الصنعة) اصطلاحاً، تبين أن أيوب بن موسى الكفوي قد عرفها بقوله:

(الصناعة كل علم مارسه الرجل، سواء كان استدلالياً أو غيره، حتى صار كالحرفة له، فإنه يسمى صناعة، وقيل: كل عمل لا يسمى صناعة حتى يتمكن فيه ويتدرب وينسب إليه، وقيل: الصنعة (بالفتح) العمل، والصناعة قد تطلق على ملكة يُقتدر بها على استعمال المصنوعات على وجه البصيرة لتحصيل غرض من الأغراض بحسب الإمكان، والصناعة (بالفتح) تستعمل في المحسوسات، وبالكسر في المعاني، وقيل بالكسر حرفة الصانع، وقيل هي أخص من الحرفة لأنها تحتاج في حصولها إلى المزاولة، والصنع أخص من الفعل، كذا العمل أخص من الفعل، فإنه فعل قصدي لم ينسب إلى الحيوان والجماد)[٢].

* * *

= ص (٩٥٤) مادة (صنع)، وتاج العروس للزبيدي: (٢١/ ٣٦٣) مادة (صنع)، والمعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى وآخرين: ص (٥٢٦).

(١) تاج العروس للزبيدي: (٢٣/ ١٣٣) مادة (حرف).

(٢) الكليات للكفوي: ص (٥٤٤).

المبحث الثاني
(السند) لغة واصطلاحاً

أ ـ لغة:

(السند) لغة هو ما قابلك من الجبلِ وعلا عن السفح، وهو ما ارتفع من الأَرض في قُبُل الجبل أو الوادي، وكل شيء أسندت إليه شيئاً فهو مُسْنَد، والسند مُعْتَمَدُ الإنسان، كالمُسْتَنَدِ، وفلانٌ سَنَدٌ أَي معتَمَدٌ[1].

ب ـ اصطلاحاً:

أما تعريف (السند) اصطلاحاً، فقد عرفه **ابن جماعة (ت٧٣٣هـ)** في المنهل الروي[2] بقوله إنه:

(الإخبار عن طريق المتن).

ونجد تعريفاً آخر له عند **الدكتور علي نايف بقاعي** حفظه الله، حيث يقول:

(هو سلسلة الرواة وأدوات الرواية المؤدية إلى ما بعدها من كلام)[3].

وهو أشمل وأدق من التعريف السابق الذي أورده ابن جماعة.

وأما (الإسناد)، فقد عرفه **ابن جماعة** في المنهل الروي **والسيوطي (ت٩١١هـ)** في تدريب الراوي بقولهما إنه:

---

(١) انظر الصحاح في اللغة للجوهري: (٢/ ٤٨٩) مادة (سند)، ولسان العرب لابن منظور: (٣/ ٢٢٠) مادة (سند)، والقاموس المحيط للفيروزآبادي: ص (٣٧٠) مادة (سند)، وتاج العروس للزبيدي: (٨/ ٢١٥) مادة (سند).

(٢) ص (٢٩).

(٣) المنهج الحديث في تسهيل علوم الحديث للدكتور علي نايف بقاعي: ص (١٤).

(رفع الحديث إلى قائله)[1].

وعرفه فضيلة **الدكتور نور الدين عتر** في منهج النقد في علوم الحديث على أنه:

(إضافة الحديث إلى قائله، أي نسبته إليه)[2].

ومؤدى التعريفين واحد.

وأما **الحافظ ابن حجر** (ت٨٥٢هـ) فقد عرفه بقوله:

(هو الطريق الموصلة إلى المتن)[3].

وهو قريب من تعريف (السند) عند غيره من المحدثين.

وقد بين **ابن جماعة** (ت٧٣٣هـ) أن المحدثين (يستعملون السند والإسناد لشيء واحد)[4]، ومن ذلك قول **السخاوي** (ت٩٠٢هـ): (والإسناد والسند هو الطريق الموصل إلى المتن)[5].

كما بين **الدكتور نور الدين عتر** حفظه الله أن أحدهما قد يطلق على الآخر، كما أنهما قد يطلقان على رجال سند الحديث، وبين أن المراد يعرف بالقرائن[6].

* * *

---

(١) المنهل الروي لابن جماعة: ص (٣٠)، وتدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٢٧).

(٢) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٣٣).

(٣) شرح النخبة لابن حجر: ص (١٠٦).

(٤) المنهل الروي لابن جماعة: ص (٣٠).

(٥) التوضيح الأبهر للسخاوي: ص (٢٥).

(٦) انظر منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٣٣).

المبحث الثالث
(السنة) لغة واصطلاحاً

أ ـ لغة:

السنة في اللغة هي السيرة، حسنة كانت أو قبيحة[١].

ب ـ اصطلاحاً:

(هي كل ما أُثر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية أو سيرة سواء أكان ذلك قبل البعثة ـ كتحنثه في غار حراء ـ أم بعدها.

والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث عند المحدثين)[٢] في بعض الأقوال.

هذا تعريفها عند المحدثين، وأما الأصوليون فقد عرفوها بأنها:

(ما صدر عن الرسول من الأدلة الشرعية مما ليس بمتلو ولا هو معجز ولا داخل في المعجز)[٣].

وهم لا يذكرون فيها وصف النبي ﷺ، ذلك لأنهم يبحثون فيها باعتبارها مصدراً للتشريع، والتشريع يثبت بالقول أو الفعل أو التقرير منه ﷺ[٤].

والمعنى المراد بالسنة في هذا البحث هو معناها عند المحدثين.

* * *

(١) انظر الصحاح في اللغة للجوهري: (٥/ ٢١٣٩) مادة (سنن)، وتاج العروس للزبيدي: (٣٥/ ٢٣٠) مادة (سنن).
(٢) المختصر الوجيز في علوم الحديث للدكتور محمد عجاج الخطيب ص (١٦).
(٣) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: (١/ ٢٢٣).
(٤) انظر منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٢٨).

المبحث الرابع
مفهوم (صنعة أسانيد السنة) المركب الإضافي

سبق هذا البحث أبحاث كان موضوعها (الصناعة الحديثية)، منها بحث بعنوان (الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للإمام البيهقي) للدكتور نجم عبد الرحمن خلف، وقد عَرَّف في كتابه هذا الصناعة الحديثية بقوله إنها:

(تتبع ودراسة المواضع الحديثية المكينة التي مارسها البيهقي في السنن الكبرى بإحاطة وعمق، وأَظهر في فنونها ملكة راسخة متبصرة كتتبع الأسانيد والمتون وسبرها واستقصائها، وبيان قيمتها النقدية، وما يتبع ذلك من معرفة الرواة، وما يتعلق بهم من جرح أو تعديل، ومعرفة علل المتون، وغير ذلك من الفوائد الحديثية الأخرى)[١].

لكننا نجد أن هذا التعريف عام، قصد فيه صاحبه بيان الموضوعات التي سيتطرق إلى بحثها عند الإمام البيهقي.

ثم أتى بعده الباحث خالد بن محمد محمود الشرمان في بحثه المعد لنيل درجة الماجستير بعنوان (الصناعة الحديثية في كتاب شرح الآثار لأبي جعفر الطحاوي) فعرف الصناعة الحديثية على أنها:

(تتبع ودراسة المواضع الحديثية التي بينها الإمام الطحاوي في شرح معاني الآثار، بتقص وتحليل، وأظهر فيها رأيه حسب ما توصل إليه اجتهاده في فنون علوم

---

(١) الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للدكتور نجم عبد الرحمن خلف: ص (٩)، وهو بحث مقدم في كلية الزيتونة للشريعة وأصول الدين لنيل درجة الدكتوراه في الحديث وعلومه.

الحديث المختلفة، سواء كان بالسند، كاتصاله وانقطاعه وتدليسه وإرساله. . .، أو بالمتن، كرفعه ووقفه ونسخه ومختلفه. . .، أو بهما معاً، كالزيادة والشذوذ والاضطراب. . .، وما يتعلق بالحكم على الحديث أو الرواة وغير ذلك من فوائد علم الحديث المختلفة)[١].

وهذا التعريف يُنتقد بأنه مثل سابقه، تعريف عام، أتى كأنه خطة عمل للباحث، وهو بين هذا الأمر في قوله بعد إيراده لتعريفه:

(وبعبارة أوضح أردت بيان فن تعامل الطحاوي مع علوم مصطلح الحديث).

فهذا التعريف يصلح كبيان للمنهج الذي اعتمده الباحث في بحثه.

وبعد ذلك نجد أن الباحثة منى العسة عرفت الصناعة الحديثية في بحثها الذي أُعد لنيل درجة الدكتوراه في جامعة دمشق بعنوان (الصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في كتابه شعب الإيمان) بقولها إنها:

(الحرفة بالحديث وعلومه نتيجة العلم الراسخ بهما بعد طول العمل والمذاكرة، بحيث يقتدر صاحبها على استعمال موضوعات هذا العلم نحو غرض من الأغراض على وجه البصيرة والإبداع)[٢].

ومما يؤخذ على هذا التعريف أنه إنما يبين نتيجة احتراف الصنعة الحديثية، فهو تعريف يبين الغاية والهدف من الصنعة الحديثية، لكنه لا يبين ماهيتها.

ثم نجد أخيراً بحثاً للباحث عبد الرزاق حسن دراش أعد لنيل درجة الماجستير

---

(١) الصناعة الحديثية في كتاب شرح الآثار للطحاوي، خالد بن محمد محمود الشرمان، مكتبة الرشد ـ الرياض، (١٤٢٤هـ): ص (٦١).

(٢) الصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في كتابه شعب الإيمان: ص(٢٤).

في جامعة دمشق بعنوان (الصناعة الحديثية في مسند البزار)، وقد عرف فيه الصناعة الحديثية على أنها:

(مجموعة المناهج والقواعد والأدوات التي يستخدمها المشتغل في علم الحديث، والمنسجمة مع طبيعة العلم، التي ولدتها المعرفة المنقولة والمبتكرة، والمكتسبة بالخبرة والممارسة)[١].

وقد كان فضيلة الدكتور نور الدين عتر حفظه الله قد عرف (صنعة الإسناد) في كتابه (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين) بقوله إنها[٢]:

(تتبع أسانيد الحديث وسبرها وبيانها في الإخراج وتتبع الأحاديث التي تشترك في الدلالة على مسألة الباب التي أُخرجت فيه وما يتبع ذلك من الفوائد الحديثية الفنية).

وهو تعريف خاص ينطبق على المصنفات التي صنفها أصحابها بحسب الأبواب.

وأما التعريف المُختار (لصنعة أسانيد السنة):

هي المعرفة بمناهج وقواعد علم الحديث دراية وتطبيقها على أسانيد الأحاديث التي أضيفت للنبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية والاجتهاد في هذه القواعد والاعتناء بتحقيقها وإجادة ذلك كله.

الخلاصة:

مما سبق يتبين أن هذا البحث إنما يعنى بدراسة قواعد علم الحديث دراية

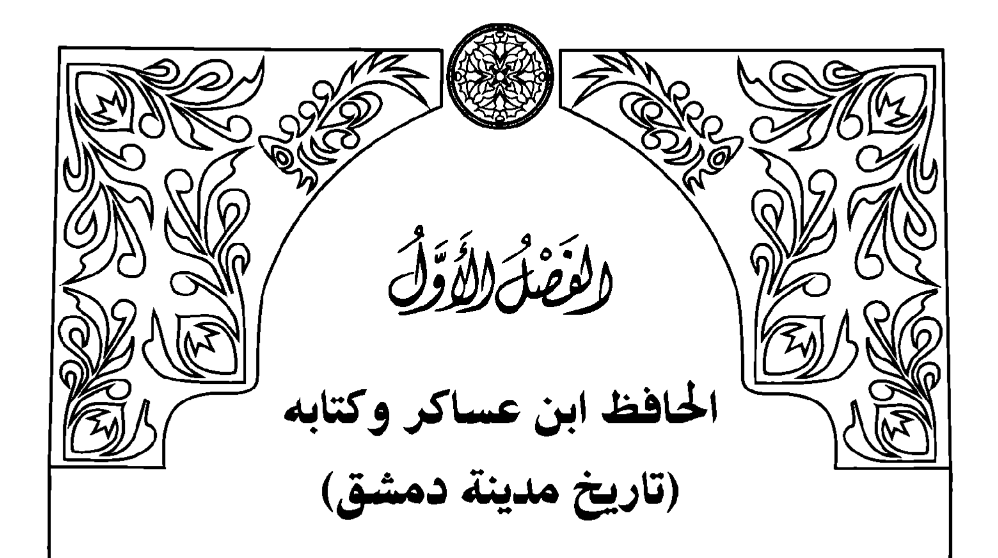
---

(١) الصناعة الحديثية في مسند البزار، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه في كلية الشريعة في جامعة دمشق عام (١٢٤٧هـ ـ ٢٠٠٦م): ص (٦).

(٢) ص (٧٢).

المتعلقة بأسانيد الأحاديث التي أضيفت للنبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية في تاريخ مدينة دمشق للحافظ ابن عساكر وموازنة ذلك بمناهج غيره من المحدثين.

❐ ❐ ❐



الفَصْلُ الأَوَّلُ

الحافظ ابن عساكر وكتابه
(تاريخ مدينة دمشق)

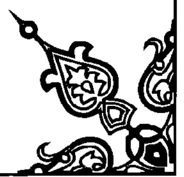
المبحث الأول: عصر الحافظ ابن عساكر.

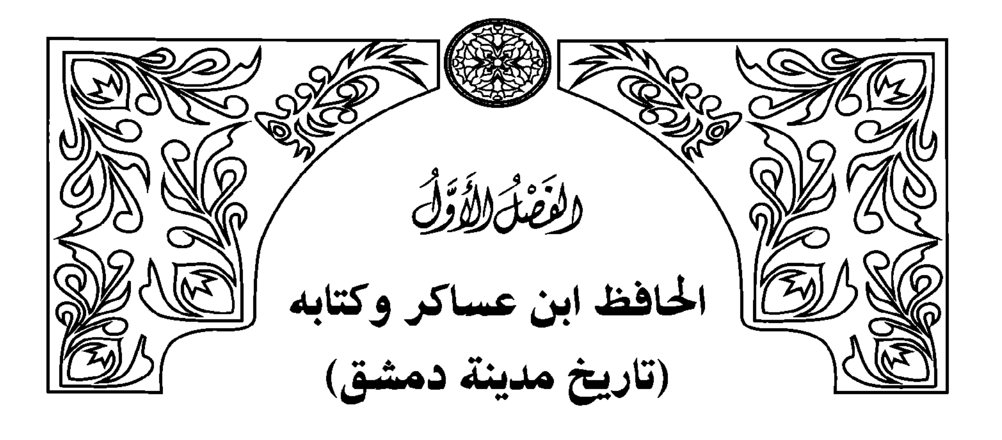
المبحث الثاني: السيرة الشخصية للحافظ ابن عساكر.

المبحث الثالث: السيرة العلمية للحافظ ابن عساكر.

المبحث الرابع: تعريف عام بكتاب (تاريخ مدينة دمشق).







الفصل الأول
الحافظ ابن عساكر وكتابه (تاريخ مدينة دمشق)

المبحث الأول
عصر الحافظ ابن عساكر

* المطلب الأول ـ الحالة السياسية :

تميزت منطقة بلاد الشام في المدة مابين منتصف القرن الخامس الهجري إلى منتصف القرن السادس الهجري بالاضطراب السياسي نتيجة الوضع الذي كان يعاني منه العالم الإسلامي عامة وهذه المنطقة خاصة، فالدولة العباسية ـ ومركزها بغداد ـ كانت في أواخر أيامها، وكذلك الدولة الفاطمية العبيدية[1]

---

(١) قال أبو شامة المقدسي في كتابه الروضتين (٢/ ٢١٤ ـ ٢١٥) عن أصول الفاطميين: (أظهروا للناس أنهم شرفاء فاطميون، فملكوا البلاد وقهروا العباد، وقد ذكر جماعة من أكابر العلماء أنهم لم يكونوا لذلك أهلاً، ولا نسبهم صحيحاً، بل المعروف أنهم بنو عبيد، وكان والد عبيد هذا من نسل القداح الملحد المجوسي، وقيل كان والد عبيد هذا يهودياً من أهل سلمية من بلاد الشام، وكان حداداً، وعبيد هذا كان اسمه سعيداً، فلما دخل المغرب تسمى بعبيد الله، وزعم أنه علوي فاطمي، وادعى نسباً ليس بصحيح لم يذكره أحد من مصنفي الأنساب العلوية، . . . ثم ترقت به الحال إلى أن ملك وتسمى بالمهدي، وبنى المهدية بالمغرب، ونسبت إليه، وكان زنديقا خبيثاً عدواً للإسلام، متظاهراً بالتشيع، متستراً به، حريصاً على إزالة الملة الإسلامية، قتل من الفقهاء والمحدثين والصالحين جماعة كثيرة، وكان قصده إعدامهم من الوجود ليبقى العالم كالبهائم فيتمكن من إفساد عقائدهم وضلالتهم ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾[الصف: ٨]، ونشأت ذريته على ذلك منطوين، يجهرون به إذا أمكنتهم الفرصة، وإلا أسروه، والدعاة لهم منبثون في =

ـ وكان مركزها القاهرة ـ، ومدينة دمشق واسطة العقد بينهما صارت في هذه المدة تحت الحكم السلجوقي[1] الذي امتد حوالي ثمانين عاماً[2]، وقد كانت قبل ذلك تحت حكم الفاطميين، فعاشت دمشق في هذه المدة مرحلة الانتقال من حكم الفاطميين العبيديين وما نتج عنه من تأخر وضعف واضطراب في شتى المجالات[3] إلى حكم الزنكيين ثم الأيوبيين مِن بعدهم، وقد كان لهذه المرحلة على قِصر مدتها أثر كبير، وهي كما يذكر الدكتور صلاح الدين المنجد أكثر

= البلاد، يضلون من أمكنهم إضلاله من العباد، وبقي هذا البلاء على الإسلام من أول دولتهم إلى آخرها، وذلك من ذي الحجة سنة تسع وتسعين ومئتين إلى سنة سبع وستين وخمسمئة. وفي أيامهم كثرت الرافضة واستحكم أمرهم، ووضعت المكوس على الناس، واقتدى بهم غيرهم، وأفسدت عقائد طوائف من أهل الجبال الساكنين بثغور الشام. . .، وكانوا أربعة عشر مستخلفاً ثلاثة منهم بإفريقية، وهم الملقبون بالمهدي والقائم والمنصور، وأحد عشر بمصر، وهم الملقبون بالمعز والعزيز والحاكم والظاهر والمستنصر والمستعلي والآمر والحافظ والظافر والفائز والعاضد).

(١) السلجوقيون نسبة لسلجوق من صغار أمراء الترك في أرجاء بخارى، يقسمون إلى ثلاثة فروع، فرع العجم، وهذا الذي استولى على العراق والجزيرة، ثم على الشام والحجاز واليمن، وفرع الروم أي آسيا الصغرى، وفرع كرمان. والتركمان قبائل كانت لأول أمرها تنزل بين بحيرة آرال وبحر الخزر، وهم من أول الأتراك الذين دانوا بالإسلام وخدموا بني العباس، هاجروا إلى فارس والعراق وآسيا الصغرى، وهم أصل الترك العثمانيين سكان الأناضول، وأعظم الشعوب التركية. . .، والتركمان على جانب عظيم من الشجاعة والفروسية، أظهروا من الجلادة منذ وطئوا هذا القطر ما خلدوا به أعظم المفاخر، وأسسوا في الشام حكومات منها المحمود ومنها دون ذلك. خطط الشام لمحمد كرد علي: (١/ ٢٣٥).

(٢) انظر ولاة دمشق في العهد السلجوقي ـ نصوص مستخرجة من تاريخ دمشق الكبير مهد لها وحققها الدكتور صلاح الدين المنجد: ص (٣).

(٣) انظر المرجع السابق نفسه: ص (١٣).

العهود شأناً في تاريخ دمشق وأعظمها أثراً في تطورها ونهضتها ومستقبلها، حيث إن الولاة السلاجقة اشتهروا بحسن السيرة والإحسان واستعمال العدل والكف عن الظلم والأمر بالمعروف، بعد أن كان ولاة الفاطميين يسيؤون السيرة ويظلمون ويجورون ويخربون ويصادرون، وأنس الناس بالأمن بعد الاضطراب وبالهدوء بعد الثورة، وكانت سيرة الولاة كأحسن ما يكون، باستثناء ما كان في آخر ولايتي شمس الملوك[1] وأبق[2]، وقد كانت سياسة شمس الملوك حسنة في البداية، فرفع عن الرعية ضرائب كانت تؤخذ منهم، ثم عدل عن خطته، فصادر العمال وتقاعس عن قتال الفرنج، ثم جرت الأمور على استقامة بعده حتى أواخر أيام أبق، حيث إنه كان سيئ السيرة ضعيفاً، وقد حاول الاستعانة بالفرنج

---

(١) شمس الملوك، إسماعيل بن بوري بن الأتابك طغتكين التركي، صاحب دمشق، تملك بعد أبيه سنة (٥٢٦هـ)، وكان بطلاً شجاعاً شهماً مقداماً كآبائه، أسعر بلاد الكفار بالغارات وأوطأهم ذلاً، لكنه جبار عسوف، مد يده إلى أخذ الأموال، وعزم على مصادرة المتصرفين والعمال، وصادر الأغنياء والدواوين، وظلم وعتا، ثم لما علم بأن زنكي على قصد دمشق، بعث يستحثه ليعطيه إياها، وقال له: إن لم تجئ، سلمتها إلى الفرنج، فخافته أمه والأمراء، فهيأت أمه من قتله، لأنه تهددها لما نصحته بالقتل، قتل سنة (٥٢٩هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٩/ ٥٧٥) رقم (٣٢٩).

(٢) أبق بن محمد بن بوري بن طغتكين، ولي إمرة دمشق سنة (٥٣٤هـ)، كان سيئ السيرة ضعيفاً، وقد تغلب خادمه عطاء على المملكة مع ظلمه وغشمه، وكان الناس يدعون ليلاً ونهاراً أن يبدلهم الله به الملك نور الدين، ولما قصد نور الدين دمشق وعامله أهلها، أخذها بالأمان، وعوض مجير الدين بحمص، فأقام بها، ثم أمره نور الدين بالتحول إلى بالس، فسار إليها، ثم تركها، وقدم على الخليفة في بغداد، فأعطاه ما يكفيه إلى أن توفي سنة (٥٦٤هـ). انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٧/ ٢٩٩) رقم (٥٥٦) طبعة دار الفكر، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٣٦٥) رقم (٢٥٣)، الكامل في التاريخ لابن الأثير: (٩/ ٣٩٨).

للخلاص من نور الدين زنكي[١]، وقد زاد تعلق الناس بالسلاجقة لحرصهم على الجهاد في سبيل الله وفي الحروب ضد الفرنج، وما العهود التي تلت هذه الحقبة، أيام نور الدين والأيوبيين، إلا امتداداً لها ونمواً للأعمال الحسنة التي بدأت بها[٢].

وقد كان من أول أعمال السلاجقة وأهمها بعد توليهم أمر دمشق القضاء على مذهب الفاطميين، فمنعوا الأذان بحي على خير العمل بعد أن كان يؤذن به على منابر دمشق وسائر الشام مئة وست سنين، ومنعوا سب الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وقطعوا الدعوة للخلفاء الفاطميين، وأعادوا الدعوة للخليفة العباسي[٣]، ثم إنهم قاموا بمحاربة الباطنيين الإسماعيليين[٤] الذين استفحل

---

(١) نور الدين، أبو القاسم محمود بن الأتابك قسيم الدولة أبي سعيد زنكي بن الأمير الكبير آق سنقر التركي السلطاني الملكشاهي، الملك العادل، كان حامل رايتي العدل والجهاد، قل أن ترى العيون مثله، كسر الفرنج مرات ودوخهم وأذلهم، وكان بطلاً شجاعاً، وافر الهيبة، ذا تعبد وخوف وورع، وكان يتعرض للشهادة، حاصر دمشق، ثم تملكها، وبقي بها عشرين سنة، وكان قبل ذلك قد فتح حصوناً كثيرة وأظهر السنة بحلب وقمع الرافضة، بنى المدارس بحلب وحمص ودمشق وبعلبك، حصَّن دمشق ووسع أسواقها، وأنشأ المارستان ودار الحديث والمدارس ومساجد عدة، بنى دار العدل، وأنصف الرعية. انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٥٣١) رقم (٣٤٠)، والكامل في التاريخ لابن الأثير: (١٠/ ٥٥).

(٢) انظر خطط الشام لمحمد كرد علي: (٢/ ٨ ـ ٩) و(١/ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠)، وولاة دمشق في العهد السلجوقي للدكتور صلاح الدين المنجد: ص (٤) و(١٢ ـ ١٣)، ودمشق في أيام ابن عساكر للأستاذ خالد معاذ (بحث ضمن كتاب الكلمات والبحوث والقصائد الملقاة في الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر): ص (١٢١).

(٣) انظر البداية والنهاية لابن كثير: (١٢ ـ ١١٣).

(٤) الباطنية قوم تستروا بالإسلام ومالوا إلى الرفض، وعقائدهم وأعمالهم تباين الإسلام=

أمرهم واشتد خطرهم على الإسلام وأهله، وكانوا لا يتورعون عن اغتيال من يقف بوجههم، حتى إنهم هموا سنة (٥٢٣هـ) بتسليم دمشق للفرنج لولا افتضاح أمرهم[1].

وفي أيام السلاجقة بدأ الفرنج بالإغارة على بلاد الشام، وقد استولوا على

= فمحصول قولهم تعطيل الصانع وإبطال النبوة والعبادات وإنكار البعث، ولكنهم لا يظهرون هذا في أول أمرهم، بل يزعمون أن الله حق، وأن محمداً رسول الله، والدين صحيح، لكنهم يقولون إن لذلك سر غير ظاهر، وقد بين العلماء أن ضرر هؤلاء على المسلمين أعظم من ضرر اليهود والنصارى والمجوس، بل أعظم من سائر أصناف الكفرة، ولهم ألقاب: الباطنية والقرامطة والقرمطية والخرمية والحرمدينية والإسماعيلية والسبعية والبابكية والمحمرة والتعليمية، ولهم غير ذلك من الألقاب، وأشهر ألقابهم الباطنية، ولكل لقب سبب، أما الباطنية، فإنما لقبوا بها لدعواهم أن لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجرى في الظواهر مجرى اللب من القشر، وأنها بصورها توهم عند الجهال الأغبياء صوراً جلية، وهي عند العقلاء والأذكياء رموز وإشارات إلى حقائق معينة، وأن من تقاعد عقله عن الغوص على الخفايا والأسرار والبواطن والأغوار وقنع بظواهرها مسارعاً إلى الاغترار، كان تحت الأواصر والأغلال، معني بالأوزار والأثقال، وأرادوا بالأغلال التكليفات الشرعية، فإن من ارتقى إلى علم الباطن انحط عنه التكليف واستراح من أعبائه. والمقصود بهذا اللقب خلال مدة حكم السلاجقة والأيوبيين لدمشق هم الإسماعيليون، وهم لقبوا بذلك نسبة إلى زعيم لهم يقال له محمد بن إسماعيل بن جعفر، ويزعمون أن أدوار الإمامية انتهت به، إذ كان هو السابع من محمد ﷺ، وأدوار الإمامية سبعة سبعة عندهم، فأكبرهم يثبتون له منصب النبوة، وإن ذلك يستمر في نسبه وأعقابه. انظر الفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر: ص (٢٦٥)، وفضائح الباطنية للغزالي: ص (١١ ـ ١٢) و(١٦)، وخطط الشام لمحمد كرد علي: (٢/ ٣).

(١) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير: (٩/ ٢٥٠)، وخطط الشام لمحمد كرد علي: (٢/ ٣ ـ ٤) و(٦/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩)، وولاة دمشق في العهد السلجوقي للدكتور صلاح الدين المنجد: ص (٧ ـ ٨ ـ ٩).

القدس سنة (٤٩٢هـ)[١]، ثم بدؤوا بالتوغل في بلاد الشام ناشرين الخراب والقتل والنهب، واستولوا على مدن كثيرة الواحدة تلو الأخرى، حتى بلغ الأمر أن حاصروا مدينة دمشق ثلاث مرات أولاها سنة (٥٠٦هـ)[٢]، والثانية سنة (٥٢٣هـ)، والثالثة سنة (٥٤٣هـ)[٣]، كل ذلك وولاة المسلمين ـ على الرغم من صلاح بعضهم وحسن سيرتهم ـ متفرقون كل واحد منهم لا يلوي على شيء إلا الحفاظ على ما بين يديه، وكل منهم يسعى للاستيلاء على ما هو تحت يد غيره، وقد أوضح ذلك العلامة محمد كرد علي بقوله: (وكان القطر ـ أي بلاد الشام ـ في هرج ومرج، يتطاحن أمراؤه يمزق بعضهم بعضاً)[٤]، وقوله: (وكل منهم يدعي التفوق ويود لو ينال من جاره ليكون له الأمر كله)[٥]، وهاهو ابن الأثير يبين ذلك بأوضح صورة بقوله: (واختلف السلاطين فتمكن الفرنج من البلاد)[٦]، حتى إن بعض هؤلاء الولاة تحالف مع الفرنج للاستقواء بهم، فكان صاحب بعلبك يطلع الفرنج على عورات المسلمين، وصاحب أفامية يقطع السابلة، وابنه يحث الفرنج على قصد بلد أبيه، وصاحب حمص يشارك قطاع الطريق[٧]، وهذا صاحب دمشق حين علم بقدوم نور الدين زنكي إلى دمشق سنة (٥٤٩هـ) أرسل إلى الفرنج يبذل لهم الأموال وتسليم قلعة بعلبك إليهم لينجدوه من نور الدين

---

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير: (١٢/ ١٥٦).

(٢) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير: (٩/ ١٤٩).

(٣) انظر البداية والنهاية لابن كثير: (١٢/ ٢٠٠) و(١٢/ ٢٢٣).

(٤) خطط الشام لمحمد كرد علي: (١/ ٢٤٧).

(٥) المرجع السابق نفسه: (١/ ٢٦٢).

(٦) الكامل في التاريخ لابن الأثير: (٩/ ٢٠).

(٧) انظر خطط الشام لمحمد كرد علي: (١/ ٢٧٨).

ويمنعوه من دخول دمشق، فإلى أن اجتمع لهم ما يريدون، تسلم نور الدين البلد، فعادوا بخفي حنين[١].

لكن هذا الحال بدأ بالتغير بظهور الزنكيين، فها هو عماد الدين زنكي[٢] يبدأ بالسيطرة على مدن بلاد الشام واحدة تلو الأخرى، ثم تابع بعده ولده نور الدين الشهيد ذلك، حيث تملك دمشق سنة (٥٤٩هـ)، فأضحت بذلك أكثر مدن بلاد الشام تحت ملكهم، وذلك تمهيداً لتحرير بيت المقدس من أيدي الفرنج، وقد كان همهم الجهاد، وساروا في الناس بالعدل، فأحبهم الناس، حتى إن عماد الدين زنكي عندما دخل حلب تلقاه أهلها خارج المدينة مستبشرين بقدومه[٣]، وعندما استولى ابنه نور الدين على دمشق، عاونه أهلها على ذلك كما لم يمانعه من كان في حمايتها من الجند، وذلك لمحبتهم لنور الدين بسبب عدله وحسن ذكره، حتى إنه روي أن حطاباً من أهل دمشق كسر بفأسه أقفال باب دمشق الشرقي ليستطيع من مع نور الدين دخولها[٤].

وقد كان نور الدين زنكي على علاقة جيدة بالحافظ ابن عساكر، وقد كان

---

(١) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير: (٩/ ٣٩٨).

(٢) عماد الدين زنكي بن الحاجب قسيم الدولة آق سنقر ابن عبدالله التركي الأتابك ـ والأتابك هو الذي يربي أولاد الملوك ـ صاحب حلب، عمر البلاد ودوخ الفرنج وشغلهم بأنفسهم، دانت له البلاد، وكان بطلاً شجاعاً مقداماً عظيم الهيبة، وكان يضرب بشجاعته المثل، لا يقر ولا ينام، فيه غيرة حتى على نساء جنده، وكان أعداؤه محيطين به من الجهات، وهو ينتصف منهم، ويستولي على بلادهم، قتل خلال حصاره لقلعة جعبر سنة (٥٤١هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ١٨٩) رقم (١٢٣).

(٣) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير: (٩/ ٢٤٧).

(٤) انظر ذيل تاريخ دمشق لابن القلانسي: ص (٣٢٧)، والكامل في التاريخ لابن الأثير: (٩/ ٣٩٨).

لهذه العلاقة أثر إيجابي كبير في المجهود الحربي الذي كان نور الدين يعده لمواجهة الصليبيين، لكن المصادر التي ورد فيها ذكر نور الدين الشهيد أو ورد فيها ذكر الحافظ ابن عساكر لم تبين لنا تاريخ أول لقاء بين الرجلين، والمرجح أنهما إنما التقيا بعد دخول نور الدين دمشق سنة (٥٤٩هـ)، وقد كان نور الدين يلتقي مع الحافظ ابن عساكر لسماع الحديث، فقد ذكر صاحب الروضتين نصاً يبين هذا الأمر بجلاء، حيث يقول:

(حكى الشيخ أبو البركات الحسن بن محمد بن الحسن بن هبة الله أنه حضر مع عمه الحافظ أبي القاسم رحمه الله مجلس نور الدين لسماع شيء من الحديث، فمر في أثناء الحديث أن النبي ﷺ خرج متقلداً سيفاً، فاستفاد نور الدين أمراً لم يكن يعرفه، وقال: كان رسول الله ﷺ يتقلد السيف؟ يشير إلى التعجب من عادة الجند، إذ هم على خلاف ذلك، يربطونه بأوساطهم، قال: فلما كان من الغد، مررنا تحت القلعة، والناس مجتمعون ينتظرون ركوب السلطان، فوقفنا ننظر إليه معهم، فخرج نور الدين رحمه الله من القلعة وهو متقلد السيف وجميع عسكره كذلك)[1].

إن هذا النص يبين لنا أن الحافظ ابن عساكر كان يلتقي مع نور الدين ويسمعه الحديث، وأن اللقاء كان في مجلس نور الدين، كما يبين لنا جانباً مهماً من شخصية نور الدين، وهو سعيه للاقتداء بسنة النبي ﷺ في جميع أحواله.

ونص آخر عند ابن عساكر في مقدمة تاريخه يبين لنا العلاقة بين الرجلين، بيَّن ابن عساكر فيه أن نور الدين طلب منه إتمام تاريخ دمشق بعد رُقِيِّ خبره إليه، وبين أنه استجاب لذلك، فقد قال:

---

(١) الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة المقدسي: (١/ ٥٤).

(ورقي خبر جمعي له إلى حضرة الملك القمقام الكامل العادل الزاهد المجاهد المرابط الهمام، أبي القاسم محمود بن زنكي بن آق سنقر ناصر الإمام، أدام الله ظل دولته على كافة الأنام، وأبقاه مسلماً من الأسواء، منصور الأعلام، منتقماً من عداة المسلمين الكفرة الطغام، معظماً لحملة الدين بإظهار الإكرام لهم والاحترام، منعماً عليهم بإدرار الإحسان إليهم والإنعام، عافياً عن ذنوب ذوي الإساءات والاجترام، بانياً للمساجد والمدارس والأسوار ومكاتب الأيتام، راضياً بأخذ الحلال رافضاً لاكتساب الحطام، آمراً بالمعروف زاجراً عن ارتكاب الحرام، ناصراً للملهوف وقاهراً للظالم العسوف بالانتقام، قامعاً لأرباب البدع بالإبعاد لهم والإرغام، خالعاً لقلوب الكفرة بالجرأة عليهم والإقدام، وبلغني تشوقه إلى الاستنجاز له والاستتمام، ليلم بمطالعة ما تيسر منه بعض الإلمام، فراجعت العمل فيه راجياً للظفر بالتمام، شاكراً لما ظهر منه من حسن الاهتمام، . . .)[1].

إن هذا النص وسابقه يظهران صورة العلاقة بين الرجلين، فهي علاقة احترام متبادل، ومحبة عميقة.

فابن عساكر من جهته، وهو محدث الشام الذي ذاع صيته لِما بلغه من العلم والصلاح، وهو القائم في وجه أهل البدع لا يخشى في الله لومة لائم، وهو الذي يدافع عن الإسلام بعلمه وبقلمه، والبلاد في ذلك الوقت تواجه خطر الفرنج الذين احتلوا بيت المقدس، ويريدون احتلال بلاد الشام كلها، وهم كانوا قد حاصروا مدينة دمشق ثلاث مرات، أخذ مكانه في الدفاع عن الإسلام وأهله بقلمه، فمن مؤلفاته (أربعون حديثاً في الحث على الجهاد)، و(الزهادة في

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٤).

بذل الشهادة)، و(فضل البيت المقدس)، و(فضل الجهاد)[١]، فهذه الكتب وغيرها فيها تحريض على الجهاد في سبيل الله والدفاع عن مقدسات المسلمين، والناس حكاماً ومحكومين في ذلك الوقت أحوج ما يكونون إلى مثل تلك الكتب لتزكي من عزيمتهم في الجهاد ضد الفرنج لتحرير بيت المقدس وسائر البلاد التي يحتلونها.

وأما نور الدين، فهو الإمام العادل، الذي ملأ الأرض عدلاً، ونشر العلم، وأكرم أهله وأعزهم، الحريص على الاقتداء بسنة الرسول ﷺ ونشرها، ومحاربة البدع وأهلها، ونشر السنة في البلاد، وما ذلك إلا لعلمه أن خير وسيلة للنصر على الأعداء، هي اتباع شرع الله والاقتداء بسنة نبيه المصطفى ﷺ، فقرب إليه العلماء المخلصين، وأعانهم على نشر علمهم بين الناس بكل سبيل، وجاهد في الله حق الجهاد.

بهذا التقى العالم المخلص، مع الإمام العادل، فكان نتيجة ذلك الخير الكثير، حيث إن نور الدين بنى للحافظ ابن عساكر أول مدرسة لتدريس الحديث، وقد كان بناؤها سنة (٥٥٩هـ)[٢]، وكان نور الدين يدفع ابن عساكر ويشجعه على إتمام تاريخ مدينة دمشق، ويمكننا القول إنه لولا هذا الاهتمام من نور الدين بهذا الكتاب، لما كان الحافظ ابن عساكر قد أتمه والله أعلم، ذلك أنه كان قد بدأ يعاني من ضعف البصر، وضعف البدن، وهو قد عبر عن هذا الأمر في مقدمة التاريخ، حيث يقول:

---

(١) انظر ثبت مؤلفاته في هذا البحث: ص (١٠٠) رقم (١٨)، وص (١١٣) رقم (٧٨)، وص (١١٥) رقم (٩٥)، وص (١١٦) رقم (٩٧).

(٢) انظر دار السنة دار الحديث النورية بدمشق لأبي الفرج الخطيب: ص (٤٥).

(. . . فبدأت به عازماً على الإنجاز له والإتمام، فعاقت عن إنجازه وإتمامه عوائق الأيام، من شدة الخاطر، وكلال الناظر، وتعاقب الآلام، فصدفت عن العمل فيه برهة من الأعوام . . .)(١).

ولكن لشدة اهتمام نور الدين بهذا الكتاب وإدراكه لأهميته، عمل على تشجيع ابن عساكر ودفعه إلى إتمامه، فأتمه رغم ضعف بصره، واعتذاره عن كبر سنه، ذلك أن كبر السن مظنة الأمراض وضعف البدن، وهو بين هذا الأمر في مقدمة تاريخه بقوله:

(. . . فراجعت العمل فيه راجياً الظفر بالتمام، شاكراً لما ظهر منه من حسن الاهتمام، مبادراً ما يحول دون المراد من حلول الحمام، مع كون الكبر مظنة العجز ومطية الأسقام، وضعف البصر حائلاً دون الإتقان له والإحكام . . .)(٢).

ثم أتى بعد نور الدين زنكي صلاح الدين الأيوبي(٣) الذي تولى دمشق بعد نور الدين سنة (٥٧٠هـ)(٤)، وكان على خطا نور الدين زنكي، وكان همه التخلص

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٣ ـ ٤).

(٢) المرجع السابق نفسه: (١/ ٤).

(٣) صلاح الدين الأيوبي، أبو المظفر، يوسف بن الأمير نجم الدين أيوب بن شاذي بن مروان بن يعقوب، الدويني ثم التكريتي المولد، السلطان الكبير، الملك الناصر، كان خليقاً للإمارة، شديد القوى، عاقلاً، وقوراً، كريماً، مهيباً، شجاعاً، حازماً، مجاهداً، كثير الغزو، عالي الهمة، له عقل جيد، وفهم، وحزم، وعزم، سمع الحديث، وحدث به، كانت له همة في إقامة الجهاد، وإبادة الأضداد ما سمع بمثلها لأحد في دهر، كانت دولته نيفاً وعشرين سنة، قهر بني عبيد في مصر ومحا دولتهم وأقام الدعوة العباسية، كسر الفرنج في حطين، وحرر بيت المقدس من بين أيديهم، توفي سنة (٥٨٩هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢١/ ٢٧٨) رقم (١٥١).

(٤) انظر تاريخ الزنكيين في الموصل وبلاد الشام للدكتور محمد سهيل طقوش: ص (٤٣١).

من الفرنج وتحرير بيت المقدس من بين أيديهم، وكانت له سيرة سلفه من عدل وإحسان وسيرة حسنة، ومحبة واحترام للعلم والعلماء.

وقد أدرك صلاح الدين كما أدرك مِن قبله سلفه نور الدين أن نشر العلم والاهتمام بالعلماء خير معين له على بناء مجتمع قوي قادر على مقاومة ما يحيق به من أخطار داخلية وخارجية، ويتبين لنا هذا الأمر جلياً من موقف يبين لنا العلاقة بين صلاح الدين الأيوبي والحافظ ابن عساكر نقله لنا صاحب الروضتين بقوله:

(بلغني أن الحافظ ابن عساكر الدمشقي ﷺ، حضر مجلس صلاح الدين يوسف لما ملك دمشق، فرأى فيه من اللغط وسوء الأدب من الجلوس فيه مالا حد عليه، فشرع يحدث صلاح الدين كما كان يحدث نور الدين، فلم يتمكن من القول لكثرة الاختلاف من المحدثين وقلة استماعهم، فقام وبقي مدة لا يحضر المجلس الصلاحي، وتكرر من صلاح الدين الطلب له، فحضر، فعاتبه صلاح الدين يوسف على انقطاعه، فقال: نزهت نفسي عن مجلسك، فإنني رأيته كبعض مجالس السُّوقة، لا يستمع فيه إلى قائل، ولا يرد جواب متكلم، وقد كنا بالأمس نحضر مجلس نور الدين، فكنا كما قيل كأن على رؤوسنا الطير، تعلونا الهيبة والوقار، فإذا تكلم أنصتنا، وإذا تكلمنا استمع لنا. فتقدم صلاح الدين إلى أصحابه أنه لا يكون منهم ما جرت به عادتهم إذا حضر الحافظ)[1].

إن هذا النص يبين لنا أن ابن عساكر حضر مجلس صلاح الدين، فرأى فيه من اللغط وارتفاع أصوات الناس فيه ما لم يكن اعتاده، فانقطع عن مجلسه، ولما تكرر طلب صلاح الدين له، اعتذر منه بسبب ما يحصل في مجلسه من اللغط وارتفاع الأصوات، وبين له أن ذلك لم يكن حال مجلس سلفه نور الدين، فما كان

(١) الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة المقدسي: (١/ ٤٩).

من صلاح الدين إلا أن انصاع للنصيحة، فأمر جلساءه بالسكينة والوقار عند حضور الحافظ ابن عساكر مجلسه(١).

وفي هذا النص ما يشير إلى أن الحافظ ابن عساكر بعد هذا الموقف بينه وبين صلاح الدين الأيوبي، قد رجع إلى ذلك المجلس، حيث إن أبا شامة قال: **(فتقدم صلاح الدين إلى أصحابه أنه لا يكون منهم ما جرت به عادتهم إذا حضر الحافظ)، وفي ذلك دلالة على استمرار المجلس بحضور الحافظ بعد ذلك الموقف والله أعلم**(٢).

---

(١) من هذه القصة نرى أدب الواعظ وحكمته، كما نرى أدب المتعظ وانصياعه للحق، فإن ابن عساكر لما رأى اللغط في المجلس، نزه نفسه عن حضوره، ولما طلبه صلاح الدين الأيوبي رحمه الله لحضور مجلسه تمنع عن الحضور، وعند استفسار صلاح الدين عن سبب عدم حضوره مجلسه، رأى ابن عساكر الفرصة سانحة لموعظته، وصلاح الدين الأيوبي وهو حاكم البلاد المطلق الذي ليس فوقه سلطان إلا سلطان الله ﷻ، عندما سمع الموعظة ورأى أنها حق، انصاع للحق وقبل النصيحة دون تكبر وغمط للحق.

(٢) وفي هذا النص دلالات أخرى، من أهمها بيان علو شأن الحافظ ابن عساكر في دمشق، حيث إنه كان من كبار علماء دمشق في وقته، يدل على ذلك تكرر طلب صلاح الدين منه الحضور في مجلسه، كما يدل على ذلك أيضاً استماع صلاح الدين لنصيحته وتقبلها منه مع شدتها، حيث إن ابن عساكر شبَّه مجلسه بمجلس السوقة، وهو ـ أي صلاح الدين ـ ملك البلاد، لكنه تقبل كلام الحافظ ابن عساكر وانصاع لنصحه.

ومن دلالات هذا النص أيضاً قوة الحافظ ابن عساكر في الحق، فهو لا يخشى في الله لومة لائم، وهو كما قال صاحبه وتلميذه الحافظ ابن صصري: (لم أر مثله، ولا من اجتمع فيه ما اجتمع فيه من لزوم طريقة واحدة مدة أربعين سنة، . . . وأعرض عن طلب المناصب من الإمامة والخطابة، وأباها بعد أن عرضت عليه، وقلة التفاته إلى الأمراء، وأخذ نفسه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم) (انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٥٦٥)).

ونص آخر، أو واقعة أخرى تبين لنا العلاقة بين الرجلين، وهي حضور صلاح الدين الأيوبي الصلاة على الحافظ ابن عساكر بعد وفاته، رغم المطر الغزير الذي هطل ذلك اليوم[١]، وفي ذلك دلالة واضحة على أن صلاح الدين كان يكن التقدير والمحبة الشديدتين للحافظ ابن عساكر.

ومما سبق يتبين لنا أن هذه المدة من الزمن، وخصوصاً التي كان الحافظ ابن عساكر فيها في مرحلة عطائه العلمي، إنما كانت مرحلة إعداد لتحرير بيت المقدس من الفرنج، التقت فيها إرادة الحاكم المخلص مع همة العالم الذي نذر نفسه للذب عن سنة النبي ﷺ وتهيئة الناس للجهاد في سبيل الله بلسانه وبقلمه.

* * *

* المطلب الثاني ـ الحالة الاجتماعية[٢]:

ولد ابن عساكر في نهاية القرن الخامس الهجري وعاش في القرن السادس الهجري في مدينة دمشق، ونستطيع القول بأن دمشق تميزت في هذا القرن باستقرار سياسي داخلي نسبي، فقد عاصر ابن عساكر اثنين من خيرة سلاطين المسلمين، الأول نور الدين زنكي، وذلك إلى وفاته سنة (٥٦٩هـ)، ثم تولى بعده صلاح الدين الأيوبي من سنة (٥٧٠هـ) إلى وفاته سنة (٥٨٩هـ).

وخلال هذه المدة تحسنت أحوال دمشق وأحوال أهلها لإحساسهم بالأمن

---

(١) انظر خريدة القصر وجريدة العصر للعماد الأصبهاني: ص (١٢).

(٢) انظر الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية لأبي شامة المقدسي: (١/ ٥١) وما بعدها، خطط الشام لمحمد كرد علي: (٢/ ٤٠) وما بعدها و(٢/ ٦٤) وما بعدها، وولاة دمشق في العهد السلجوقي للدكتور صلاح الدين المنجد: ص (١٢ ـ ١٣).

والاستقرار، فانصرفوا عن الدفاع عن أنفسهم إلى أمور أخرى من زراعة وصناعة، وكثرت الغلات، فرخصت الأسعار، ورفعت الأقساط والضرائب، فخلصوا من الفقر، وعاد أهل دمشق إليها بعد أن كانوا يفرون منها ويجلون عنها[1]، فخرجوا إلى خارج المدينة يزرعون ويعمرون، حتى عمرت عدة ضياع كانت خالية، وأجريت عيون مياهها وظهرت خيراتها، فحُسن السياسة والعدل أديا إلى هيبة الحكم، وأدت هذه إلى الأمن، وأنتج الأمن انصراف الناس إلى أعمالهم، فزاد الإنتاج، وكثرت الثروة، وازدهرت دمشق وانتشر العمران فيها، حتى إن الولاة مالوا إلى العمارة وساعدوا الرعية فيها ودفعوهم إليها، ومن أهم الآثار العمرانية في حقبة السلاجقة إعادة إعمار المسجد الأموي وتجديده، وبنيت قلعة دمشق، وبنيت مساجد ومدارس وبيمارستانات[2] متعددة.

ثم خلال حكم نور الدين استمر الحال على ما كان عليه بل صار أحسن مما كان عليه أيام السلاجقة، فقد كان نور الدين متحرياً للعدل قد قصر ليله ونهاره

---

(١) كثرت المصائب على مدينة دمشق في نهاية عهد الفاطميين، وقد كان من نتائج الاضطراب المستمر في المدينة طوال عهد الفاطميين ونشوب الثورات من حين إلى حين أن كثرت الحرائق وازداد الخراب، وزاد في خرابها وسبَّب هروب أهلها منها الوباء الذي حل بها سنة (٤٦٨هـ) فاشتد غلاء الأسعار وعدمت الأقوات ونفدت الغلات، حتى رُوي أن الناس اضطروا لأكل الميتات، وأكل الناس بعضهم بعضاً، وأنه لم يبق من أهلها سوى ثلاثة آلاف إنسان بعد خمسمئة ألف أفناهم الغلاء والوباء والجلاء، وكان بها مئتان وأربعون خبازاً فصار بها خبازان والأسواق خالية، والدار التي كانت تساوي ثلاثة آلاف دينار ينادى عليها بعشرة دنانير فلا يشتريها أحد، والدكان الذي كان يساوي ثلاثة آلاف دينار ما يُشترى بدينار، وأُكلت الكلاب والسنانير والفئران. انظر ذيل تاريخ دمشق لابن القلانسي: ص (١٠٨)، وخطط الشام لمحمد كرد علي: (١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

(٢) بِيمَارِسْتَانُ: معناه دارُ المَرْضَى. انظر تاج العروس للزبيدي: (١٦/ ٥٠٠) مادة (مرس).

على عدل ينشره، وجهاد يتجهز له، ومظلمة يزيلها، أسقط مما يدخل الخزائن كل ما يدخل في شبهة الحرام، فما أبقى سوى الجزية والخراج وما يحصل من قسمة الغلات، ورَدَّ المظالم، وأسقط من دواوينه عن المسافرين الضرائب والمكوس، وحرمها على كل متطاول إليها، وأمَّن طريق الحج، وأجرى الجرايات على العلماء والقراء، وكان يأخذ مال الفداء ويعمر به الجوامع والبيمارستانات، وأمر بإحصاء مساجد دمشق، فأحصيت مئة مسجد، فوقف الأوقاف على جميعها، وأنشأ المدارس والجوامع وعمر الطرق والجسور ودور المرضى والبائسين والخانات، وبنى مكاتب للأيتام وأجرى عليها وعليهم وعلى معلميهم الجرايات الوافرة، وقد استمر الوضع على هذا الحال خلال حكم صلاح الدين الأيوبي[١].

* * *

* **المطلب الثالث ـ الحالة العلمية:**

إن الحالة العلمية في أي زمن من الأزمان، وفي أي بلد من البلدان إنما هي رهن بالمرجعية العلمية في ذلك العصر وذلك البلد، ورهن بمدى استقلالها، ودمشق في الزمن الذي عاش فيه ابن عساكر كانت الأوضاع السياسية الداخلية فيها تشهد استقراراً نسبياً، لكن الوضع السياسي العام لبلاد الشام كان مضطرباً

(١) قد يرى القارئ تناقضاً بين ما ذُكر في الحالة السياسية من اضطراب في أحوال البلاد، وبين وما ذُكر هنا في الحالة الاجتماعية من استقرار، لكن واقع الحال كان كما جرى ذِكره، ذلك أن الاضطراب كان فيما حول دمشق من البلاد، أما دمشق فقد كان فيها نوع من الاستقرار الداخلي، حيث كانت تحت سيطرة السلاجقة ما بين سنة (٤٦٨هـ) وسنة (٥٤٩هـ)، وهي السنة التي دخلها فيها نور الدين الشهيد، واستمرت تحت حكمه إلى وفاته سنة (٥٦٩هـ)، ثم تولى حكمها بعده صلاح الدين الأيوبي إلى وفاته سنة (٥٨٩هـ).

إلى حد كبير، فالفرنج من جهة، وتفرق الأمراء وتناحرهم من جهة ثانية، والفوضى التي يسببها الباطنيون من جهة ثالثة، وأمر آخر مهم لا بد من الإشارة إليه، وهو أن بلاد الشام لما كانت تحت حكم الفاطميين حاول هؤلاء نشر المذهب الشيعي فيها قسراً[١]، وقد عانت البلاد جراء ذلك الويلات العظام، وهم في سبيل ذلك كانوا قد حاربوا بقية المذاهب، كل ذلك يشير إلى أن الحالة العلمية يفترض أن تكون على أسوأ حال، لكن الواقع كان مغايراً لهذا الظاهر، والذي يظهر أن الاستقرار الداخلي النسبي الذي شهدته مدينة دمشق مقابل الوضع المضطرب المحيط بها ساعد على تحسن الحالة العلمية فيها، ذلك أنه رغم تفرق الحكام والولاة، فإن طبقات المجتمع الأخرى، وفي مقدمتهم المرجعيات العلمية لهذا العصر، أدركوا أنه لا سبيل للخلاص من هذا الحال المزري إلا بالنهوض بالمجتمع عامة، ومن المؤكد أن هذه الفكرة كانت لدى بعض الأمراء والسلاطين، ذلك أنه لولا تشجيعهم على إنشاء المدارس والمساجد والبيمارستانات وتشجيع العلم والعلماء لما كانت هذه الحركة العلمية بالقوة التي ظهرت بها، فالسلاجقة عندما أنهوا الحكم الفاطمي كان من أول أعمالهم وأهمها محاربة المذهب الشيعي وما يلحق به من مذاهب لفرق من غلاة الشيعة، مثل الإسماعيلية[٢]، وقد وجدوا أن خير سبيل لمحاربة هذه الفرق هو نشر مذهب أهل السنة ببناء المساجد والمدارس والاهتمام بالعلماء وطلاب العلم، فقاموا ببناء المدارس، منها المدرسة الصادرية والأمينية والمعينية والطرخانية والبلخية والخاتونية البرانية وغيرها من المدارس[٣]، وقد كان لذلك أثر كبير في نشر العلم والتشجيع عليه.

---

(١) انظر الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة المقدسي: (٢/ ٢١٥).

(٢) انظر ولاة دمشق في العهد السلجوقي للدكتور صلاح الدين المنجد: ص (٦ ـ ٧).

(٣) انظر المرجع السابق نفسه: ص (١٥).

ثم إن نور الدين زنكي لما دخل دمشق تابع ما كان عليه السلجوقيون من تشجيع العلم والعلماء، ومحاربة الفرق الضالة، بل إنه فاقهم في ذلك، فقد كان شغفه بالعلم وسعيه للاقتداء بسيرة السلف الماضين، والتشبه بالعلماء والصالحين، والاقتفاء بسيرة من سلف منهم في حسن سمتهم والاتباع لهم في حفظ حالهم ووقتهم معروفاً[١]، وكان للعلماء عنده منزلة ومحل عظيم، فكان (يكرم العلماء وأهل الدين ويعظمهم ويقوم إليهم ويجلسهم معه وينبسط معهم ولا يرد لهم قولاً ويكاتبهم بخط يده)[٢]، وكان مع عظمته (إذا دخل عليه الفقيه أو الصوفي أو الفقير يقوم له ويمشي بين يديه ويجلسه إلى جانبه كأنه أقرب الناس إليه)[٣]، وكان مواظباً حريصاً على تحصيل كتب الصحاح والسنن، ومتقناً لها، كثير المطالعة للعلوم الدينية متتبعاً للآثار النبوية، حتى إنه رَوى حديث المصطفى ﷺ وأسمعه حرصاً منه على الخير في نشر السنة والتحديث[٤]، وهذا الأمر مؤشر على أمر في غاية الأهمية إذا ما أضفنا له بناءه لأول مدرسة تُعنى بتدريس الحديث في العالم الإسلامي كله شرقه وغربه سنة (٥٥٩هـ)، وهي دار السنة أو دار الحديث النورية، وتولية الحافظ ابن عساكر مشيختها طوال حياته، ومن بعده بعض أبنائه وحفدته، ووقفه عليها وعلى من بها من المشتغلين بعلم الحديث وقوفاً كثيرة[٥]، ذلك أن نور الدين عندما دخل دمشق، كانت المدينة تعاني ما تعانيه من الكيد بالإسلام

---

(١) انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥٧/ ١٢٣) طبعة دار الفكر.

(٢) الكامل في التاريخ لابن الأثير: (١٠/ ٥٧ ـ ٥٨).

(٣) الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة المقدسي: (١/ ٤٨).

(٤) انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥٧/ ١٢٣) طبعة دار الفكر.

(٥) انظر الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة المقدسي: (١/ ٤٧ ـ ٤٨)، ودار السنة دار الحديث النورية بدمشق لأبي الفرج الخطيب: ص (٢٨ ـ ٢٩) و(٤٤ ـ ٤٥).

وأهله، فغارات الفرنج لا تهدأ، وعيث الباطنية بالفساد استعلن، فكانت أفضل وسيلة للذب عن الإسلام وأهله نشر السنة، إذ إنه بانتشار السنن والأحاديث النبوية في المجتمع تخمد نيران الفتن، وتُمحق مناهج أهل البدع، ويتميز الطيب من الخبيث، وقد كان هَمُّ نور الدين في إظهار شعار الإسلام ببعث السنة والقضاء على الرفض والباطنية وتأسيس قاعدة الدين من بناء الربط والمدارس والمساجد، حتى إن دمشق صارت في زمنه مقراً للعلماء والفقهاء، والدين والعلم هما قاعدة الإعداد لمجابهة أعداء الأمة في الداخل والخارج[1]، وقد نُقل عنه رحمه الله قوله في ذلك: (نحن ما أردنا ببناء المدارس إلا نشر العلم ودحض البدع من هذه البلدة وإظهار الدين)[2]، وقد نقل لنا صاحب كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ما يبين تشدد نور الدين في محاربة أهل البدع والمذاهب الضالة، حيث قال: (وأما حفظ أصول الديانات فإنه كان مراعياً لها، لا يهملها ولا يُمَكِّن أحداً من الناس من إظهار ما يخالف الحق، ومتى أقدم مقدم على ذلك أدبه بما يناسب بدعته، وكان يبالغ في ذلك ويقول: نحن نحفظ الطرق من لص وقاطع طريق، والأذى الحاصل منهما قريب، أفلا نحفظ الدين ونمنع عنه ما يناقضه وهو الأصل؟)[3]، بذلك شهدت دولته نشاطاً علمياً واسع النطاق من خلال بناء المدارس ومؤسسات التعليم، وتَدَفَّقَ العلماء والأدباء على بلاد الشام من الشرق والغرب، ونور الدين كان قد أدرك أهمية هذه الهجرة العلمية، فعمل على

---

(١) انظر الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة المقدسي: (١/ ٦٢)، ودار السنة دار الحديث النورية بدمشق لأبي الفرج الخطيب: ص (٤٨ ـ ٤٩ ـ ٥٠).

(٢) الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة المقدسي: (١/ ٦١).

(٣) المرجع السابق نفسه: (١/ ٤٩).

توسيع نطاقها، فراح يكاتب العلماء من شتى البلاد ويستقدمهم إليه، ويبالغ في إكرامهم والإحسان إليهم، واسترسل في تعامله مع العلماء إلى البذل والعطاء، فكان يمنحهم بسخاء للمحافظة على الحياة الكريمة، فمكن العلماء بما خصصه لهم من أن يتفرغوا لمهامهم العلمية(١).

ثم إن صلاح الدين الأيوبي بنى على ما أسسه نور الدين بعد أن خلفه على دمشق، فتابع ما كان عليه سلفه من محاربة لأهل الرفض والباطنية وأهل البدع والضلالات، وقرب إليه العلماء، فهو (مقو لمذهب السنة، غارس في البلاد أهل العلم والفقه والتصوف والدين)(٢)، وكان شديد الرغبة في سماع الحديث، وكان يأمر الناس بالجلوس عند سماع الحديث إجلالاً له، وإن كان الشيخ ممن لا يطرق أبواب السلاطين ويتحامى عن الحضور في مجالسهم، سعى إليه وسمع عليه(٣)، (وكان يكرم من يرد عليه من المشايخ وأرباب العلم والفضل وذوي الأقدار)(٤).

مما سبق ذكره يتبين تحسن الحالة العلمية في مدينة دمشق زمن الحافظ ابن عساكر عما كانت عليه قبل ذلك، ويتبين أن الحالة السياسية العامة لبلاد الشام ذلك الوقت التي تميزت بالاضطراب في كثير من الأحيان، نتج عنها الاهتمام بالعلم والعلماء عامة، والاهتمام بعلم الحديث خاصة، ساهم في ذلك اهتمام الولاة بهذا العلم، ومن الأسباب الرئيسة لهذا الاهتمام معرفتهم وإدراكهم

---

(١) انظر تاريخ الزنكيين في الموصل وبلاد الشام للدكتور محمد سهيل طقوش: ص (٤١٢ ـ ٤١٣).

(٢) الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة المقدسي: (٢/ ٦٩).

(٣) انظر المرجع السابق نفسه: (٤/ ٣٨٥).

(٤) المرجع السابق نفسه: (٤/ ٤٠٢).

أنه السبيل الأسلم للقضاء على المذاهب والحركات المنحرفة والباطنية التي كانت منتشرة في ذلك الوقت.

وأما من حيث طبيعة الإنتاج العلمي ونوعيته حينئذ عموماً، فقد تميز بأنه كان إما (اختصاراً لمؤلف سبق، أو شرحاً له، أو جمعاً لما تفرق في كتب شتى)[١]، وقد كان ذلك نتيجة الفتور الذي أخذ يدب في نفوس أهل العلم، والتقليد الذي فشا حتى شمل العامة والخاصة[٢][٣]، والتصنيف في علم الحديث لم يكن بمنأى عن التراجع الذي أصاب بقية العلوم، لكن بحكم أن أكثر الأحاديث كان قد تم جمعها في المصنفات التي سبقت، حيث إن القرن الرابع الهجري لم يكد ينتهي، حتى كاد الحديث النبوي أن تُحصى متونه، وتُستَوعب أسانيده في مصنفات حديثية ما فاتها إلا ما شذَّ وندر[٤]، فكانت جهود العلماء بعد ذلك منصبة غالباً على تهذيب

---

(١) تاريخ التشريع الإسلامي للسبكي والسايس والبربري: ص (٣٤٣).

(٢) انظر المرجع السابق نفسه: ص (٣٦٢).

(٣) سبب هذا التراجع العلمي هو الحالة السياسية التي سادت العالم الإسلامي منذ منتصف القرن الرابع الهجري، حيث إن العالم الإسلامي انقسم إلى أقسام عدة، قام على كل قسم منها وال تسمى بأمير المؤمنين، فأصاب الأمة من جراء هذا الانقسام التفكك والضعف والانحطاط، إذ تناحرت هذه الدول، وكثرت بينها الفتن، وتلاحقت المحن، وتقطعت الأوصال، وانفصمت العرى، وحل العداء محل الإخاء والألفة، ومن ذلك ما كان من الفاطميين من منع كل نشاط أحسوا فيه خطراً عليهم، فكان منهم أن حظروا المذاهب غير الشيعية في دمشق، لتعارضها مع مذهب دولتهم الشيعي. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٣٤٢)، وتاريخ مدينة دمشق خلال الحكم الفاطمي للدكتور محمد حسين محاسنة: ص (٢٩٢).

(٤) انظر الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح للأستاذ الدكتور مصطفى الخن والدكتور بديع السيد اللحام: ص (١٥).

كتب المتقدمين، أو ترتيبها، أو جمع ما تشتت منها في كتب متفرقة في كتاب واحد، أو اختصار الأسانيد والمتون، أو التكلم في رجالها، أو تبيين غريبها، أو شرح متونها، أو جمع الأحاديث المتعلقة بالأحكام، أو بالترغيب والترهيب ونحو ذلك في كتب مستقلة[١]، ونحن نرى هذا فيما تركه ابن عساكر نفسه من مؤلفات، حيث ألف كتاب (الإشراف على معرفة الأطراف)، وقد جمع فيه أطراف أحاديث كتب السنن الأربعة[٢]، كما جمع أحاديث مدن معينة في كتب مفردة[٣]، كما نرى هذا الأمر واضحاً في مؤلفات أهل هذا الفن في القرن الخامس الهجري عامة، فهذا أبو شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي (ت٥٠٩هـ) يؤلف كتاب (الفردوس بمأثور الخطاب)، وهو أورد فيه عشرة آلاف حديث من الأحاديث القصار من غير ذكر أسانيدها[٤]، وهذا رزين العبدري (ت٥٣٠هـ) يجمع بين الكتب الستة، صحيحي البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وموطأ مالك[٥]، ثم هذا أبو المواهب بن صصري (ت٥٨٦هـ) يجمع فضائل الصحابة وفضائل بيت المقدس وعوالي ابن عيينة[٦].

كما يُلاحظ أن محاولة جمع مباحث مصطلح الحديث في كتاب واحد قد بدأت في وقت قريب من زمن ابن عساكر، حيث إن مباحث هذا الفن كانت إما

---

(١) انظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة: ص (٧٦).
(٢) انظر الرسالة المستطرفة للكتاني: ص (١٦٩).
(٣) انظر ثبت مؤلفات ابن عساكر: ص (٩٦) من هذا البحث.
(٤) انظر الرسالة المستطرفة للكتاني: ص (٧٥).
(٥) انظر المرجع السابق نفسه: ص (١٧٣ ـ ١٧٤).
(٦) انظر المرجع السابق نفسه: ص (٩٩).

مبثوثة في كتب الرواية، أو موجودة في مؤلفات متفرقة أو مصنفات تم فيها إفراد نوع واحد من أنواع علوم الحديث بالبحث، فها هو أبو عبدالله الحاكم (ت٤٠٥هـ) يصنف كتابه (معرفة علوم الحديث)، ثم أتى بعده الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) فصنف كتابين مستوعبين خصص أحدهما لقوانين الرواية وقواعدها وأصولها العامة، وقد سماه (الكفاية في علم الرواية)، وثانيهما خصصه بآداب الرواية وتدوين الحديث وحفظه وتوثيقه والرحلة في طلبه، وقد سماه (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)، حتى قيل: (كل من أنصف عَلِم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه)[1].

* * *

المبحث الثاني
السيرة الشخصية للحافظ ابن عساكر

*** المطلب الأول ـ اسمه ونسبه:**

هو علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله بن الحسين، أبو القاسم، الدمشقي، الشافعي[2].

وقد اشتهر الحافظ ابن عساكر خلال حياته بلقب (ثقة الدين)[3]، وأما لقب

(١) انظر منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٦٣ ـ ٦٤ ـ ٦٥)، والإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح للأستاذ الدكتور مصطفى الخن والدكتور بديع السيد اللحام: ص (١٩ ـ ٢٠ ـ ٢١ ـ ٢٢).

(٢) انظر خريدة القصر وجريدة العصر للعماد الأصبهاني: ص (٩).

(٣) انظر المرجع السابق نفسه: ص (٩).

(ابن عساكر)، فإنه لم يكن قد اشتهر به خلال حياته، وهو إنما لزمه بعد وفاته، حتى إن ابنه القاسم عندما ترجم له لم يلقبه بهذا اللقب[١]، قال الحافظ الذهبي: (فعساكر لا أدري لقب من هو من أجداده، أو لعله اسم لأحدهم)[٢]، وقال السبكي: (ولا نعلم أحداً من جدوده يسمى عساكر، وإنما اشتهر بذلك)[٣]، وأول من ذكر هذا اللقب ممن ترجم للحافظ ابن عساكر فيما وصلنا من المصادر على أنه من ألقابه ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) في كتابه المنتظم[٤]، وقد أكد الدكتور صلاح الدين المنجد أن هذا اللقب لم يكن يلقب به في حياته، ثم ساق البراهين على ذلك[٥]، لكن يعكر عليه أن هذا اللقب قد ذكره أحد الذين رثوا الحافظ بعد وفاته في قصيدة له، وهو فتيان الدمشقي الشاعر أحد تلاميذ الحافظ ابن عساكر[٦]، حيث يقول[٧]:

لكـــم يـــا بنـــي عـــساكر بيـــت ســـامق فـــي ذرى العلـــى والعـــلاء

---

(١) أورد قطعاً من ترجمة القاسم لأبيه ياقوت الحموي في معجم الأدباء: (٤/ ٣٩) رقم (٥٦٥)، والذهبي في سير أعلام النبلاء: (٢٠/ ٥٥٤) رقم (٣٥٤).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٥٥٤) رقم (٣٥٤).

(٣) انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٧/ ٢١٥) رقم (٩١٨).

(٤) (١٨/ ٢٢٤) رقم (٤٣١٠).

(٥) انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد: مقدمة المحقق للمجلد الأول ص (٢٦).

(٦) شهاب الدين فتيان بن علي بن فتيان، الدمشقي الشاغوري، شاعر دمشق، حدث عن الحافظ أبي القاسم ابن عساكر، كان حنفي المذهب، أدب بعض أولاد الملوك، ومدح الكبار، توفي سنة (٦١٥هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٢/ ١٤٣) رقم (٩٢).

(٧) خريدة القصر وجريدة العصر للعماد الأصبهاني: ص (١٤).

وهذا يدل على أن هذا اللقب لابن عساكر كان معروفاً، لكنه لم يشتهر به خلال حياته والله أعلم.

* * *

* المطلب الثاني ـ ولادته ونشأته:

ولد الحافظ ابن عساكر في دمشق في شهر محرم سنة (٤٩٩هـ)[١].

وكانت نشأته في بيت من بيوت العلم، فأبوه وأعمامه وأشقاؤه وجده لأمه وأخواله، جميعهم كانوا ما بين عالم أو فقيه أو قاض، ما كان له أثر كبير في مسيرته العلمية، فهو منذ نعومة أظفاره كان يطوف في مجالس العلم من حديث وفقه ونحو وغير ذلك من العلوم.

فأبوه هو الحسن بن هبة الله بن عبدالله بن الحسين أبو محمد بن أبي الحسين المزكي، صحب الفقيه أبا الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي وسمع منه صحيح البخاري وغيره، وابن عساكر سمع من أبيه شيئاً يسيراً كما بين في ترجمته التي أوردها له في تاريخه، وذكر فيها أنه ولد سنة (٤٦٠هـ)، وتوفي سنة (٥١٩هـ)[٢].

وأخوه الأكبر صائن الدين هبة الله بن الحسن، كان إماماً ثقةً ثبتاً ديناً ورعاً، قرأ القرآن بالروايات وسمع أبا القاسم النسيب وأبا طاهر الحنائي وغيرهم، درَّس بالغزالية وأفتى وكتب الكثير، عرضت عليه الخطابة وغيرها فامتنع، وكان خاله

---

(١) انظر خريدة القصر وجريدة العصر للعماد الأصبهاني: ص (٩) وقد قال نقلاً عن السمعاني: (وسألته عن مولده، فقال: في العشر الآخر من محرم سنة تسع وتسعين وأربعمئة)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٥٥٤) وقد قال نقلاً عن ابنه القاسم: (ولد في المحرم في أول الشهر سنة تسع وتسعين وأربعمئة).

(٢) انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٣/ ٤٦٦) رقم (١٤٧٧) طبعة دار الفكر.

أبو المعالي ابن الزكي يجتهد في أن ينوب عنه في القضاء فلا يفعل، كان اعتناؤه بعلوم القرآن والنحو واللغة، ولد سنة (٤٨٨هـ)، وتوفي سنة (٥٦٣هـ)[١].

وأما أخوه الثاني فهو محمد بن الحسن بن هبة الله، أبو عبدالله، كان شيخاً كريماً حسن الأخلاق، قال القاسم بن عساكر: (هو عم الأوسط[٢]، سمع الكثير من عبد الكريم بن حمزة وأبي الحسن بن قيس المالكي، وتفقه على أبي الفتح نصر الله المصيصي، وسمعت بقراءته كثيراً، وما أظنه حدث، وكان شيخاً كريماً حسن الأخلاق كثير التلاوة)، ولد بعد الخمسمئة بقليل، وتوفي سنة بضع وستين[٣].

وقد كان قاضياً، وأولاده أكثر فروع بني عساكر أفراداً[٤].

وأما أمه فهي من بيت القرشي، وهو بيت عرف بالعلم، ينتهي نسبه إلى بني أمية، وكان منه قضاة دمشق مدة طويلة[٥].

فجده لأمه هو القاضي أبو المفضل يحيى بن علي بن عبد العزيز بن علي ابن الحسين القرشي الأموي الدمشقي، المعروف بابن الصائغ، كان ثقة، حسن المحاضرة، حلو المفاكهة، فصيح اللسان، وكان عالماً بالعربية، ولي القضاء

---

(١) انظر الوافي بالوفيات للصفدي: (٢٧/ ١٥٦)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٧/ ٣٢٤) رقم (١٠٢٢).

(٢) تدل عبارة القاسم ابن الحافظ ابن عساكر هذه على أن عمه (محمد بن الحسن) كان الأوسط بين إخوته، وبناء على ذلك يفترض أن يكون للحافظ ابن عساكر أخ آخر لم يصل إلينا اسمه والله أعلم.

(٣) انظر تاريخ الإسلام للذهبي: (٣٩/ ٤١٠) رقم (٣٩٧).

(٤) انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد: مقدمة المحقق للمجلد الأول ص (١١).

(٥) انظر المرجع نفسه والصفحة نفسها.

بدمشق، وحمدت سيرته فيها، وكان جميل الأمر حسن السيرة، سمع منه سبطه الحافظ ابن عساكر، وانتفع منه في النحو والعربية، وكان مقلاً من الحديث، ولد سنة (٤٤٣هـ) أو التي بعدها، توفي سنة (٥٣٤هـ)[١].

وأما أخواله، فالأكبر هو محمد بن يحيى بن علي، أبو المعالي، ابن الزكي، القرشي الدمشقي الشافعي، والمعروف أيضاً بابن الصائغ، ناب عن أبيه في قضاء دمشق، ثم استقل به، كان نزهاً عفيفاً صليباً في الحكم، محموداً، حسن السيرة، شفوقاً، وقوراً، حسن المنظر، متودداً، روى عنه ابن أخته الحافظ أبو القاسم بن عساكر، ولد سنة (٤٦٧هـ)، وتوفي سنة (٥٣٧هـ)[٢].

وخاله الثاني، وهو الأصغر سلطان بن يحيى بن علي، أبو المكارم، القرشي، القاضي، ناب في دمشق عن أبيه في القضاء، قرأ القرآن بأحرف، منها حرف ابن عامر الدمشقي، وكان حسن الصوت، يتعانى الوعظ، وقد ذكر ابن عساكر أنه قد كتب عنه، وقد كان واعظاً ذو شأن في بغداد، حتى إن أبا بكر الشهرزوري حين قدم إلى دمشق رسولاً من الخليفة في بغداد قال: قد اشتقت إلى سماع وعظ القاضي أبي المكارم، لأني قد كنت سمعته بالعراق، وسأل أباه حتى أجاب، لأنه كان قد تركه مدة، فجلس في السبع الكبير بالجامع[٣]، وكان مجلساً

---

(١) انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٤/ ٣٤١) رقم (٨١٨٤) طبعة دار الفكر، وتاريخ الإسلام للذهبي: (٣٦/ ٣٦٣) رقم (٢٢٣)، وسير أعلام النبلاء له أيضاً: (٢٠/ ٦٣) رقم (٣٩)، وانظر ترجمة سبطه الحافظ ابن عساكر في معجم الأدباء لياقوت الحموي: (٤/ ٣٩) رقم (٥٦٥).

(٢) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ١٣٧) رقم (٨٢).

(٣) يقصد بالسُّبْع سبعٌ من القرآن، ثم أُطلق على المكان الذي كان يُقرأ السُّبْع فيه، وكان موضع السُّبْع في المسجد على ما ذكر ابن جبير الجهة الشرقية من مقصورة الصحابة، =

موصوفاً، وهو آخر مجالسه، وقد ذكر الحافظ ابن عساكر أنه قد حضره، توفي سنة (٥٣٠هـ)[١].

فبيئة كهذه، أفرادها ما بين عالم وفقيه وقاض، لا غرابة أن تكون ثمرتها مثل الحافظ ابن عساكر، الذي بلغ من العلم ما استحق به ألقاب محدث الشام، وحافظ الشام، وحافظ الدنيا، وبحر العلوم، ورئيس المحدثين، وإمام المحدثين[٢].

*** المطلب الثالث ـ زوجته وأولاده:**

أورد ابن عساكر في تاريخه ترجمة لزوجته، حيث قال[٣]:

عائشة بنت علي بن الخضر بن عبدالله، أم عبدالله، السلمية، المعروف والدها بأبي الحسن بن المحل البزاز المعدل، ابنة خالتي الكبرى وأم أولادي، أسمعتها الحديث من فاطمة بنت علي بن الحسين بن جدا العكبرية في دارنا، وسمع منها أولادها في دارها، ولدت سنة (٥٠٧هـ) أو التي بعدها، وتوفيت ليلة الخميس ودفنت يوم الخميس الثالث عشر من شوال سنة (٥٦٤هـ).

= وقراءة السُّبْع لا تتعدى ذلك الموضع متصلاً مع جدار القبلة إلى الجدار الشرقي، ووقت قراءته كل يوم إثر صلاة الصبح، وقد أُوقف بعد أسباع كثيرة. تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٢/ ٤٩) تعليق المحقق الدكتور صلاح الدين المنجد في الحاشية رقم (١).

(١) انظر المرجع السابق نفسه: (٢١/ ٣٧٠) رقم (٢٥٩٨) طبعة دار الفكر.

(٢) انظر الألقاب التي أطلقت على الحافظ ابن عساكر في تذكرة الحفاظ للذهبي: (٤/ ١٣٢٨) رقم (١٠٩٤)، والوافي بالوفيات للصفدي: (٢٠/ ٢١٦) رقم (٣٠٩)، ومرآة الجنان لليافعي: (٣/ ٣٩٣)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي: (٦/ ٧٧)، وطبقات الحفاظ للسيوطي: ص (٤٧٥) رقم (١٠٥٩)، وتاريخ مدينة دمشق بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد: مقدمة المحقق للمجلد الأول ص (٢٦).

(٣) انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: جزء تراجم النساء (٢٢١) رقم (٦٣).

وأما أولاده، فقد ذُكر أن له ولدان وبنت، ولا ندري إن كان له من الولد غيرهم(١).

أما الذكور فأولهما وأشهرهما القاسم بهاء الدين، أبو محمد، الدمشقي، الشافعي، الإمام المحدث، الحافظ، العالم الرئيس(٢)، سمع بالإجازة من خلق كثر، وسمع من جد أبيه القاضي الزكي يحيى بن علي القرشي ومن أبيه ومن خلق سواهم، كان أوسع رواية وسماعاً من أبي الفرج ابن الجوزي، وله عمل جيد، ولكن ابن الجوزي أعلم منه بكثير بالرجال والمتون وبعدة فنون، وكل منهما لم يرحل، كتب ما لا يوصف كثرة بخطه، وأملى، وصنف، ونعت بالحفظ والفهم، ولكن خطه نادر النقط والشكل، له العديد من المصنفات، كان أحب ما إليه المزاح، ولي بعد أبيه مشيخة النورية فما تناول من الجامكية(٣) شيئاً، بل كان يعطيه لمن يرحل في طلب الحديث، وهو الذي تولى تبييض تاريخ مدينة دمشق، وقد نُقِلَ عن الحافظ ابن عساكر قوله في ذلك:

(جزاه الله عني خيراً، فلولاه ما تم التاريخ)(٤).

ولد الحافظ القاسم بهاء الدين سنة (٥٢٧هـ)، وتوفي سنة (٦٠٠هـ).

وأما ابن الحافظ ابن عساكر الثاني فهو أبو الفتح الحسن بن الحافظ علي

---

(١) انظر الحافظ ابن عساكر محدث الشام ومؤرخها الكبير للدكتور محمد مطيع الحافظ: ص (٥٢ ـ ٥٣).

(٢) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢١/ ٤٠٥) رقم (٢٠٧).

(٣) رواتب أصحاب الوظائف من الأوقاف، وهو لفظ فارسي معرب. انظر معجم لغة الفقهاء للأستاذ الدكتور محمد رواس قلعه جي: ص (١٥٨).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢١/ ٤١٠).

ابن الحسن، سمع على والده الحافظ أبي القاسم وعمه الفقيه الصائن وحمزة بن علي بن الحبوبي وغيرهم، توفي سنة (٦٠١هـ)[1].

وأما ابنته فهي أم الخير حليمة، سمعت مع أخيها القاسم على أبيهما كتاب الدعاء للضبي سنة (٥٤١هـ)[2].

وبهذا يتبين لنا مقدار اهتمام الحافظ ابن عساكر برعاية أولاده، فقد حاول تنشئتهم نشأة كالتي نشأ هو عليها، نشأة في رحاب العلم وأهله، وقد نجح في ذلك.

* * *

*** المطلب الرابع ـ وفاته[3]:**

توفي الحافظ ابن عساكر في دمشق، بين العشاءين ليلة الأحد، حادي عشر رجب سنة (٥٧١هـ)، عاش اثنتين وسبعين سنة وستة أشهر وعشرة أيام، ودفن عند أبيه بمقبرة باب الصغير، وصَلى عليه أولاً ولده القاسم بجامع دمشق، ثم صَلى عليه القطب النيسابوري في ميدان الحصا[4] بحضور السلطان صلاح الدين الأيوبي.

---

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٧/ ٧٠)، وهو ذكره في ترجمة جده الحسن ابن هبة الله.

(٢) انظر الحافظ ابن عساكر محدث الشام ومؤرخها الكبير للدكتور محمد مطيع الحافظ: ص (٥٣).

(٣) انظر معجم الأدباء لياقوت الحموي: (٤/ ٤١)، ومرآة الزمان لسبط ابن الجوزي: ص (٢٥)، وتاريخ الإسلام للذهبي: (٤٠/ ٨٢)، وسير أعلام النبلاء له: (٢٠/ ٥٧٠).

(٤) التسمية القديمة لحي الميدان التحتاني، كان حول جامع باب المصلى وجامع منجك. معجم دمشق التاريخي للدكتور قتيبة الشهابي: (٢/ ٣٢٣).

المبحث الثالث
السيرة العلمية للحافظ ابن عساكر

* المطلب الأول ـ بداية طلبه للعلم:

كما سبق ذكره فإن ابن عساكر نشأ في أسرة علمية عريقة، فأبوه وإخوته وجده لأمه وأخواله جميعهم كانوا ما بين فقيه أو عالم أو قاض، وقد عمل هؤلاء على غرس العلم في نفسه منذ صغره، فهذا أخوه الصائن يسمعه الحديث سنة (٥٠٥هـ) وهو في السادسة من عمره[١]، وهو سمع بنفسه من والده ومن غيره، وسماعه من والده قد يكون ابتدأ قبل سنة (٥٠٥هـ)، إذ إن النص الذي ورد في أن أخاه الصائن أسمعه الحديث سنة (٥٠٥هـ) لا يمنع ذلك، ثم بعد ذلك توالت سماعاته من الشيوخ في طفولته[٢].

وعلى الرغم من صغر سنه، فإنه لم يكتفِ بالسماع من شيوخ بلده، بل حصَّل إجازات من شيوخٍ خارج دمشق بمساعدة أهله.

* * *

* المطلب الثاني ـ رحلاته:

استمر ابن عساكر في طلب العلم على مشايخ دمشق إلى أن كانت سنة (٥١٩هـ)، وهي السنة التي توفي فيها والده، وبعد وفاة والده عزم على الرحلة

---

(١) انظر معجم الأدباء لياقوت الحموي: (٤/ ٤١)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٥٥٤).

(٢) من الشيوخ الذين قرأ عليهم في طفولته سبيع بن قيراط (ت٥٠٨هـ)، واستمع إلى أبي القاسم النسيب (ت٥٠٨هـ)، وأبي الفرج الصوري (ت٥٠٩هـ)، وقوام بن زيد (ت٥٠٩هـ)، وأبي طاهر الحنائي (ت٥١٠هـ).

على طلب العلم قل أن توجد في غيره، يدل على ذلك ما رواه ابن أخيه زين الأمناء بن عساكر[١] من (أن الحافظ لمّا عزم على الرحلة، اشترى جملاً وتركه بالخان، فلما رحل القفل تجهّز وخرج، فوجد الجمل قد مات، فقال له الجماعة الذين خرجوا لوداعه: ارجع، فما هذا فالٌ مبارك، وفنّدوا عزمه، فقال: والله لو مشيت راجلاً لا أثنيت عزمي، وحمل خرجه وقماشه، وتبع المركب، واكترى منهم في القصير[٢]، وكانت طريقه مباركة)[٣].

وقد مكث ابن عساكر في بغداد في رحلته هذه خمس سنوات، فقد

(١) زين الأمناء، أبو البركات الحسن بن محمد بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله بن عساكر، الدمشقي، الشافعي، العالم، المسند، الخير، كان شيخاً جليلاً، نبيلاً، عابداً، ساجداً، حسن السمت، كيس المحاضرة، من سروات البلد، وكان كثير الصلاة، حتى إنه لقب بالسجاد، توفي سنة (٦٢٧هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٢/ ٢٨٤) رقم (١٦٣).

(٢) رجح عبد القادر بدران أن القصير كانت قرية عامرة على جانب نهر عذراء من الجهة الجنوبية ثم خربت ـ وعذراء تسمى اليوم عدرا وهي تبعد عن مدينة دمشق (٢٥كم) من جهة الشمال الشرقي قرب طريق حمص ـ، وعُمِر بدلاً عنها قرية أخرى تبعد عنها إلى الشمال نحو خمسة عشر دقيقة، ثم خربت أيضاً، وانتقل أهلها إلى قصبة دومة ـ من قرى الغوطة تبعد (١٣كم) عن دمشق من جهة الشمال الشرقي قرب طريق حمص ـ وبقيت مزارعها في أيديهم، وذكر ياقوت في معجم البلدان البلدة العتيقة، فقال: (القصير: ضيعة أول منزل لمن يريد حمص من دمشق)، ولم يزد على هذا، ويظهر منه أنها قرية قديمة كانت مشهورة. انظر منادمة الأطلال ومسامرة الخيال لعبد القادر بدران: ص (٢٦٧)، وانظر أيضاً معجم البلدان لياقوت الحموي: (٢/ ٤٨٦) و(٤/ ٣٦٧)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية لعاتق البلادي: ص (١٩٩)، وجدول المسافات للجمهورية العربية السورية: ص (١٩).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي: (٤٠/ ٧٩).

دخلها في ربيع الآخر سنة (٥٢٠هـ)[١]، وخلال مكوثه في بغداد توجه سنة (٥٢١هـ) إلى الحج[٢]، ثم عاد إلى بغداد، ومكث فيها إلى سنة (٥٢٥هـ)،

---

(١) انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٧/ ١).

(٢) ذكر الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمة تحقيقه للمجلد الأول من تاريخ مدينة دمشق (١/ ١٧) أن الحافظ ابن عساكر عندما أراد الحج سنة (٥٢١هـ) رجع إلى دمشق ثم توجه منها إلى الحج، ولم أجد أحداً ممن ترجم للحافظ ابن عساكر قبل الدكتور المنجد قد قال بذلك، وقد سار على ذلك بعض من أتى بعده وترجم لابن عساكر، منهم الدكتور بشار عواد معروف في محاضرته (ابن عساكر في بغداد أخذ وعطاء) في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادة ابن عساكر ص (٤٦)، ووفاء تقي الدين في ترجمتها لابن عساكر في كتاب معجم الشيوخ لابن عساكر (١/ ٤١) مقدمة التحقيق، والدكتور حسام الدين فرفور في مقدمته لمعجم الشعراء من تاريخ دمشق: ص (٤٥)، والدكتور محمد مطيع الحافظ في كتابه الحافظ ابن عساكر محدث الشام ومؤرخها الكبير ص (١٠١)، والذي يظهر أن الدكتور المنجد قد استنتج هذا الأمر من قصة أوردها ابن عساكر في ترجمته لعلي بن الحسن بن محمد أبو الحسن البلخي الحنفي الفقيه في تاريخه (٤٩/ ٦٩)، فقد ذكر ابن عساكر فيها قصة حمله رسالة للبلخي موجهة إليه من شيوخ دمشق ليوصلها له في مكة أثناء حجه سنة (٥٢١هـ)، فقال: (قدم دمشق سنة بضع عشرة وخمسمئة، ونزل بالمدرسة الصادرية، ومدرسها إذ ذاك علي بن مكي الكاساني، وناظر في الخلافيات، وعقد مجلس التذكير، وحصل له قبول على نزارة إيراده في الوعظ لصدق فيه، فحسده الكاساني، وتعصب عليه الحنابلة، لأنه أظهر خلافهم، فعزفت نفسه عن المقام بدمشق، ومضى إلى مكة، وجاور بها، وكان إمام الحنفية بالمسجد الحرام، ثم إن علياً الكاساني ندم على خروجه، فقال لجماعة من أصحابه، فكاتبوه إلى مكة، ورغبوه في الرجوع إلى دمشق، وذكروا له أن علياً يسلم المدرسة إليه، وكانت الكتب على يدي، **فأوصلتها إليه بالمسجد الحرام سنة إحدى وعشرين وخمسمئة**، فذكر لي أن عوده في ذلك العام متعذر، فلما كان بعد ذلك، مضى إليه الفقيه سعيد بن علي بن عبدالله البوركندي، وحمله إلى بغداد، وتوجه به إلى دمشق...)، لكن هذه القصة لم يذكر ابن عساكر فيها أنه عاد إلى دمشق وتوجه منها إلى الحج صراحة، إذ إنه من المحتمل أن تكون الكتب قد وصلته إلى بغداد ثم توجه=

حيث عاد إلى دمشق[١].

وهو خلال رحلته هذه التي دامت خمس سنوات لم يكتفِ بالسماع من شيوخ بغداد فحسب، بل إنه كان يطوف في مدن العراق والجزيرة ويتحمل عن الشيوخ الذين يلتقي بهم، فسمع في الكوفة وفي الأنبار وفي رحبة مالك بن طوق وفي غيرها من المدن والقرى[٢].

كما أنه خلال رحلة حجه لم يضيع فرصة السماع ممن لقي من أهل العلم، فسمع في مكة وفي منى وفي مدينة رسول الله ﷺ.

رحلته الثانية:

بعد رحلته الأولى إلى العراق، عاد ابن عساكر إلى دمشق، ومكث فيها أربع سنوات، رزق خلالها بابنه القاسم سنة (٥٢٧هـ)، ثم ابتدأ رحلته الثانية إلى

= بها إلى الحج والله أعلم، وأما الدكتور بشار عواد معروف فقد استدل على ذلك من نص أورده ابن خلكان في وفيات الأعيان في ترجمة الحافظ ابن عساكر (٣/ ٣٠٩)، وهو قوله: (سمع ببغداد في سنة عشرين وخمسمئة من أصحاب البرمكي والتنوخي والجوهري، ثم رجع إلى دمشق، ثم رحل إلى خراسان ودخل نيسابور. . .)، لكن هذا النص يبين عودة ابن عساكر من بغداد سنة (٥٢٥هـ) عائداً إلى دمشق بعد انتهاء رحلته الأولى، وقبل رحلته الثانية إلى خراسان سنة (٥٢٩هـ)، وليس فيه دلالة على عودته من بغداد ثم رجوعه إليها قبل ذلك.

(١) انظر الأربعين البلدانية لابن عساكر: ص (١٥٤ ـ ١٥٥)، وتاريخ الإسلام للذهبي: (٤٠/ ٧١)، ومرآة الجنان لليافعي: (٣/ ٣٩٣).

(٢) انظر ابن عساكر في بغداد أخذ وعطاء للدكتور بشار عواد معروف في محاضرته في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادة ابن عساكر: ص (٤٧) وما بعدها، وانظر أيضاً فصل شيوخ وشيخات ابن عساكر في كتاب الحافظ ابن عساكر محدث الشام ومؤرخها الكبير للدكتور محمد مطيع الحافظ: ص (١١٥) وما بعدها، فقد جمع شيوخ ابن عساكر وصنفهم بحسب البلد الذي ينتسبون إليه.

خراسان[1] سنة (٥٢٩هـ)، حيث دخلها عن طريق أذربيجان[2].

أما الطريق الذي سلكه في رحلته هذه، والمدن التي دخلها، ومراحل رحلته، فإن ما لدينا من المعلومات لا يوضح ذلك بدقة، ذلك أن المعلومات التي لدينا عن ذلك إنما هي معلومات متناثرة هنا وهناك، ما يجعل الرؤية غائمة والطريق غير بيِّن، وأول ما توفر لدينا من المعلومات، أنه ذهب إلى خراسان عن طريق أذربيجان، وهذا يعطينا الخط العام لرحلته، وأما تفصيل خط سيره، وتبيين أسماء المدن التي دخلها وعددها بدقة فلا سبيل إليه[3]، وعلى ذلك، فالكلام عن رحلته هذه سيكون ببيان خطوطها العامة فقط.

كما سبق بيانه فإن ابن عساكر دخل إلى خراسان عن طريق أذربيجان، وقد كان مقصده الأول من هذه الرحلة لقاء أبي عبدالله الفراوي (ت٥٣٠هـ)[4]، وهو عبَّر عن ذلك بقوله: (وإلى الإمام محمد الفراوي كانت رحلتي الثانية، لأنه كان

---

(١) خراسان: بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق: أزاذوار قصبة جوين وبيهق، وآخر حدودها مما يلي الهند: طخارستان وغزنة وسجستان وكرمان، وليس ذلك منها، إنما هو أطراف حدودها، وتشتمل على أمهات من البلاد، منها نيسابور وهراة ومرو ـ وهي كانت قصبتها ـ وبلخ وطالقان ونسا وأبيورد وسرخس وما يتخلل ذلك من المدن التي دون نهر جيحون، ومن الناس من يدخل أعمال خوارزم فيها ويعد ما وراء النهر منها، وليس الأمر كذلك. معجم البلدان لياقوت الحموي: (٢/ ٣٥٠).

(٢) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٥٥٥).

(٣) انظر التبادل الثقافي بين بلاد الشام وبلاد فارس للدكتور رياض عبد الحميد مراد: ص (٣٤) و(٤٩).

(٤) أبو عبدالله، محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أبي العباس، الصاعدي، الفراوي، النيسابوري، الشافعي، الشيخ، الإمام، الفقيه، المفتي، مسند خراسان، فقيه الحرم، أملى أكثر من ألف مجلس، توفي سنة (٥٣٠هـ). انظر تبيين كذب المفتري لابن عساكر: ص (٣٢٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (١٩/ ٦١٥) رقم (٣٦٢).

المقصود بالرحلة في تلك الناحية، لما اجتمع فيه من علو الإسناد، ووفور العلم، وصحة الاعتقاد، وحسن الخلق، ولين الجانب، والإقبال بكليته على الطالب، فأقمت في صحبته سنة كاملة، وغنمت من مسموعاته فوائد حسنة طائلة. . .)[١]، ومن تتبع أخباره في رحلته هذه عند من ترجم له، نجد أن ابن عساكر كان راغباً في القيام بهذه الرحلة قبل ذلك بزمن، لكن عاقه عن ذلك بره بأمه، فقد سُئل في أصبهان عن سبب تأخره عن المجيء إلى تلك الأصقاع، فبين أن أمه لم تأذن له في السفر إليها[٢]، وقد يكون إنما قام بهذه الرحلة بعد وفاة أمه.

وهو خلال هذه الرحلة صحب بعض الأشخاص، كان أبرزهم أبو سعد السمعاني[٣] الذي قال فيه: (دخل نيسابور قبلي بشهر، سمعت منه، وسمع مني، وسمعت منه معجمه، وحصل لي بدمشق نسخةٌ به، وكان قد شرع في التاريخ الكبير لدمشق، ثم كانت كتبه تصل إلي، وأنفذ جوابها)[٤].

ونزل ابن عساكر في طريقه إلى نيسابور التي كان يقيم بها شيخه أبو عبدالله الفراوي في مدن وقرى كثيرة، فروى فيها عن كثير من الشيوخ، ومن البلدان التي ذكرها في كتابه (الأربعين البلدانية) وقد نزل بها في طريقه إلى نيسابور وتحمل

---

(١) تبيين كذب المفتري لابن عساكر: ص (٣٢٤ ـ ٣٢٥).

(٢) انظر تاريخ الإسلام للذهبي: (٤٠/ ٨٢).

(٣) عبد الكريم بن محمد بن منصور، أبو سعد، التميمي، المروزي، السمعاني، الفقيه الشافعي، الحافظ، الواعظ، الخطيب، قال ابن عساكر: (اجتمعت به بنيسابور وببغداد وبدمشق، وسمع بقراءتي، وسمعت بقراءته، وكتب عني، وكتبت عنه، وكان متصوناً، عفيفاً، حسن الأخلاق)، ثم قال: (وهو الآن شيخ خراسان غير مدافع، عن صدقٍ ومعرفة وكثرة سماعٍ لأجزاء وكتبٍ مصنفةٍ، والله يبقيه لنشر السنة، ويوفقه لأعمال أهل الجنة)، ولد سنة (٥٠٦هـ)، وتوفي سنة (٥٦٢هـ). انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٣/ ١٠١).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٥٦٧).

عن شيوخ فيها: الرافقة، وهي من مدن الجزيرة الفراتية[١]، وتبريز[٢].

ثم إنه دخل خراسان في رجب سنة (٥٢٩هـ)، وقد تبين ذلك من قوله في (الأربعين البلدانية): (أخبرنا أبو عبدالله الحسين بن محمد بن الحسين بن علي ابن الفرخان، السمناني، الفرخاني، الصوفي، بقراءتي عليه بسمنان في رجب سنة تسع وعشرين وخمسمئة، وقت دخولي إلى خراسان)[٣]، ثم دخل نيسابور وهي المقصودة في رحلته، وقد مكث فيها سنة كاملة، يدل على ذلك قوله: (وإلى الإمام محمد الفراوي كانت رحلتي الثانية، لأنه كان المقصود بالرحلة في تلك الناحية، . . . فأقمت في صحبته سنة كاملة، وغنمت من مسموعاته فوائد حسنة طائلة. . .)[٤].

وقد لقي الحافظ ابن عساكر خلال مقامه في نيسابور ما ينوف عن (١٠٦) شيوخ[٥]، وقد كان أبرزهم الفراوي، الذي أكرم موفده عليه، فقد نُقل عن ابن عساكر قوله:

(وكان مكرماً لموردي عليه، عارفاً بحق قصدي إليه، ومرض مرضةً في مدة مقامي عنده، نهاه الطبيب عن التمكين من القراءة عليه فيها، وعرفه أن ذلك ربما كان سبباً لزيادة تألمه، فقال: لا أستجيز أن أمنعهم من القراءة، وربما أكون قد حُبست في الدنيا لأجلهم، فكنت أقرأ عليه في حالة مرضه، وهو ملقى على فراشه، ثم عوفي من تلك المرضة، وفارقته متوجهاً إلى هراة، فقال لي حين

---

(١) قال ابن عساكر: (وتعرف اليوم بالرقة). انظر الأربعين البلدانية لابن عساكر: ص (١٦١ ـ ١٦٢).

(٢) قال ابن عساكر: (هي قصبة أذربيجان). المرجع السابق نفسه: ص (١٢٦ ـ ١٢٧).

(٣) ص (١١٤ ـ ١١٥).

(٤) تبيين كذب المفتري لابن عساكر: ص (٣٢٤ ـ ٣٢٥).

(٥) انظر التبادل الثقافي للدكتور رياض عبد الحميد مراد: ص (٣٨ ـ ٣٩).

ودعته بعد أن أظهر الجزع لفراقي: ربما لا تلقاني بعد هذا، فكان كما قال، فجاءنا نعيه إلى هراة، وكان موته في العشر من شوال سنة ثلاثين وخمسمئة)[١].

ومن الجدير ذكره أن مقام الحافظ ابن عساكر في نيسابور كان قاسياً شديداً عليه لما عاناه فيها من برد شديد وفرقة للأهل والإخوان والبلد، ويتبين ذلك من الأبيات التي قالها في هجاء نيسابور، حيث قال[٢]:

لا قدس الله نيسابور من بلد ... ما فيه من صاحب يسلي ولا سكن
لولا الجحيم الذي في القلب من حرق ... لفرقة الأهل والأحباب والوطن
لمت من شدة البرد الذي ظهرت ... آيات شدته في ظاهر البدن
يا قوم دوموا على عهد الهوى وثقوا ... أني على العهد لم أغدر ولم أخن
ولا تدبرت عيشي بعد بعدكم ... إلا تمثلت بيتاً قيل من زمن
فإن أعش فلعل الله يجمعنا ... وإن أمت فقتيل الشوق والحزن

لكنه رغم هذا الوجد والمعاناة صبر، فقد كان في محبته للعلم ومحبته لشيوخه ومحبة شيوخه له سلوى عما هو فيه.

وابن عساكر لم يكتف بالسماع من شيوخ نيسابور، بل زار عدداً من البلدان المحيطة بها والقريبة منها، ومن هذه البلدات التي دخلها من وقت دخوله نيسابور حتى دخوله هراة: بوزجان، وسابزوار، وسنابذ، وسنايان، وشوكان، وصاغو، والطابران، وطوس، وفاز، وفراوة، وكاريز، ومزينان، ونامش، ونوقان[٣].

---

(١) تبيين كذب المفتري لابن عساكر: ص (٣٢٥).

(٢) الوافي بالوفيات لابن أيبك الصفدي: (٢٠/ ٢٢١).

(٣) انظر التبادل الثقافي للدكتور رياض عبد الحميد مراد: ص (٤١ ـ ٤٢)، والحافظ ابن عساكر محدث الشام ومؤرخها الكبير للدكتور محمد مطيع الحافظ: ص (١٠٨ ـ ١٠٩).

وبعد أن مكث سنة في نيسابور خرج منها يطوف في البلدان، ووصل إلى هراة، فكان فيها في شعبان سنة (٥٣٠هـ)[١]، وبعد دخوله هراة ظل ينتقل من بلد إلى بلد في السنتين التاليتين، فدخل أصبهان، ومرو، وبوشنج، وبون، وبغ، وسرخس، وميهنة، وطابران، ونوقان، وبسطام، والري، ومشكان، وروذراور وغيرها من البلاد، وحدث عن الكثير من الشيوخ فيها[٢]، ثم قفل عائداً إلى دمشق، فدخل في طريق عودته إلى بغداد سنة (٥٣٣هـ)، فقد نقل أبو سعد السمعاني رفيق رحلته أنه لقيه فيها تلك السنة[٣]، والذي يظهر أن مقامه في بغداد هذه المرة لم يكن طويلاً، حيث إنه كان في دمشق في السنة ذاتها، فقد نُقل عنه قوله: (لمّا عزمت على التّحديث والله المطّلع أنّه ما حملني على ذلك حبّ الرياسة والتقدّم، بل قلت: متى أروي كلّ ما سمعت، وأيّ فائدة في كوني أخلّفه بعدي صحائف؟ فاستخرت الله تعالى، واستأذنت أعيان شيوخي ورؤساء البلد، وطفت عليهم، فكلٌّ قال: ومن أحق بهذا منك، فشرعت في ذلك في سنة ثلاث وثلاثين)[٤].

بذلك كانت مدة رحلته الثانية أربع سنوات، عاد منها بمسموعات وكتب كثيرة وعلم وفير، حتى إن الإسنوي قال: (ورجع بسماعات غزيرة وكتب عظيمة، لم تدخل الشام قبله، منها: مسند الإمام أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي)[٥].

---

(١) انظر الأربعين البلدانية لابن عساكر: ص (٨١).

(٢) انظر المرجع السابق نفسه: الصفحات (٧٠ و٧٣ و٨٤ و٨٧ و٨٩ و٩٢ و٩٧ و٩٩ و١٠٢ و١٠٨ و١١٦ و١٤٢ و١٤٤)، وانظر أيضاً التبادل الثقافي للدكتور رياض عبد الحميد مراد: ص (٤٢) وما بعدها.

(٣) انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٧/ ٢١٦ ـ ٢١٧).

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي: (٤٠/ ٧٩).

(٥) طبقات الشافعية للإسنوي: (٧١).

*** المطلب الثالث ـ شيوخه:**

بمحصلة الرحلتين وما بينهما وما قبلهما، ومع ما بعدهما أيضاً، فإن ابن عساكر بعد هذا الحل والترحال كان قد تحمل عن شيوخ يزيد عددهم على ألف وخمسمئة شيخ بحسب إحصاء الدكتور رياض عبد الحميد مراد في كتابه التبادل الثقافي[١]، وأما عدد شيخاته فبضع وثمانون امرأة[٢].

ومن شيوخه في دمشق وما حولها سبيع بن قيراط (ت٥٠٨هـ)[٣]، وأبو القاسم النسيب (ت٥٠٨هـ)[٤]، وأبو الفرج الصوري (ت٥٠٩هـ)[٥]، وقوام بن زيد (ت٥٠٩هـ)[٦]، وأبو طاهر الحنائي (ت٥١٠هـ)[٧]، وأبو الحسن بن قبيس (ت٥٣٠هـ)[٨].

---

(١) ص (٢١٢)، وانظر معجم شيوخ ابن عساكر المحقق، فعدد شيوخه فيه (١٦٢١) شيخاً، مع ملاحظة أن المخطوط الذي اعتمدت عليه المحققة فيه خرم لم تستطع استدراكه (انظر وصف المحققة للنسخ الخطية التي اعتَمَدَتْها ص (١/ ٧٢) من مقدمة التحقيق)، فعلى ذلك يكون عدد شيوخه الذين أوردهم في معجم شيوخه أكثر من هذا العدد، هذا عدا عن شيخاته اللاتي روى عنهن، وقد ترجم لهن في معجم النسوان وهو مفقود.

(٢) انظر معجم الأدباء لياقوت الحموي: (٤/ ٤١)، وقد ذكرهن في معجم النسوان، وهو مفقود.

(٣) انظر ترجمته في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٢٠/ ١٣٩) رقم (٢٣٩٠) طبعة دار الفكر.

(٤) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٩/ ٣٥٨) رقم (٢١٢). وانظر معجم الشيوخ لابن عساكر: (٢/ ٧٠١) رقم (٨٧٠).

(٥) انظر ترجمته في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٨/ ١٢٤) رقم (٥٥٦٢) طبعة دار الفكر.

(٦) انظر ترجمته في المرجع السابق نفسه: (٤٩/ ٣٦٢) رقم (٥٧٤٦) طبعة دار الفكر.

(٧) انظر ترجمته في المرجع السابق نفسه: (٥٢/ ٣٥٧) رقم (٦٢٦٩) طبعة دار الفكر.

(٨) انظر ترجمته في المرجع السابق نفسه: (٤١/ ٢٣٧) رقم (٤٧٨٩) طبعة دار الفكر.

ومن شيوخه الذين تحمل عنهم إجازة أبو الفتح أحمد بن محمد الحداد الأصبهاني (ت٥٠٠هـ)[1]، وهو أقدم شيوخه الذين أجازوه، والشيخ عبد الرحمن بن حمد بن الحسن أبي محمد الدوني الصوفي (ت٥٠١هـ)[2]، وأبو سعد المطرز (ت٥٠٣هـ)[3]، ومن بغداد أبو محمد بن الآبنوسي محدث بغداد (ت٥٠٥هـ)[4]، وأبو غالب الذهلي (ت٥٠٧هـ)[5]، ومسند خراسان أبو بكر الشيروي (ت٥١٠هـ)[6][7].

ومن شيوخه في رحلته الأولى إلى بغداد علي بن عبد الواحد الدينوري

---

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٩/ ٢١٦) رقم (١٣٣)، وانظر معجم الشيوخ لابن عساكر: (١/ ٨٩) رقم (٩٢).

(٢) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٩/ ٢٣٩) رقم (١٤٧)، وانظر معجم الشيوخ لابن عساكر: (١/ ٥٣٧) رقم (٦٦٢).

(٣) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٩/ ٢٥٤) رقم (١٥٧)، والعبر في خبر من غبر للذهبي: (٤/ ٧)، وانظر معجم الشيوخ لابن عساكر: (٢/ ١٠٤٦) رقم (١٣٤٨).

(٤) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٩/ ٢٧٧) رقم (١٧٦)، وانظر معجم الشيوخ لابن عساكر: (١/ ٤٧٠) رقم (٥٦٩).

(٥) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي: (٤/ ١٢٤٠) رقم (١٠٥٢)، وانظر معجم الشيوخ لابن عساكر: (١/ ٤١١) رقم (٤٩٥).

(٦) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٩/ ٢٤٦) و(١٥٣)، وانظر معجم الشيوخ لابن عساكر: (٢/ ٦٠١) رقم (٧٣٩).

(٧) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٥٥٤) وما بعدها، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد: مقدمة المحقق للمجلد الأول ص (١٤ ـ ١٥)، ومعجم الشيوخ لابن عساكر: مقدمة التحقيق (٣٩ ـ ٤٠)، وموارد ابن عساكر في تاريخ دمشق لطلال بن سعود الدعجاني: (١/ ٤٠).

(ت٥٢١هـ)[١]، وأبو علي الحسن بن سليمان الأصبهاني (ت٥٢٥هـ)[٢]، وإسماعيل ابن أحمد بن عبد الملك النيسابوري (ت٥٣١هـ)[٣]، وأبو القاسم هبة الله بن محمد ابن الحصين (ت٥٢٥هـ)[٤]، وأبو العلاء الحسن بن أحمد (ت٥٦٥هـ)[٥]، وتحمل خلال رحلته هذه في الكوفة عن أبي البركات عمر بن إبراهيم بن محمد الزيدي (ت٥٣٩هـ)[٦]، وفي الأنبار قرأ على أبي الفوارس بن خليفة بن محفوظ الأنباري (ت٥٤٤هـ)[٧]، وفي رحبة مالك بن طوق قرأ على أبي علي الحسن بن سعيد الجزري (ت٥٤٤هـ)[٨].

ومن مشاهير شيخاته في بغداد فاطمة بنت عبد القادر بن السماك الواعظة[٩]،

---

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٩/ ٥٢٥) رقم (٣٠٦).

(٢) انظر ترجمته في تبيين كذب المفتري على الإمام أبي الحسن الأشعري لابن عساكر: ص (٣١٨)، وانظر معجم الشيوخ له: (١/ ٢٤٥) رقم (٢٨١).

(٣) انظر ترجمته في تبيين كذب المفتري لابن عساكر: ص (٣٢٥)، وانظر معجم الشيوخ له: (١/ ١٥٩) رقم (١٧٦).

(٤) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٩/ ٥٣٦) رقم (٣١٧)، وانظر معجم الشيوخ لابن عساكر: (٢/ ١٢٢٢) رقم (١٦٠٠).

(٥) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢١/ ٤٠) رقم (٢).

(٦) انظر ترجمته في المرجع السابق نفسه: (٢٠/ ١٤٥) رقم (٨٦).

(٧) انظر ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي: (٣٧/ ١٨٧) رقم (٢٠٥)، وانظر معجم الشيوخ لابن عساكر: (١/ ٣٣٠) رقم (٣٩٨).

(٨) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ١٨٦) رقم (١٢٠).

(٩) قال الدكتور بشار عواد معروف في محاضرته في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادة ابن عساكر ص (٤٦): (ومما لا شك فيه أنه وصل بغداد قبل شهر رجب من سنة (٥٢٠هـ)، وهو الشهر الذي توفيت فيه شيخته البغدادية فاطمة بنت عبد القادر بن السماك، وقد ذكر الذهبي أنها أقدم شيوخه ببغداد وفاة)، وهو قد أشار في الحاشية إلى أن ذلك =

وفاطمة بنت الحسين بن الحسن بن فضلويه الرازي (ت٥٢١هـ)[١].

وفي رحلة حجه سمع في مكة من أبي محمد عبدالله بن الغزال المصري (ت٥٢٤هـ)[٢]، وفي منى قرأ على أبي الحسن مكي بن أبي طالب البروجردي الذي توفي بعد سنة (٥٢٥هـ) وقبل سنة (٥٣٠هـ)[٣]، وفي مدينة رسول الله ﷺ قرأ على أبي الفتوح عبد الخلاق الأنصاري الهروي (ت٥٢٨هـ)[٤].

ومن شيوخه في رحلته الثانية إلى خراسان أبو عبدالله الفراوي (ت٥٣٠هـ)[٥]، وأبو الطيب أحمد بن عبد العزيز السلمي المقدسي (ت٥٣١هـ)[٦]، وأبو القاسم تميم ابن أبي سعيد الجرجاني المؤدب الذي توفي سنة (٥٣١هـ) أو التي قبلها[٧]، وأبو الفتح المختار بن عبد الحميد (ت٥٣٦هـ)[٨].

= مذكور في تاريخ الإسلام للذهبي وهو مخطوط، لكن لم أعثر على ذكر لها في ترجمة ابن عساكر في تاريخ الإسلام المطبوع، كما لم أعثر على ترجمة لها في المصادر التي توافرت لدي، انظر رواية ابن عساكر عنها في تاريخ مدينة دمشق (٤/ ٦٦) طبعة دار الفكر.

(١) انظر ترجمتها في تاريخ الإسلام للذهبي: (٣٦/ ٦٩) رقم (١١).

(٢) انظر ترجمته في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٨/ ٦٤).

(٣) انظر ترجمته في التحبير في المعجم الكبير للسمعاني: (٢/ ٣١٣)، وانظر الأربعين البلدانية لابن عساكر: ص (٥٤ ٥٥)، ومعجم الشيوخ له: (٢/ ١١٥٥) رقم (١٥٠٦).

(٤) انظر ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي: (٣٦/ ١٦٧) رقم (١٢٠).

(٥) انظر ترجمته ص (٧٦) الحاشية رقم (٤) من هذا البحث.

(٦) انظر ترجمته في الوافي بالوفيات لابن أيبك الصفدي: (٧/ ٤٦).

(٧) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٢٠) رقم (١١)، والعبر في خبر من غبر له أيضاً: (٤/ ٨٥).

(٨) انظر ترجمته في معجم البلدان لياقوت الحموي: (١/ ٥٠٩).

* المطلب الرابع ـ تلاميذه والرواة عنه:

أخذ عن الحافظ ابن عساكر عدد كبير من الرواة، منهم:

ابنه القاسم بن علي (ت٦٠٠هـ)[١]، وأبو جعفر القرطبي (ت٥٩٦هـ)[٢]، وأبو القاسم بن الحرستاني (ت٦١٤هـ)[٣]، وعبد القادر الرهاوي (ت٦١٢هـ)[٤]، وشهاب الدين فتيان بن علي بن فتيان (ت٦١٥هـ)[٥]، وغيرهم كثير[٦].

ومن رفاقه وأقرانه الذين حدثوا عنه:

أبو علي بن الوزير (ت٥٤٣هـ)[٧]، وأبو الحسن المرادي (ت٥٤٤هـ)[٨]، ويوسف بن فاروا الجياني، ولد سنة بضع وتسعين وأربعمئة وتوفي سنة (٥٤٨هـ)[٩]، وأبو سعد السمعاني، ولد سنة (٥٠٦هـ) وتوفي سنة (٥٦٢هـ)[١٠]، وأبو المواهب

---

(١) انظر ترجمته ص (٦٩) من هذا البحث.

(٢) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢١/ ٣٠٣) رقم (١٦٠).

(٣) انظر ترجمته في المرجع السابق نفسه: (٢٢/ ٨٠) رقم (٥٨).

(٤) انظر ترجمته في المرجع السابق نفسه: (٢٢/ ٧١) رقم (٥١).

(٥) انظر ترجمته ص (٦٤) الحاشية رقم (٦) من هذا البحث.

(٦) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٥٥٦ ـ ٥٥٧).

(٧) انظر ترجمته في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٣/ ٣٩٢) رقم (١٤٦١) طبعة دار الفكر، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ١٧٧) رقم (١١٣)، ولسان الميزان لابن حجر: (٢/ ٢٥٦) رقم (١٠٦٩).

(٨) انظر ترجمته في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤١/ ٥١٥) رقم (٤٩٢١) طبعة دار الفكر، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ١٨٧) رقم (١٢٢).

(٩) انظر ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي: (٣٧/ ٣٤٢) رقم (٤٨٣).

(١٠) انظر ترجمته ص (٧٧) الحاشية رقم (٣) من هذا البحث.

الحسن بن هبة الله بن صصري، ولد سنة (٥٣٧هـ) وتوفي سنة (٥٨٦هـ)[١]، والعماد الأصبهاني، ولد سنة (٥١٩هـ) وتوفي سنة (٥٩٧هـ)[٢]، وغيرهم.

وقد كان السمعاني من أقرب هؤلاء إليه، فكل منهما سمع من الآخر، وبعد أن افترقا، كان بينهما تواصل، فكل منهما يكاتب الآخر، ويجيب على رسائله التي يرسلها له صاحبه، فهذا ابن عساكر يرسل كتاباً للسمعاني وقد أسماه (أربعون حديثاً مصافحة لأبي سعد السمعاني)[٣]، وهذا السمعاني يرسل إلى ابن عساكر كتاباً سماه (فرط الغرام إلى ساكني الشام)، وقد ذكر لنا ذلك ابن عساكر بقوله: (وآخر ما ورد علي من أخباره، كتاب كتبه بخطه، وأرسل به إلي، سماه كتاب فرط الغرام إلى ساكني الشام، في ثمانية أجزاء، كتبه سنة ستين وخمسمئة، يدل على صحة وده، ودوامه على حسن عهده، ضمنه قطعة من الأحاديث المسانيد، وأودعه جملة من الحكايات والأناشيد، فذكرني حسن صحبته، ودلني على صحة محبته)[٤].

* * *

*** المطلب الخامس ـ جلوسه للتحديث:**

بعد عودة الحافظ ابن عساكر من رحلته الثانية سنة (٥٣٣هـ) بدأ من فوره بالجلوس لأداء ما كان تحصل لديه من علم غزير وكتب عظيمة، وهو بين ذلك بقوله:

---

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢١/ ٢٦٤) رقم (١٣٧).

(٢) انظر ترجمته في المرجع السابق نفسه: (٢١/ ٣٤٥) رقم (١٨٠).

(٣) انظر ثبت مؤلفات ابن عساكر في هذا البحث: ص (١٠٠) رقم (٢٠).

(٤) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٦/ ٤٤٨) طبعة دار الفكر، وانظر التبادل الثقافي للدكتور رياض عبد الحميد مراد: ص (٢٤١ ـ ٢٤٢).

(لمّا عزمت على التّحديث والله المطّلع أنّه ما حملني على ذلك حبّ الرياسة والتقدّم، بل قلت: متى أروي كلّ ما سمعت، وأيّ فائدة في كوني أخلّفه بعدي صحائف؟ فاستخرت الله تعالى، واستأذنت أعيان شيوخي ورؤساء البلد، وطفت عليهم، فكلٌّ قال: ومن أحق بهذا منك، فشرعت في ذلك في سنة ثلاث وثلاثين)(١).

كما أن المحيطين به أدركوا قيمة ما تحصل لديه من علم غزير، فأرادوا حثه على البدء بالتحديث، فإنه تحصل لديه من أسفاره ما تفرد به، فقد قال ابنه القاسم:

(حدثني أبي قال: قال لي جدي القاضي أبو المفضل يحيى بن علي القرشي: اجلس إلى سارية حتى نجلس إليك، فلما عزمت على ذلك مرض وعجز)(٢).

ويحدثنا القاسم ابن الحافظ ابن عساكر أن والده كان قد هم برحلة ثالثة لتحصيل بعض الكتب التي سمعها ولم يحصل نسخاً منها اعتماداً على نسخ أصحابه الذين ظن أنهم سيوافوه بها، حيث يقول:

(وكان أبي رحمه الله قد سمع أشياء لم يحصل منها نسخاً اعتماداً على نسخ رفيقه الحافظ أبي علي بن الوزير، وكان ما حصله ابن الوزير لا يحصله أبي، وما حصله أبي لا يحصله ابن الوزير، فسمعت أبي ليلة يتحدث مع صاحب له في الجامع، فقال: رحلت وما كأني رحلت، كنت أحسب أن ابن الوزير يقدم بالكتب مثل الصحيحين وكتب البيهقي والأجزاء، فاتفق سكناه بمرو، وكنت أؤمل وصول

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي: (٤٠/ ٧٩).

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي: (٤/ ١٣٣٢).

رفيق آخر يقال له يوسف بن فاروا الجياني، ووصول رفيقنا أبي الحسن المرادي، وما أرى أحداً منهم جاء، فلابد من الرحلة ثالثةً وتحصيل الكتب والمهمات.

قال: فلم يمض إلا أيام يسيرة حتى قدم أبو الحسن المرادي، فأنزله أبي في منزلنا، وقدم بأربعة أسفاط كتب مسموعة، ففرح أبي بذلك شديداً، وكفاه الله مؤنة السفر، وأقبل على تلك الكتب، فنسخ واستنسخ وقابل، وبقي من مسموعاته أجزاء نحو الثلاثمئة، فأعانه عليها أبو سعد السمعاني، فنقل إليه منها جملة، حتى لم يبق عليه أكثر من عشرين جزءاً، وكان كلما حصل له جزء منها كأنه قد حصل على ملك الدنيا)[1].

من هذا النص يتبين لنا شدة حرص الحافظ ابن عساكر على تحصيل ما يستطيع من المسموعات، حتى إنه كان قد هم برحلة ثالثة بعد أن جاوز الأربعين من عمره[2]، على ما فيها من المشقة والتعب، في سبيل تحصيل كتب وأجزاء كان قد سمعها ولم تكن موجودة لديه، على الرغم من استطاعته الاستغناء عنها بما عنده، لكنه كما قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عنه أنس بن مالك رضي الله عنه «منهومان لا يشبعان: منهوم في علم لا يشبع، ومنهوم في دنيا لا يشبع»[3].

كما أننا نستدل من هذا النص على المودة الخاصة والتعاون الذي كان بين

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٥٦٦).

(٢) يذكر القاسم ابن الحافظ ابن عساكر في هذه القصة أنه بعد أيام من كلام ابن عساكر هذا، قدم رفيقه أبو الحسن المرادي إلى دمشق بالكتب التي أراد الرحلة لتحصيلها، وقد بين الذهبي في ترجمته لأبي الحسن المرادي في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٨٨) أن قدومه دمشق كان في حدود سنة (٥٤٠هـ).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك: (١/ ١٦٩) رقم (٣١٢) وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ولم أجد له علة)، ووافقه الذهبي في التلخيص.

الحافظ ابن عساكر وبين أصحابه أبي سعد السمعاني وأبي علي بن الوزير ويوسف ابن فاروا الجياني وأبي الحسن المرادي في رحلتهم.

* * *

*** المطلب السادس ـ ابن عساكر المحدث الحافظ:**

إن مما لا شك فيه أن الحافظ ابن عساكر كان من أعظم أهل الحديث في زمنه، وهو لم يحز هذه المرتبة إلا وقد شهد له القاصي والداني بعلو كعبه وتمكنه من هذا العلم، ويلخص ذلك ما قاله الذهبي في حقه في كتابه (العبر في خبر من غبر)، حيث قال:

(عُني بالحديث، ورحل فيه إلى العراق وخراسان وأصبهان، وساد أهل زمانه في الحديث ورجاله، وبلغ في ذلك الذروة العليا، ومن تصفح تاريخه علم منزلة الرجل في الحفظ)[1].

والذهبي في كلامه هذا قد أصاب كبد الحقيقة، وعبارته هذه تنقسم إلى ثلاثة أقسام، وتدل على ثلاثة أمور:

فالقسم الأول من عبارته، وهو قوله: (عُني بالحديث، ورحل فيه إلى العراق وخراسان وأصبهان)، جلي المعنى، ذلك أن ابن عساكر كان قد عُني بالحديث منذ نعومة أظفاره، ونحن إذا نظرنا في تراجم شيوخه الذين تحمل عنهم في جميع مراحل حياته، نجد الغالبية العظمى منهم كانوا من المحدثين، ونجد أن أول شيء قد تحمله هو الحديث، حيث أسمعه أخوه الصائن عندما كان في السادسة من العمر، وهو كان قبل ذلك قد تحصل على إجازات من شيوخ ذلك العصر، ونجد أنه في أسفاره إنما كان يتخير المحدثين لينهل من معينهم،

---

(١) العبر في خبر من غبر للذهبي: (٤/ ٢١٢ ـ ٢١٣).

حتى إن رحلته الثانية إلى خراسان إنما كان مقصده منها محدث تلك الديار ومسندها أبا عبدالله الفراوي.

وأما القسم الثاني من عبارته، وهو قوله: (وساد أهل زمانه في الحديث ورجاله، وبلغ في ذلك الذروة العليا)، فيشهد على صحته كلام أهل عصر ابن عساكر فيه، فهذا صاحبه في رحلته السمعاني يقول: (كان أبو القاسم بن أبي محمد من أهل دمشق، كثير العلم، غزير الفضل، حافظاً، متقناً، ثقة، ديناً، خيراً، حسن السمت، جمع بين معرفة المتون والأسانيد، مثبتاً، محتاطاً، رحل في طلب الحديث)[١]، وهذا العماد الأصبهاني يقول عنه: (هو الحافظ الذي قد تفرد بعلم الحديث)[٢]، وهذا شيخ همذان بلا مدافعة الحافظ أبو العلاء الهمذاني يقول لبعض تلامذته وقد استأذنه أن يرحل في طلب العلم: (إن عرفت أستاذاً أعلم مني أو في الفضل مثلي، فحينئذ آذن إليك أن تسافر إليه، اللهم إلا أن تسافر إلى الحافظ ابن عساكر، فإنه حافظ كما يجب)[٣]، وهذا غيض من فيض من ثناء علماء عصره المتخصصين بهذا العلم عليه، وشهادة منهم بعلو كعبه وبلوغه المرتبة العليا في علم الحديث رواية ودراية.

وأما القسم الثالث من العبارة التي أوردها الذهبي في حق الحافظ ابن عساكر، وهو قوله: (ومن تصفح تاريخه علم منزلة الرجل في الحفظ)، فإن ذلك عين الصواب، ذلك أن كتاب تاريخ مدينة دمشق إنما هو مرآة تعكس درجة علم الحافظ ابن عساكر ومبلغ حفظه وتمكنه من علم الحديث بكل جلاء ووضوح،

---

(١) خريدة القصر وجريدة العصر للعماد الأصبهاني: (٩).

(٢) المرجع السابق نفسه: (١١).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٥٦٣).

فهذا ابن خلكان وهو في حضرة شيخه الحافظ العلامة زكي الدين أبو محمد عبد العظيم المنذري حافظ مصر[١]، وقد جرى ذكر هذا التاريخ في حضرته، فأخرج منه مجلداً، وأطال الحديث في أمره واستعظامه، ثم قال: (ما أظن هذا الرجل إلا عزم على وضع هذا التاريخ من يوم عقل على نفسه، وشرع في الجمع من ذلك الوقت، وإلا فالعمر يقصر عن أن يجمع فيه الإنسان مثل هذا الكتاب بعد الاشتغال والتنبه)، ثم عقب ابن خلكان على قول شيخه بقوله: (ولقد قال الحق، ومن وقف عليه عرف حقيقة هذا القول، ومتى يتسع للإنسان الوقت حتى يضع مثله؟ وهذا الذي ظهر هو الذي اختاره، وما صح له هذا إلا بعد مسودات ما يكاد ينضبط حصرها)[٢]، وهذا الحافظ عبد الغني المقدسي[٣] يستعير شيئاً من

(١) زكي الدين، أبو محمد، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبدالله بن سلامة بن سعد المنذري، الشامي الأصل، المصري، الشافعي، الإمام، العلامة، الحافظ، المحقق، شيخ الإسلام، كان متين الديانة، ذا نسك وورع وسمت وجلالة، قال الحافظ عز الدين الحسيني: (كان عديم النظير في علم الحديث على اختلاف فنونه، ثبتاً، حجة، ورعاً، متحرياً)، ولد سنة (٥٨١هـ)، وتوفي سنة (٦٥٦هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٣/ ٣١٩) رقم (٢٢٢).

(٢) انظر وفيات الأعيان لابن خلكان: (٣/ ٣١٠).

(٣) عبد الغني بن عبد الواحد بن علي، تقي الدين، أبو محمد، المقدسي، الجماعيلي، ثم الدمشقي الصالحي، الحنبلي، الحافظ الإمام، محدث الإسلام، كتب ما لا يوصف كثرة، وما زال ينسخ ويصنف ويحدث ويعبد الله حتى أتاه اليقين، قال ابن النجار: (حدث بالكثير، وصنف في الحديث تصانيف حسنة، وكان غزير الحفظ، من أهل الإتقان والتجويد، قيماً بجميع فنون الحديث، وكان كثير العبادة، ورعاً متمسكاً بالسنة)، ولد سنة (٥٤١هـ)، وتوفي سنة (٦٠٠هـ). انظر تذكرة الحفاظ للذهبي: (٤/ ١٣٧٢) رقم (١١١٢).

كتاب تاريخ مدينة دمشق، فلما طالعه انبهر لسعة حفظ ابن عساكر، حتى إنه قيل إنه ندم على تفويت السماع منه[1]، فهؤلاء العلماء الأفذاذ في هذا الفن أثنوا على الحافظ ابن عساكر بهذا الثناء وشهدوا له بالحفظ والإتقان وهم لم يلتقوا به، إنما عرفوا مقامه ومرتبته في علم الحديث من خلال كتابه تاريخ مدينة دمشق، الذي إنما هو كما سبق ذكره مرآة لعلم الحافظ ابن عساكر وحفظه.

وإن هذا البحث (صنعة أسانيد السنة في تاريخ ابن عساكر) فيه أدل دليل على أن الحافظ ابن عساكر كان من المحدثين الأفذاذ، وفيه بيان لمبلغ حفظه ودرجة إتقانه لهذا العلم.

* * *

*** المطلب السابع ـ الأشخاص الذين تأثر بهم الحافظ ابن عساكر:**

مما سبق ذكره، نستطيع القول إن أول من تأثر به الحافظ ابن عساكر هم أفراد أسرته، وأولهم أبوه، ثم أخوه الصائن، ثم جده لأمه وأخواله.

أما أبوه، فمن الجلي تأثره به، فهو الذي خط له بداية الطريق الذي سار عليه خلال حياته كلها، ذلك أنه بدأ بتحصيل الإجازات له من الشيوخ منذ السنة الأولى من عمره، فها هو الشيخ أحمد بن محمد الحداد الأصبهاني أبو الفتح يجيزه، وهو كان قد توفي سنة (٥٠٠هـ)، ثم هذا أخوه الصائن يبدأ بإسماعه من الشيوخ مذ كان عمره ست سنوات، وهذا جده لأمه يسمعه الحديث ويعلمه النحو والعربية، وأما خالاه، فقد تحمل عنهما الحديث، وعلى هذا فمما لا شك فيه أن هذه الأسرة التي جال أفرادها مختلف ميادين العلوم كان لها أكبر الأثر في

(١) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٥٦٨).

بناء شخصية الحافظ ابن عساكر العلمية.

وأما شيوخه الذين تأثر بهم، فأبرزهم أبو عبدالله الفراوي، ويدل على ذلك أن مقصد ابن عساكر الرئيس في رحلته الثانية في طلب الحديث كان لقاؤه به والسماع منه، وها هو ابن عساكر يحدثنا عن هذا الأمر بقوله:

(وإلى الإمام محمد الفراوي كانت رحلتي الثانية، لأنه كان المقصود بالرحلة في تلك الناحية، لما اجتمع فيه من علو الإسناد، ووفور العلم، وصحة الاعتقاد، وحسن الخلق، ولين الجانب، والإقبال بكليته على الطالب، فأقمت في صحبته سنة كاملة، وغنمت من مسموعاته فوائد حسنة طائلة. . .)(١).

وابن عساكر ما كان ليقول هذا الكلام في حق شيخه الفراوي لولا المعزة والاحترام اللتان كان يكنهما له، ونحن نجد في ثنايا ترجمة الحافظ ابن عساكر ما يبين لنا أنه كان يحمل كثيراً من الأخلاق التي تخلق بها شيخه الفراوي، ومن أهم هذه الأخلاق الإقبال على الطالب بكليته وتسخير نفسه لنشر العلم حتى وإن كان في ذلك مظنة حلول ضرر به، فها هو ابن عساكر يحدثنا عن آخر أيامه في صحبة شيخه الفراوي، فيقول:

(وكان مكرماً لموردي عليه، عارفاً بحق قصدي إليه، ومرض مرضةً في مدة مقامي عنده، نهاه الطبيب عن التمكين من القراءة عليه فيها، وعرفه أن ذلك ربما كان سبباً لزيادة تألمه، فقال: لا أستجيز أن أمنعهم من القراءة، وربما أكون قد حُبست في الدنيا لأجلهم، فكنت أقرأ عليه في حالة مرضه، وهو ملقى على فراشه، ثم عوفي من تلك المرضة)(٢).

---

(١) تبيين كذب المفتري لابن عساكر: ص (٣٢٤ ـ ٣٢٥).

(٢) المرجع السابق نفسه: ص (٣٢٥).

ونحن نجد من ابن عساكر هذا العزم والإصرار على نشر العلم الذي اتصف به شيخه الفراوي قد تبدى في عزمه على إتمام كتابه تاريخ مدينة دمشق، فهو بعد أن سوَّد الكتاب في أوراق وجذاذات متفرقة، عجز عن تبييضه بسبب كبر سنه وضَعْف بصره، فكان أن استعان بولده القاسم على تبييضه وإتمامه، حتى إنه حلف أنه لا يكلم ابنه حتى يكتب التاريخ، فكتبه(١).

نستطيع القول إن جميع من سبق ذكرهم ممن تأثر بهم الحافظ ابن عساكر كانوا شيوخاً له، لكننا نجد شخصاً آخر ممن كان له أثر عظيم في مسيرة الحافظ ابن عساكر العلمية، لكنه لم يكن من شيوخه، وهو نور الدين زنكي، ذلك أن نور الدين كان له الدور الأكبر في دفع ابن عساكر إلى إتمام كتابه العظيم تاريخ مدينة دمشق، وابن عساكر أوضح هذا الأمر بجلاء في مقدمة تاريخه، حيث يقول:

(ورقي خبر جمعي له إلى حضرة الملك القمقام الكامل العادل الزاهد المجاهد المرابط الهمام، أبي القاسم محمود بن زنكي بن آق سنقر ناصر الإمام، أدام الله ظل دولته على كافة الأنام، وأبقاه مسلماً من الأسواء، منصور الأعلام، منتقماً من عداة المسلمين الكفرة الطغام، معظماً لحملة الدين بإظهار الإكرام لهم والاحترام، منعماً عليهم بإدرار الإحسان إليهم والإنعام، عافياً عن ذنوب ذوي الإساءات والاجترام، بانياً للمساجد والمدارس والأسوار ومكاتب الأيتام، راضياً بأخذ الحلال رافضاً لاكتساب الحطام، آمراً بالمعروف زاجراً عن ارتكاب الحرام، ناصراً للملهوف وقاهراً للظالم العسوف بالانتقام، قامعاً لأرباب البدع بالإبعاد لهم والإرغام، خالعاً لقلوب الكفرة بالجرأة عليهم والإقدام، وبلغني تشوقه إلى الاستنجاز له والاستتمام، ليلم بمطالعة ما تيسر منه بعض الإلمام، فراجعت العمل

(١) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢١/ ٤١٠ ـ ٤١١).

فيه راجياً للظفر بالتمام، شاكراً لما ظهر منه من حسن الاهتمام، . . .)[١].

وما هذا الوصف من ابن عساكر لنور الدين وتعداده لفضائله، وهو الذي كان معروفاً بإعراضه عن مداهنة الحكام والتزلف لهم[٢] إلا دلالة واضحة على إجلاله له وتأثره به.

كما لا ننسى بناء نور الدين لأول مدرسة متخصصة في تعليم الحديث وتسليمها للحافظ ابن عساكر، ما كان له أثر كبير في نشر علم الحافظ ابن عساكر.

* * *

*** المطلب الثامن ـ مؤلفاته:**

إن حصيلة ابن عساكر العلمية كبيرة جداً، لكن للأسف ضاع كثير منها بتقلب الأزمان، وإن أردنا أن نقارن بين ما لم يصل إلينا من مؤلفاته وبين ما وصلنا منها، فإننا نجد أنه لم يصلنا منها إلا النزر اليسير، هذا إن أخذناها عناوين لمؤلفات، وأما إن قارنا بين ما فقد وبين ما وصلنا مما خطه بيده كحجم إجمالي لما كتبه خلال حياته، فإننا نجد أن الكفتين قد تتساويان، هذا إن لم يكن ما وصلنا أكثر مما فُقد مع عوادي الزمن، ذلك أن كتابه تاريخ مدينة دمشق الذي يعد من أضخم ما وصل إلينا مما خطته أيدي علماء هذه الأمة وأفذاذها، قد يكون مساوياً من حيث الحجم لمجموع ما كتبه ابن عساكر مما سواه من مؤلفات، بل إنه يزيد عليها.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٤).

(٢) وإن أدل دليل على ذلك إعراضه عن حضور مجلس صلاح الدين الأيوبي ولومه له على اللغط وارتفاع الأصوات في مجلسه، وقد سبق إيراد هذه القصة ص (٥٢) من هذا البحث.

وهذا عرض لكتب الحافظ ابن عساكر ورسائله المخطوطة والمطبوعة[1][2]:

١ ـ الأبدال:

كتاب ضائع، ورد ذكره في معجم الأدباء لياقوت (٤/ ٤٤)، وقال: (ولو تم كان مقداره مئتي جزءٍ أو أكثر).

٢ ـ أبيات:

مخطوط في ورقة واحدة، ضمن مجموع خطي في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، رقم (٤٥٩٨)، الرقم العام (٢٢٨١١/ ١٠) مجاميع، ذكره الأستاذ عبدالله الجبوري في فهرس مخطوطات الأوقاف.

٣ ـ إتحاف الزائر:

كتاب ضائع، ورد ذكره في كشف الظنون لحاجي خليفة (١/ ٦).

---

(١) انظر معجم الأدباء لياقوت الحموي: (٤/ ٤١) وما بعدها، ومؤلفات ابن عساكر لكوركيس عواد (بحث ضمن كتاب الكلمات والبحوث والقصائد الملقاة في الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر): ص (٤٢١ ـ ٤٧٣)، وثبت مؤلفات ابن عساكر لمطاع الطرابيشي (ملحق بتراجم ابن عساكر في كتاب ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادته): ص (٣٤٤ ـ ٣٦٠)، والحافظ ابن عساكر محدث الشام ومؤرخها الكبير للدكتور محمد مطيع الحافظ: ص (٣٨٣ ـ ٤٢٩).

(٢) ويلاحظ في هذه القائمة تشابه عناوين بعض الكتب تشابهاً كبيراً، مما يرجح أن بعض هذه الكتب قد تكرر ذكره بأسماء متشابهة، لكن لا سبيل للجزم بذلك لفقدان تلك الكتب، وقد حاولت جاهداً حذف الكتب المكررة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، لكن مع ذلك بقي عدد من العناوين فيها مظنة التكرار، لكن لم أستطع حذفها لعدم القدرة على الجزم بذلك، ولهذا السبب يلاحظ اختلاف عدد مؤلفات ابن عساكر ما بين باحث وآخر ممن قام بإحصاء مؤلفاته.

٤ ـ إجابة السؤال في أحاديث شعبة:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وسماه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٦٠): (رأس مال شعبة).

٥ ـ أحاديث أبي الأشعث الصنعاني:

ثلاثة أجزاء، ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣).

٦ ـ أحاديث البلاط[١]:

ذكره الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

٧ ـ أحاديث جماعة من كفرسوسية[٢]:

جزء واحد، ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وقال إنه يقع في جزء واحد، وهو في تذكرة الحفاظ باسم (جزء كفرسوسية) (٤/ ١٣٣٠)، وذكره الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

٨ ـ أحاديث حنش والمُطْعِم وحفص الصنعانيين:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وقال إنه يقع في جزء واحد.

---

(١) البلاط: يروى بكسر الباء وفتحها، وهو في مواضع، منها (بيت البلاط) من قرى غوطة دمشق، وقد قال ابن عساكر (قرية البلاط)، ولم يقل (بيت البلاط)، فلعلهما اثنتان من قرى دمشق. انظر معجم البلدان لياقوت الحموي: (١/ ٤٧٧).

(٢) كفرسوسية: حرف اسمها إلى (كفرسوسة)، كانت قرية في الجهة الجنوبية القريبة من دمشق قبل أن تصبح من أحياء المدينة. انظر معجم دمشق التاريخي للدكتور قتيبة الشهابي: (٢/ ١٤٤).

٩ ـ الأحاديث الخماسيات أخبار ابن أبي الدنيا:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وقال إنه يقع في جزء واحد.

الأحاديث السباعية الأسانيد = بغية المستفيد في الأحاديث السباعية الأسانيد.

١٠ ـ أحاديث سَقْبا[1]:

ذكره الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

أحاديث شعبة = إجابة السؤال في أحاديث شعبة.

١١ ـ أحاديث صنعاء الشام[2]:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وقال إنه يقع في جزء واحد، وسماه الذهبي في سير أعلام النبلاء: (رواية أهل صنعاء) (٢٠/ ٥٦٠ ـ ٥٦١)، وفي تذكرة الحفاظ: (حديث أهل صنعاء، مجيليد) (٤/ ١٣٢٩).

١٢ ـ أحاديث قبر سعد (من قرى غوطة دمشق):

ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٦١)، والدكتور صلاح الدين

(١) سَقْبا: من قرى دمشق بالغوطة، تبعد عن مدينة دمشق (١٠كم) من جهة الشمال الشرقي. انظر معجم البلدان لياقوت الحموي: (٢/ ٢٢٦)، وجدول المسافات للجمهورية العربية السورية: ص (٣٢).

(٢) صَنْعَاء الشام: كانت تعرف أيضاً بـ (صَنْعَاء) و(صَنْعَاء دمشق)، وهي قرية كانت في الغوطة، على أبواب دمشق قبل قرية المزة، في الشرف القبلي على نهر الخلخال، بالقرب من المنيبع ـ المنيبع كان في موضع مبنى التلفزيون بساحة الأمويين، ويمتد إلى مباني جامعة دمشق القديمة في البرامكة ـ، سكنها اليمانيون وأعطوها اسم مدينتهم (صَنْعَاء)، خربت في أوائل القرن الثالث عشر للميلاد. انظر معجم دمشق التاريخي للدكتور قتيبة الشهابي: (٢/ ٧٢).

المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

١٣ ـ الأحاديث المتخيرة في فضائل العشرة:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وسماه الذهبي في سير أعلام النبلاء: (فضائل العشرة، جزآن) (٢٠/ ٥٦٠).

١٤ ـ أخبار أبي عمرو الأوزاعي وفضائله:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وقال إنه جزء واحد.

١٥ ـ أخبار أبي محمد بن سعد بن عبد العزيز وعواليه:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وقال إنه جزء واحد، وسماه الذهبي في سير أعلام النبلاء: (أخبار سعيد بن عبد العزيز) (٢٠/ ٥٦٠).

١٦ ـ أخبار لحفظ القرآن:

حققه الأستاذ خير الله الشريف، وطبع بدار الفرائد بدمشق عام (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م)، وحققه محمود الحداد ضمن (الجامع في الحث على طلب العلم)، طبع مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة.

١٧ ـ الأربعون الأبدال العوالي:

ذكره ابن عساكر في (الأربعين البلدانية) ص (٣٧)، وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٥٤)، ومنه نسخة مخطوطة بالمكتبة الظاهرية في دمشق مجموع رقم (١٧) الورقة رقم (١٩٩ ـ ٢١٥) عليها سماع على ابن عساكر سنة (٥٦٤هـ) بدمشق، وبآخر السماع خط ابن عساكر وإجازته، وعليها سماع آخر على الحافظ ابن عساكر أيضاً سنة (٥٦٥هـ) بالمسجد الجامع بدمشق، عليها مقابلة بأصل المصنف المكتوب بخط يده، وعليها سماعات أخرى.

أربعون حديثاً عن أربعين شيخاً عن أربعين مدينة = الأربعين البلدانية.

١٨ ـ أربعون حديثاً في الحث على الجهاد:

ورد عنوانه في مخطوط الظاهرية: (جزء فيه أربعين حديثاً في الحث على الجهاد)، وقد سماه الحافظ ابن عساكر في (الأربعين البلدانية) ص (٣٧): (الأربعون في الاجتهاد في إقامة فرض الجهاد)، وفي معجم الأدباء لياقوت (٤/ ٤٢): (الأربعون في الجهاد، جزء واحد)، وكذلك سماه في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٦٢)، وأما في كشف الظنون (١/ ٥٤) فقد سماه: (الأربعون في الاجتهاد في إقامة الجهاد)، وأما في هدية العارفين (١/ ٧٠١) فقد سماه: (الاجتهاد في إقامة فرض الجهاد وهو أربعون حديثاً).

حققه الدكتور أحمد عبد الكريم حلواني ضمن كتاب (ابن عساكر ودوره في الجهاد ضد الصليبيين) من صفحة (٩١) حتى (١٥٠) عن نسخة بالمكتبة الظاهرية برقم لغة (٥٤) ق (٦٧ ـ ٧٩) وعليها سماعات، منها سماعان على المؤلف سنة (٥٦٥هـ)، وآخر سنة (٥٦٩هـ).

١٩ ـ أربعون حديثاً مساواة للإمام أبي عبدالله الفراوي:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وذكر أنه في جزء واحد، وسماه الذهبي في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٢٩): (أربعون المساواة)، وذكره البغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

٢٠ ـ أربعون حديثاً مصافحة لأبي سعد السمعاني:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وقال إنه جزء واحد، وسماه الذهبي في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٣٠): (أربعون المصافحات)، وفي هدية العارفين (١/ ٧٠١): (أربعون المصافحات).

٢١ ـ أربعون حديثاً من مسموعاته:

رواه سنة (٥٦٧هـ) بجامع دمشق.

منه نسخة خطية في (١٩) ورقة ضمن مجموع رقم (١٩٩) بدار الكتب الظاهرية بدمشق، وقد ذكره الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

٢٢ ـ الأربعون الطوال:

ذكره ابن عساكر في (الأربعين البلدانية) ص (٣٧)، وقد ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وقال إنه ثلاثة أجزاء.

أربعون المصافحات = أربعون حديثاً مصافحة لأبي سعد السمعاني.

٢٣ ـ الأربعين البلدانية:

طبع عدة مرات، منها طبعة دار الفكر بدمشق بتحقيق د. محمد مطيع الحافظ (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م).

٢٤ ـ الأسماء والصفات:

ورد ذكره في تاريخ مدينة دمشق (٤٠/ ٦١)، وقد ذكر ذلك الأستاذ رياض عبد الحميد مراد في كتابه التبادل الثقافي ص (٢٥).

٢٥ ـ الإشراف على معرفة الأطراف:

في ثمانية وأربعين جزءاً، جمع فيه أطراف سنن أبي داود، وجامع الترمذي، والنسائي وأسانيدها، ورتبه على أسماء الصحابة في حروف المعجم.

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وحاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ١٠٣)، وقال إنه مجلدان، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠٢)،

وقال إنه في أربعة مجلدات.

ومنه نسخة خطية في مكتبة آيا صوفيا في إستانبول رقم (٤٥٥) و(٤٥٦)، ونسخة أخرى بدار الكتب المصرية في مجلدين كبيرين (انظر فهرس الخديوية: ١/ ٢٦٨)، ونسخة في المكتبة المحمودية (مكتبة الملك عبد العزيز حالياً) برقم (١٠٣)، وهي نسخة في (٦٣٨) ورقة كتبت سنة (٧١٦هـ)، ونسخة في شستربيتي كتبت في أوائل القرن الثامن الهجري، انظر فهرس آربري ص (١٠٠) رقم (٣٧٣٩)، ونسخة في مكتبة حسن حسني عبد الوهاب بتونس برقم (١٨١٥٠) ناقصة من أولها وآخرها، كتبت في القرن الثامن.

٢٦ ـ الاعتزاز بالهجرة:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في جزء واحد، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١)، وسماه في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٦٠): (إعزاز الهجرة عند إعواز النصرة).

٢٧ ـ الاقتداء بالصادق في حفر الخندق:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

٢٨ ـ أمالي في الحديث:

ذكرها ياقوت في معجم الأدباء فقال (٤/ ٤٤): (أملى رحمه الله أربعمئة مجلس وثمانية مجالس في فن واحد).

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٣٠): (أملى في أبواب العلم أربعمئة مجلس وثمانية).

وفي كشف الظنون (١/ ١٦٢): (أمالي ابن عساكر في الحديث).

وفي هدية العارفين للبغدادي (١/ ٧٠١): (أمالي في الحديث).

وقال حبيب الزيات في خزائن الكتب في دمشق وضواحيها (مطبعة المعارف ـ القاهرة ـ ١٩٠٢) ص (٢٩): (بقي بعضه في دمشق).

وسيأتي بعضها موزعة في هذا الثبت لمؤلفات ابن عساكر.

٢٩ ـ أمالي في الصوم:

وهي الجزء الحادي والخمسون من أماليه في فضل الصوم.

منه نسخة في المكتبة الظاهرية في المجموع (٢٠) في (٦) ورقات (١٠٣ ـ ١٠٨) أملاها سنة (٥٣٨هـ)، وأخرى ذكرها الأستاذ ياسين محمد السواس في فهرس مجاميع المدرسة العمرية ص (٥٢١).

٣٠ ـ الإنذار بحدوث الزلازل:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في ثلاثة أجزاء، وقال في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٦٢): (الزلازل، مجيليد).

٣١ ـ بعض ما انتهى إلينا من الأخبار في ذكر من وافقت كنيته كنية زوجته من الصحابة الأخيار:

ورد ذكره في تاريخ مدينة دمشق (٣٨/ ١٣٧) في ترجمة (عبدالله بن محمد الصنهاجي المغربي المعروف بابن الشيرازي) حيث قال ابن عساكر: (كتب عني كتاباً ألفته لأجله سميته. . .)، ذكر ذلك الأستاذ رياض عبد الحميد مراد في كتابه التبادل الثقافي ص (٢٦).

وانظر: من وافقت كنيته كنية زوجته.

٣٢ـ بغية المستفيد في الأحاديث السباعية الأسانيد:

قال ابن حجر في المعجم المفهرس برقم (١٢٣٩): (سباعيات ابن عساكر سماها بغية المستفيد) تخريج الحافظ ابن عساكر لنفسه، في جزأين.

سمعها ابن حجر على شيخه إبراهيم التنوخي، بسماعه لها على أسماء بنت محمد بن صصري، بسماعها على جدها لأمها مكي بن المسلم بن علان، بسماعه على مخرجها.

وذكره ابن حجر أيضاً في المجمع المؤسس (١/ ١٣٠).

وقد ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في أربعة أجزاء، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١)، وسمياه (المستفيد في الأحاديث السباعية الأسانيد)، وفي هدية العارفين للبغدادي (١/ ٧٠١) سماه: (سباعيات في الحديث)، ثم كرره في (١/ ٧٠٢) باسم: (المستفيد في الأحاديث السباعية الأسانيد)، وهما كتاب واحد، وفي سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/ ٥٦٠): (السباعيات، سبعة أجزاء)، وفي الوافي بالوفيات للصفدي (٢٠/ ٢١٨): (الأحاديث السباعية الأسانيد، سبعة أجزاء)، وفي كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/ ٩٧٤) سماه: (سباعيات الحافظ أبي القاسم بن عساكر).

٣٣ـ البيان عن فضل كتابة القرآن:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في جزء واحد، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١)، والدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩) وسماه: (فضل كتابة القرآن).

٣٤ ـ تاريخ مدينة دمشق حماها الله وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها:

مطبوع[١].

٣٥ ـ تاريخ المِزَّة[٢]:

ذكره البغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

وانظر: من نزل بالمزة وحدث بها.

٣٦ ـ التالي لحديث مالك العالي:

ذكره ياقوت في معجم البلدان (٤/ ٤٢)، وذكر أنه تسعة عشر جزءاً، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١)، وقال في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٥٩): (عوالي مالك والذيل عليه، خمسون جزءاً).

تبيان الوهم والتخليط الواقع في حديث الأطيط = رفع التخليط عن حديث الأطيط.

٣٧ ـ تبيين الامتنان بالأمر بالاختتان:

طبع بالقاهرة سنة (١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م) بتحقيق مجدي فتحي السيد.

٣٨ ـ تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري:

طبع بتحقيق الأستاذ حسام الدين القدسي رحمه الله، وطبع بمطبعة التوفيق

---

(١) تم تفصيل الكلام على طبعاته في مطلب خاص من هذا البحث، انظر ص (١٦١) وما بعدها.

(٢) المِزَّة: كانت في السابق قرية إلى الجنوب الغربي القريب من مدينة دمشق، ثم تحولت إلى ضاحية، وبعدها صارت من أحياء المدينة إثر امتداد العمران إليها، وكانت تُعرف (بمزّة كلب) نسبة إلى قبائل بني كلب اليمانية التي سكنتها. معجم دمشق التاريخي للدكتور قتيبة الشهابي: (٢/ ٢١٧).

سنة (١٣٤٧هـ) في (٤٥٦) صفحة بعنوان (تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري)، وأعيد طبعه مصوراً بدار الفكر.

٣٩ ـ التجريد، أو تجريد السباعية:

في أربعة أجزاء، الجزء الرابع منه في المكتبة الظاهرية ضمن مجموع رقم (١٠) ق (١٣ ـ ٢٧)، وفي أوله سماع على المؤلف سنة (٥٦٨هـ) في جامع دمشق، وسماع آخر سنة (٥٧٠هـ).

تحريم الأُبنة = المجلس (١٩) من الأمالي (في تحريم الأُبنة).

٤٠ ـ تخريج إحدى عشرة مشيخة مساواة لشيخه أبي غالب بن البناء:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وذكر أنه في جزء واحد.

تخريج أربعين حديثاً مساواة للإمام أبي عبدالله الفراوي = أربعون حديثاً مساواة للإمام أبي عبدالله الفراوي.

٤١ ـ تخريج سبعة مجالس لشيخه الإمام أبي الحسن السُّلمي مع الكلام الأصولي:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤).

٤٢ ـ تخريج مشيخة لشيخه أبي المعالي عبدالله بن أحمد الحلواني الأصولي:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وذكر أنه في جزأين.

٤٣ ـ ترتيب الصحابة الذين في مسند أبي يعلى:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد.

٤٤ ـ ترتيب الصحابة في مسند أحمد:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد.

منه نسخة مخطوطة ضمن مجموع في مكتبة فاتح بإستانبول رقم ١١٥٢/ ٢ ق (١٢٩أ ـ ١٥٤).

وطبع بعنوان: (ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند) بتحقيق د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م).

٤٥ ـ تشريف يوم الجمعة:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في سبعة أجزاء.

٤٦ ـ تقوية المنة على إنشاء دار السنة:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في ثلاثة أجزاء، والبغدادي في هدية العارفين: (١/ ٧٠١).

٤٧ ـ تكميل الإنصاف والعدل بتعجيل الإسعاف بالعزل:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وذكر أنه في جزء واحد، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

٤٨ ـ التنزيه:

مجلس أملاه، ذكره القدسي في مقدمته لتبيين كذب المفتري ص (٥).

٤٩ ـ تهذيب الملتمس من عوالي مالك بن أنس:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في واحد وثلاثين جزءاً، وسماه البغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١): (تهذيب الملتمس).

وقد سماه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق: (التهذيب)، فقد ذكره عقب حديث أورده من طريق مالك بن أنس (١٦/ ٢١٧) طبعة دار الفكر، فقال: (وقد ذكرت أسانيده في التهذيب).

التوبة = المجلس (٣٢) (في التوبة).

٥٠ ـ ثواب الصبر على المصاب بالولد:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه جزآن، وحاجي خليفة

في كشف الظنون (١/ ٥٢٦) وسماه: (ثواب المصاب بالولد)، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١) وسماه: (المصاب بالولدان).

٥١ ـ الجزء الحادي والخمسون من أماليه:

منه نسخة خطية ضمن المجموع رقم (٢٠) بدار الكتب الظاهرية بدمشق.

٥٢ ـ جزء في أهلية الإمامة:

ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس برقم (١٠٨).

٥٣ ـ جزء فيه عوالي حسان:

قال ابن حجر في المجمع المؤسس (٢/ ١٦٠): أجاز لي أبو هريرة عبد الرحمن محمد بن مظفر الذهبي بجزء فيه (عوالي حسان) لابن عساكر، بسماعه من القاسم بن مظفر، بسماعه على عم أبيه العز محمد بن أحمد النسابة، بسماعه من مخرجه.

وذكره أيضاً في المعجم المفهرس برقم (١١١٠).

٥٤ ـ جزء فيه مجلس في صوم يوم الشك:

ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس برقم (١٤٦).

٥٥ ـ جزء فيه مجلس في فضائل ليلة النصف من شعبان:

ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس برقم (١٥٦)، وقال هو المجلس الثالث والأربعون.

٥٦ ـ جزء فيه مجلس في نشر العلم:

قال ابن حجر في المجمع المؤسس (٢/ ١٥٩): أجازني أبو هريرة عبد الرحمن بن محمد الذهبي بـ (مجلس نشر العلم)، وهو التاسع والثلاثون بعد الثلاثمئة من أمالي أبي القاسم بن عساكر.

وذكره أيضاً في المعجم المفهرس برقم (٩٢).

٥٧ ـ جزء فيه مجلس فيما يُدعى به عند النوم:

ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس برقم (٣٤٨).

وذكره أيضاً في المجمع المؤسس (٢/ ١٦١) وقال: وهو السابع والستون من أماليه.

٥٨ ـ جزء قرئ بقرية بعقوبا[1]:

ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ملخصاً (بعقوبا) (٢٠/ ٥٦١)، وذكره الصفدي في الوافي (٢٠/ ٢١٩)، وذكره الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩) باسم (أحاديث بعقوبا).

٥٩ ـ جزء من مسموعاته:

منه نسخة خطية بخط المؤلف في دار الكتب الظاهرية بدمشق كما في (المنتخب من مخطوطات الحديث في الظاهرية) ص (٨٣).

٦٠ ـ الجواب المبسوط لمن أنكر حديث الهبوط:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في جزء واحد، وفي سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٦٠) سماه: (حديث الهبوط وصحته)، وفي تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٣٠) سماه: (جزء حديث الهبوط)، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١) وسماه: (حديث الهبوط).

---

(١) بَعْقُوْبا: ويقال لها (باعقوبا) أيضاً، قرية كبيرة كالمدينة، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ، من أعمال طريق خراسان. معجم البلدان لياقوت الحموي: (١/ ٤٥٣).

٦١ ـ الجواهر واللآلي في الأبدال والعوالي:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في ثلاثة أجزاء، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

٦٢ ـ حديث ابن جريج:

من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق مجموع (٢٤) (١١٧ ـ ١٣٥).

٦٣ ـ حديث أهل حُرْدان[1]:

من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق مجموع (٣٤) (١٨٦ ـ ١٩٢)، وذكره الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩) باسم (أحاديث حردان).

٦٤ ـ حديث أهل فذايا[2] وبيت أرانس[3] وبيت قوفا[4]:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه كتاب في جزء واحد.

٦٥ ـ حديث أهل قرية البلاط[5]:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد.

---

(١) حُرْدان: من قرى دمشق. معجم البلدان لياقوت الحموي: (٢/ ٢٤٠).

(٢) فذايا: قرية دارسة كانت قبلي مقابر اليهود ـ عند دوار المطار اليوم ـ. معجم دمشق التاريخي للدكتور قتيبة الشهابي: (٢/ ٩٥).

(٣) بيت أَرَانِس: من قرى الغوطة، بقربها قبر أبي مرثد دثار بن الحصين من الصحابة. معجم البلدان لياقوت الحموي: (١/ ٥١٩).

(٤) بيت قُوْفا: قرية من قرى دمشق. انظر المرجع السابق نفسه: (١/ ٥٢١) و(٤/ ٤١٣).

(٥) البلاط: يروى بكسر الباء وفتحها، وهو في مواضع، منها بيت البلاط، من قرى غوطة دمشق. انظر المرجع السابق نفسه: (١/ ٤٧٧).

٦٦ ـ حديث أهل قرية الحميريين[١] وقَيْنِيَة[٢]:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه كتاب في جزء واحد.

٦٧ ـ حديث سلمة بن علي الحسني البلاطي:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه جزآن.

٦٨ ـ حلول المحنة بحصول الأُبنة:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

٦٩ ـ الخضاب:

ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٦٠).

٧٠ ـ الخماسيات:

ذكره الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

٧١ ـ دفع التثريب على من فسر معنى التثويب:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في جزء واحد، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١)، وذكره الصفدي في الوافي (٢٠/ ٢١٨)

---

(١) قرية الحميريين: كانت على طريق كفرسوسة، تنسب للقادمين من قبيلة (حِمْيَر) في اليمن، وقد اندرست. انظر معجم دمشق التاريخي للدكتور قتيبة الشهابي: (٢/ ١١٦).

(٢) قينية: قرية دارسة كانت خارج دمشق، ومكانها اليوم في منتهى حي باب السريجة من جهة الجنوب الغربي، بعد جامع زيد بن ثابت الأنصاري بين البساتين في الطريق الموصل إلى المزة وقبر عبد الرحمن المسجف قبالة مشفى الأسد الجامعي. المرجع السابق نفسه: (٢/ ١٤١).

وسماه: (رفع التثريب على من فسر معنى التثويب) وقال إنه جزء واحد.

٧٢ ـ ذكر البيان عن فضل كتابة القرآن:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في جزء واحد، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١)، وسماه في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٦٠): (فضل كتابة القرآن).

٧٣ ـ ذكر ما وجدت في سماعي مما يلحق بالجزء الرباعي:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤).

ذم ذي الوجهين واللسانين = المجلس (١٢٧) من أماليه (في ذم ذي الوجهين واللسانين).

٧٤ ـ ذم الرافضة:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وذكر بأن ابن عساكر لم يتمه.

ذم قرناء السوء = المجلس (٥٣) من أماليه (في ذم قرناء السوء).

ذم من لا يعمل بعلمه = المجلس (١٤) من الأمالي (في ذم من لا يعمل بعلمه).

٧٥ ـ ذم اليهود وتخليدهم في النار:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤).

٧٦ ـ رفع التخليط عن حديث الأطيط:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في جزء واحد، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١)، ذكره أولاً باسم (تبيان الوهم والتخليط الواقع في حديث الأطيط)، ثم ذكره مرة أخرى باسم: (رفع التخليط عن حديث الأطيط)، فجعله اثنين وهو وهم منه، وحاجي خليفة

في كشف الظنون (١/ ٣٠٤) وسماه: (تبيان الوهم والتخليط الواقع في حديث الأطيط).

٧٧ ـ روايات ساكني داريا[1]:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في ستة أجزاء.

٧٨ ـ الزهادة في بذل الشهادة:

في مجلد، ذكره البغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

سباعيات في الحديث = بغية المستفيد في الأحاديث السباعية الأسانيد.

٧٩ ـ السداسيات:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في جزء واحد، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

سعة رحمة الله = المجلس (١٣٧) من أماليه (في سعة رحمة الله).

٨٠ ـ الصفات:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وقال: (كتاب كبير)، وهو ذكره مع كتبه التي لم يتمها.

وانظر: المجلس (١٣٩) من أماليه في صفات الله ﷻ.

٨١ ـ طرق حديث عبدالله بن عمر:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في جزء واحد.

---

(١) داريا: قرية كبيرة مشهورة من قرى دمشق بالغوطة. معجم البلدان لياقوت الحموي: (٢/ ٤٣١).

٨٢ ـ طرق قبض العلم:

ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء في موضعين (٢٠/ ٥٦٠) و(٢٠/ ٥٦٢)، واختصر عنوانه في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٣٠) فسماه: (قبض العلم).

٨٣ ـ العزلة:

ذكره البغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

٨٤ ـ عوالي حديث سفيان الثوري وخبره:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في أربعة أجزاء، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١) وعنوانه فيه: (عوالي الثوري) وبين أنه في مجلد.

٨٥ ـ عوالي شعبة:

ذكره البغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

٨٦ ـ عوالي مالك بن أنس:

ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٥٩)، وقال إنه مع الذيل عليه يقع في خمسين جزءاً، وفي تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٢٩)، وذكر أنه في خمسين جزءاً.

٨٧ ـ فضائل ذكر الله تعالى:

ذكره الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

٨٨ ـ فضائل الصحابة:

ذكره سبط ابن الجوزي في مرآة الزمان ص (٢٥).

٨٩ ـ فضائل الصديق ﷺ:

ذكرها ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وبين أنها أحد عشر مجلساً.

٩٠ ـ فضائل عثمان بن عفان ﷺ:

ذكرها ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وبين أنها أحد عشر مجلساً.

٩١ ـ فضائل علي ﷺ:

ذكرها ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وبين أنها أحد عشر مجلساً.

وانظر: المجلسان (٢٢١) و(٢٢٢) من أماليه (في فضل أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه).

٩٢ ـ فضائل عمر ﷺ:

ذكرها ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وبين أنها أحد عشر مجلساً.

٩٣ ـ فضائل مقام إبراهيم:

ذكرها ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣ ـ ٤٤).

٩٤ ـ فضل أصحاب الحديث:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في أحد عشر جزءاً، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

٩٥ ـ فضل البيت المقدس:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وبين أنه لم يتمه.

٩٦ ـ فضل الجمرتين:

ذكره البغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

٩٧ ـ فضل الجهاد:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وبين أنه لم يتمه.

٩٨ ـ فضل الربوة[1] والنيرب[2] ومن حدث بها:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

فضل رجب = المجلسان (٣٦٦) و(٣٦٧) (فضل رجب).

فضل سعد بن أبي وقاص ﷺ = المجلس (٢٣٨) من أماليه (فضل سعد بن أبي وقاص).

فضل شعبان = المجلس (٤٧) من أماليه (فضل شعبان).

فضل شهر رمضان = المجلس (٤٠٥) (فضل شهر رمضان).

فضل الصوم = أمالي في الصوم.

٩٩ ـ فضل عاشوراء والمحرم:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في ثلاثة أجزاء، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

فضل عبدالله بن مسعود ﷺ = المجلس (٢٨٠) من أماليه (فضل عبدالله بن مسعود).

---

(١) الربوة: خانق طبيعي ومتنزه بين سفح جبل قاسيون الغربي وسفح جبل المزة الشرقي، إلى الغرب من سهل دمشق، يمر فيها نهر بردى وفروعه. معجم دمشق التاريخي للدكتور قتيبة الشهابي: (١/ ٣٢٦).

(٢) النيرب: قرية كبيرة ومتنزه كان غربي دمشق بينها وبين الربوة، وكانت قديماً تتألف من بساتين واسعة ملحقة بمحلة الصالحية في سفح جبل قاسيون الغربي. المرجع السابق نفسه: (٢/ ٣٣١).

١٠٠ ـ فضل عسقلان:

ذكره البغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

١٠١ ـ فضل قريش وأهل البيت والأنصار والأشعريين:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وبين أنه لم يتمه.

١٠٢ ـ فضل الكرم على أهل الحرم:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢ ـ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

١٠٣ ـ فضل المدينة المنورة:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وبين أنه لم يتمه.

١٠٤ ـ فضل مكة المكرمة:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وبين أنه لم يتمه.

١٠٥ ـ فضل يوم عرفة:

منه مخطوطة بدار الكتب الظاهرية بدمشق الرقم (٤٠١) عام (٤٤٩٦) الأوراق (١ ـ ٦).

١٠٦ ـ فضيلة ذكر الله ﷻ:

طبع بدار المأمون بتحقيق أحمد البزرة في (٤٨) صفحة.

١٠٧ ـ في يوم المزيد:

ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٦٠)، وبين أنه ثلاثة أجزاء.

١٠٨ ـ القول في جملة الأسانيد في حديث المؤيد:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في ثلاثة أجزاء، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

كشف المغطى في فضل الموطا = المجلس من (١٠١) إلى المجلس (١٢٣) (كشف المغطى في فضل الموطا).

١٠٩ ـ ما وجده في سماعه مما يلتحق بالجزء الرباعي:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤).

١١٠ ـ ما وقع في أحاديث مالك من الغرائب المسلسلات:

ذكره الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

١١١ ـ ما وقع للأوزاعي من العوالي:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد.

١١٢ ـ مجالس شيخه أبي الحسن السلمي:

ذكره الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

١١٣ ـ مجلس بلوغ السبعين:

ذكره ابن حجر في المجمع المؤسس (٢/ ١٦٠).

١١٤ ـ المجلس (١٤) من الأمالي (في ذم من لا يعمل بعلمه):

طبع في دمشق بدار الفكر عام (١٩٧٩م) بتحقيق الدكتور محمد مطيع الحافظ بعنوان (مجلسان من مجالس الحافظ ابن عساكر في مسجد دمشق).

ثم طبع مفرداً سنة (١٩٨٨م) في دار عمار بعمان بتحقيق علي حسن الحلبي الأثري.

ثم طبع بدار المأمون للتراث بدمشق سنة (١٤١٠ ـ ١٩٩٠) بتحقيق أحمد البزرة.

١١٥ ـ المجلس (١٩) من الأمالي (في تحريم الأُبنة):

منه نسخة خطية بدار الكتب الظاهرية بدمشق في (٣) ورقات ضمن مجموع رقم (٧).

وهو في ذم اللواط وتحريمه.

١١٦ ـ المجلس (٣٢) (في التوبة):

طبع بتحقيق الدكتور محمد مطيع الحافظ بدبي عام (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م) ضمن مطبوعات دائرة أوقاف دبي.

وحققه عبد الهادي محمد منصور وطبع ببيروت في دار البشائر الإسلامية عام (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

وحققه مشعل باني المطيري ونشر ضمن مجلة المشكاة في العدد الثاني.

١١٧ ـ المجلس (٤٠) من أماليه:

منه نسخة خطية بدار الكتب الظاهرية بدمشق مجموع رقم (٦٨) الورقات (١١٢ ـ ١١٤).

١١٨ ـ المجلس (٤٣) من أماليه (فضائل شعبان):

قال ابن حجر في المجمع المؤسس (٢/ ٥٣): جزء فيه (فضائل شعبان)، وهو المجلس الثالث والأربعون من أماليه. وهو ذكره سابقاً في (١/ ١٣٢) بقوله: (المجلس الثالث والأربعون من أمالي أبي القاسم بن عساكر)، وذكره في (٢/ ١٦١) باسم: (مجلس فضل شعبان).

١١٩ ـ المجلس (٤٧) من أماليه (فضل شعبان):

منه نسخة خطية في (٤) أوراق ضمن مجموع (٩٨) بدار الكتب الظاهرية بدمشق[1].

---

(١) من المحتمل أن يكون هو المجلس (٤٣) من أماليه (فضائل شعبان) نفسه.

١٢٠ ـ المجلس (٥١) (في فضل الصوم):

وهو ضمن المجموع ذي الرقم (٢٠) الأوراق (١٠٣ ـ ١٠٨)[1].

١٢١ ـ المجلس (٥٣) من أماليه (في ذم قرناء السوء):

طبع في دمشق بدار الفكر عام (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م) بتحقيق الدكتور محمد مطيع الحافظ بعنوان (مجلسان من مجالس الحافظ ابن عساكر في مسجد دمشق).

١٢٢ ـ المجلس من (١٠١) إلى المجلس (١٢٣) (كشف المغطى في فضل الموطا):

طبع في القاهرة عام (١٩٤٦م) بمكتب نشر الثقافة الإسلامية، ثم طبعه في القاهرة سنة (١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٤م) الأستاذ عزت العطار الحسيني رحمه الله بتحقيق محمد زاهد الكوثري، ثم طبع عام (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م) بتحقيق الدكتور محمد مطيع الحافظ في دار الفكر بدمشق.

١٢٣ ـ المجلس (١٢٧) من أماليه (في ذم ذي الوجهين واللسانين):

طبع بتحقيق السيدة وفاء تقي الدين في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الثالث، المجلد (٦١)، ص (٥٥٣ ـ ٥٧٧)، سنة (١٩٨٦م).

وطبع أيضاً بتحقيق أديب بن محمد الكمداني بدبي (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م) ضمن مطبوعات دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

---

(١) انظر المجلسان (٢٢١) و(٢٢٢) من أماليه (في فضل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه)، مقدمة المحقق الأستاذ خير الله الشريف، في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد (٨١)، الجزء الأول، عام (١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م)، ص (٧٩ ـ ٨٠).

١٢٤ ـ المجلس (١٣٧) من أماليه (في سعة رحمة الله):

طبع بتحقيق د. عاصم الكيالي في دبي بدائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعنوان (ثلاثة مجالس لابن عساكر) عام (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م).

وطبع بتحقيق عبد الهادي محمد منصور في بيروت بدار البشائر الإسلامية (١٤١٧هـ).

١٢٥ ـ المجلس (١٣٨) (في نفي التشبيه):

طبع بتحقيق د. عاصم الكيالي في دبي بدائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعنوان (ثلاثة مجالس لابن عساكر) عام (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م).

١٢٦ ـ المجلس (١٣٩) (في صفات الله ﷻ):

طبع بتحقيق د. عاصم الكيالي في دبي بدائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعنوان (ثلاثة مجالس لابن عساكر) عام (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م).

١٢٧ ـ المجلسان (٢٢١) و(٢٢٢) من أماليه (في فضل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه):

طبع المجلسان (٢٢١) و(٢٢٢) من أمالي ابن عساكر بتحقيق الأستاذ خير الله الشريف، وقد طبعا بعنوان (الجزآن الحادي والعشرون والثاني والعشرون بعد المئتين في فضل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه) بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد (٨١)، الجزء الأول، عام (١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م)، ص (٧٧ ـ ٩٧) مع مقدمة المحقق.

وانظر: فضائل علي رضي الله عنه.

١٢٨ ـ المجلس (٢٣٨) من أماليه (فضل سعد بن أبي وقاص):

طبع بتحقيق الأستاذة سكينة الشهابي، ونشرته في مجلة التراث العربي، العددان (١١) و(١٢) ص (١٨٧ ـ ١٩٦) عام (١٤٠٣هـ).

١٢٩ ـ المجلس (٢٨٠) من أماليه (فضل عبدالله بن مسعود):

طبع بتحقيق الأستاذة سكينة الشهابي، بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عام (١٩٨٣م) المجلد (٥٨)، الجزء الرابع، ص (٧٥٣ ـ ٧٧١).

١٣٠ ـ المجلسان (٣٦٦) و(٣٦٧) (فضل رجب):

منه نسخة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية بدمشق مجموع (٧١) الأوراق (١٠٧ ـ ١١٤).

١٣١ ـ المجلس (٤٠٥) (فضل شهر رمضان):

منه نسخة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية بدمشق مجموع (٨١) الأوراق (١٢٩ ـ ١٣٤).

١٣٢ ـ مجلس في اتخاذ المنبر:

ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس رقم (١١٠).

١٣٣ ـ مجموع الرغائب مما وقع من أحاديث مالك من الغرائب:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في عشرة أجزاء، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

١٣٤ ـ مجموع من أحاديث جماعة من أهل بعلبك:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وذكر أنه في جزأين.

١٣٥ ـ مجموع من حديث محمد بن يحيى بن حمزة الحضرمي البتلهي:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزأين.

١٣٦ ـ مدح التواضع وذم الكبر:

طبع في دار السنابل بدمشق عام (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م) بتحقيق السيد محمد عبد الرحمن النابلسي.

المستفيد في الأحاديث السباعية الأسانيد = بغية المستفيد في الأحاديث السباعية الأسانيد.

١٣٧ ـ مسلسل العيدين:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

١٣٨ ـ المسلسلات:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في عشرة أجزاء، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

١٣٩ ـ مسند أحمد:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

مسند أهل داريا = روايات ساكني داريا.

١٤٠ ـ مسند مكحول:

ذكره البغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

١٤١ ـ مسند مكحول وأبي حنيفة:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وبين أنه لم يتم.

١٤٢ ـ مشيخة أبي غالب بن البناء:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وهو قد خرَّج له أحد عشر مشيخة.

١٤٣ ـ مشيخة أبي المعالي عبدالله بن أحمد الحلواني الأصولي:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وذكر أنها في جزأين.

١٤٤ ـ معجم أسماء القرى والأمصار التي سمع بها:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في جزء واحد، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠٢).

١٤٥ ـ معجم الشيوخ (وهو مشيخته من الشيوخ):

طبع بتحقيق الدكتورة وفاء تقي الدين بدار البشائر في دمشق عام (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

١٤٦ ـ معجم شيوخ البخاري ومسلم:

قال الدكتور محمد مطيع الحافظ: لعله كتاب المعجم المشتمل على ذكر أسماء الشيوخ النبل.

١٤٧ ـ معجم الصحابة:

كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/ ١٧٣٦)، وهدية العارفين للبغدادي (١/ ٧٠١).

١٤٨ ـ المعجم في تراجم رجال الكتب الستة:

منه نسخة خطية في مكتبة شستربتي في دبلن، كتبت سنة (٦٣١هـ) برقم (٣٤١٢).

١٤٩ ـ المعجم لمن سمع منه أوأجاز له:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في اثني عشر جزءاً، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١)، وقد ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٥٩) وقال: (المعجم، في اثني عشر جزءاً، قلت: هو رواية

مجردة لم يترجم فيه شيوخه).

١٥٠ ـ المعجم المشتمل على ذكر أسامي شيوخ الأئمة النبل:

طبع بدمشق عام (١٩٧٩م) بتحقيق الأستاذة سكينة الشهابي بدار الفكر.

وطبع أيضاً بتحقيق بدر بن محمد العماش بدار البخاري ـ بريدة ـ المدينة المنورة، عام (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٤م).

١٥١ ـ معجم النسوان:

ذكره البغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١)، وحاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١٧٣٧).

١٥٢ ـ معنى قول عثمان (ما تعنيت ولا تمنيت):

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠٢).

١٥٣ ـ المقالة الواضحة للرسالة الفاضحة:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في جزء واحد ضخم، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠٢).

١٥٤ ـ من حديث أبي بكر بن رزق الله المنيني المقرئ:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٤)، وذكر أنه في جزء واحد.

١٥٥ ـ من حديث أبي عون الجريري:

ذكره الصفدي في الوافي بالوفيات (٢٠/ ٢١٩).

١٥٦ ـ من حديث أهل برزة[١]:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣ ـ ٤٤)، وذكر أنه في جـزء واحد، والدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

١٥٧ ـ من حديث أهل دقانية[٢] وحِجْرا[٣] وعين ثرما[٤] وجديا[٥] وطرميس[٦]:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، والدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

١٥٨ ـ من حديث أهل زبدين[٧] وجِسْرِيْن[٨]:

---

(١) برزة كانت قرية بجوار دمشق من جهة الشمال قبل أن يمتد إليها العمران فتتصل بالمدينة وتصبح من أحيائها. معجم دمشق التاريخي للدكتور قتيبة الشهابي: (١/ ٣٢).

(٢) دقانية: من قرى دمشق. معجم البلدان لياقوت الحموي: (٢/ ٤٥٨).

(٣) حِجْرا: من قرى دمشق. المرجع السابق نفسه: (٢/ ٢٢٤)، وقد ورد في معجم الأدباء (جخراء)، والصواب ما أثبته.

(٤) عين ثرماء: قرية في غوطة دمشق. المرجع السابق نفسه: (٤/ ١٧٧).

(٥) جِدْيا: من قرى دمشق. المرجع السابق نفسه: (٢/ ١١٥).

(٦) طرميس: من قرى دمشق. المرجع السابق نفسه: (٤/ ٣٢).

(٧) أشار إليها ابن عساكر على أنها من قرى الشام. انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٥/ ١٠٧) طبعة دار الفكر.

(٨) جِسْرِيْن: من قرى غوطة دمشق. المرجع السابق نفسه: (٢/ ١٤٠). وقد ورد في معجم الأدباء: (رندين وجبرين)، والصواب من معجم الأدباء طبعة دار الغرب الإسلامي بتحقيق د. إحسان عباس (٤/ ١٧٠٠).

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، والدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

١٥٩ ـ من حديث أهل زَمَلكا[١]:

ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٦١).

١٦٠ ـ من حديث أهل كفربطنا[٢]:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، كما ذكره الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

١٦١ ـ من حديث أهل مَنِين[٣]:

ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٦١)، والدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

---

(١) قال ياقوت: زَمْلَكَان ـ بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح اللام وآخره نون ـ، قال السمعاني أبو سعد: (هما قريتان، إحداهما ببلخ والأخرى بدمشق، ونسب إليهما)، وأما أهل الشام فإنهم يقولون: (زَمَلُكا) ـ بفتح أوله وثانيه وضم لامه والقصر لا يلحقون به النون ـ، قرية بغوطة دمشق. انظر معجم البلدان لياقوت الحموي: (٣/ ١٥٠).

(٢) كفر بطنا: بفتح أوله وسكون ثانيه، وبعض يفتحها، من قرى غوطة دمشق. انظر المرجع السابق نفسه: (٤/ ٤٦٨).

(٣) مَنِين: قرية في جبل سنير من أعمال الشام، وقيل من أعمال دمشق. انظر المرجع السابق نفسه: (٥/ ٢١٨).

١٦٢ ـ من حديث بيت سوا (من قرى غوطة دمشق):

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، والدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

١٦٣ ـ من حديث جماعة من أهل بيت لهيا[١]:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، والدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

١٦٤ ـ من حديث جماعة من أهل جوبر[٢]:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، والدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

١٦٥ ـ من حديث جماعة من حرستا[٣]:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، والدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

---

(١) بيت لَهْيَا: ويصح كسر اللام الأولى، كانت من أعمر القرى وأشبه ببلدة، موقعها اليوم يقع ضمن مدينة دمشق وفي مكانها مشفى الزهراوي في حي القصاع وما جاوره. انظر معجم دمشق التاريخي للدكتور قتيبة الشهابي: (١/ ٤٦).

(٢) جوبر: قرية بالغوطة، معجم البلدان لياقوت الحموي: (٢/ ١٧٦).

(٣) حَرَسْتا، قرية شرقي دمشق. معجم دمشق التاريخي للدكتور قتيبة الشهابي: (١/ ١٧٢).

١٦٦ ـ من حديث دُومة[١] ومسرابا والقصير[٢]:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، والدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

١٦٧ ـ من حديث سعد بن عبادة:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، والدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

١٦٨ ـ من حديث يحيى بن حمزة البتلهي وعواليه:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، وذكره القدسي في مقدمته لتبيين كذب المفتري ص (٤).

١٦٩ ـ من حديث يسرة بن صفوان وابنه وابن ابنه:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد.

١٧٠ ـ من سمع منه من النسوان:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في جزء واحد، ولعله معجم النسوان وقد مر برقم (١٥٥).

١٧١ ـ من لا يكون مؤتمناً لا يكون مؤذناً:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في جزء واحد، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠٢).

---

(١) دُومة: بالضم من قرى غوطة دمشق. معجم البلدان لياقوت الحموي: (٢/ ٤٨٦).

(٢) انظر ص (٧٣) الحاشية رقم (٢) من هذا البحث.

١٧٢ ـ من نزل المِزَّة وحدث بها:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٣)، وذكر أنه في جزء واحد، وذكره الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٩).

١٧٣ ـ من وافقت كنيته كنية زوجته:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في أربعة أجزاء، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

١٧٤ ـ مناقب الشبان:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه في خمسة عشر جزءاً، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١).

١٧٥ ـ الموافقات على شيوخ الأئمة الثقات:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٤/ ٤٢)، وذكر أنه اثنان وسبعون جزءاً، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٧٠١)، وفيه: الموافقات على الأئمة الثقات، وبين أنه في ستة مجلدات.

نفي التشبيه = المجلس (١٣٨) (في نفي التشبيه).

* * *

*** المطلب التاسع ـ صفاته وأخلاقه وثناء العلماء عليه:**

إن الأسرة التي نشأ فيها الحافظ ابن عساكر تعطينا فكرة عن الحال التي يفترض أن يكون عليها، فهي أسرة علم وفضل وشرف، ومن كانت أسرته على هذه الحال، يكون غالباً على خلق رفيع ومحبة واحترام للعلم وأهله، وحفظ للوقت من أن يضيعه فيما لا يفيد، وبالنظر إلى سيرة الحافظ ابن عساكر لم نجده على خلاف ذلك، بل إننا نجد أنه فاق ذلك وتجاوزه، ونحن نجد وصفاً لأخلاقه وشمائله من شيوخه ومن أقرانه ومن تلاميذه.

فأما شيوخه، فهذا شيخه أبو الفتح المختار بن عبد الحميد (ت٥٣٦هـ) يعبر عن إعجابه بشخصية ابن عساكر الشاب الذي قدم عليهم طالباً للعلم، حيث يبين أنه لم ير مثيلاً له بقوله:

(قدم علينا الوزير أبو علي، فقلنا ما رأينا مثله، ثم قدم علينا أبو سعد بن السمعاني، فقلنا ما رأينا مثله، حتى قدم علينا هذا ـ يقصد الحافظ ابن عساكر ـ فلم نر مثله)(١).

وهذا شيخه الحافظ أبو العلاء الحسن بن أحمد المقرئ الأديب اللغوي إمام همذان وتلك الديار غير مدافع (ت٥٦٩هـ) يقول مبيناً ذكاءه وما كان عليه من اندفاع في طلب العلم:

(ما كنا نسمي الشيخ أبا القاسم ببغداد إلا شعلة نار من توقده وذكائه وحسن إدراكه)(٢).

وأما أقرانه، فهذا السمعاني رفيقه في رحلاته يقول في وصفه مبيناً أخلاقه وديانته وعلمه:

(كان أبو القاسم بن أبي محمد من أهل دمشق، كثير العلم، غزير الفضل، حافظاً، متقناً، ثقة، ديناً، خيراً، حسن السمت، جمع بين معرفة المتون والأسانيد، مثبتاً، محتاطاً)(٣).

وأما ممن قرأ عليه وسمع منه، فهذا العماد الأصبهاني (ت٥٩٧هـ) يقول مبيناً درجة علمه وسلامة عقيدته وشدته على أهل الزيغ والضلال:

(هو الحافظ الذي قد تفرد بعلم الحديث، والاعتقاد الصحيح، المنزه عن

---

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموي: (٤/ ٤٥).

(٢) المرجع السابق نفسه: (٤/ ٤٥).

(٣) خريدة القصر وجريدة العصر للعماد الأصبهاني: (٩).

التشبيه، المحلى بالتنزيه، المتوحد بالتوحيد، المظهر شعار الأشعري بالحد والحديد، والجد الجديد، والأيد الشديد)[١].

وأما ممن أتى بعد الحافظ ابن عساكر من المحدثين الذين خاضوا فيما خاض فيه من تصنيف في الحديث والتاريخ والرجال، فخير شهادة على مرتبة الحافظ ابن عساكر العلمية نأخذها ممن وُصِفَ بأنه محدث عصره، وشيخ الجرح والتعديل، الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ)[٢]، حيث يقول عن الحافظ ابن عساكر:

(صنف التصانيف المفيدة، ولم يكن في زمانه أحفظ منه ولا أعرَف بالرجال منه، ومن تصفح تاريخه علم قدر الرحلة)[٣].

وقال بأنه يجزم بأن ابن عساكر (ما رأى مثل نفسه، وهو أحفظ من جميع الحفاظ الذين رآهم من شيوخه وأقرانه)[٤].

ومن قبله قال ابن النجار عن الحافظ ابن عساكر:

(هو إمام المحدثين في وقته، ومن انتهت إليه الرئاسة في الحفظ والإتقان والمعرفة التامة بعلوم الحديث والثقة والنبل وحسن التصنيف والتجويد، وبه ختم هذا الشأن)[٥].

والذي ينظر في حصيلة ابن عساكر العلمية يدرك أنه لم يكن ليترك ما ترك من إرث قيم إلا بحرصه على كل لحظة من لحظات عمره كل الحرص، لا يصرفها

---

(١) خريدة القصر وجريدة العصر للعماد الأصبهاني: (١١).

(٢) انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٩/ ١٠٠) رقم (١٣٠٦).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي: (٤٠/ ٧٢).

(٤) المرجع السابق نفسه: (٤٠/ ٨١).

(٥) ترجمة ابن عساكر عند ابن النجار في تاريخه، وقد أوردها الدكتور بشار عواد معروف كملحق في محاضرته (ابن عساكر في بغداد أخذ وعطاء) (بحث ضمن كتاب الكلمات والبحوث والقصائد الملقاة في الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر): ص (٦٨).

إلا فيما ينفع، وخير شاهد على ذلك قول صاحبه وتلميذه الحافظ أبو المواهب الحسن بن هبة الله بن صصري (ت٥٨٦هـ)، فقد بين أن ابن عساكر قد أمضى أكثر عمره إما في طلب العلم وإما في التصنيف وإما في التدريس، وأنه لم يكن يشغل وقته في غير ذلك، حيث يقول:

(لم يشتغل منذ أربعين سنة إلا بالجمع والتصنيف والمطالعة والتسميع حتى في نزهه وخلواته)[١].

وهذا ابنه القاسم يؤكد ذلك، ويبين حرص والده الحافظ ابن عساكر على صلاة الجماعة وتلاوة القرآن وذكر الله، خصوصاً في أيام رمضان، ويبين أنه كان يحاسب نفسه على كل لحظة تذهب في غير طاعة بقوله:

(كان مواظباً على صلاة الجماعة وتلاوة القرآن، يختم كل جمعة، ويختم في رمضان كل يوم، ويعتكف في المنارة الشرقية، وكان كثير النوافل والأذكار، يحيي ليلة النصف والعيدين بالصلاة والتسبيح، ويحاسب نفسه على لحظة تذهب في غير طاعة)[٢].

وابن عساكر كان شريفاً كريماً عزيز النفس، معرضاً عن متاع الدنيا، معرضاً عن المناصب، وقد التزم بذلك بحزم طوال حياته، وهذا ما بيَّنَه أبو المواهب بن صصري ـ حيث كان ملازماً للحافظ ابن عساكر لمدة طويلة من الزمن ـ بقوله:

(لم أر مثله ولا من اجتمع فيه ما اجتمع فيه من لزوم طريقة واحدة مدة أربعين سنة، من لزوم الصلوات في الصف الأول، إلا من عذر، والاعتكاف في شهر رمضان وعشر ذي الحجة، وعدم التطلع إلى تحصيل الأملاك وبناء الدور، قد أسقط ذلك عن نفسه، وأعرض عن طلب المناصب من الإمامة والخطابة،

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموي: (٤/ ٤٥).
(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٥٦٢).

وأباها بعد أن عرضت عليه، وأخذ نفسه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم)[١].

ثم إنه ينزه نفسه عن مخالطة الحكام والأمراء إلا إن تبين له فائدة من ذلك، وهو كان يوجه لهم النصح صادقاً من دون أي خوف أو وجل إن رأى داعياً لذلك، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم، وهذا الأمر يتبين لنا بوضوح من موقفه من حضور مجلس صلاح الدين الأيوبي[٢].

وبعد هذا، فمن كانت هذه صفاته، وهكذا أخلاقه وأحواله، فلا عجب أن يبلغ ما بلغه الحافظ ابن عساكر من علو مرتبة وسعة علم وغزارة تأليف وتدريس.

* * *

المبحث الرابع
تعريف عام بـ (تاريخ مدينة دمشق) للحافظ ابن عساكر

*** المطلب الأول ـ اسم الكتاب وموضوعه[٣]:**

سمى ابن عساكر كتابه:

(تاريخ مدينة دمشق[٤] حماها الله وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي: (٤/ ١٣٣٢).

(٢) انظر قصة اعتذاره عن حضور مجلس صلاح الدين الأيوبي ص (٥٢) من هذا البحث.

(٣) انظر مقدمة الدكتور صلاح الدين المنجد للمجلد الأول من تاريخ مدينة دمشق: ص (٣٣).

(٤) قال ياقوت: (دِمَشق الشام، بكسر أوله وفتح ثانيه، هكذا رواه الجمهور، والكسر لغة فيه، وشين معجمة وآخره قاف، البلدة المشهورة، قصبة الشام، . . . قيل سميت بذلك لأنهم دمشقوا في بنائها، أي أسرعوا، وناقة دَمْشق ـ بفتح الدال وسكون الميم ـ: =

أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها).

ويأتي ذكر العنوان مختصراً في المصادر تارة (تاريخ دمشق)[١] وأخرى (تاريخ الشام[٢])[٣] وثالثة (تاريخ ابن عساكر)[٤].

= سريعة، وناقة دمشقة اللحم، خفيفة، . . . وقال أهل السير: سميت دمشق بدماشق بن قاني بن مالك بن أرفخشد بن سام بن نوح عليه السلام، فهذا قول ابن الكلبي، وقال في موضع آخر، ولد يقطان بن عامر سالف وهم السلف، وهو الذي بنى قصبة دمشق، وقيل أول من بناها بيوراسف، . . . وقيل إن الذي بنى دمشق جيرون بن سعد بن عاد بن إرم بن سام بن نوح عليه السلام، . . . وقيل إن العازر غلام إبراهيم عليه السلام بنى دمشق وكان حبشياً وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج إبراهيم من النار، وكان يسمي الغلام دمشق، فسماها باسمه، . . . وقال غير هؤلاء: سميت بدماشق بن نمرود بن كنعان، وهو الذي بناها، وكان معه إبراهيم، كان دفعه إليه نمرود بعد أن نجى الله تعالى إبراهيم من النار، وقال آخرون: سميت بدمشق بن إرم بن سام بن نوح عليه السلام. . .). معجم البلدان لياقوت الحموي: ص (٢/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤).

(١) انظر طبقات الحفاظ للسيوطي في ترجمته لابن عساكر: (١/ ٤٧٥) رقم (١٠٥٩).

(٢) قال ياقوت: (الشَّأْم ـ بفتح أوله وسكون همزته ـ، والشَّأَم ـ بفتح همزته ـ. . . وفيها لغة ثالثة وهي: الشام بغير همز، . . . وقال أبو بكر الأنباري: في اشتقاقه وجهان، يجوز أن يكون مأخوذاً من اليد الشؤمى، وهي اليسرى، ويجوز أن يكون فَعْلى، من الشوم، قال أبو القاسم: قال جماعة من أهل اللغة يجوز أن لا يهمز، فيُقال: الشام يا هذا، فيكون جمع شامة، سميت بذلك لكثرة قراها وتداني بعضها من بعض، فشبهت بالشامات، وقال أهل الأثر: سميت بذلك لأن قوماً من كنعان بن حام خرجوا عند التفريق فتشاءموا إليها، أي أخذوا ذات الشمال، فسميت بالشام لذلك، وقال آخرون من أهل الأثر ـ منهم الشرقي ـ: سميت الشام بسام بن نوح عليه السلام: وذلك أنه أول من نزلها: فجعلت السين شيناً لتغير اللفظ العجمي). معجم البلدان لياقوت الحموي: ص (٣/ ٣١١ ـ ٣١٢).

(٣) انظر البداية والنهاية لابن كثير في ترجمته لابن عساكر: (١٢/ ٢٩٤).

(٤) انظر تاريخ الإسلام للذهبي: (٣/ ٤٩٤) و(٦/ ٥٧) و(٦/ ٤٧٨) وفي غير ذلك من المواضع.

وقد خص ابن عساكر المجلدة الأولى من تاريخه لذكر خصائص الشام وفتوح الشام عامة، وبعض المجلدة الثانية لخطط دمشق وذكر مساجدها وكنائسها وأبوابها ودورها وأنهارها وأقنيتها، ثم بدأ بالترجمة لكل من دخلها أو اجتاز بنواحيها (من أنبيائها، وهداتها، وخلفائها، وولاتها، وفقهائها، وقضاتها، وعلمائها، ورواتها، وقرائها، ونحاتها، وشعرائها، ورواتها من أمنائها وأثباتها وضعفائها وثقاتها)[١].

ويلاحظ أن ابن عساكر لم يقتصر في تراجمه على من حل في دمشق وحدها، بل توسع في هذا المعنى، فهو قصد إيراد تراجم من دَخل إقليم بلاد الشام كله[٢]، أي أنه امتد في المكان امتداد بلاد الشام من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها[٣]، ومن أقصى شرقها إلى أقصى غربها، وهو إنما سمى تاريخه باسم دمشق التي هي (أم الشام)[٤].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٤).

(٢) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان (٣/ ٣١٢): (أما حدها ـ أي بلاد الشام ـ: فمن الفرات إلى العريش المتاخم للديار المصرية، وأما عرضها، فمن جبلي طيئ من نحو القبلة إلى بحر الروم وما بشأمة ـ أي من جهة الشمال ـ ذلك من البلاد، وبها من أمهات المدن منبج وحلب وحماة وحمص ودمشق والبيت المقدس والمعرة، وفي الساحل أنطاكية وطرابلس وعكا وصور وعسقلان وغير ذلك، وهي خمسة أجناد، جند قنسرين، وجند دمشق، وجند الأردن، وجند فلسطين، وجند حمص، . . . ويعد في الشام أيضاً الثغور، وهي المصيصة وطرسوس وأذنة وأنطاكية، وجميع العواصم من مرعش والحدث وبغراس والبلقاء وغير ذلك، وطولها من الفرات إلى العريش نحو شهر، وعرضها نحو عشرين يوماً.

(٣) انظر مقدمة التحقيق لجزء عاصم عايذ من تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر بقلم الدكتور شكري فيصل: ص (٩).

(٤) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٣).

وأما من حيث الزمان الذي عني ابن عساكر بتأريخه، فقد امتد ليسجل أطرافاً من تاريخ الجاهلية، ثم يكون تاريخاً للسيرة النبوية والعصر الراشدي والخلافة الأموية، ثم ما بعدها من الخلافة العباسية والدويلات، حتى وفاته في أواخر القرن السادس الهجري سنة (٥٧١هـ)(١).

* * *

*** المطلب الثاني ـ مدة تأليفه:**

لا نعلم بالضبط متى بدأ الحافظ ابن عساكر بتأليف تاريخه، لكن يمكننا من خلال بعض النصوص التي لدينا، والتي أوردها بعض من ترجم له، أن نقدر زمن بدئه بتأليفه، فقد قال رفيقه السمعاني:

(علي بن الحسن بن عساكر، أبو القاسم، من أهل دمشق، . . . ورد بغداد، وسمع بها من أصحاب البرمكي والتنوخي والجوهري، ثم رجع إلى دمشق، ورحل إلى خراسان، ودخل نيسابور قبلي بشهر أو أكثر، ثم واتيت نيسابور وصادفته بها، وجمع ونسخ، وأقام مديدة ببغداد، وحدثني بأحاديث، ثم اجتمعت به في رحلتي إلى الشام ببلدة دمشق في سنة خمس وثلاثين، فأفادني عن شيوخها، وسعى في تحصيل النسخ لي، وكتبت عنه، وكتب عني، وكان قد شرع في التاريخ الكبير لدمشق على نسق تاريخ الخطيب، وصنف التصانيف، وخرج التخاريج)(٢).

فعلى ذلك فإن الحافظ ابن عساكر كان قد شرع بتأليفه لتاريخه قبل لقاء

---

(١) انظر مقدمة التحقيق لجزء عاصم عايذ من تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر بقلم الدكتور شكري فيصل: ص (٩).

(٢) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن الدمياطي: ص (٣٣٤ ـ ٣٣٥).

السمعاني به سنة (٥٣٥هـ)، فهو إذن بدأ بكتابة تاريخه سنة (٥٣٥هـ) أو قبلها، والذي أرجحه أن ذلك كان بعد عودته من رحلته الثانية واستقراره في دمشق سنة (٥٣٣هـ)، بعد أن تكونت لديه حصيلة علمية تؤهله لكتابة واحد من أكبر الكتب في التاريخ الإسلامي مما وصل إلينا، وأما تحديد عام بدء تأليفه، فهذا ما لا سبيل إليه[1].

(١) حاول بعض الباحثين تحديد الزمن الذي بدأ ابن عساكر فيه تأليف تاريخه، لكن هذا مما لا سبيل إليه، لعدم توفر معلومات لدينا عن ذلك، وجُل ما نستطيعه تحديد زمن تقريبي، وممن حاول تحديد زمن بدء ابن عساكر تأليفه لتاريخه الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للجزء الأول الذي حققه من تاريخ مدينة دمشق (١/ ٣١ ـ ٣٢)، وهو قد وصل إلى نتيجة مفادها أن ابن عساكر قد شرع بتأليف تاريخه قبيل رحلته إلى خراسان، ورحلته إلى خراسان كانت سنة (٥٢٩هـ)، وقد أورد أدلة على ذلك، ومنهم أيضاً الباحث طلال الدعجاني في كتابه موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ٧٥ ـ ٧٦)، وهو قد وصل إلى نتيجة من أن الحافظ ابن عساكر قد بدأ بجمع تاريخه سنة (٥٣٥هـ) وجزم بذلك، وكلاهما استدل بكلام السمعاني الذي أوردته، فأما قول الدكتور المنجد، فالذي يظهر أنه لم يتنبه لاختلاف النص المنقول عن السمعاني في المصادر المختلفة التي أورَدته فيما بينها، ذلك أننا نجد أن هذا النص عن السمعاني يختلف من مصدر إلى آخر، حتى عند الذهبي نفسه في كُتبه، فهو قد أورده في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٦٧)، وفي تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٣٠)، وفي تاريخ الإسلام (٤٠/ ٧٦ ـ ٧٧)، لكنه يختلف في كل مصدر من المصادر عما في غيره، والسبب في ذلك أن كل من أورد هذا النص اختصره، فورد النص باختلاف فيه من مصدر لآخر بحسب المعلومات التي اختصرها منه من أورده، فهذا النص المنقول عن السمعاني لم يُذكر فيه أنه كان قد دخل دمشق سنة (٥٣٥هـ) في أكثر المصادر، ما أدى لتغير دلالة النص على وجه كبير، والنص الذي اعتمده الدكتور المنجد، هو ما أورده الذهبي في تذكرة الحفاظ، وهو قوله (٤/ ١٣٣٠): (دخل نيسابور قبلي بشهر، سمعت معجمه والمجالسة للدينوري، كان قد شرع في التاريخ الكبير لدمشق)، وهو ليس فيه الزيادة المذكورة، ثم إننا نعلم أن=

ويلاحظ أن ابن عساكر توقف لمدة من الزمن عن كتابة تاريخه، وقد عَلمنا ذلك من تصريحه في مقدمة التاريخ، حيث قال:

(فإني كنت قد بدأت قديماً بالاعتزام لسؤال من قابلت سؤاله بالامتثال والالتزام، على جمع تاريخ لمدينة دمشق أم الشام، حمى الله ربوعها من الدثور والانقصام، وسلم جُرعها من كيد قاصد يهم بالاختصام، فيه ذكر من حلها من الأماثل والأعلام، فبدأت به عازماً على الإنجاز له والإتمام، فعاقت عن إنجازه وإتمامه عوائق الأيام، من شدة الخاطر، وكلال الناظر، وتعاقب الآلام، فصدفت عن العمل فيه برهة من الأعوام. . .)[1].

من هذا النص يتبين لنا أن ابن عساكر كان قد ابتدأ بكتابه التاريخ، ثم بعد مدة من الزمن توقف، وهو قد بين سبب انقطاعه عن تأليفه للتاريخ لمدة من الزمن، فقد انشغل بأمور أخرى، إضافة لضعف بصره وأمراض ألمت به: (فعاقت عن إنجازه وإتمامه عوائق الأيام، من شدة الخاطر، وكلال الناظر، وتعاقب الآلام)، وهو في هذا النص لم يبين المدة التي توقف فيها عن الكتابة، ولا متى توقف، كما لم يبين زمن متابعته العمل فيه بالتحديد، غير أنه بين أن رُقي خبر

= السمعاني دخل نيسابور سنة (٥٢٩هـ)، فظن الدكتور المنجد أن ابن عساكر كان قد شرع بتأليف تاريخه قبيل رحلته إلى خراسان سنة (٥٢٩هـ)، وهو خطأ، وأما الدعجاني، فقد جزم بأن ابن عساكر كان قد بدأ بجمع تاريخه سنة (٥٣٥هـ)، وهذا جزم منه بغير دليل بيِّن، ذلك أن النص لا يؤكد هذا الأمر، فقول السمعاني (وكان قد شرع في التاريخ الكبير لدمشق) ليس فيه دلالة أكيدة على أن ابن عساكر شرع بتأليفه التاريخ في ذلك العام، فكلامه بصيغة الماضي، فيحتمل أنه أراد أن ابن عساكر شرع بتأليف تاريخه قبل سنة أو سنتين من ذلك التاريخ، والنص يحتمل ذلك، والله تعالى أعلم.

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٣ ـ ٤).

التاريخ إلى نور الدين زنكي، واستعجاله له لإنجازه وحثه إياه على ذلك، كان دافعاً له على استتمامه وإكماله، فقد بين ابن عساكر ذلك بقوله:

(وظهر ذكر شروعي فيه حتى خرج عن حد الاكتتام، وانتشر الحديث فيه بين الخواص والعوام، وتطلع إلى مطالعته أولو النهى وذوو الأحكام، ورقي خبر جمعي له إلى حضرة الملك القمقام، الكامل العادل الزاهد المجاهد المرابط الهمام، أبي القاسم محمود بن زنكي بن آق سنقر ناصر الإمام. . . وبلغني تشوقه إلى الاستنجاز له والاستتمام، ليُلم بمطالعة ما تيسر منه بعض الإلمام، فراجعت العمل فيه راجياً الظفر بالتمام، شاكراً لما ظهر منه من حسن الاهتمام، مبادراً ما يحول دون المراد من حلول الحمام، مع كون الكبر مظنة العجز ومطية الأسقام، وضعف البصر حائلاً دون الإتقان له والإحكام. . .)[١].

وقد سبق ذكر أن الحافظ ابن عساكر كان لقاؤه مع نور الدين زنكي بعد عام (٥٤٩هـ) غالباً[٢]، وعلى ذلك يكون ابن عساكر قد عاود العمل على تأليف تاريخه بعد عام (٥٤٩هـ) والله أعلم.

وأما وقت انتهائه من كتابته، فإن العماد الأصبهاني بين أنه عند دخوله مدينة دمشق، كان ابن عساكر قد أتم تصنيفه للتاريخ، وذلك بقوله:

(فلما وصلت إلى الشام، وأقمت بدمشق، ترددت إليه، ورأيته قد صنف تاريخ دمشق، وذكر أنه في سبعمئة كراسة، كل كراسة عشرين ورقة. وسمعت بعضه منه)[٣].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٤).

(٢) انظر ص (٤٨) من هذا البحث.

(٣) خريدة القصر وجريدة العصر للعماد الأصبهاني: (١١).

وقد كان دخول العماد الأصبهاني دمشق سنة (٥٦٢هـ)[1]، فعلى ذلك يكون انتهاء ابن عساكر من كتابة تاريخه قبل سنة (٥٦٢هـ).

وحاصل الأمر أن ابن عساكر كان بدأ كتابة تاريخ مدينة دمشق سنة (٥٣٥هـ) أو قبلها، وانتهى قبل سنة (٥٦٢هـ)، وقد تخلل هذه المدة زمن ترك فيه ابن عساكر الكتابة، لمشاغل وأمراض ألمت به، والله أعلم.

* * *

* **المطلب الثالث ـ حجم الكتاب:**

لخص لنا الأستاذ مطاع الطرابيشي الكلام عن تجزئة تاريخ مدينة دمشق بقوله: للتاريخ تجزئتان فحسب: تجزئة المصنف، في خمسمئة وسبعين جزءاً، كل جزء في عشرين ورقة.

ثم تجزئة ابنه القاسم في النسخة المستجدة، ثمانمئة جزء، كل جزء في خمس عشرة ورقة.

والفرق بين التجزئتين فرق تجليد فحسب، وأما عدد أوراق التاريخ فمتقارب بينهما: (٥٧٠) x (٢٠) تساوي (١١٤٠٠) ورقة، (٨٠٠) x (١٥) تساوي (١٢٠٠٠) ورقة[2].

فحجم الكتاب في تجزئة الحافظ في سبع وخمسين مجلدة، وحجمه بحسب

---

(١) انظر الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة المقدسي: (١/ ٥٠).

(٢) انظر بحث الأستاذ مطاع الطرابيشي بعنوان (من تاريخ التاريخ الكبير) (بحث ضمن كتاب الكلمات والبحوث والقصائد الملقاة في الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر): ص (٥٠٩).

تجزئة ابنه القاسم في ثمانين مجلدة[١].

* * *

* المطلب الرابع ـ منهج ابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق):

إن ابن عساكر أفصح في مقدمته للتاريخ عن العناصر التي سيوردها في التراجم التي سيُضمنها في كتابه بقوله:

(وذكر ما لهم من ثناء ومدح، وإثبات ما فيهم من هجاء وقدح، وإيراد ما ذكروه من تعديل وجرح، وحكاية ما نقل عنهم من جد ومزح، وبعض ما وقع

---

(١) حجم الكتاب المطبوع لا يتطابق مع هذه التجزئة للمخطوط، بل يختلف عنه، فبحسب طبعة دار الفكر صدر الكتاب في ثمانين مجلداً من ضمنها المستدركات في أربعة مجلدات والفهارس في ستة مجلدات، وأما عدد المجلدات التي أصدرها محققوا مجمع اللغة العربية بدمشق سواء بجهود أفراد أو بجهود فرق العمل التي تألفت فيه وعنيت بتحقيق تاريخ مدينة دمشق حتى تاريخ إنجاز هذا البحث، فأربعة وأربعون مجلداً، آخرها المجلد الخمسون، فيه تراجم من حرف الميم تراجم (المظفر ابن أحمد ـ معبد بن وهب)، وبتقديري سوف لن يقل عدد مجلدات التاريخ عند إتمام تحقيقه في مجمع اللغة العربية عن خمسة وثمانين مجلداً، وسبب اختلاف عدد المجلدات المطبوعة عن عدد مجلدات تجزئة الحافظ وتجزئة ابنه القاسم، هو عدم الالتزام في المطبوع ببداية ونهاية الأجزاء المخطوطة لأسباب متعددة، منها عدم معرفة مواضع بدء الأجزاء المخطوطة ونهايتها، كما أن الأجزاء المخطوطة ليس فيها التزام ببداية ترجمة أو نهايتها، بل الالتزام بعدد الأوراق في كل جزء فحسب، فقد ينتهي الجزء قبل إتمام الترجمة، فتكون تتمتها في الجزء الذي يليه، وأما في المطبوع فقد التُزم ببدايات التراجم ونهاياتها.

(انظر للتوسع في هذا الموضوع مقدمة الدكتور شكري فيصل لمجلد (عاصم ـ عايذ) من تاريخ مدينة دمشق ص (٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٤)، ومقدمة الأستاذ مطاع الطرابيشي للمجلد السابع من تاريخ مدينة دمشق ص (يط) وما بعدها، وهما مطبوعان بمجمع اللغة العربية بدمشق).

إلي من رواياتهم، وتعريف ما عرفت من مواليدهم ووفياتهم)[١].

وأما عن منهجه في هذه التراجم، فإن أول من تحدث عنه مفصلاً، هو الدكتور شكري فيصل، وذلك في بحثه الذي قدمه في الاحتفال بمرور تسعمئة سنة على ولادة الحافظ ابن عساكر، حيث بين أن الترجمة عنده تنقسم إلى ثلاثة أقسام بقوله:

(القسم الأول:

هو الجمل الأولى التي تتصدر الترجمة، والتي تضم جملة خبر الرجل المترجَم وأبرز معالم شخصيته، يطويها ابن عساكر على ما يلي:

١ ـ الاسم والنسب، لا يتجاوز به عدنان أو حمير، والكنية واللقب، والقبيلة والبلد، والميدان العلمي الذي كان يجول فيه.

٢ ـ أسماء الذين أخذ عنهم، وأسماء الذين رَوَوا عنه.

٣ ـ جملة العناصر الرئيسة في حياته.

القسم الثاني:

يبدأ هذا القسم بذكر الحديث أو بعض الأحاديث التي رواها المترجَم ورويت عنه، والطريق أو الطرق التي تناهى بها الحديث إلى ابن عساكر، والمقارنة بين هذه الطرق، والإبانة عما بينها من خلاف في السند، فإن كان هناك خلاف في المتن أثبته، وأما إذا اجتمعت الأسانيد على نص واحد، فإنه يكتفي بعد ذكر السند بقوله: فذكر الحديث.

القسم الثالث:

في هذا القسم يمضي يتحدث عن أخبارٍ من أخبار الرجل، تتضمن حياته:

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٤).

ولادته ووفاته وتوثيق اسمه وكنيته وبلده وإعداده وطبقته، والحوادث التي مر بها أو شارك فيها، أو كانت من صنعه.

هذه الأقسام الثلاثة تكاد تُكوِّن الهيكل في عُظْم التراجم عنده)[١].

إن هذا الوصف العام لمنهج ابن عساكر في تراجمه صحيح، ولكن يجب التأكيد على عمومية هذا المنهج، إذ إن العناصر المذكورة آنفاً تختلف من ترجمة إلى أخرى من حيث توفرها فيها، ومن حيث ترتيب ورودها في الترجمة، ففي بعض التراجم مثلاً لا يورد ابن عساكر أي حديث من طريق المُتَرجَم له، والسبب في ذلك غالباً، أن هذا الشخص ليس له رواية، وهو قد لا يورد تاريخ وفاته، بل إنه في بعض الأحيان لا يورد شيئاً يُذكر في الترجمة، عَدا الاسم وبعض المعلومات التي توفرت له عن الشخص المُتَرجَم له، وذلك كما في ترجمة (عاصم بن بحدل الكلبي)[٢]، حيث إن ابن عساكر لم يورد في ترجمته سوى اسمه إضافة لقوله: (من أخوال يزيد بن معاوية، كانت له بدمشق أملاك فيما حكاه أبو الحسين الرازي عن شيوخه الدمشقيين)، ثم انتقل إلى ترجمة أخرى، بل إنه أحياناً لا يزيد بعد أن يورد الاسم على قوله: (له ذكر)، وذلك كما في ترجمة (إسحاق بن سليمان بن هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي)[٣]، بينما نجد أنه في بعض التراجم يفيض بذكر مرويات الرجل وأخباره، حتى إن بعض التراجم أخذت من الحجم مجلداً كاملاً، وذلك كترجمة الخليفة

---

(١) ابن عساكر محاولة للكشف عن وجدانه الذاتي وتبيين نهجه العلمي للدكتور شكري فيصل (بحث ضمن كتاب الكلمات والبحوث والقصائد الملقاة في الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر): ص (٥٢٧ ـ ٥٢٨).

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: مجلد (عاصم ـ عايذ) ص (١) رقم (١).

(٣) المرجع السابق نفسه: (٨/ ٢١٨) رقم (٦٤٣) طبعة دار الفكر.

(عمر بن الخطاب ﷺ)، والسبب الرئيس في تفاوت حجم التراجم اختلاف نظرة ابن عساكر إلى أهمية هذا الشخص من جهة، وتوفر المادة العلمية عنه من جهة أخرى.

وأما من حيث ترتيب عناصر الترجمة، فإن ابن عساكر لم يسلك منهجاً واحداً في ذلك، فهو مثلاً قد يؤخر تاريخ وفاة المُتَرجَم له إلى آخر الترجمة، وذلك كما في ترجمة (عبّاد بن زياد)[١]، وفي تراجم أخرى قد يذكر تاريخ الوفاة في منتصفها، وذلك كما في ترجمة (عبد الرحمن بن يحيى بن أبي المهاجر)[٢]، فقد أورد تاريخ وفاته في منتصف الترجمة تقريباً، وهو قد يبدأ بإيراد أحاديث من طريق المُتَرجَم له، ثم يبدأ بإيراد أخباره، ثم يعود إلى ذكر أحاديث من طريقه، وهكذا إلى آخر الترجمة، يخلط الأحاديث بالأخبار، وذلك كما في ترجمة (عثمان بن عفان أمير المؤمنين ﷺ)، فقد تكرر هذا الأمر في ترجمته التي أخذت مجلداً كاملاً.

وأما عن طريقة ابن عساكر في ترتيبه للتراجم في كتابه، فإنه يقول:

(وبدأت بذكر من اسمه منهم أحمد، لأن الابتداء بمن وافق اسمه اسم المصطفى أحمد، ثم ذكرتهم بعد ذلك على ترتيب الحروف مع اعتبار الحرف الثاني والثالث تسهيلاً للوقوف، وكذلك أيضاً اعتبرت الحروف في أسماء آبائهم وأجدادهم، ولم أرتبهم على طبقات أزمانهم، أو كثرة أعدادهم، ولا على قدر علوهم في الدرجات والرتب، ولا لشرفهم في الأفعال والنسب، وأردفتهم بمن

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: مجلد (عبادة بن أوفى ـ عبدالله بن ثوب) ص (٥٦) رقم (٧٢).

(٢) المرجع السابق نفسه: (٤٢/ ٨٤).

عرف بكنيته، ولم أقف على حقيقة تسميته، ثم بمن ذكر بنسبته، وبمن لم يسم في روايته، وأتبعتهم بذكر النسوة المذكورات، والإماء الشواعر المشهورات)[١].

ولدى النظر في ترتيب تراجمه في التاريخ، يتبين لنا أنه التزم ما ذكره من مراعاة ترتيب الحروف في اسم الراوي واسم أبيه واسم جده، لكن في اسم الأب والجد نجده يخل بالترتيب في بعض الأحيان، وذلك كما في المجلد العاشر، حيث قدم من اسمه (بشر بن عون) على من اسمه (بشر بن العلاء)، وقدم (بشر ابن محمد بن نهيك) على (بشر بن محمد بن عبدالله)، وقد كان حقهما التأخير.

وأما فيما بعد اسم الجد، فإنه لم يلتزم كثيراً في ترتيبهم ترتيب الحروف، فهو قدم في بعض المواضع من كان حقه التأخير، وذلك كما في المجلد السابع، حيث قدم من كان اسم والد جده (صالح) على من اسمه (سعيد)، فقد قدم (أحمد ابن علي بن أحمد بن صالح) على (أحمد بن علي بن أحمد بن سعيد)، وقد كان حقه أن يتأخر عنه.

هذا وقد تبين لي من خلال عملي في تاريخ مدينة دمشق ملاحظات أضيفها للمنهج الذي بينه الدكتور شكري فيصل وهي:

الملاحظة الأولى:

إن ابن عساكر عندما يُترجم لشخص ما، فإنه غالباً ما يذكر علاقة هذا المُتَرجَم له بمدينة دمشق، أو بالأحرى ببلاد الشام، حيث إنه يورد تراجم لكثير ممن حلوا في مدن بلاد الشام سوى دمشق، ومثال ذلك ما ذكره ابن عساكر في ترجمة (كثير بن عُبَيد بن نُمَير)[٢]، حيث قال في بداية ترجمته: (إمام جامع

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٥).

(٢) المرجع السابق نفسه: (٥٩/ ٢٤٦).

حمص)، وأما مثال من ترجم له ولم يبين صلته بمدينة دمشق، فكما في ترجمة (عبدالله بن أحمد أبو جعفر الهمذاني المعروف بالدحيمي)[١].

الملاحظة الثانية:

ذكر الدكتور شكري فيصل وغيره ممن تكلم على منهج الحافظ ابن عساكر أنه عندما يورد حديثاً فإنه يحاول أن يستوعب جميع طرق هذا الحديث ثم يوردها جميعاً[٢]، ومن المتعارف عليه أن هذا من ميزات كتاب تاريخ مدينة دمشق الرئيسة، لكن بالبحث تبين أن هذا الفعل غير مطرد من ابن عساكر، فقد وُجِدَت أحاديث لها طرق أخرى، لكنه لم يوردها، أو على أقل تقدير لم يوردها في موضع واحد من كتابه، بل أوردها في مواضع متفرقة، ومثال ذلك قوله:

«ح وأخبرنا أبو الفضل الفضيلي، وأبو المحاسن الحنفي، وأبو الوقت السجزي، قالوا: أنا عبد الرحمن بن محمد، أنا عبدالله بن أحمد الحموي، أنا عيسى بن عمر السمرقندي، أنا الدارمي، أنا يحيى بن حسان، نا يحيى بن حمزة، عن يحيى بن الحارث الذماري، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، أن رسول الله ﷺ قال:

(صيام شهر بعشرة أشهر، وستة أيام بعدهن بشهرين، فذلك تمام سنة ـ يعني شهر رمضان وستة أيام بعده ـ).

أخبرنا أبو سهل محمد بن إبراهيم المزكي، أنا أبو الفضل الرازي، أنا جعفر بن عبدالله، نا محمد بن هارون، نا الربيع بن سليمان، وسعد بن عبدالله

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: مجلد (عبادة بن أوفى ـ عبدالله بن ثوب) ص (٣٢١) رقم (١٤٦).

(٢) انظر ابن عساكر محاولة للكشف عن وجدانه الذاتي وتبيين نهجه العلمي للدكتور شكري فيصل (بحث ضمن كتاب الكلمات والبحوث والقصائد الملقاة في الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر): ص (٥٢٨ ـ ٥٢٩) و(٥٣٣).

ابن عبدالله بن عبد الحكم بن أعين، قالا: نا يحيى بن حسان، نا يحيى بن حمزة، نا يحيى بن الحارث الذماري، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، أن رسول الله ﷺ قال:

(صيام رمضان بعشرة أشهر، وصيام ستة أيام بشهرين، فذلك صيام سنة ـ يعني رمضان وستة أيام بعده ـ).

رواه النسائي في سننه عن الربيع، وهو حديث عزيز»[1][2].

فقد اكتفى ابن عساكر بإيراد طريقين للحديث في هذا الموضع، مع العلم أنه أورد له طريقاً آخر في موضع آخر من كتابه، لكنه لم يشر إليه هنا، كما أن

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٤/ ١١٢ ـ ١١٣) طبعة دار الفكر.

(٢) أخرجه الدارمي في سننه: (٢/ ٣٤) رقم (١٧٥٥) وقد رواه عن (يحيى بن حسان) ـ وابن عساكر أورد الطريق الأول للحديث من طريقه ـ، وابن ماجه: (١/ ٥٤٧) رقم (١٧١٥) بلفظ قريب، وأحمد في مسنده: (٥/ ٢٨٠) رقم (٢٢٤٦٥)، والنسائي في سننه الكبرى: (٢/ ١٦٢) رقم (٢٨٦٠)، وابن خزيمة في صحيحه: (٣/ ٢٩٨) رقم (٢١١٥)، والطبراني في مسند الشاميين: (٢/ ٥٠) رقم (٩٠٣)، والبيهقي في سننه الكبرى: (٤/ ٢٩٣) رقم (٨٢١٦)، وأورده في شعب الإيمان: (٣/ ٣٤٩) رقم (٣٧٣٦)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: (٢/ ٣٦٢) وقال: (لا يحفظ حديث روي عن يحيى عن يحيى عن يحيى غير هذا)، كما أن ابن عساكر أورده من طريق آخر في تاريخه: (٦٣/ ٨٨)، ويلتقي سند ابن عساكر هذا مع سند النسائي عند (الربيع بن سليمان)، ويلتقي مع أسانيد الدارمي وابن خزيمة والخطيب البغدادي عند (يحيى بن حسان)، ويلتقي مع سند البيهقي عند (يحيى بن حمزة)، ويلتقي مع أسانيد ابن ماجه وأحمد والطبراني والسند الآخر الذي أورده هو عند (يحيى بن الحارث الذماري)، وقد عقب السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه على هذا الحديث بقوله (٣/ ٤٨٠): (وفي الزوائد الحديث قد رواه ابن حبان في صحيحه، يريد فهو صحيح، وقال: وله شاهد)، فالحديث صحيح، وابن حبان أخرج هذا الحديث من حديث (أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه): (٨/ ٣٩٦) رقم (٣٦٣٤).

للحديث سبعة طرق أخرى ـ عدا طريق النسائي ـ لم يشر إليها[١]، مع أن الكتب التي وردت فيها هذه الطرق من مصادره التي اعتمد عليها، وهي سنن ابن ماجه[٢]، ومسند أحمد[٣]، وصحيح ابن خزيمة[٤]، ومسند الشاميين للطبراني[٥]، والسنن الكبرى للبيهقي[٦]، وشعب الإيمان له[٧]، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي[٨]، والذي يُستنتج من ذلك أن لابن عساكر شروطاً خاصة في الأحاديث التي يجمعها ويوردها في موضع واحد، وإن مما يساعد على تبيان هذه الشروط تخريج جميع أحاديث تاريخ مدينة دمشق.

الملاحظة الثالثة:

وهي ملاحظة ترتبط بالملاحظة السابقة، وهي أن ابن عساكر عندما يورد طرقاً كثيرة لحديث واحد، فإن هذا لا يعني أنه قصد الإحاطة بجميع طرقه، وإنما هو يورد طرقاً كثيرة للحديث بحكم سعة اطلاعه.

الملاحظة الرابعة:

من تتبع ملاحظات ابن عساكر المتعلقة بمتون الأحاديث، تبين أنه كان

---

(١) انظر الجدول الذي يبين طرق هذا الحديث ص (٣١١) من هذا البحث.

(٢) ذكره الدعجاني في كتابه (موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق) على أنه من مصادره: (١/ ٥٤٩ ـ ٥٥٠).

(٣) ذكره في المرجع السابق نفسه على أنه من مصادره: (١/ ٥٨٢ ـ ٥٨٣).

(٤) ذكره في المرجع السابق نفسه على أنه من مصادره: (١/ ٥٣٧ ـ ٥٣٨).

(٥) ذكره في المرجع السابق نفسه على أنه من مصادره: (١/ ٦٣٢ ـ ٦٣٣).

(٦) ذكره في المرجع السابق نفسه على أنه من مصادره: (١/ ٥٦٥ ـ ٥٦٦).

(٧) ذكره في المرجع السابق نفسه على أنه من مصادره: (١/ ٤٨٢).

(٨) ذكره في المرجع السابق نفسه على أنه من مصادره: (١/ ٢١٨ ـ ٢١٩ ـ ٢٢٠).

يولي اهتماماً كبيراً بالمتون، وكان يعمل جاهداً على إيراد المتن كما تحمله عن شيوخه بدقة، ويبين الاختلاف بين الرواة في ألفاظه مهما كان يسيراً، وفي كثير من الأحيان كان يصحح كلمة في المتن كان قد أخطأ فيها أحد رجال السند، أو أنه يبين خللاً في المتن.

ومن أمثلة ذلك قوله:

«أخبرنا أبو الحسن علي بن عبد الواحد الدِّينوري، أنا علي بن عمر بن القزويني، أنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن شاذان

ح وأخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو الحسين بن النَّقُّور، أنا عيسى ابن علي

قالا: نا عبدالله بن محمد البغوي، نا أحمد بن حنبل

ح وأخبرنا القاسم بن الحصين، أنا أبو علي بن المذهب، أنا أحمد بن جعفر، نا عبدالله بن أحمد، حدثني أبي

ح وأخبرنا أبو سعد بن البغدادي، أنا أبو منصور بن شكرويه، وأبو عمرو عبد الوهاب بن منده، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطيان، قالوا: أنا إبراهيم بن عبدالله بن محمد بن خرشيذ قوله: أنا عبدالله بن محمد

ح وأخبرنا أبو بكر وجيه بن طاهر، أنا أبو حامد الأزهري، أنا أبو سعيد محمد بن عبدالله بن حمدون، أنا أبو حامد أحمد بن محمد بن الشرقي

قالا: نا محمد بن يحيى

قالا: نا عبد الرزاق، أنا معمر ـ وفي حديث ابن خرشيذ قوله: عن معمر، وفي حديث القطيعي: نا معمر ـ، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة:

أن النبي ﷺ - وفي حديث عيسى: أن رسول الله ﷺ - بعث أبا جهم بن حذيفة مصدِّقاً، فلاجَّه رجل في صدقته، فضربه أبو جهم، فشجه، فأتوا النبي ﷺ - قال عيسى: يطلبون القود، وقال الباقون: - فقالوا: القود يا رسول الله، فقال النبي ﷺ: (لكم كذا وكذا)، فلم يرضوا، قال: (فلكم كذا وكذا)، فلم يرضوا، قال: (فلكم كذا وكذا)، فرضوا، فقال النبي ﷺ: (إني خاطب - زاد عيسى: العشية، وقالوا -: على الناس، ومخبرهم برضاكم)، قالوا: نعم، فخطب النبي ﷺ - وقال عيسى: رسول الله ﷺ - فقال: (إن هؤلاء الليثيين أتوني يريدون - وقال عيسى: يطلبون - القود، فعرضت عليهم كذا وكذا، فرضوا، أرضيتم؟)، قالوا: لا، فهم بهم المهاجرون، فأمرهم النبي ﷺ أن يكفوا - زاد عيسى: عنهم، وقالوا: - فكفوا ثم دعاهم، فزادهم، وقال: (أرضيتم؟) قالوا: نعم، قال: (فإني خاطب على الناس، ومخبرهم برضاكم)، قالوا: نعم، فخطب النبي ﷺ، ثم قال: (أرضيتم؟)، قالوا: نعم.

وسقط من حديث عيسى بعض متنه»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث من طرق متعددة جمع بينها في سياق إسناد واحد، ثم أتى بمتن الحديث، وبين خلاله اختلاف الرواة في بعض ألفاظه بدقة، ثم بين أن أحد الطرق قد أسقط منه راويه بعض المتن.

وابن عساكر لم يكن يكتفي بذلك، بل كان يرجح أو يوفق بين الأحاديث

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٥/ ٨).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده: (٦/ ٢٣٢) رقم (٢٦٠٠٠)، وأبو داود: (٤/ ١٨١) رقم (٤٥٣٤)، والنسائي: (٨/ ٣٥) رقم (٤٧٧٨)، وابن ماجه: (٢/ ٨٨١) رقم (٢٦٣٨)، وابن حبان في صحيحه: (١٠/ ٣٣٩) رقم (٤٤٨٧).

المتعارضة، ومثال عن جمع ابن عساكر بين أحاديث ظاهرها التعارض، قوله بعد أن أورد أحاديث في أنه ﷺ كان يضع خاتماً من ذهب في يده اليمنى، ثم أورد بعدها أحاديث أخرى فيها أنه ﷺ كان يضع خاتماً من فضة في يده اليسرى:

«ووجه الجمع بين هذه الروايات: أنه ﷺ لبس الخاتم الذهب في يمينه ثم نبذه، واتخذ خاتم الورق ولبسه في يساره»[1].

الملاحظة الخامسة:

أن ابن عساكر عندما يُترجِم لشخص له رواية، فإنه يورد أحاديث وقعت له من طريق هذا المُتَرجَم له، وهو غالباً ما يكتفي بإيراد حديثين اثنين.

* * *

*** المطلب الخامس ـ القاسم ابن الحافظ ابن عساكر وكتاب (تاريخ مدينة دمشق):**

إن مما لا شك فيه أن كتاب تاريخ مدينة دمشق لم يكن ليتم لولا جهود القاسم ابن الحافظ ابن عساكر، وذلك بتصريح من الحافظ ابن عساكر ذاته، حيث نُقِل عنه قوله: (جزاه الله عني خيراً، فلولاه ما تم التاريخ)[2]، ذلك أن الحافظ ابن عساكر كان قد كتب مسودة التاريخ، فكان في أوراق وجذاذات متفرقة، ثم عجز بعد ذلك عن جمعه وتبييضه وإخراجه في كتاب واحد متكامل، وذلك بسبب ضعف بصره، وكِبر سنه، فكان أن استعان بولده القاسم في تبييض الكتاب وتهذيبه، حتى إنه (حلف أنه لا يكلم ابنه حتى يكتب التاريخ، فكتبه)[3]،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٢٠٤).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢١/ ٤١٠).

(٣) المرجع السابق نفسه: (٢١/ ٤١١).

وقد تبين لنا هذا مما نقله لنا حفيد الحافظ ابن عساكر، عماد الدين علي بن القاسم في ترجمته لأبيه القاسم، حيث قال:

(ولولا تبييضه لكتاب التاريخ، ونقله من المسودة، لما قدر الشيخ الكبير ـ يعني والده[1] ـ على إتقانه، ولا جوده، فإنه حين فرغ من تسويده، عجز عن نقله، وتحديده، وضبط ما فيه من المشكل، وتحديده، كأن نظره قد كل، وبصره قد قل، فلم يزل والدي يكتب، وينقله من الأوراق الصغار والظهور ويهذب، إلى أن أنجز منه نحو مئة وخمسين جزءاً، وكان بينهما نفرة، فكان لا يحضر السماع تلك المدة، فحكى لي والدي، قال: ضاق صدري، فأتيت الوالد ليلة النصف في المنارة الشرقية، وزال ما في قلبه)[2].

* * *

*** المطلب السادس ـ نظرة في مصادر الحافظ ابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق)[3]:**

توصل الباحث طلال بن سعود الدعجاني من خلال بحثه الذي حمل عنوان (موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق)، إلى أن العدد الإجمالي للمؤلفين الذين أورد ابن عساكر مقتطفات من مؤلفاتهم في كتابه تاريخ مدينة دمشق بلغ (٩٠٩) مؤلفين، وقد بلغ عدد شيوخه منهم (١٩٨) مؤلفاً، وأما المؤلفين من غير شيوخه فقد بلغ عددهم (٧١١) مؤلفاً، في حين بلغ عدد الكتب التي اقتبس منها ابن عساكر حوالي الألف كتاب.

كما بين أن عدد المؤلفين من غير شيوخه الذين لهم مصنفات في التاريخ،

---

(١) يقصد الحافظ بن عساكر.

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢١/ ٤١٠).

(٣) انظر موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق للدعجاني: من (١/ ١٣) إلى (١/ ٢٤).

والتي نقل ابن عساكر منها، قد بلغ (٥١) مؤلِّفاً، وبين أن ابن عساكر نقل عن عدد من المصنفات في هذا الفن مما لم يصلنا، منها: (تاريخ ابن إسحاق)، و(تاريخ الهيثم بن عدي)، و(تاريخ أحمد بن حنبل)، و(تاريخ أبي عثمان بن أبي شيبة)، و(كتاب المبتدأ لأبي حذيفة).

وبين أن عدد المؤلفين من غير شيوخه الذين لهم مصنفات في السيرة والمغازي والفتوح، والتي نقل ابن عساكر منها، قد بلغ (٢٢) مؤلِّفاً، وبين أن ابن عساكر نقل عن عدد من المصنفات في هذا الفن مما لم يصلنا، منها: (فتوح الشام للقدامي)، و(الفتوح لأبي حذيفة)، و(المبعث لهشام بن عمار).

وبين أن عدد المؤلفين من غير شيوخه الذين لهم مصنفات في التراجم، والتي نقل ابن عساكر منها، قد بلغ (٤٢) مؤلِّفاً، وبين أن ابن عساكر نقل عن عدد من المصنفات في هذا الفن مما لم يصلنا، منها: (سيرة عمر بن عبد العزيز وزهده للدورقي)، و(قضاة دمشق للوليد بن مسلم)، و(أحاديث العباد لمحمد ابن عقيل بن الأزهر)، و(شمائل الصالحين لمحمد بن عقيل بن الأزهر)، و(تاريخ الصوفية لأبي عبد الرحمن السلمي).

وبين أن عدد المؤلفين من غير شيوخه الذين لهم مصنفات في الأنساب والأخبار والخطط، والتي نقل ابن عساكر منها، قد بلغ (٢٦) مؤلِّفاً، وبين أن ابن عساكر نقل عن عدد من المصنفات في هذه الفنون مما لم يصلنا، منها: (الأخبار للأصمعي)، و(حرة واقم للمدائني)، و(الجمل وصفين لابن عائذ)، و(الجمل لعبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل)، و(صفين لابن ديزيل)، و(خبر المسجد الجامع بدمشق وبنائه لأحمد بن المعلى)، و(الدور لأبي الحسين الرازي).

وبين أن عدد المؤلفين من غير شيوخه الذين لهم مصنفات في أصول الدين

(علوم القرآن والعقيدة والفقه وأصوله)، والتي نقل ابن عساكر منها، قد بلغ (٤٨) مؤلِّفاً، وبين أن ابن عساكر نقل عن عدد من المصنفات في هذه الفنون مما لم يصلنا، منها: (تفسير مالك الجعابي)، و(طبقات القراء لخليفة بن خياط)، و(تلخيص قراءات الشاميين لأبي علي الأصبهاني)، و(شريعة المقارئ لأبي داود).

وبين أن عدد المؤلفين من غير شيوخه الذين لهم مصنفات في الحديث وعلومه وعلم الرجال، والتي نقل ابن عساكر منها، قد بلغ (٥٨٩) مؤلِّفاً، وبين أن ابن عساكر نقل عن عدد من المصنفات في هذه الفنون مما لم يصلنا، منها: (الأبواب لابن زياد)، و(المسند المعلل ليعقوب بن شيبة)، و(مسند الأوزاعي لابن جوصا)، و(المتفق والمفترق لأبي بكر الجوزقي)، و(معرفة الصحابة لابن البرقي)، و(معرفة الصحابة لابن منده)، و(الطبقات لأبي زرعة الدمشقي)، و(الطبقات لابن سميع)، و(تاريخ علي بن عبدالله التميمي)، و(تاريخ أبي نعيم الفضل بن دكين)، و(تاريخ ابن أبي الأسود)، و(تاريخ الحسن بن محمد بن بكار)، و(تاريخ قعنب بن المحرر)، و(تاريخ أبي عبيد القاسم بن سلام)، و(المولد والوفاة للدولابي)، و(تاريخ الكتبي).

وبين أن عدد المؤلفين من غير شيوخه الذين لهم مصنفات في الفضائل والمناقب، والزهد والرقائق، والآداب والأخلاق، والموارد الأدبية، والتي نقل ابن عساكر منها، قد بلغ (١٠٦) مؤلفين.

* * *

* **المطلب السابع ـ مختصرات وذيول (تاريخ مدينة دمشق):**

لما كان كتاب تاريخ مدينة دمشق للحافظ ابن عساكر من أكبر الكتب التي

أُلفت في الإسلام، ولما كان فيه من المعلومات ما لا يحويه كتاب آخر من حيث سعتها وتنوعها، فقد عكف علماء كُثر قديماً وحديثاً على اختصاره وتهذيبه ووضع ذيول له، وهذه قائمة بهذه المختصرات بحسب التسلسل التاريخي لوفيات أصحابها[١]:

١ ـ منتخب القاسم ابن الحافظ ابن عساكر (ت٦٠٠هـ)، وقد وُجد جزء من نسخة من هذا المنتخب في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم (٤٥٢٢)، وهو في (١٦) ورقة.

٢ ـ منتخب كرم بن عبد الواحد الصفار، في ثلاثة أجزاء، منه نسخة في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم (٤٥٠٧)، وعليه سماع سنة (٦٢٤هـ).

٣ ـ لأبي شامة المقدسي المؤرخ المعروف (ت٦٦٥هـ) مختصران، كبير وصغير، أما الكبير فهو في خمسة عشر مجلداً، منه نسخة في برلين برقم (٩٧٨٢) وأخرى في المكتبة الوطنية في باريس برقم (٢١٣٧)، وأما المختصر الصغير فهو في خمسة مجلدات، ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٢٩٤).

٤ ـ فاكهة المجالس وفكاهة المجالس، لأحمد بن عبد الدائم المقدسي (ت٦٨٠هـ)، ومنه نسخة مصورة في مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق.

٥ ـ مختصر ابن منظور (ت٧١١هـ)، منه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، وتنقصه بعض الأجزاء، وقد قامت دار الفكر بدمشق بطبعه بتحقيق عدد من الأساتذة، أما الأجزاء المفقودة منه فقد عمل عدد

---

(١) انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد: مقدمة المحقق للمجلد الأول ص (٣٧ ـ ٣٨)، والحافظ ابن عساكر محدث الشام ومؤرخها الكبير للدكتور محمد مطيع الحافظ: من ص (٤٧٥) إلى ص (٤٧٨).

من المحققين على اختصاره من أصل الكتاب المخطوط، وبذلك أكمل الكتاب في (٢٩) جزءاً، ثم قام الأستاذان محمود الأرناؤوط، ورياض عبد الحميد مراد بإعداد فهارس لهذا المختصر بمشاركة عدد من الأساتذة.

٦ ـ مختصر الذهبي (ت٧٤٨هـ)، وهو في عشر مجلدات، انظر فهرس الفهارس للكتاني (١/ ٤١٨).

٧ ـ المنتقى من تاريخ ابن عساكر لابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، ومنه نسخة خطية في برلين برقم (٩٧٨٣).

٨ ـ ولابن قاضي شهبة أيضاً تلخيص لمقدمة تاريخ مدينة دمشق، وفيه تاريخ دمشق، ومعرفة من بناها وطرف من أخبارها، ومنه نسخة في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم (٤٦٢٤).

٩ ـ تعليق من تاريخ دمشق لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٥٢٢ ـ تاريخ).

١٠ ـ مختصر لتاريخ دمشق لمحمود العيني (ت٨٥٥هـ)، انظر كشف الظنون (١/ ٢٤٩).

١١ ـ تحفة المذاكر المنتقى من تاريخ ابن عساكر، للحافظ السيوطي (ت٩١١هـ)، انظر كشف الظنون لحاجي خليفة (١/ ٢٤٩)، وفهرس الفهارس للكتاني (٢/ ١٠١٨)[1].

١٢ ـ العقد المنظوم الفاخر بتلخيص تاريخ ابن عساكر، للإمام إسماعيل ابن محمد العجلوني الدمشقي (ت١١٦٢هـ)، منه نسخة خطية بخط المؤلف في مكتبة جامعة توبنغن بألمانيا.

(١) وقد سماه: (تحفة الذاكرين المنتقى من تاريخ ابن عساكر).

١٣ ـ مختصر لأبي الفتح عبد الفتاح بن عبد القادر الخطيب الدمشقي (ت١٣٠٥هـ)، أتم منه خمسة أجزاء إلى حرف الصاد، منه نسخة بخط المختصِر في المكتبة التيمورية بالقاهرة.

١٤ ـ تهذيب تاريخ دمشق، للشيخ عبد القادر بدران (ت١٣٤٦هـ)، نشر منه خمسة أجزاء في حياته في مطبعة روضة الشام بدمشق سنة (١٣٣٠هـ)، ثم طبع الأستاذ أحمد عبيد الجزأين السادس والسابع، أما بقية الأجزاء فهي مخطوطة محفوظة بدار الكتب الظاهرية.

١٥ ـ مختصر مجهول المؤلف، منه نسخة في (غوتا) برقم (١٧٧٧).

وأما ذيوله[١]:

١ ـ ذيل للقاسم ابن المصنف (ت٦٠٠هـ)، وهو لم يكمله، انظر كشف الظنون لحاجي خليفة (١/ ٢٩٤)، وقد ذكره الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٣٧).

٢ ـ ذيل لتاريخ دمشق، تأليف عمر بن محمد المعروف بابن الحاجب (ت٦٣٠هـ)، انظر كشف الظنون لحاجي خليفة (١/ ٢٩٤).

٣ ـ قال الإمام الذهبي: وشرع صدر الدين الحسن بن محمد النيسابوري ثم الدمشقي (ت٦٥٦هـ) في مسودة ذيل على تاريخ ابن عساكر، ذكر ذلك الذهبي في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٤٤)، وانظر كشف الظنون لحاجي خليفة (١/ ٢٩٤).

---

(١) انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد: مقدمة المحقق للمجلد الأول ص (٣٧)، ومؤلفات ابن عساكر لكوركيس عواد (بحث ضمن كتاب الكلمات والبحوث والقصائد الملقاة في الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر): ص (٤٤٧).

٤ ـ ذيل عليه الحافظ علم الدين قاسم بن محمد البرزالي إلى آخر سنة (٧٣٨هـ)، وتوفي في السنة التي بعدها (٧٣٩هـ)، انظر كشف الظنون لحاجي خليفة (١/ ٢٩٤)، ومقدمة الدكتور صلاح الدين المنجد للمجلدة الأولى من تاريخ مدينة دمشق ص (٣٧).

وقد جعلوا (تاريخ القلانسي) ذيلاً له، لكن الدكتور صلاح الدين المنجد لم ير وجهاً لذلك وأورد أدلة على كلامه[١]، وقوله صواب.

* * *

*** المطلب الثامن ـ تراجم مستخرجة من (تاريخ مدينة دمشق)[٢]:**

١ ـ معجم بني أمية، استخرجه من تاريخ مدينة دمشق الدكتور صلاح الدين المنجد، وزاد عليه، وقد نشر بدار الكتاب الجديد في بيروت سنة (١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م)[٣].

٢ ـ ترجمة المتنبي، حققها محمود محمد شاكر، ونشرها في كتابه (المتنبي) في الصفحات من (٣١٣) إلى (٣٣٨)، طبع مطبعة المدني في القاهرة عام (١٩٧٦م)[٤].

٣ ـ ترجمة الإمام الحسين ﵁ من تاريخ مدينة دمشق، في مجلد واحد

---

(١) انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد: مقدمة المحقق للمجلد الأول ص (٣٨).

(٢) رتبت الكتب هنا بحسب سنة الطبع.

(٣) انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد: مقدمة المحقق للمجلد الأول ص (٣٨)، والحافظ ابن عساكر محدث الشام ومؤرخها الكبير للدكتور محمد مطيع الحافظ: من ص (٤٧٨).

(٤) انظر: مؤلفات ابن عساكر لكوركيس عواد (بحث ضمن كتاب الكلمات والبحوث والقصائد الملقاة في الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر): ص (٤٤٨).

بتحقيق محمد باقر المحمودي، طبع في مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر في بيروت عام (١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م).

٤ ـ ترجمة الإمام علي بن أبي طالب ﷺ من تاريخ مدينة دمشق، تحقيق محمد باقر المحمودي، طبع في ثلاثة مجلدات في مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر في بيروت عام (١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م).

٥ ـ ترجمة الإمام الحسن بن علي ﷺ من تاريخ مدينة دمشق، في مجلد واحد بتحقيق محمد باقر المحمودي، طبع في مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر في بيروت عام (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م).

٦ ـ ولاة دمشق في العهد السلجوقي ـ نصوص مستخرجة من تاريخ دمشق، مهد لها وحققها الدكتور صلاح الدين المنجد، طبع دار الكتاب الجديد في بيروت سنة (١٩٨١م).

٧ ـ ترجمة الزهري، حققها وعلق عليها الأستاذ شكر الله بن نعمة الله قوجاني، طبعت في مؤسسة الرسالة في بيروت عام (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).

٨ ـ ترجمة الراعي النميري، تحقيق الدكتور شاكر الفحام، طبع في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٦٢) عام (١٩٨٧م)، ص (٦٦٩ ـ ٦٨٤).

٩ ـ ترجمة حميد بن ثور الهلالي، تحقيق الدكتور شاكر الفحام، طبع في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٦٤) عام (١٩٨٩م)، ص (١٨٨ ـ ٢٠٧) (٥٨١ ـ ٦٠١).

١٠ ـ ترجمة أبي الفتح البستي، تحقيق الدكتور شاكر الفحام، طبع في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٦٥) عام (١٩٩٠م)، ص (٣ ـ ٢٤) (٥٩٦ ـ ٦١٩).

١١ ـ ترجمة الإمام زين العابدين علي بن الحسين ﷺ ويليها ترجمة

ابنه الإمام محمد الباقر من تاريخ دمشق، في مجلد واحد بتحقيق محمد باقر المحمودي، طبع في مجمع إحياء الثقافة الإسلامية في طهران عام (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م).

١٢ ـ دراسة وتحقيق ترجمة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه من تاريخ مدينة دمشق، رسالة دكتوراه للباحث سليمان سالم جويعد الصرايرة في الجامعة الأردنية، نشرت عام (١٩٩٧م).

١٣ ـ ترجمة أبي هريرة رضي الله عنه، حققها وعلق عليها الأستاذ ياسين محمود الخطيب، وقد طبعت بدار صادر في بيروت عام (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

١٤ ـ معجم الشعراء من تاريخ مدينة دمشق، المجلد الأول من استخراج وتحقيق الدكتور حسام الدين فرفور، وهو في الأصل رسالة ماجستير، طبع بدار الفكر بدمشق عام (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م)، وقد صدرت منه ستة أجزاء أخرى بتحقيق الدكتور حسام الدين فرفور ورياض عبد الحميد مراد ومحمود الأرناؤوط والدكتور نزار أباظة، وقد طبعت بدار الفكر بدمشق، المجلد الثاني طبع عام (٢٠٠١م)، والمجلدان الثالث والرابع طبعا عام (٢٠٠٣م)، والخامس طبع عام (٢٠٠٦م)، والسادس طبع عام (٢٠٠٧م)، والسابع طبع عام (٢٠٠٨م).

١٥ ـ ترجمة نور الدين زنكي من تاريخ دمشق، تحقيق نيكيتا إيليسيف، طبعت في نشرة المعهد الفرنسي العلمية.

* * *

*** المطلب التاسع ـ طبعات (تاريخ مدينة دمشق):**

إن مما يؤسف له أن كتاب تاريخ مدينة دمشق لم يكتمل تحقيقه تحقيقاً علمياً جيداً حتى إنجاز هذا البحث، وإنما صدر عن مجمع اللغة العربية بدمشق

أجزاء منه، أكثرها بجهود فردية، وهي بتحقيق جيد، وهذا عرض لهذه الأجزاء التي صدرت عن مجمع اللغة العربية[1]:

١ ـ المجلد الأول، بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق[2]، صدر عام (١٩٥١م).

٢ ـ المجلد الثاني (وهو القسم الأول من المجلد الثاني بحسب تجزئة المخطوط)، بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، صدر عام (١٩٥٤م).

٣ ـ المجلد الثالث، السيرة النبوية ـ القسم الأول (وهو القسم الثاني من المجلد الثاني بحسب تجزئة المخطوط)، بتحقيق نشاط غزاوي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

٤ ـ المجلد الرابع، السيرة النبوية ـ القسم الثاني، بتحقيق نشاط غزاوي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م).

٥ ـ المجلد (٧)، فيه تراجم (أحمد بن عتبة ـ أحمد بن محمد بن مؤمل)، بتحقيق الأستاذ الشيخ عبد الغني الدقر، ومراجعة مطاع الطرابيشي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٦م).

٦ ـ المجلد (١٠)، فيه تراجم (بسر بن أبي أرطأة ـ ثابت بن أقرم)، بتحقيق الأستاذ محمد أحمد دهمان، من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق (١٩٦٣م).

---

(١) وقد أضفت إليها الأجزاء التي قامت بتحقيقها الأستاذة سكينة الشهابي رحمها الله، والتي طُبعت خارج مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٢) وقد تغير اسمه فيما بعد إلى (مجمع اللغة العربية).

٧ ـ المجلد (٣١)، فيه تراجم (عاصم ـ عايذ)، تحقيق فريق عمل برئاسة الدكتور شكري فيصل، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م).

٨ ـ المجلد (٣٢)، فيه تراجم (عبادة بن أوفى ـ عبدالله بن ثوب)، تحقيق الدكتور شكري فيصل ـ روحية النحاس ـ رياض عبد الحميد مراد، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).

٩ ـ المجلد (٣٣)، فيه تراجم (عبدالله بن جابر ـ عبدالله بن زيد)، تحقيق الدكتور شكري فيصل ـ سكينة الشهابي ـ مطاع الطرابيشي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨١م).

١٠ ـ المجلد (٣٤)، وفيه تراجم (عبدالله بن سالم ـ عبدالله بن أبي عائشة)، تحقيق مطاع الطرابيشي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

١١ ـ الجزآن (٣٥ ـ ٣٦) في مجلد واحد، وفيهما تراجم (عبدالله بن عبد الرحمن ـ عبدالله بن علي بن محمد) وفيهما ترجمة أبي بكر الصديق ﷺ، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

١٢ ـ المجلد (٣٧)، مصورة من المخطوط، فيه تراجم (عبدالله بن عمران ـ عبدالله بن قيس الأشعري)، من مصورات مجمع اللغة العربية بدمشق، (١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م)، ثم نشر هذا المجلد بتحقيق الأستاذة سكينة الشهابي في مؤسسة الرسالة ـ بيروت، طبع عام (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م).

١٣ ـ المجلد (٣٨)، فيه تراجم (عبدالله بن قيس ـ عبدالله بن مسعدة)،

تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م).

١٤ ـ المجلد (٣٩)، فيه تراجم (عبدالله بن مسعود ـ عبد الحميد بن بكار)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤١٦هـ ـ ١٩٨٦م).

١٥ ـ المجلد (٤٠)، فيه تراجم (عبد الحميد بن حبيب ـ عبد الرحمن بن عبدالله)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).

١٦ ـ المجلد (٤١)، فيه تراجم (عبد الرحمن بن عبدالله بن الحسن ـ عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م).

١٧ ـ المجلد (٤٢)، فيه تراجم (عبد الرحمن بن مصاد ـ عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م).

١٨ ـ المجلد (٤٣)، فيه تراجم (عبد العزيز بن عمير ـ عبد الواحد بن زيد البصري)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م).

١٩ ـ المجلد (٤٤)، فيه تراجم (عبد الواحد بن سعيد ـ عبيدة بن أشعب)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).

٢٠ ـ المجلد (٤٥)، فيه تراجم (عبيدة بن عبد الرحمن بن حكيم ـ عثمان ابن عطاء بن ميسرة)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م).

٢١ ـ المجلد (٤٦)، فيه ترجمة (عثمان بن عفان ﷺ)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

٢٢ ـ المجلد (٤٧)، فيه تراجم (عثمان بن علي ـ عطاء بن أبي رباح)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م).

٢٣ ـ المجلد (٤٨)، فيه تراجم (عطاء بن أبي صيفي ـ علي بن أماجور)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).

٢٤ ـ المجلد (٤٩)، فيه تراجم (علي بن بحر بن بري ـ علي بن صالح)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).

٢٥ ـ المجلد (٥٠)، فيه ترجمة (أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ)، تحقيق رياض عبد الحميد مراد ـ محمود عبد القادر الأرناؤوط ـ ياسين محمود الخطيب، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، (١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م).

٢٦ ـ المجلد (٥١)، فيه تراجم (علي بن أبي طالب بن صبيح ـ علي بن المغيرة)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

٢٧ ـ المجلد (٥٢)، فيه تراجم (علي بن المقلد ـ عمر بن الخضر)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م).

٢٨ ـ المجلد (٥٣)[1]، فيه ترجمة عمر بن الخطاب ﷺ، تحقيق سكينة الشهابي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، طبع عام (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م).

٢٩ ـ المجلد (٥٤)، فيه تراجم (عمر بن خيران ـ عمرو بن بحر الجاحظ) وفيه ترجمة (عمر بن عبد العزيز ﷺ)، تحقيق سكينة الشهابي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، طبع عام (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م).

٣٠ ـ المجلد (٥٥)، فيه تراجم (عمرو بن بشر ـ عمرو بن معاوية)، تحقيق سكينة الشهابي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، طبع عام (١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م).

٣١ ـ المجلد (٥٦)، فيه تراجم (عمرو بن معدي كرب ـ عياض بن مسلم)، تحقيق سكينة الشهابي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، طبع عام (١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م).

٣٢ ـ المجلد (٥٧)، فيه تراجم (عيسى بن أحمد ـ فراس الشعباني)، تحقيق سكينة الشهابي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، طبع عام (١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م).

٣٣ ـ المجلد (٥٨)، فيه تراجم (فرج بن إبراهيم ـ قتادة بن النعمان)، تحقيق سكينة الشهابي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، طبع عام (١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م).

٣٤ ـ المجلد (٥٩)، فيه تراجم (قتير ـ كيلان)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م).

٣٥ ـ المجلد (٦٠)، فيه تراجم (لبدة بن عامر بن خثعمة ـ محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢م).

---

(١) كتب على غلاف هذا المجلد (بعض المجلد الثاني والخمسين والمجلد الثالث والخمسون).

٣٦ ـ المجلد (٦١)، فيه تراجم (محمد بن إدريس الرازي ـ محمد بن خداش)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).

٣٧ ـ المجلد (٦٢)، فيه تراجم (محمد بن خراشة ـ محمد بن عبدالله الخليفة المهدي)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).

٣٨ ـ المجلد (٦٣)، فيه تراجم (محمد بن عبدالله الأنصاري ـ محمد بن عمر الجعابي)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).

٣٩ ـ المجلد (٦٤)، فيه تراجم (محمد بن عمر الكرجي ـ محمد بن مطرف المدني)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م).

٤٠ ـ المجلد (٦٥)، فيه تراجم (محمد بن مظفر بن موسى ـ مالك بن أدهم السلاماني)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م).

٤١ ـ المجلد (٦٦)، فيه تراجم (مالك بن أدهم الباهلي ـ مروان بن محمد الطاطري)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (٢٠٠٥م).

٤٢ ـ المجلد (٦٧)، فيه تراجم (مروان بن محمد ـ مطيع بن إياس)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م).

٤٣ ـ المجلد (٦٨)، فيه تراجم (المظفر بن أحمد ـ معبد بن وهب)، تحقيق سكينة الشهابي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م)[١].

٤٤ ـ مجلد تراجم النساء، تحقيق سكينة الشهابي، طبع عام (١٩٨٢م)، توزيع دار الفكر.

من القائمة السابقة يتبين أن (٣٣) مجلداً من مجلدات تاريخ مدينة دمشق قد قامت بتحقيقها الأستاذة سكينة الشهابي رحمها الله، وهذا جهد عجز عنه كثير ممن سبقها أو عاصرها، فجزاها الله عنا خيراً، وبعد هذا فإن كان للقاسم ابن الحافظ ابن عساكر فضل في تبييض هذا الكتاب، وأنه لولا القاسم لما تم التاريخ ولما وصلنا، ثم كان الفضل من بعده للدكتور صلاح الدين المنجد في إخراج هذا التاريخ إلى النور ووضع الأسس والضوابط للبدء بتحقيقه تحقيقاً علمياً سليماً، فإن للأستاذة سكينة الشهابي الفضل في إخراج القسم الأكبر مما طبع من هذا الكتاب حتى ساعة إعداد هذا البحث إلى النور بتحقيق علمي مستند إلى

---

(١) وهو آخر مجلد طبع بعد وفاة الأستاذة سكينة الشهابي رحمها الله، فقد توفيت يوم الجمعة ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦، وقد بلغني أنه حين وفاتها كان لديها في منزلها أربعة أجزاء من تاريخ مدينة دمشق محققة وجاهزة للدفع للطباعة، وأن هذه الأجزاء المحققة والمكتوبة بخطها هي الآن بحوزة ورثتها، كما بلغني أنه لدى وفاتها كان هناك مجلدان محققان قيد التحضير للطباعة في مجمع اللغة العربية أحدهما المجلد (٦٨) الذي نشر بعد وفاتها، والثاني منهما برقم (٥٩) وفيه التراجم من ترجمة (معبد بن هلال العنزي البصري) إلى ترجمة (منصور بن المهدي بن عبدالله المنصور الهاشمي)، ولدى الانتهاء من إعداد هذا البحث للطباعة كان هذا المجلد قيد التدقيق وإعداد الفهارس في مجمع اللغة العربية بدمشق.

أسس وضوابط سليمة، وإنه لا يعلم الجهد الذي بذلته الأستاذة سكينة في تحقيق ما حققته من هذا الكتاب العظيم إلا من تعامل مع هذا الكتاب، وتعامل مع الطبعة الأخرى السقيمة التي أصدرتها دار الفكر المعاصر في بيروت[1]، ذلك أنها حوت ظلمات بعضها فوق بعض، فمن سوء واضطراب الأصول الخطية التي اعتمد عليها المحقق، إلى سوء التحقيق، وإنني خلال عملي في هذا البحث كنت قد عزمت على إفراد هذه الطبعة ببعض الصفحات من هذا البحث أبين فيها بعض الأخطاء التي وجدتها فيها، من تصحيف وتحريف وسقط وزيادة ما ليس في الأصل من ألفاظ وعبارات، لكن ضربت عن ذلك صفحاً لأني وجدت أن سقم هذه الطبعة بين لا يحتاج إلى زيادة تبيين، لكن مما يجب ذكره أن هذه الطبعة أتت في سبعين مجلداً، ثم ألحق المحقق بها أربعة مجلدات نسبها للحافظ ابن عساكر زعم أنه استدرك فيها الخروم التي وقعت في المخطوطات التي اعتمد عليها، لكن هذه المجلدات الأربعة في أغلبها ليست من كلام الحافظ ابن عساكر في تاريخه، بل إنما هي تراجم أتى بها المحقق من مختصر ابن منظور، ثم كَمَّلها بما رأى أن يضيفه للترجمة من كتب التراجم الأخرى، فجمع هذه المعلومات التي حصل عليها، ثم نسبها لابن عساكر، وهو لم يشر إلى هذا الأمر في مقدمة هذه الأجزاء المستدركة، وبهذا فأكثر التراجم التي وردت في هذه الأجزاء الأربعة المستدركة لا تصح نسبتها للحافظ ابن

(١) طبعته دار الفكر المعاصر في بيروت ما بين عامي ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م و١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م، وقد زعمت الدار أنه قد تم تحقيقه، ووضعت على الغلاف اسم (علي شيري) على أنه المحقق، ثم بعد ذلك أعيد طبعه، ووضع على الغلاف اسم (محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي) على أنه المحقق!؟.

عساكر[1]، وأمر آخر لا بد من الإشارة إليه، وهو أن محقق هذه الطبعة ابتداءً من المجلد (٤١) قد أضاف قبل تعليقات الحافظ ابن عساكر في صلب الكتاب عبارة: [قال ابن عساكر] وعلق عليها في الحاشية بقوله: (زيادة منا للإيضاح)، وهذا عمل غريب ولا داعي له، ومما يدعو إلى العجب، أن الأجزاء الأربعين الأولى من هذه الطبعة كتب عليها أنها من دراسة وتحقيق (علي شيري)، ثم أعيدت بما فيها من سقم وقد كتب عليها أنها من دراسة وتحقيق (محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي)!!!

ولتاريخ مدينة دمشق طبعة أخرى، فقد طبعته دار إحياء التراث العربي في بيروت في (٣٩) مجلداً مع الفهارس بتحقيق (أبي عبدالله علي عاشور الجنوبي)، وهي على ما يبدو طبعة سقيمة كطبعة دار الفكر، ذلك أن موقع ثمرات المطابع على شبكة (الإنترنت) عرض نبذة عن الكتاب ورد فيها:

(... بل إن في طبعته أخطاء إملائية، فهو يكتب كلمة (تنظيم) هكذا: (تنضيم)، وقد تكرر ذلك مرتين (١/ ١٧)، ... وعلى غلاف الجزء الثاني مكتوب: (غزواة الشام وفتحها ومساجدها) والمراد: (غزوات)، ووقع في مقدمته أخطاء نحوية أيضاً، فقد ذكر تحت عنوان مختصرات تاريخ دمشق: (مختصر الإمام أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي المتوفى سنة (٦٦٥))، كذا كتب، والصواب: مختصر الإمام أبي شامة...).

---

(١) مثال على ذلك انظر ترجمة (جعفر بن محمد بن الفضيل أبو الفضل الجزري الرسعني) في الجزء المستدرك (٧٢/ ١٥٤) رقم (٩٨٢٣) طبعة دار الفكر، فقد أتى باسم المترجم له وببعض المعلومات من مختصر ابن منظور دون أن يشير إلى ذلك، وأتى بحوالي صفحة ونصف الصفحة بيَّن أنها زيادات من تهذيب الكمال وتاريخ بغداد وميزان الاعتدال، وليس في الترجمة شيء من كلام ابن عساكر.



الفَصْلُ الثَّانِي

علوم السند عند الحافظ ابن عساكر من حيث الاتصال والانقطاع

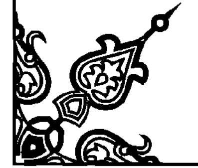
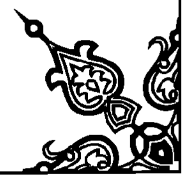
المبحث الأول: المتصل والمنقطع والمعضل.

المبحث الثاني: المسند والمرسل.

المبحث الثالث: المدلس.

المبحث الرابع: المرسل الخفي.

المبحث الخامس: المزيد في متصل الأسانيد.



الفَصْلُ الثَّاني

علوم السند عند الحافظ ابن عساكر من حيث الاتصال والانقطاع

المبحث الأول
المتصل والمنقطع والمعضل

* المطلب الأول ـ المتصل :

أولاً ـ أقوال العلماء في المتصل :

اتفق علماء هذا الفن على تعريف الحديث (المتصل) بأنه :

الـذي تحمله كل واحـد من رواته عمن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه، سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً(١).

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في المتصل :

لدى تتبع هذا المصطلح في كتاب تاريخ مدينة دمشق، تبين أن ابن عساكر لم يكثر من استعماله، ومثاله قوله بعد أن أورد حديثاً :

« . . . وقد وقع من وجه آخر متصل أعلى من هذا بدرجتين :

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح : ص (٤٤) النوع الخامس ـ معرفة المتصل، وشرح النخبة لابن حجر : ص (٥٩)، وظفر الأماني للكنوي : ص (٢١٠)، وقد أورد الدكتور نور الدين عتر حفظه الله تعريف الحديث المتصل في كتابه منهج النقد في علوم الحديث ص (٣٤٨) علـى أنه : (الذي سمعـه كل واحد من رواتـه عمن فوقـه حتى ينتهي إلى منتهاه، سواء كان مرفوعاً أو موقوفـاً)، ثم قد عقـب على هذا التعريف بقوله (وقولهم : (الذي سمعه) يلحق به فيما نرى ما تلقاه بوسيـلة أخرى من وسـائل التحمـل المعتبرة، كالعرض والمكاتبة والإجازة الصحيحة، وإنما ذكروا السماع في التعريف لأنه الغالب).

أخبرناه أبو عبدالله الفراوي، وأبو المظفر القشيري، قالا: أنا أبو سعد الأديب، أنا أبو عمرو بن حمدان

ح وأخبرنا أبو عبدالله الخلال، أنا إبراهيم بن منصور، أنا أبو بكر بن المقرئ قالا: أنا أبو يعلى، نا هدبة بن خالد، نا حزم ـ هو ابن أبي حزم القطعي ـ، عن ثابت، عن أبي بردة قال: أتيت المدينة، فأتاني عبدالله بن عمر، فقال لي:

أتدري ـ وقال ابن حمدان: تدري ـ لم أتيتك، قال: قلت: لا، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من أحب أن يصل أباه في قبره، فليصل إخوان أبيه من بعده ـ وقال ابن حمدان: بعده ـ)، وأنه كان بين أبي عمر وبين أبيك إخاء وود، فأحببت أن أصل ذلك»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر حديثاً[٣]، ثم بين أنه قد ورد من طريق آخر متصلاً، ثم أورد هذا الحديث، وهو حديث سنده متصل من أوله إلى منتهاه، ليس فيه انقطاع ظاهر، وذلك لأن اثنين من رواته روياه بالعنعنة، أولهما (حزم ابن أبي حزم)[٤]، لكن لم يذكر أحد ممن ترجم له أنه يرسل أو يدلس، وثانيهما

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: مجلد (عاصم ـ عايذ) ص (٣٧٣).

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده: (١٠/ ٣٧) رقم (٥٦٦٩)، وابن حبان في صحيحه: (٢/ ١٧٥) رقم (٤٣٢).

وهذا الحديث في سنده (حزم بن أبي حزم)، قال عنه ابن حجر: (صدوق يهم) (انظر ترجمته في الحاشية رقم (٤) في هذه الصفحة).

(٣) مجلد (عاصم ـ عايذ) ص (٣٧٢)، وسنده قوله: (أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو الحسين بن النقور، وأبو منصور بن العطار، قالا: أنا أبو طاهر المخلص، نا أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي، نا عمرو بن علي، نا عمر بن علي المقدمي، عن هشام بن زياد قال: حدثني من سمع أبا بردة يقول.).

(٤) حزْم بن أبي حزم القُطَعي، أبو عبدالله البصري، صدوق يهم، من الطبقة السابعة، توفي =

(ثابت ابن أسلم البناني)[1]، فهذا السند متصل ظاهر الاتصال.

ومثال آخر قوله بعد أن أورد حديثاً، ووصفه بأنه حديث منقطع:

«... وقد روي متصلاً:

أخبرناه أبو العز أحمد بن عبيدالله قال: ثنا أبو محمد الجوهري إملاء، أنا أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر بن محمد الخرقي، نا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي

ح وأخبرناه أبو الفضل محمد بن عمر بن يوسف بن عمر الأرموي الفقيه، نا أبو الحسين بن المهتدي، نا عمر بن أحمد بن شاهين، نا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، نا عبد الوهاب بن الضحاك ـ هو العرضي ـ

ح وأخبرناه أبو القاسم زاهر بن طاهر، أنا أبو سعد الجنزروذي، أنا الحاكم أبو أحمد الحافظ، أنا أبو عروبة الحسين بن أبي معشر السلمي بحران، نا عبد الوهاب الحمصي

نا إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن عبد الرحمن بن جبير ـ زاد زاهر وابن كادش: ابن نفير ـ، عن كثير بن مرة ـ زاد زاهر: الحضرمي ـ، عن عبدالله بن عمرو ـ زاد ابن كادش: ابن العاص ـ قال: قال النبي ﷺ ـ وقال ابن كادش: رسول الله ﷺ ـ:

(إن الله تعالى اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، فمنزلي ومنزل إبراهيم

= سنة (١٧٥هـ)، أخرج له البخاري. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (١٥٧) رقم (١١٩٠).

(١) ثابت بن أسلم البناني، أحد الأئمة، قال أبو حاتم: سمع أناساً، وابن عمرو، وروى الحسين بن واقد عن ثابت عن عبدالله بن مغفل، فلا ندري لقيه أم لا، وقال أبو زرعة: ثابت البناني عن أبي هريرة مرسل. جامع التحصيل للعلائي: ص (١٥١) رقم (٧٣).

في الجنة تجاهين، والعباس ـ زاد ابن كادش والأرموي: ابن عبد المطلب ـ بيننا مؤمن بين خليلين).

وفي حديث الأرموي: جبير بن مرة وعبدالله بن عمر، والصواب: كثير وابن عمرو.

أخرجه ابن ماجه عن العرضي»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر حديثاً[3]، ثم بين أنه منقطع، وبين أنه ورد من طريق آخر متصلاً، ثم أورد هذا الحديث، وهو حديث سنده متصل من أوله إلى منتهاه ليس فيه انقطاع ظاهر، وقلنا إن اتصاله اتصال ظاهر لأن أربعة من رواته رووه بالعنعنة، أولهم (إسماعيل بن عياش)[4]، ولم يذكر أحد ممن ترجم له أنه

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: مجلد (عبادة بن أوفى ـ عبدالله بن ثوب) ص (١٦٨ ـ ١٦٩).

(٢) أخرجه ابن ماجه: (١/ ٥٠) رقم (١٤١)، وهو قد رواه عن (عبدالله بن الضحاك)، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات: (١/ ٣٤١) وقال: (قال العقيلي: عبد الوهاب متروك الحديث، ولا يتابعه على هذا الحديث إلا من هو دونه أو مثله، وليس له أصل عن ثقة، وقال أبو حاتم بن حبان: كان عبد الوهاب يسرق الحديث لا يحل الاحتجاج به).
[ورد في الضعفاء لابن الجوزي نقلاً عن ابن حبان: (كان عبد الوهاب يسوق الحديث) والصواب ما أثبته من المجروحين لابن حبان: (٢/ ١٤٧ ـ ١٤٨) رقم (٧٥٦)].

(٣) مجلد (عبادة بن أوفى ـ عبدالله بن ثوب) ص (١٦٨)، وسنده قوله: (أخبرنا أبو سهل محمد بن إبراهيم، أنا أبو الفضل الرازي، أنا جعفر بن عبدالله، ثنا محمد بن هارون، نا عثمان بن محمد العثماني، نا أحمد بن محمد الليثي، عن إبراهيم بن حمزة الزبيري، عن أبي محمد النجراني، رفع الحديث إلى عبدالله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ. . .).

(٤) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، من الطبقة الثامنة، توفي سنة (١٨١هـ) أو التي بعدها وله بضع=

كان يرسل أو يدلس، وثانيهم (صفوان بن عمرو)[١]، ولم يذكر أحد ممن ترجم له أنه كان يرسل أو يدلس، وثالثهم (عبد الرحمن بن جبير)[٢]، ولم يذكر أحد ممن ترجم له أنه كان يرسل أو يدلس، ورابعهم (كثير بن مرة)[٣]، وقد ورد في ترجمته أنه أرسل عن النبي ﷺ، ولكن الظاهر من هذا السند أنه لم يرسل فيه، وذلك لأنه ذكر الواسطة بينه وبين النبي ﷺ.

الخلاصة:

من الأمثلة السابقة يتبين أن ابن عساكر يطلق مصطلح (المتصل) على الحديث المرفوع الذي تحمله كل واحد من رواته عمن فوقه من أول سنده إلى منتهاه سواء أكان معنعناً أم لا[٤]، وبهذا يكون الحديث (المتصل) عنده بمعنى

= وسبعون سنة، أخرج له البخاري في رفع اليدين والأربعة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (١٠٩) رقم (٤٧٣).

(١) صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي، أبو عمرو الحمصي، ثقة، من الطبقة الخامسة، توفي سنة (١٥٥هـ) أو بعدها، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم والأربعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٢٧٧) رقم (٢٩٣٨).

(٢) عبد الرحمن بن جُبَير بن نُفَير الحضرمي الحمصي، ثقة، من الطبقة الرابعة، توفي سنة (١١٨هـ)، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم والأربعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٣٣٨) رقم (٣٨٢٧).

(٣) كثير بن مرة، الحضرمي الحمصي، ثقة، قال العلائي في جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (وهو عن النبي ﷺ مرسل)، من الطبقة الثانية، ووهم من عده في الصحابة، أخرج له البخاري في جزء القراءة والأربعة. انظر جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي: ص (٢٥٩) رقم (٦٥٠)، وتقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٦٠) رقم (٥٦٣١).

(٤) ولم أدخل فيه الحديث الموقوف والمقطوع لأنه لدى تتبعي لاستخدام ابن عساكر لهذا المصطلح في كتابه تاريخ مدينة دمشق، لم أعثر على أي حديث موقوف أو مقطوع أطلق عليه وصف (المتصل).

(المسند) بحسب ما هو مقرر عند المحدثين ومعتمد[١].

* * *

*** المطلب الثاني ـ المنقطع والمعضل:**

أولاً ـ أقوال العلماء في الحديث المنقطع والحديث المعضل:

أ ـ المنقطع:

اختلف علماء الحديث في تعريف الحديث المنقطع على أقوال نوردها فيما يأتي:

فقد عرفه **أبو عبدالله الحاكم** (ت٤٠٥هـ) بقوله:

هو ما سقط فيه قبل الوصول إلى التابعي راوٍ في موضع أو في مواضع، أو ذُكر فيه بعض الرواة بلفظ مبهم، نحو رجل أو شيخ[٢].

أي أن الحديث المنقطع عنده هو الحديث الذي سقط من سنده قبل التابعي راو واحد في موضع واحد أو عدة مواضع، على أن لا يزيد الساقط في الموضع الواحد عن راو واحد، وهو أدخل فيه ما ورد في سنده راوٍ مبهم، نحو رجل أو شيخ.

وتعريف الإمام الحاكم للحديث المنقطع هذا منتقد بأن قوله (قبل الوصول إلى التابعي) يُخرِج ما سقط منه التابعي عن أن يكون منقطعاً، والصواب أنه داخل

---

(١) أما (المسند) عند ابن عساكر، فهو غالباً ما يستعمل هذا المصطلح لوصف أحاديث مقابلة لأحاديث أخرى في أسانيدها انقطاع، وهو لا يشترط فيه اتصال السند. انظر خلاصة صنعة الحافظ ابن عساكر في الحديث (المسند): ص (٢١٢) من هذا البحث.

(٢) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم: ص (٢٧) وما بعدها النوع التاسع ـ معرفة المنقطع من الحديث، وينظر أيضاً علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٥٧)، والإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح للأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن والدكتور بديع السيد اللحام: ص (١٤٤).

في هـذا النـوع، فالأولى أن يقـول (قبل الوصـول إلى الصحابي)[١]، وأيضـاً فإن إدخاله ما ورد في سنده راو مبهم في هذا النوع، خالفه فيه أكثر أهل الحديث كما بينه السيوطي[٢].

أما **الحافظ ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)** فقد توسع في تعريفه للحديث المنقطع، فقال:

(كل مالا يتصل، سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره)[٣].

وهو بذلك أدخل كـل ما كـان في سـنده انقطاع في هذا النوع، فأدخل فيه المرسل والمعضل والمعلق وغير ذلك من الأنواع التي تدل على الانقطاع.

ونجد أن **الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)** عرف الحديث المنقطع بتعريف قريب من تعريف ابن عبد البر، حيث قال:

(ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه)[٤].

وهو قد أورد هذا التعريف ذاته للمرسل، لكنه فرق بينهما بأن قال بأن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، أما المنقطع فإنه يستعمل غالباً في رواية من دون التابعي عن الصحابة[٥].

---

(١) انظـر فتح المغيث للعراقي: ص (٨٦)، وقد أشـار الدكتور نور الدين عتر حفظه الله في تعليقه على إرشاد طلاب الحقائق للنووي ـ النوع العاشر: المنقطع ص (٨٤) حاشية رقم (٢) ـ إلى أن قول الحاكم: (قبل الوصول إلى التابعي) إنما هو سهو منه، وأن ابن الصلاح والنووي قد تبعاه في هذا السهو، وأن الصواب: (قبل الوصول إلى الصحابي).

(٢) انظر تدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦).

(٣) التمهيد لابن عبد البر: (١/ ٢١).

(٤) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: ص (٥٨).

(٥) المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها.

وهـذا القول في الحديـث المنقـطع هو ما صـار إليه طـوائف من الفقهـاء وغيرهم على ما بينه ابن الصلاح(١).

ويؤيد ذلك ما قاله الشيرازي، حيث قال مُعَرِّفاً الحديث المرسل:

(والمرسل ما انقطع إسناده، وهو أن يروي عمن لم يسمع منه، فيترك بينه وبينه واحداً في الوسط)(٢).

لكن تعـريف الحديـث المنقطـع لم يسـتقر إلا عند **الحافـظ ابـن حـجر (ت٨٥٢هـ)**، حيث استخلص الدكتور نور الدين عتر حفظه الله تعريف هذا النوع من كلام الحافظ ابن حجر في كتابه (شرح النخبة)، فبيَّن أن الحديث المنقطع عند الحافظ ابن حجر:

(هو الحديـث الذي سـقط من رواته راوٍ واحـد قبل الصحـابي في مـوضع واحـد أو مواضع متعـددة، بحيث لا يزيد السـاقط في كل منهـا على واحد، ولا يكون الساقط أول السند)(٣).

وهذا التعريف للحديث المنقطع هو المعتمد لدى المحققين من العلماء المحدثين(٤).

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٥٨).

(٢) اللمع في أصول الفقه للشيرازي: ص (٧٤). وقد عرفه الغزالي في المنخول ص (٢٧٢) بقوله: (أن يقول التابعي (قال رسول الله ﷺ) ولم يلقه، أو يقول (حدثني الثقاة)، أو (أخبرني رجل) ولم يذكر اسمه)، وعرفه في المستصفى ص (١٣٤) بقوله: (أن يقول: (قال رسول الله ﷺ) من لم يعاصره، أو قال من لم يعاصر أبا هريرة: (قال أبو هريرة))، وهو قريب من قوله في المنخول.

(٣) شرح النخبة لابن حجر: ص (٨٤) الحاشية رقم (١) من تعليق الدكتور نور الدين عتر حفظه الله.

(٤) انظر الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح للأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن =

ب ـ المعضل:

تقاربت أقوال علماء المصطلح في تعريف (المعضل)، وذلك لاختلافهم في موضع الرواة الذين سقطوا من السند، وهذه مذاهبهم فيه:

فقد ذهب **أبو عبدالله الحاكم** (ت٤٠٥هـ) إلى تقسيم المعضل إلى نوعين، الأول منهما بينه بقوله:

(أن يكون بين المرسِل إلى رسول الله ﷺ أكثر من رجل، وأنه غير المرسَل، فإن المراسيل للتابعين دون غيرهم...

والنوع الثاني: أن يُعضِله الراوي من أتباع التابعين، فلا يرويه عن أحد، ويوقفه فلا يذكره عن رسول الله ﷺ معضلاً، ثم يوجد ذلك الكلام عن رسول الله ﷺ متصلاً)[١].

وقد نَسب القول في النوع الأول إلى **علي بن المديني**[٢] (ت٢٣٤هـ) ومَن بَعدَه من أئمة هذا الفن، ومقصده فيه أنه ما رواه تابع التابعي أو من بَعدَه عن الصحابي أو عن رسول الله ﷺ مباشرة[٣] وأسقط الواسطة التي بينه وبين من رواه

= والدكتور بديع السيد اللحام: ص (١٤٤).

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص (٣٦ ـ ٣٧) النوع الثاني عشر ـ معرفة المعضل بتجريد عبارته من الأمثلة.

(٢) علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي، مولاهم أبو الحسن بن المديني، بصري ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، عابوا عليه إجابته في المحنة، لكنه تنصل وتاب واعتذر بأنه كان خاف على نفسه، من الطبقة العاشرة، توفي سنة (٢٣٤هـ) على الصحيح، أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في التفسير. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٠٣) ترجمة رقم (٤٧٦٠).

(٣) انظر فتح المغيث للسخاوي: (١/ ١٧٧).

عنه على أن يكون الساقط راويان فأكثر، وأما النوع الثاني منهما، فهو ما رواه تابع التابعي عن التابعي موقوفاً عليه وقد ورد من طريق آخر عند ذلك التابعي متصلاً، فيكون الساقط من السند اثنين، الصحابي ورسول الله ﷺ[1].

أما **الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)**، فقد عرفه بأنه:

(ما رواه تابع التابعي عن النبي ﷺ)[2].

وبين أنه أخفض مرتبة من المرسل، وهو بهذا قيده بكون الساقط من السند التابعي والصحابي على الأقل، أي أن المعضل عنده ما كان السَّقَط فيه من منتهى السند.

ثم أتى **ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)**، فعرَّف الحديث (المعضل) على أنه:

(ما سقط من سنده اثنان فصاعداً)[3].

أي أنه ما سقط من سنده راويان فأكثر، سواء أكان السَّقَط في أول السند أم في وسطه أم في منتهاه، فهو لم يقيده بوجود السَّقَط في موضع معين من السند، (ولم يفرق بين أن يسقط ذلك من موضع واحد أو من موضعين، وليس المراد بذلك إلا سقوطهما من موضع واحد)[4].

وبعده أتى **الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)** فعرفه بقوله إنه:

ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً مع التوالي[5].

---

(١) انظر إرشاد طلاب الحقائق للنووي: ص (٨٥).

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: ص (٥٨).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٥٩) النوع الحادي عشر ـ معرفة المعضل.

(٤) التقييد والإيضاح للعراقي: ص (٧٣).

(٥) انظر شرح النخبة لابن حجر: ص (٨٣).

ومعناه أن الحديث (المعضل) عنده هو ما سقط من إسناده راويان على التوالي، في أي موضع وقع السَّقَط من السند.

وهو ما استقر عليه العمل عند المحدثين[1].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في الحديث المنقطع والحديث المعضل:

أ ـ المنقطع:

بتتبع المواضع التي أورد ابن عساكر فيها مصطلح (المنقطع) في تاريخ مدينة دمشق، نجد أنه استخدم هذا المصطلح بطريقتين:

الطريقة الأولى:

يصف الحديث بأنه (منقطع)، ويبين موضع الانقطاع في السند وسببه، ويتنوع الانقطاع في أسانيد الأحاديث التي أوردها من هذا القسم على النحو التالي:

١ ـ ما رواه تابعي عن صحابي، لكن ليس بينهما اتصال:

ومثاله قوله بعد أن أورد حديثاً:

«ورواه زيد بن علي بن الحسين بن علي عن جد أبيه علي بن أبي طالب، وهو منقطع، وإن زيداً لم يدرك علياً.

أخبرناه أبو محمد عبد الكريم السلمي، أخبرنا أبو الحسين بن مكي، أخبرنا أبو الحسين عبد الكريم بن أحمد بن علي بن أبي جدار الصواف، أخبرنا أبو القاسم الحسين بن محمد بن داود مأمون، أخبرنا محمد بن هشام بن أبي خيرة السدوسي، حدثنا الحسن بن حبيب، حدثنا عمرو بن خالد، عن زيد بن علي قال:

---

(١) انظر توضيح الأفكار للصنعاني: (١/ ٢٩٣)، وقواعد التحديث للقاسمي: ص (١٣٤)، ومنهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر حفظه الله: ص (٣٧٨).

لما كان علي بين أظهركم بالكوفة وكان جالساً في صحن المسجد حوله ناس من أصحاب رسول الله ﷺ، فقالوا: صف لنا صفة رسول الله ﷺ كأنما ننظر إليها، فإنك أحفظنا لذلك، وإنا إلى ذلك مشتاقون، فرق لذكر رسول الله ﷺ وغرغرت عيناه، ونكس رأسه طويلاً، ثم رفع رأسه فقال:

كان رسول الله ﷺ أبيض اللون مشرباً حمرة، أدعج[١] العينين، سبط الشعر، سهل الخدين، دقيق العرنين[٢]، رقيق المسربة[٣]، كث اللحية، كأنما شعره مع شحمة أذنيه إذا طال، كأنما عنقه إبريق فضة، شعرات من لبته[٤] إلى سرته يجري كالقضيب، شثن الكفين والقدمين[٥]، إذا مشى كأنما يتقلع من صخر، إذا مشى كأنما يتحدر من صبب[٦]، وإذا التفت التفت جميعاً، لم يكن بالطويل، ولا بالقصير، ولا بالعاجز، ولا باللَّسم[٧]، كأنما عرقه في وجهه

---

(١) دعج، والأدعج العين: شديد سواد العين، قال الأصمعي: الدعجة هي السواد. غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: (٣/ ٢٦).

(٢) العِرْنينُ: الأنف، وقيل رأسه. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: (٣/ ٢٢٣) مادة (عرن).

(٣) المسرُبة: ما دق من شعر الصدر سائلاً إلى الجوف. المرجع السابق نفسه: (٢/ ٣٥٦) مادة (سرب).

(٤) اللَّبَّةُ: وَسَطُ الصدر والمَنْحَر، والجمع: لَبَّاتٌ ولِبابٌ. لسان العرب لابن منظور: (١/ ٧٣٣) مادة (لبب).

(٥) شثن الكفين والقدمين: يعني أنهما تميلان إلى الغلظ. غريب الحديث لأبي عبيد القاسم ابن سلام: (٣/ ٢٦).

(٦) الصَّبَبُ: ما انْحَدَرَ من الأرض، وجمعه أصبابٌ. المرجع السابق نفسه: (١/ ١٢٢).

(٧) اللَّسَمُ، محركةً: السُّكوت عِيًّا لا عَقْلاً. القاموس المحيط للفيروزآبادي: ص (١٤٩٤) مادة (لسم).

اللؤلؤ، لريح عرقه أطيب من ريح المسك، فلم أر قبله ولا بعده مثله ﷺ»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر حديثاً، ثم بين أن له طريقاً آخر منقطعاً، وبين موضع الانقطاع فيه، ذلك أنه من رواية (زيد بن علي)[٣] ـ وهو تابعي ـ عن جد أبيه (علي بن أبي طالب رضي الله عنه)، وهو لم يدركه، ثم أورد الحديث.

ومثال آخر قوله بعد أن أورد حديثاً:

«وهذا الحديث من جميع طرقه موقوف على علي، وإن كان البخاري قد أخرجه في المسند الصحيح، وقد روي عن علي مرفوعاً من وجه منقطع:

أخبرناه أبو غالب بن البناء، أنا أبو يعلى بن الفراء، أنا أبو محمد عبدالله ابن أحمد بن مالك بن الحارث البيع، نا محمد بن أحمد بن يعقوب ـ هو ابن شيبة ابن الصلت ـ، حدثني جدي، نا أبو العوام الرياحي، نا عبد العزيز بن محمد، عن عبيدالله بن عمر بن حفص، عن علي بن أبي طالب قال: سمعت النبي ﷺ يقول:

(خير أمتي أبو بكر وعمر).

عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب من الثقات

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢٢٦).

(٢) أخرجه الترمذي في: (٥/ ٥٩٩) رقم (٣٦٣٨) بلفظ قريب، وقال: (هذا حديث حسن غريب ليس إسناده بمتصل).

(٣) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسين المدني، وهو الذي ينسب إليه الزيدية، ثقة، من الطبقة الرابعة، فهو من طبقة تلي الوسطى من التابعين، خرج في خلافة هشام بن عبد الملك فقتل بالكوفة سنة (١٢٢هـ)، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي في مسند علي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٢٢٤) ترجمة رقم (٢١٤٩).

الأثبات، غير أنه لم يدرك علياً»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر هذا الحديث، ثم وصفه بأنه (منقطع)، ثم بين موضع الانقطاع، فذكر أن (عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب)[٣] ـ وهو تابعي ـ لم يدرك (علي بن أبي طالب ﷺ)[٤]، فبينهما واسطة لم تذكر في السند.

٢ ـ ما سقط من سنده أكثر من راوٍ واحد، سواء في موضع واحد أو في مواضع متعددة:

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٥ ـ ٣٦/ ٤٩٣).

(٢) أورده ابن عساكر في تاريخه في: (٦٢/ ٤٢٧) (طبعة دار الفكر) بلفظ قريب عن علي والزبير معاً، وأخرجه الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب: (١/ ٤٣٨) رقم (١٧٨٣) من حديث أبي هريرة ﷺ بلفظ قريب.
وهذا الحديث سنده ضعيف، وذلك للجهل بحال الراوي أو الرواة الذين سقطوا من السند بسبب الانقطاع الذي فيه.

(٣) عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني، أبو عثمان، ثقة ثبت من رجال أصح الأسانيد، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها، من الطبقة الخامسة، فهو من صغار التابعين، توفي سنة بضع وأربعين بعد المئة، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٧٣) ترجمة رقم (٤٣٢٤).

(٤) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، أبو الحسن، أول الناس إسلاماً في قول كثير من أهل العلم، رُبِّيَ في حجر النبي ﷺ ولم يفارقه، وشهد معه المشاهد إلا غزوة تبوك، وكان اللواء بيده في أكثر المشاهد، مناقبه كثيرة حتى قال الإمام أحمد: (لم ينقل لأحد من الصحابة ما نقل لعلي)، كان قد اشتهر بالفروسية والشجاعة والإقدام، بويع بالخلافة بعد استشهاد عثمان ﷺ، واستشهد سنة (٤٠هـ). انظر الإصابة لابن حجر: (٤/ ٥٦٤) ترجمة رقم (٥٦٩٢).

ومثال ما سقط منه أكثر من راو واحد في موضع واحد، قوله:

«أخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر، أنا أبو سعد محمد بن عبد الرحمن، أنا أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان، أنا محمد بن مخلد بن حفص الدوري، نا محمد بن يوسف بن أبي معمر، نا حبيب بن زريق، نا عبدالله بن عامر الأسلمي، عن عبدالله بن الفضل، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس:

أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت على بعير، يستلم الركن بمحجن، وعبدالله ابن رواحة آخذ بغرزه وهو يقول:

خلوا بني الكفار عن سبيله

خلوا فكل الخير مع رسوله

نحن ضربناكم على تنزيله

ضرباً يزيل الهام عن مقيله

ويذهل الخليل عن خليله

يا رب إني مؤمن بقيله

فقال عمر بن الخطاب: أو هاهنا يا ابن رواحة أيضاً؟ فقال رسول الله ﷺ: (أوما تعلمن، أو لا تسمع ما قال؟)، قال: فمكث ما شاء الله، ثم قال رسول الله ﷺ: (هيه يا ابن رواحة، قل: لا إله إلا الله وحده، نصر عبده، وأعز جنده، وهزم الأحزاب وحده).

ورواه غيره عن عبدالله بن الفضل منقطعاً:

أخبرناه أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن الحسن، أنا أبو المعالي ثابت بن بندار بن إبراهيم، أنا أبو العلاء محمد بن علي بن يعقوب، أنا أبو بكر

محمد بن أحمد بن محمد بن موسى البابسيري، أنا أبو أمية الأحوص بن المفضل بن غسان، نا أبي، نا يزيد بن هارون، أنا ابن أبي سلمة الماجشون، عن عبدالله بن الفضل وقال:

كان رسول الله ﷺ يطوف بالبيت على ناقة، وابن رواحة آخذ بغرزه، وهو يقول:

خلوا بني الكفار عن سبيله

نحن ضربناكم على تنزيله

ضرباً يزيل الهام عن مقيله

ويذهل الخليل عن خليله

يا رب إني مؤمن بقيله

قال أبي: ويقولون هذا خطأ بين، لم يحضر ابن رواحة فتح مكة، قتل ابن رواحة بمؤتة مع جعفر بن أبي طالب»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: مجلد (عبدالله بن جابر ـ عبدالله بن زيد) ص (٣٢٣).

(٢) الحديث الأول أخرجه البخاري دون ذكر قصة عبدالله بن رواحة ﷺ فيه: في الحج باب استلام الركن بالمحجن رقم (١٥٣٠)، وباب من أشار إلى الركن إذا أتى عليه رقم (١٥٣٤)، وباب التكبير عند الركن رقم (١٥٣٥)، وباب المريض يطوف راكباً رقم (١٥٥١)، وقد أورد هذه الطرق الثلاثة بلفظ قريب وقد زاد في الطريق الأول منها أن هذا كان منه ﷺ في حجة الوداع، وأخرجه في الطلاق باب الإشارة في الطلاق والأمور رقم (٤٩٨٧) بلفظ قريب وبزيادة فيه ودون ذكر قصة عبدالله بن رواحة ﷺ، وأخرجه مسلم دون ذكر قصة عبدالله بن رواحة ﷺ فيه: في الحج باب جواز الطواف على بعير وغيره واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب رقم (١٢٧٢) بزيادة أن هذا كان منه ﷺ =

هنا نجد أن ابن عساكر أورد الحديث الأول، ثم ذكر أنه ورد من طريق آخر عن (عبدالله بن الفضل)[1] منقطعاً، ثم أورد الحديث المنقطع.

وبموازنة سند الحديث الثاني المنقطع مع سند الحديث الأول المتصل، يتبين أنه سقط من منتهى السند الثاني المنقطع راويان، أولهما التابعي (نافع بن جبير)[2]، وهو الذي روى عنه (عبدالله بن الفضل) ـ وهو تابعي ـ هذا الحديث، وثانيهما الصحابي (ابن عباس ﷺ)[3].

وهذا الحديث ينطبق عليه معنى (المعضل) وفق ما استقر عليه عمل المحدثين، لكن ابن عساكر لم يستعمل هذا المصطلح في وصفه لهذا الحديث، بل أدخله في باب (المنقطع).

= في حجة الوداع، ويلتقي سند ابن عساكر مع أسانيد البخاري ومسلم عند (عبدالله بن عباس ﷺ).

(١) عبدالله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني، ثقة، من الطبقة الرابعة، فهو من طبقة تلي الوسطى من التابعين، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣١٧) ترجمة رقم (٣٥٣٣).

(٢) نافع بن جبير بن مطعم النوفلي، أبو محمد وأبو عبدالله المدني، ثقة فاضل، من الطبقة الثالثة، فهو من الطبقة الوسطى من التابعين، توفي سنة (٩٩هـ)، أخرج له الستة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٥٥٨) ترجمة رقم (٧٠٧٢).

(٣) عبدالله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله ﷺ، وهو أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة، من فقهاء الصحابة، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول الله ﷺ بالفهم في القرآن، فكان يسمى البحر والحبر لسعة علمه، وقال عمر: لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عشره منا أحد، توفي سنة (٦٨هـ)، أخرج له الستة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٣٠٩) ترجمة رقم (٣٤٠٩).

وأما مثال ما سقط من سنده أكثر من راوٍ واحد في أكثر من موضع، قوله:

«وأنبأنا أبو الفرج غيث بن علي بن عبد السلام الصوري، ونقلته من خطه، أنا أبو الحسين بن الرداد بتنيس، نا أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن محمد الرقي نا أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن الحداد، ثنا **الحسن بن الطيب البلخي**، ثنا **عون ابن موسى**، عن **إياس بن معاوية** قال: قال رسول الله ﷺ:

(إن الله تعالى قد تكفل لي بالشام وأهله، وإن إبليس أتى العراق فباض فيها وفرخ، وإلى مصر فبسط عبقريه، واتكأ وقال: جبل الشام جبل الأنبياء).

هذا مرسل، ومع إرساله منقطع بين البلخي وعون بن موسى»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم ذكر أنه حديث مرسل، وذلك لأن راويه (إياس بن معاوية)[3] روى الحديث عن رسول الله ﷺ دون ذكر الصحابي، ثم

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٨٩).

(٢) أخرجه وكيع في أخبار القضاة: (١/ ٣٢٤) من طريق (أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد ابن منصور الحارثي قال: حدثني أبي قال: حدثنا عون بن موسى قال: سمعت إياس بن معاوية يقول: قال رسول الله ﷺ...)، والطبراني في الكبير من حديث (ابن عمر ﷺ) بلفظ قريب: (١٢/ ٣٤٠) رقم (١٣٢٩٠)، وفي الأوسط من حديث (ابن عمر ﷺ) بلفظ قريب أيضاً: (٦/ ٢٨٦) رقم (٦٤٣١)، وقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات من حديث (ابن عمر ﷺ) بلفظ قريب: (١/ ٣٦٣) وقال: (هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ).

(٣) إياس بن معاوية بن قرة بن إياس المزني، أبو واثلة البصري، القاضي المشهور بالذكاء، ثقة، من الطبقة الخامسة، فهو من صغار التابعين، توفي سنة (١٢٢هـ)، أخرج له البخاري في التعاليق ومسلم في المقدمة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: (١١٧) ترجمة رقم (٥٩٢).

ذكر أنه إضافة لكونه مرسلاً فهو منقطع، ثم بين موضع الانقطاع بقوله إن بين (الحسن بن الطيب البلخي)[١] وبين (عون بن موسى)[٢] انقطاعاً، فإن البلخي لم يرو عن عون، وابن عساكر وصف الحديث بالمرسل إضافة لوصفه إياه بالمنقطع، لأنه أراد أن يبين أن فيه انقطاعاً في موضعين، موضع الإرسال الذي أشار إليه في آخر الإسناد، وموضع الانقطاع الذي أشار إليه في أثناء السند، والله أعلم.

الطريقة الثانية:

يصف الحديث بأنه (منقطع)، لكنه لا يبين موضع الانقطاع فيه ولا يشير إليه، وقد تنوع الانقطاع في أسانيد الأحاديث التي أوردها من هذا القسم على النحو التالي:

١ ـ ما سقط من سنده الصحابي فقط:

ومثاله قوله:

«أخبرنا أبو المظفر بن القشيري، وأبو القاسم زاهر بن طاهر، قالا: أنا أبو

---

(١) الحسن بن الطيب البلخي، قال بن عدي: كان له عم يقال له الحسن بن شجاع فادعى كتبه حيث وافق اسمه اسمه، وقال عنه إنه حدث أيضاً بأحاديث سرقها، وقال الدارقطني: لا يساوي شيئاً حدث بما لم يسمع، وعن مطين: كذاب، وقال مسلمة بن قاسم: ثقة، توفي سنة (٣٥٧هـ)، ولم يرد في ترجمته أنه روى عن (عون بن موسى). انظر لسان الميزان لابن حجر: (٢/ ٢١٥) ترجمة رقم (٩٥١).

(٢) عون بن موسى، أبو روح الليثي، من أهل البصرة، قال يحيى بن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يرد في ترجمته أن (الحسن بن الطيب البلخي) روى عنه. انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٦/ ٣٨٦) ترجمة رقم (٢١٥١)، والثقات لابن حبان: (٧/ ٢٨٠) ترجمة رقم (١٠٠٦٨).

سعد محمد بن عبد الرحمن، أنا أبو سعيد محمد بن بشر بن العباس، أنا أبو لبيد محمد بن إدريس السامي، نا سويد بن سعيد، نا يحيى بن سعيد العطار، عن أرطأة بن المنذر، عن ضمرة بن حبيب قال:

إن مروان أتى النبي ﷺ وهو مولود ليحنكه، فأعرض عنه، فانطلق به إلى عائشة، فاندسوا إليها ليحنكه النبي ﷺ، فلم يفعل به، ثم قال النبي ﷺ: (ويل لأمتي من هذا وولده).

هذا منقطع»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم ذكر أنه منقطع، لكنه لم يبين موضع

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٦/ ٤٦٢).

(٢) أشار ابن حجر إلى هذه القصة دون إسناد في الإصابة في ترجمة (مروان بن الحكم): (٦/ ٢٥٨) رقم (٨٣٢٤)، وعقب عليها بقوله: (وهذا مشكل على ما ذكروه في سنة مولده، لأنه إن كان قبل الهجرة فلم تكن أمه أسلمت، وإن كان بعدها فإنها لم تهاجر به، والنبي ﷺ إنما دخل مكة بعد الهجرة عام القضية، وذلك سنة سبع ثم في الفتح سنة ثمان، فإن كان ولد حينئذ بعد إسلام أبويه استقام، لكن يعكر على من زعم أنه كان له عند الوفاة النبوية ست سنين أو ثمان أو أكثر وكان مع أبيه بالطائف إلى أن أذن عثمان للحكم في الرجوع إلى المدينة فرجع مع أبيه).

وهذا الحديث في سنده: (يحيى بن سعيد العطار الأنصاري الشامي)، قال ابن حجر: (ضعيف من التاسعة) (انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٩١) رقم (٧٥٥٨))، وفيه ابن القشيري، عبد المنعم بن عبد الكريم بن هوازن، أبو المظفر ابن الأستاذ أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، النيسابوري، الشيخ الإمام، المسند، قال السمعاني: مستور الحال، توفي سنة (٥٣٢هـ) (انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٩/ ٦٢٣) رقم (٣٦٧))، والمعتمد أن رواية المستور موقوفة إلى استبانة حاله، فالحديث ضعيف.

الانقطاع في السند، ومن تتبع رجال السند تبين أن راوي الحديث (ضمرة بن حبيب)[1] تابعي، وبذلك يتبين أنه سقط من السند راو واحد على أقل تقدير، وهو الصحابي، وبذلك يكون الحديث مرسلاً، وبوصفه له بالمنقطع يتبين أن المرسل داخل في معنى الانقطاع عنده.

٢ ـ ما سقط من سنده راوٍ واحد غير الصحابي:

ومثاله قوله:

«أخبرنا أبو الأعز قراتكين بن الأسعد، أنا أبو محمد الجوهري، أنا أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن صالح الأبهري المالكي، نا أبو عروبة الحسين بن محمد بن مودود الحراني بحران، حدثني جدي عمرو بن أبي عمرو، نا محمد بن الحسن، نا أبو حنيفة، نا **معن بن عبد الرحمن**، عن **عبدالله بن مسعود** قال:

ما كذبت منذ أسلمت إلا كذبة واحدة، قيل: وما هي يا أبا عبد الرحمن؟ قال: كنت أرحل لرسول الله ﷺ، فأمر برجل من الطائف ليرحل له، فقال الرجل: من كان يرحل لرسول الله ﷺ، فقيل: ابن أم عبد، قال: فأتاني، فقال: أي الراحلة كان أحب إلى رسول الله ﷺ؟ فقلت: الطائفية المنكبة، قال: فرحل بها لرسول الله ﷺ، فركب بها، وكانت من أبغض الراحلة إلى رسول الله ﷺ، فقال: (من رحل هذه؟)، فقالوا: الرجل الطائفي، فقال رسول الله ﷺ: (مروا ابن أم عبد فليرحل لنا)، فردت الراحلة إلي.

وروي عن أبي حنيفة بإسناد آخر:

أخبرناه أبو عبدالله الحسين بن عبد الملك، وأم البهاء فاطمة بنت محمد،

---

(١) ضمرة بن حبيب بن صهيب الزُبيدي، أبو عتبة الحمصي، ثقة، من الطبقة الرابعة، فهو من طبقة تلي الوسطى من التابعين، توفي سنة (١٣٠هـ)، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٢٨٠) ترجمة رقم (٢٩٨٦).

قالا: أبنا إبراهيم بن منصور، أنا أبو بكر بن المقرئ

ح وأخبرنا أبو عبدالله الفراوي، وأبو المظفر القشيري، قالا: أنا أبو سعد الأديب، أنا أبو عمرو بن حمدان

قالا: أنا أبو يعلى الموصلي، نا أبو الربيع، نا يعقوب بن إبراهيم ـ يعني أبا يوسف ـ، نا أبو حنيفة، عن **الهيثم ـ قال أبو** الربيع: **يعني ابن حبيب** ـ قال: قال **عبدالله بن مسعود**:

ما كذبت منذ أسلمت إلا كذبة، كنت أرحل لرسول الله ﷺ، فأتي (برحال) من الطائف، فقال: أي الراحلة أعجب إلى رسول الله ﷺ؟ فقلت: الطائفية المنكبة، قال: وكان رسول الله ﷺ يكرهها، قال: فلما رحلها فأتى بها، فقال: (من رحل لنا هذه الرحلة؟)، قالوا: رحل لك الذي أتيت به من الطائف، قال: (ردوا الرحلة إلى ابن مسعود)، ـ قال ابن حمدان: الراحلة في الموضعين ـ.

وكلا الإسنادين منقطع»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٩/ ٤٠).

(٢) الحديث الأول أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في مسند أبي حنيفة: ص (٢٣٥)، وأخرجه الطبراني في الكبير: (١٠/ ١٧٤) رقم (١٠٣٦٦) متصلاً من طريق (أحمد بن رسته الأصبهاني، ثنا محمد بن المغيرة، ثنا الحكم بن أيوب، عن زفر بن الهذيل، عن أبي حنيفة، عن معن بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبدالله بن مسعود قال...)، وهذا الطريق للحديث يلتقي مع طريق ابن عساكر عند (أبي حنيفة)، ويتبين منه أن الراوي الساقط من السند الذي أورده ابن عساكر هو (عبد الرحمن) والد (معن).
وأما الحديث الثاني فقد أخرجه أبو يعلى في مسنده: (٩/ ١٧٦) رقم (٥٢٦٨) وهو منقطع، وهو الطريق الذي أخرج منه ابن عساكر الحديث، وأخرجه من طريق أبي يعلى =

فقد أورد ابن عساكر هذين الحديثين، ثم ذكر أنهما منقطعان، لكنه لم يبين موضع الانقطاع فيهما، ومن تخريج الحديث الأول، يتبين أن الساقط من السند هو (عبد الرحمن)(١)، والد (معن بن عبد الرحمن)(٢)، وأما سند الحديث الثاني فإنه بتتبع رجاله تبين أن الساقط من السند هو الراوي أو الرواة ما بين (الهيثم بن حبيب)(٣) وبين الصحابي (عبدالله بن مسعود ﷺ)(٤).

٣ ـ ما سقط من سنده أكثر من راوٍ واحد، سواء في موضع واحد أو في

= أبو نعيم الأصبهاني في مسند أبي حنيفة: ص (٢٥٨).

والطريق الأول ضعيف، وذلك لأن في سنده (محمد بن الحسن الشيباني)، ضعفه غير واحد من الأئمة في الرواية، وقال أحمد بن حنبل: (ليس بشيء ولا يكتب حديثه) وهو من أئمة الفقه (انظر الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: (٦/ ١٧٤) رقم (١٦٥٨)).

وأما سند الحديث الثاني فهو ضعيف للجهل بحال الراوي أو الرواة الساقطين من السند بين (الهيثم بن حبيب) وبين (عبدالله بن مسعود ﷺ) بسبب الانقطاع الذي فيه.

(١) عبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود الهذلي الكوفي، سمع من أبيه لكن شيئاً يسيراً، ثقة، من صغار الطبقة الثانية، فهو من صغار كبار التابعين، توفي سنة (٧٩هـ)، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٤٤) ترجمة رقم (٣٩٢٤).

(٢) معن بن عبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود الهذلي المسعودي الكوفي، أبو القاسم القاضي، ثقة، من كبار الطبقة السابعة، فهو من كبار أتباع التابعين، أخرج له البخاري ومسلم. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٥٤٢) ترجمة رقم (٦٨١٩).

(٣) الهيثم بن حبيب الصيرفي الكوفي، صدوق، من الطبقة السادسة، فهو ممن عاصر صغار أتباع التابعين، ذكره عبد الغني ولم يذكر من أخرج له، وجوز المزي أن يكون أبو داود أخرج له في المراسيل. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٥٧٧) ترجمة رقم (٧٣٦٠).

(٤) عبدالله بن مسعود بن غافل، وفاء بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، من السابقين الأولين ومن كبار العلماء من الصحابة، مناقبة جمة، أمَّره عمر على الكوفة، توفي سنة (٣٢هـ) أو في التي بعدها، أخرج له الستة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٣٢٣) ترجمة رقم (٣٦١٣).

مواضع متعددة:

ومن ذلك قوله بعد أن أورد حديثاً:

«وقد روي عن أبي معاوية بإسناد منقطع، وهو أشبه:

أخبرناه أبو بكر محمد بن عبد الباقي، أنا الحسن بن علي، أنا أبو عمر بن حيويه، أنا أحمد بن معروف، أخبرنا الحسين بن الفهم، نا محمد بن سعد، أنا أحمد بن عبدالله بن يونس، نا أبو معاوية، عن السري بن يحيى، عن **بسطام بن مسلم** قال: قال رسول الله ﷺ لأبي بكر وعمر:

(لا يتأمر عليكما أحد بعدي)»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر حديثاً[3]، ثم ذكر أنه ورد من طريق آخر منقطعاً، لكنه لم يبين موضع الانقطاع في السند، ثم أورد هذا الحديث، ومن تتبع رجال السند تبين أن الراوي (بسطام بن مسلم)[4] من تابعي التابعين، وقد رفع الحديث إلى

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٥ ـ ٣٦/ ٣١٨).

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى: (٣/ ٢١١).
وسند هذا الحديث ضعيف للجهل بحال الرواة الساقطين منه بسبب الانقطاع الذي فيه.

(٣) وسنده قوله (٣٥ ـ ٣٦/ ٣١٨): (أخبرنا أبو محمد عبد الكريم بن حمزة، نا عبد العزيز ابن أحمد، أنا تمام بن محمد، أنا أبو علي الحسن بن حبيب، نا أبو يعقوب إسحاق بن الحسن الطحان بمصر، نا موسى بن ناصح الواسطي، نا أبو معاوية
ح وأخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو القاسم إسماعيل بن مسعدة، أنا أبو عمرو عبد الرحمن بن محمد الفارسي، أنا أبو أحمد بن عدي، نا علي بن إبراهيم بن الهيثم، نا إسحاق بن الحسن الطحان، نا موسى بن ناصح، نا أبو معاوية الضرير عن عمر بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ لأبي بكر وعمر...).

(٤) بسطام بن مسلم بن نمير العَوْذي، بصري ثقة، من الطبقة السابعة، فهو من كبار أتباع التابعين، أخرج له البخاري في الأدب المفرد والمسائل والنسائي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (١٢٢) ترجمة رقم (٦٧٠).

النبي ﷺ، فيكون قد سقط من السند راويان على أقل تقدير، التابعي والصحابي، وعلى ذلك فإن هذا الحديث ينطبق عليه معنى (المعضل) وفق ما استقر عليه عمل المحدثين، لكن ابن عساكر لم يستعمل هذا المصطلح في وصفه لهذا الحديث، بل أدخله في باب (المنقطع).

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو سهل محمد بن إبراهيم، أنا أبو الفضل الرازي، أنا جعفر بن عبدالله، ثنا محمد بن هارون، نا عثمان بن محمد العثماني، نا أحمد بن محمد الليثي، عن إبراهيم بن حمزة الزبيري، **عن أبي محمد النجراني، رفع الحديث إلى عبدالله بن عمرو بن العاص** قال: قال رسول الله ﷺ:

(إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، فمنزلي ومنزل إبراهيم في الجنة تجاهين، والعباس بيننا مؤمن بين خليلين).

هذا منقطع»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم ذكر أنه منقطع، لكنه لم يبين موضع الانقطاع، لكنه أشار إليه خلال السند بقوله (عن أبي محمد النجراني رفع الحديث)، فهي إشارة منه إلى أن (أبا محمد النجراني)[3] لم يرو الحديث عن

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: مجلد (عبادة بن أوفى ـ عبدالله بن ثوب) ص (١٦٨).

(٢) سبق إيراده وتخريجه ص (١٧٥ ـ ١٧٦) من هذا البحث.

وهذا الحديث شديد الضعف، وذلك للجهل بحال الرواة الساقطين من سنده بسبب الانقطاع الذي فيه، وقد نقل ابن الجوزي عن العقيلي أنه ليس لهذا الحديث أصل عن ثقة.

(٣) عبدالله بن ثابت بن يعقوب بن قيس بن إبراهيم بن عبدالله، أبو محمد العبقسي التَّوَّزي البحراني (في طبعة دار الفكر (٢٧/ ١٧٦) رقم (٣٢١١): العبسمي الثوري النجراني)، القاضي المقرئ، توفي سنة (٣٠٨هـ). انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: مجلد (عبادة بن أوفى ـ عبدالله بن ثوب) ص (٤٦٩) رقم (٢٠٤).

(عبدالله بن عمرو بن العاص ﷺ)[1]، وبالنظر في تاريخ وفاة (النجراني) يتبين أن بينه وبين (عبدالله بن عمرو بن العاص ﷺ) زمنا طويلاً يزيد على مئتي سنة، ولا يُعلم عدد الرواة الساقطين من السند.

ملاحظة تتعلق بصنعة ابن عساكر في الحديث المنقطع:

أورد ابن عساكر في كتابه أحاديث تدخل في باب الحديث المنقطع، لكنه لم يصفها بالانقطاع، بل اكتفى فيها ببيان موضع الانقطاع وسببه، ومن ذلك قوله:

«أخبرنا أبو القاسم الشيباني، أنا أبو علي الواعظ، أنا أحمد بن جعفر، نا عبدالله بن أحمد، حدثني أبي، ثنا عبد الصمد، نا **عمار أبو هاشم صاحب الزعفراني**، عن **أنس بن مالك**:

أن فاطمة ناولت رسول الله ﷺ كسرة من خبز شعير، فقال:

(هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام).

كذا قال، **وأبو هاشم عمار بن عمارة البصري، لم يسمع من أنس**، إنما يرويه عن محمد بن عبدالله عن أنس»[2][3].

---

(١) عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد ـ بالتصغير ـ بن سعد بن سهم السهمي، أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن، أحد السابقين المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة الفقهاء، مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطائف على الراجح، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣١٥) ترجمة رقم (٣٤٩٩).

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ١٤٩).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده: (٣/ ٢١٣) رقم (١٣٢٤٦)، وأخرجه متصلاً بزيادة (محمد بن عبدالله) قبل (أنس ﷺ) بلفظ قريب: ابن سعد في الطبقات الكبرى: (١/ ٤٠٠)، والبخاري في تاريخه الكبير: (١/ ١٢٨) رقم (٣٨١)، والطبراني في الكبير: (١/ ٢٥٨) رقم (٧٥٠) بزيادة فيه، وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد: (١٠/ ٥٦٢) رقم (١٨٢٣٣) وقال: (رواه أحمد والطبراني، وزاد: (فقال: ما هذه؟ فقالت: قرص خبزته. فلم تطب نفسي حتى أتيتك بهذه الكسرة)، ورجالهما ثقات).

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن فيه انقطاعاً بين (عمار بن عمارة)[١] وبين (أنس بن مالك ﷺ)[٢]، وبين أن الساقط من السند هو (محمد بن عبدالله)[٣]، لكنه لم يصرح بوصف هذا الحديث بالمنقطع، بل اكتفى ببيان الانقطاع فيه، ثم أورده من طريق آخر وقد ذُكِرَ فيه هذا الراوي الساقط، لكن برواية راو غير (عمار بن عمارة) عنه[٤].

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو العز أحمد بن عبيدالله بن كادش العكبري فيما ناولني إياه وقال اروه عني، أنا أبو علي محمد بن الحسين الجازري، أنا القاضي أبو الفرج المعافى بن زكريا، نا محمد بن حمدان بن بغداد الصيدلاني، حدثني **يوسف بن الضحاك**، حدثني أبي، نا خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عائشة:

---

(١) عمار بن عمارة، أبو هاشم الزعفراني البصري، لا بأس به، من الطبقة السابعة، فهو من كبار أتباع التابعين، أخرج له أبو داود. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٠٨) ترجمة رقم (٤٨٣٠).

(٢) أنس بن مالك بن النضر، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ، خدمه عشر سنين، أحد المكثرين من الرواية عنه، كان آخر الصحابة موتاً بالبصرة، توفي سنة (٩٢هـ) وقيل (٩٣هـ) وقد جاوز المئة، أخرج له الستة. انظر الإصابة لابن حجر: (١/ ١٢٦) ترجمة رقم (٢٧٧).

(٣) محمد بن عبدالله بن أبي سليم المدني، روى عن أنس بن مالك، وعنه بكير بن عبدالله بن الأشج، قال النسائي: ثقة، قلت ـ القائل ابن حجر ـ: وقال الذهبي لا يُعرَف، أخرج له النسائي. انظر تهذيب التهذيب لابن حجر: (٩/ ٢٣٠) ترجمة رقم (٤٢٩).

(٤) وسنده قوله (٤/ ١٤٩): (أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب، أنبا أبو صاعد يعلى بن هبة الله ح وأخبرنا أبو محمد الحسن بن أبي بكر بن أبي الرضا، أنا أبو عاصم الفضل بن أبي منصور الفضيلي
قالا: أنا أبو محمد بن أبي شريح، أنبا محمد بن عقيل بن الأزهر الفقيه البلخي، **نا محمد بن عبدالله، أن أنس بن مالك حدثه، أن فاطمة...**).

أن النبي ﷺ كان مزاحاً، وكان يقول: (إن الله لا يؤاخذ المزاح الصادق في مزاحه).

كذا قال، **وليس هذا الإسناد بمتصل**، فإن يوسف بن الضحاك متأخر، يروي عن أبي سلمة التبوذكي ومحمد بن سنان العوفي وأقرانهما، وأراه سقط منه اسم شيخه الذي روى عنه عن أبيه عن خالد، والله أعلم»[١].

فقد أورد ابن عساكر هذا الحديث، ثم ذكر أن إسناده ليس بمتصل، ثم بين سبب عدم الاتصال، وهو أن (يوسف بن الضحاك)[٢] لم يرو الحديث عن الراوي فوقه الذي ذكر اسمه مبهماً على أنه (أبوه)، وبَيَّنَ أسماء اثنين من شيوخه، ثم رجح سقوط اسم شيخه من السند، وأن هذا الشيخ الذي سقط اسمه من السند هو الذي روى عن (أبيه) الذي يروي الحديث عن (خالد الحذاء)[٣]، ويلاحظ عدول ابن عساكر عن وصفه للحديث بالانقطاع إلى وصفه إياه بأن إسناده ليس بمتصل.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٧٧).
وسند هذا الحديث ضعيف، وذلك للانقطاع الذي بينه ابن عساكر في سنده والجهل بحال هذا الراوي الساقط من السند.

(٢) يوسف بن الضحاك بن أبان بن زياد، أبو يعقوب، مولى عمر بن عبد العزيز، سمع محمد بن سنان العوفي وأبا سلمة التبوذكي وغيرهم، وكان ثقة. انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (١٤/ ٣٠٧) ترجمة رقم (٧٦٢٣).

(٣) خالد بن مهران، أبو المنازل البصري الحذاء، قيل له ذلك لأنه كان يجلس عندهم، وقيل لأنه كان يقول: (أحذ على هذا النحو)، وهو ثقة يرسل، من الخامسة، فهو من صغار التابعين، أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (١٩١) ترجمة رقم (١٦٨٠).

ب ـ المعضل:

لدى تتبع مصطلح (المعضل) في كتاب تاريخ مدينة دمشق، تبين أن ابن عساكر لم يستخدمه، لكنه أورد في كتابه أحاديث بين فيها أن أسانيدها قد سقط منها راويان فأكثر في موضع واحد من السند، وهو أدخل بعض هذه الأحاديث في (المنقطع)، وفي بعضها الآخر اكتفى ببيان سقوط الرواة من أسانيدها وببيان موضع هذا السَّقَط، وجميع هذه الأحاديث تدخل في معنى (المعضل) بحسب ما استقر عليه عمل المحدثين، لكن ابن عساكر لم يستخدم هذا المصطلح في كتابه تاريخ مدينة دمشق.

فأما ما سقط من سنده راويان فأكثر في موضع واحد وأدخله ابن عساكر في باب (المنقطع)، فقد سبق إيراد حديثين يدخلان في بابه في الأمثلة التي تم إيرادها على (المنقطع)، فأما أولهما فهو المثال الأول الذي تم إيراده على ما وصفه ابن عساكر بالمنقطع وبين فيه موضع الانقطاع وسببه في سنده وقد سقط منه أكثر من راو في موضع واحد[1]، وأما ثانيهما فهو المثال الأول الذي تم إيراده على ما وصفه ابن عساكر بالمنقطع لكنه لم يبين موضع الانقطاع في سنده وقد سقط منه أكثر من راو في موضع واحد[2].

وأما ما اكتفى فيه ببيان سقوط راويين فأكثر في موضع واحد من سنده، فمثاله قوله:

«أخبرنا أبو الفتح نصر الله بن محمد بن عبد القوي الفقيه، أخبرنا أبو منصور محمد بن أحمد بن علي بن شكرويه، حدثنا أبو نعيم أحمد بن عبدالله الحافظ، حدثنا إبراهيم بن أحمد الهمذاني، حدثنا أوس بن أحمد بن أوس،

---

(١) انظر ص (١٨٧) من هذا البحث.

(٢) انظر ص (١٩٦) من هذا البحث.

حدثنا داود بن سليمان بن خزيمة، حدثنا أبو عبيدة معمر بن المثنى من تيم قريش، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت:

كان رسول الله ﷺ يخصف نعله، وكنت أغزل، فنظرت إلى رسول الله ﷺ، فجعل جبينه يعرق، وجعل عرقه يتولد نوراً، قالت: فبهت فيه، فنظر إلي فقال: (ما لك بهت؟) فقلت: يا رسول الله، نظرت إليك، فجعل جبينك يعرق، وجعل عرقك يتولد نوراً، فلو رآك أبو كبير الهذلي، لعلم أنك أحق بشعره، قال: (وما يقول يا عائشة أبو كبير الهذلي؟)، فقالت يقول:

ومُبَرَّأً مِن كلِّ غُبَّرِ حَيضَةٍ وفَسَادِ مُرضِعَةٍ وداءٍ مُغيِلِ

فإذا نَظَرتَ إلى أَسِرَّةِ وجهِهِ بَرَقَتْ كَبَرقِ العارِضِ المُتَهَلِّلِ

كذا قال، وقد أسقط البخاري وشيخه من إسناده، أخبرناه...»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أنه قد سقط من سنده راويان،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢٦٣).

(٢) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: (٢/ ٤٥)، والبيهقي في السنن الكبرى: (٧/ ٤٢٢) رقم (١٥٢٠٤)، بزيادة فيهما، وقد أوردا سند الحديث وقد ذُكِر فيه الراويان اللذان أشار ابن عساكر إلى سقوطهما من سند الحديث الذي أورده هو.

وسند هذا الحديث ضعيف، وذلك لوجود راو مجهول في سنده، ورواية المجهول موقوفة إلى أن يتبين حاله، وهذا الراوي هو (داود بن سليمان بن خزيمة) لم أجد له ترجمة فيما توافر لدي من المصادر، وأما الانقطاع الحاصل في السند فلم يؤثر كثيراً في إضعافه، وذلك لأننا تبينا القسم الساقط من السند من طريق آخر للحديث، لكن تبين أن أحد الراويين الساقطين من هذا السند مجهول، وهو (عمرو بن محمد بن جعفر الزَنْبقي)، ذلك أنه لم يُذكر أنه روى إلا عن راو واحد، ولم يُذكر في الرواة عنه إلا راو واحد (انظر ترجمته في الحاشية رقم (٢) من الصفحة التالية)، وكما سبق ذكره فإن رواية المجهول موقوفة إلى أن يتبين حاله.

وهما (محمد بن إسماعيل البخاري) وشيخه، ثم أورد الحديث من طريق آخر على الصواب دون إسقاط الراويين اللَّذَين أشار إلى سقوطهما من الحديث الأول[١]، ومنه تبين أن شيخ البخاري الذي سقط من السند هو (عمرو بن محمد)[٢]، وأن موضع السَّقَط في السند بين (داود بن سليمان بن خزيمة) وبين (أبي عبيدة معمر بن المثنى).

ويلاحظ في هذا الحديث أن ابن عساكر بيَّن أن اثنين من رواته قد سقطا من سنده على التوالي من وسطه، لكنه لم يصفه بأنه حديث (معضل)، على الرغم من أن هذا الوصف ينطبق عليه تماماً.

ومثال آخر قوله:

«كتب إلي أبو القاسم علي بن أحمد بن محمد بن بيان

ح وأخبرنا عنه خالي أبو المكارم سلطان بن يحيى، وأبو سليمان داود بن محمد، أنا أبو الحسن بن مخلد، نا إسماعيل الصفار، نا الحسن بن عرفة، نا قتيبة بن سعيد البلخي، عن ليث بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن يونس ابن سيف، عن الحارث بن زياد صاحب رسول الله ﷺ:

أن رسول الله ﷺ دعا معاوية فقال: (اللهم علمه الكتاب والحساب

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٣/ ٢٦٤)، وسنده قوله: (أخبرناه أبو منصور محمد ابن عبد الملك بن الحسن بن خيرون قال: حدثنا، وأبو الحسن علي بن الحسن قال: نبأنا أبو بكر الخطيب: أخبرنا أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوي بنيسابور، أخبرني علي بن أحمد بن عبد العزيز الجرجاني، حدثني داود بن سليمان بن خزيمة البخاري، حدثنا **محمد بن إسماعيل البخاري**، حدثنا**عمرو بن محمد**، حدثنا أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت. . .).

(٢) عمرو بن محمد بن جعفر الزَنْبقي، بصري حدث عن أبي عبيدة معمر بن المثنى، روى عنه البخاري. انظر الإكمال لابن ماكولا: (٤/ ٢٢٧).

وقه العذاب).

كذا قال، ولا نعلم للحارث صحبة، وقد أسقط من إسناده رجلان.

وقد رواه على الصواب عن معاوية بن صالح: ابن مهدي، وأسد بن موسى، وبشر بن السري، وعبدالله بن صالح.

فأما حديث ابن مهدي، فأخبرناه...»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن (الحارث بن زياد)[3] لا تعرف له صحبة للنبي ﷺ، وبين أنه قد سقط من سند الحديث راويان، ثم بين أن الحديث قد روي على الصواب دون وجود سقط في سنده من عدة طرق، ثم أوردها

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٨/ ١٧٧ ـ ١٧٨).

(٢) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة: (١/ ١٧٨) وابن عساكر يلتقي معه في السند عند (قتيبة بن سعيد)، وأخرجه أحمد في مسنده: (٤/ ١٢٧) رقم (١٧١٩٢)، والفسوي في المعرفة والتاريخ: (٢/ ٢٠١)، وابن خزيمة في صحيحه: (٣/ ٢١٤) رقم (١٩٣٨)، وابن حبان في صحيحه: (١٦/ ١٩١) رقم (٧٢١٠)، والطبراني في الكبير: (١٨/ ٢٥١) رقم (٦٢٨)، جميعهم أوردوه من طريق (الحارث بن زياد عن أبي رهم عن العرباض بن سارية ﷺ) بلفظ قريب.
وسند الحديث ضعيف، وذلك لوجود راو مجهول فيه، وهو (الحارث بن زياد الشامي) (انظر ترجمته في الحاشية التالية في هذه الصفحة)، والمجهول روايته موقوفة حتى يتبين حاله، وأما الانقطاع الحاصل في السند فلم يؤثر كثيراً في إضعافه، وذلك لأننا تبينا القسم الساقط من السند من طريق آخر للحديث.

(٣) الحارث بن زياد الشامي، قال ابن عبد البر والذهبي: (مجهول)، وقال ابن حجر: (لين الحديث)، من الطبقة الرابعة، وأخطأ من زعم أن له صحبة، أخرج له أبو داود والنسائي. انظر ميزان الاعتدال للذهبي: (٢/ ١٦٨) رقم (١٦١٩)، وتقريب التهذيب لابن حجر: ص (١٤٦) ترجمة رقم (١٠٢٢)، وتهذيب التهذيب له: (٢/ ١٢٣) رقم (٢٤١). قلت: الراجح أنه مجهول، وذلك لأنه لم يُذكر في شيوخه إلا راو واحد، ولم يُذكر فيمن روى عنه إلا راو واحد، ولقول ابن عبد البر والذهبي ذلك فيه، والله أعلم.

مباشرة[١]، وقد تبين من هـذه الطرق أن الراويين الساقطين من السند هما التابعي (أبو رهم)[٢] والصحابي (العرباض بن سارية ﷺ)[٣].

ويلاحظ في هذا الحديث أن ابن عساكر بين أن اثنين من رواته قد سقطا من سنده على التوالي من منتهاه، لكنه لم يصفه بأنه حديث (معضل)، على الرغم من أن هذا الوصف ينطبق عليه تماماً.

الخلاصة:

بعد استعراض الأحاديث السابقة التي أوردها ابن عساكر، تبين أن الحديث المنقطع عنده هو ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه على أن لا يكون الساقط في أول السند، فهو يستعمله فيما لم يتصل سنده، سواء أكان الساقط من السند الصحابي أم التابعي أم من هو دونه، وسواء أكان الساقط واحداً أم أكثر، وسواء أكان السَّقَط في موضع واحد أم في مواضع متعددة، على أن لا يكون في أول السند، وبذلك يكون (المرسل) و(المعضل) عنده مما يدخل في (المنقطع)، مع ملاحظة أنه استعمل مصطلح (المرسل) في مواضع متعددة

---

(١) أول هـذه الطرق قوله (٦٨/ ١٧٨): (فأخبرنـاه أبو القاسم بـن الحصين، أنـا أبـو علي التميمي، أنا أبو بكر القطيعي، نا عبدالله بن أحمد، حدثني أبي، نا عبد الرحمن بن مهدي، عن معاوية ـ يعني ابن صالح ـ، عن يونس بن سيف، **عن الحارث بن زياد،** عن أبي رهم، عن العرباض بن سارية السلمي قال: سمعت رسول الله ﷺ...).

(٢) أحزاب بن أَسيد، بفتح أولـه على المشهور، يكنى أبـا رُهم، السَمَعي، مـختلف في صحبته، والصحيح أنه مخضرم، ثقة، أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٩٦) ترجمة رقم (٢٨٦).

(٣) عِرْباض بن سارية السلمي، أبو نجيح، صحابي، كان من أهل الصفـة، ونـزل حمص، توفي بعد (٧٠هـ)، أخرج له الأربعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٣٨٨) ترجمة رقم (٤٥٥٠).

من كتابه تاريخ مدينة دمشق بحسب ما هو مقرر عند المحدثين ومعتمد لديهم[١]، كما يلاحظ أنه أورد أحاديث تدخل في باب المعضل لكنه لم يصفها لا بالإعضال ولا بالانقطاع.

* * *

المبحث الثاني
المسند والمرسل

*** المطلب الأول ـ المسند:**

أولاً ـ أقوال العلماء في المسند:

لم يحصل اتفاق بين علماء المصطلح على تعريف الحديث (المسند)، ولكن أكثرهم قالوا بما قاله أبو عبدالله الحاكم، وهذه أقوالهم فيه:

فقد عرف **أبو عبدالله الحاكم** (ت٤٠٥هـ) الحديث (المسند) بقوله:

(والمسند من الحديث أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لسن يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه، إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ)[٢].

أي أن الحديث المسند عنده، هو ما رواه راويه بالسند المتصل مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ.

أما **الخطيب البغدادي** (ت ٤٦٣هـ) فقد توسع في تعريفه للحديث (المسند) بأن قال:

(يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، إلا أن أكثر

---

(١) انظر صنعة الحافظ ابن عساكر في الحديث (المرسل): ص (٢١٤) من هذا البحث.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص (١٧) النوع الرابع ـ معرفة المسانيد.

استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي ﷺ خاصة، واتصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من رواته سمعه من فوقه، حتى ينتهي ذلك إلى آخره، وإن لم يبين فيه السماع بل اقتصر على العنعنة)(١).

وهو بذلك بين أن الحديث المسند عنده هو ما اتصل سنده من أوله إلى منتهاه، سواء انتهى السند إلى النبي ﷺ أو إلى صحابي أو إلى تابعي أو إلى من بعد التابعي، أي أن الحديث المسند عنده يمكن أن يكون مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً(٢)، وهو بهذا أصبح بمعنى المتصل، لكنه بين أن وصف المسند أكثر ما يستعمل في الحديث المرفوع، كما بين أن العنعنة لا تضر في اتصال السند.

لكن ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، عرف الحديث (المسند) على أنه:

ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة، وقد يكون متصلاً، وقد يكون منقطعاً(٣).

وهو بذلك جعل الحديث (المسند) ما رفع إلى النبي ﷺ، سواء أكان سنده متصلاً أم منقطعاً، وهو بهذا أصبح بمعنى المرفوع.

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في المسند:

ابن عساكر أورد في كتابه تاريخ مدينة دمشق مصطلح (المسند)، لكنه لم يستعمله كثيراً، ومثال عن الأحاديث التي وصفها بأنها (مسندة) قوله بعد أن أورد حديثاً:

«هذا حديث منقطع، وقد روي مسنداً بإسناد غريب غريب(٤):

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: ص (٥٨).

(٢) انظر فتح المغيث للعراقي: ص (٧٠).

(٣) انظر التمهيد لابن عبد البر: (١/ ٢١).

(٤) هكذا وردت العبارة في طبعَتَي التاريخ.

أخبرناه أبو الفتح يوسف بن عبد الواحد بن محمد الأصبهاني بها، أنا أبو منصور شجاع بن علي بن شجاع الصقلي، أنا أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن منده، نا محمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي بمكة، نا مخلد بن خالد البردعي، نا موسى بن سهل الرملي

ح قال: وأخبرنا ابن منده قال: وثنا جمح بن أبان المؤذن بدمشق، نا عبدالله ابن إسحاق الرملي، نا يحيى بن السكن الرملي

قالا: نا محمد بن فهر بن جميل بن أبي كريم بن لفاف بن كدن، نا أمية، ولفاف ابنا مفضل بن أبي كريم، عن المفضل بن أبي كريم، عن أبيه، عن جده لفاف، عن الأقرع بن شفي العكي قال:

دخل علي النبي ﷺ في مرض، فقلت: لا أحسب إلا أني ميت من مرضي.

قال النبي ﷺ:

(كلا، لتشفين ولتهاجرن إلى أرض الشام، وتموت وتدفن بالربوة في أرض فلسطين)»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر حديثاً[٣]، ثم عقب عليه بقوله إنه حديث (منقطع)،

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٢٠٠).

(٢) أورده ابن حجر في ترجمة (الأقرع بن شفي العكي) في الإصابة: (١/ ١٠٣)، وذكر أن ابن السكن وابن منده أخرجاه، ونقل قول ابن السكن تعقيباً على الحديث: (لا نعرف من رجال هذا الإسناد أحداً).

(٣) وسنده قوله (١/ ١٩٩): (أخبرني أبو الحسن علي بن المسلم السلمي الفقيه، نا عبد العزيز ابن أحمد الكتاني ح وأخبرنا أبو الحسين عبد الرحمن بن عبدالله بن الحسن ابن أبي الحديد، أنا جدي أبو عبدالله قالا: أنا محمد بن عوف بن أحمد المري، أنا أبو العباس محمد بن موسى بن الحسين الحافظ، أنا محمد بن خريم، نا هشام بن عمار، نا المغيرة ابن المغيرة قال: نا ـ وقال ابن أبي الحديد: حدثني ـ يحيى بن عمرو قال. . .).

ثم بين أنه ورد من طريق آخر (مسنداً)، وهو (غريب)، ثم أورد الحديث، ويلاحظ أنه أورد الحديث (المسند) على أنه مقابل للحديث (المنقطع)، وأن هذا الحديث المسند، سنده متصل ومرفوع إلى النبي ﷺ.

ومثال آخر قوله بعد أن أورد حديثاً:

«هكذا وقع في هذه الرواية موقوفاً، وقد أخبرناه عالياً مسنداً:

أبو الحسن الفرضي، وأبو القاسم بن السمرقندي قالا: نا عبد العزيز الكتاني، أنا أبو محمد بن أبي نصر، أنا أبو بكر أحمد بن سليمان بن زبان الكندي قراءة عليه، حدثنا هشام بن عمار، نا صدقة بن خالد، نا ابن جابر، ثنا أبو عبد رب قال: سمعت معاوية بن أبي سفيان يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

(إنه لم يبق من الدنيا إلا بلاء وفتنة).

وهذا هو المحفوظ، كذا رواه جماعة عن ابن جابر، منهم الوليد والوليد ابن مرثد»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٠/ ٣٤٨) طبعة دار الفكر، والحديث الموقوف الذي أورده ابن عساكر قبل هذا الحديث هو قوله: (أخبرنا أبو المكارم محمد بن محمد بن طاهر بن سعيد الميهني، أنا الحاكم أبو الفتح عبيدالله بن محمد بن أزدشير الهشامي بمرو، أنا جدي أبو العباس أزدشير بن محمد الهشامي، أنا أبو نصر منصور ابن محمد بن أحمد الحربي بمرو سنة تسع وسبعين وثلاثمئة، نا أبو بكر أحمد ابن سليمان الدمشقي بدمشق سنة ثمان وعشرين وثلاثمئة، نا هشام بن عمار، نا صدقة بن خالد، نا ابن جابر، نا أبو عبد رب قال: سمعت معاوية بن أبي سفيان يقول: «إنه لم يبق من الدنيا إلا بلاء وفتنة»).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه: (٢/ ١٣٣٩) رقم (٤٠٣٥)، وقد عقب عليه البوصيري في مصباح الزجاجة (٤/ ١٩٠) بقوله: (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات رواه ابن حبان =

فقد أورد ابن عساكر حديثاً، ثم بين أنه حديث (موقوف)، ثم بين أنه قد ورد من طريق آخر (مسنداً)، وأورد الحديث، ويلاحظ أنه أورد الحديث (المسند) على أنه مقابل للحديث (الموقوف)، وأن هذا الحديث المسند، سنده متصل ومرفوع إلى النبي ﷺ.

ومثال آخر قوله بعد أن أورد حديثاً مرسلاً:

« . . . وقد روي سببه من وجه آخر مسنداً على انقطاع في سنده:

أنبأناه أبو علي الحداد، أنا أبو نعيم، حدثنا عبدالله بن محمد، نا علي بن محمد الثقفي، نا أحمد بن يونس، نا أبو شهاب، عن محتسب البصري، عن محمد بن واسع، عن ابن جبير، عن أبي الدرداء قال:

خطب رسول الله ﷺ، ثم أبو بكر، ثم عمر، ثم قال: (يا ابن أم عبد، قم فاخطب)، فقام فخطب، فقال رسول الله ﷺ: (أصاب ابن أم عبد وصدق، رضيت ما رضي الله لي ولأمتي وابن أم عبد، وكرهت ما كره الله لي ولأمتي وابن أم عبد)»(١)(٢).

= في صحيحه من طريق الوليد بن مزيد عن ابن جابر به)، ويلتقي سند ابن عساكر مع سند ابن ماجه هذا عند (ابن جابر)، وابن حبان في صحيحه: (١/ ٣٥٠) رقم (٦٠٧)، وفي (٧/ ١٥٩) رقم (٢٨٩٩)، وأخرجه موقوفاً من حديث (معاوية ﷺ) الدولابي في الكنى والأسماء: (٢/ ٦٦١) رقم (١١٦٨) بلفظ قريب.

وسند هذا الحديث عند ابن عساكر ضعيف لوجود (أحمد بن سليمان الدمشقي) فيه، وقد كان غير ثقة، وقد قيل: إنه لم يلق (هشام بن عمار) (انظر تاريخ الإسلام للذهبي: (٢٥/ ١٥٣) رقم (٢٣٩)).

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٩/ ٦٩ ـ ٧٠).

(٢) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد: (٩/ ٤٧٤) رقم (١٥٥٦٧) بلفظ قريب وبزيادات فيه، ثم عقب عليه بقوله: (رواه الطبراني، ورجاله ثقات، إلا أن عبيدالله بن عثمان بن خثيم =

فقد أورد ابن عساكر حديثاً مرسلاً[١]، ثم بين أنه ورد من طريق آخر (مسنداً)، لكن بسند فيه انقطاع، ثم أورد الحديث، وهو قد بين موضع الانقطاع في السند بعد أن أورد للحديث طريقاً آخر بقوله (سعيد بن جبير[٢] لم يدرك

= لم يسمع من أبي الدرداء والله أعلم).

وأخرجه البزار في مسنده: (٥/ ٣٥٤) رقم (١٩٨٦) مختصراً بلفظ (رضيت لأمتي ما رضي لها ابن أم عبد وكرهت لأمتي ما كره لها ابن أم عبد) من حديث (عبدالله بن مسعود ﷺ)، والطبراني في الكبير: (٩/ ٨٠) رقم (٨٤٥٨) مختصراً منقطعاً بلفظ (رضيت لأمتي بما رضي لها ابن أم عبد) من طريق (منصور، عن القاسم بن عبد الرحمن قال: حدثت أن رسول الله ﷺ قال...)، وأورده أيضاً باللفظ السابق في الأوسط: (٧/ ٦٩) رقم (٦٨٧٩) من طريق (منصور بن المعتمر، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ)، والحاكم في المستدرك: من طريقين أولهما من حديث (عبدالله بن مسعود ﷺ) بلفظ (رضيت لأمتي ما رضي لها ابن أم عبد): أولهما (٣/ ٣٥٩) رقم (٥٣٨٧) وقال: (هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وله علة...)، لكن الذهبي قال بأنه حديث مرسل، وثانيهما في: (٣/ ٣٥٩) رقم (٥٣٨٨) وقد انتهى سنده إلى (القاسم بن عبد الرحمن).

وسند هذا الحديث عند ابن عساكر ضعيف، وذلك للجهل بحال الراوي أو الرواة الذين سقطوا من سنده بسبب الانقطاع الذي بينه ابن عساكر فيه، فقد قال أن راويه (سعيد بن جبير) لم يدرك (أبا الدرداء ﷺ)، لكن الحديث يتقوى بالطرق الأخرى.

(١) وسنده قوله (٣٩/ ٦٩): (... رواه القاسم مرسلاً: أخبرناه أبو القاسم إسماعيل بن أحمد، أنا أبو بكر بن الطبري، أنا أبو الحسين بن الفضل، أنا عبدالله بن جعفر، نا يعقوب، نا أبو بكر الحميدي، نا سفيان، قال: حدثني أبو عميس، عن القاسم قال: قال رسول الله ﷺ لعبدالله...).

(٢) سعيد بن جبير الأسدي، مولاهم الكوفي، ثقة ثبت فقيه، من الطبقة الثالثة، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين ولم يكمل الخمسين، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٢٣٤) رقم (٢٢٧٨).

أبا الدرداء[١])[٢]، ويلاحظ أنه أورد الحديث (المسند) على أنه مقابل للحديث (المرسل)، وأن هذا الحديث المسند، سنده مرفوع إلى النبي ﷺ، لكن بوجود انقطاع فيه.

الخلاصة:

من الأحاديث السابقة يتبين أن ابن عساكر يستعمل مصطلح (المسند) لوصف أحاديث مقابلة لأحاديث أخرى في أسانيدها انقطاع، وهذا الأمر يظهر في أغلب الأحاديث التي وصفها بأنها أحاديث (مسندة)، كما أنه تبين أن الحديث (المسند) عنده هو ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة، وقد يكون متصلاً، وقد يكون منقطعاً، وبذلك يكون قوله موافقاً لقول ابن عبد البر في هذا النوع من أنواع الحديث.

* * *

*** المطلب الثاني ـ المرسل:**

أولاً ـ أقوال العلماء في الحديث المرسل:

اختلف علماء الحديث في تعريف الحديث المرسل فيما بينهم، وهذه أقوالهم في تعريفه:

فقد عرفه **أبو عبدالله الحاكم** (ت٤٠٥هـ) بقوله:

(هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي:

---

(١) عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري، أبو الدرداء، مختلف في اسم أبيه، وأما هو فمشهور بكنيته، وقيل اسمه عامر، وعويمر لقب، صحابي جليل، أول مشاهده أحد، وكان عابداً، توفي في أواخر خلافة عثمان، وقيل عاش بعد ذلك، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٣٤) رقم (٥٢٢٨).

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٩/ ٧٠).

قال رسول الله ﷺ)[١].

ثم بين أن مرسل أتباع التابعين يسمى عند المحدثين (معضلاً).

وأما **الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)** فقد قال:

(وأما المرسل فهو ما انقطع إسناده، بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، وأما ما رواه تابع التابعي عن النبي ﷺ فيسمونه المعضل)[٢].

وهذا ما ذهب إليه أهل الفقه والأصول[٣].

ثم أتى **ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)** فبين أن المرسل هو:

(حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم... إذا قال: قال رسول الله ﷺ، والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك ﷺ)[٤].

وبين أنه لا خلاف في ذلك عند المحدثين.

وعلى ذلك فالحديث المرسل عند ابن الصلاح هو الحديث الذي رفعه التابعي إلى النبي ﷺ، سواء كان هذا التابعي صغيراً أم كبيراً.

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص (٢٥) النوع الثامن ـ معرفة المراسيل المختلف في الاحتجاج بها.

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: ص (٥٨).

(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٥٢)، وانظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: (٢/ ١٤٣)، فقد عرف الحديث المرسل على أنه: (الذي سقط بين أحد رواته وبين النبي ﷺ ناقل واحد فصاعداً)، ثم بين أنه والمنقطع سواء، وذلك بقوله بعد تعريفه: (وهو المنقطع أيضاً)، وانظر اللمع في أصول الفقه للشيرازي: ص (٧٤)، فقد عرف الحديث المرسل على أنه: (ما انقطع إسناده)، ثم بين صورته بقوله: (وهو أن يروي عمن لم يسمع منه، فيترك بينه وبينه واحداً في الوسط).

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٥١) النوع التاسع ـ معرفة المرسل.

ثم أتى **ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)**، فبين أن الحديث المرسل هو: (ما سقط من آخره مَن بعد التابعي)[١].

ثم بينه بقوله: (وصورته أن يقول التابعي ـ سواءٌ أكان كبيراً أم صغيراً ـ: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فُعِلَ بحضرته كذا، ونحو ذلك)[٢].

وقول ابن حجر هذا في الحديث المرسل موافق لقول ابن الصلاح.

وهذا القول هو ما استقر عليه العمل في هذا النوع من أنواع الحديث[٣].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في الحديث المرسل:

بعد تتبع المواضع التي أورد ابن عساكر فيها وصف (المرسل) في تاريخ مدينة دمشق، نجد أنه عرض الأحاديث التي وصفها بالإرسال بطريقتين، وهما:

الطريقة الأولى:

يورد الحديث ثم يبين أنه مرسل، وهو غالباً ما يبين إضافة لبيانه للإرسال في الحديث علةً في السند أو أنه يحكم عليه بالحسن أو الصحة أو الضعف.

ومثال ما اكتفى ببيان أنه حديث (مرسل) قوله:

«أخبرنا أبو غالب بن البناء، أنا أبو محمد الجوهري، أنا أبو عمر بن حيويه، وأبو بكر محمد بن إسماعيل قالا: ثنا يحيى بن محمد، أخبرنا الحسين بن الحسن، أنا عبدالله، أنا معمر، عن يحيى بن المختار، عن **الحسن** ذكر رسول الله ﷺ فقال:

لا والله ما كانت تغلق دونه الأبواب، ولا تقوم دونه الحجبة، ولا يغدى عليه

---

(١) شرح النخبة لابن حجر: ص (٨٢).

(٢) المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها.

(٣) انظر منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٣٧٠).

بالجفان، ولا يراح عليه بها، ولكنه كان بارزاً، من أراد أن يلقى نبي الله ﷺ لقيه، وكان والله يجلس بالأرض، ويوضع طعامه بالأرض، ويلبس الغليظ، ويركب الحمار، ويردف بعده، ويلعق والله يده.

هذا مرسل»[(١)][(٢)].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم وصفه بأنه مرسل، وبالنظر في السند يتبين أن الحديث أرسله الحسن، وهو (الحسن البصري)[(٣)] من كبار التابعين.

ومثال ما وصفه بأنه (مرسل) وبين علة في سنده قوله:

«وأنبأنا أبو الفرج غيث بن علي بن عبد السلام الصوري، ونقلته من خطه، أنا أبو الحسين بن الرداد بتنيس، نا أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن محمد الرقي،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ١١٥).

(٢) أخرجه ابن المبارك في الزهد: (١/ ٢٠١) رقم (٥٧٥)، وعبد الرزاق في مصنفه: (١٠/ ٤١٨) رقم (١٩٥٥٥)، والبيهقي في السنن الكبرى: (١٠/ ١٠١) رقم (٢٠٠٤٤). وسند هذا الحديث ضعيف بسبب إرساله، وهو من مراسيل (الحسن البصري)، وقد بين الحافظ ابن حجر أن مراسيله ضعيفة (لأنه كان يأخذ عن كل أحد) (انظر فتح الباري لابن حجر (٩/ ١٧٠))، ويزيد من ضعف هذا الحديث أن فيه راو مستور، وهو (يحيى ابن المختار) (انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٩٦) رقم (٧٦٤٢))، والمستور روايته موقوفة إلى أن يتبين حاله.

(٣) الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار، الأنصاري، مولاهم، ثقة فقيه فاضل مشهور، كان يرسل كثيراً ويدلس، قال البزار: (كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجوز ويقول: حدثنا وخطبنا، يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة)، هو رأس أهل الطبقة الثالثة، أي أنه من الطبقة الوسطى من التابعين، توفي سنة (١١٠هـ)، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (١٦٠) ترجمة رقم (١٢٢٧).

نا أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن الحداد، ثنا **الحسن بن الطيب البلخي**، ثنا **عون ابن موسى**، عن **إياس بن معاوية** قال: قال رسول الله ﷺ:

(إن الله تعالى قد تكفل لي بالشام وأهله، وإن إبليس أتى العراق فباض فيها وفرخ، وإلى مصر فبسط عبقريه، واتكأ وقال: جبل الشام جبل الأنبياء).

هذا مرسل، ومع إرساله منقطع بين البلخي وعون بن موسى»[(١)][(٢)].

فقد أورد ابن عساكر هذا الحديث، ثم بين أنه مرسل، وبين علة في سنده، وهي أنه حديث منقطع، وذلك لأن (الحسن بن الطيب البلخي)[(٣)] لم يرو عن (عون بن موسى)[(٤)]، وبالنظر إلى الراوي الذي ينتهي إليه هذا السند (إياس ابن معاوية)[(٥)]، تبين أنه من صغار التابعين.

ومثال ما وصفه بأنه (مرسل) وحكم على سنده بالصحة، قوله:

«أخبرنا أبو القاسم الشحامي، أنا أبو بكر البيهقي، أنا أبو عبدالله الحافظ، وأبو سعيد محمد بن موسى قالا: أنا أبو العباس محمد بن يعقوب نا الربيع بن سليمان، نا ابن وهب، نا سليمان بن بلال، عن جعفر بن محمد، عن أبيه:

أن رسول الله ﷺ تختم بخاتم من ذهب في يده اليمنى على خنصره حتى رجع إلى البيت فرماه، فما لبسه، ثم تختم خاتماً من ورق، فجعله في يساره، وإن أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وحسناً وحسيناً ﭫ كانوا يختمون في يسارهم.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٨٩).

(٢) سبق إيراده وتخريجه ص (١٩٠) من هذا البحث.

(٣) انظر ترجمته ص (١٩١) الحاشية رقم (١) من هذا البحث.

(٤) انظر ترجمته ص (١٩١) الحاشية رقم (٢) من هذا البحث.

(٥) انظر ترجمته ص (١٩٠) الحاشية رقم (٣) من هذا البحث.

وهذا وإن كان مرسلاً، فإسناده صحيح إلى محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أنه مرسل، وبعد ذلك أشار إلى أن سنده صحيح إلى (محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب)[٣] المعروف بمحمد الباقر، وهو الذي أشار إليه في السند بـ (أبيه)، وهو تابعي من الطبقة التي تلي الوسطى من التابعين، أي أن السند الذي أورده صحيح إلى الراوي الذي روي الحديث عنه مرسلاً.

الطريقة الثانية:

يبين أن الحديث الذي سيورده مرسل، ثم يورد الحديث، وهذه الأحاديث المرسلة يأتي بها ابن عساكر كطرق أخرى لأحاديث سبقتها، وهذا أكثر صنيعه في هذا النوع من أنواع الحديث.

ومثاله أنه أورد حديثاً ثم قال:

«وقد جاء هذا من وجه آخر مرسلاً:

أخبرناه أبو محمد الحسن بن أبي بكر، أنبأنا الفضيل بن يحيى، أنبأنا ابن أبي شريح، أخبرنا محمد بن عقيل بن الأزهر، حدثنا الصوفي - يعني أحمد بن

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٢٠٤).

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان: (٥/ ٢٠٣) رقم (٦٣٦٥)، وأورده أيضاً في الجامع في الخاتم: ص (٤٤) رقم (١١) وعقب عليه بقوله: (هذه رواية صحيحة، لا يشك أهل العلم بالحديث في صحتها، أخرجها أبو عمرو بن مطر في فوائد أبي العباس الأصم رحمه الله).

(٣) محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو جعفر الباقر، ثقة فاضل، من الطبقة الرابعة، أي أنه من الطبقة التي تلي الوسطى من التابعين، توفي سنة مئة وبضع عشرة، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٩٧) ترجمة رقم (٦١٥١).

يحيى ـ، أنبأنا ابن شريح، حدثنا زيد ـ هو ابن حباب ـ، حدثني سليمان بن المغيرة، عن حميد بن هلال العدوي:

أن رسول الله ﷺ لبس بردة من صوف ائتزرها فقال: (يا عائشة كيف ترينها؟)، فقالت: ما أحسنها عليك يشف بياضك سوادها وسوادها بياضك»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر حديثاً قبل هذا الحديث[3]، ثم أشار إلى أنه ورد من طريق آخر مرسلاً، ثم أورد هذا الحديث.

وبدراسة سند هذا الحديث نجد أن (حميد بن هلال العدوي)[4]، ـ وهو الراوي الذي انتهى إليه السند ـ تابعي من الطبقة الوسطى من التابعين.

ومثال آخر، أنه أورد حديثاً مرفوعاً ثم قال:

« . . . ورواه غيرهما عن مسعر مرسلاً:

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢٦٧).

(٢) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده: (٣/ ٩٨٧) رقم (١٧١٢) بزيادة فيه، وأخرجه مرفوعاً من حديث (عائشة رضي الله عنها) ابن حبان في صحيحه: (١٤/ ٣٠٥) رقم (٦٣٩٥) بزيادة فيه، وللحديث طرق أخرى بلفظ قريب جميعها من حديث (عائشة رضي الله عنها).

وسند هذا الحديث ضعيف بسبب إرساله، لكن باعتبار الطرق الأخرى يصير حسناً لغيره والله أعلم.

(٣) وسنده قوله (٣/ ٢٦٦): (أخبرنا أبو العز بن كادش، أخبرنا أبو محمد الجوهري، أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن لؤلؤ، حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن عبدالله بن إبراهيم بن عبدالله بن سلمة الكوفي، حدثنا أحمد بن مطهر المصيصي، حدثنا شبابة بن سوار، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن مطرف، عن عائشة قالت: أهدي للنبي ﷺ . . .).

(٤) حميد بن هلال العدوي، أبو نصر البصري، ثقة عالم، توقف فيه ابن سيرين لدخوله في عمل السلطان، من الطبقة الثالثة، أي أنه من الطبقة الوسطى من التابعين، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (١٨٢) ترجمة رقم (١٥٦٣).

أخبرناه أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو الحسين بن النقور، أنا عيسى بن علي، أنا عبدالله بن محمد، نا هارون بن إسحاق، نا وكيع، عن مسعر، عن خشرم الجعفري قال:

بعث ملاعب الأسنة إلى النبي ﷺ يسأله الدواء من داء كان نزل بهم، فبعث إليه رسول الله ﷺ بعسل أو بعكة[١] من عسل»[٢][٣].

فقد أورد ابن عساكر حديثاً مرفوعاً[٤]، ثم بين أنه ورد من طريق آخر

---

(١) العُكَّةُ ما يوضع فيه السمن من ظروف الأَدَم. غريب الحديث لابن الجوزي: (٢/ ١٢١).

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: مجلد (عاصم ـ عايذ) ص (٤٤٠).

(٣) أخرجه مرسلاً ابن أبي شيبة في مصنفه: (٦/ ٤١٢) رقم (٣٢٤٩٢) من طريق (وكيع، عن مسعر، عن خشرم الجعفري)، وأما الطريق المرفوع للحديث فقد أخرجه ابن الأعرابي في معجمه: (٢/ ٢٦٦) رقم (١٠٢٩)، وابن قانع في معجم الصحابة: (٢/ ٢٣٥) رقم (٧٤٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة: (٤/ ٢٠٦٢) رقم (٥١٨٤)، والبيهقي في شعب الإيمان: (٥/ ٩٨) رقم (٥٩٣١).

وسند هذا الحديث ضعيف، وذلك بغض النظر عن الطريق الآخر المرفوع، ذلك لأن كلا الطريقين من رواية (خشرم بن حسان)، فهو تفرد بروايته لهذا الحديث، وهو مجهول، ورواية المجهول موقوفة إلى أن يتبين حاله (انظر ترجمته في الحاشية رقم (١) في الصفحة التالية)، لكن هذا الطريق المرسل ازداد ضعفاً بسبب الإرسال.

(٤) أورده من طريقين مرفوعين من طريق (الأشجعي، عن مسعر، عن خشرم بن حسان، عن عامر بن مالك) في مجلد (عاصم ـ عايذ) ص (٤٣٩)، وهما قوله:

(أخبرنا أبو الفتح يوسف بن عبد الواحد، أنا شجاع بن علي، أنا أبو عبدالله بن منده، أنا عمرو بن محمد بن إبراهيم البزاز، نا محمد بن عبدالله بن سليمان، نا إسماعيل بن بهرام، نا الأشجعي، عن مسعر، عن خشرم بن حسان، عن عامر بن مالك: أنه بعث إلى النبي ﷺ يلتمس دواء، فبعث إليه بعكة من عسل.

أخبرناه أبو طالب بن أبي عقيل، أنا علي بن الحسن الخلعي، أنا عبد الرحمن بن عمر، أنا أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي، نا إبراهيم بن إسماعيل الطلحي، =

مرسلاً، ثم أورد هذا الحديث.

وبدراسة هذا السند، نجد أن (خشرم الجعفري)[1] ـ وهو الراوي الذي انتهى إليه هذا السند ـ قد قال ابن حبان إنه يروي المراسيل، وقد تبين من الطرق المتصلة لهذا الحديث أنه رواه عن الصحابي (عامر بن مالك)[2]، وبهذا يظهر أنه تابعي.

الخلاصة:

بعد استعراض الأحاديث السابقة التي أوردها ابن عساكر ووصفها بأنها مرسلة، تبين أن المثال الأول قد أرسله تابعي كبير، والمثال الثاني أرسله تابعي صغير، والمثال الثالث أرسله تابعي من الطبقة التي تلي الوسطى من التابعين،

= نا إسماعيل بن بهرام الخزاز، نا الأشجعي، عن مسعر، عن خشرم، عن عامر بن مالك قال: بعثت إلى النبي ﷺ من وَعَك بي ألتمس منه دواءً وشفاءً، فبعث إلي بعكة من عسل).

(١) هو خشرم بن حسان الجعفري، روى أن عامر بن مالك ملاعب الأسنة أهدى للنبي ﷺ، روى عنه مسعر بن كدام، ذكره مسلم في المنفردات والوحدان، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وابن حبان في الثقات وقال: (يروي المراسيل). انظر المنفردات والوحدان للإمام مسلم: ص (٢٤٠) رقم (١٢٥٤)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم في: (٣/ ٣٩٩) رقم (١٨٣٢)، والثقات لابن حبان: (٦/ ٢٧٥) ترجمة رقم (٧٧١٣). قلت: هو مجهول، ذلك لأنه لم يرو عنه غير راو واحد ولم يُذكر فيه أي تعديل، إلا ذكر ابن حبان له في كتابه الثقات على مذهبه في تعديل المجهولين، والمعتمد أن رواية المجهول موقوفة إلى أن يتبين حاله.

(٢) عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري الكلابي، أبو براء، المعروف بملاعب الأسنة، ذكره خليفة والبغوي وابن البرقي والعسكري وابن قانع والباوردي وابن شاهين وابن السكن في الصحابة، وقال الدارقطني له صحبة. انظر الإصابة لابن حجر: (٣/ ٥٩٩) ترجمة رقم (٤٤٢٧).

والمثال الرابع أرسله تابعي من الطبقة الوسطى من التابعين، والمثال الخامس أرسله تابعي لم أتبين تاريخ وفاته، ونتيجة لذلك يظهر أن الحديث المرسل عند ابن عساكر هو ما رفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ سواء كان تابعياً صغيراً أم كبيراً، وقوله هذا متفق مع ما هو مقرر ومعتمد عند المحدثين، لكن يلاحظ أنه في بعض الأحيان يدخل (المرسل) في معنى (المنقطع)(١).

* * *

المبحث الثالث
المدلس

أولاً ـ أقوال العلماء في الحديث المدلس:

اختلفت أقوال علماء هذا الفن في تعريف الحديث (المدلس)، وتباينت أقوالهم في تقسيماته، وهذه أقوالهم نوردها فيما يأتي:

قال **أبو عبدالله الحاكم** (ت٤٠٥هـ) معرفاً الرواة الذين يدلسون على أنهم: (الذين لا يمَيِّز من كتب عنهم بين ما سمِعُوه وما لم يسمَعُوه)(٢).

ثم بين أن هذا النوع من أنواع الحديث ينقسم إلى ستة أقسام بينها بقوله: (فالتدليس عندنا على ستة أجناس:

فمن المدلسين من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوقه أو دونه، إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يُقبل أخبارهم. . .

(١) انظر خلاصة مبحث (المنقطع): ص (٢٠٥) من هذا البحث، ومثال الحديث المرسل الذي وصفه (بالانقطاع) انظر مبحث (المنقطع) ص (١٩١ ـ ١٩٢) من هذا البحث.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص (١٠٣) النوع السادس والعشرون ـ معرفة المدلِّسين.

وأما الجنس الثاني من المدلسين: فقوم يدلسون الحديث فيقولون: (قال فلان)، فإذا وقع إليهم من ينقِّر عن سماعاتهم ويلح ويراجعهم، ذكروا فيه سماعاتهم. . .

والجنس الثالث من التدليس: قوم دلسوا على أقوام مجهولين، لا يُدرَى من هم ومن أين هم. . .

والجنس الرابع من المدلسين: قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين، فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يعرفوا. . .

الجنس الخامس من المدلسين: قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير، وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه. . .

والجنس السادس من التدليس: قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: (قال فلان)، فحمل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل)[1].

وقد أشار **الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)** إلى هذا التقسيم للحديث المدلس عند الحاكم، وبين أن هذه الأقسام التي ذكرها الحاكم ليست متغايرة، بل هي متداخلة، وحاصلها يرجع إلى قسمين رئيسين هما (تدليس الإسناد) و(تدليس الشيوخ)[2].

وأما **الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)** فقد قسم الحديث (المدلس) إلى قسمين، فقال:

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص (١٠٣) وما بعدها بتجريد عبارته من الأمثلة.

(٢) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (٢/ ٦٢٢).

(والمدلس رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه، فَيُتَوَهم أنه سمع منه، أو روايته عمن قد لقيه ما لم يسمعه منه، هذا هو التدليس في الإسناد.

فأما التدليس للشيوخ: فمثل أن يغير اسم شيخه لعلمه بأن الناس يرغبون عن الرواية عنه، أو يكنيه بغير كنيته، أو ينسبه إلى غير نسبته المعروفة من أمره)(١).

والخطيب بتقسيمه للحديث المدلس إلى قسمين، أدخل في القسم الأول منهما ـ وهو تدليس الإسناد ـ (تدليس التسوية)، لكنه لم يسمه، ويتبين ذلك من قوله:

(وربما لم يسقط المدلس اسم شيخه الذي حدثه، لكنه يسقط ممن بعده في الإسناد رجلاً يكون ضعيف الرواية، أو صغير السن، ويُحَسِّن الحديث بذلك)(٢).

لكن نجد أن ابن عبد البر حافظ المغرب (ت٤٦٣هـ)، وهو معاصر للخطيب البغدادي، قد عرف الحديث المدلس بقوله:

(وأما التدليس، فهو أن يحدث الرجل عن الرجل قد لقيه وأدرك زمانه وأخذ عنه وسمع منه، وحدث عنه بما لم يسمعه منه، وإنما سمعه من غيره عنه ممن تُرضَى حاله أو لا تُرضَى، على أن الأغلب في ذلك أن لو كانت حاله مرضية لذكره، وقد يكون لأنه استصغره)(٣).

ثم نسب هذا القول إلى جماعة أهل الحديث، وقال إنه لا خلاف بينهم في ذلك(٤).

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: ص (٥٩).

(٢) المرجع السابق نفسه: ص (٥١٨).

(٣) التمهيد لابن عبد البر: (١/ ١٥).

(٤) الصواب أنهم اختلفوا في تعريفه كما تبين مما نُقِل عنهم.

ثم أتى **ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)** فقسم الحديث (المدلس) إلى قسمين تبعاً للخطيب البغدادي في ذلك، فقد قال بعد أن بين أن هذا النوع ينقسم إلى قسمين:

(أحدهما: تدليس الإسناد، وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه. ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر. ومن شأنه أن لا يقول في ذلك: (أخبرنا فلان) ولا (حدثنا) وما أشبههما. وإنما يقول: (قال فلان أو عن فلان) ونحو ذلك...

القسم الثاني: تدليس الشيوخ، وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف)[1].

ثم أتى **الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)** فبين في نكته على ابن الصلاح[2] أن ما يُذكر من أنواع أخرى من التدليس، إنما هي في حقيقة الأمر فروع عن (تدليس الإسناد)، وهو قسم التدليس في كتابه (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) إلى قسمين تبعاً لابن الصلاح، تدليس إسناد وتدليس شيوخ، وذكر الأقسام الأخرى على أنها فروع لتدليس الإسناد، فقد قال:

(والتدليس تارة في الإسناد وتارة في الشيوخ.

فالذي في الإسناد: أن يروي عن من لقيه شيئاً لم يسمعه منه بصيغة محتملة، ويلتحق به من رآه ولم يجالسه.

ويلتحق بتدليس الإسناد تدليس القطع: وهو أن يحذف الصيغة ويقتصر على قوله مثلاً (الزهري عن أنس).

وتدليس العطف: وهو أن يصرح بالتحديث في شيخ له ويعطف عليه شيخاً

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٧٣) النوع الثاني عشر ـ معرفة التدليس وحكم المدلس.

(٢) (٢/ ٦١٦ ـ ٦١٧).

آخر له ولا يكون سمع ذلك من الثاني.

وتدليس التسوية: وهو أن يصنع ذلك لشيخه، فإن أطلعه على أنه دلسه حكم به، وإن لم يطلعه طرقه الاحتمال، فيقبل من الثقة ما صرح فيه بالتحديث، ويتوقف عما عداه. . .

وأما تدليس الشيوخ: فهو أن يصف شيخه بما لم يشتهر به من اسم أو لقب أو كنية أو نسبة إيهاماً للتكثير غالباً، وقد يفعل ذلك لضعف شيخه)[1].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في الحديث المدلس:

لدى تتبع المواضع التي أورد ابن عساكر فيها مصطلح (المدلس) في كتابه تاريخ مدينة دمشق، نجد أنها قليلة على الرغم من ضخامة الكتاب، ومثال على حديث وصفه بأنه (مدلس) قوله:

«أخبرنا أبو غالب أحمد بن الحسن بن البناء، أنا محمد بن أحمد بن محمد ابن حسنون، أنا أبو القاسم موسى بن عيسى بن عبدالله السراج، نا **محمد بن محمد بن سليمان** قال: ذكر **محمد بن عبدالله بن نمير**، نا يونس بن بكير، نا عنبسة بن الأزهر، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة قال:

كأني أنظر إلى شعر رسول الله ﷺ وجمته يضرب هذا المكان، وضرب بيده على صدره فوق ثندوءته.

وهذا مما لم يسمعه الباغندي من ابن نمير ودلسه عنه»[2][3].

---

(١) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر: ص (١٦ ـ ١٧).

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ١٧٨).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير: (٢/ ٢٣٩) رقم (١٩٩٧)، ويلتقي ابن عساكر معه في السند عند (محمد بن عبدالله بن نمير). وسند هذا الحديث ضعيف، وذلك للجهل بحال الراوي=

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن (محمد بن محمد بن سليمان الباغندي)[١] لم يسمعه من (محمد بن عبدالله بن نمير)[٢]، وإنما دلسه عنه، أي أن (الباغندي) أسقط الواسطة بينه وبين (محمد بن عبدالله بن نمير)، ورواه عنه بعبارة توهم أنه سمعه منه.

وهذا النوع من أنواع التدليس يدخل في تدليس الإسناد.

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن عبدالله بن أحمد، أنا أبو بكر الخطيب، أنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبدالله بن بشران المعدل، نا عبد الصمد بن علي ابن محمد بن مكرم الوكيل، أنا الحارث بن محمد بن الحارث التميمي، نا عبد الوهاب بن عطاء، أنا سعيد، عن **قتادة**، عن **هلال بن حصن**، عن أبي سعيد الخدري قال:

= أو الرواة الساقطين من السند بين (محمد بن محمد بن سليمان الباغندي) وبين (محمد بن عبدالله بن نمير).

(١) محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث بن عبد الرحمن، أبو بكر الأزدي الواسطي المعروف بابن الباغندي، سمع محمد بن عبدالله بن نمير وغيره، وروى عنه خلق يطول ذكرهم، مشهور بالتدليس مع الصدق والأمانة، قال الإسماعيلي: لا أتهمه ولكنه يدلس، وقال ابن المظفر: لا ينكر منه إلا التدليس، وقال الدارقطني: يكتب عن بعض أصحابه ثم يسقط بينه وبين شيخه ثلاثة، توفي سنة (٣١٢هـ). انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (٣/ ٢٠٩) رقم (١٢٥٨)، وطبقات المدلسين لابن حجر: ص (٤٤) رقم (١٠٠).

(٢) محمد بن عبدالله بن نمير الهمداني الكوفي، أبو عبد الرحمن، ثقة حافظ فاضل، من الطبقة العاشرة، توفي سنة (٢٣٤هـ)، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٩٠) رقم (٦٠٥٣).

أعوزنا[١] مرة فأصابنا جهد شديد، فقال أهلي لو أتيت النبي ﷺ فسألته، فأتيته فكان أول شيء واجهني به قال:

(من استعف أعفه الله، ومن استغنى أغناه الله، ومن سألنا لم ندخر عنه شيئاً وجدناه).

فقلت في نفسي أفلا أستغني فيغنيني الله، قال: فوالله ما رجعت إلى نبي الله ﷺ أسأله شيئاً من الفاقة، حتى مالت علينا الدنيا ففرقتنا أو غرقتنا، إلا من عصم الله ﷻ.

ورواه أبو جمرة نصر بن عمران الضبعي عن هلال، وقيل إن قتادة إنما سمعه من أبي جمرة ودلسه عن هلال، أخبرنا بحديثه. . .»[٢][٣].

---

(١) ورد في طبعَتَي التاريخ (أعوزتنا)، وهو تصحيف من الناسخ والله أعلم.

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٢٠/ ٣٨٨) طبعة دار الفكر.
وسند الحديث اللاحق قوله أخبرنا: (أبو القاسم بن السمرقندي، وأبو الحسن علي بن هبة الله بن عبد السلام، قالا: أنا أبو محمد الصريفيني، أنا عيسى بن علي، أنا أبو القاسم ابن حبابة، نا أبو القاسم البغوي، نا علي بن الجعد، أنا شعبة، عن أبي جمرة قال: سمعت هلال بن حصين قال: أتيت المدينة فنزلت دار أبي سعيد الخدري، فضمني وإياه المجلس، فحدث أنه. . .).

(٣) أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده: (٢/ ٣٦٧) رقم (١١٢٩) من طريق (قتادة هلال) معنعناً، وفي (٢/ ٤٥٥) رقم (١٢٦٧) من طريق (قتادة) قال: (حدث هلال بن حصن)، والطبراني في الأوسط: (٣/ ١٨٦) رقم (٢٨٧٥) من طريق (قتادة عن هلال) معنعناً، وأخرجه الطيالسي في مسنده: ص (٢٩٣) رقم (٢٢١١)، وابن الجعد في مسنده: ص (١٩٥) رقم (٢٢٨١)، وأحمد في مسنده: (٣/ ٤٤) رقم (١١٤١٩) بأطول منه، وقد أخرجوه من طريق (شعبة) عن (أبي جمرة).
ولحديث أبي سعيد الخدري ؓ هذا طرق أخرى متعددة، منها عند البخاري، لكن بمعان قريبة من معنى هذا الحديث. =

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وبين أنه قيل إن (قتادة)[1] لم يسمعه من (هلال بن حصن)[2]، وإنما سمعه من (أبي جمرة)[3] الذي يرويه عن (هلال بن حصن)، وأنه ـ أي قتادة ـ أسقط من السند (أبا جمرة) ودلس الحديث بأن رواه عن (هلال بن حصن)، ثم أورد ابن عساكر الحديث من طريق آخر من طريق (أبي جمرة عن هلال بن حصين).

وهذا النوع من أنواع التدليس يدخل في تدليس الإسناد.

ومثال آخر قوله:

«قرأت بخط **أبي الحسن الحنائي**، أنا أبو الفتح كليب بن علي بن الحسن

= وهذا الحديث سنده ضعيف، وذلك لأن راويه (قتادة) رواه معنعناً، وهو مشهور بالتدليس، وقد بين ابن عساكر أنه قيل أن هذا الحديث مما دلسه (قتادة) فأسقط الواسطة بينه وبين من روى عنه الحديث، لكن سنده يرتقي إلى الحسن لغيره بالطرق الأخرى.

(١) قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، كان حافظ عصره، وهو مشهور بالتدليس، يقال ولد أكمه، وهو رأس الطبقة الرابعة، توفي سنة مئة وبضع عشرة، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٥٣) رقم (٥٥١٨)، وطبقات المدلسين له أيضاً: ص (٤٣) رقم (٩٢).

(٢) هلال بن حصن، أخو بني مرة بن عباد، يعد في البصريين، روى عن أبي سعيد عن النبي ﷺ (من يستغن يغنه الله)، روى عنه أبو حمزة وقتادة، ويقال إن قتادة روى أيضاً عن أبي حمزة، وقد ذكره ابن حبان في كتابه الثقات. انظر التاريخ الكبير للبخاري: (٨/ ٢٠٤) رقم (٢٧١٩)، والثقات لابن حبان: (٥/ ٥٠٤) رقم (٥٩٤٨).

(٣) نصر بن عمران بن عصام الضُبَعي، أبو جمرة البصري، كناه ابن حبان (أبو حمزة)، نزيل خراسان، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من الطبقة الثالثة، توفي سنة (١٢٨هـ)، أخرج له الستة. انظر مشاهير علماء الأمصار لابن حبان: ص (٩٤) رقم (٦٨٨)، وتقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٦١) رقم (٧١٢٢).

البزاز الشيخ الصالح، أنبأنا **عبدالله بن جعفر الرماني**، نا خيثمة بن سليمان، نا محمد بن عوف بن سفيان الطائي، نا مروان بن محمد الطاطري، نا سليمان بن بلال، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال:

(نعم الإدام الخل).

عبدالله هو حديد بن جعفر، دلسه الحنائي لنزوله»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن راويه (أبا الحسن الحنائي)[3] قد دلس الحديث، وذلك بأن سمى أحد الرواة، وهو (حديد بن جعفر بن محمد أبو نصر الرماني الأنباري)[4] بما لا يُعرف به، إذ سماه (عبدالله بن جعفر الرماني)،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥٩/ ٤٥٧).

(٢) أخرجه مسلم: في الأشربة، باب فضيلة الخل والتأدم به رقم (٢٠٥١).

(٣) عبدالله بن الحسين بن محمد بن إبراهيم بن الحسين بن عبدالله بن عبد الرحمن أبو الحسن بن أبي القاسم بن الحنائي، حدث بشيء يسير، كان قد سمع الكثير ونسخ من الشيوخ ولم يحدث إلا للدهستاني بجزء أو جزأين، توفي سنة (٤٦٠هـ). انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٣/ ١٩١) رقم (٢٥٣).

(٤) أورد له ابن عساكر ترجمة وسماه فيها: (حدير بن جعفر بن محمد أبو نصر الرماني الأنباري)، وفرَّق بينه وبين (حديد بن جعفر أبو نصر)، فقد نَقَلَ عن أبي نصر بن ماكولا قوله: (وأما حديد، أوله حاء مفتوحة بعدها دال مهملة مكسورة، فهو حديد بن جعفر أبو نصر، روى عنه شيخانا أحمد بن عبد الرحمن الطرائفي وعبد العزيز بن أحمد الكتاني وغيرهما من شيوخنا، انتهى)، وأما الذهبي فقد أورد له ترجمة في تاريخ الإسلام وسماه فيها: (حديد بن جعفر، أبو نصر) وقال عنه: (وهو أنباري سكن الشام)، وهو الصواب والله أعلم، وذلك لأن ابن عساكر لم يسمه (حدير) إلا في ترجمته التي أوردها له، لكنه ذكره في تاريخه في مواضع متعددة وقد سماه (حديد)، وذلك كما في الحديث المذكور أعلاه وكما في (٥/ ٤١٥) و(١٦/ ٤٤٢) و(٤١/ ٤٦٢)=

وبين أن الحنائي إنما دلس هذا الحديث لأنه حديث نازل.

وهذا النوع من أنوع التدليس يدخل في تدليس الشيوخ.

ومثال آخر قوله:

«قرأت على أبي القاسم خلف بن إسماعيل بن أحمد، عن عبد العزيز بن أحمد، أنا أبو محمد بن أبي نصر، نا خالد بن محمد بن خالد الحضرمي، نا أحمد ابن محمد بن يحيى بن حمزة، **أنا محمد بن عائذ، أنا محمد بن عبدالله الواقدي**، حدثني عمر بن عثمان الجحشي، عن أبيه قال:

بعث رسول الله ﷺ شجاع بن وهب إلى الحارث بن أبي شمر وهو بغوطة دمشق، فخرج من المدينة في ذي الحجة سنة ست، وذلك مرجع النبي ﷺ من الحديبية فكتب إليه:

(بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله ﷺ إلى الحارث بن أبي شمر، سلام على من اتبع الهدى وآمن به وصدق به، وإني أدعوك إلى أن تؤمن بالله وحده لا شريك له، يبقى لك ملكك).

قال: فختم الكتاب، ثم خرج به شجاع، قال: فانتهيت إلى حاجبه، فأخذه وهو يومئذ مشغول بتهيئة الإنزال والألطاف لقيصر وهو جاء من حمص إلى إيلياء حيث كشف الله عنه جنود فارس فشكر الله، قال: فانتهيت إلى حاجبه، فأقمت عنده يومين أو ثلاثة، فقلت لحاجبه إني رسول رسول الله ﷺ إليه، فقال حاجبه: لا تصل إليه حتى يخرج يوم كذا وكذا، قال: وجعل حاجبه يسألني عن

= و(٧٠/ ٢٩٢) طبعة دار الفكر في جميع المواضع المشار إليها، حدث عن خيثمة بن سليمان وعن غيره، وحدث عنه أبو القاسم الحنائي وأبو الفتح كليب بن علي بن الحسن البزار وغيرهما. انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٢/ ٢٥١) رقم (١٢٢٨) طبعة دار الفكر، وتاريخ الإسلام للذهبي: (٢٨/ ٢٢١) رقم (٣٦١).

رسول الله ﷺ وما يدعو إليه، وكان رومياً، وكان اسمه مرى، قال: فكنت أحدثه عن صفة النبي ﷺ وما يدعو إليه، فيرق حتى يغلبه البكاء، ويقول: إني قرأت الإنجيل فأجد صفة النبي ﷺ بعينه، فكنت أراه يخرج بالشام، فأراه قد خرج بأرض القرظ، فأنا أومن به وأصدقه، وأنا أخاف الحارث أن يقتلني، فكان يكرمني ويحسن ضيافتي، ويخبرني عن الحارث باليأس منه، ويقول: وهو يخاف من قيصر.

فخرج الحارث يوماً، فوضع التاج على رأسه، فأذن لي عليه، فدفعت إليه كتاب النبي ﷺ، فقرأه، ثم رمى به، ثم قال: من ينزع مني ملكي؟ أنا سائر إليه، ولو كان باليمن جئته، علي بالناس، فلم يزل يفرض حتى الليل، وأمر بالخيول تنعل، ثم قال: أخبر صاحبك بما ترى.

قال: وكتب إلى قيصر يخبره خبري وكتاب النبي ﷺ إليه، فيصادف قيصر بإيلياء، وعنده دحية، فدفعت إليه بكتاب النبي ﷺ، فقرأه قيصر، ثم كتب إليه ألا تسير إليه واله عنه، وواف إيلياء.

قال: ورجع الكتاب وأنا مقيم، قال: فلما جاءه جواب الكتاب دعاني، فقال: متى تريد أن تخرج إلى صاحبك؟ قال: فقلت: غداً، قال: فأمر لي بمئة مثقال ذهب، قال: ووصلني[1] بكسوة ونفقة، وقال: أقرئ رسول الله ﷺ مني السلام، وأخبره أني متبع دينه.

قال شجاع: فقدمت على النبي ﷺ، وأخبرته بما قال لرسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: (باد ملكه).

وأقرأته من مري السلام، وأخبرته بما قال لرسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: (صدق).

---

(١) بزيادة اسم (مري) في هذا الموضع في الطبقات الكبرى لابن سعد: (١/ ٢٦١).

ومات ابن أبي شمر عام الفتح، ووليهم جبلة بن الأيهم، وكان ينزل الجابية، وكان آخر ملوك غسان، فأدركه عمر بن الخطاب، وأسلم، فلاحى رجلاً من مزينة، فلطم عينه، فجاء به إلى عمر بن الخطاب، فقال: خذ لي بحقي، فقال عمر: الطم عينه، فقال جبلة: عيني وعينه سواء؟ قال عمر: نعم، قال جبلة: لا أقيم بهذه الدار أبداً، فلحق بعمورية مرتداً حتى مات على ردته، وكان الحارث بن أبي شمر نازلاً بجلق.

محمد بن عبدالله هذا هو محمد بن عمر الواقدي، دلسه ابن عائذ»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحدي، ثم بين أن راويه (محمد بن عائذ)[3] قد دلسه بأن سمى (محمد بن عمر الواقدي)[4] باسم لم يشتهر به، إذ سماه (محمد ابن عبدالله الواقدي).

وهذا النوع من أنوع التدليس يدخل في تدليس الشيوخ.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٧/ ٥٣).

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى: (١/ ٢٦١) بلفظ قريب، وأخرجه مختصراً في: (٣/ ٩٤).

وسند الحديث ضعيف جداً لأنه من طريق (الواقدي) وهو متروك (انظر ترجمته في الحاشية رقم (٤) من هذه الصفحة).

(٣) محمد بن عائذ الدمشقي، أبو أحمد، صاحب المغازي، صدوق رمي بالقدر، لم يذكر ابن حجر ولا أحد ممن ترجم له أنه يدلس، من الطبقة العاشرة، توفي سنة (٢٣٣هـ)، أخرج له أبو داود والنسائي. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٨٦) رقم (٥٩٨٩).

(٤) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي المدني القاضي، نزيل بغداد، متروك مع سعة علمه، من الطبقة التاسعة، توفي سنة (٢٠٧هـ)، أخرج له ابن ماجه. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٤٩٨) رقم (٦١٧٥).

الخلاصة:

من الأمثلة السابقة ومن تتبع الأحاديث التي بين ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق أنها (مدلسة)، تبين أنه يقسم الحديث المدلس إلى قسمين فقط، تدليس إسناد، وتدليس شيوخ، وتبين أن معناهما عنده متفق مع ما قاله من قَسَّم الحديث (المدلس) إلى قسمين.

* * *

المبحث الرابع
المرسل الخفي

أولاً ـ أقوال العلماء في المرسل الخفي:

يعد هذا النوع من أنواع الحديث من الأنواع الدقيقة والغامضة والتي لا يدركها إلا من كان واسع الرواية وجامعاً لطرق الأحاديث مع المعرفة التامة[1]، وهو مع اشتراكه مع (المرسل) في بعض تسميته، إلا أنهما يختلفان في المعنى، وذلك أنه ليس المراد هنا بالإرسال ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ كما هو المشهور في حد المرسل، ولا الانقطاع بين راويين لم يدرك أحدهما الآخر[2]، وقد اختلف علماء المصطلح في تعريفه بحسب ما قيدوه به، وهذه بعض أقوالهم في تعريف هذا النوع من أنواع الحديث:

أما **ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)** فقد تكلم على هذا النوع من أنواع الحديث، وبين أنه نوع مهم عظيم الفائدة، ثم قال إنه:

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٢٨٨)، النوع الثامن والثلاثون ـ معرفة المراسيل الخفي إرسالها.

(٢) انظر فتح المغيث للسخاوي: (٣/ ٧٤).

(ما عرف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوي فيه، أو عدم اللقاء)[١].

وكلامه هذا كان في معرض كيفية الكشف عن المرسل الخفي، ومحصلة كلامه أن المرسل الخفي عنده هو ما رواه الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه، أو روايته عمن عاصره ولم يلقه.

وقد سمي بالخفي لأنه قد يخفى على الكثير من أهل الحديث لكون الراويين قد جمعهما عصر واحد[٢].

ثم أتى **الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)**، فبين أن الحديث يدخل في باب المرسل الخفي:

(إذا صَدَرَ من مُعَاصِرٍ لم يلقَ من حدث عنه، بل بينه وبينه واسطة)[٣].

فالمرسل الخفي عنده هو ما رواه راويه عمن عاصره لكنه لم يلقه، وهو لم يُدخل فيه رواية من روى عمن لقيه لكنه لم يسمع منه.

وأما **الحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ)** فقد عرف المرسل الخفي بأنه:

(أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه)[٤].

والحافظ العراقي لَحَظَ في تعريفه هذا للمرسل الخفي معنى الخفاء في الانقطاع، أو بمعنى آخر لَحَظَ الخفاء في عدم تحمل الراوي لما يرويه عمن رواه عنه، وهو يتمثل في الحالات الثلاث التي بينها، وهي الرواية عمن عاصره ولم

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٢٨٩).

(٢) انظر فتح المغيث للعراقي: ص (٣٣٢).

(٣) شرح النخبة لابن حجر: ص (٨٥).

(٤) فتح المغيث للعراقي: ص (٣٣٢).

يلقه، والرواية عمن لقيه ولم يسمع منه، والرواية عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، فالخفاء في عدم تحمل الراوي لما يرويه عمن رواه عنه حاصل في هذه الصور الثلاث، ولا معنى لاستبعاد بعضها من تعريف هذا النوع من أنواع الحديث كما فعل الحافظ ابن حجر، حيث قَصَرَ هذا النوع على ما رواه الراوي عمن عاصره ولم يلقه.

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في المرسل الخفي:

لدى تتبع مصطلح (المرسل الخفي) في كتاب تاريخ مدينة دمشق، فإننا نجد أن ابن عساكر لم يستخدمه، لكن بتتبع معنى الإرسال الخفي في تاريخ مدينة دمشق، تبين أن ابن عساكر أورد أحاديث تدخل في هذا المعنى، ومثال ذلك قوله:

«أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو الحسين بن النقور، أنا عيسى ابن علي، نا **عبدالله بن محمد**، نا **منجاب بن حارث**، وغيره، عن شريك، عن عطاء بن السائب قال: أوصى أبي بشيء لبني هاشم، فأتيت أبا جعفر بالمدينة، فبعثني إلى امرأة عجوز كبيرة ابنة لعلي، فقالت: حدثني مولى لرسول الله ﷺ يقال له: طهمان أو ذكوان قال:

قال لي رسول الله ﷺ: (يا طهمان ـ أو يا ذكوان ـ إن الصدقة لا تحل لي ولا لأهل بيتي، وإن مولى القوم من أنفسهم).

قال البغوي: ورواه غيره عن شريك عن عطاء بن السائب، وسماه مهران، وقيل ميمون، وقيل باذام، وقيل كيسان، فلا أدري أيها الصواب.

كذا كان في الأصل، ولا أعرف للبغوي رواية عن منجاب، والله أعلم»[١][٢].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لان عساكر: (٤/ ٢٨٣).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير: (٢/ ٢٣٢) رقم (٤٢١٧)، وأورده ابن حجر في الإصابة: (٢/ ٤٠٦) في ترجمة ذكوان مولى رسول الله ﷺ. =

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن راويه (عبدالله بن محمد البغوي)[1] ليس له رواية عن (منجاب بن حارث)[2]، وهو قد عاصره، فهذا الحديث يدخل في باب المرسل الخفي الذي خفي إرساله، وذلك لأن راويه رواه عمن عاصره لكن لم يثبت أنه لقيه أو سمع منه، وابن عساكر لم يستعمل وصف المرسل الخفي، بل اكتفى ببيان الانقطاع في الحديث.

الخلاصة:

بالنظر إلى صنيع ابن عساكر في المثال السابق، يتبين أنه يَدخل في باب (المرسل الخفي) بحسب ما اتفق عليه أهل هذا الفن في تعريف هذا النوع من أنواع الحديث، لكنه لم يصرح بوصفه بهذا الوصف.

* * *

= وسند الحديث ضعيف، وذلك بسبب الانقطاع الذي بينه ابن عساكر في السند، وقد زاده ضعفاً أن راوية في السند ذُكر اسمها مبهماً، حيث ورد في السند: (... فبعثني إلى امرأة عجوز كبيرة ابنة لعلي، فقالت: حدثني...).

(١) عبدالله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البغوي، الحافظ الصدوق مسند عصره، تكلم فيه ابن عدي بكلام فيه تحامل، ثم في أثناء الترجمة أنصف ورجع عن الحط عليه وأثنى عليه، وقال الخطيب عنه: (كان ثقة ثبتاً مكثراً فهماً عارفاً)، وقال عنه الدارقطني: (ثقة جبل إمام من الأئمة ثبت أقل المشائخ خطأ)، ولد سنة (٢١٤هـ) وتوفي سنة (٣١٨هـ). انظر لسان الميزان لابن حجر: (٣/ ٣٣٨) ترجمة رقم (١٣٩٣).

(٢) مِنجَاب بن الحارث بن عبد الرحمن التميمي، أبو محمد الكوفي، ثقة من العاشرة، توفي سنة (٢٣١هـ)، أخرج له مسلم وابن ماجه في التفسير. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٤٥) ترجمة رقم (٦٨٨٢).

المبحث الخامس
المزيد في متصل الأسانيد

أولاً ـ أقوال العلماء في المزيد في متصل الأسانيد:

اتفق علماء هذا الفن على تعريف هذا النوع من أنواع الحديث على أنه:

(أن يزيد راو في الإسناد المتصل رجلاً لم يذكره غيره)[1].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في المزيد في متصل الأسانيد:

لدى تتبع هذا النوع من أنواع الحديث في كتاب تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، نجد أن ابن عساكر أورده، لكنه لم يسمه بهذا الاسم، وإنما يشير إليه تعقيباً على الحديث بقوله إن ذِكر أحد الرواة مَزيد فيه، ويبين أن هذه الزيادة لا تصح، ومثاله قوله:

«أخبرناه أبو القاسم بن الحصين، أخبرنا أبو علي بن المذهب

ح وأخبرناه أبو علي بن السبط، أخبرنا أبو محمد الجوهري

قالا: أخبرنا أبو بكر بن مالك، حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا أسود بن عامر، حدثنا شريك، عن ابن عمير، قال شريك: قلت له: عمن يا أبا عمير؟ عمن حدثه؟ قال: عن نافع بن جبير، عن أبيه، عن علي قال:

كان النبي ﷺ ضخم الهامة، مشرباً حمرة، شثن الكفين والقدمين[2]،

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٣٦٤)، وانظر الباعث الحثيث لابن كثير: ص (١٢٤) النوع السابع والثلاثون ـ معرفة المزيد في متصل الأسانيد.

(٢) سبق شرحها ص (١٨٤) في الحاشية رقم (٥) من هذا البحث.

ضخم اللحية، طويل المسربة[١]، ضخم الكراديس[٢]، يمشي في صبب[٣]، يتكفأ في المشية[٤]، لا قصير ولا طويل، لم أر قبله مثله ولا بعده.

وقد رواه قيس بن الربيع الأسدي عن عبد الملك، **وزاد فيه جبيراً**، إلا أنه لم يقل عن علي:

أخبرناه أبو بكر محمد بن عبد الباقي الفرضي، أخبرنا أبو محمد الجوهري، أخبرنا أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر بن محمد الخرقي، حدثنا محمد بن محمد الباغندي، حدثنا أحمد بن مرزوق

ح وأخبرنا أبو سهل محمد بن إبراهيم بن سعدويه، أخبرنا أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي، أخبرنا أبو القاسم جعفر بن عبدالله بن يعقوب، حدثنا أبو بكر محمد بن هارون الروياني، حدثنا أبو معمر

قالا: حدثنا أبو داود، حدثنا قيس، عن عبد الملك بن عمير، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه قال:

كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل ولا بالقصير، ضخم الرأس واللحية، ضخم الكراديس، مشرباً حمرة، إذا مشى تكفأ كأنما يمشي في صعد، حسن الشعر ـ وقال الروياني: الثغر ـ، لم أر قبله مثله ـ وقال ابن مرزوق: لم أر قبله

---

(١) سبق شرحها ص (١٨٤) في الحاشية رقم (٣) من هذا البحث.

(٢) الكراديس: هي رؤوس العظام، واحدها كُردُوس، وقيل هي ملتقى كل عظمين ضخمين، كالركبتين والمرفقين والمنكبين، أراد أنه ضخم الأعضاء. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الجزري: (٤/ ١٦٢) مادة (كردس).

(٣) سبق شرحها ص (١٨٤) في الحاشية رقم (٦) من هذا البحث.

(٤) يتكفَّأ: أي يتميل ويتقلب، والتكفي هو التمايل إلى قدام. انظر لسان العرب لابن منظور: (١/ ١٤١) مادة (كفأ).

ولا بعده مثله ـ ﷺ.

وليس ذكر جبير فيه محفوظاً، فقد رواه إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي عن عبد الملك بن عمير ولم يذكره، وكذلك رواه صالح بن سعيد عن نافع»[١][٢].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢٢٠).

(٢) الحديث الأول أخرجه أحمد في مسنده: (١/ ١٣٣) رقم (١١٢٢)، وابن عساكر أخر مع الحديث من طريقه، والبزار في مسنده: (٢/ ١١٨) رقم (٤٧٤) بلفظ قريب، وعقب عليه بقوله: (وهذا الحديث يروى عن علي من غير وجه، ويروى عن علي بهذا الإسناد، وهذا أحسن إسناد يروى عن علي وأشده اتصالاً، ولا نعلم روى جبير بن مطعم عن علي إلا هذا الحديث) وسند ابن عساكر يلتقي مع سند البزار هذا عند (شريك).
وسند هذا الحديث الذي أورده ابن عساكر شديد الضعف، وذلك لزيادة (جبير) فيه، ذلك أن المحفوظ أن هذا الحديث من رواية (جبير بن مطعم عن علي بن أبي طالب ﷺ) كما بين ابن عساكر، ويلاحظ أن في سنده (شريك بن عبدالله)، قال ابن حجر: (صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة) (انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٢٦٦) رقم (٢٧٨٧)).
أما الحديث الثاني فهو مرسل، وقد أورده ابن بشران في أماليه: ص (٣٢٩) رقم (٧٦٦) بلفظ قريب.
وسند هذا الحديث شديد الضعف للخلل الذي فيه، ذلك أن المحفوظ أن هذا الحديث من رواية (جبير بن مطعم عن علي بن أبي طالب ﷺ) كما بين ابن عساكر، ويلاحظ أن في سنده (قيس بن الربيع)، قال ابن حجر: (صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به) (انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٥٧) رقم (٥٥٧٣)).
وأما الحديث من طريق (نافع) عن (علي ﷺ) ومن غير ذكر (جبير) فيه، فقد أخرجه أحمد في مسنده في: (١/ ٩٦) رقم (٧٤٤) مختصراً، ورقم (٧٤٦)، و(١/ ١١٦) رقم (٩٤٤)، ورقم (٩٤٦)، و(١/ ١١٧) رقم (٩٤٧)، و(١/ ١٣٧) رقم (١٠٥٣)، والترمذي في سننه: (٥/ ٥٩٨) رقم (٣٦٣٧) وقال: (هذا حديث حسن صحيح)، وابن حبان في صحيحه: (١٤/ ٢١٦) رقم (٦٣١١)، والحاكم في المستدرك: (٢/ ٦٦٢) رقم (٤١٩٤) وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه الألفاظ)، وقال الذهبي: (صحيح).

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول من طريق (نافع بن جبير)[1] عن أبيه (جبير بن مطعم ﷺ)[2] عن (علي بن أبي طالب ﷺ)، ثم عقب عليه مبيناً أنه روي من طريق آخر عن (جبير بن مطعم ﷺ) من غير ذكر (علي بن أبي طالب ﷺ)، كما بين أن ذكر (جبير) فيه زيادة في السند، ثم أورد الحديث الثاني، ثم عقب عليه بقوله إن ذِكر (جبير) فيه غير محفوظ، وبين أن الحديث قد ورد من طرق أخرى بغير هذه الزيادة، ثم أورد هذه الطرق مباشرة، وهي من طريق (نافع بن جبير) عن (علي بن أبي طالب ﷺ)[3]، ومن محصلة تعليقه على الحديثين يتبين أن الصواب أن الحديث برواية (نافع بن جبير) عن (علي بن أبي طالب ﷺ) وأن ذكر (جبير) بينهما زيادة غير محفوظة، وهذا يُدخِلُ الحديث الأول في باب المزيد في متصل الأسانيد، وذلك لزيادة (جبير) في سنده، والصواب أن السند متصل دون هذه الزيادة، لكن ابن عساكر لم يصف الحديث بأنه من (المزيد في متصل الأسانيد)، بل اكتفى ببيان أمر هذه الزيادة في السند.

ومثال آخر قوله:

«فأخبرناه أبو سهل بن سعدويه، أنا أبو الفضل الرازي، أنا جعفر بن عبدالله، نا محمد بن هارون، نا العباس الدوري، نا أبو النضر هاشم بن القاسم،

---

(١) انظر ترجمته ص (١٨٩) الحاشية رقم (٢) من هذا البحث.

(٢) جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي، كان من أكابر علماء النسب، وأسلم بين الحديبية والفتح وقيل في الفتح، توفي سنة (٥٧هـ) أو (٥٨هـ) أو (٥٩هـ)، أخرج له الستة. انظر ترجمته في تهذيب الكمال للمزي: (٤/ ٥٠٦) رقم (٩٠٤)، والإصابة لابن حجر: (١/ ٤٦٢) رقم (١٠٩٣).

(٣) انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).

عن **محمد بن راشد**، عن مبارك بن فضالة، عن الحسن قال: حدثني ـ أو حدثنا ـ أبو بكرة:

أن النبي ﷺ كان يصلي، فجاء الحسن فركب على ظهره، فقيل له: إنك تصنع بهذا شيئاً ما رأيناك تصنع بأحد، فقال: (إن ابني هذا سيد، ويصلح الله به بين فئتين من المسلمين).

قال الحسن: فما اهريق في ولايته محجمة من دم.

كذا قال، وهاشم بن القاسم إنما يرويه عن المبارك نفسه، ومحمد بن راشد مزيد فيه، أخبرناه...»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن (هاشم بن القاسم)[3] إنما يروي

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٣/ ٢٣٥) طبعة دار الفكر.

(٢) أخرجه الطيالسي في مسنده: ص (١١٨) رقم (٨٧٤)، وأحمد في مسنده: (٥/ ٤٤) رقم (٢٠٤٦٦)، وفي (٥/ ٥١) رقم (٢٠٥٣٥)، وابن حبان في صحيحه: (١٥/ ٤١٨) رقم (٦٩٦٤)، والطبراني في الكبير: (٣/ ٣٤) رقم (٢٥٩١) و(٢٥٩٤).

ويلتقي سند ابن عساكر مع سند الإمام أحمد الأول عند (هاشم بن القاسم)، لكن دون زيادة (محمد بن راشد) فيه، ويلتقي مع أسانيد الطيالسي وسند أحمد الثاني وابن حبان وسند الطبراني الأول عند (ابن فضالة)، ويلتقي مع سند الطبراني الثاني عند (أبي بكرة ﷺ).

وسند هذا الحديث ضعيف، وذلك للزيادة التي بينها ابن عساكر في سنده، ما يشعر بعدم ضبط راويه.

(٣) هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي، مولاهم البغدادي، أبو النضر، مشهور بكنيته، ولقبه قيصر، ثقة ثبت، من الطبقة التاسعة، توفي سنة (٢٠٧هـ)، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٧٠) ترجمة رقم (٧٢٥٦).

الحديث عن (المبارك بن فضالة)[١] دون ذكر (محمد بن راشد)[٢] بينهما، وأن ذِكره إنما هو زيادة في السند، ثم أورد الحديث من طريق آخر على الصواب دون ذِكر (محمد بن راشد) فيه[٣]، ويلاحظ أن ابن عساكر لم يقل بأن هذا الحديث من باب (المزيد في متصل الأسانيد)، بل عبر عن ذلك بأن قال بأن أحد الرواة مَزيد في السند.

ومثال آخر قوله:

«أخبرناه أبو سهل بن سعدويه، أنا إبراهيم بن منصور، أنا أبو بكر بن المقرئ، أنا أبو يعلى، نا يحيى بن معين، نا أبو عبيدة الحداد، عن عبد الواحد ابن زيد، عن أسلم، عن **فرقد السبخي**، عن مرة الطيب، عن زيد بن أرقم، عن أبي بكر، أن النبي ﷺ قال:

(لا يدخل الجنة جسد غذي بحرام).

زاد أبو يعلى الموصلي في هذا الإسناد (فرقد السبخي)، ولا أعرف أحداً

---

(١) مبارك بن فَضالة، أبو فضالة البصري، صدوق يدلس ويسوي، من الطبقة السادسة، توفي سنة (١٦٦هـ) على الصحيح، أخرج له البخاري في التعاليق وأبي داود والترمذي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥١٩) ترجمة رقم (٦٤٦٤).

(٢) محمد بن راشد المكحولي الخزاعي الدمشقي، نزيل البصرة، روى عنه أبو النضر هاشم ابن القاسم وغيره، صدوق يهم ورمي بالقدر، من الطبقة السابعة، توفي بعد سنة (١٦٠هـ)، أخرج له الأربعة. انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٢/ ٥٧)، وتقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٧٨) ترجمة رقم (٥٨٧٥).

(٣) وهو قوله (١٣/ ٢٣٦) طبعة دار الفكر: (أخبرناه أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو علي بن المذهب، أنا أحمد بن جعفر، نا عبدالله، حدثني أبي، نا هاشم، نا المبارك، نا الحسن، نا أبو بكرة قال...).

تابعه على ذلك»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر حديثاً، وعقب عليه مبيناً أن (أبا يعلى الموصلي)[٣] ـ والحديث مروي من طريقه[٤] ـ قد زاد بين (أسلم الكوفي)[٥] وبين (مرة الطيب)[٦]

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٣/ ٣٣٥).

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده: (١/ ٨٤) رقم (٨٣) من طريق (عبد الواحد بن زيد، عن فرقد السبخي، عن مرة الطيب، عن زيد بن أرقم، عن أبي بكر الصديق، أن النبي ﷺ قال...)، وفي (١/ ٨٥) رقم (٨٤)، والبزار في مسنده: (١/ ١٠٥) رقم (٤٣) بزيادة فيه، والطبراني في الأوسط: (٦/ ١١٢) رقم (٥٩٦١) وعقب عليه بقوله: (لا يُروَى هذا الحديث عن أبي بكر إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الواحد بن زيد)، وجميعهم رووه من دون زيادة (فرقد السبخي) بين (أسلم الكوفي) و(مرة الطيب)، عدا الحديث الذي رواه أبو يعلى، والذي أسقط من سنده (أسلم الكوفي) وقال (فرقد السبخي) بدلاً منه، وابن عساكر كان قد أورده قبل هذا الحديث (٤٣/ ٢٣٥) وبين أن راويه قد أسقط من سنده (أسلم الكوفي) وقال (فرقد السبخي) بدلاً منه.
وسند هذا الحديث ضعيف، لأن في الزيادة التي تفرد بها راوي هذا السند والتي بينها ابن عساكر ما يشعر بعدم ضبط الراوي لما رواه.

(٣) أحمد بن علي بن المثنى، أبو يعلى الموصلي، التميمي، الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، محدث الموصل، وصاحب المسند والمعجم، توفي سنة (٣٠٧هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٤/ ١٧٤) رقم (١٠٠).

(٤) الحديث بهذا السند لم أجده في مسند أبي يعلى المطبوع.

(٥) أسلم الكوفي، روى عن مرة الطيب عن زيد بن أرقم، قال ابن حجر: (ذكر الطوسي في رجال الشيعة في هذه الطبقة أسلم الكوفي الضرير، وأسلم بن عابد المدني، فما أدري أهم واحد أم أكثر). انظر لسان الميزان لابن حجر: (١/ ٣٨٨) ترجمة رقم (١٢١٨).

(٦) مرة بن شراحيل الهمداني البكيلي، أبو إسماعيل الكوفي، المعروف بمرة الطيب ومرة الخير، روى عن زيد بن أرقم وعن غيره، روى عنه أسلم الكوفي وفرقد السبخي، ثقة، توفي سنة (٧٦هـ) وقيل بعدها، أخرج له الجماعة. انظر تهذيب الكمال للمزي: (٢٧/ ٣٧٩) ترجمة رقم (٥٨٦٥).

راوياً آخر، هو (فرقد السبخي)[1]، وبين أنه قد تفرد بهذه الزيادة، وأنه لم يتابع عليها، وبهذا يتبين أن هذا الحديث يدخل في باب (المزيد في متصل الأسانيد)، لكن ابن عساكر لم يطلق هذا الوصف عليه، بل عبر عن ذلك بأن قال بأن أحد الرواة مَزيد في السند.

الخلاصة:

من الأمثلة السابقة يتبين أن ابن عساكر لم يستعمل وصف (المزيد في متصل الأسانيد) في كتابه تاريخ مدينة دمشق، لكنه أورد أحاديث ينطبق عليها معناه تماماً بحسب ما اتفق عليه أهل هذا الفن في تعريف هذا النوع من أنواع الحديث.

❒ ❒ ❒

(١) فَرقد بن يعقوب السبخي، أبو يعقوب البصري، صدوق عابد، لكنه لين الحديث، كثير الخطأ، من الطبقة الخامسة، توفي سنة (١٣١هـ)، أخرج له الترمذي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٤٤) ترجمة رقم (٥٣٨٤).



الفصل الثالث

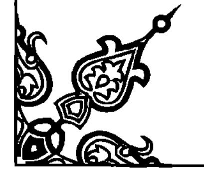
علوم السند
عند الحافظ ابن عساكر
من حيث التفرد والتعدد

المبحث الأول: الغريب والفرد.

المبحث الثاني: المشهور.

المبحث الثالث: العزيز.

المبحث الرابع: المتابعة والشاهد.






الفصل الثالث

علوم السند عند الحافظ ابن عساكر من حيث التفرد والتعدد

المبحث الأول
الغريب والفرد

أولاً ـ أقوال العلماء في الحديث الغريب والحديث الفرد:

أ ـ الغريب:

تعددت عبارات المحدثين في تحديد معنى الحديث الغريب والحديث الفرد، أما الغريب، فأول من أوضح معناه مفصلاً هو **الإمام الترمذي (ت٢٧٩هـ)** في كتابه العلل، وكل من أتى بعده كان إما مفسراً لكلامه أو مفصلاً له، وهو قد قسمه إلى أقسام ثلاثة، فقال:

(وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب، فإن أهل الحديث يستغربون الحديث بمعان:

رب حديث يكون غريباً لا يروى إلا من وجه واحد. . .

ورب حديث إنما استغرب لزيادة تكون في الحديث. . .

ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد. . .)[1].

وقد فصل **ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)** قول الإمام الترمذي في شرحه لكتاب العلل، فبين أن **النوع الأول** من الغريب الذي ذكره الإمام الترمذي، وهو

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: الصفحات (١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١) و(١/ ٤١٨ ـ ٤١٩) و(١/ ٤٣٨) وقد جُردت عبارة الإمام الترمذي من الأمثلة.

قوله (رب حديث يكون غريباً لا يروى إلا من وجه واحد) إنما ينقسم إلى نوعين: **أحدهما** أن يكون ذلك الإسناد لا يروى به إلا ذلك الحديث أيضاً، **وثانيهما** أن يكون الإسناد مشهوراً يروى به أحاديث كثيرة، لكن هذا المتن لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد[١]، وهذا النوع **سماه ابن الصلاح الغريب متناً وإسناداً**[٢]، **وسماه الحافظ ابن حجر الفرد المطلق**[٣].

وأما النوع الثاني الذي أورده الإمام الترمذي بقوله (ورب حديث إنما استغرب لزيادة تكون في الحديث) فقد علق عليه ابن رجب بقوله: (هذا أيضاً نوع من الغريب، وهو أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تستغرب)[٤] (ولا فرق في الزيادة بين الإسناد والمتن)[٥]، وهو ما يسمى غريب **بعض المتن أو السند**.

وأما النوع الثالث الذي أورده الإمام الترمذي بقوله (ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد)، فقد علق ابن رجب الحنبلي عليه بقوله: (وهو أن يكون الحديث يروى عن النبي ﷺ من طرق معروفة، ويروى عن بعض الصحابة من وجهٍ يستغرب عنه[٦]، بحيث لا يعرف حديثه إلا من ذلك

(١) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: (١/ ٤١٣) وما بعدها.

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٢٧١) النوع الحادي والثلاثون ـ معرفة الغريب والعزيز من الحديث.

(٣) انظر شرح النخبة للحافظ ابن حجر: ص (٥٥ ـ ٥٦).

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: (١/ ٤١٩)، علق محقق شرح علل الترمذي د. نور الدين عتر حفظه الله على هذا الكلام في الحاشية بقوله: وهو القسم الذي سماه ابن سيد الناس (غريب بعض المتن)، وبحثه العلماء في فن (زيادات الثقات).

(٥) المرجع السابق نفسه: (١/ ٤٢٦).

(٦) هنا خصه بكون التفرد حصل من قبل التابعي عن الصحابي، لا عمن هو بعد التابعي.

الوجه)[١]، وبين أن هذا ضرب أول من هذا النوع، وأما الضرب الثاني فهو: (أن يكون الحديث عن النبي ﷺ معروفاً من رواية صحابي عنه من طريق أو من طرق، ثم يروى عن ذلك الصحابي[٢] من وجه آخر يستغرب من ذلك الوجه خاصة عنه)[٣]، وهذا النوع سماه ابن الصلاح **الغريب إسناداً لا متناً**[٤].

ويلاحظ أن الإمام الترمذي لم يشترط في الحديث الغريب أن يكون راويه الذي يتفرد فيه ثقة، وقد تابعه في ذلك **أبو عبدالله بن منده (ت٣٩٥هـ)**، وذلك بقوله: (الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً)[٥]، أي أنه قيده برواية راوٍ تفرد به عن إمامٍ يُجمع حديثه، كالإمام الزهري أو قتادة وغيرهم من الأئمة الحفاظ.

ب ـ الفرد:

وأما الفرد فأول من أفرده عن الغريب بنوع خاص **أبو عبدالله الحاكم (ت٤٠٥هـ)**، فقد أورده في كتابه معرفة علوم الحديث تحت عنوان (ذكر النوع الخامس والعشرين من علوم الحديث ـ هذا النوع منه معرفة الأفراد من الأحاديث)[٦]، وقد قسم هذا النوع إلى ثلاثة أقسام بقوله:

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: (١/ ٤٤٠).

(٢) وهو خصه هنا أيضاً بكون التفرد حصل من قبل التابعي عن الصحابي، لا عمن هو بعد التابعي.

(٣) المرجع السابق نفسه: (١/ ٤٤٥).

(٤) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٢٧١).

(٥) انظر المرجع السابق نفسه: ص (٢٧٠).

(٦) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص (٩٦).

(فالنوع الأول منه معرفة سنن رسول الله ﷺ يتفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي.

والنوع الثاني من الأفراد، أحاديث يتفرد بروايتها رجلٌ واحد عن إمامٍ من الأئمة.

فأما النوع الثالث من الأفراد فإنه أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم أهل مكة مثلاً، وأحاديث لأهل مكة ينفرد بها عنهم أهل المدينة مثلاً وأحاديث ينفرد بها الخراسانيون عن أهل الحرمين مثلاً، وهذا نوع يعز وجوده وفهمه)[1].

وقد تابع **ابن الصلاح** (ت٦٤٣هـ) الحاكم في صنيعه بأن أفرد الحديث الفرد بنوع خاص، وهذب قول الحاكم وأوضحه بأن بين أن هذا النوع ينقسم إلى قسمين رئيسين بقوله:

(الأفراد منقسمة إلى ما هو فرد مطلقاً، وإلى ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة)[2].

وما ذكره الحاكم من أنواع للحديث الفرد داخل في قول ابن الصلاح هذا، وخلاصة القول إن الحديث الفرد ينقسم إلى قسمين رئيسين هما:

١ ـ الفرد المطلق: هو الحديث الذي يرد من طريق راو واحد وليس له متابع ولا شاهد[3].

٢ ـ الفرد النسبي: (هو ما يقع فيه التفرد بالنسبة إلى جهة خاصة أياً كانت

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص (٩٦) وما بعدها، وقد جُردت عبارته من الأمثلة.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٨٨) النوع السابع عشر ـ معرفة الأفراد.

(٣) عَرَّف أكثر علماء المصطلح الحديث الفرد المطلق على أنه ما ينفرد به واحد عن كل أحد (فتح المغيث للعراقي: ص١١٠)، لكن هذا التعريف ينتقد بورود الدور والتسلسل عليه، والمُقترح هو التعريف المذكور في المتن.

تلك الجهة)[١]، وقد قسمه ابن حجر إلى أربعة أقسام[٢]: تفرد شخص عن شخص، وتفرد أهل بلد عن شخص، وتفرد شخص عن أهل بلد، وتفرد أهل بلد عن أهل بلد أخرى.

وهذا التقسيم للحديث الفرد هو التقسيم الذي استقر عليه هذا النوع من أنواع الحديث عند المتأخرين[٣].

ثانياً ـ العلاقة بين الغريب وبين الفرد:

بداية يجب التنبيه إلى الفرق بين التفرد في الحديث وبين الحديث الفرد، وقد بين ذلك بجلاء أحد الباحثين بقوله:

(فرق بين البحث في التفرد وأحواله ومسائله التي سبقت، وبين البحث في الحديث الفرد، ذلك أننا في الأول نتكلم عن نظرية متكاملة، وحالة عامة تدخل فيها الكثير من أنواع علوم الحديث، وتشارك فيها أنواع أخرى، وهي ـ أي هذه النظرية ـ وإن لم تُفَصَّل أو تُفْرَد بنوع خاص في علوم الحديث فيما سبق، فإن كلام المحدثين عنها موجود ومبثوث في مباحث متعددة من علوم الحديث وأنواعه، كالحديث الشاذ والمنكر والغريب والمزيد في متصل الأسانيد وزيادات الثقات وغيرها، وتشكل هذه المسائل والقضايا بمجموعها منهجاً واحداً، ونظرية متكاملة تمتد أطرافها وتترابط أجزاؤها.

أما الكلام عن الحديث الفرد، فهو كلام عن النوع المخصوص الذي أفرده

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٤٠٠).

(٢) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (٢/ ٧٠٥).

(٣) انظر ظفر الأماني لللكنوي: ص (٢٢٦ ـ ٢٢٩)، والوسيط للدكتور محمد أبو شهبة: ص (٣٨٢)، ومنهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٣٩٩) وما بعدها.

المحدثون الذين كتبوا في مصطلح الحديث، وتكلموا فيه عن الفرد المطلق والفرد النسبي وذكروا كلام المحدثين فيهما ومثلوا لهما.

إذاً التفرد ليس هو الحديث الفرد فقط، بل هو أعم وأشمل، والحديث الفرد جزء من أجزائه وأحد مكوناته، فبينهما عموم وخصوص مطلق.

فلو مثلنا نظرية التفرد بدائرة كبيرة، كان الحديث الفرد أحد أجزائها ومكوناتها بالإضافة إلى الأنواع الأخرى المتصلة التي تتداخل وتتشابك جميعاً في دائرة التفرد.)[1].

هذا الكلام يوضح العلاقة بين الحديث الغريب والحديث الفرد، فهما يشتركان في أنهما يدخلان ضمن دائرة التفرد، فكلاهما يتميز بتفرد راويه أو رواته بروايته بوجه من الوجوه، ثم هناك تداخل بين النوعين في بعض أقسامهما، فمثلاً الحديث الغريب سنداً ومتناً ينطبق عليه تعريف الحديث الفرد المطلق، ذلك أن الفرد المطلق هو الحديث الذي يرد من طريق راو واحد وليس له متابع ولا شاهد، أي أن الحديث له سند واحد لا يروى إلا به، وهذا هو مؤدى قول الإمام الترمذي عن أول أنواع الغريب (رب حديث يكون غريباً لا يروى إلا من وجه واحد)، ولذلك وُجِد من علماء هذا الفن من جعلهما نوعاً واحداً ولم يفرق بينهما، منهم الحافظ ابن حجر[2]، لكنهما في بعض أقسامهما لا يتداخلان، فمثلاً تفرد أهل بلد عن شخص لا يدخل في أي قسم من أقسام الغريب، لهذا فإنه لم يحصل اتفاق بين علماء هذا الفن على جعلهما نوعاً واحداً، وكما سبق

(١) التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده دراسة تأصيلية تطبيقية لعبد الجواد حمام، ص (٢١٥ ـ ٢١٦).

(٢) انظر شرح النخبة لابن حجر: ص (٥٥) وما بعدها.

ذكره فإن أول من أفرد الحديث الفرد بنوعٍ خاص هو أبو عبدالله الحاكم، وقد كان مَن قبله يدخله في الغريب.

والحاصل أن الأولى جعلهما نوعين لما تبين من عدم دخول بعض أقسام الفرد في الغريب[١].

ثالثاً ـ صنعة ابن عساكر في الحديث الغريب والحديث الفرد:

أ ـ الغريب:

بدراسة الأحاديث التي وصفها ابن عساكر بالغرابة، يتبين أن صنيعه ينسجم مع كلام الإمام الترمذي وتقسيماته للغريب، ويظهر ذلك من خلال الأمثلة التي سنوردها.

وأول هذه الأمثلة قول ابن عساكر:

«وأخبرنا أبو علي الحداد في كتابه، ثم أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنبا يوسف بن الحسن الزنجاني التفكري قالا: أنا أبو نعيم الحافظ قال: حدثنا ح وأخبرنا أبو القاسم الشحامي، أنبا أبو بكر البيهقي، أنبا أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، أنبا عبدالله بن جعفر الأصبهاني، نا يونس بن حبيب، نا أبو داود الطيالسي، نا **صالح بن أبي الأخضر**، عن الزهري، عن عروة بن **الزبير**، **عن أسامة قال:**

أمرني النبي ﷺ أن أغير على أُبْنَى[٢] صباحاً وأحرق.

هذا حديث غريب اشتهر بصالح بن أبي الأخضر البصري عن محمد بن

---

(١) انظر منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٤٠١).

(٢) أُبْنَى: موضع بالشام من جهة البلقاء. معجم البلدان لياقوت الحموي: (١/ ٧٩).

مسلم الزهري»[١][٢].

فقد وصف ابن عساكر هذا الحديث بالغرابة لتفرد (الزهري)[٣] بروايته عن (عروة بن الزبير)[٤] عن (أسامة)[٥]، ثم رواه عن (الزهري) راويان، أولهما (صالح

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٤٢٥).

(٢) أخرجه من طريق (صالح بن أبي الأخضر عن الزهري) أبو داود في: (٣/ ٣٨) رقم (٢٦١٦)، وابن ماجه في: (٢/ ٩٤٨) رقم (٢٨٤٣)، والطيالسي في مسنده: ص (٨٧) رقم (٦٢٥)، وأحمد في مسنده: (٥/ ٢٠٢) رقم (٢١٨٣٣)، وفي (٥/ ٢٠٩) رقم (٢١٨٧٣)، والبزار في مسنده: (٧/ ٢٠) رقم (٢٥٦٦).
وأخرجه من طريق (عبدالله بن جعفر الأزهري عن الزهري) الشافعي في مسنده: ص (٣٢٠) رقم (١٤٩٥)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار: (٧/ ٢٠) رقم (٥٤٠٥).
وسند هذا الحديث ضعيف، وذلك لضعف راويه (صالح بن أبي الأخضر) (انظر ترجمته في الحاشية رقم (١) في الصفحة التالية).

(٣) محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب بن عبدالله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، أبو بكر، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، توفي سنة (١٢٥هـ) وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر ص (٥٠٦) رقم (٦٢٩٦).

(٤) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبدالله، المدني، ثقة فقيه مشهور، من الطبقة الثالثة، توفي سنة (٩٤هـ) على الصحيح، ومولده في أوائل خلافة عثمان، أخرج له الستة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٣٨٩) رقم (٤٥٦١).

(٥) أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل، الكلبي، الأمير، أبو محمد وأبو زيد، صحابي مشهور، توفي سنة (٥٤هـ) وهو ابن خمس وسبعين بالمدينة. أخرج له الستة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٩٨) رقم (٣١٦).

ابن أبي الأخضر)[١] وثانيهما (عبدالله بن جعفر)[٢][٣]، فهو حديث غريب في أصله ثم روي من طرق متعددة اشتهر منها طريق (صالح بن أبي الأخضر)، فقول الإمام الترمذي في هذا النوع (رب حديث يكون غريباً لا يروى إلا من وجه واحدٍ)[٤] ينطبق عليه تماماً، ويلاحظ أن (صالح بن أبي الأخضر) الذي اشتهر الحديث من طريقه ضعيف.

ومثال آخر قوله:

«أنبأنا أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري وجماعة، عن أبي بكر أحمد بن الحسين، أنا محمد بن عبدالله الحافظ، نا أبو الطيب محمد بن أحمد الكرابيسي من أصل كتابه، نا أبو علي الحسن بن محمد بن سعيد من أصل كتابه، نا هشام بن عمار، نا **سفيان بن عيينة**، عن **عمرو بن دينار**، عن مالك بن أنس، عن سمي، عن أبي صالح، أن رسول الله ﷺ قال:

(السفر قطعة من العذاب، يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه، فإذا قضى

---

(١) صالح بن أبي الأخضر اليمامي مولى هشام بن عبد الملك، نزل البصرة، ضعيف يعتبر به، من الطبقة السابعة، توفي بعد سنة (١٤٠هـ). انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٢٧١) رقم (٢٨٤٤).

(٢) عبدالله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة، أبو محمد، المدني، المخْرَمي، ليس به بأس، من الطبقة الثامنة، توفي سنة (١٧٠هـ)، أخرج له البخاري في التعاليق ومسلم والأربعة. انظر تعجيل المنفعة لابن حجر: ص (٢١٧) رقم (٥٢٩)، وتقريب التهذيب له أيضاً: ص (٢٩٨) رقم (٣٢٥٢).

(٣) انظر تخريج الحديث في الصفحة السابقة.

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: (١/ ٣٤٠).

أحدكم نهمته[١] فليرجع إلى أهله).

هذا حديث غريب من حديث سفيان عن عمرو بن دينار عن مالك، وهو مما سمعه هشام بن عمار من مالك نفسه، ووقع إلينا بعلو من حديثه:

أخبر أبو القاسم علي بن إبراهيم وأبو محمد بن الأكفاني وعبد الكريم بن حمزة وأبو المعالي تغلب بن جعفر قالوا: أنا أبو القاسم الحنائي، نا عبد الوهاب الكلابي، أنا أبو بكر محمد بن خريم العقيلي، نا هشام بن عمار، أنا مالك، فذكره»[٢][٣].

---

(١) النَّهْمة: بلوغ الهمة في نهم الشيء، ومنه النَّهَمُ من الجُوع. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري: (٥/ ١٣٨) مادة (نهم).

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٣/ ٣٦٨) طبعة دار الفكر.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ: (٢/ ٩٨٠) رقم (١٧٦٨) عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، والحديث في جميع طرقه ورد مرفوعاً، لكن ابن عساكر أورده هنا مرسلاً عن أبي صالح، وهو قد أورده في تاريخه من طرق أخرى عن هشام بن عمار عن مالك عن سمي عن أبي صالح مرفوعاً من حديث أبي هريرة ﷺ في (١٤/ ٣٠٥ طبعة دار الفكر) و(٤٣/ ٦١ طبعة دار الفكر)، وأخرجه من طريق مالك مرفوعاً من حديث أبي هريرة ﷺ أيضاً البخاري: في الحج باب السفر قطعة من العذاب رقم (١٧١٠)، وفي الجهاد والسير باب السرعة في السير رقم (٢٨٣٩)، وفي الأطعمة باب ذكر الطعام رقم (٥١١٣)، ومسلم: في الإمارة باب السفر قطعة من العذاب واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله بعد قضاء شغله رقم (١٩٢٧)، وابن ماجه من طريق (هشام بن عمار وأبو مصعب الزهري وسويد بن سعيد قالوا: حدثنا مالك بن أنس...): (٢/ ٩٦٢) رقم (٢٨٨٢)، وهذا الحديث لم أعثر عليه مرسلاً إلا عند ابن عساكر هنا وعند الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة الإمام مالك بن أنس (٨/ ١١٨)، فقد قال: (الحاكم في ترجمة مالك في كتاب مزكي الأخبار ـ وهو من مؤلفات الإمام الحاكم، انظر الوافي بالوفيات للصفدي: (٣/ ٢٥٩) ـ: حدثنا أبو الطيب محمد بن أحمد الكرابيسي، حدثنا الحسن بن محمد بن سعيد من أصله، حدثنا هشام بن عمار، أخبرنا سفيان بن عيينة، عن =

فقد أورد ابن عساكر الحديث مرسلاً ثم وصفه بالغريب، ثم بين موضع الغرابة في السند، فقد تفرد راوي هذا الطريق بزيادة راويين في سنده بين (هشام ابن عمار)[١] وبين (مالك بن أنس)[٢]، وهما (سفيان بن عيينة)[٣] و(عمرو بن

= عمرو بن دينار، عن مالك بن أنس، عن سمي، عن أبي صالح، أن رسول الله ﷺ قال: (السفر قطعة من العذاب)، غريب جداً)، وقد نقل ابن حجر في فتح الباري (٣/ ٦٢٣) عن الدارقطني قوله: (قال مالك: ما لأهل العراق يسألونني عن حديث (السفر قطعة من العذاب)؟ فقيل له: لم يروه عن سمي أحد غيرك، فقال: لو عرفت ما حدثت به، وكان مالك ربما أرسله لذلك)، وعلى ذلك فالطريق الذي أورده ابن عساكر هنا مرسل لا أن في النص سقطاً والله أعلم، وهو من طريق محمد بن عبدالله أبي عبدالله الحاكم، فهو والحديث الذي أورده الذهبي من طريق الحاكم أيضاً طريق واحد.

وسند هذا الحديث صحيح لغيره، وذلك لأن هذا الطريق ورد مرسلاً، لكن الحديث روي من وجه آخر مسنداً من طرق صحيحة.

(١) هشام بن عمار بن نُصير السلمي الدمشقي الخطيب، روى عن مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وغيرهم، صدوق مقرئ، كبُر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح، من كبار رجال الطبقة العاشرة، توفي سنة (٢٤٥هـ) على الصحيح، أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. انظر تهذيب الكمال للمزي: (٣٠/ ٢٤٢) رقم (٦٥٨٦)، وتقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٧٣) رقم (٧٣٠٣).

(٢) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبو عبدالله المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المتثبتين، حتى قال البخاري: (أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر)، من الطبقة السابعة، توفي سنة (١٧٩هـ)، أخرج له أصحاب الكتب الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥١٦) رقم (٦٤٢٥).

(٣) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس، لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، توفي سنة (١٩٨هـ)، أخرج له أصحاب الكتب الستة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٢٤٥) رقم (٢٤٥١).

دينار)[1]، و(هشام بن عمار) كما في ترجمته يروي عن (مالك بن أنس) وعن (سفيان بن عيينة)، لكن (عمرو بن دينار) شيخ (لمالك بن أنس)، وهذا الحديث لم يرد بهذه الزيادة في السند مرسلاً إلا من هذا الطريق.

وهذا الحديث يدخل في باب الغريب إسناداً لا متناً، وذلك لأن التفرد بزيادة في السند تجعل السند كله غريباً، لكن ابن عساكر جعله من باب الغريب بعض السند كما تبين عبارته تبعاً للترمذي في تقسيمه لأنواع الحديث الغريب.

وهذا الحديث في سنده راوٍ صدوق، هو (هشام بن عمار)، وقد جاء في ترجمته[2] أنه (كبُر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح)، (والصدوق لا يحتج بمن قيلت فيه إلا بعد الاختبار والنظر، ليعلم هل يضبط الحديث أم لا)[3].

وأما ما فيه زيادة في متنه ووصفه ابن عساكر بالغريب فمثاله قوله:

«أخبرنا أبو عبدالله محمد بن الفضل الفراوي الفقيه، أخبرنا الأستاذ أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الصابوني، وأبو بكر أحمد بن الحسين ابن علي البيهقي

ح وأخبرنا أبو سعد إسماعيل بن أبي صالح الحافظ، أخبرنا والدي أبو صالح أحمد بن عبد الملك بن علي النيسابوري المؤذن

قالوا: أنبأنا أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي، حدثنا أبو العباس

---

(١) عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم، ممن روى عنه سفيان بن عيينة ومالك بن أنس، ثقة ثبت، من الطبقة الرابعة، توفي سنة (١٢٦هـ)، أخرج له أصحاب الكتب الستة. انظر تهذيب الكمال للمزي: (٢٢/ ٥) رقم (٤٣٦٠)، وتقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٢١) رقم (٥٠٢٤).

(٢) انظر ترجمته في الحاشية الأولى من الصفحة السابقة.

(٣) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (١١١).

الوليد بن سعيد بن حاتم بن عيسى الفسطاطي بمكة ـ زاد البيهقي وأبو صالح: من حفظه ـ، وقالوا: ـ وزعم أن له خمساً وتسعين سنة في ذي الحجة سنة ست وستين وثلاثمئة ـ على باب إبراهيم عليه السلام، قال: أنبأنا محمد بن عيسى بن محمد الأخباري، حدثنا أبي عيسى بن محمد بن سعيد القرشي، حدثنا علي بن سليمان، عن سليمان بن علي، عن علي بن عبدالله ـ وسقط من حديث الصابوني: عن علي بن عبدالله ـ، عن عبدالله بن عباس قال:

قدم الجارود بن عبدالله، وكان سيداً في قومه، مطاعاً عظيماً في عشيرته، مطاع الأمر، رفيع القدر، عظيم الخطر...

... فقال رسول الله ﷺ: (رحم الله قساً، إني أرجو أن يبعثه الله ﷻ أمة وحده)»[١][٢].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٣٤٦) وهو حديث طويل.

(٢) هذا الحديث لم يخرجه بطوله إلا البيهقي في كتابه دلائل النبوة: (٢/ ١٠٥) وقال: (وقد روي من وجه آخر عن الحسن البصري منقطعاً، وروي مختصراً من حديث سعد ابن أبي وقاص وأبي هريرة، وإذا روي حديث من أوجه وإن كان بعضها ضعيفاً دل على أن للحديث أصلاً والله أعلم)، وهو كان قد أورد قبل هذا الطريق للحديث طريقاً آخر له مختصراً (٢/ ١٠٤)، ثم عقب عليه بقوله: (وأخبرنا أبو سعد أحمد بن محمد الماليني قال: أخبرنا أبو أحمد بن عدي الحافظ قال: حدثنا أحمد بن محمد بن منصور الحاسب قال: حدثنا محمد بن حسان السمتي قال: حدثنا محمد بن الحجاج اللخمي، عن مجالد، عن الشعبي، عن ابن عباس قال: قدم وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ، فذكر الحديث بنحو من معناه، إلا أنه قال في الحديث: ثم قال: أيكم يروي شعره؟ فأنشدوه. لم يذكر أبا بكر الصديق ﷺ، ولم يذكر الوصية، وهذا يتفرد به محمد بن الحجاج اللخمي عن مجالد، ومحمد بن الحجاج متروك)، وقد أورد السيوطي هذا الحديث في كتابه اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (١/ ١٦٨) وقال: (آثار الوضع على هذا الخبر لائحة. وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة: قد أفرد بعض الرواة =

ثم عقب عليه بقوله:

«هذا حديث غريب لم أكتبه بطوله هكذا إلا من حديث الفسطاطي بإسناده هذا»[١].

بين ابن عساكر أن هذا الحديث غريب، وغرابته كما أوضح نتجت عن تفرد راويه (الفسطاطي)[٢] بزيادات فيه، والحديث له طرق أخرى كما تبين في تخريجه، وقد روي المتن من تلك الطرق مختصراً.

فهذا الحديث من باب الغريب بعض المتن بحسب تقسيم الإمام الترمذي للغريب، وهو كما تبين في تخريجه حديث شديد الضعف أو موضوع.

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو عبدالله الحسين بن عبد الملك الخلال، أنا سعيد بن أحمد العيار، أنا أبو بكر محمد بن عبدالله بن زكريا العدل الجوزقي، أنا أبو الحسين عمر بن الحسن بن علي بن مالك الشيباني القاضي، أنا أحمد بن الحسن الخراز، نا أبي، نا حصين بن مخارق، عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس قال:

قيل: يا رسول الله، أنت تمزح؟

قال: (نعم، ولكن لا أقول إلا حقاً).

= طرق حديث قس بن ساعدة، وهو في الطوالات للطبراني وغيرها، وطرقه كلها ضعيفة)، وهو كان قد أورد قبله طرقاً أخرى لحديث قس بن ساعدة المذكور هنا وعلق عليها وبين أن رواتها من الكذابين والوضاعين أو شديدي الضعف.

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٣٥٣).

(٢) لم أجد له ترجمة في المصادر التي توافرت لدي.

هذا حديث غريب، والمحفوظ في هذا الباب حديث أبي هريرة»[١][٢].

ثم أورد ابن عساكر أربعة طرق للحديث من طريق (أبي هريرة ﷺ).

هذا الحديث أورده ابن عساكر من طريق (ابن عباس ﷺ)، وليس للحديث طريق آخر عنه سواه، ثم بين أنه إنما يحفظ من طريق (أبي هريرة ﷺ) ثم أورد له أربعة طرق عنه، فهذا الحديث غريب من طريق (ابن عباس ﷺ) لأنه ليس له طريق آخر عنه، وهو إنما يحفظ من طريق (أبي هريرة ﷺ)، وهذا النوع من أنواع الغريب يسمى الغريب إسناداً لا متناً، ولوحظ لدى دراسة هذا السند أن أحد رجاله رمي بوضع الحديث، وهو (حصين بن مخارق)[٣]، فهذا الطريق عن (ابن عباس ﷺ) طريق شديد الضعف.

وهذا الحديث يدخل في باب الغريب إسناداً لا متناً بحسب تقسيم الإمام الترمذي، وهو كما بين ابن رجب الحنبلي من الضرب الأول منه، وهو (أن يكون الحديث يروى عن النبي ﷺ من طرق معروفة، ويروى عن بعض الصحابة

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٧٥).

(٢) لم أجد هذا الحديث من طريق ابن عباس إلا عند ابن عساكر هنا، أما من طريق (أبي هريرة ﷺ) فقد أخرجه الترمذي: (٤/ ٣٥٧) رقم (١٩٩٠) وقال: (هذا حديث حسن صحيح).
وسند هذا الحديث شديد الضعف، ذلك أن في سنده (حصين بن مخارق)، وقد قال عنه الدارقطني إنه كان يضع الحديث، ونقل ابن الجوزي عن ابن حبان قوله فيه إنه لا يجوز الاحتجاج به، وقد وافقه ابن حجر على ذلك (انظر ترجمته في الحاشية التالية، لكن هذا السند يتقوى بالطرق الأخرى للحديث فيصير حسناً لغيره، والله أعلم.

(٣) حصين بن مخارق بن ورقاء أبو جنادة، قال الدارقطني يضع الحديث ونقل ابن الجوزي أن ابن حبان قال: لا يجوز الاحتجاج به، وعقب ابن حجر على ذلك بقوله: (وهو كما قال). انظر لسان الميزان لابن حجر: (٢/ ٣١٩) رقم (١٣٠٨).

من وجهٍ يستغرب عنه، بحيث لا يعرف حديثه إلا من ذلك الوجه)[١].

وأما الضرب الثاني من هذا القسم فهو (أن يكون الحديث عن النبي ﷺ معروفاً من رواية صحابي عنه من طريق أو من طرق، ثم يروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر يستغرب من ذلك الوجه خاصة عنه)[٢]، ومثاله عند ابن عساكر قوله:

«أخبرنا أبو القاسم بن الحصين، أنبا أبو طالب بن غيلان، أنبا إبراهيم بن محمد المزكي، نا أحمد بن محمد بن الأزهري، نا **يحيى بن سعيد بن سالم القداح**، نا **أبي**، نا **علي بن صالح** الذي كان يكون بمكة، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق، عن عائشة قالت:

(ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً، ولا درهماً، ولا شاة، ولا بعيراً، ولا أوصى بشيء).

هذا حديث غريب من حديث يحيى بن سعيد بن سالم عن أبيه عن علي بن صالح، وهو صحيح من حديث الأعمش، رواه جماعة منهم: سفيان الثوري، وأبو معاوية، وعبدالله بن نمير، وجرير بن عبد الحميد»[٣][٤].

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: (١/ ٤٤٠).

(٢) المرجع السابق نفسه: (١/ ٤٤٥).

(٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ١٣٣).

(٤) أخرج مسلم هذا الحديث من طريق (أبي معاوية عن الأعمش) في: الوصية باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه رقم (١٦٣٥) وقال: (وحدثنا زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم كلهم عن جرير، ح وحدثنا علي بن خشرم، أخبرنا عيسى ـ وهو ابن يونس ـ، جميعاً عن الأعمش بهذا الإسناد مثله).
وسند هذا الحديث عند ابن عساكر ضعيف، وذلك لتفرد راويه (يحيى بن سعيد بن سالم القداح) بروايته عن أبيه (سعيد بن سالم القداح) الذي تفرد بدوره بروايته عن =

هذا الحديث ورد وقد تفرد بروايته (الأعمش)[١] من حديث (عائشة رضي الله عنها) من طرق متعددة أشار إليها ابن عساكر ثم أوردها بعد هذا الطريق للحديث، أما هذا الطريق فقد بين أنه طريق غريب، وذلك لتفرد (سعيد بن سالم)[٢] فيه عن (علي بن صالح)[٣]، ولتفرد ابنه (يحيى)[٤] به عنه، ولم يرد للحديث طريق آخر عن (علي بن صالح) غير هذا الطريق، فهذا الحديث ورد من طرق متعددة عن (الأعمش) من حديث (عائشة رضي الله عنها)، ثم تفرد به (سعيد بن سالم) عن شيخه (علي بن صالح)، ثم تفرد به ابنه عنه، فهو غريب بسبب تفرد هؤلاء الرواة عن بعضهم فيه، وهذا النوع من أنواع الحديث الغريب يسمى غريب إسناداً لا متناً،

= شيخه (علي بن صالح)، و(يحيى) قال عنه الدارقطني: (ليس بالقوي)، وأورده العقيلي في الضعفاء وقال إن في حديثه مناكير، وأما (سعيد بن سالم) فقد بين ابن حجر أنه صدوق يهم ورمي بالإرجاء، و(علي بن صالح) قال عنه ابن حجر إنه مقبول (انظر تراجمهم في الحواشي اللاحقة في هذه الصفحة)، لكن هذا السند يرتقي بالطرق الأخرى فيصير حسناً لغيره.

(١) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد، الكوفي، الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس، من الطبقة الخامسة، توفي سنة (١٤٧هـ) أو (١٤٨هـ)، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٢٥٤) رقم (٢٦١٥).

(٢) سعيد بن سالم القداح أبو عثمان المكي، أصله من خراسان أو الكوفة، صدوق يهم ورمي بالإرجاء، وكان فقيهاً، من كبار رجال الطبقة التاسعة، أخرج له أبو داود والنسائي. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٢٣٦) رقم (٢٣١٥).

(٣) علي بن صالح المكي العابد، مقبول، من الطبقة الثامنة، أخرج له الترمذي. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٤٠٢) رقم (٤٧٤٩).

(٤) يحيى بن سعيد بن سالم القداح، قال عنه الدارقطني إنه ليس بالقوي، وأورده العقيلي في الضعفاء وقال إن في حديثه مناكير. انظر الضعفاء الكبير للعقيلي: (٤/ ٤٠٤) رقم (٢٠٢٨)، ولسان الميزان لابن حجر: (٦/ ٢٥٧) رقم (٩٠٥).

ويلاحظ من دراسة هذا السند أن (علي بن صالح) مقبول، وأن (سعيد بن سالم) صدوق يهم ورمي بالإرجاء، وأن (يحيى بن سعيد بن سالم) ليس بالقوي، وذلك كما ورد في تراجمهم، فهذا الطريق الغريب لحديث (عائشة رضي الله عنها) ضعيف.

ملاحظة عن استعمال ابن عساكر وصف الغريب مركباً مع أوصاف أخرى:

لدى تتبع الأحاديث التي وصفها ابن عساكر بالغرابة، وُجِدَت أحاديث وصفها بوصف الغرابة مركباً مع أوصاف أخرى، وذلك كقوله عن حديث إنه (حسن غريب) أو قوله (غريب صحيح) وقوله عن آخر (غريب شاذ)، ومن أمثلة ذلك:

«أخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر بن الشحامي، أنا أبو الحسن عبيدالله بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، أنا أبي، نا جمح بن القاسم بن عبد الوهاب بن أبان بن خلف المؤذن بدمشق، نا أحمد بن بشر بن حبيب الصوري، نا عبد الحميد بن بكار، نا عقبة بن علقمة، نا الأوزاعي، عن عطية بن قيس، عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ:

(أريت عمود الكتاب انتزع من تحت وسادتي، فذهب به إلى الشام، فأولته الملك).

هذا حديث حسن غريب، والمحفوظ عن عقبة حديثه عن سعيد بن عبد العزيز»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٩١).

(٢) هذا الحديث بهذا اللفظ لم يخرجه أحد غير ابن عساكر هنا، لكن أخرجه بلفظ مختلف أحمد في مسنده: (٤/ ١٩٨) رقم (١٧٨١٠)، والطبراني في مسند الشاميين: (١/ ١٧٩) رقم (٣٠٨)، وفي (١/ ١٨٠) رقم (٣٠٩)، وفي (١/ ١٨١) رقم (٣١٠)، =

مقصد ابن عساكر من جمعه بين وصفي الحسن والغريب قريب من مقصد الإمام الترمذي من ذلك، وقد بينه الدكتور نور الدين عتر حفظه الله في كتابه الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين بقوله: (فالجواب ما قاله البقاعي: (استعمل الترمذي الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها (حسن غريب) ونحو ذلك، وعرف ما رأى أنه مشكل) انتهى. أي أن التعدد يشترط حيث يفرد الحسن في وصف الحديث، فإذا قيد بالغرابة علم أن التعدد غير ملاحظ فيه، مع بلوغ الحديث بنفسه رتبة الحسن، فهذا مأخذه من تحليل كلام الترمذي، وحمل بعضه على بعض)[1]، أي أن الحديث الذي يجمع فيه الإمام الترمذي بين وصفي الحسن والغرابة هو حديث حسن لذاته، وهو ما يقصده ابن عساكر هنا والله أعلم، وذلك لأن هذا الحديث تفرد ابن عساكر بروايته من هذا الطريق ولم يوجد له طريق آخر كما تبين في تخريجه، وهذا المصطلح المركب لم يرد في تاريخ مدينة دمشق إلا في هذا الموضع.

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو محمد عبد الكريم بن حمزة، نا عبد العزيز بن أحمد، أنا تمام ابن محمد، أنا أبو القاسم الحسين بن محمد بن أسد الديبلي قراءة عليه سنة أربعين وثلاثمئة ـ قال في حديث آخر: بدمشق ـ، نا أبو صالح الحسن بن زكريا العلاف، نا **أبو جعفر محمد بن طريف**، نا **عبدالله بن إدريس**، عن **أبيه**، عن

= وفي (٢/ ٢٨٨) رقم (١٣٥٧)، وفي المعجم الأوسط له أيضاً: (٣/ ١٢٧) رقم (٢٦٨٩)، والحاكم في مستدركه: (٤/ ٥٥٥) رقم (٨٥٥٤) ثم قال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، وقد وافقه الذهبي، والبيهقي في دلائل النبوة: (٦/ ٤٤٨)، وهو الطريق الثاني الذي أشار إليه ابن عساكر ثم أورده بعد ذلك.

(١) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين للدكتور نور الدين عتر: ص (١٧١).

حبيب بن أبي ثابت، عن أبيه[1]، عن عطاء، عن جابر بن عبدالله:

أن رسول الله ﷺ باع مدبراً.

غريب صحيح»[2][3].

جمع ابن عساكر هنا بين وصفي الغرابة والصحة، فأما الغرابة فذلك لأن

(١) قوله (عن أبيه) زيادة في السند عند ابن عساكر، فهذه الزيادة غير موجودة في الأصل الذي أخذ عنه ابن عساكر هذا الحديث كما يتبين في تخريجه.

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٤/ ٣٠٦) طبعة دار الفكر.

(٣) أخرجه تمام في فوائده في: (١/ ٢٩) رقم (٤٥) وابن عساكر قد أورده من طريقه لكن بزيادة (عن أبيه) بين (حبيب بن أبي ثابت) وبين (عطاء)، وأخرجه البخاري في: الأحكام باب بيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم رقم (٦٧٦٣) بلفظ قريب بزيادات فيه، وأخرجه في مواضع أخرى من صحيحه، ومسلم في: الزكاة باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة رقم (٩٩٧) بلفظ قريب وبزيادات فيه، وفي الإيمان باب جواز بيع المدبر رقم (٩٩٧) بلفظ قريب وبزيادات فيه، والبيهقي في السنن الكبرى في: (١٠/ ٣١٠) رقم (٢١٣٣٥) بلفظ قريب وبزيادات فيه، وابن عساكر يلتقي فيه معه عند (عطاء)، وفي (١٠/ ٣١٤) رقم (٢١٣٦٧)، وابن عساكر يلتقي فيه معه عند (محمد بن طريف) ومن غير زيادة (عن أبيه) بين (حبيب بن أبي ثابت) وبين (عطاء)، وقد ورد الحديث في علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي في: ص (١٧٩) رقم (٣١٣) من طريق (محمد بن طريف الكوفي، حدثنا ابن إدريس، عن أبيه، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه) مرفوعاً ومن غير زيادة (عن أبيه) بين (حبيب بن أبي ثابت) وبين (عطاء)، وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد في: (٥/ ٣٦١)، ويلتقي ابن عساكر معه فيه عند (محمد بن طريف)، ومن غير زيادة (عن أبيه) بين (حبيب بن أبي ثابت) وبين (عطاء).

الحديث قد تفرد بروايته عن (حبيب بن أبي ثابت)[١] (إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن)[٢]، وتفرد به عن (إدريس) ابنه (عبدالله)[٣]، وتفرد به عنه (محمد ابن طريف)[٤]، وأما من حيث الصحة، فأصل الحديث في الصحيحين، ومن وُجدت ترجمته من رجال سند هذا الحديث تبين أنهم من رجال الصحيح، وهذا المصطلح المركب موجود عند الإمام الترمذي في جامعه، وقد بين الدكتور نور الدين عتر حفظه الله معناه في كتابه الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين بقوله: (أما هذه العبارة من كلام الترمذي (هذا حديث صحيح غريب) فمعناها سهل لا إشكال فيه، لأنا علمنا أن الحديث الصحيح لا يشترط فيه تعدد الإسناد، وعلمنا تنوع الغريب إلى صحيح وغيره، فالغرابة تجامع صحة الحديث، ويكون مقصد الترمذي إفادة هاتين الحيثيتين ولا تعارض بينهما، أياً

---

(١) حبيب بن أبي ثابت، قيس ويقال هند بن دينار الأسدي مولاهم أبو يحيى الكوفي، ثقة فقيه جليل وكان كثير الإرسال والتدليس، من الطبقة الثالثة توفي سنة (١١٩هـ)، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (١٥٠) رقم (١٠٨٤).

(٢) إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي الزعافري أبو عبدالله الكوفي، والد عبدالله بن إدريس، من الطبقة السابعة، أخرج له الستة. انظر تهذيب الكمال للمزي: (٢/ ٢٩٩) رقم (٢٩٣)، وتقريب التهذيب لابن حجر: ص (٩٧) رقم (٢٩٦).

(٣) عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، بسكون الواو، أبو محمد الكوفي، ثقة فقيه عابد، من الطبقة الثامنة، توفي سنة (١٩٢هـ) وله بضع وسبعون سنة، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٢٩٥) رقم (٣٢٠٧).

(٤) محمد بن طريف بن خليفة البجلي أبو جعفر الكوفي، من صغار الطبقة العاشرة، قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب صدوق، وقال عنه أبو زرعة (محله الصدق)، وقال في موضع آخر (لا بأس به صاحب حديث، كان ابن نمير يثني عليه)، ووثقه الخطيب البغدادي وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، توفي سنة (٢٤٢هـ) وقيل قبل ذلك، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه. انظر تهذيب الكمال للمزي: (٢٥/ ٤٠٩) رقم (٥٣٠٩)، وتقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٨٥) رقم (٥٩٧٧).

كان نوع الغرابة)[١]، وبتتبعي تاريخ مدينة دمشق لم أعثر على هذا الوصف المركب إلا في هذا الموضع.

وأما جمعه بين وصفي الغرابة والشذوذ فقد ورد في قوله تعقيباً على حديث، حيث يقول:

«أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني، أنا أبو محمد الكتاني، أنا أبو عبدالله محمد بن علي بن حيون البرقي ـ قدم علينا ـ، أنا أبو نصر محمد بن عبد الجليل الهروي الصوفي، ثنا أبو محمد داعي بن مهدي بن أبي طاهر الأسترابادي، ثنا الشيخ أبو نصر أحمد بن علي الفامي بنيسابور، ثنا عبدالله بن أبي [المردة][٢] الأنباري، ثنا يزيد بن هارون، ثنا محمد بن عمرو، عن [أبي سلمة][٣]، عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

(إن لله في السماء جنداً، وفي الأرض جنداً، فجنده في السماء الملائكة، وجنده في الأرض أهل خراسان).

هذا حديث غريب شاذ وفي إسناده مجهولون»[٤][٥].

---

(١) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين للدكتور نور الدين عتر: ص (١٧١).

(٢) زيادة من طبعة دار الفكر: (٥٤/ ٣٨٣).

(٣) قال محققا نسختي التاريخ بأن في هذا الموضع بياضاً في النسخ المخطوطة، وقد ورد الحديث في كتاب الوجيز في ذكر المجاز والمجيز لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني: ص (١٦٣) وتم استدراك الساقط منه.

(٤) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٣/ ٤١٨).

(٥) أورده أبو طاهر السلفي في الوجيز في ذكر المجاز والمجيز: ص (١٦٣) وعقب عليه بقوله: (هكذا كان في الأصل، والظاهر عندي أنه سقط من إسناده رجلان أو أكثر والله أعلم)، وأورده الفتني في تذكرة الموضوعات: ص (١١٣) ونقل قول ابن عساكر عليه بأنه حديث غريب شاذ وأن في إسناده مجهولين.

والظاهر أن ابن عساكر قد جمع بين هذين الوصفين هنا ليبين أن هذا الحديث ليس له إلا هذا الطريق، وذلك لأن الحديث الغريب بحسب تعريفه يمكن أن يكون له طريق آخر عن الراوي نفسه الذي تفرد به، أما الحديث الشاذ عند ابن عساكر فهو الحديث الذي تفرد به راويه الضعيف، وله علة ظاهرة، من غير اشتراط مخالفة راويه لغيره من الرواة[1]، وجمعه بين الوصفين للتأكيد على أن هذا الحديث ليس له طريق آخر، وإشارة منه لوجود علة فيه والله أعلم، وهذا الوصف المركب لم يرد في تاريخ مدينة دمشق إلا في هذا الموضع.

ب ـ الفرد:

إن الأحاديث التي وصفها ابن عساكر في كتابه تاريخ مدينة دمشق بالتفرد قليلة مقارنة بالأحاديث التي وصفها بالغرابة، وذلك على الرغم من ضخامة هذا الكتاب، وقد بلغ عدد هذه الأحاديث حسب إحصائي لها عشرة، ولتبيان صنعة ابن عساكر في هذا النوع أورد هذه الأحاديث:

ـ الحديث الأول قوله:

«أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو بكر محمد بن هبة الله الطبري، أنا أبو الحسين محمد بن الفضل، أنبا عبدالله بن جعفر، نا يعقوب بن سفيان، نا الربيع بن يحيى، حدثنا **شعبة** قال: سمعت **معاوية بن قرة** يحدث عن أبيه وقد رأى النبي ﷺ ومسح النبي ﷺ برأسه، فقال:

ح وأخبرنا أبو النجم بدر بن عبدالله، أنا سعيد وأبو الحسن بن شعبة، نا أبو بكر بن الخطيب، أنا الحسن بن الحسين النعالي من أصل كتابه، أنا أبو العباس

---

(١) انظر خلاصة صنعة الحافظ ابن عساكر في الحديث (الشاذ): ص (٣٤٥) من هذا البحث.

عبدالله بن موسى الهاشمي، نا عبدالله بن محمد بن سعيد الجمال، نا أبو حاتم الرازي، نا الربيع بن يحيى بن مقسم المدائني، حدثنا **شعبة بن الحجاج** قال: **سمعت معاوية بن قرة** يروي عن أبيه، وكان قد رأى النبي ﷺ ومسح برأسه، قال: قال النبي ﷺ:

(إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم).

كذا قال: المدائني، وإنما هو المرائي، وهو الأشناني، بصري يكنى أبا الفضل.

وهذا حديث انفرد به شعبة بن الحجاج عن أبي إياس معاوية بن قرة.

وقد رواه أبو عتبة إسماعيل بن عياش العنسي الحمصي، وهو من أقران شعبة، عن رجل عن شعبة»[١][٢].

هذا الحديث تفرد بـه (شعبة بن الحجاج)[٣] عـن (معاوية بـن قرة)[٤]، وقد

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٢٩٣).

(٢) أخرجه الترمذي: (٤/ ٤٨٥) رقم (٢١٩٢) بزيادة فيه، وقال: (وفي الباب عن عبدالله ابن حوالة وابن عمر وزيد بن ثابت وعبدالله بن عمرو، وهذا حديث حسن صحيح)، وأورد ابن عساكر لهذا الحديث بعد أن أورد له عدداً من الطرق (عن شعبة عن معاوية بن قرة) طريقاً آخر من طريق صحابي آخر هو (عبدالله بن عمرو) (١/ ٣٩٥).

(٣) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة وكان عابداً، من رجال الطبقة السابعة، توفي سنة (١٦٠هـ)، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٢٦٦) رقم (٢٧٩٠).

(٤) معاوية بن قرة بن إياس بن هلال المزني، أبو إياس البصري، ثقة، من رجال الطبقة الثالثة، توفي سنة (١١٣هـ). أخرج له الستة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٥٣٨) رقم (٦٧٦٩).

أورد ابن عساكر له حوالي ثمانية طرق من هذا الطريق، ثم أورد طريقاً آخر عن صحابي آخر هو (عبدالله بن عمرو ﷺ)، فهذا الحديث من باب الفرد النسبي تفرد شخص عن شخص، وذلك لأن راويه (شعبة) قد تفرد بروايته عن (معاوية بن قرة) دون غيره من الرواة، والمتن معروف مروي من طرق أخرى، وهو يدخل أيضاً في باب الغريب إسناداً لا متناً، لكن ابن عساكر أشار إليه على أنه من باب الفرد، ويلاحظ أن في السند راويان فيهما مقال، أولهما (الربيع بن يحيى بن مقسم)[1]، وهو صدوق، وثانيهما (أبو العباس عبدالله بن موسى الهاشمي)[2]، وقد ضُعِّف.

ـ والحديث الثاني قوله:

«أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين، وأبو المواهب أحمد بن محمد بن عبد الملك بن عبد العزيز بن عبدالله بن أحمد الوراق قالا: أخبرنا القاضي أبو الطيب طاهر بن عبدالله، حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد بن الغطريف، حدثنا أبو خليفة، حدثنا عبدالله بن أسماء، عن جويرية، عن مالك، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال:

(لي خمسة أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب).

---

(١) الربيع بن يحيى بن مقسم الأشناني، بضم الألف وسكون المعجمة، أبو الفضل البصري، صدوق له أوهام، من كبار رجال الطبقة العاشرة، توفي سنة (٢٢٤هـ)، أخرج له البخاري وأبو داود. انظر تقريب التهذيب لا بن حجر: ص (٢٠٧) رقم (١٩٠٣).

(٢) عبدالله بن موسى بن إسحاق بن حمزة أبو العباس الهاشمي، قال عنه محمد بن أبي الفوارس إن فيه تساهلاً شديداً، وضعفه الأزهري والبرقاني، لكن أبا الحسن بن الفرات قال عنه إنه ثقة مستور من أهل القرآن وكان عنده حديث كثير ومضى على ستر وثقة وأمر جميل، توفي سنة (٣٧٤هـ). انظر تاريخ بغداد: (١٠/ ١٥٠) رقم (٥٣٠٠).

تفرد برفعه عن مالك، جويرية بن أسماء، ورواه عبدالله بن وهب وبشر بن عمر الزهراني ويحيى بن عبدالله بن بكير المصري عن مالك مرسلاً، ولم يذكروا فيه جبيراً، ورفعه صحيح عن الزهري، فقد وصله عنه يونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة الحمصي، وسفيان بن عيينة»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر هذا الحديث المرفوع، وبين أن الراوي عن (مالك) وهو (جويرية بن أسماء)[3] قد تفرد برفعه عنه، وأنه لم يرد عن (مالك) إلا مرسلاً، وأشار إلى هذه الطرق المرسلة بأن ذكر أسماء رواتها عن (مالك)، لكنه لم يوردها على عادته في إيراد الأحاديث بعد الإشارة إليها، وبين أنه ورد مرفوعاً عن شيخ (مالك)، وهو (ابن شهاب الزهري)[4]، ثم أورده من عدة طرق عن (الزهري) مرفوعاً.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ١٢).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ مرسلاً: (٢/ ١٠٠٤) رقم (١٨٢٣) عن (ابن شهاب عن محمد ابن جبير بن مطعم)، وأخرجه البخاري مرفوعاً: في المناقب باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ رقم (٣٣٣٩) من طريق (إبراهيم بن المنذر قال: حدثني معن، عن مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه ﷺ...)، وأخرجه مسلم في صحيحه مرفوعاً: في الفضائل باب في أسمائه ﷺ رقم (٢٣٥٤) من طريق (زهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم وابن أبي عمر، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، سمع محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال...).

(٣) جويرية بن أسماء بن عبيد الضبعي البصري، بضم المعجمة وفتح الموحدة، صدوق، من رجال الطبقة السابعة، توفي سنة (١٧٣هـ)، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (١٤٣) رقم (٩٨٨).

(٤) انظر ترجمته ص (٢٥٤) الحاشية رقم (٣) من هذا البحث.

لكن قول ابن عساكر بأن (جويرية بن أسماء) قد تفرد برفع الحديث عن (مالك) ينقُضه إخراج البخاري للحديث في صحيحه مرفوعاً من طريق (معن بن عيسى بن يحيى بن دينار) عن (مالك)[١].

أما من حيث وصف ابن عساكر للحديث بالتفرد، فهو من باب التفرد النسبي تفرد شخص عن شخص، وذلك لتفرد راوي هذا الطريق (جويرية بن أسماء) بروايته للحديث عن (مالك) مرفوعاً دون غيره من الرواة بحسب قول ابن عساكر، وهو يدخل في باب الغريب إسناداً لا متناً أو في الغريب بعض السند وذلك لتفرد راويه برفعه دون غيره من الرواة، لكن ابن عساكر أشار إليه على أنه من باب الفرد، ولم يدخله في باب الغريب، ويلاحظ أن أحد رجال هذا السند، وهو (جويرية بن أسماء)، وهو الذي قال ابن عساكر بأنه تفرد بالحديث عن (مالك)، قد وصف بأنه صدوق.

ـ والحديث الثالث قوله:

«أخبرناه أبو عبدالله الفراوي، أنبأنا أبو بكر البيهقي

وأخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنبأنا أبو بكر بن الطبري

قالا: أنبأنا أبو الحسين بن الفضل، أنبأنا عبدالله بن جعفر، أنبأنا يعقوب، قال سعيد، حدثني محمد بن عبد العزيز الرملي، أنبأنا القاسم بن غصن، عن **الأشعث**، عن **أبي إسحاق**، عن جابر بن سمرة قال:

رأيت رسول الله ﷺ في ليلة ضحياء وعليه حلة حمراء، فجعلت أماثل بينه وبين القمر، فكان في عيني أحسن من القمر.

---

(١) انظر تخريج الحديث.

تفرد به أشعث بن سوار الكندي الكوفي المعروف بالأثرم وبالأفرق، عن أبي إسحاق عمرو بن إسحاق السبيعي، عن جابر بن سمرة، والمحفوظ حديث أبي إسحاق عن البراء وقد تقدم»[١][٢].

بين ابن عساكر أن هذا الحديث قد تفرد بروايته من طريق (أبي إسحاق السبيعي)[٣] عن (جابر بن سمرة)[٤] (الأشعث بن سوار الكندي)[٥]، وهو كان قد أورد قبله طرقاً أخرى للحديث من الطريق نفسه، وبين أن هذا الحديث إنما يحفظ من طريق (أبي إسحاق عن البراء بن عازب)، وبين أنه كان قد أورده قبل

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢٥٤).

(٢) أخرجه الترمذي: (٥/ ١١٨) رقم (٢٨١١) وقال: (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الأشعث) ثم ذكر بعده طريقاً للحديث عن (البراء بن عازب) وقال إنه سأل محمد بن إسماعيل البخاري عنهما فبين أنه رأى كلا الحديثين صحيحاً، وقد أورده الترمذي في علله الكبير بترتيب أبي طالب القاضي: ص (٣٤٤) رقم (٦٣٩) وقد أورد على الحديث التعليق ذاته الذي أورده في سننه.

(٣) عمرو بن عبدالله بن عبيد، ويقال علي ويقال ابن أبي شعيرة، الهمداني، أبو إسحاق السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة، ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة، من رجال الطبقة الثالثة، توفي سنة (١٢٩هـ) وقيل قبل ذلك، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٢٣) رقم (٥٠٦٥).

(٤) جابر بن سمرة بن جنادة بن جندب، له ولأبيه صحبة، توفي سنة (٧٤هـ)، أخرج له أصحاب الصحيح. انظر الإصابة لابن حجر: (١/ ٤٣١) رقم (١٠١٩).

(٥) أشعث بن سوار الكندي النجار الأفرق الأثرم صاحب التوابيت، قاضي الأهواز، ضعيف، من رجال الطبقة السادسة، توفي سنة (١٣٦هـ)، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (١١٣) رقم (٥٢٤).

إيراد طرق هذا الحديث[١]، ثم أورد بعد هذا الحديث طريقاً عن (جابر بن سمرة) يرويه عنه (الحسن البصري)[٢] بدلاً من (أبي إسحاق)[٣].

أما من حيث وصف ابن عساكر للحديث بالتفرد، فهو يدخل في باب الفرد النسبي تفرد شخص عن شخص، وذلك لتفرد راويه (الأشعث بن سوار الكندي) بروايته لهذا الطريق للحديث عن (أبي إسحاق السبيعي)، ومتن الحديث معروف مروي من طرق أخرى، وهو أيضاً يدخل في باب الغريب إسناداً لا متناً، ويلاحظ من تخريج الحديث أن الإمام الترمذي وصف الحديث بالغرابة لتفرد (الأشعث) بالحديث عن شيخه، لكن ابن عساكر خالفه ووصفه بالتفرد، كما يلاحظ أن الراوي المتفرد بهذا الحديث (أشعث بن سوار الكندي) ضعيف كما تبين في ترجمته.

ـ والحديث الرابع قوله بعد أن أورد حديثاً:

«رواه أبو بكر سلمى بن عبدالله الهذلي عن الزهري فتفرد فيه بألفاظ:

أخبرنا أبو بكر وجيه بن طاهر بن محمد، أنا أبو بكر يعقوب بن أحمد بن محمد الصيرفي، نا أبو نعيم أحمد بن محمد بن إبراهيم بن عيسى الأزهري، أنا العباس بن منصور بن العباس الفرنداباذي، نا علي بن الحسن الذهلي، نا يحيى ابن عبد الحميد، حدثني أبي، عن **أبي بكر الهذلي**، عن **الزهري**، عن عبيدالله ابن عبدالله، عن ابن عباس قال:

كان رسول الله ﷺ إذا جاء رمضان أعتق كل أسير، وأعطى ابن السبيل،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢٤٩).

(٢) انظر ترجمته ص (٢١٥) الحاشية رقم (٣) من هذا البحث.

(٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢٥٥).

وإذا كان حديث عهد بجبريل كان أسرع بالخير من الريح المرسلة»[١][٢].

وهو كان قد أورد قبله طريقاً آخر للحديث من طريق (معمر، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس رضي الله عنه) بلفظ «أن رسول الله ﷺ كان أجود البشر»[٣][٤] ثم أعقبه بقوله: (رواه أبو بكر سلمى بن عبدالله الهذلي عن الزهري فتفرد فيه بألفاظ)، ثم أورد هذا الحديث.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٦٧).

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى بلفظ قريب: (١/ ٣٧٧) من طريق (... الهذلي عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس وعائشة...)، وأورده ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال بلفظ قريب: (٣/ ٣٢٣) وقال: (وهذا عن الزهري لا أعرفه من حديث أبي بكر الهذلي)، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان بلفظ قريب: (٣/ ٣١١) رقم (٣٦٢٩) و(٣٦٣٠) وقال: (كذا قاله أبو بكر الهذلي، عن الزهري، والحفاظ إنما رووه عن الزهري).
وسند هذا الحديث شديد الضعف، وذلك لأن راويه الذي تفرد فيه (أبو بكر سلمى ابن عبدالله الهذلي) قال عنه ابن حجر: (متروك الحديث) (انظر ترجمته في الحاشية رقم (١) من الصفحة التالية).

(٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٦٧).

(٤) أخرجه البخاري: في بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ رقم (٦) من طريق يونس ومعمر عن الزهري (قال: أخبرني عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن، فَلَرَسُول الله ﷺ أجود بالخير من الريح المرسلة)، وفي الصوم باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان رقم (١٨٠٣)، وفي بدء الخلق باب ذكر الملائكة رقم (٣٠٤٨)، وفي المناقب باب صفة النبي ﷺ رقم (٣٣٦١)، وفي فضائل القرآن باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ رقم (٤٧١١)، وأخرجه مسلم: في الفضائل باب كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير من الريح المرسلة رقم (٢٣٠٨).

أي أن هذا الحديث تفرد راويه (أبو بكر سلمى بن عبدالله الهذلي)[١] بزيادات في متنه، فهو من باب الفرد النسبي تفرد شخص عن شخص، وذلك لتفرد راويه (أبو بكر الهذلي) بألفاظ في متن الحديث دون غيره من الرواة، وهو يدخل في باب الغريب بعض المتن، لكن ابن عساكر وصفه بالتفرد، ويلاحظ أن هذا الراوي الذي تفرد بهذه الرواية متروك الحديث.

ـ والحديث الخامس قوله:

«أخبرنا أبو تراب حيدرة بن أحمد، وأبو القاسم علي بن إبراهيم، وأبو الحسن بن قبيس قالوا: نا أبو بكر الخطيب، نا أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبدالله بن مهدي، أنا محمد بن مخلد العطار، نا **محمد بن سنان**، نا **عمرو بن محمد بن أبي رزين**، نا هشام بن حسان، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر قال:

رأيت رسول الله ﷺ يتيمم بموضع يقال له مربد النعم وهو يرى بيوت المدينة.

تفرد برفعه محمد بن سنان ومحمد بن يونس الكديمي عن عمرو، والمحفوظ أنه موقوف من فعل ابن عمر، كذلك روي عن أيوب السختياني ومحمد بن عجلان ويحيى بن سعيد الأنصاري ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي عن نافع، وكذلك رواه غير هشام عن عبيدالله، وهو الصحيح»[٢][٣].

---

(١) أبو بكر الهذلي، قيل اسمه سلمى، بضم المهملة، بن عبدالله، وقيل روح، أخباري متروك الحديث، من رجال الطبقة السادسة، توفي سنة (١٦٧هـ)، أخرج له ابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٦٢٥) رقم (٨٠٠٢).

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٥/ ٣٧٨) طبعة دار الفكر.

(٣) أخرجه من طريق (محمد بن سنان القزاز) من حديث (ابن عمر ﷺ) مرفوعاً ـ وهو =

بين ابن عساكر أن هذا الحديث تفرد به مرفوعاً (عمرو بن محمد بن أبي

= الطريق الذي أورد ابن عساكر الحديث منه ـ: الدارقطني في سننه: (١/ ١٨٥)، والحاكم في المستدرك: (١/ ٢٨٨) رقم (٦٣٩) وقال: (هذا حديث صحيح تفرد به عمرو بن محمد بن أبي رزين، وهو صدوق، ولم يخرجاه، وقد أوقفه يحيى بن سعيد الأنصاري وغيره عن نافع عن ابن عمر)، وقال الذهبي: (تفرد به عمرو، وهو صدوق، ووقفه يحيى بن سعيد الأنصاري وغيره)، والبيهقي في السنن الكبرى: (١/ ٢٢٤) رقم (١٠٠٥)، وأورده في معرفة السنن والآثار: (١/ ٢٩٩) رقم (٣٤٠) وقال: (تفرد به عمرو بن محمد بإسناده هذا، والمحفوظ عن نافع عن ابن عمر من فعله كما تقدم، والله أعلم)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: (٥/ ٣٤٤) وقال: (تفرد بروايته مرفوعاً محمد بن سنان بهذا الإسناد، وتابعه محمد بن يونس الكديمي فرواه عن عمرو بن محمد بن أبي رزين كذلك)، ثم نقل عن الدارقطني قوله عن الحديث: (يرويه عبيدالله ابن عمر، واختلف عنه، فرواه محمد بن سنان بن يزيد القزاز عن عمرو بن محمد بن أبي رزين عن هشام بن حسان عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وغيره يروي عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر موقوفاً، وكذلك رواه أيوب السختياني ويحيى ابن سعيد الأنصاري ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي عن نافع عن ابن عمر من فعله موقوفاً. . . أخبرنا أبو عبيد محمد بن علي الآجري قال: وسمعته ـ يعني أبا داود السجستاني ـ يتكلم في محمد بن سنان يطلق فيه الكذب).

وأخرجه من طريق (محمد بن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر) موقوفاً من فعله: الدارقطني في سننه: (١/ ١٨٦)، والبيهقي في السنن الكبرى: (١/ ٢٣٣) رقم (١٠٣٨)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: (٥/ ٣٤٤).

وأخرجه من طريق (أيوب عن نافع، عن ابن عمر) موقوفاً من فعله: ابن أبي شيبة في مصنفه: (١/ ١٤٦) رقم (١٦٧٣)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: (٥/ ٣٤٤).

وهذا الحديث بهذا السند شديد الضعف، وذلك لوجود راو كذاب فيه، وذلك كما بين الدارقطني، وهو (محمد بن سنان)، وصوابه كما بين ابن عساكر من الطرق الأخرى الموقوفة.

رزين)[١]، لم يـروه عنه إلا (محمد بن سـنان)[٢] ـ وهو راوي هذا الحديث ـ و(محمد بن يونس الكديمي)[٣]، لكنه لم يورد الحديث من طريقه بل اكتفى بالإشارة إليه، وبين أن هذا الحديث إنما يحفظ على أنه موقوف من فعل (ابن عمر ﷺ)، وبين أن الطريق الموقوف ورد من طرق متعددة ذكرها، وبين أن الوقف على (ابن عمر ﷺ) هو الصحيح، وقد سبق ابن عساكر إلى هذا القول الخطيبُ البغدادي في تاريخ بغداد كما تبين من تخريج الحديث، وابن عساكر إنما اختصر كلامه ولم يشر إلى أنه نقله عنه.

أما من حيث وصف ابن عسـاكر للحديث بالتفرد، فهو من باب الفرد النسبي تفرد شخص عن شخص، وذلك لتفرد راويه (عمرو بن محمد بن أبي رزين) برفعه دون غيره من الرواة، وهو يدخل أيضاً في الغريب إسناداً لا متناً لتفرد راويه بزيادة في سنده بأن رفعه، والصواب كما بين ابن عساكر أنه موقوف، لكن ابن عساكر وصفه بالفرد، ويلاحظ أن الراوي الذي تفرد برفع الحديث قال عنه ابن حجر إنه (صدوق ربما أخطأ)، وأن الراويين اللذين رويا الحديث عنه ضعيفان.

---

(١) عمرو بن محمد بن أبي رزين الخزاعي، مولاهم أبو عثمان البصري، صدوق ربما أخطأ، من رجال الطبقة التاسعة، توفي سنة (٢٠٦هـ)، أخرج له الترمذي. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٢٦) رقم (٥١٠٧).

(٢) أورد ابن حجر ترجمته تمييزاً وقال: محمد بن سنان بن يزيد القزاز أبو بكر البصري، نزيل بغداد، ضعيف، من رجال الطبقة الحادية عشرة، توفي سنة (٢٧١هـ). انظر المرجع السابق نفسه: ص (٤٨٢) رقم (٥٩٣٦).

(٣) أورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وقال: محمد بن يونس الكديمي، بصري قدم بغداد، قال: سمعت أبي وعرض عليه شيء من حديثه فقال: (ليس هذا حديث أهل الصدق). انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٨/ ١٢٢) رقم (٥٤٨).

ـ والحديث السادس قوله:

«فأخبرناه أبو عبدالله محمد بن الفضل، أنا أحمد بن منصور بن خلف، أنا محمد بن عبدالله الجوزقي، أنا الحسن بن الحسين بن منصور، أنا أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب

ح وأخبرناه أبو القاسم زاهر بن طاهر واللفظ له، أنا أحمد بن الحسين بن علي، أنا أبو أحمد عبدالله بن محمد بن الحسن العدل، نا أبو عبدالله محمد بن يعقوب الشيباني، نا محمد بن عبد الوهاب، أنا **الحسين بن الوليد**، عن ـ وفي حديث الشيباني: نا ـ **مالك بن أنس**، عن عبد الكريم الجزري، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة:

أنه كان مع رسول الله ﷺ محرماً، فآذاه القمل في رأسه، فأمره رسول الله ﷺ أن يحلق رأسه وقال:

(صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين، لكل مسكين مدين شعيراً أو انسك شاة، أي ذلك فعلت أجزأ عنك).

تفرد الحسن[١] بذكر الشعير»[٢][٣].

---

(١) الصواب أنه (الحسين)، وهو (الحسين بن الوليد)، والظاهر أنه تصحيف، والتصويب من سنن البيهقي الكبرى، وهو المصدر الذي أورد ابن عساكر الحديث من طريقه، وهو قد سبق ابن عساكر بالقول بتفرد الحسين بذكر الشعير، لكن ابن عساكر لم يشر إلى ذلك.

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٣/ ١٠٨).

(٣) أخرجه مالك في موطئه عن (حميد بن قيس، عن مجاهد أبي الحجاج...): ص (٤١٧) رقم (٩٣٨)، وأخرجه من دون ذكر (مجاهد) في: (١/ ٤١٧) رقم (٩٣٧)، وهذا الحديث أورده ابن عساكر من طريق الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، والإمام البيهقي قد أخرجه في سننه الكبرى: (٥/ ٥٥) رقم (٨٨٧٤) وقال: (جوده =

= الحسين بن الوليد النيسابوري عن مالك، وكذلك رواه ابن وهب عن مالك، ورواه جماعة عن مالك دون ذكر مجاهد في إسناده، وذكر الشعير في رواية الحسين بن الوليد دون غيره)، وأورده في موضع آخر من طريق (ابن وهب) الذي أشار إليه في تعليقه على الطريق الأول: (٥/ ١٦٩) رقم (٩٥٧٥) وهو دون ذكر الشعير، وعقب عليه بقوله: (هذا هو الصحيح، وقد رواه مالك مرة أخرى عن عبد الكريم الجزري عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى دون ذكر مجاهد في إسناده) ثم أورده مباشرة: (٥/ ١٦٩) رقم (٩٥٧٦) وهو قد أورده من عدة طرق تنتهي إلى الإمام (مالك)، ثم قال: (فذكروه بنحوه دون ذكر مجاهد في إسناده، وفي بعض هذه العرضات سمعه الشافعي رحمه الله في جماعة من أصحاب الموطأ دون العرضة التي شهدها ابن وهب، ثم إن الشافعي تنبه له في رواية المزني وابن عبد الحكم عنه، فقال: (غلط مالك في هذا الحديث، الحفاظ حفظوه عن عبد الكريم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة)، قال الشيخ: وإنما غلط في هذا بعض العرضات، وقد رواه في بعضها على الصحة، ورواه أيضاً سفيان بن عيينة وعبيدالله بن عمرو عن عبد الكريم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن كعب)، وأورده أيضاً من طريق آخر في: (٧/ ٤٦٩) رقم (١٥٤٨٢) دون ذكر (مجاهد) في سنده.

وأخرجه أيضاً من دون ذكر الشعير وبلفظ قريب: البخاري: في الحج باب قول الله تعالى ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾[البقرة: ١٩٦] رقم (١٧١٩)، وفي باب قول الله تعالى ﴿أَوْ صَدَقَةٍ﴾[البقرة: ١٩٦] رقم (١٧٢٠)، وفي باب الإطعام في الفدية نصف صاع رقم (١٧٢١)، وفي باب النسك شاة رقم (١٧٢٢)، وفي المغازي باب غزوة الحديبية رقم (٣٩٢٧) و(٣٩٥٤) و(٣٩٥٥)، وفي التفسير باب ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾[البقرة: ١٩٦] رقم (٤٢٤٥)، وفي المرضى باب ما رخص للمريض أن يقول إني وجع أو وا رأساه أو اشتد بي الوجع رقم (٥٣٤١)، وفي الطب باب الحلق من الأذى رقم (٥٣٧٦)، وفي كفارات الأيمان رقم (٦٣٣٠)، وأخرجه أيضاً مسلم: في الحج باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ووجوب الفدية لحلقه وبيان قدرها رقم (١٢٠١).

وسند هذا الحديث صحيح إلى الإمام (مالك)، وأما زيادة (الشعير) فقد ورد في روايات =

بين ابن عساكر أن أحد رواة هذا الحديث قد تفرد بزيادة في متنه، وهو (الحسين بن الوليد)[1].

أما من حيث وصف ابن عساكر للحديث بالتفرد، فهو من باب الفرد النسبي تفرد شخص عن شخص، وذلك لتفرد راويه بزيادة في متنه، وهو يدخل أيضاً في باب الغريب بعض المتن لتفرد راويه بزيادة في متنه، لكن ابن عساكر اكتفى بالإشارة إلى أن راويه تفرد بزيادة في متنه.

ـ والحديث السابع قوله:

«وأخبرناه أبو بكر محمد بن الحسين بن علي، وأبو غالب أحمد بن الحسن قالا: أنا عبد الصمد بن علي بن محمد، أنا علي بن عمر الدارقطني، حدثني أبو الحسين زيد بن محمد بن جعفر الكوفي، نا جعفر بن أحمد بن دهقان الضبي، نا علي بن عبد الحميد المعني، نا أبو مريم، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عمار قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

(آخر زادك من الدنيا ضياح لبن)، وقال لي رسول الله ﷺ: (تقتلك الفئة الباغية).

= الحديث الأخرى ذكر أصناف أخرى من الطعام، لكن الحافظ ابن حجر قال في فتح الباري: (قلت: المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث (نصف صاع من طعام)، والاختلاف عليه في كونه تمراً أو حنطة لعله من تصرف الرواة) (انظر فتح الباري لابن حجر: (٤/ ١٧)).

(١) الحسين بن الوليد القرشي النيسابوري، أبو علي ويقال أبو عبدالله، لقبه كميل مصغر، ثقة، من رجال الطبقة التاسعة، توفي سنة (٢٠٢هـ) أو سنة (٢٠٣هـ)، أخرج له البخاري في التعاليق وأبو داود في المسائل والنسائي. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (١٦٩) رقم (١٣٥٩).

تفرد به أبو مريم عبد الغفار بن القاسم»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥٢/ ١٦٨).

(٢) هذا الحديث لم يورده بهذا السياق من حديث (عمار بن ياسر ﷺ) إلا ابن عساكر في تاريخه في هذا الموضع، ومتن هذا الحديث الذي أورده هنا ينقسم إلى قسمين، الأول منه قوله: «آخر زادك من الدنيا ضياح لبن»، والقسم الثاني قوله: «وقال لي رسول الله ﷺ: تقتلك الفئة الباغية»، وابن عساكر أوردهما هنا كحديث واحد من طريق بين فيه أن راويه (أبو مريم) تفرد بروايته عن (عمرو بن مرة)، وهو أورد قبله حديثاً وبعده حديثاً آخر من طريق (أبي مريم)، لكن أورد فيهما القسم الثاني من متن الحديث فقط، ثم بين بعد الثاني منهما أن هذا القسم من المتن ورد أيضاً من طريق (أبي مريم) يرويه عن (يزيد بن أبي زياد)، ثم أورده، وأما هذا الحديث بهذا السياق فقد أورده ابن عساكر بلفظ قريب من حديث الصحابي (كعب بن مالك ﷺ) في (٥٢/ ١٨٢) ومن حديث (عائشة رضي الله عنها) في (٥٢/ ١٨٤) بزيادة فيه.

والحديث أورده ابن حجر الهيثمي في مجمع الزوائد بزيادة فيه وبتقديم القسم الثاني منه في: (٧/ ٤٨٧) رقم (١٢٠٥٥) وقال: (رواه الطبراني في الكبير والأوسط باختصار، وأسانيده كلها فيها ضعف)، ثم أورده أيضاً بلفظ مختلف وبزيادة فيه في: (٩/ ٤٨٩) رقم (١٥٦٢٦) وقال: (رواه الطبراني، وإسناده حسن).

وأخرج الطبراني في المعجم الأوسط القسم الثاني من الحديث في: (٧/ ٢٩١) رقم (٧٥٢٦) من طريق (أبي مريم) عن (يزيد بن أبي زياد) عن (عبد الرحمن بن أبي ليلى) عن (عمار ﷺ)، وقال: (لم يرو هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى إلا يزيد ابن أبي زياد، تفرد به أبو مريم)، وأخرج القسم الأول منه بزيادة فيه في: (٦/ ٣٠١) رقم (٦٤٧١) من طريق (محمد بن عبدالله بن عرس، نا حرملة بن يحيى، ثنا ابن وهب، حدثني إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن جده قال: سمعت عمار بن ياسر...) ثم قال: (لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف إلا من حديث ولده، ولا رواه عن إبراهيم بن سعد إلا ابن وهب، تفرد به حرملة بن يحيى).

وأورد المقدسي في أطراف الغرائب والأفراد القسم الأول منه بلفظ قريب في: (٤/ ٢٤١) رقم (٤١٧٠) وقال: (غريب من حديث عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عنه =

فقد أورد ابن عساكر هذا الحديث بهذا السياق، ثم بين تفرد راويه (أبو مريم)[1] بروايته بهذا السياق من حديث (عمار بن ياسر رضي الله عنه).

أما من حيث وصفه للحديث بالتفرد، فهو من باب الفرد النسبي تفرد شخص عن شخص، وذلك لأن راوي الحديث (أبو مريم) تفرد بالحديث بهذا السياق من حديث (عمار بن ياسر رضي الله عنه)، ومتن الحديث مروي من طرق أخرى عن صحابة آخرين كما تبين في تخريجه، وهو يدخل في باب الغريب إسناداً لا متناً، لكن ابن عساكر وصفه بالتفرد، ويلاحظ أن الراوي الذي تفرد برواية هذا الحديث وهو (أبو مريم) اتهم بوضع الحديث.

ـ والحديث الثامن قوله:

«أخبرنا أبو القاسم عبد الملك بن عبدالله بن داود، وأبو غالب محمد بن الحسن بن علي قالا: أنا أبو علي علي بن أحمد بن علي، أنبا القاسم بن جعفر ابن محمد، أنا محمد بن أحمد بن عمرو، نا سليمان بن الأشعث، نا محمد بن العلاء، نا حفص ـ هو ابن غياث ـ، نا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال: حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي قال: قال رسول الله ﷺ:

= ـ أي عن عمار ـ، تفرد به أبو مريم عبد الغفار بن القاسم).
والقسم الثاني من الحديث أخرجه البخاري من حديث (أبي سعيد الخدري رضي الله عنه) بلفظ قريب وبزيادات فيه: في الصلاة باب التعاون في بناء المسجد رقم (٤٣٦)، وفي الجهاد والسير باب مسح الغبار عن الناس في السبيل رقم (٢٦٥٧).

(١) عبد الغفار بن القاسم بن قيس الأنصاري أبو مريم الكوفي، مشهور بكنيته، قال أبو حاتم: متروك الحديث وكان من رؤساء الشيعة وكان شعبة حسن الرأي فيه، وقال الآجري: سألت أبا داود فقال: كان يضع الحديث، وقال الدارقطني: أثنى عليه شعبة وخفي عليه أمره فبقي بعد شعبة فخلط فتركوه، بقي إلى قريب سنة (١٦٠هـ). انظر تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر: ص (٢٦٣) رقم (٦٦٦).

(أيما طبيب تطبب على قوم لا يعرف له تطبب قبل ذلك فأعنت فهو ضامن).

قال عبد العزيز: أما إنه ليس بالنعت، إنما هو قطع العروق والبط والكي.

وهذا الحديث لا يحفظ إلا من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ، تفرد به الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عمرو، ولعل عمراً هو الذي حدث به عبد العزيز بن عمر، والله أعلم»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أنه إنما يحفظ من طريق غير هذا عن (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ)، وأن الطريق المحفوظ

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥٥/ ١٤٤).

(٢) أخرجه أبو داود: (٤/ ١٩٥) رقم (٤٥٨٧)، وابن عساكر أورد الحديث من طريقه. أما حديث (عمرو بن شعيب) فقد أخرجه أبو داود: (٤/ ١٩٥) رقم (٤٥٨٦) وقال: (هذا لم يروه إلا الوليد، لا ندري هو صحيح أم لا؟)، والنسائي: (٨/ ٥٢) رقم (٤٨٣٠)، وابن ماجه: (٢/ ١١٤٨) رقم (٣٤٦٦)، وقد تفرد بروايته (الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب)، والحاكم في المستدرك: (٤/ ٢٣٦) رقم (٧٤٨٤) وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الذهبي: (صحيح)، لكن يلاحظ أن راوي الحديث (ابن جريج) مدلس، وقد رواه معنعناً، فصار سنده بسبب ذلك حسناً والله أعلم.

وسند هذا الحديث ضعيف، وذلك بسبب الراوي الذي ذُكر فيه مبهماً (حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي قال)، وقد زاده ضعفاً أنه حديث مرسل، لكن سنده يرتقي إلى أن يكون حسناً لغيره بسبب الطريق الآخر الذي بينه ابن عساكر للحديث، والذي رجح أن يكون راويه (عمرو بن شعيب) هو الراوي الذي ذُكر مبهماً في سند هذا الحديث الضعيف.

الذي أشار إليه قد تفرد بروايته (الوليد بن مسلم)[١] عن (ابن جريج)[٢]، و(ابن جريج) يرويه عن (عمرو بن شعيب)[٣]، وبين أن الراوي المبهم[٤] الذي روى عنه (عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز)[٥] هذا الحديث من المحتمل أن يكون (عمرو بن شعيب)، وذلك لأن الحديث لم يرد إلا من طريقه والله أعلم، وابن عساكر هنا أشار إلى حديث (عمـرو بن شـعيب) ولم يورده على عادته في إيراد الأحاديث بعد الإشارة إليها، والتفرد الذي أشار إليه ابن عساكر هو من باب التفرد النسبي تفرد شخص عن شخص، وذلك لتفرد راويه (الوليد بن مسلم) بروايته عن شـيخه (ابن جريج)، ومتن الحديث مروي من طريق آخـر، وهو الحديث المذكور هنا، والحديث يدخل أيضاً في باب الغريب إسناداً لا متناً،

---

(١) الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، من رجال الطبقة الثامنة، توفي سنة (١٩٤هـ) أو (١٩٥هـ)، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٨٤) رقم (٧٤٥٦).

(٢) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل، من رجال الطبقة السادسة، توفي سنة (١٥٠هـ) أو بعدها، أخرج له الستة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٣٦٣) رقم (٤١٩٣).

(٣) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، صدوق، من رجال الطبقة الخامسة، توفي سنة (١١٨هـ)، أخرج له البخاري في جزء القراءة خلف الإمام والأربعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٤٢٣) رقم (٥٠٥٠).

(٤) المبهم هو من أغفل ذكر اسمه في الحديث من الرجال أو النساء. انظر مبحث (المبهم): ص (٤٤١) من هذا البحث.

(٥) عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي، أبو محمد المدني، نزيل الكوفة، صدوق يخطئ، من رجال الطبقة السابعة، توفي في حدود سنة (١٥٠هـ)، أخرج له الستة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٣٥٨) رقم (٤١١٣).

ويلاحظ أن في سند الحديث الذي أشار ابن عساكر إليه راويان مشهوران بالتدليس هما (الوليد بن مسلم) و(ابن جريج)، وأن (الوليد بن مسلم) كان يكثر من تدليس التسوية[١] وهو من أخطر أنواع التدليس وأسوئها.

ـ والحديث التاسع قوله:

«أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين بن علي المزرقي، وأبو علي الحسن بن المظفر بن الحسن بن السبط، وأبو عبدالله الحسين بن محمد بن عبد الوهاب البارع، وأبو غالب عبدالله بن أحمد بن بركة السمسار، ومحمد بن أحمد بن الحسين بن قريش القزاز قالوا: أنا أبو الغنائم عبد الصمد بن علي بن محمد بن المأمون

ح وأخبرنا أبو غالب أحمد بن الحسن بن البناء، أنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن حسنون النرسي

قالا: أنا أبو الحسن علي بن عمر بن محمد الحربي، نا محمد بن عبدة بن حرب، نا **الحسن بن قزعة**، نا سفيان بن حبيب، نا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن خلاس بن عمرو، عن عمار بن ياسر قال: قال رسول الله ﷺ:

(أنزلت المائدة من السماء خبز ولحم، وأمروا أن لا يخبؤوا ولا يدخروا ولا يرفعوا لغد، فخانوا وادخروا وخبؤوا، فمسخوا قردة وخنازير).

تفرد برفعه الحسن بن قزعة، وأخرجه أبو عيسى الترمذي في جامعه،

---

(١) هو أن يروي المدلس حديثا عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيسقط الضعيف ويجعل بين الثقتين عبارة موهمة، فيستوي الإسناد كله ثقات بحسب الظاهر لمن لم يخبر هذا الشأن، وهو شر أنواع التدليس، لأن الثقة ربما لا يكون معروفاً بالتدليس فيجده الناظر بالسند بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة. انظر منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٣٨٢) وما بعدها.

ورواه غيره موقوفاً»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر هذا الحديث، وبين أن راويه (الحسن بن قزعة)[٣] قد تفرد بروايته عن (سفيان بن حبيب[٤] عن سعيد بن أبي عروبة[٥]) مرفوعاً دون غيره من الرواة الذين رووه موقوفاً، وبين أن الإمام الترمذي قد أخرجه في جامعه، ثم أورد طريقاً آخر للحديث موقوفاً من طريق (عمرو بن أبي رزين)[٦]

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥٧/ ١١٨).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه: (٥/ ٢٦٠) رقم (٣٠٦١) وقال: (هذا حديث قد رواه أبو عاصم وغير واحد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن خلاس عن عمار بن ياسر موقوفاً، ولا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث الحسن بن قزعة، حدثنا حميد بن مسعدة حدثنا سفيان بن حبيب عن سعيد بن أبي عروبة نحوه ولم يرفعه، وهذا أصح من حديث الحسن بن قزعة، ولا نعلم للحديث المرفوع أصلاً).

(٣) الحسن بن قزعة الهاشمي، مولاهم البصري، صدوق، من رجال الطبقة العاشرة، توفي سنة (٢٥٠هـ) تقريباً، أخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (١٦٣) رقم (١٢٧٨).

(٤) سفيان بن حبيب البصري البزاز أبو محمد، وقيل غير ذلك، ثقة، من رجال الطبقة التاسعة، توفي سنة (٢٨٢هـ) وقيل (٢٨٦هـ)، أخرج له البخاري في الأدب المفرد والأربعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٢٤٤) رقم (٢٤٣٦).

(٥) سعيد بن أبي عروبة، مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري، ثقة حافظ له تصانيف، كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، من رجال الطبقة السادسة، توفي سنة (١٥٦هـ) وقيل (١٥٧هـ)، أخرج له الجماعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٢٣٩) رقم (٢٣٦٥).

(٦) هو عمرو بن محمد بن أبي رزين الخزاعي مولاهم أبو عثمان البصري، ترجم له البخاري في تاريخه الكبير في موضعين، سماه في الأول منهما (عمرو بن أبي رزين) وذكر ضمن الترجمة أن اسمه (عمرو بن محمد بن رزين)، وسماه في الموضع الثاني (عمرو بن محمد ابن أبي رزين)، صدوق ربما أخطأ، من رجال الطبقة التاسعة، توفي سنة (٢٠٦هـ)، أخرج =

عن (سعيد بن أبي عروبة)، والإمام الترمذي سبق ابن عساكر بالقول بتفرد (الحسن بن قزعة) برفع هذا الحديث، وبين أن ليس له أصل.

أما من حيث وصف ابن عساكر للحديث بالتفرد، فهو من باب الفرد النسبي تفرد شخص عن شخص، وذلك لأن هذا الحديث قد رواه (سفيان بن حبيب) وغيره عن (سعيد بن أبي عروبة) موقوفاً، ثم تفرد (الحسن بن قزعة) بروايته عن (سفيان بن حبيب) مرفوعاً، وهذا الحديث يدخل أيضاً في باب الغريب إسناداً لا متناً لتفرد راويه بزيادة في سنده، لكن ابن عساكر وصفه بالتفرد، ويلاحظ أن الراوي الذي تفرد برواية الحديث مرفوعاً صدوق.

ـ والحديث العاشر قوله:

«قرأت على أبي محمد عبد الكريم بن حمزة، عن أبي بكر أحمد بن علي، أخبرني عبيدالله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، أنا أبو الفضل محمد بن أحمد بن يعقوب الهاشمي المصيصي، نا أبو القاسم عامر بن خريم الدمشقي بدمشق، نا أبو حفص عمر بن نصر، نا **محمد بن خالد الهاشمي**، نا مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ:

(الندم توبة).

تفرد به محمد عن مالك»[1][2].

= له الترمذي. انظر التاريخ الكبير للبخاري: (٦/ ٣٣١) رقم (٢٥٥١) و(٦/ ٣٧٥) رقم (٢٦٨١)، وتقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٢٦) رقم (٥١٠٧).

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٠/ ٢٨١).

(٢) أورده تمام في فوائده: (٢/ ٨٠) رقم (١١٩٣) ويلتقي ابن عساكر معه في السند عند (محمد بن خالد الهاشمي)، وأورده ابن ماجه من حديث (عبدالله بن مسعود ﵁): (٢/ ١٤٢٠) رقم (٤٢٥٢). =

أورد ابن عساكر هذا الحديث، ثم بين أن راويه (محمد بن خالد الهاشمي)[١] قد تفرد بروايته عن (مالك).

أما من حيث وصف ابن عساكر للحديث بالتفرد، فهو بسبب تفرد (محمد ابن خالد الهاشمي) بروايته عن (مالك)، وكما تبين في تخريجه فإن ليس له طريقاً آخر من حديث (ابن عمر ﷺ)، والحديث يدخل في باب الفرد النسبي تفرد شخص عن شخص، وذلك لأن متن الحديث معروف مروي من طرق أخرى، لكن راويه (محمد بن خالد الهاشمي) تفرد بروايته عن (مالك بن أنس) من حديث (ابن عمر ﷺ)، والحديث يدخل في باب الغريب إسناداً لا متناً لتفرد راويه بهذا الطريق، ويلاحظ أن الراوي الذي تفرد بالحديث وهو (محمد بن خالد الهاشمي) متهم بالكذب.

الخلاصة:

بتتبع الأحاديث التي أطلق عليها ابن عساكر وصف الغرابة، يتبين أن معنى الغرابة عنده يكاد ينطبق على معنى الغرابة الذي قرره الإمام الترمذي، وأن هذه الأحاديث بمعظمها فيها ضعف لوجود علة فيها، ونجد أنه في كثير من الأحيان

= وسند هذا الحديث شديد الضعف، فقد تفرد فيه (محمد بن خالد الهاشمي) وهو متهم بالكذب (انظر ترجمته في الحاشية اللاحقة).

(١) محمد بن خالد بن أمة أبو جعفر الهاشمي، قال عنه أبو حاتم إنه كان يكذب، ونقل ابن حجر في لسان الميزان عن ابن عساكر في ترجمته أنه قال: (أتى عن مالك بخبر منكر، فالخبر المذكور متنه «الندم توبة»، والنكارة إنما هي في سنده، فإنما قال فيه: عن نافع عن ابن عمر، وأنه لا أصل له من حديث مالك ولا عن نافع ولا ابن عمر ﷺ)، لكن هذا الكلام لم أجده في تاريخ مدينة دمشق المطبوع. انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٧/ ٢٤٤) رقم (١٣٤٠)، وتاريخ مدينة دمشق: (٦١/ ٣٨٩)، ولسان الميزان لابن حجر: (٥/ ١٥٣) رقم (٥٢٤).

يشير لهذه العلة، وإشارته هذه قد تكون بينة لا تحتاج لكثير تمعن ونظر، وذلك لوضوح عبارته في بيان العلة، وقد تكون خفية تحتاج لنظر دقيق وسبر لطرق الحديث الأخرى إن وجدت، ونظر في رجال سند الحديث.

كما أنه بدراسة الأحاديث التي وصفها ابن عساكر بالتفرد، يلاحظ أنها جميعاً من باب الفرد النسبي تفرد شخص عن شخص، وأنها جميعها تدخل أيضاً في باب الغريب، وبمقارنة عدد الأحاديث التي وصفها بالغرابة مع الأحاديث التي وصفها بالتفرد نجد أن الأخيرة قليلة جداً قلة تكاد تصل حد الندرة رغم ضخامة الكتاب، من هنا يظهر أن ابن عساكر لم يكن يفرد الحديث الفرد بنوع خاص، وإنما يجعله ضمن الحديث الغريب، وغاية الأمر أنه أسقط كلمة (غريب) من وصفه لهذه الأحاديث العشرة، وذلك لوضوح أمرها في أنها تدخل ضمن الحديث الغريب، والأمر في ذلك هين لتداخل النوعين كما سبق ذكره، والله أعلم.

ومما يؤيد القول بأن ابن عساكر لا يفرق بين الحديث الفرد والحديث الغريب ويجعلهما نوعاً واحداً، أنه في أحد المواضع أدخل الفرد النسبي تفرد أهل بلد عن شخص في الغريب، فجعلهما نوعاً واحداً، ومن المعروف أن تفرد أهل بلد عن شخص لا يدخل في أي نوع من أنواع الغريب كما سبق ذكر ذلك، لكن ابن عساكر أورده على أنه من أنواع الغريب، والحديث هو قوله:

«أخبرناه عالياً أبو الفتح يوسف بن عبد الواحد، أنا شجاع بن علي، أنا أبو عبدالله بن منده، أبنا سهل بن السري البخاري، نا أبو هارون سهل بن شاذويه وعبدالله بن عبيدالله قالا: ثنا إبراهيم بن مسعدة السمرقندي، نا أبو مقاتل حفص ابن سلم، نا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم قال:

دخلت المسجد مع أبي فإذا برسول الله ﷺ يخطب، فلما أن خرجت قال

لي أبي: يا قيس هذا رسول الله ﷺ، وكنت ابن سبع سنين أو ثمان سنين.

هذا حديث غريب جداً، تفرد به أهل خراسان، ولم أكتبه إلا من هذا الوجه»(١)(٢).

فقد أورد ابن عساكر هذا الحديث، ثم بين أنه حديث غريب لتفرد أهل مدينة خراسان بروايته دون غيرهم، وبين أنه ليس للحديث طريق آخر عنده غير هذا الطريق.

أما من حيث وصف الحديث بالغرابة فهو من باب الغريب إسناداً ومتناً، ذلك لأن هذا الحديث لا يروى إلا بهذا السند، وأما من ناحية قوله إنه تفرد به أهل خراسان فإنه يدخله في باب التفرد النسبي تفرد أهل مدينة بالحديث، والجمع بين الوصفين لا يستقيم إلا على اعتبار التسوية بينهما، لأن التفرد النسبي تفرد أهل مدينة لا يدخل في أي من أنواع الغريب، والجمع بينهما يبين أن ابن عساكر يعتبرهما نوعاً وحداً والله أعلم.

أما قوله عن الحديث بأنه (غريب جداً)، فهي إشارة من ابن عساكر إلى أن الحديث ضعيف جداً، وهو ما تبين في تخريج الحديث.

* * *

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥٩/ ١٤٦).

(٢) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة: (٤/ ٢٣٣٢) رقم (٥٧٣٣)، وهو رواه عن (سهل ابن السري) وهو الطريق الذي أورد ابن عساكر الحديث منه، وأورده ابن حجر في الإصابة في ترجمة قيس بن أبي حازم: (٥/ ٥٢٠) رقم (٧٢٧٩) وبين أن سنده واه، ونقل قول ابن منده عنه ـ وهو أورد الحديث من طريقه ـ أنه لا يصح، وأورده الذهبي في تاريخ الإسلام في ترجمة (قيس بن أبي حازم): (٦/ ٤٥٨) وبين أنه من رواية (حفص بن سلم السمرقندي) وقال عنه إنه (متهمٌ واهٍ).

المبحث الثاني
المشهور

أولاً ـ أقوال العلماء في المشهور:

اختلفت أقوال علماء المصطلح في تعريف الحديث (المشهور)، وأول من نقل عنه تعريف له هو **أبو عبدالله بن منده (ت٣٩٥هـ)**، حيث نُقِل عنه قوله:

(الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يُجمَع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى: غريباً.

فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث يسمى: عزيزاً.

فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً سمي: مشهوراً)[١].

فهو قيد الحديث المشهور بقيدين، أولهما أن يكون الحديث من طريق أحد الأئمة المشهورين، وثانيهما أن يكون عدد الرواة عن هذا الإمام أكثر من ثلاثة، وهو لم يجعل لكثرتهم حداً معيناً، فكل حديث عن إمام مشهور رواه عنه أكثر من ثلاثة رواة، ولو بلغ عددهم مئة، فهو عنده حديث مشهور.

وقد ظهر من صنيع **ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)** أنه اعتمد قول الحافظ ابن منده في تعريف هذا النوع من أنواع الحديث، فهو لم يُعَرِّف الحديث المشهور في النوع الذي أفرده له، بل اكتفى فيه بقوله إن معنى الشهرة مفهوم[٢]، ثم أورد تعريف ابن منده السابق في النوع الذي بعده والذي تكلم فيه عن الحديث الغريب والعزيز، وقد ورد في كلام ابن منده هذا تعريف للحديث المشهور، ولم يعقب ابن الصلاح عليه، ما يدل على قبوله له.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٢٧٠).

(٢) انظر المرجع السابق نفسه: ص (٢٦٥) النوع الثلاثون ـ معرفة المشهور من الحديث.

وأما من حيث تقسيماته، فقد بين أن له تقسيمين، فهو ينقسم من حيث الصحة والضعف إلى صحيح وحسن وضعيف[١]، (وينقسم من وجه آخر إلى ما هو مشهور بين أهل الحديث وغيرهم. . .، وإلى ما هو مشهور بين أهل الحديث خاصة دون غيرهم. . . ولا يعلم ذلك إلا أهل الصنعة، وأما غيرهم فقد يستغربونه. . .)[٢].

وابن الصلاح صرَّح بما أشار إليه ابن منده من أن الحديث المتواتر داخل في تعريف الحديث المشهور، وذلك بقوله:

(ومن المشهور: المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله)[٣].

ثم أتى **الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)** فقيد الحديث المشهور بكونه من رواية ثلاثة رواة فأكثر، فقد عرفه بقوله إنه:

(ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين)[٤].

فهو (ما يُروى بأكثر من اثنين عن بعض رواته، أو في جميع طباقه، أو معظمها)[٥].

وأما من حيث أقسامه عنده، فقد بين أن مصطلح (المشهور) يُطلَق على ما سبق بيانه، كما أنه يُطلَق (على ما اشتهر على الألسنة، فيشمل ما له إسنادٌ

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٢٦٥)، ومنهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر حفظه الله: ص (٤٠٩).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٢٦٦ ـ ٢٦٧).

(٣) المرجع السابق نفسه: ص (٢٦٧).

(٤) شرح النخبة لابن حجر: ص (٤٦).

(٥) فتح المغيث للسخاوي: (٣/ ٣٥).

واحدٌ فصاعداً، بل ما لا يوجد له إسنادٌ أصلاً)[١]، وهذا تقسيم له بحسب البيئات التي يشتهر فيها، وهو باعتبار ذلك ينقسم أقساماً كثيرة[٢].

وابن حجر فرق بين الحديث المتواتر وبين الحديث المشهور، وذلك بأن جعل الحديث المتواتر قسماً مستقلاً، ثم تكلم عن الحديث المشهور، وقد ذكره على أنه أول أقسام الحديث الآحاد، ويظهر تفريق الحافظ ابن حجر بين الحديث المتواتر وبين الحديث المشهور أيضاً من تعريفه للحديث المشهور، فهو قَيَّدَه بأن له طرقاً محصورة، وأما المتواتر فإنه لا يضبط بعدد معين[٣].

لكن **السخاوي** (ت٩٠٢هـ) جعل الحديث المشهور ملحقاً بالمتواتر، ونسب هذا القول إلى أهل الحديث، وبين أن الفرق بينهما أن المشهور إنما يفيد العلم النظري إذا كانت طرقه متباينة سالمة من ضعف الرواة ومن التعليل، أما المتواتر فإنه يفيد العلم الضروري، كما أنه لا يشترط فيه عدالة ناقليه[٤]، فالفارق الرئيس بينهما هو إفادة العلم الضروري الذي يفيده الحديث المتواتر، وضابط إفادة العلم الضروري كثرة الرواة في كل طبقة من طبقاته بحيث تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، بينما الحديث المشهور قد يكون آحاد الأصل ثم يشتهر بعد الصحابة.

وهذا هو الراجح في تعريف هذا النوع من أنواع الحديث، ذلك لأنه يجعل الحديث (المشهور) نوعاً خاصاً لا يتداخل مع الحديث (العزيز) الذي

---

(١) شرح النخبة لابن حجر: ص (٤٧).

(٢) انظر تعليق محقق شرح النخبة لابن حجر الدكتور نور الدين عتر حفظه الله على الحديث المشهور: ص (٤٧) حاشية رقم (١).

(٣) انظر منهج النقد للدكتور نور الدين عتر: ص (٤٠٩).

(٤) انظر الغاية شرح الهداية للسخاوي: (١/ ٢٣٤).

قيدناه بكونه من رواية راويين[١].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في المشهور:

لم يكثر ابن عساكر من استعماله لمصطلح (المشهور) في تاريخ مدينة دمشق، ومثالٌ على حديث وصفه بأنه حديث (مشهور) قوله:

«أخبرنا أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو علي بن المذهب، أنا أحمد بن جعفر، نا عبدالله بن أحمد، حدثني أبي، نا أسود بن عامر، أنا أبو بكر، عن الأعمش، عن سليمان بن ميسرة، عن طارق بن شهاب، عن المقداد بن الأسود قال:

لما نزلت المدينة عشرنا رسول الله عشرة عشرة، يعني في كل بيت، قال: فكنت في العشرة الذين كان النبي ﷺ فيهم، قال: ولم يكن لنا إلا شاة نتحرى لبنها، قال: فكنا إذا أبطأ علينا رسول الله ﷺ، شربنا وبقينا للنبي ﷺ نصيبه، فلما كان ذات ليلة، أبطأ علينا، قال: ونمنا، فقال المقداد: لقد أطال النبي ﷺ، ما أراه يجيء الليلة، لعل إنساناً دعاه، قال: فشربته، فلما ذهب من الليل، جاء فدخل البيت، قال: فلما شربته لم أنم أنا، قال: فلما دخل سلم ولم يشد، ثم مال إلى القدح فلما لم ير شيئاً أسكت، ثم قال: (اللهم أطعم من أطعمنا الليلة)، قال: وثبت فأخذت السكين وقمت إلى الشاة، قال: (ما لك؟)، قلت: أذبح، قال: (لا، ائتني بالشاة)، فأتيته بها، فمسح ضرعها، فخرج شيء، ثم شرب ونام.

هذا حديث غريب حسن من حديث المقداد، والمشهور عنه:

ما أخبرنا أبو المظفر بن القشيري، أنا أبو سعد الجنزروذي، أنا أبو عمرو ابن حمدان

---

(١) انظر أقوال العلماء في الحديث (العزيز) ص (٣٠٧) من هذا البحث.

ح وأخبرتنا أم المجتبى فاطمة بنت ناصر قالت: أنا إبراهيم بن منصور السلمي، أنا أبو بكر بن المقرئ

قالا: أنا أبو يعلى، نا هدبة، نا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، عن المقداد بن عمرو الكندي قال:

قدمت على رسول الله ﷺ، ومعي رجل من أصحابي، فطلبنا هل يضيفنا أحد؟ ـ زاد ابن حمدان ـ، فأتينا رسول الله ﷺ فقلنا: يا رسول الله، أصابنا جوع وجهد، وإنا تعرضنا هل يضيفنا أحد، فلم يضفنا أحد، ـ وقالا ـ فدفع إلينا أربع أعنز، فقال: (يا مقداد خذ هذه فاحتلبها، فجزئها أربعة أجزاء، جزءاً لي، وجزءاً لك، وجزأين لصاحبيك)، فكنت أفعل ذلك، فلما كان ذات ليلة، شربت جزئي، وشرب صاحباي جزأيهما، وجعلت جزء النبي ﷺ في القعب وأطبقت عليه، فاحتبس النبي ﷺ، فقالت لي نفسي: إن رسول الله ﷺ قد دعاه أهل بيت من المدينة فتعشى معهم، ورسول الله ـ وقال ابن المقرئ: رسول الله ﷺ ـ لا يحتاج إلى هذا اللبن، ـ زاد ابن حمدان ـ فلم تزل نفسي تديرني حتى قمت إلى القعب، فشربت ما فيه، فلما تقار في بطني، أخذني ما قدم وما حدث، فقالت لي نفسي: يجيء رسول الله ﷺ وهو جائع ظمآن فيرفع القعب فلا يجد فيه شيئاً فيدعو عليك، فتسجيت كأني نائم، وما كان بي نوم، فجاء رسول الله ﷺ، فسلم تسليماً أسمع اليقظان ولم يوقظ النائم، فلما لم ير في القعب شيئاً، رفع رأسه إلى السماء فقال: (اللهم أطعم من أطعمنا، واسق من سقانا)، فاغتنمت دعوة رسول الله ﷺ، فأخذت الشفرة وأنا أريد أن أذبح بعض تلك الأعنز فأطعمه، فضربت بيدي، فوقعت على ضرعها، فإذا هي حافل، ثم نظرت إليهن جميعاً، فإذا هن حفلٌ، فحلبت في القعب حتى امتلأ، ثم أتيته ـ زاد ابن المقرئ:

به ـ وأنا أتبسم، فقال: (هيه بعض سوأتك يا مقداد)، فقلت ـ وقال ابن حمدان: قلت ـ: يا رسول الله، اشرب ثم الخبر ـ وقال ابن حمدان: ثم أخبر ـ، فشرب، ثم شربت ما بقي ـ وزاد ابن المقرئ: منه ـ، ثم أخبرته، فقال: (يا مقداد، هذه بركة، كان ينبغي لك أن تعلمني حتى نوقظ صاحبينا نسقيهما من هذه البركة)، قال: فقلت ـ وقال ابن حمدان: قلت ـ: يا رسول الله، إذا شربت أنت وأنا البركة ـ وقال ابن حمدان: إذا شربت أنت البركة وأنا ـ فما أبالي من أخطأت.

أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن شبابة بن سوار عن سليمان بن المغيرة عن ثابت»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٣٧٥).

(٢) الحديث الأول أخرجه أحمد في مسنده: (٦/ ٤) رقم (٢٣٨٦٩)، وأخرجه من طريقه الطبراني في الكبير: (٢٠/ ٢٤٠) رقم (٥٦٩)، وأخرجه من طريق (المستورد بن شداد الفهري، عن المقداد) في: (٢٠/ ٢٣٩) رقم (٥٦٧) بلفظ قريب ومن غير ذكر أنه ﷺ مسح ضرع الشاة فخرج منه شيء فشربه ثم نام، وأخرج من طريق (قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن المقداد بن الأسود): (٢٠/ ٢٤٠) رقم (٥٦٨) قوله «كنا مع النبي ﷺ، فكان جزّأنا عشرة في بيت عشرة في بيت، فكنت أنا عند النبي ﷺ، فكانت عندنا شاة نقوتها» فقط.

وأما الحديث الثاني فقد أخرجه أبو يعلى في مسنده: (٣/ ٨٦) رقم (١٥١٧)، ومسلم: في الأشربة باب إكرام الضيف وفضل إيثاره رقم (٢٠٥٥) بلفظ قريب من طريقين، والطيالسي في مسنده: ص (١٥٨) رقم (١١٦٠) بلفظ قريب، وأحمد في مسنده: (٦/ ٢) رقم (٢٣٨٦٠)، وفي (٦/ ٣) رقم (٢٣٨٦٣) بلفظ قريب، وفي (٦/ ٤) رقم (٢٣٨٧٣)، وابن أبي شيبة في مسنده: (١/ ٣٣٠) رقم (٤٨٧) بلفظ قريب، والبزار في مسنده: (٦/ ٤١) رقم (٢١١٠) بلفظ قريب، وقال: (وهذا الكلام لا نعلمه يُروى بهذا =

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، ثم بين أنه حديث غريب من حديث (المقداد) [١]، أي أنه لم يرد من غير طريقه، فهو قد تفرد به، ثم قال بأن هذا الحديث مشهور من طريق آخر عن (المقداد) ثم أورده، وعقب عليه بقوله إن مسلماً أخرجه، وأما من حيث وصف ابن عساكر للحديث بأنه (مشهور)، فالظاهر أن ابن عساكر قصد بها هنا الشهرة عند أهل الحديث، وذلك أن الحديث الثاني أكثر انتشاراً بين المحدثين، وهذا يتبين من تخريجه، والله أعلم، وأما من

= اللفظ إلا عن المقداد وحده، ولا نعلم له إسناداً عن المقداد إلا هذا الإسناد)، وأبو عوانة في مسنده: (٥/ ٢٠٢) رقم (٨٣٩٧)، والطبراني في الكبير: (٢٠/ ٢٤٢) رقم (٥٧٢)، وفي (٢٠/ ٢٤٣) رقم (٥٧٣)، والبيهقي في دلائل النبوة: (٦/ ٨٥)، وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد: ص (٣٥٥) رقم (١٠٢٨) منه قوله: (كان النبي ﷺ يجيء من الليل فيسلم تسليماً لا يوقظ نائماً ويسمع اليقظان)، والترمذي: (٥/ ٧٠) رقم (٢٧١٩) وقد أخرج قسماً منه بلفظ قريب، ثم قال: (هذا حديث حسن صحيح)، والنسائي في عمل اليوم والليلة: ص (٢٨٢) رقم (٣٢٣) وقد أخرج قسماً منه بلفظ قريب، وسند ابن عساكر يلتقي مع أسانيد مسلم والطيالسي وسند أحمد الثاني وابن أبي شيبة والبزار وأبي عوانة والبيهقي والبخاري في الأدب المفرد والترمذي والنسائي عند (ثابت)، ويلتقي مع السندين الأول والثالث اللذين أخرجهما أحمد عند (حماد بن سلمة).

(١) المقداد بن الأسود الكندي، هو ابن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة بن عامر بن مطرود البهراني، وقيل الحضرمي، أسلم قديماً وتزوج ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب ابنة عم النبي ﷺ، وهاجر الهجرتين وشهد بدراً والمشاهد بعدها، وكان فارساً يوم بدر، توفي سنة (٣٣هـ) في خلافة عثمان ﷺ. انظر الإصابة لابن حجر: (٦/ ٢٠٢) رقم (٨١٨٩).

حيث وصف ابن عساكر للحديث بالغرابة، فذلك بسبب تفرد الصحابي راوي الحديث بروايته له، حيث إنه لم يرد إلا من طريقه.

وهذا جدول يبين طرق الحديث الأول:

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="4">المقداد بن الأسود الكندي ﷺ</td></tr>
<tr><td>المستورد بن شداد</td><td colspan="3">طارق بن شهاب</td></tr>
<tr><td>قيس بن أبي حازم</td><td colspan="2">سليمان بن ميسرة</td><td>قيس بن مسلم</td></tr>
<tr><td>إسماعيل بن أبي خالد</td><td colspan="2">الأعمش</td><td>الأعمش</td></tr>
<tr><td>محمد بن جابر</td><td colspan="2">أبو بكر</td><td>حفص بن غياث</td></tr>
<tr><td>محمد بن زنبور</td><td colspan="2">أسود بن عامر</td><td>عمر بن حفص بن غياث</td></tr>
<tr><td>الحسين بن إسحاق
وروح بن الفرح</td><td colspan="2">أحمد بن حنبل (المسند ٢٣٨٦٩)</td><td>علي بن عبد العزيز</td></tr>
<tr><td>الطبراني (المعجم الكبير ٥٦٧)</td><td colspan="2">عبدالله بن أحمد</td><td>الطبراني (المعجم الكبير ٥٦٨)</td></tr>
<tr><td></td><td>الطبراني (المعجم الكبير ٥٦٩)</td><td>أحمد بن جعفر</td><td></td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>أبو علي بن المذهب</td><td></td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>أبو القاسم بن الحصين</td><td></td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>ابن عساكر (الطريق الأول الغريب)</td><td></td></tr>
</table>

وهذا جدول يبين طرق الحديث الثاني المشهور:

المقداد بن عمرو الكندي ﷺ														
عبد الرحمن بن أبي ليلى														
ثابت														
سليمان بن المغيرة										حماد بن سلمة				
عبدالله بن المبارك		موسى بن إسماعيل	عبد السلام بن مطهر	عبد الملك بن عمرو	هاشم بن القاسم		أبو داود الطيالسي (المسند ١١٦٠)	النضر بن شميل	شبابة بن سوار	عفان	يزيد	حجاج بن المنهال	هدبة	
حبان	سويد	البخاري (الأدب المفرد ١٠٢٨)	محمد بن حيان المازني	محمد بن المثنى	أبو جعفر بن الجنيد والصغاني	أحمد بن حنبل (المسند ٢٣٨٦٣)	يونس ابن حبيب	إسحاق ابن إبراهيم	أبو بكر ابن أبي شيبة (المسند ٤٨٧)	أحمد ابن حنبل (المسند ٢٣٨٧٣)	أحمد ابن حنبل (المسند ٢٣٨٦٠)	علي بن عبد العزيز	عبدالله بن أحمد بن حنبل وجعفر بن محمد الفريابي	أبو يعلى (المسند ١٥١٧) (وابن عساكر أخرج الحديث من طريقه)
محمد بن حاتم	الترمذي (٢٧١٩)		الطبراني (المعجم الكبير ٥٧٣)	أبو بكر البزار (المسند ٢١١٠)	أبو عوانة (المسند ٨٣٩٧)		عبدالله بن جعفر الأصبهاني	مسلم (٢٠٥٥)	مسلم (٢٠٥٥)			الطبراني (المعجم الكبير ٥٧٢)		
النسائي (عمل اليوم والليلة ٣٢٣)							محمد بن الحسن بن فورك							
							البيهقي (دلائل النبوة ٦/٨٥)							

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو الفرج سعيد بن أبي الرجاء الأصبهاني، أنا أبو الفتح منصور بن الحسين بن علي بن القاسم، وأبو طاهر أحمد بن محمود الثقفي قالا: أنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المقرئ، نا محمد بن أحمد بن حبيش البزار الرازي بالري، نا موسى بن نصر، نا الحكم بن بشير، نا عمرو بن قيس، عن العوفي، عن أبي سعيد الخدري قال:

بعث رسول الله ﷺ أبا بكر وعمر في عمله إلى مكة، فلما كان بذي الحليفة سمع رغاء ناقة على جمل، فرجع إلى النبي ﷺ يبكي، قال: يا رسول الله، نزل في شيء؟ قال: (لا، أليس أنت صاحبي في الغار، وأنت كذا، وأنت كذا؟) فجعل يذكره فضائله، (إن أهل عليين يُنظر إليهم كهيئة النجوم، وإن أبا بكر وعمر منهم، وأنعما).

هذا الحديث مشهور بعطية بن سعد العوفي عن أبي سعيد، وقد رواه أيضاً أبو الودَّاك جبر بن نوف عن أبي سعيد:

أخبرناه أبو القاسم إسماعيل بن أحمد، أبنا أحمد بن علي بن أبي عثمان، وأحمد بن محمد بن إبراهيم القصاري

ح وأخبرنا أبو عبدالله محمد بن أحمد بن القصاري، أبنا أبي أبو طاهر

قالا: أنا إسماعيل بن الحسن بن عبدالله

ح وأخبرنا أبو محمد هبة الله بن أحمد بن طاوس، أنا عاصم بن الحسن، أنا أبو عمر بن مهدي

قالا: أنا أبو العباس بن عقدة، ثنا أحمد بن يحيى الصولي، نا عبد الرحمن ابن شريك، نا أبي، عن مجالد، عن أبي الودَّاك جبر بن نوف، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ أنه قال:

«إن أهل الجنة ليرون أهل عليين كما ترون الكوكب ـ زاد إسماعيل: الدري، وقالا: ـ في الأفق من آفاق السماء، وإن أبا بكر وعمر لمنهم وأنعما»[(١)][(٢)].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٥ ـ ٣٦/ ٢٩٠).

(٢) الحديث الأول من طريق (العوفي عن أبي سعيد) أخرجه ابن المقرئ في معجمه: (١/ ٣٢١) رقم (٣٢٠)، وهو الطريق الذي رواه منه ابن عساكر، وقد أخرج قوله منه: «إن أهل عليين يُنظر إليهم كهيئة النجوم، وإن أبا بكر وعمر منهم، وأنعما» بلفظ قريب، وأبو داود في سننه: (٤/ ٣٤) رقم (٣٩٨٧)، والترمذي في سننه: (٥/ ٦٠٧) رقم (٣٦٥٨) وقال: (هذا حديث حسن روي من غير وجه عن عطية عن أبي سعيد)، وابن ماجه في سننه: (١/ ٣٧) رقم (٩٦)، وابن الجعد في مسنده: ص (٢٩٨) رقم (٢٠٢٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه: (٦/ ٣٤٨) رقم (٣١٩٢٥)، وأحمد في مسنده: (٣/ ٢٧) رقم (١١٢٢٩)، وفي (٣/ ٥٠) رقم (١١٤٨٥)، وفي (٣/ ٦١) رقم (١١٦٠٥) وقد أورد مع هذا الطريق الطريق الآخر عن (أبي الوداك)، وفي (٣/ ٧٢) رقم (١١٧٠٨)، وفي (٣/ ٩٣) رقم (١١٩٠٠)، وفي (٣/ ٩٨) رقم (١١٩٥٨)، وعبد ابن حميد في مسنده: ص (٢٨٠) رقم (٨٨٧)، وأبو يعلى في مسنده: (٢/ ٣٦٩) رقم (١١٣٠)، وفي (٢/ ٤٠٠) رقم (١١٧٨)، وفي (٢/ ٤٧٣) رقم (١٢٩٩)، والطبراني في الأوسط: (٢/ ٢١٦) رقم (١٧٧٨)، وفي (٥/ ٣٣٩) رقم (٥٤٨٧)، وفي (٧/ ٢٢٥) رقم (٧٣٤٠)، وفي (٩/ ١٨٤) رقم (٩٤٨٨)، وفي الصغير: (١/ ٢٢٠) رقم (٣٥٣)، وفي (١/ ٣٤٣) رقم (٥٧٠)، وأبو بكر الشافعي في فوائده الشهير بالغيلانيات: ص (١٠٣) رقم (٦٠)، ويلتقي سند ابن عساكر مع أسانيدهم جميعاً عند (عطية العوفي).

وأما الحديث الثاني من طريق (أبي الودَّاك جبر بن نوف عن أبي سعيد الخدري) فقد أخرجه ابن الجعد في مسنده: ص (٢٩٨) رقم (٢٠٢٨)، وأحمد في مسنده: (٣/ ٢٦) رقم (١١٢٢٢) بلفظ قريب، وفي (٣/ ٦١) رقم (١١٦٠٥) وقد أورد مع هذا الطريق الطريق الآخر عن عطية العوفي، وأبو يعلى في مسنده: (٢/ ٤٦١) رقم (١٢٧٨)، ويلتقي سند ابن عساكر مع أسانيدهم جميعاً عند (مجالد). =

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، وهو من طريق (عطية بن سعد العوفي)[1]، ثم بين أن هذا الحديث قد ورد من طريق آخر من طريق (أبي الودَّاك جبر بن نوف)[2]، وبين أن هذا الحديث مشهور من طريق (عطية)، ثم أورد طريق (أبي الودَّاك)، وأما من حيث وصف ابن عساكر للحديث بالشهرة، فقد تبين من تخريجه أنه في طبقته الثانية ـ أي الرواة عن الصحابي ـ حديث عزيز، وذلك لأنه لم يَروِه عن الصحابي إلا راويان فحسب، ثم اشتهر من طريق (عطية العوفي)، فالشهرة وقعت فيه في إحدى طبقاته.

وهذا جدول يبين طرق الحديث الأول:

= وقد أورده الذهبي في سير أعلام النبلاء من كلا الطريقين: (٨/ ٣٤١) وقال: (حديث عطية هو المشهور، رواه أئمة عنه، وأما حديث أبي الودَّاك ففرد غريب، حسن الترمذي خبر عطية).

وقد أخرج البخاري ومسلم حديثاً قريباً من معنى الحديثين، أما البخاري فقد أخرجه: في بدء الخلق باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة رقم (٣٠٨٣) من طريق (عطاء ابن يسار عن أبي سعيد الخدري ﷺ)، وأما مسلم فقد أخرجه: في الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب ترائي أهل الجنة أهل الغرف كما يرى الكوكب في السماء رقم (٢٨٣٠) من طريق (أبي حازم عن سهل بن سعد ﷺ).

(١) عطية بن سعد بن جُنادة العوفي الجَدَلي الكوفي، أبو الحسن، صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً، من الطبقة الثالثة، توفي سنة (١١١هـ)، أخرج له البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والترمذي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٩٣) رقم (٤٦١٦).

(٢) جبر بن نَوف الهمْداني البِكالي، أبو الوَدَّاك، كوفي صدوق يهم، من الطبقة الرابعة، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. انظر المرجع السابق نفسه: ص (١٣٧) رقم (٨٩٤).

أبو سعيد الخدري ﵁

عطية العوفي

إسماعيل بن سميع	القاسم بن غصن	محمد بن عبد العزيز الرملي	علي بن داود القنطري	علي بن يوسف المستملي البغدادي	الطبراني في الصغير (٥٧٠)
الهيثم بن حبيب الصيرفي	حفص بن أبي داود	أبو الربيع الزهراني	الحسن بن سليمان الدارمي	الطبراني في الصغير (٣٥٣)	
محمد بن جحادة	الحسن بن أبي جعفر	الوليد	المنذر بن الوليد	يعقوب بن مجاهد	الطبراني في الأوسط (٩٤٨٨)
إبراهيم بن مهاجر	شريك	حسين الأشقر	الطبراني في الأوسط (٧٣٤٠)		
إسماعيل بن يعقوب	منجاب بن الحارث	محمد بن عثمان بن أبي شيبة	الطبراني في الأوسط (٥٤٨٧)		
مهدي	الجراح بن الضحاك	علي بن أبي بكر	محمد بن علي بن أبي بكر ونوح	أحمد	الطبراني في الأوسط (١٧٧٨)
كثير بن قاروندا	فضيل بن سليمان	محمد بن يحيى	أبو يعلى الموصلي (١١٣٠)		
إسماعيل بن أبي خالد وسالم المرادي	محمد بن عبيد	أبو خيثمة	عمر بن الحسن	أبو بكر الشافعي (٦٠)	
		عبد بن حميد (٨٨٧)			
إسماعيل بن أبي خالد	يحيى بن زكريا	أحمد بن حنبل (١١٦٠٥)			
	محمد بن عبيد	أحمد بن حنبل (١١٤٨٥)			
سوار بن مصعب	العلاء بن موسى	ابن الجعد (٢٠٢٦)			
الأعمش	جرير	زهير	أبو يعلى الموصلي (١١٧٨)		
	سفيان	عبد الرزاق	أحمد بن حنبل (١١٧٠٨)		
	ابن نمير	أحمد بن حنبل (١١٢٢٩)			
	وكيع	أحمد بن حنبل (١١٩٥٨)			
		ابن أبي شيبة (٣١٩٢٥)			
		عمرو بن عبدالله	علي بن محمد	ابن ماجه (٩٦)	
سالم وعبدالله بن صهبان وكثير النواء وابن أبي ليلى	محمد بن فضيل	أبو خيثمة	أبو يعلى الموصلي (١٢٩٩)		
سالم بن أبي حفصة والأعمش وعبدالله بن صهبان وابن أبي ليلى وكثير النواء	محمد بن فضيل	أحمد بن حنبل (١١٩٠٠)			
		قتيبة	الترمذي (٣٦٥٨)		
أبان بن تغلب	هارون	وهيب بن عمرو	يحيى بن الفضل	أبو داود (٣٩٨٧)	
عمرو بن قيس	الحكم بن بشير	موسى بن نصر	محمد بن أحمد بن حيش	أبو بكر بن المقرئ (٣٢٠) (وابن عساكر أخرج الحديث من طريقه)	

وهذا جدول آخر يبين طرق الحديث الثاني:

<table>
<tr><td colspan="4">أبو سعيد الخدري ﷺ</td></tr>
<tr><td colspan="4">أبو الوداك جبر بن نوف</td></tr>
<tr><td colspan="4">مجالد</td></tr>
<tr><td>شريك</td><td colspan="2">يحيى بن أبي زائدة</td><td>عيسى</td></tr>
<tr><td>عبد الرحمن بن شريك</td><td>عبيد أبو الحسن الجوهري (جدُّ علي بن الجعد صاحب المسند)</td><td>أحمد بن حنبل (١١٦٠٥) وفي (١١٢٢٢)</td><td>عبدالله بن جعفر</td></tr>
<tr><td>أحمد بن يحيى الصولي</td><td>ابن الجعد (٢٠٢٨)</td><td></td><td>زهير</td></tr>
<tr><td>أبو العباس بن عقدة (وقد روى ابن عساكر الحديث الثاني من هذا الطريق)</td><td></td><td></td><td>أبو يعلى الموصلي (١٢٧٨)</td></tr>
</table>

الخلاصة:

بالنظر إلى المثالين السابقين يتبين أن ابن عساكر استعمل مصطلح (المشهور) في كتابه تاريخ مدينة دمشق لمعنيين، أولهما في الأحاديث التي اشتهرت بين المحدثين، وثانيهما في الشهرة النسبية، أي في حديث فرد أو عزيز في أوله، ثم طرأت عليه الشهرة بعد ذلك.

* * *

المبحث الثالث
العزيز

أولاً ـ أقوال العلماء في العزيز:

بتتبع أقوال علماء الحديث في مصطلح (العزيز) يتبين أن أقوالهم في تعريفه قد تقاربت، لكنهم لم يتفقوا على تعريف واحد له، وهذه أقوالهم في تعريفه:

بين **أبو عبدالله بن منده** (ت٣٠١هـ) تعريف الحديث العزيز بعد بيانه لتعريف الحديث الغريب بقوله:

(الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث يسمى عزيزاً)[١].

أي أن الحديث (العزيز) عنده هو ما رواه راويان أو ثلاثة رواة في طبقة من طبقات سنده، ولا يضر عنده كون هذا الحديث في طبقة أخرى من طبقات سنده من رواية راو واحد، أو من رواية أكثر من اثنين، وقد بين الحافظ السخاوي هذا الأمر في فتح المغيث، حيث يقول: (ثم هو ظاهر في الاكتفاء بوجود ذلك في طبقة واحدة، بحيث لا يمتنع أن يكون في غيرها غريباً، كأن ينفرد به راو آخر عن شيخه، بل ولا أن يكون مشهوراً لاجتماع ثلاثة فأكثر على روايته في بعض طباقه أيضاً)[٢].

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٢٧٠) النوع الحادي والثلاثون ـ معرفة الغريب والعزيز من الحديث.

(٢) فتح المغيث للسخاوي: (٣/ ٣١).

وقد نقل **ابن الصلاح** (ت٦٤٣هـ) عن أبي عبدالله ابن منده هذا القول ولم يعلق عليه، ما يدل على قبوله له، وممن اعتمد هذا القول أيضاً **النووي** (ت٦٧٦هـ)[١] **والعراقي** (ت٨٠٦هـ)[٢] **والسخاوي** (ت٩٠٢هـ)[٣].

أما **الحافظ ابن حجر** (ت٨٥٢هـ) فقد قيَّد الحديث (العزيز) بكونه من رواية راويين فقط، وذلك بقوله:

(وهو ألا يرويه أقل من اثنين عن اثنين)[٤].

وعبارته تفيد أن الحديث (العزيز) عنده هو ما كان من رواية راويين في جميع طبقات سنده[٥]، لكنه بين في موضع آخر أن المراد ألا يرد بأقل من رواية اثنين في أي طبقة، وأنه إن ورد في بعض طبقاته بأكثر من اثنين، فإن ذلك لا يضر، وقد بين هذا الأمر بقوله:

(والمراد بقولنا (أن يرد باثنين): ألا يرد بأقل منهما، فإن ورد بأكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر، إذ الأقل في هذا يقضي على الأكثر)[٦].

وفي المحصلة فإن الحديث (العزيز) عنده هو ما رواه في إحدى طبقاته راويان، وأما باقي طبقاته فإنه يجب ألا يقل عدد الرواة فيها عن اثنين، ولا يضر

---

(١) انظر إرشاد طلاب الحقائق للنووي: ص (١٨٠) النوع الحادي والثلاثون ـ الغريب والعزيز.

(٢) انظر فتح المغيث للعراقي: ص (٣٠٨).

(٣) انظر الغاية شرح الهداية: (١/ ٣١٠)، وفتح المغيث للسخاوي: (٣/ ٣٣)، وهو قد خالف بهذا القول قول شيخه الحافظ ابن حجر.

(٤) شرح النخبة لابن حجر: ص (٤٧).

(٥) انظر فتح المغيث للسخاوي: (٣/ ٣٢).

(٦) شرح النخبة لابن حجر: ص (٤٤).

كونهم أكثر من ذلك في بعض المواضع، فإن الحكم يكون للطبقة التي فيها أقل عدد من الرواة.

والحديث قد يوصف بكونه (عزيزاً) وهو من رواية واحدٍ عن واحدٍ في طبقة أو أكثر من طبقاته، لكن رواه راويان في طبقة من الطبقات، فالعزة هنا تُقيَّد، فيقال: (عزيز من حديث فلان)، وأما عند الإطلاق فينصرف لما كانت أكثر طبقاته من رواية راويين، ولا يضر رواية أكثر من راويين في بعض الطبقات، إذ الأقل في هذا يقضي على الأكثر[1]، وذلك كما بين الحافظ ابن حجر.

وهذا هو الراجح في تعريف هذا النوع من أنواع الحديث، ذلك لأنه يجعل الحديث (العزيز) نوعاً خاصاً لا يتداخل مع الحديث (المشهور) الذي قيدناه بكونه من رواية ثلاثة رواة فأكثر[2].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في العزيز:

لدى تتبع استخدام ابن عساكر لهذا المصطلح في كتابه تاريخ مدينة دمشق، فإني لم أعثر إلا على حديث واحد وصفه بأنه حديث (عزيز)، وهو قوله:

«أخبرنا أبو سهل محمد بن إبراهيم المزكي، أنا أبو الفضل الرازي، أنا جعفر بن عبدالله، نا محمد بن هارون، نا **الربيع بن سليمان**، وسعد بن عبدالله ابن عبدالله بن عبد الحكم بن أعين، قالا: نا يحيى بن حسان، نا يحيى بن حمزة، نا يحيى بن الحارث الذماري، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، أن رسول الله ﷺ قال:

---

(١) انظر فتح المغيث للسخاوي: (٣/ ٣٢).

(٢) انظر أقوال العلماء في الحديث (المشهور) ص (٢٩٣) من هذا البحث.

(صيام رمضان بعشرة أشهر، وصيام ستة أيام بشهرين، فذلك صيام سنة ـ يعني رمضان وستة أيام بعده ـ).

رواه النسائي في سننه عن الربيع، وهو حديث عزيز»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن النسائي قد أخرجه في سننه الكبرى عن (الربيع بن سليمان)[٣]، ثم بين أن هذا الحديث (عزيز) دون أن يقيد العزة فيه، أي أن رواة هذا الحديث في كل طبقة من الطبقات لا يقل عددهم عن اثنين، لكن من تخريجه تبين أنه حديث فرد في أوله ثم تعدد رواته، فلا يستقيم القول بأن هذا الحديث عزيز إلا بتقييد العزة فيه، ومن تخريجه تبين أنه يمكن أن يوصف بأنه حديث عزيز عزة مقيدةً في أكثر من موضع، فهو حديث عزيز من حديث (الربيع بن سليمان)، فقد رواه عنه راويان فقط، كما يمكن تقييد العزة فيه في الرواة عن (إسماعيل بن عياش)، فإنه لم يروه عنه إلا راويان، لكن مراد ابن عساكر تقييد العزة فيه في الرواة عن (الربيع بن سليمان)، وذلك لأنه قد أشار إليه في تعليقه على الحديث، والله أعلم.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٤/ ١١٣) طبعة دار الفكر، وقد أورد ابن عساكر قبله طريقاً آخر له، وسنده قوله: (ح وأخبرنا أبو الفضل الفضيلي، وأبو المحاسن الحنفي، وأبو الوقت السجزي، قالوا: أنا عبد الرحمن بن محمد، أنا عبدالله بن أحمد الحموي، أنا عيسى بن عمر السمرقندي، أنا الدارمي، أنا يحيى بن حسان، نا يحيى ابن حمزة، عن يحيى بن الحارث الذماري، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، أن رسول الله ﷺ قال...).

(٢) سبق إيراده وتخريجه ص (١٤٧ ـ ١٤٨) من هذا البحث.

(٣) الربيع بن سليمان بن داود الجيزي، أبو محمد الأزدي المصري الأعرج، ثقة، من الطبقة الحادية عشرة، توفي سنة (٢٥٦هـ)، أخرج له أبو داود والنسائي. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٢٠٦) رقم (١٨٩٣).

وهذا جدول يبين طرق هذا الحديث:

ثوبان ﷺ									
أبو أسماء الرحبي									
يحيى بن الحارث الذماري									
يحيى بن حمزة						صدقة بن خالد	محمد بن شعيب	إسماعيل بن عياش	
يحيى بن حسان					عبدالله بن يوسف	بقية	كثير بن عبيد	الحكم بن نافع	سليمان بن عبد الرحمن
سعد بن عبدالله	الربيع بن سليمان		الدارمي (سنن الدارمي ١٧٥٥)	سعيد بن عبدالله والحسين بن نصر	محمد بن إسحاق الصغاني	هشام بن عمار	أيوب بن محمد	أحمد بن حنبل (المسند ٢٢٤٦٥)	إبراهيم بن دحيم
عبد الرحمن بن أبي حاتم	محمد بن هارون	النسائي (السنن الكبرى ٢٨٦٠)	عيسى بن عمر السمرقندي	ابن خزيمة (الصحيح ٢١١٥)	محمد بن يعقوب الأصم	ابن ماجه (١٧١٥)	محمد بن عبد الرحمن الأرزناني		الطبراني (مسند الشاميين ٩٠٣)
علي بن عبد العزيز	جعفر بن عبدالله		عبدالله الحموي		أحمد بن الحسن وأبو سعيد		أحمد بن يوسف		
محمد بن عبد الواحد	أبو الفضل الرازي		عبد الرحمن بن محمد		البيهقي (السنن الكبرى ٨٢١٦ وشعب الإيمان ٣٧٣٦)		أحمد بن أحمد بن عمر		
الخطيب البغدادي (تاريخ بغداد ٢/٣٦٢)	محمد المزكي		أبو الفضل الفضيلي وأبو المحاسن وأبو الوقت				محمد بن عمر وشاكر بن نصر وعبد الصمد والحسن بن محمد		
	ابن عساكر (الحديث العزيز)		ابن عساكر				ابن عساكر (٦٣/ ٨٨)		

الخلاصة:

بالنظر إلى المثال السابق يتبين أن ابن عساكر استعمل مصطلح (العزيز) في كتابه تاريخ مدينة دمشق لوصف حديث يدخل في باب العزيز المقيد بكون العزة فيه عن أحد رواته، لكنه أطلق عليه هذا المصطلح دون تقييده بهذا القيد.

* * *

المبحث الرابع
المتابعة والشاهد

أولاً ـ أقوال العلماء في المتابعة والشاهد:

اتفقت أقوال أكثر علماء المصطلح على تعريف (المتابعة والشاهد)، وقد بينهما **الحافظ ابن حجر** (ت٨٥٢هـ) في شرحه للنخبة، فهو بين أن المتابعة:

هي موافقة الراوي لغيره فيما رواه من طريق الصحابي نفسه[١].

كما بين أنها تنقسم إلى قسمين، فهي[٢]:

إن حصلت للراوي نفسه، بمعنى أنهما اتفقا في رجال السند جميعهم، فهي متابعة تامة.

وإن حصلت لشيخه فمن فوقه إلى آخر السند، حتى لو التقيا عند الصحابي، فهي القاصرة.

---

(١) أورد الدكتور نور الدين عتر حفظه الله هذا التعريف في تعليقه على شرح النخبة لابن حجر: ص (٧٣) حاشية رقم (٤)، وهو مستنبط من كلام ابن حجر ومن الأمثلة التي أوردها للمتابعة.

(٢) انظر شرح النخبة لابن حجر: ص (٧٤)، وفتح المغيث للسخاوي: (١/ ٢٢٨).

وأما الشاهد فقد عرفه بقوله:

(وإن وُجِدَ متن يُروى من حديث صحابي آخر يُشبِهُه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط فهو الشاهد)[١].

ثم بين أن هذا ما سار عليه أكثر أهل الحديث، لكن (خص قوم المتابعة بما حَصَلَ باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حَصَلَ بالمعنى كذلك)[٢]، منهم **البيهقي (ت٤٥٨هـ)**[٣] و**ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)**[٤]، وقد تابعه في ذلك **النووي (ت٦٧٦هـ)**[٥] و**العراقي (ت٨٠٦هـ)**[٦] و**السيوطي (ت٩١١هـ)**[٧].

ثم بين ابن حجر أنه (قد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمر فيه سهل)[٨].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في المتابعة والشاهد:

يتميز كتاب تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر بأن مصنفه يحاول إيراد ما تيسر له من طرق للأحاديث التي يوردها[٩]، ومن هنا فإنه أكثر من استعماله

---

(١) شرح النخبة لابن حجر: ص (٧٥).

(٢) المرجع السابق نفسه: ص (٧٥).

(٣) انظر فتح المغيث للسخاوي: (١/ ٢٢٩).

(٤) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٨٣).

(٥) انظر إرشاد طلاب الحقائق للنووي: ص (٩٧).

(٦) انظر فتح المغيث للعراقي: ص (١٠٥).

(٧) انظر تدريب الراوي: (١/ ٢٨٣).

(٨) شرح النخبة لابن حجر: ص (٧٥).

(٩) انظر الملاحظة الثانية والملاحظة الثالثة عن منهج ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق =

لمصطلح (المتابعة)، وهو يورده في سياق كلامه تعليقاً على الأحاديث حيث يقول (تابعه فلان) أو نحو ذلك، لكنه لم يستخدم مصطلح (الشاهد)، وقد استخدم مصطلح (المتابعة) في كتابه على الوجه التالي:

أ: إنه يبين أن للحديث متابعات، ثم يوردها مباشرة، ومثال ذلك قوله:

«أخبرتنا أم المجتبى فاطمة بنت ناصر قالت: قرئ على إبراهيم بن منصور، أنا أبو بكر بن المقرئ، أنا أبو يعلى، نا إبراهيم بن محمد بن عرعرة، نا **معاذ بن هانئ أبو هانئ**، ثنا **إبراهيم بن طهمان**، نا بديل بن ميسرة، عن عبد الكريم، عن عبدالله بن شقيق، عن أبيه، عن عبدالله بن أبي الحمساء قال:

بايعت النبي ﷺ قبل أن يبعث ببيع، فبقي له علي شيء، فوعدته أن آتيه مكانه، فنسيت أن آتيه يومه ذلك، ومن الغد، فأتيته اليوم الثالث، فوجدته في مكانه ذلك، فقال لي: (لقد شققت علي، أنا ها هنا منذ ثلاثة أيام).

تابعه أبو الحسين يزيد بن صالح الفراء النيسابوري، ومحمد بن سنان العوقي.

فأما حديث يزيد:

فأخبرناه أبو الفتح يوسف بن محمد الماهاني، أنا شجاع بن علي، أنا أبو عبدالله بن منده، أنا أبو عثمان عمرو بن عبدالله البصري بنيسابور، نا محمد ابن عبد الوهاب بن حبيب، نا **يزيد بن صالح**، عن **إبراهيم بن طهمان**، عن بديل ابن ميسرة، عن عبد الكريم، عن عبدالله بن شقيق، عن أبيه، عن عبدالله بن أبي الحمساء قال:

= ص (١٤٧) وما بعدها من هذا البحث.

بايعت رسول الله ﷺ قبل أن يبعث، فبقيت له بقية، فوعدته أن آتيه، فقال لما أتيته: (لقد شققت علي، أنا ههنا منذ ثلاث).

وأما حديث محمد بن سنان:

أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو الحسين بن النقور، أنا عيسى بن علي بن عيسى، أنا عبدالله بن محمد بن عبد العزيز، حدثني إبراهيم بن هانئ وغيره قالوا: ثنا **محمد بن سنان العوقي**، نا **إبراهيم بن طهمان**، عن بديل، عن عبد الكريم، عن عبدالله بن شقيق، عن أبيه، عن عبدالله بن أبي الحسماء أو الحمساء

ح وحدثني عباس بن محمد، نا **معاذ بن هانئ**، نا **إبراهيم بن طهمان** بإسناده نحوه ـ ولم يشك من عبدالله بن أبي الحمساء ـ قال:

بايعت النبي ﷺ قبل أن يبعث، قال: فبقيت له بقية، قال: فوعدته أن آتيه في مكانه ذلك، قال: فذهبت، فنسيت يومي والغد، فأتيته اليوم الثالث، فوجدته في مكانه ذلك، قال: فقال لي: (يا فتى، لقد شققت علي، وأنا ههنا ـ زاد في هذا الحديث معاذ بن هانئ: أنا ههنا ـ منذ ثلاث أنتظرك)»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٩٠).

(٢) أخرجه أبو داود: (٤/ ٢٩٩) رقم (٤٩٩٦) وقال: (قال محمد بن يحيى: هذا عندنا عبد الكريم بن عبدالله بن شقيق. قال أبو داود: هكذا بلغني: (عن علي بن عبدالله). قال أبو داود: بلغني أن بشر بن السري رواه عن عبد الكريم بن عبدالله بن شقيق)، والصواب كما نقل أبو داود أنه (عبد الكريم بن عبدالله بن شقيق)، وقد أكد ذلك المزي في تهذيب الكمال في ترجمة (عبدالله بن أبي الحمساء) (١٤/ ٤٣٣) رقم (٣٢٣٤) حيث قال: (له حديث واحد مختَلَف في إسناده، رواه بديل بن ميسرة (د) عن=

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن أحد رواته قد توبع عليه، وهو (معاذ بن هانئ)[(١)]، فقد روي الحديث عن شيخه (إبراهيم بن طهمان)[(٢)] من طريقين آخرين، أولهما طريق (أبي الحسين يزيد بن صالح الفراء النيسابوري)[(٣)]،

= عبد الكريم عن عبدالله بن شقيق عن أبيه عنه. وقيل: عن عبد الكريم بن عبدالله بن شقيق عن أبيه عنه، وهو الصواب إن شاء الله)، ثم قال بعد ذلك (. . . وقال أبو بكر البزار: أظن هذا خطأ من الناقل ـ يعني قول من قال عن عبد الكريم عن عبدالله بن شقيق عن أبيه ـ، قال: لأن شقيقاً والد عبدالله بن شقيق جاهلي لا أعلم له إسلاماً، وإنما هو عبد الكريم ابن عبدالله بن شقيق عن أبيه).

والسند الأول من طريق ابن عساكر الثالث يلتقي مع سند أبي داود عند (محمد بن سنان العوقي)، وأما باقي أسانيده فتلتقي مع سند أبي داود عند (إبراهيم بن طهمان). وسند هذا الحديث ضعيف وذلك بسبب الاختلاف الذي بينه أبو داود فيه، كما أن (عبد الكريم بن عبدالله بن شقيق) بين الحافظ ابن حجر أنه مجهول (انظر ترجمته في تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٦١) رقم (٤١٥٢))، والمجهول حديثه موقوف إلى أن يتبين حاله، فسند هذا الحديث ضعيف من جميع طرقه لتفرد هذا الراوي به.

(١) معاذ بن هانئ القيسي البصري، أبو هانئ ، ثقة، من كبار الطبقة العاشرة، توفي سنة (٢٠٩هـ)، أخرج له البخاري والأربعة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٣٦) رقم (٦٧٤١).

(٢) إبراهيم بن طهمان الخراساني، أبو سعيد، سكن نيسابور ثم مكة، ثقة يغرب، وتكلم فيه للإرجاء، ويقال رجع عنه، من الطبقة السابعة، توفي سنة (١٦٨هـ)، أخرج له الستة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٩٠) رقم (١٨٩).

(٣) يزيد بن صالح البكري الفراء النيسابوري، كان ورعاً مجتهداً كبير القدر، قال أبو حاتم الرازي: مجهول، ووثقه غيره، وذكره ابن حبان في الثقات، توفي سنة (٢٢٩هـ). انظر لسان الميزان لابن حجر: (٦/ ٢٨٩) رقم (١٠٢٧).

وثانيهما طريق (محمد بن سنان العوقي)[1]، ثم أورد الحديثين مباشرة، وهذه المتابعة تدخل في باب المتابعة التامة، وذلك لاشتراك الرواة الثلاثة (معاذ بن هانئ) و(يزيد بن صالح) و(محمد بن سنان) في الرواية عن الشيخ نفسه، وقد تشابهت الأحاديث في اللفظ والمعنى.

وهذا جدول يبين المتابعة التي أشار إليها ابن عساكر:

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="4">عبدالله بن أبي الحمساء ﷺ</td></tr>
<tr><td colspan="4">شقيق</td></tr>
<tr><td colspan="4">عبدالله بن شقيق</td></tr>
<tr><td colspan="4">عبد الكريم</td></tr>
<tr><td colspan="4">بديل بن ميسرة</td></tr>
<tr><td colspan="4">إبراهيم بن طهمان</td></tr>
<tr><td colspan="2">معاذ بن هانئ</td><td>محمد بن سنان العوقي</td><td>يزيد بن صالح</td></tr>
<tr><td>إبراهيم بن محمد بن عرعرة</td><td>عباس بن محمد</td><td>إبراهيم بن هانئ</td><td>محمد بن عبد الوهاب بن حبيب</td></tr>
<tr><td>أبو يعلى</td><td colspan="2">عبدالله بن محمد بن عبد العزيز البغوي</td><td>عمرو بن عبدالله البصري</td></tr>
<tr><td>أبو بكر بن المقرئ</td><td colspan="2">عيسى بن علي بن عيسى</td><td>أبو عبدالله بن منده</td></tr>
<tr><td>إبراهيم بن منصور</td><td colspan="2">أبو الحسين بن النقور</td><td>شجاع بن علي</td></tr>
<tr><td>أم المجتبى فاطمة بنت ناصر</td><td colspan="2">أبو القاسم بن السمرقندي</td><td>أبو الفتح يوسف بن محمد الماهاني</td></tr>
</table>

(١) محمد بن سنان الباهلي، أبو بكر البصري العَوَقي، ثقة ثبت، من كبار الطبقة العاشرة، توفي سنة (٢٢٣هـ)، أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٨٢) رقم (٥٩٣٥).

ب: إنه يبين أن للحديث متابعات، لكنه يكتفي بالإشارة إليها دون إيرادها، ومثال ذلك قوله:

«أخبرنا أبو عبدالله الخلال، أنا أبو طاهر بن محمود، أنا أبو بكر بن المقرئ، نا أبو العباس بن قتيبة، نا حرملة، أنا ابن وهب، أخبرني **يحيى بن أيوب**، عن عيسى بن موسى، عن صفوان بن سليم، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال:

(اطلبوا الخير دهركم كله، وتعرضوا لنفحات رحمة الله، فإن لله نفحات من رحمته يصيب بها من يشاء من عباده، وسلوه أن يستر عوراتكم، وأن يؤمن روعاتكم).

تابعه عمرو بن الربيع بن طارق عن يحيى بن أيوب»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٢٤/ ١٢٣) طبعة دار الفكر.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير: (١/ ٢٥٠) رقم (٧٢٠)، وأبو نعيم في الحلية: (٣/ ١٦٢) وعقب عليه بقوله (غريب من حديث صفوان، تفرد به عمرو عن يحيى بن أيوب)، وهو قد رواه عن الطبراني، والقضاعي في مسنده الشهاب: (١/ ٤٠٧) رقم (٧٠١)، والبيهقي في الأسماء والصفات: (١/ ٣٧٨) رقم (٣٠٦)، وفي شعب الإيمان: (٢/ ٤٢) رقم (١١٢١) ورقم (١١٢٢)، و(٢/ ٤٢) رقم (١١٢٣) من حديث (أبي هريرة ﷺ) وعقب عليه بقوله: (وهذا هو المحفوظ دون الأول)، ويلتقي سند ابن عساكر الذي أورده مع سند البيهقي الأول (١١٢١) في شعب الإيمان عند (حرملة)، ويلتقي مع أسانيد أبي نعيم والقضاعي وسند البيهقي الآخر (١١٢٢) في شعب الإيمان وسنده في الأسماء والصفات عند (يحيى بن أيوب)، وأما المتابعة التي أشار إليها فتلتقي مع أسانيد الطبراني وأبي نعيم والقضاعي وسند البيهقي الثاني في شعب الإيمان (١١٢٢) عند (عمرو بن الربيع). =

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن (عمرو بن الربيع)[1] قد شارك (ابن وهب)[2] في رواية هذا الحديث عن (يحيى بن أيوب)[3]، واكتفى بالإشارة لهذه المتابعة ولم يوردها، وقد أخرج هذه المتابعة من طريق (عمرو بن الربيع) أبو نعيم في حلية الأولياء والقضاعي في مسنده والبيهقي في شعب الإيمان بلفظ قريب، وهي تدخل في باب المتابعة التامة للراوي (ابن وهب)، وذلك لاشتراك (عمرو بن الربيع) معه في الرواية عن الشيخ نفسه.

وهذا جدول يبين طرق الحديث، ويبين المتابعة التي أشار إليها ابن عساكر:

= وسند هذا الحديث ضعيف، وذلك بسبب (عيسى بن موسى بن إياس)، قال عنه أبو حاتم إنه ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات (انظر ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٦/ ٢٨٥) رقم (١٥٨٢)، والثقات لابن حبان: (٥/ ٢١٦) رقم (٤٥٨٤) ثم ذكره مرة أخرى في (٧/ ٢٣٤) رقم (٩٨٣٦)).

(١) عمرو بن الربيع بن طارق الكوفي، نزل مصر، ثقة، من كبار الطبقة العاشرة، توفي سنة (٢١٩هـ)، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٢١) رقم (٥٠٣٠).

(٢) عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي، مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه، ثقة حافظ عابد، من الطبقة التاسعة، توفي سنة (١٩٧هـ)، أخرج له الستة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٣٢٨) رقم (٣٦٩٤).

(٣) يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري، صدوق ربما أخطأ، من الطبقة السابعة، توفي سنة (١٦٨هـ)، أخرج له الستة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٥٨٨) رقم (٧٥١١).

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="6">أنس بن مالك ﵁</td></tr>
<tr><td colspan="6">صفوان بن سليم</td></tr>
<tr><td colspan="6">عيسى بن موسى بن إياس بن البكير</td></tr>
<tr><td colspan="6">**يحيى بن أيوب**</td></tr>
<tr><td colspan="2">**ابن وهب**</td><td colspan="3">**عمرو بن الربيع بن طارق**
(المتابعة التي أشار إليها ابن عساكر)</td><td>سعيد
بن أبي مريم</td></tr>
<tr><td colspan="2">حرملة</td><td>يحيى
بن عثمان
بن صالح</td><td>محمد بن
عبد الملك
بن زنجويه</td><td>محمد بن الجنيد</td><td>ابن أبي مريم</td></tr>
<tr><td>أبو العباس بن
قتيبة</td><td>عبيدالله
بن
عبد الكريم</td><td>سليمان بن
أحمد الطبراني
(المعجم
الكبير ٧٢٠)</td><td>أبو بكر محمد
بن أحمد
بن أسد</td><td>موسى
بن العباس</td><td>علي بن
محمد المصري</td></tr>
<tr><td>أبو بكر
بن المقرئ</td><td>محمد
بن أحمد
بن سعيد</td><td>أبو نعيم
(٣/ ١٦٢)</td><td>أبو الحسن
علي بن عمر
الدارقطني</td><td>محمد
بن سليمان</td><td>أبو الحسين
بن بشران</td></tr>
<tr><td>أبو طاهر
بن محمود</td><td>أبو عبدالله
الحافظ</td><td></td><td>الحسين
بن محمد بن
ميمون النصيبي</td><td>سهل بن محمد
بن سليمان</td><td>**البيهقي (الأسماء
والصفات ٣٠٦)**</td></tr>
<tr><td>أبو عبدالله
الخلال</td><td>**البيهقي
(شعب الإيمان
١١٢١)**</td><td></td><td>**القضاعي
(مسند الشهاب
٧٠١)**</td><td>**البيهقي
(شعب الإيمان
١١٢٢)**</td><td></td></tr>
<tr><td>**ابن عساكر**</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
</table>

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو محمد إسماعيل بن أبي القاسم وأبو بكر القارئ، أنا أبو حفص عمر بن مسرور، **أنا أبو طاهر بن خزيمة**

ح وأخبرنا أبو بكر وجيه بن طاهر، أنا أبو حامد الأزهري[١]

ح وأخبرتنا أم البهاء فاطمة بنت محمد قالت: أنا سعد بن أحمد بن محمد، **أنا أبو محمد المخلدي**

قالا: أنا أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي، نا **أحمد بن عيسى بن يزيد اللخمي**، نا عبدالله بن عبد الرحمن الجزري، عن سفيان، عن إبراهيم بن أدهم، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال:

دخلت على رسول الله ﷺ وهو يصلي جالساً، فقلت: يا رسول الله، إنك تصلي جالساً، فما شأنك؟ قال: (الجوع يا أبا هريرة)، قال: فبكيت، قال: فقال: (لا تبك، فإن شدة يوم القيامة لا تصيب الجائع إذا احتسب في دار الدنيا) ـ وقال ابن خزيمة والعبار: في الدنيا ـ.

تابعهما عمر بن علي بن الحسن عن أحمد بن عيسى، ورواه محمد بن الحسين الخزاعي عن[٢] عبدالله بن عبد الرحمن، فأدخل في الإسناد بينه وبين

---

(١) هو أحمد بن الحسن بن محمد بن الحسن بن الأزهر، أبو حامد الأزهري، النيسابوري الشروطي، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (العدل المسند الصدوق)، وقال في العبر: (الثقة)، روى عن أبي محمد المخلدي وجماعة، توفي سنة (٤٦٣هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٨/ ٢٥٤) رقم (١٢٧)، والعبر في خبر من غبر له أيضاً: (٣/ ٢٥٤)، وشذرات الذهب لابن العماد العكري: (٣/ ٣١١).

(٢) ورد في طبعة دار الفكر (بن)، والصواب ما أثبته، ويدل عليه سند الحديث الذي أورده بعد كلامه هذا مباشرة.

سفيان مصعب بن ماهان، أخبرنا. . .»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦/ ٢٧٨) طبعة دار الفكر.

(٢) أخرجه ابن منده في مسند إبراهيم بن أدهم: ص (٢٢) رقم (٨) من طريق (عمر بن علي بن الحسن ثنا أحمد بن عيسى) وهو طريق المتابعة التي أشار إليها ابن عساكر، وفي ص (٢٣) رقم (٩) ورقم (١٠) ورقم (١١)، وفي ص (٢٤) رقم (١٢)، وأبو نعيم في الحلية: (٧/ ١٠٩) من طريق (أحمد بن عيسى التنيسي) وعقب عليه بقوله: (غريب من حديث الثوري وإبراهيم، لم نكتبه إلا من حديث ابن عيسى عن الجزري متصلاً مسنداً)، وفي (٨/ ٤٢) من عدة طرق عن (أحمد بن عيسى) أحدها من طريق (أبي طاهر محمد بن الفضل بن خزيمة النيسابوري ثنا أبو نعيم بن عدي) وهو الطريق الذي أورد منه ابن عساكر الحديث، وقد عقب أبو نعيم عليه بقوله: (هذا حديث تفرد به إبراهيم بن أدهم عن محمد بن زياد، وتفرد فيه الجزري عن الثوري)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: (٣/ ١٥٤)، جميعهم أخرجوه بلفظ قريب، ويلاحظ أن ابن عساكر أدرج ثلاثة طرق للحديث في سند واحد، ويلتقي في طريقه الأول منها مع طريق أبي نعيم الأول في الحديث (٨/ ٤٢) عند (أبي طاهر بن خزيمة)، ويلتقي سنده مع سند ابن منده رقم (٨) ـ وهو الطريق المتابع الذي أشار إليه ابن عساكر ـ ومع سند أبي نعيم (٧/ ١٠٩) ومع الطريقين الآخرين اللذين أدرجهما أبو نعيم في سند الحديث (٨/ ٤٢) ومع سند الخطيب البغدادي عند (أحمد بن يزيد اللخمي)، ويلتقي سنده مع أسانيد ابن منده رقم (٩) و(١٠) و(١٢) عند (سفيان الثوري)، ويلتقي سنده مع سند ابن منده رقم (١١) عند (إبراهيم بن أدهم).

وسند ابن عساكر ضعيف، فيه (عبدالله بن عبد الرحمن الجزري)، روى عنه (أحمد بن عيسى) مناكير وعجائب، وقد اتهمه ابن حبان بالوضع (انظر ترجمته في الصفحة اللاحقة)، و(أحمد بن عيسى) هذا قال ابن عدي: (له مناكير)، وقال الدارقطني: (ليس بقوي)، وكذبه ابن طاهر (انظر ترجمته في الصفحة اللاحقة)، وهذا الحديث تفرد به في جميع طرقه (إبراهيم بن أدهم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة ﷺ)، و(إبراهيم بن أدهم) قال ابن حجر عنه إنه صدوق (انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٨٧) رقم (١٤٤)).

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن (عمر بن علي بن الحسن) قد شارك (أبا طاهر بن خزيمة)[1] و(أبا محمد المخلدي)[2] في رواية هذا الحديث عن شيخ شيخهما (أحمد بن عيسى بن يزيد اللخمي)[3]، واكتفى بالإشارة لهذه المتابعة ولم يوردها، وهذه المتابعة تدخل في باب المتابعة القاصرة، وذلك لأن (عمر بن علي) قد تابع (أبا طاهر بن خزيمة) و(أبا محمد المخلدي) وروى الحديث عن شيخ شيخهما[4]، والحديث عنده لفظه قريب من لفظ حديث ابن عساكر.

---

(١) محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي، أبو طاهر، النيسابوري، حفيد ابن خزيمة، الشيخ الجليل المحدث، قال الحاكم: (مرض وتغير بزوال عقله في سنة أربع وثمانين، ثم أتيته بعد للرواية، فوجدته لا يعقل)، وعقب عليه الذهبي بقوله: (ما أراهم سمعوا منه إلا في حال وعيه، فإن من زال عقله كيف يمكن السماع منه؟ بخلاف من تغير ونسي وانهرم)، توفي سنة (٣٨٧هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٦/ ٤٩٠) رقم (٣٩٠).

(٢) الحسن بن أحمد بن محمد بن الحسن بن علي بن مخلد بن شيبان، أبو محمد، المخلدي النيسابوري، العدل، شيخ العدالة، وبقية أهل البيوتات، قال الحاكم: (هو صحيح السماع والكتب، متقن في الرواية، صاحب الإملاء في دار السنة، محدث عصره، توفي في رجب سنة تسع وثمانين وثلاث مئة). انظر المرجع السابق نفسه: (١٦/ ٥٣٩) رقم (٣٩٥).

(٣) أحمد بن عيسى بن زيد اللخمي التنيسي المصري الخشاب، قال ابن عدي: له مناكير، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وكذبه ابن طاهر، توفي سنة (٢٧٣هـ)، ذكره ابن حجر في التهذيب تمييزاً. انظر تهذيب التهذيب لابن حجر: (١/ ٥٧) رقم (١١٦)، ولسان الميزان له أيضاً: (١/ ٢٤٠) رقم (٧٥٥).

(٤) هذا المثال يدخل في باب العالي والنازل أيضاً، لكن النظر هنا ليس إلى عدد رواة السند، بل النظر إلى تعدد الطرق للحديث.

ويلاحظ أن ابن عساكر في تعقيبه على الحديث، بين أنه قد ورد من طريق آخر من طريق (محمد بن الحسين الخزاعي) عن (عبدالله بن عبد الرحمن)[١] فأدخل في الإسناد بينه ـ أي بين (عبدالله بن عبد الرحمن) ـ وبين (سفيان)[٢] راوياً آخر هو (مصعب بن ماهان)[٣]، وهو لم يصف هذا الطريق بأنه متابع للحديث الأول، بل عَدَلَ عن ذلك إلى قوله: (ورواه محمد بن الحسين الخزاعي. . .)[٤]، وابن عساكر لم يصفه بالمتابع لأن سنده مختلف عن سند الحديث الأول، فقد زيد فيه راوٍ، هو (مصعب بن ماهان)، وسبب آخر لعدم وصفه له بأنه متابع، وهو أن ابن عساكر عندما يبين أن للحديث متابعة، يحدد موضعها في السند، ثم بعد ذلك يشير أحياناً لمتابعة أخرى في موضع آخر في السند، لكنه لا يشير إليها على أنها متابعة، بل يعبر عنها بقوله (ورواه فلان عن

---

(١) عبدالله بن عبد الرحمن الجزري، روى عن سفيان الثوري والأوزاعي، وروى عنه أحمد ابن عيسى الخشاب بمناكير وعجائب، اتهمه ابن حبان بالوضع والتركيب. انظر لسان الميزان لابن حجر: (٣/ ٣٠٧) رقم (١٢٧١).

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس، من رؤوس الطبقة السابعة، توفي سنة (١٦١هـ)، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٢٤٤) رقم (٢٤٤٥).

(٣) مصعب بن ماهان المروزي، نزيل عسقلان، صدوق عابد كثير الخطأ، من الطبقة الثامنة، توفي سنة (١٨٠هـ) أو بعدها، أخرج له أبو داود في المراسيل. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٥٣٣) رقم (٦٦٩٤).

(٤) وهو قد أورد الحديث بعد هذا التعقيب مباشرة (٦/ ٢٧٨) طبعة دار الفكر، وهو قوله: (أخبرنا أبو غالب محمد بن إبراهيم الجرجاني بمنين، وأبو محمد نوشتكين بن عبدالله الشهرياري بأصبهان، قالا: أنا أبو عمرو بن منده، أنا أبي، أنا الحسين بن إسماعيل الفارسي، نا **محمد بن الحسين الخزاعي**، نا عبدالله بن عبد الرحمن، نا **مصعب بن ماهان**، عن سفيان الثوري، عن إبراهيم بن أدهم، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال. . .).

فلان)، وهذا عمل مطرد منه في مواضع متعددة في تاريخه[1].

وهذا جدول يبين طرق الحديث، ويبين المتابعة التي أشار إليها ابن عساكر:

أبو هريرة ﷺ												
محمد بن زياد												
إبراهيم بن أدهم												
سفيان الثوري												شقيق البلخي
عبدالله بن عبد الرحمن الجزري									مصعب بن ماهان	معاذ بن عيسى	موسى بن عمر	أحمد بن عبدالله
أحمد بن عيسى بن يزيد اللخمي التنيسي									عبدالله بن عبد الرحمن	محمد بن صالح	أحمد بن محمد بن خالد	عبدالله بن محمد بن النضر الهروي
أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي				محمد بن الفضل بن العباس			عمر بن علي بن الحسن (المتابعة التي أشار إليها ابن عساكر)	عمر بن إسحاق	محمد بن الحسين الخزاعي	محمد بن أحمد بن عبد الرحمن	محمد بن سفيان	عبدالله بن محمد بن الحارث
أبو طاهر بن خزيمة		أبو محمد المخلدي		أبو بكر الطلحي	عبدالله بن يحيى بن معاوية	محمد بن الحسن اليقطيني	ابن منده (مسند إبراهيم بن أدهم ٨)	الحسن بن علان	الحسن بن إسماعيل الفارسي	ابن منده (مسند إبراهيم بن أدهم ١٠)	إبراهيم بن محمد الوراق	ابن منده (مسند إبراهيم بن أدهم ١١)
أبو نعيم (حلية الأولياء ٨/٤٢)	أبو حفص عمر بن مسرور	أبو حامد الأزهري	سعد بن أحمد بن محمد	أبو نعيم (حلية الأولياء ٧/١٠٩)	أبو بكر الطلحي	عبدالله بن علي القرشي		أبو نعيم (حلية الأولياء ٨/٤٢)	ابن منده (مسند إبراهيم بن أدهم ٩)		ابن منده (مسند إبراهيم بن أدهم ١٢)	
	إسماعيل بن أبي القاسم وأبو بكر القارئ	وجيه بن طاهر	أم البهاء فاطمة بنت محمد		أبو نعيم (حلية الأولياء ٨/٤٢)	الخطيب البغدادي (تاريخ بغداد ٣/١٥٤)						
	ابن عساكر											

(١) انظر أمثلة أخرى في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٢٢٧)، و(١/ ٢٤١)، و(٨/ ٣١٤) طبعة دار الفكر، و(٤٧/ ١٨٣)، و(٥٩/ ٢٤).

ج: إنه يورد للحديث طرقاً أخرى متابعة، لكنه لا يصفها بالمتابعة، بل يقول (رواه فلان عن فلان)، مع أن تعريف المتابع ينطبق عليها، ومثال ذلك قوله:

«وأما حديث الأشيب فأخبرناه أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو علي بن المذهب، **أنا** أبو بكر بن مالك، نا عبدالله، حدثني أبي، نا **حسن**، نا **ابن لهيعة**، نا يزيد بن أبي حبيب، عن ابن شماسة، عن زيد بن ثابت قال:

بينما نحن عند رسول الله ﷺ يوماً، حتى قال: (طوبى للشام، طوبى للشام)، قلت: ما بال الشام؟ قال: (الملائكة باسطو أجنحتها على الشام).

ورواه عمرو بن خالد الحراني عن ابن لهيعة.

أخبرناه أبو منصور محمود بن إسماعيل الصيرفي، أنا أبو الحسين أحمد ابن محمد بن فاذشاه، أنا سليمان بن أحمد، نا أبو الزنباع روح بن الفرج، نا **عمرو بن خالد الحراني**، نا **ابن لهيعة**، عن يزيد بن أبي حبيب، أنه سمع ابن شماسة يخبر، عن زيد بن ثابت قال:

كنا عند رسول الله ﷺ نكتب الوحي، فقال: (طوبى للشام) ثلاث مرات، فقلنا: وما ذاك؟ فقال: (إن الملائكة ناشرة أجنحتها على الشام)»[1][2].

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ١١٥).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده: (٥/ ١٨٤) رقم (٢١٦٤٦) وهو الطريق الأول الذي أخرج منه ابن عساكر الحديث، والطبراني في الكبير: (٥/ ١٥٨) رقم (٤٩٣٤) وهو الطريق الذي أخرج منه ابن عساكر الطريق الثاني الذي أورده للحديث، وفي (٥/ ١٥٨) رقم (٤٩٣٣)، ورقم (٤٩٣٥)، كما أخرجه الترمذي في سننه: (٥/ ٧٣٤) رقم (٣٩٥٤) وقال: (هذا حديث حسن غريب إنما نعرفه من حديث يحيى بن أيوب)، وابن أبي شيبة =

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، ثم بين أنه ورد من طريق آخر عن (ابن لهيعة)[1] يرويه عنه (عمرو بن خالد الحراني)[2]، ثم أورده، وهو مشابه للحديث الأول في اللفظ والمعنى، وابن عساكر لم يشر لهذا الطريق الثاني على أنه متابع للحديث الأول، بل اكتفى بقوله (ورواه عمرو بن خالد الحراني عن ابن لهيعة)، مع أن تعريف المتابع ينطبق عليه.

وهذا جدول يبين طرق الحديث، ويبين المتابعة التي أشار إليها ابن عساكر:

= في مصنفه: (٤/ ٢١٨) رقم (١٩٤٤٨)، والحاكم في المستدرك: (٢/ ٢٤٩) رقم (٢٩٠٠)، وقال الذهبي: (على شرط البخاري ومسلم)، والبيهقي في شعب الإيمان: (٢/ ٢٣٢) رقم (٢٣١١)، ويلتقي سندا الحديثين عند ابن عساكر مع أسانيد الترمذي وابن أبي شيبة وطريقي الطبراني في الكبير برقم (٤٩٣٣) و(٤٩٣٥) والحاكم والبيهقي في شعب الإيمان عند (يزيد بن أبي حبيب).

(١) عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، القاضي، صدوق، من الطبقة السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، توفي سنة (١٧٤هـ) وقد ناف على الثمانين، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣١٩) رقم (٣٥٦٣).

(٢) عمرو بن خالد بن فروخ بن سعيد التميمي، ويقال الخزاعي، أبو الحسن الحراني، نزيل مصر، ثقة، من الطبقة العاشرة، توفي سنة (٢٢٩هـ)، أخرج له البخاري وابن ماجه. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٤٢٠) رقم (٥٠٢٠).

زيد بن ثابت رضي الله عنه							
عبد الرحمن بن شماسة							
يزيد بن أبي حبيب							
ابن لهيعة		يحيى بن أيوب					عمرو بن الحارث
حسن	عمرو بن خالد الحراني	جرير		يحيى بن إسحاق السيحليني			ابن وهب
أحمد بن حنبل	أبو الزنباع روح بن الفرج	وهب بن جرير		**ابن أبي شيبة (١٩٤٤٨)**	بشر بن موسى	عثمان بن سعيد وبشر بن موسى والحارث بن أبي أسامة	حرملة بن يحيى
عبدالله (مسند أحمد ٢١٦٤٦)	سليمان بن أحمد الطبراني (٤٩٣٤)	محمد بن بشار	إبراهيم بن عبدالله السعدي		**الطبراني (المعجم الكبير ٤٩٣٣)**	محمد بن محمد بن يوسف	أحمد بن رشدين المصري
أبو بكر بن مالك	أحمد بن محمد بن فاذشاه	**الترمذي (٣٩٥٤)**	محمد بن يعقوب			**الحاكم (المستدرك ٢٩٠٠)**	**الطبراني (المعجم الكبير ٤٩٣٥)**
أبو علي بن المذهب	محمود بن إسماعيل الصيرفي		أبو عبدالله الحافظ				
أبو القاسم بن الحصين	**ابن عساكر (الحديث الثاني)**		**البيهقي (شعب الإيمان ٢٣١١)**				
ابن عساكر (الحديث الأول)							

الخلاصة:

من الأمثلة السابقة تبين أن (المتابعة) عند ابن عساكر هي موافقة الراوي لغيره فيما رواه من طريق الصحابي نفسه، وهذا متفق مع ما هو مقرر ومعتمد عند المحدثين، وهو لم يميز بين المتابعة التامة والمتابعة القاصرة، كما تبين أن هناك أحاديث ينطبق عليها تعريف (المتابعة) لكنه لم يطلق هذا الوصف عليها.

وأما مصطلح (الشاهد)، فإنه لم يستخدمه في كتابه تاريخ مدينة دمشق.

❑ ❑ ❑



الفصل الرابع

علوم السند عند الحافظ ابن عساكر من حيث المخالفة والزيادة

المبحث الأول: الشاذ والمحفوظ.

المبحث الثاني: المنكر والمعروف.

المبحث الثالث: المضطرب.

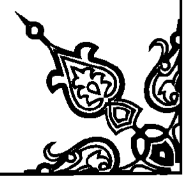
المبحث الرابع: المقلوب.

المبحث الخامس: المدرج.

المبحث السادس: المصحف.

المبحث السابع: المعل.







الفَصْلُ الرَّابعُ
علوم السند عند الحافظ ابن عساكر من حيث المخالفة والزيادة

المبحث الأول
الشاذ والمحفوظ

* المطلب الأول ـ الشاذ:

أولاً ـ أقوال العلماء في الحديث الشاذ:

تعددت أقوال علماء الحديث في تعريف الحديث الشاذ، وأصل الاختلاف في تعريفه يدور بين الإمام الشافعي وأبي عبدالله الحاكم وأبي يعلى الخليلي، أما من جاء بعدهم فاقتصر عملهم على تحرير أقوالهم ومحاولة التوفيق أو الموازنة بينها، وهذا عرض لأقوال الأئمة في تعريف هذا النوع من أنواع الحديث بحسب التسلسل التاريخي:

يعد الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) أول من عرف الحديث الشاذ فيما وصل إلينا، وفيما بين أيدينا من مصادر كتب المصطلح نجد أن أول من نقل إلينا هذا التعريف للحديث الشاذ عن الإمام الشافعي هو أبو عبدالله الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث في معرض كلامه عن الحديث الشاذ، فقد أسند إلى الشافعي قوله:

(ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث)[١].

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص (١١٩) النوع الثامن والعشرون ـ معرفة الشاذ، وانظر الإرشاد لأبي يعلى الخليلي: (١/ ١٧٦).

أي أن الحديث الشاذ عنده هو الحديث الذي رواه الثقة مخالفاً فيه من هو أرجح منه[١]، والترجيح يكون بمزيد ضبط أو كثرة عدد أو فقه الراوي أو علو سنده أو كونه في كتاب تلقته الأمة بالقبول أو غير ذلك من وجوه الترجيحات[٢]، وأما قوله (يخالف فيه الناس)؛ فالمقصود بالناس هنا الثقات والحفاظ[٣].

أما **أبو عبدالله الحاكم** (ت٤٠٥هـ) فهو يعد أول من أفرد الحديث الشاذ بمبحث خاص في كتابه (معرفة علوم الحديث) فيما وصلنا من كتب علوم الحديث، وقد عنون له بقوله (ذكر النوع الثامن والعشرين من علوم الحديث ـ هذا النوع منه معرفة الشاذ من الروايات)[٤]، ثم بعد ذلك عرفه بأنه:

(حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة)[٥].

ومراده بذلك أن الحديث الشاذ عنده هو ما تفرد به الثقة تفرداً مطلقاً ولم يرد من طريق آخر، فاقتصر على تقييده بتفرد راويه به وبكون راويه ثقة فقط، ولم يشترط فيه مخالفة راويه لغيره من الرواة.

ونجد أن أبا عبدالله الحاكم قد أشار إلى مغايرة الحديث المعلول للحديث الشاذ بقوله: (وهو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث أو وهم فيه راوٍ أو أرسله واحد فوصله واهم)[٦]، وهذا إشارة منه إلى

---

(١) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (٢/ ٦٥٣).

(٢) انظر شرح شرح النخبة للقاري: ص (٣٣٠ ـ ٣٣١).

(٣) انظر ظفر الأماني للكنوي: ص (٣٥٦ ـ ٣٥٧)، وانظر أيضاً شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: (١/ ٣٥٢) و(١/ ٤٥٧).

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص (١١٩).

(٥) المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها.

(٦) المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها.

أنه إنما أطلق وصف الشذوذ على الحديث الذي تفرد به الثقة وفيه مظنة علة، لكن مظنة العلة هذه لا تدخله في الحديث المُعَل، وبالتدقيق في الحديث الشاذ عند الحاكم تعريفاً وتطبيقاً نجد أن فيه المقبول وفيه المردود، أما تعريفه، فهو لم يشر فيه إلى أن الحديث الشاذ مردود، وأما من صنيعه فيه، فإننا نجد في الأمثلة التي أوردها عليه حديثاً قد ورد في صحيح البخاري، وهو المثال الأول الذي أورده في معرفة علوم الحديث على الحديث الشاذ[1]، لكن أشكل علينا أنه أشار

(١) هو قوله ص (١١٩ ـ ١٢٠): (حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه قال: ثنا موسى ابن هارون قال: ثنا قتيبة بن سعيد قال: ثنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل: «أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخَّر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصليهما جميعاً، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب»)، ثم قال: (هذا حديث رواته أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد والمتن لا نعرف له علة نعلله بها، ولو كان الحديث عند الليث عن أبي الزبير عن أبي الطفيل لعللنا به الحديث، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب عن أبي الزبير لعللنا به، فلما لم نجد له العلتين خرج عن أن يكون معلولاً، ثم نظرنا، فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل عن أبي الطفيل، فقلنا الحديث شاذ. . .).
وهذا الحديث أخرجه أبو داود: (٢/ ٧) رقم (١٢٢٠) وعقب عليه بقوله: (ولم يرو هذا الحديث إلا قتيبة وحده)، وأخرجه بلفظ قريب بسند مختلف من طريق (أبي الزبير عن أبي الطفيل) في: (١/ ٣٨٦) رقم (١٢٠٨)، والترمذي: (٢/ ٤٣٨) رقم (٥٥٣)، وفي (٢/ ٤٣٩) رقم (٥٥٤) وقال: (. . . وحديث معاذ حديث حسن غريب تفرد به قتيبة، لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره، وحديث الليث عن زيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ حديث غريب، والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ أن النبي ﷺ جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء. . .). =

إلى أن في الشاذ مظنة علة، والذي يظهر أن مظنة العلة التي أرادها الحاكم هي تفرد راويه الثقة به، والتفرد مظنة للخلل على قاعدة عامة العلماء، ولكن لما كنا لا نستطيع أن نجزم بوقوع الخلل، فإننا لا نستطيع أن نجزم بعلة فيه[1]، ومن هنا كانت مغايرته للحديث المعلول، وهذا النوع عند الحاكم هو أغمض وأدق من الحديث المُعَل.

ثم أتى **أبو يعلى الخليلي (ت٤٤٦هـ)** بعد أبي عبدالله الحاكم، وقد تابعه بإفراده الحديث الشاذ بنوع خاص في كتابه (الإرشاد في معرفة علماء الحديث)، وعرف الحديث الشاذ بأن قال:

(الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به)[2]، وقد نسب هذا التعريف إلى حفاظ الحديث.

فالحديث الشاذ عنده مساو للفرد المطلق، أي أنه ما تفرد به راويه وليس له طريق آخر، وهو لم يقيده لا بوجوب كون راويه ثقة، ولا بأن يكون راويه

= وأخرجه من حديث (أنس بن مالك ﷺ) بلفظ قريب البخاري: في أبواب التقصير باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس رقم (١٠٦٠)، وباب إذا ارتحل بعد ما زاغت الشمس صلى الظهر ثم ركب رقم (١٠٦٢)، ومسلم: في صلاة المسافرين وقصرها باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر رقم (٧٠٤).

(١) ويؤيد ذلك ما قاله ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣): (وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث ـ إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه ـ: (إنه لا يتابع عليه)، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه).

(٢) الإرشاد لأبي يعلى الخليلي: (١/ ١٧٦).

مخالفاً في روايته لغيره من الرواة[1].

ثم جاء ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، وقد أفرد الحديث الشاذ بنوع خاص في كتابه، وابتدأه بذكر أقوال من سبقه من علماء الحديث الذين لهم كلام واضح صريح فيه، فابتدأ بإيراد قول الإمام الشافعي، ثم أتبعه بقول الحافظ أبي يعلى الخليلي، وانتهى بإيراد قول الإمام أبي عبدالله الحاكم، وهؤلاء هم الذين يعول على قولهم في الحديث الشاذ حتى زمن ابن الصلاح، ثم بعد ذلك أورد كلاماً في هذا النوع من أنواع الحديث يرى من يحقق النظر فيه أنه محاولة للجمع والتوفيق بين أقوال من سبقه ورد لبعض ما جاء فيها[2]، فقد قال:

(فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم، بل الأمر في ذلك على تفصيل نبينه فنقول:

إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه:

فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذاً مردوداً.

وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد:

فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه، قُبِل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه كما سبق من الأمثلة.

(١) انظر فتح المغيث للسخاوي: (١/ ٢١٩).

(٢) انظر الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح للدكتور مصطفى الخن والدكتور بديع السيد اللحام: ص (١٧٧).

وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به، كان انفراده به خارماً له مزحزحاً له عن حيز الصحيح.

ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الضابط المقبول تفرده، استحسنا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك، رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر.

فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما الحديث الفرد المخالف. والثاني الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم)[١].

وكلام ابن الصلاح واضح صريح، ومؤداه أن الشاذ عنده ينقسم إلى قسمين[٢]:

١ ـ قسم مقبول: وهو ما انفرد بروايته من تُقبل روايته لثقته وضبطه.

٢ ـ قسم مردود، وهو:

أ ـ ما انفرد بروايته من لا يوثق بضبطه ومن لا يُقبل حديثه[٣].

ب ـ ما خالف فيه الثقة من هو أولى بالقبول منه[٤].

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٧٨ ـ ٧٩).

(٢) انظر الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح للدكتور مصطفى الخن والدكتور بديع السيد اللحام: ص (١٧٧).

(٣) وهو (المتروك) بحسب ما اتفق عليه علماء هذا الفن، انظر الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح للدكتور مصطفى الخن والدكتور بديع السيد اللحام: ص (١٧٧) حاشية رقم (٢).

(٤) وهو (الشاذ) بحسب ما اتفق عليه علماء هذا الفن.

ج ـ ما خالف فيه الضعيف من الرواة من هو ثقة[١].

ثم أتى **الحافظ ابن حجر** (ت٨٥٢هـ) فحرر أقوال من سبقه في تعريف الحديث الشاذ وهذبها، وعرفه بقوله إن الشاذ:

(ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه)[٢].

ثم أتبعه بقوله: (وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح)[٣].

وتعريفه هذا قريب جداً من تعريف الشافعي، وهو ما استقر عليه تعريف الحديث الشاذ.

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في الحديث الشاذ:

لدى تتبع مصطلح (الشاذ) في كتاب تاريخ مدينة دمشق، وقعت فيه على خمسة أحاديث أطلق ابن عساكر عليها هذا المصطلح:

ـ أول هذه الأحاديث قوله:

«أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني، نا عبد العزيز بن أحمد، أنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد القرميسيني ـ قدم علينا ـ قراءة عليه، نا عمر بن علي بن سعيد، نا يوسف بن الحسن البغدادي، نا محمد بن القاسم، نا أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى، نا محمد بن بكار، نا أبي، عن ثابت، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ:

(من أحب أن ينظر إلى إبراهيم عليه السلام في خلته فلينظر إلى أبي بكر

---

(١) وهو (المنكر) بحسب ما اتفق عليه علماء هذا الفن، انظر أقوال العلماء في هذا النوع من أنواع الحديث ص (٣٥٩) من هذا البحث.

(٢) شرح النخبة لابن حجر: ص (٧٢).

(٣) المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها.

في سماحته، ومن أحب أن ينظر إلى نوح في شدته، فلينظر إلى عمر بن الخطاب في شجاعته، ومن أحب أن ينظر إلى إدريس في رفعته فلينظر إلى عثمان في رحمته، ومن أحب أن ينظر إلى يحيى بن زكريا في جهادته فلينظر إلى علي بن أبي طالب في طهارته).

هذا حديث شاذ بمرة، وفي إسناده غير واحد مجهول»[1][2].

هذا الحديث ليس له أي طريق آخر، فهو حديث فرد مطلق، وفي إسناده أكثر من راو مجهول كما ذكر ابن عساكر، وهم: (بكار) والد (محمد بن بكار) و(محمد بن القاسم) و(يوسف بن الحسن البغدادي)[3]، و(عمر بن علي بن سعيد)[4]، والمعتمد أن حديث المجهول موقوف حتى يوَثَّق أو يتبين حاله.

ـ والحديث الثاني قوله:

«أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني، نا عبد العزيز الكتاني، أنا عبد الرحيم بن يعقوب بن سهل الأنصاري الكرميني ـ قدم علينا ـ قراءة عليه، نا أبو الفضل محمد بن أحمد الزهري، نا أبو بكر أحمد بن يعقوب بن عبد الجبار القرشي،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٧/ ١١٢) طبعة دار الفكر.

(٢) أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا الحديث في كتابه لسان الميزان في ترجمة (عمر بن علي ابن سعيد): (٤/ ٣١٧)، وذلك بقوله: (عمر بن علي بن سعيد عن يوسف بن حسن البغدادي، إسناد مظلم بخبر لم يصح) ثم أشار إلى الحديث ونقل تعليق ابن عساكر عليه، كما أورده صاحب كنز العمال: (١١/ ٩٥٧) رقم (٣٣٠٩٠) وذكر أن ابن عساكر أورده عن أنس ونقل تعليقه عليه.

(٣) لم أعثر على تراجم لهم في المصادر التي توافرت لدي.

(٤) أورد له ابن حجر ترجمة في لسان الميزان: (٤/ ٣١٧) قال فيها: (عمر بن علي بن سعيد عن يوسف بن حسن البغدادي، إسناد مظلم بخبر لم يصح)، ثم أشار إلى الحديث ونقل تعليق ابن عساكر عليه.

نا الفضل بن صالح بن بشير الطبراني بطبرية الشام، نا أبي، عن أبي اليمان الحكم ابن نافع، عن شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري:

أنه كان عند عبد الملك بن مروان، فلما أراد أن يقوم أجلسه عبد الملك، فجيء بالغداء، فلما أكلوا قربوا البطيخ، فقال الزهري: يا أمير المؤمنين: حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبيه، أنه سمع بعض عمات النبي ﷺ تحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال:

(البطيخ قبل الطعام يغسل البطن غسلاً ويذهب بالداء أصلاً).

فقال له عبد الملك: لو أخبرتني قبل بذلك يا ابن شهاب لفعلنا كذلك، فدعا صاحب الجراية وسار في أذنه شيئاً، فأقبل الخازن ومعه مئة ألف، فوضعها بين يدي الزهري، فحملها.

كذا فيه، والصواب صالح بن بشر بن سلمة، والحديث شاذ لا يصح»[1][2].

هذا الحديث ليس له طريق آخر إلا ما أورده ابن عساكر في ترجمة (أبي بكر أحمد بن يعقوب)[3]، لكن الطريقين يلتقيان عنده ـ أي عند (أبي بكر أحمد ابن يعقوب)[4] ـ، فهو حديث فرد بسبب تفرد هذا الراوي فيه، وهو ـ أي (أبو بكر أحمد بن يعقوب) ـ كان يضع الحديث، وابن عساكر قد بين أن الحديث

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٢/ ١٧٩).

(٢) ذكر ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٩٠): أنه لا يصح في فضل البطيخ شيء، وقد أورد العجلوني هذا الحديث في كشف الخفاء: (١/ ٢٥٦) رقم (٩٠٩) وعقب عليه بقوله: (ابن عساكر عن بعض عمات النبي ﷺ وقال: شاذ لا يصلح).

(٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦/ ١٠٢) (طبعة دار الفكر).

(٤) أحمد بن يعقوب بن عبد الجبار الأموي المرواني الجرجاني، قال الحاكم: كان يضع الحديث، توفي سنة (٣٦٧هـ). انظر لسان الميزان لابن حجر: (١/ ٣٢٦) رقم (٩٩٣).

لا يصح، فهو حديث موضوع والله أعلم.

ـ والحديث الثالث قوله:

«أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني، نا عبد العزيز الكتاني، أنا الأمير أبو الهيجاء فارس بن الحسن بن منصور النبهاني بن البلخي، أنا القاضي أبو الحسن عبد العزيز ابن محمد، نا أبو الحسين علي بن الحسين الفرغاني بعسقلان، نا الخرائطي، نا إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد، نا بشر بن أحمد، نا محمد بن الزبير الأسدي، عن صالح بن تميم قال: سمعت بريدة الأسلمي يقول: قال رسول الله ﷺ لعلي:

(إن الله أمرني أن أدنيك ولا أقصيك، وأن أعلمك وأن تعي، وإن حقاً على الله أن تعي).

ونزلت ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾[الحاقة: ١٢]، قال: أذن عقلت عن الله ﷻ.

هذا إسناد لا يعرف، والحديث شاذ»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥٧/ ٤٤٩)، وأورد له ثلاثة طرق أخرى، اثنان منها يلتقيان مع هذا السند في قسم منه: (٤٢/ ٣٦١) طبعة دار الفكر، لكن وقع تصحيف في أسماء بعض رواته، والثالث من طريق بين أنه منقطع: (٤٢/ ٣٧٦) طبعة دار الفكر.

(٢) أورده ابن جرير الطبري في تفسيره: (٢٩/ ٥٦) من طريقين، وقد أورد ابن كثير في تفسيره طريقاً للحديث وأشار إلى الطرق التي أوردها ابن جرير الطبري: (٧/ ١٠٢) ثم عقب على الحديث بقوله إنه لا يصح، وأخرجه البزار في مسنده من حديث (عبدالله بن جعفر بن أبي طالب ﷺ): (٦/ ٢١١) رقم (٢٢٥٢) وبين أن هذا الحديث لا يُروى عن عبدالله بن جعفر إلا بهذا الإسناد، وأخرجه من حديث (أبي رافع ﷺ): (٩/ ٣٢٤) رقم (٣٨٧٨)، وقد أورد الهيثمي في مجمع الزوائد الطريق الثاني من حديث (أبي رافع ﷺ) الذي أورده البزار: (١/ ٣٤٤) رقم (٥٥١) وبين أن في سنده راو منكر الحديث وآخر رافضي، كما أن الآجري أخرجه في كتابه (الشريعة) من حديث (جابر بن عبدالله ﷺ): (٤/ ٢٠٩٤) رقم (١٥٨٦)، وقد أورد الفتني هذا الحديث في تذكرة الموضوعات: ص (٥٥) ونقل كلام ابن عساكر بتمامه.

بين ابن عساكر أن سند هذا الحديث غير معروف، فهو سند لم يرو به غير هذا الحديث، لكن للحديث طرق أخرى كلها ضعيفة كما تبين في تخريجه، فهو من باب الغريب إسناداً لا متناً لتفرد راويه بروايته من هذا الطريق دون غيره من الرواة، وعدد من رواته من المجهولين ـ والمجهول حديثه موقوف حتى يُوَثَّق أو يتبين حاله ـ، ويلاحظ اختلاف ذكر أسماء بعض الرواة في السند على اختلاف المصادر، وقد وصف ابن عساكر الحديث بالشذوذ، وقوله بأن الإسناد لا يعرف هو أمارة ظاهرة من أمارات الضعف الشديد أو الوضع.

ـ والحديث الرابع قوله:

«أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني، نا عبد العزيز الكتاني، أنا أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد بن موسى بن عبدالله السمرقندي ـ قدم علينا ـ قراءة عليه، نا أبو علي عبدالله بن عبد الرحمن النيازكي، نا الشيخ الصالح أبو يعقوب يوسف بن محمد بن إسحاق المذكر، نا أبو بكر محمد بن الفضل، نا أبو محمد عبدالله بن محمد بن يعقوب، نا محمد بن منصور، نا علي بن أبي طالب البصري، نا عمرو بن جميع، عن أبان، عن أنس، عن النبي ﷺ قال:

ما من مسلم يصوم فيقول عند إفطاره: (يا عظيم يا عظيم، أنت إلهي، لا إله غيرك، اغفر لي الذنب العظيم، فإنه لا يغفر الذنب العظيم إلا العظيم) إلا خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه.

وقال رسول الله ﷺ: (علموها عقبكم، فإنها كلمة يحبها الله ورسوله، ويصلح بها أمر الدنيا والآخرة).

شاذ بمرة، وفي إسناده مجاهيل»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٣/ ٢٦٣).

(٢) أورده الفتني في تذكرة الموضوعات: ص (٥٥) ونقل كلام ابن عساكر عليه بتمامه.

هذا الحديث فرد ليس له طريق آخر، فهو من باب الفرد المطلق، وقد بين ابن عساكر أن في سنده عدد من الرواة المجهولين، وهم: (محمد بن منصور) و(محمد بن الفضل) و(يوسف بن محمد بن إسحاق المذكر) و(عبدالله بن عبد الرحمن النيازكي)[١]، والمجهول حديثه موقوف حتى يُوَثَّق أو يتبين حاله، وقد وصف ابن عساكر الحديث بأنه شاذ بمرة، بمعنى أنه شديد الشذوذ، والحديث إذا وجد فيه مجهول واحد يكون ضعيفاً، وهذا الحديث فيه عدد من المجهولين الذين لا يعرف حالهم، فهو حديث شديد الضعف أو موضوع.

ـ وأما الحديث الخامس فقوله:

«أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني، أنا أبو محمد الكتاني، أنا أبو عبدالله محمد بن علي بن حيون البرقي ـ قدم علينا ـ، أنا أبو نصر محمد بن عبد الجليل الهروي الصوفي، ثنا أبو محمد داعي بن مهدي بن أبي طاهر الأسترابادي، ثنا الشيخ أبو نصر أحمد بن علي الفامي بنيسابور، ثنا عبدالله بن أبي [المردة][٢] الأنباري، ثنا يزيد بن هارون، ثنا محمد بن عمرو، عن [أبي سلمة][٣]، عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

(إن لله في السماء جنداً، وفي الأرض جنداً، فجنده في السماء الملائكة، وجنده في الأرض أهل خراسان).

---

(١) لم أعثر على تراجم لهم في المصادر التي توافرت لدي.

(٢) زيادة من طبعة دار الفكر: (٥٤/ ٣٨٣).

(٣) قال محققا نسختي التاريخ بأن في هذا الموضع بياضاً في النسخ المخطوطة، وقد ورد الحديث في كتاب الوجيز في ذكر المجاز والمجيز لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني: ص (١٦٣) وتم استدراك الساقط منه.

هذا حديث غريب شاذ وفي إسناده مجهولون»[١][٢].

هذا الحديث حديث فرد ليس له طريق آخر، وقد جمع ابن عساكر فيه بين وصفي الغرابة والشذوذ، وهو من باب الغريب إسناداً ومتناً أو الفرد المطلق، ذلك لأن هذا الحديث لا يروى إلا بهذا السند، ثم بين ابن عساكر أن في سنده رواة مجهولين، وهم: (عبدالله بن أبي المردة الأنباري) و(أحمد بن علي الفامي) و(محمد بن عبد الجليل الهروي الصوفي)[٣]، و(محمد بن علي بن حيون البرقي)[٤]، وحكم المجهول أن حديثه موقوف حتى يوَثَّق أو يتبين حاله، فهذا الحديث ضعيف جداً أو موضوع.

الخلاصة:

بدراسة الأحاديث الخمسة التي وصفها ابن عساكر بالشذوذ يتبين أن جميعها أحاديث تفرد بها رواتها، أربعة منها تفرد بها رواتها تفرداً مطلقاً، وحديث واحد يدخل في باب الغريب إسناداً لا متناً، وهو الحديث الثالث، وأن هذه الأسانيد شديدة الضعف، فقد بين ابن عساكر أن ثلاثة أحاديث من الأحاديث الخمسة التي وصفها بالشذوذ، في أسانيدها رواة مجهولون، وأما الحديثان الباقيان، فأحدهما

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٣/ ٤١٨).

(٢) سبق إيراده وتخريجه ص (٢٦٨) من هذا البحث.

(٣) لم أعثر على تراجم لهم في المصادر التي توافرت لدي.

(٤) لم أجد له ترجمة إلا عند ابن عساكر في تاريخ دمشق حيث قال (٦٣/ ٤١٨): محمد بن علي بن حيون أبو عبدالله الأزدي البرقي، قدم دمشق طالب علم وسمع بها، روى عنه عبد العزيز الكتاني.
قلت: فهو راو مجهول، وذلك لأنه لم يرو عنه غير راو واحد، ولم يذكره ابن عساكر لا بجرح ولا بتعديل.

تبين بالبحث أن في سنده راو يضع الحديث، وهو الحديث الثاني، والآخر وهو الحديث الثالث، قد بين ابن عساكر أن إسناده لا يعرف بالأصل، ولدى البحث عن رجاله في كتب التراجم لم يوجد لبعضهم ذكر فيها، فالإسناد بالجملة غير معروف.

بالنتيجة إن هذه الأحاديث أحاديث أفراد ليس فيها مخالفة لغيرها، وهي أحاديث إما أنها لا أصل لها، أو أن أسانيدها شديدة الضعف، ومتونها عليها أمارات الوضع، فهي بمجملها شديدة الضعف أو أنها موضوعة.

أما من حيث إطلاق ابن عساكر لوصف الشذوذ عليها، فمما يظهر أن لابن عساكر اصطلاحاً خاصاً في الحديث الشاذ، فهذه الأحاديث ليس فيها مخالفة لغيرها، ورواتها من المجهولين والوضاعين، وصنيع ابن عساكر هذا لا يوافق اصطلاح أي ممن سبقه ممن عرّف الحديث الشاذ، ومما تبين يظهر أن الحديث الشاذ عنده هو: الحديث الذي تفرد به راويه الضعيف، وله علة ظاهرة، من غير اشتراط مخالفة راويه لغيره من الرواة.

أما اشتراطه للتفرد، فظاهر من الأحاديث التي وصفها بالشذوذ، فهي جميعها أحاديث أفراد، وما تفرد به راويه لا يرد عليه القول بالمخالفة لأنه بالأصل حديث فرد، وأما اشتراطه لوجود علة في الحديث الشاذ، فظاهر أيضاً من صنيعه، فهو قد بين علة لكل حديث من الأحاديث التي وصفها بالشذوذ، ومما يوضح اشتراطه لوجود علة في الحديث ليصح عنده وصفه بالشذوذ، إيراده لحديث كان أبو عبدالله الحاكم أورده في كتابه معرفة علوم الحديث مثالاً على الحديث الشاذ وبين هناك أن سبب وصفه إياه بالشذوذ علة فيه، وقد نقل ابن عساكر كلامه حرفياً ودون تعليق منه عليه، ما يدل على موافقته لاشتراط الحاكم

وجود علة في الحديث الشاذ، فقد قال:

«أخبرنا أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو طالب بن غيلان، أنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي ببغداد

ح وأخبرنا أبو عبدالله محمد بن الفضل الفراوي، أنا أبو عثمان الصابوني

ح أخبرنا أبو عبدالله الفراوي وأبو المظفر القشيري قالا: أنا أبو سعيد محمد بن علي الخشاب

قالا: أنا أبو طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة

قالا: أنا أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي، نا قتيبة بن سعيد، نا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن معاذ بن جبل:

أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيغ ـ وقال المزكي: قبل أن تزيغ ـ الشمس أخر الظهر، حتى يجمعها إلى العصر، فيصليهما جميعاً، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً، ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر صلاة المغرب حتى يصليها مع العشاء، فإذا ارتحل بعد المغرب عجل صلاة العشاء فصلاها مع المغرب.

قال قتيبة: عليه سبع علامات: علامة أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبي خيثمة، وأبي بكر بن أبي شيبة، والحميدي ـ حتى عد سبع علامات.

أخرجه أبو داود والترمذي عن قتيبة.

أنا أبو محمد بن العباس العلوي، وأبو الفضل بن سليم، وحدثني أبو بكر اللفتواني عنهما قالا: أنا أحمد بن الفضل الباطرقاني، أنا أبو عبدالله بن منده، أنا

أبو سعيد بن يونس قال:

وقد انفرد الغرباء عن الليث بأحاديث ليست عند المصريين عنه، فمنها حديث مروان بن محمد، عن الليث، عن يزيد بن عمرو المعافري، عن أبي ثور الفهمي، ليس بمصر عند المصريين، ومنها حديث قتيبة بن سعيد، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، حديث الصلاة، ليس بمصر أيضاً، وأحاديث أخر للغرباء عن الليث ليست بمصر.

أخبرنا أبو سعد إسماعيل بن أحمد بن عبد الملك، وأبو الحسن مكي بن أبي طالب قالا: أنا أبو بكر بن خلف، أنا الحاكم أبو عبدالله الحافظ قال:

هذا حديث رواته أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد والمتن، ثم لا نعرف له علة نعلله بها، فلو كان الحديث عن الليث، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل لعللنا به الحديث، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الزبير لعللنا به، فلما لم نجد له العلتين خرج عن أن يكون معلولاً، ثم نظرنا لم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل، غير أبي الطفيل، فقلت: الحديث شاذ، وقد حدثونا عن أبي العباس الثقفي قال: كان قتيبة بن سعيد يقول لنا: على هذا الحديث علامة أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأبي خيثمة، حتى عد قتيبة سبعة من أئمة الحديث كتبوا عنه هذا الحديث.

وقد أخبرناه أحمد بن جعفر القطيعي، نا عبدالله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا قتيبة: فذكر نحوه.

قال الحاكم: فأئمة الحديث إنما سمعوه من قتيبة تعجباً من إسناده ومتنه، ثم لم يبلغنا عن واحد منهم أنه ذكر للحديث علة، وقد قرأ علينا أبو علي الحافظ

هذا الباب، وحدثنا به عن أبي عبد الرحمن النسائي، وهو إمام عصره، عن قتيبة بن سعيد، ولم يذكر أبو عبد الرحمن ولا أبو علي للحديث علة، فنظرنا فإذا الحديث موضوع، وقتيبة ثقة مأمون.

قال الحاكم: حدثني علي بن محمد بن موسى بن عمران الفقيه، نا محمد بن إسحاق بن خزيمة قال: سمعت صالح بن حفصويه النيسابوري قال: أبو بكر ـ وهو صاحب حديث ـ يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول:

قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل فقال: كتبته مع خالد المدائني، قال البخاري: وكان خالد المدائني يدخل الأحاديث على الشيوخ»[1][2].

* * *

* المطلب الثاني ـ المحفوظ:

أولاً ـ أقوال العلماء في الحديث المحفوظ[3]:

المشهور في تعريف الحديث (المحفوظ) أنه:

الحديث المقبول الذي رددنا مقابله، وهو الحديث الشاذ.

وهذا التعريف مأخوذ من كلام ابن حجر (ت٨٥٢هـ) في النخبة، وفي تسميته بذلك إشارة إلى أن الشاذ لما كان أقرب إلى وقوع الخطأ والوهم فيه من

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٠/ ٦٤).

(٢) سبق إيراده وتخريجه ص (٣٣٥) في الحاشية رقم (١) من هذا البحث، وابن عساكر نقل تعليق الحاكم عليه بتمامه.

(٣) انظر شرح النخبة لابن حجر: ص (٧١)، وتدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٢٧٠)، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري: (١/ ٥١٥).

مقابله الراجح عليه، كان بمنزلة غير المحفوظ.

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في الحديث المحفوظ:

نجد أن ابن عساكر استعمل مصطلح (المحفوظ) في تاريخ مدينة دمشق أكثر من استعماله مصطلح (الشاذ)، وبتتبع الأحاديث التي وصفها بأنها محفوظة، يتبين أنه أورد وصف (المحفوظ) في عدة حالات منها:

أ ـ يعقب على الحديث، فيصفه بأنه محفوظ دون بيان لعلة الحديث المقابل غير المحفوظ:

ومنه قوله:

«أخبرنا أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو علي بن المذهب، أنا أحمد بن جعفر، نا عبدالله بن أحمد، حدثني أبي، نا وكيع، نا سفيان، وعبد الرحمن، عن سفيان، عن حبيب، عن ميمون بن أبي شبيب، عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ:

(البسوا الثياب البياض، وكفنوا فيها موتاكم، فإنها أطهر وأطيب).

هذا الإسناد هو المحفوظ لحديث سمرة، وقد روي عنه من وجه آخر»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٢١٣).

(٢) أخرجه الترمذي: (٥/ ١١٧) رقم (٢٨١٠) وقال: (هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب عن ابن عباس وابن عمر)، وابن ماجه: (٢/ ١١٨١) رقم (٣٥٦٧) مختصراً. وأخرجه النسائي من طريق (أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن سمرة ﷺ): (٤/ ٣٤) رقم (١٨٩٦)، وفي: (٨/ ٢٠٥) رقم (٥٣٢٢) وعقب عليه بقوله: (قال يحيى: لم أكتبه، قلت: لم؟ قال: استغنيت بحديث ميمون بن أبي شبيب عن سمرة)، ومن طريق (أبي قلابة عن سمرة ﷺ) في: (٨/ ٢٠٥) رقم (٥٣٢٣). وأخرجه من حديث (ابن عباس ﷺ) أبو داود: (٤/ ٨) رقم (٣٨٧٨) بزيادة فيه، وفي: (٢/ ٤٤٩) رقم (٤٠٦١) بزيادة فيه، والترمذي: (٣/ ٣١٠) رقم (٩٩٤) وعقب عليه بقوله: (وفي =

فهو اكتفى ببيان أن هذا الحديث من طريق (ميمون بن أبي شبيب)[١] هو المحفوظ لحديث سمرة، وأن للحديث طرقاً أخرى، ثم أورد طريقين للحديث دون بيان علة لهما[٢]، ويفهم من عبارته أن الطريقين الآخرين اللذين أشار إليهما ثم أوردهما لاحقاً غير محفوظين، وهما طريقان تفرد بهما الراوي عن (سمرة) وهو (أبو قلابة)[٣]، فهما يدخلان في باب الغريب إسناداً لا متناً لتفرد هذا الراوي بالسند.

ويلاحظ أن استعمال وصف المحفوظ من قبل ابن عساكر على هذا النحو لم يرد إلا نادراً على ضخامة الكتاب[٤].

= الباب عن سمرة وابن عمر وعائشة، قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح)، وابن ماجه: (١/ ٤٧٣) رقم (١٤٧٢) بلفظ قريب، وفي: (٢/ ١١٨١) رقم (٣٥٦٦) بلفظ قريب.

(١) ميمون بن أبي شبيب الربعي، أبو نصر الكوفي، صدوق كثير الإرسال، من الطبقة الثالثة، توفي سنة (٨٣هـ) في وقعة الجماجم، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم في المقدمة والأربعة. تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٦٦) رقم (٧٠٤٦).

(٢) الطريق الأول منهما هو قوله (تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٢١٣)): (أخبرنا أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو علي بن المذهب، أنا أحمد بن جعفر، نا عبدالله بن أحمد، حدثني أبي، نا إسماعيل، نا أيوب، عن أبي قلابة، عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ...)، والطريق الثاني هو قوله: (تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٢١٤)): (وكذا رواه علي بن عاصم الواسطي، عن خالد، عن أبي قلابة، عن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ...).

(٣) عبدالله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي أبو قلابة البصري، ثقة فاضل كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نصب يسير، من الطبقة الثالثة، توفي بالشام هارباً من القضاء سنة (١٠٤هـ) وقيل بعدها، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٠٤) رقم (٣٣٣٣).

(٤) انظر تاريخ مدينة دمشق: (٣/ ٢٩٥) و(٥٧/ ٢٠٦) و(٦٠/ ٣٤٨) طبعة دار الفكر و(٦٤/ ٩١).

ب ـ يروي الحديث، ثم يعقب عليه، فيبين علته بقوله إنه فرد أو غريب أو يبين أن فيه زيادة أو نقصاً في السند أو غير ذلك من العلل، ثم يبين أنه محفوظ من طريق آخر غير هذا، ثم يورده أو يشير إلى موضعه في كتابه، وهو أكثر صنيعه في هذا النوع من أنواع الحديث:

ومثال ذلك قوله:

«أخبرنا أبو عبدالله الحسين بن عبد الملك الخلال، أنا سعيد بن أحمد العيار، أنا أبو بكر محمد بن عبدالله بن زكريا العدل الجوزقي، أنا أبو الحسين عمر بن الحسن بن علي بن مالك الشيباني القاضي، أنا أحمد بن الحسن الخراز، نا أبي، نا حصين بن مخارق، عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس قال:

قيل يا رسول الله أنت تمزح؟ قال: (نعم ولكن لا أقول إلا حقاً)

هذا حديث غريب، والمحفوظ في هذا الباب حديث أبي هريرة»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٧٥)، وهذا الحديث لم أجده من طريق ابن عباس إلا عند ابن عساكر.

(٢) أخرجه من حديث (أبي هريرة ﷺ) الترمذي في: (٤/ ٣٥٧) رقم (١٩٩٠) بلفظ قريب وقال: (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه من طريق (ابن عمر رضي الله عنهما) الطبراني بلفظ قريب في الكبير: (١٢/ ٣٩١) رقم (١٣٤٤٣)، وفي الأوسط: (١/ ٢٩٨) رقم (٩٩٥)، وفي الصغير: (٢/ ٥٩) رقم (٧٧٩) وقال: (لم يروه عن مبارك إلا الهيثم، ولا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد).

وسند هذا الحديث شديد الضعف، وذلك لأنه حديث تفرد به راويه، وفي سنده (حصين ابن مخارق)، أورد ابن حجر ترجمته في لسان الميزان، وقال: (قال الدارقطني: (يضع الحديث)، ونقل ابن الجوزي أن ابن حبان قال: (لا يجوز الاحتجاج به)، انتهى، وهو =

فهـو هنـا بين علـة هذا الحـديث بأنه غريب، والغـرابة هنا غـرابة إسناد لا متن، فالحديث لم يرد عن (ابن عباس ﷺ) إلا من هذا الطريق، لكن متنه ورد من طريق صحابي آخر، وبين أن المحفوظ في هذا الحديث هو طريق (أبي هريرة ﷺ)، ثم أورده مباشرة من طرق متعددة[1].

ومثال آخر قوله:

«أخبرناه أبو بكر محمد بن عبد الباقي الفرضي، أخبرنا أبو محمد الجوهري، أخبرنا أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر بن محمد الخرقي، حدثنا محمد بن محمد الباغندي، حدثنا أحمد بن مرزوق

ح وأخبرنا أبو سهل محمد بن إبراهيم بن سـعدويه، أخبرنـا أبـو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي، أخبرنا أبو القاسم جعفر بن عبدالله بن يعقوب، حدثنا أبو بكر محمد بن هارون الروياني، حدثنا أبو معمر

قالا: حدثنا أبو داود، حدثنا قيس، عن عبد الملك بن عمير، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه قال:

كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل ولا بالقصير، ضخم الرأس واللحية، ضخم الكراديس، مشرباً حمرة، إذا مشى تكفأ كأنما يمشي في صعد، حسن الشعر ـ وقال الروياني: الثغر ـ، لم أر قبله مثله ـ وقال ابن مرزوق: لم أر قبله

= كما قال) (لسان الميزان لابن حجر: (٢/ ٣١٩) رقم (١٣٠٨))، لكن هذا السند يتقوى بالطرق الأخرى للحديث فيصير حسناً لغيره، والله أعلم.

(١) وأول هذه الطرق قوله (تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٧٦)): (أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي الفرضي، أنا أبو محمد الجوهري، أنا أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر بن محمد الخرقي، نا عبدالله بن سليمان بن أبي داود، نا عبدالله بن شعيب، حدثني أبي عن جدي، حدثني محمد بن العجلان، عن سعيد بن أبي سـعيد المقبري، عـن أبـي هريـرة، عن رسـول الله ﷺ أنه قال: «لا أقول إلا حقاً»).

ولا بعده مثله ـ ﷺ.

وليس ذكر جبير فيه محفوظاً، فقد رواه إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي عن عبد الملك بن عمير ولم يذكره، وكذلك رواه صالح بن سعيد عن نافع»[1][2].

نجد أن ابن عساكر بين علة للحديث، وهي (ذكر جبير[3] فيه)، وبين أن للحديث طرقاً أخرى لم يُذكر فيها، ما يعني أن ذكر (جبير) زيادة في السند، والحديث مرسل لعدم ذكر الصحابي فيه، وعلى ذلك فهذا الطريق غير محفوظ لتفرد راويه بهذه الزيادة في سنده ولإرساله، فهو حديث غريب إسناداً لا متناً، والطرق الأخرى التي أشار إليها ابن عساكر هي المحفوظة لهذا الحديث، وقد أوردها بعد هذا التعقيب مباشرة[4].

ج ـ يعقب على حديث بقوله (المحفوظ غيره) أو أن يقول (المحفوظ كذا)، ويكتفي بالإشارة إليه في تعقيبه دون أن يورده:

ومثال ذلك قوله:

«قال: وأنبأنا الباطرقاني، حدثنا محمد بن الحسين بن يوسف الإمام، حدثنا أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الكريم الرازي، حدثنا الحسن بن

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢٢١)، وهو طريق آخر لحديث سبقه من رواية (شريك، عن ابن عمير، قال شريك: قلت له: عمن يا أبا عمير؟ عمن حدثه؟ قال: عن نافع بن جبير، عن أبيه، عن علي) (٣/ ٢٢٠).

(٢) سبق إيراده وتخريجه مع الطريق الذي سبقه وتمت الإشارة إليه في الحاشية السابقة ص (٢٣٧ ـ ٢٣٨ ـ ٢٣٩) من هذا البحث.

(٣) انظر ترجمته ص (٢٤٠) الحاشية رقم (٢) من هذا البحث.

(٤) انظر أمثلة أخرى في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢٠٧) و(٣/ ٢٥٤) و(٣/ ٣٨٤) و(٤/ ١١٥).

عبدالله بن منصور الأنطاكي، حدثنا موسى بن داود، عن ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن حنش، عن ابن عباس قال:

ولد نبيكم ﷺ يوم الاثنين، ونبئ يوم الاثنين، وخرج من مكة يوم الاثنين، ودخل المدينة يوم الاثنين، وكان فتح بدر يوم الاثنين، وأنزلت المائدة يوم الاثنين ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[المائدة: ٣]، ورفع الركن يوم الاثنين، وقبض النبي ﷺ يوم الاثنين.

المحفوظ أن نزول ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[المائدة: ٣] ووقعة بدر كانا في يوم جمعة»[١][٢].

فهو هنا بين أن للحديث علة، وهي تفرد راويه بمخالفته لما حفظ من أن نزول قوله تعالى ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[المائدة: ٣] ووقعة بدر كانا في يوم جمعة، لكنه اكتفى بإشارته لهذه العلة دون أن يورد الأحاديث المحفوظة التي تدل على قوله.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٥٥).

(٢) أورده الطبراني في معجمه الكبير في: (١٠/ ٣٧٩) رقم (١٢٨٠٩) بلفظ قريب من طريق ابن لهيعة، والبيهقي في دلائل النبوة: (٧/ ٢٣٣) من طريقين ببعض الزيادة والنقص ومن غير ذكر (بدر) فيهما، والطريقان يلتقيان عند ابن لهيعة، ثم عقب عليهما بقوله: (وقد خولف في قوله﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[المائدة: ٣]، قال عمر بن الخطاب: نزل يوم الجمعة يوم عرفة، وكذلك قال عمار بن أبي عمار عن ابن عباس). وأورد ابن عبد البر هذا الخبر في كتابه الاستيعاب في معرفة الأصحاب في الحديث عن ولادته ﷺ (١/ ١١)، ثم عقب عليه بقوله: (قال أبو عمر ﷺ: الأكثر على أن وقعة بدر كانت يوم الجمعة صبيحة سبع عشرة من شهر رمضان، وما رأيت أحداً ذكر أنها كانت يوم الاثنين إلا في هذا الخبر من رواية ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن حنش، ولا حجة في مثل هذا الإسناد عند جميعهم إذا خالفه من هو أكثر منه). وهذه الطرق جميعاً تلتقي مع الطريق الذي أورده ابن عساكر عند (ابن لهيعة)، فهذا حديث تفرد فيه راويه مع مخالفته لغيره من الرواة، فهو حديث ضعيف.

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي، أنا أبو صاعد يعلى بن هبة الله

ح وأخبرنا أبو محمد الحسن بن أبي بكر، أنا أبو عاصم الفضيل بن أبي منصور

قالا: أنا محمد بن عبد الرحمن بن أبي شريح، أنا محمد بن أبي عقيل البلخي الرمادي، نا سعيد بن سليمان الواسطي، نا إسحاق بن كثير، نا إسماعيل ابن سلمان قال: سمعت أنس بن مالك قال:

كانت مع النبي ﷺ عشرة دراهم، فأعطى علياً أربعة، فاشترى له بها قميصاً، فجاء به، فقام رجل فقال: يا رسول الله ليس لي قميص، فأعطاه إياه، ثم أعطى علياً أربعة دراهم، فاشترى له قميصاً، وبقي مع النبي ﷺ درهمان، فبينا النبي ﷺ يمشي في بعض الطريق، إذا جارية تبكي، فقال لها: (مالك؟)، قالت، يا رسول الله، بعثني أهلي أشتري حاجة بدرهمين، فسقطا مني، فقال: (هاك درهمين)، فجعلت لا تسكت، فقال لها: (مالك؟)، فقالت: يا رسول الله، قد أعطيتني درهمين، وقد احتبست عنهم، وأنا أخاف، قال: (فانطلقي)، فانطلق معها حتى أتى أهلها، فوقف على الباب فقال: (السلام عليكم من هاهنا)، فأشرفت مولاتها فقالت: مرحباً وأهلاً يا رسول الله ﷺ، قال: (هذه الجارية لك؟)، قالت: نعم، قال: (لا تضربيها)، قالت: فأشهدك أنها حرة.

هذا حديث منكر، والمحفوظ في هذا حديث أبي الدرداء وأبي ذر»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ١٢١).

(٢) أخرج الطبراني في معجمه الكبير: (١٢/ ٤٤١) رقم (١٣٦٠٧) حديثاً من طريق (عبدالله بن عمر رضي الله عنهما) بلفظ قريب من لفظ هذا الحديث لكن دون ذكر (علي =

فهو هنا قد أورد الحديث ثم وصفه بأنه حديث منكر، وهو حديث تفرد به ابن عساكر من هذا الطريق، لكن له طريق آخر من حديث (عبدالله بن عمر رضي الله عنهما)، فهو حديث غريب إسناداً لا متناً، ثم بين أنه إنما يُحفظ من حديث (أبي الدرداء وأبي ذر رضي الله عنهما)، لكنه لم يورده كما هي عادته في إيراد الأحاديث بعد الإشارة إليها، لكنه أورده في موضع آخر من كتابه، وهو خبر موقوف على أبي الدرداء وأبي ذر رضي الله عنهما في ذكر قصة جرت بينهما[1]، وهو خبر سنده شديد الضعف، وأما وصفه الحديث بأنه (منكر)

= ابن أبي طالب ﷺ)، وقد أورده ابن كثير في البداية والنهاية: (٦/ ٣٩) وعقب عليه بقوله: (هكذا رواه الطبراني، وفي إسناده أيوب بن نهيك الحلبي، وقد ضعفه أبو حاتم، وقال أبو زرعة منكر الحديث، وقال الأزدي متروك).

وسند هذا الحديث شديد الضعف، ذلك لأنه من طريق (إسماعيل بن سلمان)، وقد قال ابن حجر في تقريب التهذيب ص (١٠٧) رقم (٤٥٠) عنه إنه ضعيف، كما أن الراوي عنه (إسحاق بن كثير) قال عنه الأزدي: (لا يكتب حديثه، وله عن أنس حديث منكر) (انظر لسان الميزان لابن حجر: (١/ ٣٦٩) رقم (١١٥٢).

(١) وهو قوله (تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥٦/ ٣٠٩)): (أخبرنا أبو الحسين عبد الرحمن بن عبدالله بن الحسن بن أبي الحديد، أنا جدي أبو عبدالله، أنا أبو علي الأهوازي، أنا أبو محمد عبدالله بن محمد بن إسماعيل بن يوسف الشيباني، أنا أبو بكر محمد بن سليمان الربعي، أنا أبو الحسن محمد بن الفيض، نا **إبراهيم بن هشام**، حدثني أبي، عن جدي قال: خرج أبو الدرداء إلى السوق يشتري قميصاً، فلقي أبا ذر، فقال: أين تريد يا أبا الدرداء؟ قال: أريد أن أشتري قميصاً، قال: وبكم؟ قال: بعشرة دراهم...)، وهذا الخبر من طريق (إبراهيم بن هشام بن يحيى)، وقد ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال (٧/ ١٧٩) رقم (٩٥٢٢) في ترجمة (يحيى بن سعيد القرشي) فقال: (والصواب: إبراهيم بن هشام، أحد المتروكين الذين مشاهم ابن حبان فلم يصب)، =

فمعناه أنه حديث شديد الضعف[١].

الخلاصة:

مما سبق من الأمثلة يظهر أن ابن عساكر يستعمل مصطلح (المحفوظ) على أنه مقابل الحديث (الشاذ) بحسب ما تبين من معنى الشاذ عنده، أي أن (المحفوظ) عنده هو طريق آخر يقابل حديثاً تفرد به راويه، دون تقييد هذا الحديث المحفوظ بكون راويه ثقة أو مقبولاً، فقد يكون ضعيفاً، لكنه أقوى من الحديث الذي يقابله ـ غير المحفوظ ـ.

أما الحديث الذي يقابل الحديث المحفوظ فهو ضعيف غالباً، وذلك لأن فيه علة، لكنه لا يبينها أو يشير إليها دوماً، وهنا يأتي معنى الشذوذ فيه، وهو لايصفه بالشاذ، بل يصفه غالباً بأنه (فرد) أو (غريب)، ولا مُشَاحَّةَ في ذلك، على اعتبار أن المحفوظ هو ما يقابل الشاذ، والشاذ قريب من الغريب والفرد، بل هو ذاته بزيادة بيان علة خفية فيه بحسب اصطلاح ابن عساكر فيه كما تبين، وأحياناً أخرى لا يصفه بشيء، بل يكتفي ببيان العلة في السند، بأن يبين زيادةً أو نقصاً فيه أو غير ذلك من العلل، وفي مواضع قليلة لم يبين علةً للحديث المقابل للحديث الذي وصفه بالمحفوظ.

بالمحصلة يتبين أن الحديث المحفوظ عند ابن عساكر هو نوع خاص يقابل الحديث الغريب والفرد.

* * *

= وقد بين ابن حجر في لسان الميزان (١/ ١٢٢) رقم (٣٧٢) أن أبا حاتم وأبا زرعة كذباه، فسند هذا الخبر شديد الضعف.

(١) انظر معنى النكارة عند ابن عساكر في خلاصة مبحث (المنكر والمعروف) ص (٣٨٥) من هذا البحث.

المبحث الثاني
المنكـر والمعـروف

أولاً ـ أقوال العلماء في الحديث المنكر وفي الحديث المعروف:

الأَمر (المنكر) في اللغة: ضد المعروف، ونَكِر فلان الأمر: جهله، والنكرة: خلاف المعرفة، والإنكار: هو الجحود[1].

وأمـا (المعـروف): فهـو من (عـرف)، ومنـه (العِـرفان): وهـو العـلم، و(المعروف): هو ما كان ضد (المنكر)[2].

وأما اصطلاحاً فقد اختلفت عبارات علماء المصطلح في تعريف الحديث المنكر، وهذا عرض لأقوالهم حسب التسلسل التاريخي:

يعد قول الإمام مسلم بن **الحجاج** (ت٢٠٧هـ) في الحديث المنكر أقدم ما وصل إلينا في هذا النوع من أنواع الحديث، فقد قال:

(علامة المنكر في حديث المحدث: إذا ما عرضت روايته للحديث على روايـة غيره من أهـل الحفـظ والرضـا، خالفـت روايتـه روايتهم، أو لـم تكـد توافقها، فـإذا كان الأغلب من حديثه كـذلك، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله)[3].

---

(١) انظر الصحاح للجوهري: (٢/ ٨٣٦) مادة (نكر)، ولسان العرب لابن منظور: (٥/ ٢٣٢) مادة (نكر)، والقاموس المحيط للفيروزآبادي: ص (٦٢٦) مادة (نكر)، وتاج العروس للزبيدي: (١٤/ ٢٨٧) مادة (نكر).

(٢) انظر لسان العرب لابن منظور: (٩/ ٢٣٦) مادة (عرف).

(٣) صحيح مسلم: المقدمة (١/ ٤).

قال الدكتور نور الدين عتر حفظه الله بعد أن عرض لكلام الإمام مسلم هذا أنه (دل على أن الحديث المنكر هو ما تفرد به الراوي الذي لم تثبت ثقته)[١].

وبعد الإمام مسلم نجد قولاً في تعريف الحديث المنكر للإمام **الحافظ أبي بكر البرديجي** (ت٣٠١هـ)، وممن نقل لنا هذا القول عنه ابن رجب الحنبلي في شرحه لعلل الترمذي:

(المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة، لا يُعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث، إلا من طريق الذي رواه، فيكون منكرا)[٢].

ومقتضى كلام البـرديجي هذا أن المنكر يطلق على مجرد التفرد خالف أو لم يخالف[٣].

ثم أتى **ابن الصلاح** (ت٦٤٣هـ) فجعل الحديث المنكر والحديث الشاذ نوعاً واحداً ولم يميز بينهما، مع إفراده ترجمة لكل منهما، فقد قال:

(المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرنا ه في الشاذ فإنه بمعناه.

. . . **الأول**: وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات. . .

. . . **الثاني**: وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده. . .)[٤].

---

(١) انظر تعليقه على شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: (١/ ٤٥٠) الحاشية رقم (٢).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: (١/ ٤٥٠).

(٣) الإيضـاح في علوم الاصطـلاح للأستـاذ الدكتـور مصطفـى الخـن والدكتور بديع السيد اللحام: ص (١٧٩).

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٨٠)، النوع الرابع عشر ـ معرفة المنكر من الحديث، وقد جُردت عبارته من الأمثلة.

ولم يستقر مفهوم المنكر والمعروف إلا عند **الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)** في نخبة الفكر، حيث قال:

(إن وقعت المخالفة مع الضعف، فالراجح يقال له المعروف، ومقابله يقال له المنكر)[١].

أي أن الحديث المنكر هو الحديث الذي خالف فيه راويه الضعيف رواية الراوي المقبول.

وعليه فإن الحديث المعروف: (هو الذي يرويه الرَّاوي الثقة ويخالفه في روايته راوٍ ضعيف)[٢].

ونلاحظ مما تقدم أن بعض العلماء توسع في إطلاق وصف (المنكر) على ما تفرد به راويه، وهو ما ذهب إليه كثير من المتقدمين، منهم **الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)**، **والترمذي (ت٢٧٩هـ)**، **والنسائي (ت٣٠٣هـ)**، وقد ذهب بعض المتأخرين هذا المذهب منهم **الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ)**[٣].

ومن هذا الباب قولهم (أنكر ما روى فلان كذا) أو (هذا الحديث من مناكير فلان)، فإنهم إنما يطلقون هذا اللفظ على الحديث لمجرد تفرد راويه به[٤].

---

(١) شرح النخبة لابن حجر: ص (٧٢).

(٢) الإيضاح في علوم الاصطلاح للأستاذ الدكتور مصطفى الخن والدكتور بديع السيد اللحام: ص (١٧٨).

(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٨٠)، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (٢/ ٦٧٤)، ومنهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٤٣٠ ـ ٤٣١ ـ ٤٣٢).

(٤) انظر الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي: ص (٢١١)، وقواعد في علوم الحديث للتهانوي: ص (٢٧٣ ـ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).

إطلاق بعض المتقدمين وصف (المنكر) على الحديث الموضوع:

أطلق بعض المتقدمين وصف (المنكر) (على الحديث الموضوع الكذب المفترى، يشيرون بذلك إلى نكارة معناه مع ضعف إسناده وبطلان ثبوته)[١].

ومثاله ما أورده ابن الجوزي في الموضوعات حيث قال:

«أنبأنا محمد بن عبد الملك قال: أنبأنا إسماعيل بن أبي الفضل قال: أنبأنا حمزة بن يوسف قال: أنبأنا أبو أحمد بن عدي قال: حدثنا محمد بن داود ابن دينار الفارسي قال: حدثنا أحمد بن إسحاق بن يونس قال: حدثنا سعدان بن عبدة القراحي قال: حدثنا عبدالله العتكي، عن أنس قال: قال رسول الله:

(اجتمعوا وارفعوا أيديكم)، فاجتمعنا ورفعنا أيدينا، ثم قال: (اللهم أفقر المعلمين كي لا يذهب القرآن، وأغن العلماء كي لا يذهب الدين)»[٢].

ثم عقب عليه بقوله:

(حديث موضوع على رسول الله، قال أبو أحمد بن عدي: هذا حديث منكر، وسعدان غير معروف، وأحمد بن إسحاق لا يُعْرَف أيضاً، وشيخنا محمد بن داود كان يكذب).

فابن عدي استعمل هنا (المنكر) بمعنى الموضوع[٣].

---

(١) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي: ص (٢١١) الحاشية رقم (١) من تعليق المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

(٢) الموضوعات لابن الجوزي: (١/ ١٦٠).

(٣) كأمثلة أخرى انظر مقدمة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة لكتاب (المصنوع في معرفة الحديث الموضوع) لابن الجوزي ص (٢٠) في الحاشية، حيث أشار إلى مواضع نحو من ثلاثين مثالاً على استعمال (المنكر) بمعنى الموضوع.

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في الحديث المنكر وفي الحديث المعروف:

أ ـ المنكر:

بتتبع المواضع التي أورد ابن عساكر فيها وصف (المنكر) في تاريخ مدينة دمشق، نجد أنه استخدم هذا الوصف بطرق متعددة، وهي:

١ ـ يصف الحديث بأنه منكر، دون أي تعليق أو إشارة لسبب النكارة:

ومن ذلك قوله:

«أخبرنا أبو عبدالله محمد بن الفضل الفراوي، وأبو محمد السيدي قالا: أنا أبو سعد الجنزروذي، أنا أبو سعيد عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب القرشي، أنا أبو هاشم محمد بن عبد الأعلى القرشي إمام جامع دمشق، نا أبو عبدالله أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الكتاني الخولاني، حدثني أبي، عن جدي، عن واثلة بن الأسقع قال: قال رسول الله ﷺ:

(شربوا شيبكم الحناء، فإنه أنضر لوجوهكم، وأنقى لثوبكم، وأطهر لقلوبكم، وأكثر لجماعكم، وأثبت لحجتكم إذا سئلتم في قبوركم، الحناء سيد ريحان الجنة، والنائم المختضب بالحناء كالمتشحط بدمه في سبيل الله ﷻ، الحسنة بعشر أمثالها والدرهم بسبع مئة، والله يضاعف لمن يشاء).

هذا حديث منكر»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٧/ ٣٤٣).

(٢) أورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة: (٢/ ٢٢٩) وأورد له شواهد ومتابعات من طرق أخرى ولم يعقب عليها، وكان ابن الجوزي قد قال في كتابه الموضوعات (٢/ ٢٥٢): (رُوِيَت أحاديث في فضائل الحناء ليس فيها شيء صحيح)، وقد تبعه ابن عراق في تنزيه الشريعة: (٢/ ٢٧٠)، وكذلك أشار الشوكاني في كتابه الفوائد المجموعة في الأحاديث =

فقد أورد ابن عساكر هذا الحديث، ثم وصفه بالنكارة، ولدى تتبع رجال السند تبين أن (عبد الرحمن الكتاني الخولاني)[١]، وهو جد (أبي عبدالله أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الكتاني الخولاني) مجهول، وابنه (محمد بن عبد الرحمن الكتاني الخولاني)[٢] مجهول أيضاً، وكذلك ابنه (أبو عبدالله أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الكتاني الخولاني)[٣] مجهول أيضاً، والحديث أشار إلى وضعه ابن الجوزي والسيوطي وغيرهما.

= الموضوعة: ص (١٩٥) إلى أحاديث فضل الحناء، ومنها هذا الحديث، وبين أنه لا يصح منها شيء، وكذا قال العجلوني في كشف الخفاء: (٢/ ٣٨٥).

(١) عبد الرحمن الخولاني، حدث عن واثلة بن الأسقع، روى عنه ابنه محمد بن عبد الرحمن. تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٢/ ١٥٧).
قلت: وهو مجهول، وذلك لأني لم أعثر على ترجمة له فيما توافر لدي من المصادر إلا عند ابن عساكر في تاريخه، وهو بيّن أنه لم يرو إلا عن واثلة بن الأسقع، وأنه لم يرو عنه إلا ابنه، وهو لم يذكر فيه أي جرح أو تعديل.

(٢) محمد بن عبد الرحمن الخولاني، حدث عن أبيه، روى عنه ابنه أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الكتاني. المرجع السابق نفسه: (٦٣/ ١٢١).
قلت: وهو مجهول، وذلك لأني لم أعثر على ترجمة له فيما توافر لدي من المصادر إلا عند ابن عساكر في تاريخه، وهو بين أنه لم يرو إلا عن أبيه، وأنه لم يرو عنه إلا ابنه، وهو لم يذكر فيه أي جرح أو تعديل.

(٣) أحمد بن محمد بن عبد الرحمن أبو عبدالله الخولاني الكتاني، حدث عن أبيه عن جده، روى عنه أبو هاشم محمد بن عبد الأعلى بن عليل الإمام. المرجع السابق نفسه: (٧/ ٣٤٣).
قلت: وهو مجهول، وذلك لأني لم أعثر على ترجمة له فيما توافر لدي من المصادر إلا عند ابن عساكر في تاريخه، وهو بين أنه لم يرو إلا عن أبيه، وأنه لم يرو عنه إلا راو واحد، ولم يورد فيه أي جرح أو تعديل.

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو القاسم نصر بن أحمد بن مقاتل، أنا جدي أبو محمد، أنا أبو علي الأهوازي، أنا أبو الحسين عبد الوهاب بن جعفر الميداني، أنا أبو هاشم عبد الجبار بن عبد الصمد السلمي، أنا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد السلمي، أنا إسماعيل بن محمد بن قيراط، أنا أحمد بن صالح المصري، أنا سليمان بن سلمة الخبائري، أنا بقية بن الوليد، أنا محمد بن سوار، عن أبي عمرو، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ:

(إياك يا حميراء وأكل الطين، فإنه يعظم البطن ويعين على القتل).

هذا حديث منكر»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم عقبه بحكمه عليه بأنه منكر، ولدى تتبع رجال السند تبين أن (سليمان بن سلمة الخبائري)[3] متروك الحديث،

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٠/ ٢٢١).

(٢) أورده السيوطي في اللآلىء المصنوعة: (٢/ ٢١١) من طريق ابن عساكر، ثم نقل كلامه عليه بتمامه، وأورد ابن الجوزي في الموضوعات: من (٢/ ٢٢٩) إلى (٢/ ٢٣٢) أحاديث في الطين، منها حديث بلفظ قريب من لفظ هذا الحديث من طريق آخر عن عائشة رضي الله عنها، ثم قال: (هذه الأحاديث ليس فيها شيء يصح)، ثم نقل قول الإمام أحمد بن حنبل: (ما أعلم في الطين شيئاً يصح، وقال مرة: ليس فيه شيء يثبت إلا أنه يضر بالبدن)، وأورده العجلوني في كشف الخفاء: (١/ ١٥٧) رقم (٥١٩) بلفظ قريب، ثم قال: (قال البيهقي: لا يصح في الباب شيء، وقال في الدرر تبعاً للزركشي: أحاديث أكل الطين وتحريمه صنف فيه بعضهم جزءاً، وأحاديثه لا تصح، انتهى).

(٣) سليمان بن سلمة بن عبد الجبار أبو أيوب الخبائري الحمصي، ابن أخي ـ ويقال ابن أخت ـ عبدالله بن عبد الجبار، قال ابن أبي حاتم عنه: (سمع منه أبي ولم يحدث عنه، وسألته عنه فقال: متروك الحديث لا يشتغل به، فذكرت ذلك لابن الجنيد ـ يعني علي =

وأن (أبا علي الأهوازي)[1] كذاب، والحديث قد أشار إلى وضعه ابن الجوزي والسيوطي وغيرهما.

٢ ـ يصف الحديث بأنه منكر، ويبين أن في سنده راو أو رواة من المجهولين، وفي بعض المواضع يبين من هم هؤلاء المجهولين، وقد يبين درجتهم من حيث قبول روايتهم أو عدم قبولها:

وبهذه الطريقة أورد مصطلح المنكر في أكثر المواضع التي استعمله فيها، ومثال ذلك قوله:

«قرأت على أبي محمد السلمي، عن عبد الدائم بن الحسن، أنا عبد الوهاب الكلابي إجازة، نا أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن مروان، نا زياد ابن معاوية بن يزيد بن عمر بن حرب بن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، حدثني **عبد الرحمن بن الحسام، عن رجل من أهل حوران** مري،

= ابن الحسين ـ فقال: صدق، كان يكذب، ولا أحدث عنه بعد هذا)، وقال الحاكم: (ليس بالقوي عندهم). انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٢٢/ ٣٢١) ترجمة رقم (٢٦٧٨) طبعة دار الفكر.

(١) الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد أبو علي الأهوازي المقرئ، قرأ على جماعة لا يعرفون إلا من جهته، وروى الكثير، صنف كتاباً في الصفات لو لم يجمعه لكان خيراً له، فإنه أتى فيه بموضوعات وفضائح، قال الحافظ أبو بكر الخطيب: أبو علي الأهوازي كذاب في الحديث والقراءات جميعاً، وقال ابن عساكر: لا يستبعدن جاهل كذب الأهوازي فيما أورده من تلك الحكايات، فقد كان من أكذب الناس فيما يدعي من الروايات في القراءات، وقال في موضع آخر: وكان مذهبه مذهب السالمية، يقول بالظاهر ويتمسك بالأحاديث الضعيفة التي تقوي له رأيه، مات سنة (٤٤٦هـ). انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٣/ ١٤٣) رقم (١٣٧١) طبعة دار الفكر، ولسان الميزان لابن حجر: (٢/ ٢٣٧) ترجمة رقم (١٠٠٥).

عن رجل آخر قال:

اجتمع عشرة من بني هاشم، فغدوا على النبي ﷺ، فصلى النبي ﷺ، فلما انقضت الصلاة التفت إليهم فسلم عليهم وسلموا عليه، ثم قال بعضهم: غدونا يا رسول الله ﷺ إليك لنذاكرك بعض أمورنا، إن الله تبارك وتعالى قد خصك بهذه الرسالة وهذه النبوة، فشرفك فيها وشرفنا بشرفك، فكل شيء من أمرك حسن جميل والله محمود، وهذا معاوية بن أبي سفيان قد ضحا علينا بكتابة الوحي، فرأينا أن غيره من أهل بيتك أولى، فقال: (نعم، انظروا في رجل).

فكان الوحي ينزل في كل أربعة أيام من عند الله تبارك وتعالى إلى محمد ﷺ، فأقام الوحي أربعين ليلة لا ينزل شيء، فلما كان يوم أربعين، هبط جبريل بصحيفة بيضاء فيها مكتوب: يا محمد ليس لك أن تغير من اختاره الله لكتابة وحيه، فأقره فإنه أمين. فقال رسول الله ﷺ: (أين معاوية؟)، فجاء معاوية، فأجلسه وأثبته على ما كان عليه من كتاب الوحي.

هذا حديث منكر، وفيه غير مجهول»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر هذا الحديث، ثم وصفه بالنكارة، وبين أن في سنده عدد من الرواة المجهولين، لكنه لم يبين من هم، وبالنظر في السند نجد أن فيه راويين مبهمين، أولهما يشير إليه بقوله (عن رجل من أهل حوران)، وثانيهما يشير إليه بقوله (عن رجل آخر)، ولدى تتبع رواة السند، تبين أن (عبد الرحمن

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٠/ ٢٦٠).

(٢) أورده ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة (عبد الرحمن بن الحسام)، وذكر فيها أنه أتى بخبر باطل في فضل معاوية ثم أورده، ونقل كلام ابن عساكر تعليقاً عليه بتمامه، ثم قال: (قلت: بل هو مما يقطع ببطلانه، فوالله إني لأخشى أن يكون الذي افتراه مدخول الإيمان). انظر لسان الميزان لابن حجر: (٣/ ٤١٠) ترجمة رقم (١٦١٨).

ابن الحسام)[1] مجهول، وفي الحديث إرسال، فراوي القصة ليس هناك ما يشير إلى صحبته، كما أنه حديث باطل موضوع، وقد نص على ذلك الحافظ ابن حجر في ترجمة (عبد الرحمن بن الحسام) في لسان الميزان.

ومثال آخر قوله:

«أنبأنا أبو غالب محمد بن الحسن الماوردي البصري، أنا أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري المقرئ إجازة، نا أبو عبدالله الحسين بن محمد بن منصور الفقيه الواعظ، نا أبو إبراهيم أحمد بن الحسن القاضي، أنا الإمام أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن حمدان الحنيفي الإمام، أنا أبو سعد إسماعيل بن علي السمان، نا أبو علي الحسن بن علي بن محمد بن إسحاق بن زر اليماني الدمشقي، نا أبو الحسن علي بن بابويه الأسواري بشيراز، نا أبو داود الطيالسي، عن الإمام أبي حنيفة قال: ولدت سنة ثمانين، وقدم عبدالله بن أنيس سنة أربع وتسعين، فرأيته وسمعت منه وأنا ابن أربع عشرة سنة، سمعته يقول: سمعت النبي ﷺ يقول:

(حبك الشيء يعمي ويصم).

هذا حديث منكر بهذا الإسناد، وفيه غير واحد من المجاهيل»[2][3].

---

(١) عبد الرحمن بن الحسام، شيخ مجهول، أتى عنه زياد بن معاوية بن يزيد بن عمر بن حرب ابن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بخبر باطل في فضل معاوية. لسان الميزان لابن حجر: (٣/ ٤١٠) ترجمة رقم (١٦١٨).

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٣/ ٣١٦) طبعة دار الفكر.

(٣) تفرد به ابن عساكر بهذا الطريق عن عبدالله بن أنيس، وقد أشار ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة (الحسن بن علي بن محمد بن إسحاق بن زر) (٢/ ٢٤٠) رقم (١٠٠٩) إلى هذا الحديث وبين أنه خبر مكذوب.

ومتن الحديث أخرجه من حديث (أبي الدرداء ﷺ) أبو داود: (٤/ ٣٣٤) رقم (٥١٣٠)، وأورده من حديث (أبي برزة الأسلمي ﷺ) الخرائطي في اعتلال القلوب: (١/ ٣٨٦) رقم (٣٦١).

فقد أورد ابن عساكر هذا الحديث، ثم وصفه بالنكارة، لكنه خص النكارة بالسند دون المتن، وذلك لأن المتن معروف من طرق أخرى كما تبين من تخريجه، وبين أن في سنده أكثر من راو مجهول، لكنه لم يبين من هم، وبتتبع رجال السند تبين أن (أبا علي الحسن بن علي بن محمد بن إسحاق بن زر اليماني الدمشقي)[1] وشيخه (أبي الحسن علي بن بابويه الأسواري)[2] مجهولان، والحديث كذب موضوع بهذا السند كما بين ابن حجر.

ومثال على هذه الطريقة من إيراده للحديث المنكر مع تحديده للرواي المجهول قوله:

«أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن أحمد البيهقي، أخبرنا علي بن أحمد بن محمد الواحدي، أنبأنا أبو سعد عبد الرحمن بن حمدان المعدل، حدثنا أحمد بن سلمان الحربي، **حدثنا محمد بن عبدالله بن إبراهيم**، حدثنا هشام بن عمار، نا وكيع، عن شعبة، عن محارب بن دثار، عن جابر، عن النبي ﷺ قال:

(هبط علي جبريل فقال: يا محمد إن الله يقرأ عليك السلام ويقول لك:

---

(١) الحسن بن علي بن محمد بن إسحاق بن زر اليماني الدمشقي، أحد شيوخ أبي سعد السمان الرازي، حدث عن علي بن بابويه الأسواري عن أبي داود الطيالسي بخبر كذب، والحمل فيه عليه أو على شيخه، فإنهما مجهولان، قاله ابن عساكر. لسان الميزان لابن حجر: (٢/ ٢٤٠) ترجمة رقم (١٠٠٩).

(٢) علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي أبو الحسن، من رجال الشيعة، شيخ القميين في عصره وفقيههم وثقتهم، له كتب كثيرة، مات سنة (٣٢٩هـ)، وقد ذكره ابن حجر في ترجمة الحسن بن علي بن محمد بن إسحاق بن زر اليماني الدمشقي في لسان الميزان، وقد بين فيها أن (الحسن بن علي) روى عن شيخه ابن بابويه بخبر كذب، وقال إن الحمل فيه على أحدهما، وبين أنهما مجهولان. انظر المرجع السابق نفسه: (٢/ ٢٤٠) ترجمة (الحسن بن محمد بن إسحاق بن زر اليماني) رقم (١٠٠٩)، وطرائف المقال في معرفة طبقات الرجال للجابقلي: (٢/ ٥١٩).

حبيبي، إني كسوت حسن يوسف من نور الكرسي، وكسوت حسن وجهك من نور عرشي).

محمد بن عبدالله بن إبراهيم مجهول، والحديث منكر»[١][٢].

فقد وصف ابن عساكر هذا الحديث بالنكارة، وبين أن في سنده راو مجهول، وبين أنه (محمد بن عبدالله بن إبراهيم)[٣]، وهو كذاب وضاع، والحديث كذب موضوع كما تبين من تخريجه، والمتهم به هو الراوي الذي أشار إليه ابن عساكر على أنه مجهول (محمد بن عبدالله بن إبراهيم).

ومثال آخر بين فيه اسم أحد الرواة المجهولين وبين درجته من حيث القبول والرد، قوله:

«حدثني أبو العلاء إبراهيم بن محمد بن إبراهيم التاياباذي شيخ الكرامية لفظاً ببوزجان قصبة جام من ناحية نيسابور، وكتبه لي بخطه من حفظه، نا الأستاذ

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢٥٦).

(٢) أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وعقب عليه بقوله: (هذا حديث موضوع، والمتهم به أبو بكر الأشناني وكان يضع الحديث)، قال الدارقطني: الأشناني كذاب دجال، وقد رواه بإسناد آخر: (عن علي بن الجعد، عن شعبة، عن منصور، عن أبي وائل، عن مسروق، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ)، وغير إسناده مرة أخرى فقال: (حدثنا محمد بن عبدالله الرازي قال: حدثنا الفضل بن موسى، عن سليمان الطويل، عن زيد بن وهب، عن عبدالله بن غالب، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ)، وكل ذلك من عمله. انظر الموضوعات لابن الجوزي: (١/ ٢١٥).

(٣) محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن ثابت أبو بكر البغدادي العنبري الأشناني، قال الدارقطني: كان دجالاً، وقال الخطيب: كان يضع الحديث، كان لا يعرف الصنعة، غير أنه والله أعلم أخذ أسانيد صحيحة من بعض الصحيحين فركب عليها هذه البلايا، نسأل الله السلامة. انظر لسان الميزان لابن حجر: (٥/ ٢٢٨) ترجمة رقم (٨٠٤).

أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن محمد، عن أبيه، عن جده، نا أبي الإمام أبو حامد أحمد بن إسحاق بن جمع، نا أبو إسحاق إبراهيم بن جعفر الشورميني، نا محمود بن محمد الزاوهي، نا مأمون بن أحمد السلمي، نا مقاتل بن سليمان، نا جعفر بن هارون الواسطي، عن سمعان بن المهدي، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ:

(يقول الله تعالى: ما من عبد من عبادي تواضع لي عند خلقي، إلا وأنا أدخله جنتي، وما من عبد من عبيدي تكبر عند خلقي، إلا وأنا أدخله ناري).

وبهذا الإسناد عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ:

(قال الله تعالى: ما من عبد من عبادي استحيا من الحلال، إلا ابتلاه الله بالحرام).

هذان الحديثان منكران إسناداً ومتناً، وفي إسنادهما غير واحد من المجهولين، وأبو العلاء ليس هو ممن الحديث من شأنه»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر هذين الحديثين، وبين أنهما منكران إسناداً متناً، وبين أن في إسنادهما عدد من الرواة المجهولين، ثم بين اسم واحد منهم وهو (أبو العلاء إبراهيم بن محمد بن إبراهيم التاياباذي)، وهو من فقهاء

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٦/ ١٨٠).

(٢) أوردهما ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق في سياق ترجمة (مأمون بن أحمد بن علي السلمي الهروي) (٦٦/ ١٧٩) ومن طريقه، وبين في ترجمته أنه كان أحد المشهورين بوضع الحديث، وأوردهما المتقي الهندي في كنز العمال: (٣/ ١٢٣٩) رقم (٨٥٠٧)، وبين أن ابن عساكر أخرجهما، ثم نقل حكمه عليهما.

الكرامية[١] ومقدميهم[٢]، وهذا يكفيه قدحاً وجرحاً، وبتتبع رجال السند، تبين أن (مقاتل بن سليمان)[٣] كذاب من أهل البدع، والراوي عنه (مأمون بن أحمد السلمي)[٤] كذاب دجال وضاع من الكرامية، وفي السند رجال آخرين لم أعثر على تراجم لهم في المصادر التي توافرت لدي[٥]، فهذان الحديثان موضوعان، إسنادهما إسناد مظلم برواية الكذابين والوضاعين والمجهولين وأهل البدع بعضهم عن بعض.

ومن ذلك أيضاً قوله:

«أخبرنا أبو الحسن بن قبيس نا، وأبو منصور بن خيرون، أنا أبو بكر

---

(١) أصحاب أبي عبدالله محمد بن كرام، كان ممن يثبت الصفات، إلا أنه ينتهي فيها إلى التجسيم والتشبيه، وهم طوائف بلغ عددهم اثنتي عشرة فرقة وأصولها ستة، وأصحاب هذه النحلة يقولون بجواز قيام الكثير من الحوادث بذات الباري تعالى، وبأن العقل يحسن ويقبح قبل الشرع. انظر الملل والنحل للشهرستاني: ص (١٠٨) وما بعدها.

(٢) معجم الشيوخ لابن عساكر: (١/ ١٤٦) رقم (١٥٩).

(٣) مقاتل بن سليمان بن بسير الأزدي الخراساني، أبو الحسن البلخي، نزيل مرو، ويقال له ابن دوال دوز، كذبوه وهجروه ورمي بالتجسيم، من الطبقة السابعة، مات سنة (١٥٠هـ)، أخرج له أبو داود في المسائل. تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٤٥) رقم (٦٨٦٨).

(٤) مأمون بن أحمد بن علي السلمي الهروي، أحد المشهورين بوضع الحديث، وعن أبي حاتم أنه قال عنه: كان دجالاً من الدجاجلة، ظاهر أحواله مذهب الكرامية، وباطنها ما لا يوقف على حقيقته، يروي عن أهل الشام ومصر وشيوخ لم يرهم، وذكره أبو عبدالله الحاكم في من كان يضع الحديث حسبة بزعمه، وقال عنه أبو نعيم إنه خبيث وضاع يروي عن الثقات الموضوعات. انظر تاريخ مدينة دمشق: (٦٦/ ١٧٩).

(٥) منهم (سمعان بن المهدي) و(جعفر بن هارون الواسطي) و(محمود بن محمد الزاوهي) و(أبو إسحاق إبراهيم بن جعفر الشورميني) و(أبو حامد أحمد بن إسحاق بن جمع).

الخطيب، أنا الطاهري، أنا لؤلؤ بن عبدالله القيصري، نا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد النصيبي الصوفي بالموصل، نا أبو عبدالله الحسين بن الحسن بن شداد، حدثني محمد بن سنان الحنظلي، حدثني إسحاق بن بشر القرشي، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ أنه قال:

(مبارزة علي بن أبي طالب لعمرو بن عبد ود يوم الخندق أفضل من عمل أمتي إلى يوم القيامة).

هذا حديث منكر، وفي إسناده غير مجهول، وإسحاق بن بشر كذاب»[(١)(٢)].

فقد أورد ابن عساكر هذا الحديث، ثم وصفه بالنكارة، وبين أن في إسناده أكثر من راو مجهول، ثم بين أن أحد الرواة كذاب، وهو (إسحاق بن بشر القرشي)[(٣)]، وبتتبع رجال السند لم أجد لبعضهم تراجم في المصادر التي توافرت

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٠/ ٥٥).

(٢) أورده الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: (١٣/ ١٨)، وأخرجه الحاكم في المستدرك: (٣/ ٣٤) رقم (٤٣٢٧) من طريق (أحمد بن عيسى الخشاب بتنيس، ثنا عمرو بن أبي سلمة، ثنا سفيان الثوري، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده)، وكان قد وصف هذا الحديث قبل أن يورده بأنه (عجيب)، وأما الذهبي فقد قال: (قبح الله رافضياً افتراه). والخشاب كذاب وضاع، وذلك كما في ترجمته في لسان الميزان لابن حجر: (١/ ٢٤٠) رقم (٧٥٥)، ولعل إسحاق بن بشر سرقه من الخشاب أو العكس، والذي يغلب على الظن الأول، ذلك لأن ابن حجر قال عن إسحاق في لسان الميزان: (١/ ٣٥٤) رقم (١٠٩٦): (يروي العظائم عن ابن إسحاق وابن جريج والثوري)، فلعله سرقه من الخشاب ورواه بهذا السند، والله أعلم.

(٣) إسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري، صاحب كتاب المبتدأ، تركوه، وكذبه علي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة والدارقطني، وقال ابن حبان: لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب، وقال ابن عدي: أحاديثه منكرة إما إسناداً وإما متناً لا يتابعه عليها =

لدي[١]، والحديث موضوع كما تبين من تخريجه ومن تعليق الحافظ ابن عساكر ومن تعليق الذهبي عليه إذ قال (قبح الله رافضياً افتراه)[٢].

ومن ذلك أيضاً قوله:

«أنبأنا أبو طاهر بن الحنائي، أنا أبو علي الأهوازي قراءة عليه، نا أبو زرعة أحمد بن محمد بن عبدالله بن سعيد القشيري، حدثني جدي[٣] الحسن بن سعيد، نا أبو علي الحسين بن إسحاق الدقيقي، نا أبو زيد حماد بن دليل، عن سفيان الثوري، عن قيس بن مسلم، عن عبد الرحمن بن سابط، عن أبي أمامة الباهلي قال: قال رسول الله ﷺ:

(إذا كانت عشية عرفة، هبط الله ﷻ إلى السماء الدنيا، فيطلع إلى أهل الموقف فيقول: مرحباً بزواري والوافدين إلى بيتي، وعزتي لأنزلن إليكم ولأساوي مجلسكم بنفسي، فينزل إلى عرفة فيعمهم بمغفرته ويعطيهم ما يسألون، إلا المظالم، ويقول: يا ملائكتي أشهدكم أني قد غفرت لهم، ولا يزال كذلك إلى أن تغيب الشمس، ويكون أمامهم إلى المزدلفة، ولا يعرج إلى السماء تلك الليلة، فإذا

= أحد، وقال العقيلي: مجهول حدث بمناكير ليس لها أصل، وقال الأزدي: متروك الحديث ساقط رمي بالكذب، قلت ـ أي ابن حجر ـ: (يروي العظائم عن ابن إسحاق وابن جريج والثوري). انظر لسان الميزان لابن حجر: (١/ ٣٥٤) رقم (١٠٩٦).

(١) وهم: (محمد بن سنان الحنظلي) و(أبو عبدالله الحسين بن الحسن بن شداد) و(إسحاق ابن إبراهيم بن محمد النصيبي).

(٢) انظر تخريج الحديث في الصفحة السابقة.

(٣) في تاريخ مدينة دمشق طبعة دار الفكر في هذا الموضع بياض، وعلق عليه في الحاشية بقوله: (بياض بالأصل)، وقد أورد السيوطي هذا الحديث في اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: (١/ ٣١)، وقد ورد في السند عنده في هذا الموضع قوله: (حدثنا جدي لأمي سعد بن الحسن بن جعفر).

أسفر الصبح وقفوا عند المشعر الحرام، غفر لهم حتى المظالم، ثم يعرج إلى السماء، وينصرف الناس إلى منى).

هذا حديث منكر، وفي إسناده غير واحد من المجهولين، وللأهوازي أمثاله في كتاب جمعه في الصفات سماه كتاب البيان في شرح عقود أهل الإيمان، أودعه أحاديث منكرة كحديث: (إن الله تعالى لما أراد أن يخلق لنفسه خلق الخيل، فأجراها حتى عرقت، ثم خلق نفسه من ذلك العرق)[(١)] مما لا يجوز أن يروى ولا يحل أن يعتقد، وكان مذهبه مذهب السالمية، يقول بالظاهر ويتمسك بالأحاديث الضعيفة التي تقوي له رأيه، وحديث إجراء الخيل موضوع، وضعه بعض الزنادقة ليشنع به على أصحاب الحديث في روايتهم المستحيل، فيقبله بعض من لا عقل له ورواه، وهو مما يقطع ببطلانه شرعاً وعقلاً»[(٢)(٣)].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم وصفه بالنكارة، وبين أن في إسناده عدد من الرواة المجهولين، ثم بين أن أحد الرواة، وهو (أبو علي الأهوازي)[(٤)] كان يذهب مذهب السالمية[(٥)]، وبين أن له كتاباً جمع فيه أحاديث موضوعة،

---

(١) أورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة: (١/ ٣٢) نقلا عن ابن عساكر، ونقل كلامه عليه بتمامه.

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٣/ ١٤٤) طبعة دار الفكر.

(٣) أورده ابن الجوزي في الموضوعات: (١/ ٧٩ ـ ٨٠)، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة: (١/ ٣١) وبين أن ابن عساكر أخرجه في تاريخه ونقل كلامه على الحديث بتمامه، وراوي الحديث (الأهوازي) اتهمه الخطيب البغدادي وابن عساكر بالكذب، وذلك كما في ترجمته في لسان الميزان لابن حجر: (٢/ ٢٣٧) رقم (١٠٠٥)، فالحديث موضوع، فأمارات الوضع ظاهرة عليه.

(٤) انظر ترجمته ص (٣٦٦) الحاشية رقم (١) من هذا البحث.

(٥) قال محققا كتاب تبيين كذب المفتري لابن عساكر حسام الدين القدسي والشيخ محمد=

وهو كما تبين من ترجمته كان من أكذب الناس، وبتتبع رجال السند لم أجد لبعضهم تراجم في المصادر التي توافرت لدي[1]، والحديث موضوع، فقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وتبعه في ذلك السيوطي، وأمارات الوضع ظاهرة عليه.

٣ ـ أما الطريقة الثالثة التي يعرض ابن عساكر فيها الحديث المنكر، فهي أن يصف الحديث بأنه منكر، ثم يبين سبب النكارة فيه، ومن ذلك قوله:

«قرأت بخط أبي الحسين الميداني، وأخبرناه أبو محمد عبدالله بن أسد بن عمار قراءة، عن عبد العزيز بن أحمد، أنا عبد الوهاب الميداني، حدثني أبو الحسن علي بن محمد بن بلاغ إمام لجامع دمشق بدمشق، نا أبو بكر محمد بن علي المراغي، نا أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، نا عبد الأعلى بن حماد النرسي، نا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس بن مالك قال:

دخل علي النبي ﷺ في يوم الجمعة وأنا أفيض علي شيئاً من الماء فقال لي: (يا أنس غسلك للجمعة أم للجنابة؟)، فقلت يا رسول الله: بل للجنابة، فقال النبي ﷺ: (يا أنس، عليك بالحنيك، والفنيك، والضاغطين، والمثنين،

= زاهد الكوثري: ص (٣٦٩) في الحاشية رقم (١): (السالمية فرقة من المشبهة، يقولون إن الله تعالى يُرى في صورة آدمي، وأنه تعالى يقرأ على لسان كل قارئ، وأنهم إذا سمعوا القرآن من قارئ يرون أنهم إنما يسمعونه من الله تعالى، ويعتقدون أن الميت يأكل في القبر ويشرب وينكح، إلى غير ذلك، وهذه النحلة معروفة بالبصرة وسوادها بالسالمية نسبة إلى مقالة الحسن بن محمد بن أحمد بن سالم السالمي البصري وابنه أبي عبدالله المتصوف، وإلى هذه النحلة الشنيعة ينتسب كثيرون من أهل الحديث والمتفقهة، والأهوازي هذا من جملة هؤلاء).

(١) وهم: (أبو علي الحسين بن إسحاق الدقيقي) و(الحسن بن سعيد) و(أبو زرعة أحمد بن محمد بن عبدالله بن سعيد القشيري).

والمنسس، وأصول البراجم، وأصول الشعر، واثني عشر نقباً، منها سبعة في وجهك ورأسك، واثنتين منها في سفليك، وثلاث في صدرك وصرتك، فوالذي بعثني بالحق نبياً لو اغتسلت بأربعة أنهار الدنيا، سيحان وجيحان والنيل والفرات، ثم لم تنقهم، للقيت الله يوم القيامة وأنت جنب)، قال أنس: فقلت يا رسول الله، وما الحنيك والفنيك، وما الضاغطين، وما المثنين، وما المنسس، وما أصول البراجم؟ فأومى إلي رسول الله ﷺ بيده أن الحقني، فلحقته، فأخذ بيدي وأجلسني بين يديه، وقال لي: (يا أنس، أما الحنيك فلحيك الفوقاني، وأما الفنيك ففكك السفلاني، وأما الضاغطان ـ وهما المثنيان ـ فهما أصول أفخاذك، وأما المنسس فتفريش أذنيك، وأما أصول البراجم فأصول أظافيرك، فوالذي بعثني بالحق نبياً لتأتي الشعرة كالبعير المربوق، حتى تقف بين يدي الله، فتقول: إلهي وسيدي، خذ لي بحقي من هذا)، فعندها نهى رسول الله ﷺ أن يحلق الرجل رأسه وهو جنب، أو يقلم ظفراً أو ينتف جناحاً وهو جنب.

هذا حديث منكر بمرة، لم أكتبه من وجه من الوجوه، وقد سمعت مسند أبي يعلى من طريق ابن حمدان وطريق ابن المقرئ ولم أجد هذا الحديث فيه، ورجاله من أبي يعلى إلى النبي ﷺ معروفون ثقات، ولا أدري على من الحمل فيه، أعلى المراغي أم على ابن بلاغ، وغالب الظن أن الآفة من المراغي»[١].

فقد وصف ابن عساكر الحديث بالنكارة، ثم بين أنه لم يكتبه من وجه من الوجوه، أي أنه لم يجده من غير هذا الطريق، وبين أنه لم يجده في مسند أبي يعلى الموصلي، وذلك لأن الحديث ورد من طريق أبي يعلى، وهو كان قد سمع المسند من طريقين مختلفين، وبين أن رجال السند من أبي يعلى إلى النبي ﷺ معروفون ثقات، فالآفة في من بعد أبي يعلى، وهو أشار إلى راويين من رواة

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥١/ ٢٠٦).

السند ممن بعد أبي يعلى، وحصر الشك فيهما، وهما (أبو بكر محمد بن علي المراغي)[١] و(أبو الحسن علي بن محمد بن بلاغ)[٢]، وقد تبين أنهما مجهولان، وقد رجح أن الآفة من المراغي، وحاصل الأمر أن هذا الحديث شديد الضعف، وهو أقرب إلى أن يكون موضوعاً والله اعلم.

ومثال آخر قوله:

«**أخبرنا أبو عبدالله محمد بن الفضل، وأبو القاسم زاهر بن طاهر قالا: أنا** أبو سعد الجنزروذي، أنا أبو نصر أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيد المرواني الضبي، أنا أبو محمد زنجويه بن محمد بن الحسن اللباد، نا صالح بن أبي صالح، **نا محمد بن عكاشة الكرماني**، نا عبد الرزاق، نا معمر، عن الزهري،

(١) محمد بن علي بن عبد المنعم أبو بكر المراغي، الفقيه الشافعي الصوفي، حدث بدمشق عن أبي صالح عبد الصمد الحنوي، وولي التدريس بدمشق مدة يسيرة، وخرج عن دمشق، وكان قد تفقه ببغداد على الفقيه أبي منصور بن الرزاز. انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٣/ ٤١٠).
قلت: وهو مجهول، وذلك لأني لم أعثر على ترجمة له فيما توافر لدي من المصادر إلا عند ابن عساكر في تاريخه، وهو بين في ترجمته أنه روى عن شيخ واحد، ولم يذكر أن أحداً روى عنه، ولم يذكر فيه أي جرح أو تعديل، والمعتمد أن حديث المجهول موقوف إلى أن يتبين حاله.

(٢) علي بن محمد بن القاسم بن بلاغ أبو الحسن المقرئ إمام جامع دمشق، سمع أبا بكر محمد بن علي المراغي، وأبا بكر أحمد بن محمد بن سعيد بن عبيدالله بن فطيس، وأبا الدحداح أحمد بن محمد بن أحمد بن الطيان، وعلي بن موسى السمسار، توفي سنة (٣٤٧هـ). انظر المرجع السابق نفسه: (٥١/ ٢٠٦).
قلت: وهو مجهول، وذلك لأني لم أعثر على ترجمة له فيما توافر لدي من المصادر إلا عند ابن عساكر في تاريخه، وهو بين في ترجمته أنه روى عن أكثر من واحد، لكنه لم يذكر أن أحداً روى عنه، ولم يذكره بجرح أو تعديل، والمعتمد أن حديث المجهول موقوف إلى أن يتبين حاله.

عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

(أطعموا حبالاكم اللبان، فإن يكن ما في بطن المرأة غلاماً، خرج عالماً غازياً ذكي القلب شجاعاً سخياً، وإن يكن ما في بطنها جارية، حسن خلقها وعظم عجيزتها وحظيت عند زوجها).

هذا حديث منكر، تفرد به عكاشة بإسناد صحيح لا يحتمل مثله»[1][2].

فقد وصف ابن عساكر هذا الحديث بالنكارة، ثم بين أن أحد رواته وهو (محمد بن عكاشة الكرماني)[3] قد تفرد بروايته لهذا الحديث، والسند صحيح، لكنه ـ أي الكرماني ـ كذاب منكر الحديث يضع الحديث على الثقات، فتبين أن الحديث موضوع، والذي وضعه هو (محمد بن عكاشة الكرماني).

ومثال آخر قوله:

«كتب إلي أبو البركات طلحة بن أحمد بن بادي العاقولي، أنا هناد

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٣/ ٢٥٢).

(٢) أورده الفتني في تذكرة الموضوعات: ص (١٥١) وقال: (منكر)، وأورده العجلوني في كشف الخفاء: (١/ ١٢١) رقم (٣٩٠)، وهو كان قد ذكره ضمن كلامه عن حديث قال عنه إنه ورد من طريقين في كل منهما راو كذاب، وبين أن ابن الجوزي أورده في الموضوعات، ثم ذكر هذا الحديث وقال إنه يقرب منه في ضعفه.

(٣) محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكاشة بن محصن العكاشي الأسدي، نسب إلى جده الأعلى، قال يحيى بن معين: (كذاب)، وقال أبو حاتم: (مجهول)، وقال في موضع آخر: (كذاب)، وقال البخاري: (منكر الحديث)، وقال ابن حبان: (شيخ يضع الحديث على الثقات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه)، وقال الدارقطني: (متروك يضع)، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً، من رجال الطبقة الثامنة. انظر تهذيب الكمال للمزي: (٢٦/ ٣٧٢) رقم (٥٥٨٣)، وتقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٠٥) رقم (٦٢٦٨).

ابن إبراهيم بن محمد النسفي، أنا أبو سعد سعد بن محمد بن القاسم الحافظ بآمل، نا عبدالله بن عدي الحافظ، نا عبد الرحمن بن أبي قرصافة، نا محمد بن مكرم الدمشقي، نا يحيى بن عبدالله بن بكير قال: سمعت مالك بن أنس يقول:

دعاني المأمون فدخلت عليه والمجلس غاص بأهله، فمددت عيني فإذا بين الخليفة والوزير فرجة، فتخطيت الناس فجلست بين الوزير والخليفة، فلما استقر بي المجلس قلت: يا أمير المؤمنين:

حدثني نافع، عن ابن عمر قال: قال النبي ﷺ:

(إذا ضاق المجلس بأهله فبين كل سيدين مجلس عالم).

هذا حديث منكر، ومالك لم يبق إلى زمن المأمون»[١][٢].

فقد وصف ابن عساكر هذا الحديث بالنكارة، ثم بين علة قادحة في سنده، وهي أن (مالك بن أنس) لم يلق الخليفة (المأمون)[٣]، وعلى افتراض إمكان اللقاء، فإن مالكاً توفي وعمر المأمون عشر سنوات ولم يكن تولى الخلافة بعد،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٥/ ٢١).

(٢) أورده الفتني في تذكرة الموضوعات: ص (٢٠) ثم نقل تعليق ابن عساكر عليه بتمامه.

(٣) المأمون، عبدالله أبو العباس بن الرشيد، استقل بالأمر بعد قتل أخيه سنة (١٩٨هـ)، واكتنى بأبي جعفر، سمع الحديث من أبيه وهشيم وعباد بن العوام ومن غيرهما، روى عنه ولده الفضل ويحيى بن أكثم وجعفر بن أبي عثمان الطيالسي وغيرهم، كان أفضل رجال بني العباس حزماً وعزماً وحلماً وعلماً ورأياً ودهاء وهيبة وشجاعة وسؤدداً وسماحة، لولا ما أتاه من محنة الناس في القول بخلق القرآن، ولم يل الخلافة من بني العباس أعلم منه، وكان فصيحاً مفوهاً، كان معروفاً بالتشيع، ولد سنة (١٧٠هـ)، وتوفي سنة (٢١٨هـ). انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي: ص (٢٦٨).

وفي السند علة أخرى، وهي أن (يحيى بن عبدالله بن بكير)[1] قد تُكُلِّم في سماعه من مالك، ومما سبق ومن تخريج الحديث يتبين أن هذا الحديث شديد الضعف أو موضوع والله أعلم.

ب ـ المعروف:

لدى تتبعي لاستعمال الحافظ ابن عساكر لهذا المصطلح في كتابه تاريخ مدينة دمشق، تبين أنه لم يكثر من استعماله، وبعد التتبع عثرت على موضعين استعمله فيهما، أولهما قوله:

«أخبرنا أبو القاسم علي بن إبراهيم، وأبو محمد بن الأكفاني إجازة إن لم يكن سماعاً، قالا: أنا أبو نصر بن طلاب، أنا أبو محمد بن أبي نصر، نا أبو علي محمد بن هارون بن شعيب الأنصاري، نا **أبو القاسم عيسى بن أزهر المعروف ببلبل** في طرف زقاق الرمان بدمشق سنة سبع وثمانين ومئتين، نا **عبد الرزاق بن همَّام** بصنعاء اليمن، أنا معمر، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس قال:

مشيت وعمر بن الخطاب في بعض أزقة المدينة، فقال لي: يا ابن عباس، أظن القوم استصغروا صاحبكم إذ لم يولوه أموركم، فقلت: والله ما استصغره الله إذ اختاره لسورة براءة، يقرؤها على أهل المدينة، فقال لي، الصواب تقول: والله لسمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي بن أبي طالب:

(من أحبك أحبني، ومن أحبني أحب الله، ومن أحب الله أدخله الجنة مدلاً).

---

(١) يحيى بن عبدالله بن بكير المخزومي، مولاهم المصري، وقد ينسب إلى جده، ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك، من كبار رجال الطبقة العاشرة، توفي سنة (٢٣١هـ) وله سبع وسبعون سنة، أخرج له البخاري ومسلم وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٩٢) رقم (٧٥٨٠).

هذا إسناد معروف ومتن منكر، وبلبل هذا غير مشهور، ورجال الإسناد سواه مشاهير، وعبد الرزاق يتشيع»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم وصف إسناده بأنه إسناد معروف، ووصف متنه بأنه متن منكر، ثم بين ضعف سنده بسبب ضعف بعض رجاله، فأما وصفه للسند بأنه سند (معروف)، فالمراد منه هنا المعنى اللغوي، ذلك لأنه لا يستوي القول بأنه حديث معروف وأن مقابله حديث منكر، لأن هذا الحديث حديث فرد ليس له أي طريق آخر، فالمعنى أن هذا السند سند معروف مشهور تُروى به أحاديث أخرى، لكن المقصود ليس كامل السند، بل المقصود ابتداء من (عبد الرزاق الصنعاني)[٣] فمن فوقه، ويُحتمل فيه طريقان، ذلك لأن هذا السند عن (عبدالله بن عباس ﷺ) ورد عن راويين باسم (عبيدالله)، أولهما من طريق (عبيدالله بن عبدالله بن أبي ثور)[٤]، وهو من أسانيد مسلم والترمذي وغيرهما[٥]، وثانيهما ورد من طريق (عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥٧/ ١٠).

(٢) ذكره المتقي الهندي في كنز العمال: (١٣/ ٩٣) رقم (٣٦٣٥٧) ثم نقل تعليق ابن عساكر عليه بتمامه.

(٣) عبد الرزاق بن همام بن نافع، الحميري، مولاهم، أبو بكر، الصنعاني، ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، من الطبقة التاسعة، توفي سنة (٢١١هـ)، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٥٤) رقم (٤٠٦٤)، وانظر تهذيب التهذيب له أيضاً: (٦/ ٢٧٨) رقم (٦١١).

(٤) عبيدالله بن عبدالله بن أبي ثور، المدني، مولى بني نوفل، ثقة، من الطبقة الثالثة، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٧٢) رقم (٤٣٠٧).

(٥) انظر صحيح مسلم: في الطلاق باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن وقوله تعالى ﴿وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾[التحريم: ٤] رقم (١٤٧٩)، وسنن الترمذي: (٤/ ٦٤٠) رقم (٢٤٦١).

مسعود)[١]، وهو من أسانيد الترمذي وغيره[٢]، وأما وصفه المتن بأنه متن (منكر)، فمعناه بحسب النكارة عنده، أي شدة الضعف، ذلك أن هذا الحديث من طريق (أبي القاسم عيسى بن أزهر المعروف ببلبل)[٣]، وهو ضعيف، وقد تفرد بالحديث، وفي سنده أيضاً عبد الرزاق الصنعاني الحافظ الثقة صاحب المصنف، اتهم بالتشيع، وقد أشار إلى ذلك ابن عساكر، وكأنه أراد أن في روايته هنا ضعفاً كون الحديث في فضائل علي ﷺ.

وأما الموضع الثاني الذي استعمل فيه ابن عساكر وصف (المعروف) لوصف حديث، فهو قوله:

«أخبرنا أبو النضر عبد الرحمن بن الجبار بن عثمان بن سعيد المعدل، وأبو المظفر عبد الجامع بن لامع بن أحمد الواعظ، وأبو محمد جاولي بن عبدالله الرومي، قالوا: أنا نجيب بن ميمون بن سهل، أنا أبو علي منصور بن عبدالله بن خالد، أنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عمرويه المروزي، نا أبو بكر محمد بن عمير بن هشام الرازي، نا محمد بن خالد الإفريقي، نا سهل بن عثمان، نا ابن السماك، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

(لا يزال البلاء بالمؤمن والمؤمنة في جسده وماله وولده حتى يلقى الله

---

(١) عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، الهذلي، أبو عبدالله، المدني، ثقة فقيه ثبت، من الطبقة الثالثة، توفي سنة (٩٤هـ) وقيل (٩٨هـ) وقيل غير ذلك، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٧٢) رقم (٤٣٠٩).

(٢) انظر سنن الترمذي: (٤/ ٣٨) رقم (١٤٣٢).

(٣) عيسى بن أزهر أبو القاسم، يعرف ببلبل، حدث عن عبد الرزاق بن همام وعنبسة بن عبد ربه، روى عنه ابن شعيب، وأحاديثه تدل على ضعفه، توفي بعد سنة (٢٨٧هـ). انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥٧/ ١٠).

وما عليه خطيئة).

إسناد غريب ومتن معروف»[(١)(٢)].

فقد أورد ابن عساكر هذا الحديث، ثم بين أن إسناده غريب، وأن متنه معروف، أما الغرابة فهي غرابة إسناد لا متن[(٣)]، ذلك أن هذا الحديث ورد من

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٤/ ٩٧).

(٢) أخرجه الترمذي: (٤/ ٦٠٢) رقم (٢٣٩٩) وقال: (هذا حديث حسن صحيح)، ومالك في موطئه: (١/ ٢٣٦) رقم (٥٥٨) بلفظ قريب، وأحمد في مسنده: (٢/ ٢٨٧) رقم (٧٨٤٦)، وفي (٢/ ٤٥٠) رقم (٩٨١٠)، والبخاري في الأدب المفرد: ص (١٧٤) رقم (٤٩٤)، وأبو يعلى في مسنده: (١٠/ ٣١٩) رقم (٥٩١٢)، وفي (١٠/ ٤٠٦) رقم (٦٠١٢)، وابن حبان في صحيحه: (٧/ ١٧٦) رقم (٢٩١٣) بلفظ قريب، وفي (٧/ ١٨٧) رقم (٢٩٢٤)، والحاكم في المستدرك: (١/ ٤٩٧) رقم (١٢٨١) وقال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وله شاهد صحيح)، وفي (٤/ ٣٥٠) رقم (٧٨٧٩) وقال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)، وقد وافقه الذهبي، وقد أخرجه في الموضعين بلفظ قريب، والبيهقي في سننه الكبرى: (٣/ ٣٧٤) رقم (٦٣٣٥)، وفي شعب الإيمـان له: (٧/ ١٥٨) رقم (٩٨٣٦)، وفي (٧/ ١٥٩) رقم (٩٨٣٧) وقد أخرجه في الموضعين بلفظ قريب، ويلتقي طريق ابن عساكر مع طرق الترمذي وابن أبي شيبة وأحمد وأبي يعلى وابن حبان والحاكم والبيهقي في سننه الكبرى والطريق الثاني من شعب الإيمان عند (محمد بن عمرو)، ويلتقي مع طريق البخاري في الأدب المفرد عند (أبي سلمة)، ويلتقي مع طريقي مالك وطريق البيهقي الأول في شعب الإيمان عند (أبي هريرة ﷺ).
وسند هذا الحديث ضعيف لجهالة بعض رواته، منهم (سهل بن عثمان) والراوي عنه (محمد بن خالد الإفريقي)، لكنه يرتقي بالطرق الأخرى التي للحديث فيصير حسناً لغيره.

(٣) انظر تقسيمات (الغريب) في مبحث (الغريب والفرد): ص (٢٤٧) وما بعدها من هذا البحث.

طرق أخرى متعددة من طريق (محمد بن عمرو)[1] من حديث (أبي هريرة ﷺ)، وأما هذا الطريق فقد تفرد بروايته (سهل بن عثمان) عن (ابن السماك)[2]، وفيه أكثر من راو لم أعثر على تراجم لهم فيما توافر لدي من المصادر، منهم (سهل ابن عثمان) والراوي عنه (محمد بن خالد الإفريقي)، ولم يروه عنه سواه، لهذا أدخله ابن عساكر في الغريب غرابة إسناد لا متن، وأما وصفه متن الحديث بأنه (معروف)، فالمراد منه هنا المعنى اللغوي، أي أن هذا المتن مروي من طرق متعددة، فعُرف بذلك واشتهر، بخلاف السند الذي تفرد به بعض المجهولين في بعض طبقاته، والله أعلم.

الخلاصة:

بعد استعراض الأحاديث السابقة التي أوردها ابن عساكر ووصفها بالنكارة، يتبين أن الحديث المنكر عنده هو الحديث شديد الضعف أو الموضوع، واستعماله (المنكر) بهذا المعنى قريب مما ذهب إليه بعض المتقدمين، مثل ابن عدي.

وأما (المعروف)، فمن المثالين السابقين يتبين أن الحافظ ابن عساكر استعمل هذا المصطلح بحسب معناه اللغوي، أي أنه ما عُرف واشتهر بين أهل الحديث

---

(١) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص، الليثي، المدني، صدوق له أوهام، من الطبقة السادسة، توفي سنة (١٤٥هـ) على الصحيح، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٩٩) رقم (٦١٨٨).

(٢) لم أستطع تحديد من هو، لكن يغلب على الظن أنه أبو العباس، محمد بن صبيح العجلي، مولاهم، الكوفي، ابن السماك، الزاهد، القدوة، سيد الوعاظ، روى عن هشام بن عروة، والأعمش، ويزيد بن أبي زياد، وطائفة، ولم يكثر، روى عنه يحيى بن يحيى، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن أيوب العابد، ومحمد بن عبدالله بن نمير، وآخرون، قال ابن نمير عنه إنه صدوق، توفي سنة (١٨٣هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٨/ ٣٢٨) رقم (٨٤).

ولم يَخْفَ عليهم، وهذا خلاف ما استقر عليه عمل المحدثين في هذا النوع من أنواع الحديث، حيث إنه عندهم (ما رواه الرَّاوي الثقة ويخالفه في روايته راوٍ ضعيف).

* * *

المبحث الثالث
المضطرب

أولاً ـ أقوال العلماء في المضطرب:

الاضطراب معناه لغة التحرك والاختلال، فقد قال ابن منظور: (تَضَرَّبَ الشيءُ واضْطَرَبَ: تَحَرَّكَ وماجَ، والاضطِرابُ: تَضَرُّبُ الولد في البَطْنِ، ويقال: اضْطَرَبَ الحَبْل بين القوم إذا اخْتَلَفَت كَلِمَتُهم، واضْطَرَب أَمْره: اخْتَلَّ، وحديثٌ مُضْطَرِبُ السَّنَدِ، وأَمْرٌ مُضْطَرِبٌ، والاضْطِرابُ: الحركةُ)[1]، وأصله مادة (ضرب).

أما اصطلاحاً فقد عرفه **ابن الصلاح** (ت٦٤٣هـ) بأنه:

(الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان)[2].

أي أنه الحديث الذي يُروى من قبل راوٍ واحد أو عدة رواة على أوجه مختلفة متساوية في القوة[3].

---

(١) لسان العرب لابن منظور: (١/ ٥٤٣) مادة (ضرب).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٩٣) النوع التاسع عشر ـ معرفة المضطرب من الحديث.

(٣) انظر فتح المغيث للعراقي: ص (١٢٠)، وتدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٣٠٨) النوع التاسع عشر ـ المضطرب.

ويتحصل من ذلك شرطان لا يصح وصف الحديث بالاضطراب إلا إذا وجدا، أولهما أن تكون الطرق متساوية في القوة بحيث لا يترجح منها شيء، وثانيهما أنه لا يمكن التوفيق بين هذه الطرق المتعارضة[١].

ويضاف لهذين الشرطين شرط ثالث، وهو أن يكون رجال الإسناد في مرتبة القبول أو الاعتبار[٢]، ذلك أن الاضطراب لا يكون إلا في حديث صحيح أو حسن[٣]، فقد قال **السيوطي (ت٩١١هـ)** في تدريب الراوي نقلاً عن **ابن حجر (ت٨٥٢هـ)**[٤]: (والحق أن التمثيل ـ أي التمثيل للحديث المضطرب ـ لا يليق إلا بحديث لولا الاضطراب لم يَضعُف).

وأما الضعيف، فضعفه يغني عن البحث في اضطرابه لتضعيفه به.

وقد بين **الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)** أن الاضطراب يقع في الإسناد ويقع في المتن، وذلك بقوله:

(وهو يقع في الإسناد غالباً، وقد يقع في المتن.

لكن قلَّ أن يحكم المحدث على حديث باضطرابٍ بالنسبة إلى اختلافٍ في المتن دون الإسناد)[٥].

---

(١) انظر منهج النقد للدكتور نور الدين عتر حفظه الله: ص (٤٣٣ ـ ٤٣٤).

(٢) انظر فتح المغيث للسخاوي: (١/ ٢٥٦)، وهو قال إن الاضطراب يكون في سند رواته ثقات، وما أَثْبَتُّه أقرب للصواب، ذلك أن الاضطراب قد يوجد في حديث حسن، ويكون السبب في نزوله عن رتبة الصحيح كون أحد رواته صدوقاً مثلاً.

(٣) أشار لذلك السيوطي فيما نقله عن الزركشي حيث يقول: (وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن)، فهو أدخل هذه الأنواع في الصحيح والحسن دون الضعيف، انظر تدريب الراوي: (١/ ٣١٤).

(٤) (١/ ٣١١).

(٥) شرح النخبة لابن حجر: ص (٩٦).

بمعنى أنه غالباً إذا وُجِدَ اضطراب في المتن، فإن السند يكون مضطرباً أيضاً.

ومما يجدر ذكره أن الاضطراب قد يجتمع مع الصحة، وذلك كأن يكون الاختلاف في اسم رجلٍ واحدٍ أوفي نسبته ونحو ذلك، ويكون ثقة، فإن ذلك الاختلاف لا يؤثر، فيوصف الحديث بالاضطراب، ويكون صحيحاً[١]، (لأن الاضطراب هو الاختلاف الذي يؤثر قدحاً)[٢] في صحة الحديث.

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في المضطرب:

لدى تتبع استخدام ابن عساكر لمصطلح (المضطرب) في كتابه تاريخ مدينة دمشق، لم أظفر إلا بموضع واحد وصف فيه أحد الأحاديث بأنه (مضطرب)، وهو قوله:

«أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني، نا أبو محمد الكتاني، أنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن موسى الأنصاري قدم علينا، نا محمد بن بشار النهاوندي، حدثني سهل بن سخيت الفارسي بنصيبين، حدثني محمد بن عون، نا يحيى بن معين، **عن يحيى بن أبي كثير**، عن زائدة بن قدامة، **عن أبيه**، عن معاذ بن جبل:

أن النبي ﷺ قال لعلي بن أبي طالب: (ألا أنبئك بأشر الناس؟)، قال: بلى يا رسول الله، قال: (من أكل وحده، ومنع رفده، وسافر وحده، وضرب عبده)، [ثم قال: (يا علي، ألا أنبئك بأشر من هذا؟)، قال: بلى يا رسول الله، قال: (من يخشى شره ولا يرجى خيره)][٣]، ثم قال: (يا علي، ألا أنبئك بأشر من هذا؟) قال:

---

(١) انظر فتح المغيث للسخاوي: (١/ ٢٥٨)، وتدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٣١٤).

(٢) النكت على ابن الصلاح لابن حجر: (٢/ ٧٧٣).

(٣) زيادة من طبعة دار الفكر: (٥١/ ١٣٣).

بلى يا رسول الله، قال: (من باع آخرته بدنيا غيره)، ثم قال: (يا علي، ألا أنبئك بأشر من هذا؟)، قال: بلى يا رسول الله، قال: (من أكل الدنيا بالدين).

كذا كان في الأصل، والصواب (بِشَرٍّ) في المواضع كلها.

وإسناد هذا الحديث مضطرب؛ فإن قدامة الثقفي لم يدرك معاذاً، وإنما يروي عن عبدالله بن أبي مليكة وطبقته، ويحيى الذي يروي عنه يحيى بن معين ويروي عن زائدة، هو ابن أبي بكير الكرماني، فأما ابن أبي كثير، فهو أقدم منه»[(١)(٢)].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم وصفه بالاضطراب، ثم بين معنى هذا الاضطراب الذي قصده، فبين أن راويه (قدامة الثقفي)[(٣)] لم يدرك الصحابي الذي روى عنه هذا الحديث، وهو (معاذ بن جبل ﷺ)[(٤)]، وأن (قدامة الثقفي) إنما يروى عن التابعين، فهو يروي عن (عبدالله بن أبي مليكة)[(٥)] وطبقته، و(ابن أبي مليكة)

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٠/ ٢٤٤).

(٢) تفرد ابن عساكر بهذا الحديث من طريق (أبي ذر ﷺ)، لكن أخرجه الطبراني في الكبير من حديث (ابن عباس ﷺ): (١٠/ ٣١٨) رقم (١٠٧٧٥) بلفظ قريب، وسنده قوله: (حدثنا إبراهيم بن نائلة الأصبهاني، ثنا شيبان بن فروح، ثنا عيسى بن ميمون قال: سمعت محمد بن كعب يحدث، عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ على المنبر...).
وسند هذا الحديث شديد الضعف، وذلك للاضطراب الذي بينه ابن عساكر فيه، حيث إن فيه انقطاعاً بين الصحابي وبين الراوي عنه.

(٣) قدامة بن زائدة الثقفي، والد زائدة بن قدامة، من أهل الكوفة، يروي عن ابن أبي مليكة، روى عنه شريك. انظر الثقات لابن حبان: (٧/ ٣٤٠) رقم (١٠٣٥٤).

(٤) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمن، مشهور، من أعيان الصحابة، شهد بدراً وما بعدها، وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن، فقد قال عنه النبي ﷺ: (أعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل)، توفي بالشام سنة (١٨هـ)، أخرج له الجماعة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٣٥) رقم (٦٧٢٥).

(٥) عبدالله بن عبيدالله بن عبدالله بن أبي مُليكة ـ بالتصغير ـ بن عبدالله بن جدعان، يقال اسم =

توفي سنة (١١٧هـ)، وأما (معاذ بن جبل ﷺ) فقد توفي سنة (١٨هـ)، ثم صحح ابن عساكر اسم أحد الرواة، فبين أن ذكر شيخ (يحيى بن معين)[1] على أنه (يحيى بن أبي كثير)[2] إنما هو خطأ، وأن صوابه (يحيى بن أبي بكير الكرماني)[3]، وذلك لأن (يحيى بن أبي كثير) قد تقدمت وفاته، فهو توفي سنة (١٣٢هـ) وقيل قبل ذلك، وأما (يحيى بن معين) فقد كانت وفاته سنة (٢٣٣هـ)، وقد توفي وله من العمر بضع وسبعون سنة، فمن المحال أن يكون له رواية عن (ابن أبي كثير)، وأما (يحيى بن أبي بكير الكرماني) فقد توفي سنة (٢٠٩هـ).

الخلاصة:

من المثال السابق يتبين أن ابن عساكر استعمل مصطلح (المضطرب) في هذا الموضع في كتابه تاريخ مدينة دمشق بحسب معناه اللغوي، أي الاختلال،

= أبي مليكة زهير، التيمي المدني، أدرك ثلاثين من الصحابة، ثقة فقيه، من الطبقة الثالثة، توفي سنة (١١٧هـ)، أخرج له الجماعة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣١٢) رقم (٣٤٥٤).

(١) يحيى بن معين بن عون الغطفاني، مولاهم، أبو زكريا البغدادي، ثقة حافظ مشهور، إمام الجرح والتعديل، من الطبقة العاشرة توفي سنة (٢٣٣هـ) وله بضع وسبعون سنة، أخرج له الجماعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٥٩٧) رقم (٧٦٥١).

(٢) يحيى بن أبي كثير الطائي، مولاهم، أبو نصر اليمامي، روى عنه الأوزاعي وغيره، وروى هو أيضاً عنه، ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل، من الطبقة الخامسة، توفي سنة (١٣٢هـ) وقيل قبل ذلك، أخرج له الجماعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٥٩٦) رقم (٧٦٣٢).

(٣) يحيى بن أبي بكير، واسمه نَسْر، الكرماني، كوفي الأصل نزل بغداد، ثقة، من الطبقة التاسعة، توفي سنة (٢٠٩هـ) أو (٢١٠هـ)، أخرج له الجماعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٥٨٨) رقم (٧٥١٦).

لا بحسب ما اصطلح عليه أهل الحديث، وذلك لأن سند الحديث فيه اختلال في أكثر من موضع كما بين ابن عساكر، وهو سند قد تفرد به ابن عساكر، فلا يصح وصفه بالاضطراب بحسب اصطلاح المحدثين، وذلك لفقدانه لأهم شروط الاضطراب، وهو أن يرد من طرق متعددة.

* * *

المبحث الرابع
المقلوب

أولاً ـ أقوال العلماء في المقلوب:

نستطيع القول إن أول ما وصلنا من تفصيل في تعريف الحديث (المقلوب) وأقسامه، هو ما أورده **الحافظ ابن حجر** (ت٨٥٢هـ) في نكته على ابن الصلاح، وهو قوله:

(وحقيقته إبدال من يُعرف بروايةٍ بغيره، فَيَدخُلُ فيه إبدال راوٍ أو أكثر من راوٍ، حتى الإسناد كله.

وقد يقع ذلك عمداً إما بقصد الإغراب، أو لقصد الامتحان، وقد يقع وهماً، فأقسامه ثلاثة، وهي كلها في الإسناد، وقد يقع نظيرها في المتن، وقد يقع فيهما جميعاً)[1].

وقد أتم أقسامه بما ذكره في شرح النخبة عن أنواع مخالفة الراوي لغيره، حيث قال:

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (٢/ ٨٦٤) النوع الثاني والعشرون ـ معرفة المقلوب.

(أو إن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير ـ أي في الأسماء ـ كمرة بن كعب وكعب بن مرة، لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر، فهذا هو المقلوب.

... وقد يقع القلب في المتن أيضاً)[١].

وحاصل كلامه أن الحديث (المقلوب) يمكن تقسيمه إما باعتبار موضع (القلب) فيه، وإما باعتبار قصد الراوي الذي وقع منه (القلب) في الحديث.

ـ فأما أقسامه باعتبار موضع (القلب) فيه، فهي إما في السند، وإما في المتن:

أ ـ ما كان (القلب) فيه في السند، وهو ثلاثة أقسام:

١ ـ أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ، فيُجعَل مكانه راوٍ آخر في طبقته، نحو حديث مشهورٍ عن سالم، جُعِلَ عن نافع[٢].

٢ ـ (أن يؤخذ إسناد متنٍ، فيُجعل على متنٍ آخر وبالعكس)[٣].

٣ ـ (ما يقع الغلط فيه بالتقديم والتأخير في الأسماء، كمرة بن كعب، يجعله الراوي: كعب بن مرة، وكمسلم بن الوليد، يجعله الراوي: وليد بن مسلم، ونحو ذلك)[٤].

ب ـ ما كان (القلب) فيه في المتن:

وهو ما وقعت المخالفة فيه في المتن بالتقديم والتأخير[٥].

---

(١) شرح النخبة لابن حجر: ص (٩٤).

(٢) انظر تدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٣٤٢).

(٣) المرجع السابق نفسه: (١/ ٣٤٥).

(٤) ظفر الأماني للكنوي: ص (٤١٧).

(٥) انظر توجيه النظر لطاهر الجزائري: (٢/ ٥٧٧).

ـ وأما أقسامه باعتبار قصد الراوي الذي وقع منه (القلب) في الحديث، فهي ثلاثة:

١ ـ أن يقع ذلك عمداً بقصد الإغراب.

٢ ـ أن يقع ذلك عمداً بقصد الامتحان.

٣ ـ أن يقع ذلك وهماً من الراوي.

وقد بين ابن حجر أن هذه الأقسام من (القلب) تقع في السند أكثر من وقوعها في المتن، لكنها قد تقع في المتن أيضاً، وقد تقع في السند والمتن معاً.

والمتتبع للحديث (المقلوب) في كتب المصطلح، يجد أن بعض العلماء قد اعتمد الاعتبار الأول في تقسيمه للحديث (المقلوب)[١]، وبعضهم اعتمد الاعتبار الثاني[٢]، وأكثرهم خلطوا بينهما، لكن لم يذكروا قسماً أو أكثر من واحدٍ منهما[٣]، إلا أننا نجد أن الحافظ ابن حجر ـ كما تبين مِنَ النقل عنه ـ بيَّنهُما جميعاً[٤].

وبعد ذكر هذين الاعتبارين في تقسيم الحديث (المقلوب)، وذكر أقسامه، يمكننا أن نعرفه بقولنا:

الحديث المقلوب هو الذي وقع في متنه أو سنده تغيير بإبدال أو تقديم أو تأخير عمداً أو سهواً[٥].

---

(١) منهم الذهبي في الموقظة: ص (٦٠)، والدكتور نور الدين عتر حفظه الله في منهج النقد: ص (٤٣٥).

(٢) منهم أبو عمرو بن الصلاح في علوم الحديث: ص (١٠١) النوع الثاني والعشرون ـ معرفة المقلوب.

(٣) منهم العراقي في فتح المغيث: ص (١٤٣)، والصنعاني في توضيح الأفكار: ص (٢/ ٧٦).

(٤) كذلك فعل تلميذه السخاوي في فتح المغيث: (١/ ٢٩٨).

(٥) انظر توجيه النظر لطاهر الجزائري: (٢/ ٥٧٧) حيث عرفه بقوله: (والمقلوب هو ما وقعت المخالفة فيه بالتقديم والتأخير)، ومنهج النقد للدكتور نور الدين عتر حفظه الله: =

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في المقلوب:

لدى تتبع مصطلح (المقلوب) في تاريخ مدينة دمشق، تبين أن ابن عساكر لم يكثر من استخدامه، ومثالٌ على حديث وصفه بأنه حديث (مقلوب) قوله:

«أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، حدثنا عبد العزيز الكتاني، أنا أبو محمد ابن أبي نصر، وأبو القاسم تمام بن محمد، وأبو نصر بن الجندي، وأبو بكر محمد بن عبد الرحمن القطان، وأبو القاسم عبد الرحمن بن الحسين بن الحسن ابن أبي العقب، قالوا: أنا أبو القاسم بن أبي العقب، حدثنا أبو زرعة، حدثني سعيد ـ يعني ابن كثير بْن عفير ـ، حدثني **محمد بن مسروق الكندي**، حدثني **جرير بن حازم، عن عدي بن عدي، عن أبيه**

قال جرير: **وحدثني رجاء بن حيوة عن عدي بن عدي، عن العرس بن عميرة الكندي** قال:

اختصم امرؤ القيس بن عابس الكندي ورجل من حضرموت، فسأل الحضرمي البينة، فلم يكن عنده بينة، فقضى على امرئ القيس باليمين، فقال له الحضرمي: يا رسول الله، قضيت عليه، ذهبت أرضي، فقال رسول الله ﷺ: (من حلف على يمين ليقتطع بها حق امرئ مسلم، لقي الله ﷻ وهو عليه غضبان)، فقال امرؤ القيس: ما لمن ترك ذلك يا رسول الله؟ قال: (الجنة)، قال: فأشهد أن الأرض أرضه.

فلما ارتدت كندة، ثبت على الإسلام، فلم يرتد.

قال محمد: وكان امرؤ القيس بن عابس نازلاً بيسان من الشام، فلما وقع طاعون عمواس، أسرع في كندة، فقال امرؤ القيس:

= ص (٤٣٥) حيث عرفه بقوله: (هو الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئاً بآخر في السند أو المتن سهواً أو عمداً)، وهذا التعريف جمع بين تعريفيهما للحديث المقلوب.

حـــرق مثـــل الهـــلال وبيـــضا ء لعـــوب بـــالجَزع مـــن عَمَـــواس

قـــد لقـــوا الله غيـــر بـــاغ عليـــهم فـــأحلوا بغيـــر دار أســـاس

وصـــبرنا حقـــاً كمـــا وعـــد الله وكنـــا فـــي الـــصبر قومـــاً تآســـي

كذا رواه محمد بن مسروق، **وقد قلب إسناده ووهم فيه**، إنما رواه عدي عن رجاء، والعرس بن عميرة هو عدي بن عميرة، ومنهم من نقص عدياً من إسناده.

فأما حديث من ذكر عدياً فيه:

فأخبرنا أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو علي بن المذهب، أنا أحمد بن جعفر، حدثنا عبدالله بن أحمد، حدثني أبي، حدثنا يحيى بن سعيد، عن جرير بن حازم، حدثنا عدي بن عدي، أخبرني رجاء بن حيوة، والعرس بن عميرة، عن أبيه عدي قال:

خاصم رجل من كندة يقال له امرؤ القيس بن عابس رجلاً من حضرموت إلى رسول الله ﷺ في أرض، فقضى على الحضرمي بالبينة، فلم تكن له بينة، فقضى على امرئ القيس باليمين، فقال الحضرمي: أمكنته من اليمين يا رسول الله، ذهبت والله ـ أو ورب الكعبة ـ أرضي، فقال رسول الله ﷺ: (من حلف على يمين كاذبة ليقتطع بها مال أخيه، لقي الله وهو عليه غضبان)، قال رجاء: وتلا رسول الله ﷺ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا﴾[آل عمران: ٧٧]، فقال امرؤ القيس: ماذا لمن تركها يا رسول الله؟ قال: (الجنة)، قال: فأشهد أني قد تركتها له كلها»[١][٢].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٩/ ٢٤٦) طبعة دار الفكر.

(٢) الحديث الثاني أخرجه مرفوعاً أحمد في مسنده: (٤/ ١٩١) رقم (١٧٧٥٢) وهو الطريق الذي أخرج ابن عساكر الحديث منه، والطبراني في الكبير: (١٧/ ١٠٨) رقم (٢٦٥)، والنسائي في سننه الكبرى: (٣/ ٤٨٦) رقم (٥٩٩٦) باختلاف فيه، والبيقهي في سننه =

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن راويه (محمد بن مسروق)[1] قد قلب إسناده وهماً منه في أكثر من موضع، فهو رواه عن (جرير بن حازم)[2] الذي رواه من طريقين، أولهما عن (عدي بن عدي)[3] عن أبيه (عدي بن

= الكبرى (١٠/ ١٧٨) رقم (٢٠٤٩٧)، وفي (١٠/ ٢٥٤) رقم (٢١٠٠١)، وفي شعب الإيمان: (٤/ ٢١٦) رقم (٤٨٤٠).

وأخرجه وقد سقط والد (عدي بن عدي) من سنده الطبراني في الكبير: (١٧/ ١٣٧) رقم (٣٤١) ـ وهذا الطريق هو الذي أشار إليه ابن عساكر بقوله تعليقاً على الحديث الأول الذي أورده: (ومنهم من نقص عدياً من إسناده) ـ.

وطريق ابن عساكر يلتقي مع جميع الطرق المذكورة عند (جرير بن حازم).

وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد: (٤/ ٣١٩) رقم (٦٩٠٣) من حديث (عدي بن عميرة ﷺ) وعقب عليه بقوله: (رواه أحمد والطبراني في الكبير، ورجالهما ثقات)، وفي (٤/ ٣٢٠) رقم (٦٩٠٤) عن (العرس بن عميرة) وعقب عليه بقوله: (رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات)، وهو يقصد هنا الحديث الذي أخرجه الطبراني رقم (٣٤١) وقد سقط والد (عدي بن عدي) من سنده.

(١) محمد بن مسروق بن معدان بن المرزبان بن النعمان بن زيد بن شرحبيل بن يزيد بن امرئ القيس، أبو عبد الرحمن الكندي الكوفي، قاضي مصر، روى عن عبيدالله بن الوليد الوصافي وغيره، وممن روى عنه سعيد بن عفير، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، قال أبو زرعة الرازي حين سُئِل عنه: شيخ حدث عن الوليد بن جميع عن أبي الطفيل عن سعيد بن زيد بحديث أوهم فيه. انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٤/ ٣١٦).

(٢) جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله الأزدي، أبو النضر البصري، والد وهب، ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، وهو من الطبقة السادسة، توفي سنة (١٧٠هـ) بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (١٣٨) رقم (٩١١).

(٣) عَدي بن عَدي بن عَمِيرة، الكندي، أبو فروة الجزري، حدث عن أبيه عدي بن عَمِيرة مرسلاً وعن عمه العُرْسِ بن عَمِيرة ورجاء بن حيوة وغيرهم، ثقة فقيه، عمل لعمر بن عبد العزيز على الموصل، من الطبقة الرابعة، توفي سنة (١٢٠هـ)، أخرج له أبو داود والنسائي وابن =

عَمِيرة)[(١)]، وثانيهما عن (رجاء بن حيوة عن عدي بن عدي عن العرس بن عَمِيرة)، وهنا وقع القلب في هذا الطريق في موضعين، أولهما أنه قال: (رجاء بن حيوة عن عدي بن عدي)، وهو خطأ، والصواب عكس ذلك، أي أن (عدي بن عدي) هو الذي يروي الحديث عن (رجاء بن حيوة)[(٢)]، فإن (رجاء بن حيوة) من شيوخ (عدي بن عدي)، فالقلب وقع هنا بتقديم راو وتأخير آخر، وأما موضع القلب الثاني، فإن راوي الحديث قلب اسم (عدي بن عَمِيرة) فأبدله باسم أخيه (العرس بن عَمِيرة)[(٣)]، فصواب هذا الطريق بحسب تعليق ابن عساكر أن يكون: (جرير بن حازم، عن عدي بن عدي، عن رجاء بن حيوة، عن عدي بن عَمِيرة)، وأما الطريق الأول الذي رواه (جرير بن حازم، عن عدي بن عدي، عن عدي بن عَمِيرة) فهو طريق منقطع، وذلك لأن (عدي بن عدي) ليس له رواية عن أبيه، لكن ابن عساكر لم يشر إلى هذا الانقطاع في السند، ومحصلة الأمر أن هذا الحديث من طريق (محمد بن مسروق الكندي) وهم وخطأ، فهو قد خالف فيه جميع من

= ماجه. انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٧/ ١٤٤)، وتقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٨٨) رقم (٤٥٤٣)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٧/ ١٥٢) رقم (٣٣٤).

(١) عدي بن عَمِيرة الكندي، أبو زرارة، والد عَدي بن عَدي بن عَمِيرة، صحابي، توفي في خلافة معاوية، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٨٨) رقم (٤٥٤٤).

(٢) رجاء بن حَيْوَة الكندي، أبو المقدام، ويقال أبو نصر الفلسطيني، ثقة فقيه، من الطبقة الثالثة، توفي سنة (١١٢هـ)، أخرج له البخاري في التعاليق ومسلم والأربعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٢٠٨) رقم (١٩٢٠).

(٣) العُرْسُ بن عَمِيرة الكندي، أخو عَدي بن عَدي بن عَمِيرة، صحابي مُقِل، قيل عَمِيرة أمه، واسم أبيه قيس بن سعيد بن الأرقم، وقال أبو حاتم: هما اثنان، أخرج له أبو داود والنسائي. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٣٨٩) رقم (٤٥٥٢).

رووه عن شيخه (جرير بن حازم)[1]، وبعد أن بين ابن عساكر ذلك، أورد الحديث من طريق آخر على الصواب دون وهم فيه، وهو من طريق (جرير بن حازم، حدثنا عدي ابن عدي، أخبرني رجاء بن حيوة والعرس بن عميرة، عن أبيه عدي).

وأما قول ابن عساكر: (ومنهم من نقص عدياً من إسناده)، فهو إشارة لطريق الحديث الذي أورده الطبراني في سننه الكبرى وأسقط من سنده (عدي بن عميرة).

وهذا جدول يبين السند الأول الذي وصفه ابن عساكر بالمقلوب:

<table dir="rtl">
<tr><td>عدي بن عَمِيرة رضي الله عنه</td><td>العرس بن عَمِيرة الكندي رضي الله عنه</td></tr>
<tr><td rowspan="2">عدي بن عدي</td><td>عدي بن عدي</td></tr>
<tr><td>رجاء بن حيوة</td></tr>
<tr><td colspan="2">جرير بن حازم</td></tr>
<tr><td colspan="2">محمد بن مسروق الكندي</td></tr>
<tr><td colspan="2">سعيد بن كثير بن عفير</td></tr>
<tr><td colspan="2">أبو زرعة</td></tr>
<tr><td colspan="2">أبو القاسم بن أبي العقب</td></tr>
<tr><td colspan="2">أبو محمد بن أبي نصر وأبو القاسم تمام بن محمد وأبو نصر بن الجندي وأبو بكر محمد بن عبد الرحمن القطان وأبو القاسم عبد الرحمن بن الحسين بن الحسن بن أبي العقب</td></tr>
<tr><td colspan="2">عبد العزيز الكتاني</td></tr>
<tr><td colspan="2">أبو القاسم بن السمرقندي</td></tr>
</table>

---

(١) انظر تخريج الحديثين ص (٣٩٥) حاشية رقم (٢) من هذا البحث.

وهذا جدول يبين سند الحديث الثاني الذي أورده ابن عساكر لهذا الحديث:

عدي بن عَمِيرة ﷺ
رجاء بن حيوة **والعرس بن عَمِيرة ﷺ**
عدي بن عدي
جرير بن حازم
يحيى بن سعيد
أحمد بن حنبل
عبدالله بن أحمد
أحمد بن جعفر
أبو علي بن المذهب
أبو القاسم بن الحصين

بالنتيجة يتبين أن القلب الذي أشار إليه ابن عساكر في هذا السند، قد حدث نتيجة لوهم أحد الرواة بتقديمه وتأخيره لأسماء بعض الرواة، ولإبداله اسم راو باسم راو آخر.

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني، أنا أبو محمد الكتاني، أنا **أبو بكر محمد ابن بكير بن أحمد التنوخي** الشيخ الصالح قراءة، أنا أبو الحسين عبد الوهاب بن الحسن بن الوليد، نا محمد بن خريم، نا هشام بن عمار، نا مالك بن أنس، نا محمد بن شهاب الزهري، عن أنس:

أن رسول الله ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر»[(١)(٢)].

ثم بين أنه ورد من طرق أخرى ثم قال:

«كذا نسبه الكتاني، وقد قلب نسبه، والصواب محمد بن أحمد بن بكير بن سعد، كذلك قرأت نسبه بخط نفسه في كتابه عن عبد الوهاب»[(٣)].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وفي تعقيبه عليه بين أن راويه (أبو محمد الكتاني)[(٤)] قد قلب نسب شيخه فيه، فقال: (محمد بن بكير بن أحمد)، وبين أن صوابه (محمد بن أحمد بن بكير بن سعد)[(٥)]، أي أنه جعل اسم أبيه مكان اسم جده، وجعل اسم جده مكان اسم أبيه.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٠/ ١٢٥).

(٢) أخرجه مالك في موطئه: (١/ ٤٢٣) رقم (٩٤٦) بزيادة فيه، والبخاري: في الحج باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام رقم (١٧٤٩)، وفي الجهاد والسير باب قتل الأسير وقتل الصبر رقم (٢٨٧٩) بزيادة فيه، وفي المغازي باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح رقم (٤٠٣٥) بزيادة فيه، وفي اللباس باب المغفر رقم (٥٤٧١)، ومسلم: في الحج باب جواز دخول مكة بغير إحرام رقم (١٣٥٧) بزيادة فيه.

(٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٠/ ١٢٥).

(٤) عبد الدائم بن عمر بن الحسين، أبو محمد الكتاني العسقلاني، أورد ابن عساكر ترجمته، لكنه لم يورد فيه أي جرح أو تعديل. انظر المرجع السابق نفسه: (٤٠/ ٦١).

(٥) محمد بن أحمد بن بكير بن سعيد، أبو بكر التنوخي الخياط، حدَّث عن: عبد الوهاب الكلابي وعبدالله بن محمد الحنائي، روى عنه عبد العزيز الكتاني، وأثنى عليه، ونجا ابن أحمد وغيرهما، قال عنه ابن تغري بردي: (كان صالحاً ثقة)، توفي سنة (٤٣٦هـ). انظر المرجع السابق نفسه: (٦٠/ ١٢٥)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي: (٥/ ٣٨).

ملاحظتان تتعلقان بالحديث المقلوب:

الملاحظة الأولى:

أطلق علماء المصطلح مصطلح (سرقة الحديث) على تعمد الراوي القلب في المتون والأسانيد، فيقال عن الراوي إنه (يسرق الحديث)، وربما قيل في الحديث نفسه (مسروق)[١].

فمعنى (سرقة الحديث) يطلق على الحديث الذي أَبدَل فيه راويه راوياً بآخر في السند فيما إذا كان المُبَدَّلُ به منفرداً به، فيجيء السارق، ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك المحدث، أو يكون الحديث عُرِفَ براوٍ، فيضيفه لراوٍ غيره من شاركه بطبقته[٢]، (وحينئذٍ لا يُستَغربُ أن يُقال: إن المُبَدِّلَ قد سرقه منه)[٣].

وقد أورد ابن عساكر في تاريخه مصطلح (سرقة الحديث) في مواضع قليلة، ومن ذلك قوله:

«أخبرناه أبو النضر عبد الرحمن بن عبد الجبار بن عثمان القاضي المعدل، وأبو عبدالله محمد بن علي بن محمد الطبيب حفيد العميري بهراة قالا: أخبرنا أبو عبدالله محمد بن علي بن محمد العميري، أخبرنا أبو منصور محمد بن جبريل بن صالح الفقيه، حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد الأسفاطي إملاء من حفظه، حدثنا أبو الفضل محمد بن عبدالله البرهاني، ونوح بن محمد بن نوح قالا: حدثنا **الحسن بن عرفة العبدي**، حدثنا هشيم، عن يونس، عن الحسن، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) انظر الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي: ص (٦٠)، وفتح المغيث للسخاوي: (١/ ٢٩٨)، وتدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣).

(٢) انظر فتح المغيث للسخاوي: (١/ ٢٩٩) و(١/ ٣٩٨).

(٣) توجيه النظر لطاهر الجزائري: (٢/ ٥٧٨).

(من كرامتي على ربي تبارك وتعالى أني ولدت مختوناً لم ير أحد سوأتي).

وهذا إسناد فيه بعض من يجهل حاله، **وقد سرقه ابن الجارود وهو كذاب، فرواه عن الحسن بن عرفة:**

أخبرناه أبو سعد عبدالله بن أسعد بن أحمد بن محمد بن حيان النسوي، أخبرنا أبو الفضل محمد بن عبيدالله بن محمد الصرام، أخبرنا القاضي أبو عمر محمد بن الحسين البسطامي، أخبرنا **أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الجارود الرقي**، أخبرنا **الحسن بن عرفة**، أخبرنا هشيم بن كثير، عن يونس، عن الحسن، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ:

(من كرامتي على ربي أني ولدت مختوناً ولم ير سوأتي أحد)»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢١٢).

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط: (٦/ ١٨٨) رقم (٦١٤٨)، وفي الصغير: (٢/ ١٤٥) رقم (٩٣٦)، وقد أخرجه فيهما من طريق (**سفيان بن محمد الفزاري المصيصي** قال: ثنا هشيم)، كما عقب عليه بقوله (لم يروه عن يونس إلا هشيم، تفرد به سفيان بن محمد الفزاري)، وأبو نعيم في الحلية: (٣/ ٢٤) وقد أخرجه من طريق (نوح بن محمد الأيلي قال: ثنا الحسن بن عرفة قال: ثنا هشيم بن بشير) وعقب عليه بقوله (غريب من حديث يونس عن الحسن، لم نكتبه إلا من هذا الوجه)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: (١/ ٣٢٩) من طريق (**سفيان بن محمد المصيصي** قال: نا هشيم بن بشير)، وعقب عليه بقوله (لم يروه فيما يقال عن يونس غير هشيم، وتفرد به سفيان بن محمد)، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية: (١/ ١٧١) رقم (٢٦٤) وهو قد أورده من طريق (**سفيان بن محمد المصيصي**) ثم قال: (تفرد به سفيان، قال ابن عدي: كان يسرق الأحاديث ويسوي الأسانيد وفي حديثه موضوعات، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به)، ثم قال: (لا شك أنه ولد مختوناً، غير أن هذا الحديث لا يصح به)، وقد أورده الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: (٦/ ١٧٤) في ترجمة (نوح بن محمد الأيلي) ومن طريقه، وهو نقل عن الذهبي قوله فيه: =

وابن عساكر كان قبل أن يورد الحديث الأول قد أورده من طريق (. . . سفيان بن محمد المصيصي، حدثنا هشيم، عن يونس بن عبيد. . .)[1]، ثم نقل بعده قول الخطيب البغدادي من أن (هشيماً)[2] قد تفرد بروايته عن (يونس)[3]، وتفرد (سفيان بن محمد)[4] بروايته عن (هشيم)، ثم عقب عليه بقوله:

= (روى عن الحسن بن عرفة حديثاً شبه موضوع)، ثم عقب على الحديث بقوله عن رواته (كلهم ثقات إلا نوح فلم أر من وثقه، وقد روى هذا الحديث الحافظ ضياء الدين في المختارة من هذا الوجه، ومقتضاه على طريقته أنه حديث حسن).

بالمحصلة فإن السند الأول شديد الضعف، وذلك لأنه روي من طريقين عن (الحسن ابن عرفة)، أولهما من طريق (أبو الفضل محمد بن عبدالله البرهاني) ولم أتبين من هو، فهو مجهول ـ وقد بين ابن عساكر في تعقيبه على هذا الحديث أن في إسناده بعض من يُجهل حاله ـ، وثانيهما من طريق (نوح بن محمد)، ومقتضى كلام ابن حجر عنه في لسان الميزان أنه مجهول، وقد أشار الذهبي إلى أن الحديث من طريقه شبه موضوع، وأما الطريق الآخر للحديث عند غير ابن عساكر فهو من طريق (سفيان بن محمد الفزاري المصيصي)، وهو كما قال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به، فهذا الحديث من جميع طرقه لا يصح، وذلك كما بين ابن الجوزي.

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢١١ ـ ٢١٢).

(٢) هُشَيم بن بَشِير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي، ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي، من الطبقة السابعة، توفي سنة (١٨٣هـ) وقد قارب الثمانين، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٧٤) رقم (٧٣١٢).

(٣) يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضل ورع، من الطبقة الخامسة، توفي سنة (١٣٩هـ)، أخرج له الستة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٦١٣) رقم (٧٩٠٩).

(٤) سفيان بن محمد الفزاري المصيصي، قال ابن عدي: (كان يسرق الحديث ويسوي الأسانيد)، وقال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث)، وقال الحاكم: (روى عن ابن وهب وابن عيينة أحاديث موضوعة)، وقال الدارقطني: (كان ضعيفاً سيئ الحال في الحديث). انظر لسان الميزان لابن حجر: (٣/ ٥٤) رقم (٢١٠).

(وروي عن هشيم من وجه آخر)[١].

وهو بيان منه إلى أن الحديث قد روي عن (هشيم) من طريق آخر غير طريق (سفيان بن محمد) الذي أشار الخطيب إلى تفرده بالحديث، ثم أورد الحديث الأول، وهو من طريق (الحسن بن عرفة العبدي)[٢] عن (هشيم)، وبعد أن أورده بين أن (ابن الجارود)[٣] ـ وقد وصفه بالكذاب ـ قد سرق الحديث، فرواه عن (الحسن بن عرفة)، ثم أورد الحديث الثاني، وهو من طريق (ابن الجارود) الكذاب.

الملاحظة الثانية:

لدى تتبع مصطلح (المُصَحَّف) في كتاب تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، تبين أنه استعمله في أحد المواضع بمعنى مصطلح (المقلوب)، وهو قوله:

«وأخبرنا أبو القاسم، أنا أبو علي، أنا أبو بكر، نا عبدالله، حدثني أبي، نا أبو معاوية، نا الشيباني

ح وأخبرنا أبو غالب بن البناء، أنا أبو الحسين بن الآبنوسي، أنا عمر بن أحمد المقرئ الكتاني، نا أبو صالح عبد الرحمن بن سعيد، نا أحمد بن سنان القطان، نا أبو معاوية، نا أبو إسحاق الشيباني

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢١٢).

(٢) الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، أبو علي البغدادي، صدوق، من الطبقة العاشرة، توفي سنة (٢٥٧هـ) وقد جاز المئة، أخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (١٦٢) رقم (١٢٥٥).

(٣) أحمد بن عبد الرحمن بن الجارود الرقي، قال الخطيب: (كان كذاباً)، وقال ابن طاهر: (كان يضع الحديث ويركبه على الأسانيد المعروفة). انظر لسان الميزان لابن حجر: (١/ ٢١٣) رقم (٦٥٨).

ح وأخبرنا أبو بكر الشيروي في كتابه، وحدثني عنه أبو المحاسن الطبسي، أنا القاضي أبو بكر الحيري

ح وأخبرنا أبو مسعود عبد الجليل بن محمد بن عبد الواحد لفظاً، وأبو علي الحسن بن الحسن بن أحمد بن متولة، وأبو محمد هبة الله بن أحمد بن طاوس، وأبو الفتح عبد الرزاق بن محمد بن عبد الرزاق بن الفضل المؤدب، وأبو عبدالله محمد بن عبد الكريم بن علي بن عيسى بن بنان الجوهري قراءة، قالوا: أنا أبو عبدالله القاسم بن الفضل بن أحمد، نا أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل الصيرفي بنيسابور

قالا: نا محمد بن يعقوب بن يوسف، نا أحمد بن عبد الجبار العطاردي، نا أبو معاوية، عن أبي إسحاق ـ زاد الحيري: الشيباني ـ، عن عدي بن ثابت، عن **البراء ـ زاد الحيري: ابن عازب ـ** قال: قال رسول الله ﷺ لحسان:

(اهج المشركين، فإن جبريل عليه السلام معك).

هذا حديث البراء، **وقد صحف بعض من رواه عن شعبة البراء بأنس.**

أخبرناه أبو طاهر بن الحنائي، أنا أبو علي، وأبو الحسين ابنا أبي نصر، قالا: أنا أبو بكر الميانجي، نا أبو جعفر محمد بن الحسين بن الحسن بن عثمان الكوفي بالكوفة، نا يوسف ـ يعني ابن موسى القطان ـ، نا ابن إدريس، عن شعبة ابن الحجاج، عن عدي بن ثابت[1]، عن **أنس** قال: قال رسول الله ﷺ لحسان:

(اهجهم وهاجهم وجبريل يعينك).

---

(١) ورد في تاريخ مدينة دمشق طبعة دار الفكر (عدي بن ثبت)، وهو خطأ صريح، وصوابه ما أثبته.

كذا قال، وإنما هو البراء»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن بعض الرواة قد أبدل فيه اسم الصحابي الذي رواه، فقال (عن أنس ﷺ) بدل قوله (عن البراء بن عازب ﷺ) وهو الصحابي الذي ورد هذا الحديث من طريقه، وسمى هذا الإبدال لاسم الصحابي في هذا الموضع (تصحيفاً)، فعبر عن (القلب) لاسم الصحابي (بالتصحيف)، ثم أورد الحديث (المقلوب) الذي وصفه (بالمُصَحَّف)، ثم أعاد قوله إن هذا الحديث إنما يعرف من حديث (البراء بن عازب ﷺ)، وقوله صواب، ذلك أن هذا الحديث قد

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٢/ ٣٨٧) طبعة دار الفكر.

(٢) أخرجه البخاري: في بدء الخلق باب ذكر الملائكة رقم (٣٠٤١)، وفي المغازي باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته إياهم رقم (٣٨٩٧)، وفي الأدب باب هجاء المشركين رقم (٥٨٠١)، ومسلم: في فضائل الصحابة باب فضائل حسان بن ثابت ﷺ رقم (٢٤٨٦)، والطيالسي في مسنده: ص (٩٩) رقم (٧٣٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه: (٥/ ٢٧٣) رقم (٢٦٠٢٢)، وأحمد في مسنده: (٤/ ٢٨٦) رقم (١٨٥٤٩)، وفي (٤/ ٢٩٨) رقم (١٨٦٦٥)، وفي (٤/ ٢٩٩) رقم (١٨٦٧٣)، وفي (٤/ ٣٠١) رقم (١٨٧٠٠)، وفي (٤/ ٣٠٢) رقم (١٨٧١١)، وفي (٤/ ٣٠٣) رقم (١٨٧١٩)، والنسائي في سننه الكبرى: (٣/ ٤٩٣) رقم (٦٠٢٥)، وفي (٥/ ٨٠) رقم (٨٢٩٤) ورقم (٨٢٩٥)، وابن حبان في صحيحه: (١٦/ ٩٦) رقم (٧١٤٦)، والطبراني في الكبير: (٤/ ٤١) رقم (٣٥٨٩)، وفي (٤/ ٤٢) رقم (٣٥٩٠)، وفي الأوسط: (٢/ ٤٩) رقم (١٢٠٩)، وفي (٣/ ٢٦٨) رقم (٣١٠٨)، وفي الصغير: (١/ ٩٠) رقم (١١٩)، وفي (٢/ ١٨٣) رقم (٩٩٤)، والحاكم في المستدرك: (٣/ ٥٥٥) رقم (٦٠٦٢) وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقد سكت عنه الذهبي في التلخيص، والبيهقي في سننه الكبرى: (١٠/ ٢٣٧) رقم (٢٠٨٩٣)، جميعهم رووه من حديث (البراء بن عازب ﷺ) وباختلاف عند بعضهم في بعض الألفاظ.

أخرجه البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم من حديث (البراء بن عازب ﷺ) ولم يرد عند أحد من حديث (أنس ﷺ).

الخلاصة:

من الأمثلة التي سبقت، يتبين أن الحافظ ابن عساكر أورد أحاديث تدخل في مصطلح (المقلوب) الذي وقع في سنده تقديم وتأخير أو إبدال، سواء بتقديم راوٍ في السند أو بتأخير آخر، أو بالتقديم والتأخير في اسم الراوي الواحد، أو بإبدال اسم راو باسم راو آخر، وذلك كله لوهم من أحد رجال السند، وصنيع ابن عساكر في هذا النوع من أنواع الحديث موافق لأقوال جمهور المحدثين في تعريفه.

وأما مصطلح (سرقة الحديث) فإن الحديث الذي أورده ابن عساكر يبين أن معنى هذا المصطلح عنده قريب من معناه عند غيره من المحدثين، ذلك أن الذي سرق الحديث، ادعى روايته عن راو تفرد شيخه بروايته للحديث المسروق، وإنما قلنا قريب من معناه عند غيره من المحدثين لأن المعتمد عند المحدثين أن سرقة الحديث تكون بإبدال من انفرد بروايته للحديث، أما عند ابن عساكر فإن الذي سرق الحديث رواه عن راو لم ينفرد بالحديث، بل الذي انفرد به هو شيخه، وحال الأحاديث الأخرى التي يقول بأن أحد الرواة قد سرقها في تاريخ مدينة دمشق قريب من حال هذا الحديث[1].

كما تبين أنه عبر عن (القلب) في أحد الأحاديث (بالتصحيف).

* * *

---

(١) انظر مثالاً آخر تاريخ مدينة دمشق: (٤/ ١١٦).

المبحث الخامس
المـدرج

أولاً ـ أقوال العلماء في المدرج:

عُرِّفَ الحديث (المدرج) بأنه: (ما ذُكِرَ في ضمن الحديثِ متصلاً به من غير فصلٍ وليس منه)[1].

وأول ما وصل إلينا من تفصيل لأنواع الحديث (المدرج)، هو ما أورده **الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)** في كتابه (الفصل للوصل المدرج في النقل)، حيث جعل هذا النوع من أنواع الحديث على خمسة أبواب، ثم ذكر خلال الأبواب ثلاثة أقسام أخرى، فصارت أقسام (المدرج) عنده ثمانية أقسام، وهي:

الباب الأول: (باب ذكر الأحاديث التي وُصِلَت ألفاظ رواتها بمتونها وأُدرِجَت فيها)[2]:

وقد قسم هذا الباب إلى قسمين:

١ ـ ما أُدرِجَ قول الصحابة فيه[3].

٢ ـ (ذكر الأحاديث المسندة المرفوعة التي وُصِلَت بها ألفاظ التابعين وأُدرِجَت فيها)[4].

الباب الثاني: ٣ ـ (باب ذكر الأحاديث التي متن كل واحد منها عند راويه بإسناد

(١) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٤٣٩).

(٢) الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي: (١/ ١٠٢).

(٣) انظر المرجع السابق نفسه: (١/ ١٠٢).

(٤) المرجع السابق نفسه: (١/ ٢٥١).

غير ألفاظٍ فيه فإنها عنده بإسناد آخر)[١].

وقد ضَمَّن هذا الباب قسمين آخرين بقوله:

٤ ـ (ذكر أخبار من روى عن شيخٍ حديثاً في متنه لفظة واحدةٌ لم يسمعها ذلك الشيخ فأدرج المتن ولم يبين إسناد تلك اللفظة)[٢].

٥ ـ (ذكر أخبار من وصل المرسل المقطوع بالمتصل المرفوع وأدرجه في الأحاديث)[٣].

الباب الثالث: ٦ ـ (باب ذكر المتون المتغايرة التي وُصِلَ بعضها ببعضٍ وأُدرِجَ في الرواية)[٤].

الباب الرابع: ٧ ـ (باب ذكر ما كان بعض الصحابة يروي متنه عن صاحب آخر عن رسول الله ﷺ فوُصِلَ بمتنٍ يرويه الصاحب الأول عن النبي ﷺ)[٥].

الباب الخامس: ٨ ـ (باب ذكر من روى حديثاً عن جماعةٍ رووه عن رجلٍ واحدٍ مختلفين فيه فحمل روايتهم على الاتفاق)[٦].

ثم أتى بعده **أبو عمرو بن الصلاح (ت٦٤٣هـ)**، فقسم (المدرج) إلى قسمين رئيسين، مدرج الإسناد، وقد جعله قسماً واحداً، ومدرج المتن، وقد بين أنه ينقسم إلى عدة أقسام، لكنه أورد هذه الأقسام في كتابه على نحو

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي: (١/ ٣٩٣).

(٢) المرجع السابق نفسه: (٢/ ٦١١).

(٣) المرجع السابق نفسه: (٢/ ٦٢١).

(٤) المرجع السابق نفسه: (٢/ ٦٨٩).

(٥) المرجع السابق نفسه: (٢/ ٨٠٥).

(٦) المرجع السابق نفسه: (٢/ ٨١٩).

مجمل[1]، ثم أتى **الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)**، فزادها إيضاحاً وبياناً، فقد قال:

(مدرج الإسناد، وهو أقسام:

الأول: أن يروي جماعةٌ الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الكل على إسنادٍ واحدٍ من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف.

الثاني: أن يكون المتن عند راوٍ إلا طرفاً منه، فإنه عنده بإسنادٍ آخر، فيرويه راوٍ عنه تاماً بالإسناد الأول.

ومنه أن يسمع الحديث من شيخه إلا حرفاً منه، فإنه عنده بإسنادٍ آخر، فيرويه راوٍ عنه تاماً بالإسناد الأول.

الثالث: أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راوٍ عنه مقتصراً على أحد الإسنادين، أو يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به، لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.

الرابع: أن يسوق الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك.

هذه أقسام مدرج الإسناد.

وأما مدرج المتن:

فهو أن يقع في المتن كلام ليس منه، فتارة يكون في أوله، وتارة يكون في

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٩٥) النوع العشرون ـ معرفة المدرج في الحديث، وهو لم يذكر من أقسام مدرج المتن إلا ما وقع الإدراج فيه في آخره، وقد أشار إلى ذلك العراقي في التقييد والإيضاح: ص (١١٢)، وابن حجر في نكته على ابن الصلاح: (٢/ ٨١١).

أثنائه، وتارةً في آخره، وهو الأكثر، لأنه يقع بعطف جملة على جملة، أو لدمج موقوف من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرفوع كلام النبي ﷺ من غير فصل، فهذا هو مدرج المتن)[١].

لكن نجد أن بعض العلماء قد جعل المدرج قسماً واحداً، وهو ما كان في المتن، ولم يشر إلى أنه قد يقع في السند، منهم **الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ)** في الموقظة، حيث عرَّف الإدراج بقوله[٢]:

(هي ألفاظٌ تقع من بعض الرواة، متصلةٌ بالمتن، لا يَبِينُ للسامع إلا أنها من صلب الحديث، ويدل دليل على أنها من لفظ راوٍ، بأن يأتي الحديث من بعض الطرق بعبارةٍ تفصل هذا من هذا).

وقد أيده في قوله هذا العلامة أحمد شاكر رحمه الله حيث يقول:

(وأما مدرج الإسناد ـ ومرجعه في الحقيقة إلى المتن ـ فهو ثلاثة أقسام)[٣].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في المدرج:

ابن عساكر لم يستخدم مصطلح (المدرج) إلا على ندرة في كتابه تاريخ

---

(١) شرح النخبة لابن حجر: ص (٩٣ ـ ٩٤)، وانظر أيضاً النكت على ابن الصلاح لابن حجر: (٢/ ٨١١) وما بعدها، لكنه جعل فيه مدرج السند خمسة أقسام، والقسم الخامس فيها ليس من باب الزيادة على ما ذكره في شرح النخبة، فإن المؤدى واحد، ذلك أنه جمع بين القسمين الثاني والرابع اللذين ذكرهما في النكت على ابن الصلاح، فجعلهما في شرح النخبة قسماً واحداً، وهو القسم الثاني من أقسام مدرج السند، وانظر أقسام هذا النوع في فتح المغيث للسخاوي: (١/ ٢٦٢) وما بعدها، وفي تدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٣١٤) وما بعدها، لكنهما لم يذكرا القسم الرابع الذي أورده ابن حجر من أقسام مدرج السند.

(٢) ص (٥٣ ـ ٥٤).

(٣) تعليق العلامة أحمد شاكر على الباعث الحثيث لابن كثير: ص (٥٥).

مدينة دمشق، وذلك على الرغم من أنه في كثير من الأحيان يدمج عدداً من الأسانيد في سند واحد، وهذا الأمر فيه مظنة الإدراج، لكن ابن عساكر يبين الفروق بين الرواة في السند والمتن على نحو دقيق في هذه الأحاديث، ما ينزع عنها صفة الإدراج[1]، وأما ما يدخل في باب (المدرج) ووصفه ابن عساكر بذلك، فمثاله قوله:

«أخبرنا أبو الحسين بن الفراء، وأبو غالب، وأبو عبدالله ابنا البناء، قالوا: أنا أبو جعفر بن المسلمة، أنا أبو طاهر المخلص، أنا أحمد بن سليمان، نا الزبير بن بكار، حدثني عمي مصعب بن عبدالله قال: ذُكِرَ عن عبدالله البهي مولى الزبير، قال: تذاكرنا من أشبه النبي ﷺ من أهله، فدخل علينا عبدالله بن الزبير، فقال:

أنا أحدثكم بأشبه أهله إليه وأحبهم إليه؛ الحسن بن علي، رأيته يجيء وهو ساجد، فيركب رقبته ـ أو قال: ظهره ـ، فما ينزله حتى يكون هو الذي ينزل، ولقد رأيته يجيء وهو راكع، فيفرج له بين رجليه، حتى يخرج من الجانب الآخر.

وقال فيه رسول الله ﷺ:

(إنه ريحانتي من الدنيا، وإن ابني هذا سيد، وعسى الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين).

وقال:

(اللهم إني أُحبُّه، فأَحبَّه، وأَحبَّ من يُحِبُّه).

---

(١) انظر أمثلة على ذلك في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢١٧) و(٣/ ٢٤٧) و(٤/ ٤٨) و(٤/ ٢٠٨).

وسئل الحسن: ماذا سمعت من رسول الله ﷺ؟ قال: سمعته يقول لرجل: (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، فإن الشر ريبة، وإن الخير طمأنينة).

وحفظت عنه أني بينا أنا أمشي معه إلى جنب جرين للصدقة، تناولت تمرة، فألقيتها في فمي، فأدخل إصبعه واستخرجها بلعابها، فألقاها، وقال: (إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة).

وعقلت عنه الصلوات الخمس، وعلمني كلمات أقولهن عند انقضائهن: (اللهم اهدنا فيمن هديت، وعافنا فيمن عافيت، وتولنا فيمن توليت، وبارك لنا فيما أعطيت، وقنا شر ما قضيت، إنك تقضي ولا يقضى عليك، إنه لا يذل من واليت، تباركت وتعاليت).

هذا منقطع، وقد أدرج فيه غيره، كما حكاه الزبير عن النبي ﷺ من غير ذكر إسناد، وآخره: (حتى يخرج من الجانب الآخر)، وباقيه مزيد»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٣/ ١٧٦) طبعة دار الفكر.

(٢) أخرجه مصعب بن عبدالله الزبيري بتمامه في نسب قريش: ص (٢٣).
وقد أخرج منه إلى قوله (**حتى يخرج من الجانب الآخر**) من طريق (. . . علي بن عابس، حدثنا يزيد بن أبي زياد، عن البهي مولى الزبير، قال دخل علينا ابن الزبير ونحن نتذاكر شبه النبي من أهله فقال. . .): ابن أبي الدنيا في كتابه العيال: (١/ ٣٧٩) رقم (٢١٤)، والبزار في مسنده: (٦/ ١٤٤) رقم (٢١٨٦) وعقب عليه بقوله: (وهذا الحديث لا نعلمه يُروَى بهذا اللفظ إلا عن ابن الزبير، ولا نعلم رَوَى هذا الحديث إلا علي بن عابس عن يزيد عن البهي)، وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد: (٩/ ٢٧٩) رقم (١٥٠٣٥) وقال: (رواه البزار، وفيه علي بن عابس، وهو ضعيف).
وأخرج منه إلى قوله (**أُحَدِّثُكم بأشبه أهله إليه وأحبهم إليه؛ الحسن بن علي**): ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: (١/ ٢٩٨) رقم (٤٠٥) من طريق (محمد بن بحر الهجيمي، نا سعيد بن سالم القداح، عن يزيد بن أبي زياد، عن البهي مولى عبدالله بن =

= الزبير قال: دخل علينا عبدالله بن الزبير...)، وأبو بكر الشافعي في فوائده الغيلانيات: ص (٣٧٧) رقم (٤٠٢) من طريق ابن أبي الدنيا.

وأخرج منه قوله: (**رأيته يجيء وهو ساجد، فيركب رقبته، فما ينزله حتى يكون هو الذي ينزل، ولقد رأيته يجيء وهو راكع، فيفرج له بين رجليه، حتى يخرج من الجانب الآخر**): أبو بكر الشافعي في فوائده: ص (٣٧٦) رقم (٤٠١) من طريق ابن أبي الدنيا، وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد: (٩/ ٢٧٩) رقم (١٥٠٣٥) وقال: (رواه الطبراني، وفيه علي بن عابس، وهو ضعيف).

وأما قوله ﷺ: (**إنه ريحانتي من الدنيا، وإن ابني هذا سيد، وعسى الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين**): فقد أخرجه من حديث (أبي بكرة رضي الله عنه): أحمد في مسنده: (٥/ ٥١) رقم (٢٠٥٣٥)، ولفظه عنده: (أخبرني أبو بكرة: أن رسول الله ﷺ كان يصلي، فإذا سجد وثب الحسن على ظهره وعلى عنقه، فيرفع رسول الله ﷺ رفعاً رفيقاً لئلا يصرع، قال: فعل ذلك غير مرة، فلما قضى صلاته قالوا: يا رسول الله، رأيناك صنعت بالحسن شيئاً ما رأيناك صنعته، قال: «إنه ريحانتي من الدنيا، وإن ابني هذا سيد، وعسى الله تبارك وتعالى أن يصلح به بين فئتين من المسلمين»)، والبزار في مسنده: (٩/ ١١١) رقم (٣٦٥٧)، وابن حبان في صحيحه: (١٥/ ٤١٨) رقم (٦٩٦٤)، والطبراني في الكبير: (٣/ ٣٤) رقم (٢٥٩١) و(٢٥٩٤)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد: (٩/ ٢٧٨) رقم (١٥٠٣٤) وعقب عليه بقوله: (رواه أحمد والبزار والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح غير مبارك بن فضالة وقد وُثّق)، وقد ورد عندهم جميعاً بلفظ قريب من لفظ الإمام أحمد. وأخرج البخاري منه قوله «إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»: في الصلح باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما (ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين) وقوله جل ذكره ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] رقم (٢٥٥٧)، وفي المناقب باب علامات النبوة في الإسلام رقم (٣٤٣٠)، وفي المناقب باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما رقم (٣٥٣٦)، وفي الفتن باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي (إن ابني هذا لسيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين) رقم (٦٦٩٢). =

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن في سنده انقطاعاً، والانقطاع الذي أشار إليه ابن عساكر هو بين (مصعب بن عبدالله الزبيري)[1] وبين (عبدالله البهي مولى ابن الزبير)[2]، ذلك أن مصعباً قد روى الحديث ولم يذكر الواسطة بينه

= أما قوله ﷺ: (**اللهم إني أُحبُّه، فأَحبَّه، وأَحبَّ من يُحِبُّه**): فأخرجه من حديث (أبي هريرة ﷺ) البخاري: في اللباس باب السخاب للصبيان رقم (٥٥٤٥)، ومسلم: في فضائل الصحابة باب فضائل الحسن والحسين رضي الله عنهما رقم (٢٤٢١).
وأما قوله: (**وسئل الحسن: ماذا سمعت من رسول الله ﷺ؟**) فقد أخرجه من طريق (أبي الحوراء السعدي: قال قلت للحسن بن علي...) إلى قوله (وإن الخير طمأنينة): الترمذي: (٤/ ٦٦٨) رقم (٢٥١٨) بلفظ قريب وقال: (وهذا حديث حسن صحيح)، والنسائي: (٨/ ٣٢٧) رقم (٥٧١١) وأورد منه قوله (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) فقط، وأخرجه إلى آخر الحديث: الطبراني في الكبير: (٣/ ٧٥) رقم (٢٧٠٨) بلفظ قريب، وأخرجه إلى آخره لكن دون قوله (**وعقلت عنه الصلوات الخمس**) بلفظ قريب: عبد الرزاق في مصنفه: (٣/ ١١٧) رقم (٤٩٨٤)، وأحمد في مسنده: (١/ ٢٠٠) رقم (١٧٢٣)، ورقم (١٧٢٧)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: (١/ ٣٠٣) رقم (٤١٦)، وأبو يعلى في مسنده: (١٢/ ١٣٢) رقم (٦٧٦٢)، والطبراني في الكبير: (٣/ ٧٦) رقم (٢٧١١).

وسند هذا الحديث الذي أورده ابن عساكر شديد الضعف، وذلك للجهل بحال الرواة الساقطين من السند بسبب الانقطاع الذي بينه في سنده.

(١) مصعب بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عبدالله الزبيري، المدني، نزيل بغداد، صدوق عالم بالنسب، من الطبقة العاشرة، توفي سنة (٢٣٦هـ)، أخرج له النسائي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٣٣) رقم (٦٦٩٣).

(٢) عبدالله البَهِيّ، مولى مصعب بن الزبير، يقال اسم أبيه يسار، صدوق يخطىء، من الطبقة الثالثة، أخرج له البخاري في الأدب المفرد والأربعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٣٣٠) رقم (٣٧٢٣).

وبين من أسند الحديث إليه، وهو (عبدالله البهي مولى الزبير)، ثم أشار إلى انقطاع آخر في السند بقوله: (كما حكاه الزبير عن النبي ﷺ من غير ذكر إسناد)، وهو بين أنه قد أُدرِج في متن هذا الحديث ما ليس منه، وقد أشار إلى ذلك بقوله: (وقد أدرج فيه غيره)، ويقوله: (وآخره: (حتى يخرج من الجانب الآخر)، وباقيه مزيد)، فبين أن أصل الحديث الذي يرويه (عبدالله بن الزبير ﷺ)[1] ينتهي عند قوله (حتى يخرج من الجانب الآخر)، وأن ما بعد ذلك إنما هو زيادة مدرجة في المتن، ومن تخريج الحديث تبين أن قوله ﷺ: (إنه ريحانتي من الدنيا، وإن ابني هذا سيد، وعسى الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين) إنما هو من حديث (أبي بكرة ﷺ)، وأن قوله ﷺ: (اللهم إني أُحبُّه، فأَحبَّه، وأَحبَّ من يُحِبُّه) إنما هو من حديث (أبي هريرة ﷺ)، وأن قوله: (وسئل الحسن: ماذا سمعت من رسول الله ﷺ؟) إلى آخر الحديث إنما هو من حديث (الحسن بن علي رضي الله عنهما)، وقد أُدرِجَت هذه المتون التي رُوِيَت بأسانيد مختلفة في هذا الحديث الواحد، وهذا الحديث يدخل في القسم الثالث من مدرج السند بحسب تقسيم ابن حجر للحديث المدرج، وهو أن يكون عند الراوي متون مختلفة بأسانيد مختلفة، فيرويها راوٍ مقتصراً على أحد الأسانيد، ويجعل المتون المختلفة كأنها متن واحد دون بيانه للاختلاف بينها.

---

(١) عبدالله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العُزَّى القرشي الأسدي، يكنى أبا بكر، ثم قيل له أبو خبيب، أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، ولد عام الهجرة، وهو أول مولود ولد للمهاجرين بعد الهجرة، حنكه النبي ﷺ وسماه باسم جده وكناه بكنيته، حفظ عن النبي ﷺ وهو صغير، وحدث عنه بجملة من الحديث، وهو أحد العبادلة، وأحد الشجعان من الصحابة، بويع بالخلافة سنه أربع وستين عقب موت يزيد بن معاوية، ولم يتخلف عنه إلا بعض أهل الشام، قتل سنة (٧٣هـ). انظر الإصابة لابن حجر: (٤/ ٨٩) رقم (٤٦٨٥).

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو غالب بن البناء، أنا أبو الحسين بن الآبنوسي، أخبرنا أبو القاسم عبيدالله بن عثمان بن يحيى الدقاق، أخبرنا أبو محمد إسماعيل بن علي بن إسماعيل الخطبي، حدثنا عبدالله يعني أحمد بن حنبل، حدثني جعفر بن مهران أبو النضر بالبصرة، حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى، حدثني محمد بن إسحاق، عن المطلب بن عبدالله بن قيس بن مخرمة، عن أبيه، عن جده قيس بن مخرمة قال:

ولد رسول الله ﷺ عام الفيل ـ وبين الفجار وبين الفيل عشرون سنة ـ.

قال: سموا فجار لأنهم فجروا وأحلوا أشياء كانوا يحرمونها ـ وكان بين الفجار وبين بناء الكعبة خمس عشرة سنة، وبين بناء الكعبة وبين مبعث النبي ﷺ خمس سنين ـ، قال: فبعث نبينا عليه الصلاة والسلام وهو ابن أربعين سنة.

كذا جاءت هذه التواريخ مدرجة في الحديث، وأراها من قول ابن إسحاق»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٦٠).

(٢) أورده ابن إسحاق في السيرة النبوية: (١/ ٢٥) رقم (٢٩) من حديث (قيس بن مخرمة ﷺ)، ولفظه (ولدت أنا ورسول الله ﷺ عام الفيل، كنا لِدَّيْن)، وأخرجه من طريق ابن إسحاق أحمد في مسنده: (٤/ ٢١٥) رقم (١٧٩٢٢) ولفظه (ولدت أنا ورسول الله ﷺ عام الفيل، فنحن لدان ولدنا مولداً واحداً)، والترمذي في سننه: (٥/ ٥٨٩) رقم (٣٦١٩) مختصراً بلفظ (ولدت أنا ورسول الله ﷺ عام الفيل) وزاد فيه قصة سؤال عثمان بن عفان لقباث بن أشيم أهو أكبر أم رسول الله ﷺ، وعقب عليه بقوله (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق)، والطبراني في الكبير: (١٨/ ٣٤٢) رقم (٨٧٢) بتمامه، وفي (١٨/ ٣٤٣) رقم (٨٧٣) مختصراً ولفظه (ولدت أنا ورسول الله عام الفيل فنحن لِدَّان).

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن التواريخ التي وردت فيه إنما هي مدرجه في المتن، وهي ليست منه، فمتن الحديث بدون الزيادة (ولد رسول الله ﷺ عام الفيل)، وأما ما جاء بعد ذلك من كلام فليس من الحديث، إنما هو من كلام ابن إسحاق كما رجح ابن عساكر، وقد أورد الحديث بدون الزيادة ابن إسحاق في سيرته، وأخرجه من طريقه أحمد في مسنده، والطبراني في معجمه الكبير في أحد الطريقين اللذين أورد الحديث منهما، والترمذي في سننه، وبين أنه ـ أي ابن إسحاق ـ قد تفرد بروايته لهذا الحديث، وأما الحديث مع الزيادة الملحقة فيه، فلم أجدها إلا عند الطبراني في معجمه الكبير. وهذه الزيادة في المتن تدخل في باب الإدراج آخر المتن من كلام الراوي.

ومثال آخر قوله:

«أنبأنا أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو علي التميمي، أنا أحمد بن جعفر، نا عبدالله بن أحمد، حدثني أبي، نا أبو عامر، نا خارجة بن عبدالله الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال:

(إن الله جعل الحق على قلب عمر ولسانه).

رواه غيره عن خارجة، **فأدرج قول ابن عمر في الحديث، وأسنده كله.**

أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو بكر بن الطبري، أنا أبو الحسين بن الفضل، أنا عبدالله بن جعفر، نا يعقوب، نا إبراهيم بن المنذر، نا معن بن عيسى، عن خارجة بن عبدالله بن سليمان، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال:

(إن الله جعل الحق على قلب عمر وعلى لسانه، وما نزل بالناس أمر قط

فقالوا فيه بالرأي وقال فيه عمر، إلا جاء القرآن بما قال فيه عمر).

والصحيح أن آخره من قول ابن عمر، فقد رواه جماعة عن نافع ولم يذكروه.

أنبأنا أبو علي المقرئ، حدثنا أبو مسعود الأصبهاني عنه، أنا أبو نعيم الحافظ، نا سليمان بن أحمد، نا أحمد بن رشدين، نا السري بن حماد، نا المعلى بن الوليد القعقاعي، حدثني هانئ بن عبد الرحمن، عن عمه إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبيه، ونافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ:

«إن الله ضرب بالحق على لسان عمر وقلبه»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر حديثاً رواه (ابن عمر ﷺ) مرفوعاً أن النبي ﷺ قال: «إن الله جعل الحق على قلب عمر ولسانه»، ثم بين أن هذا الحديث قد ورد من طريقٍ آخر بزيادة قولٍ لابن عمر في آخره، وهو قوله: (وما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه بالرأي، وقال فيه عمر، إلا جاء القرآن بما قال فيه عمر)، وروايتها مرفوعة مع الحديث، ثم بين أن الصحيح أن هذه الزيادة هي من قول (ابن عمر ﷺ)، وليست من أصل الحديث، ودليل ذلك أن الحديث قد ورد من عدة طرق عن (نافع عن ابن عمر) من غير هذه الزيادة. وهذه الزيادة في المتن تدخل في باب الإدراج الذي جاء في آخر المتن.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٤/ ١٠٤) طبعة دار الفكر.

(٢) أخرجه مع الزيادة التي أشار إليها ابن عساكر وبإضافتها لابن عمر ﷺ بلفظ قريب: أحمد في مسنده: (٢/ ٩٥) رقم (٥٦٩٧)، والترمذي في سننه: (٥/ ٦١٧) رقم (٣٦٨٢) وقال (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه)، وابن حبان في صحيحه: (١٥/ ٣١٨) رقم (٦٨٩٥)، وأما الحديث من دون الزيادة فقد أخرجه أحمد في مسنده: (٢/ ٥٣) رقم (٥١٤٥)، والطبراني في الأوسط: (١/ ٩٥) رقم (٢٨٩).

الخلاصة:

من الأمثلة السابقة تبين أن ابن عساكر أورد أحاديث تدخل في مدرج المتن في آخره فقط، وأن (مدرج المتن) عنده متفق مع ما هو مقرر ومعتمد عند المحدثين.

* * *

المبحث السادس
المصحف

أولاً ـ أقوال العلماء في المُصَحَّف:

عُرِّف الحديث (المُصَحَّف) على أنه:

(تحويل كلمة في الحديث من الهيئة المتعارفة إلى غيرها)[1].

أي أن (المُصَحَّف) هو ما غُيِّر لفظه، فتغير بسبب ذلك المعنى المراد، لاشتباه حصل لدى القارئ أو السامع.

وقد بين **السخاوي (ت٩٠٢هـ)** أن علماء هذا الفن أطلقوا وصف (المُصَحَّف) على ما ليس فيه اشتباه في الكتابة بغيرها، وإنما حصل فيه خلل من الناسخ أو الراوي بنقص أو زيادة أو إبدال حرف بآخر[2].

وأما من حيث تقسيمه، فإن أول من بين أقسام الحديث (المُصَحَّف) فيما وصلنا، فهو **ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)** في كتابه علوم الحديث، فقد أورد له ثلاثة

---

(١) توضيح الأفكار للصنعاني: (٢/ ٢٤٠).

(٢) انظر فتح المغيث للسخاوي: (٣/ ٦٨).

تقسيمات، بينها بقوله:

(قلت: فقد انقسم التصحيف إلى قسمين: أحدهما في المتن، والثاني في الإسناد.

وينقسم قسمة أخرى إلى قسمين: أحدهما تصحيف البصر، وذلك هو الأكثر، والثاني تصحيف السمع.

وينقسم قسمة ثالثة: إلى تصحيف اللفظ، وهو الأكثر، وإلى تصحيف يتعلق بالمعنى دون اللفظ)[1].

ثم قال بعد ذلك:

(وتسمية بعض ما ذكرناه تصحيفاً مجاز)[2].

والمقصود بذلك تصحيف المعنى دون اللفظ، فإنه من باب الخطأ في الفهم[3].

ثم أتى الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، فجعل التغيير الذي قد يقع في الحديث على قسمين، أولهما (المُصَحَّف)، وثانيهما (المُحَرَّف)، وقد بين ذلك بقوله:

(المخالفة بتغيير حرفٍ أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمُصَحَّف.

وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف)[4].

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٢٧٩) النوع الخامس والثلاثون ـ معرفة المصحف بتجريد عبارته من الأمثلة.

(٢) المرجع السابق نفسه: ص (٢٨٣).

(٣) انظر تعليق أحمد شاكر على الباعث الحثيث لابن كثير: ص (١٢١).

(٤) شرح النخبة لابن حجر: ص (٩٦).

فهو جعل ما كان التغيير فيه بسبب تغير النقط (مُصَحَّفاً)، وما كان التغيير فيه بسبب الشكل (مُحَرَّفاً)، وقد مشى على هذا التقسيم من جاء بعده[1].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في المُصَحَّف:

استخدم ابن عساكر مصطلح (المُصَحَّف) في تاريخ مدينة دمشق في مواضع متعددة، ومن ذلك قوله:

«أخبرناه أبو علي الحسن بن أحمد المقرئ في كتابه، وحدثني أبو مسعود عبد الرحيم بن علي المعدل عنه، أنا أبو نعيم أحمد بن عبدالله الحافظ، ثنا سليمان ابن أحمد، ثنا عمرو بن إسحاق، نا أبو علقمة، أن أباه حدثه، عن نصر بن علقمة، عن أخيه محفوظ، عن ابن عائذ، نا جبير بن نفير، أن النواس بن سمعان حدثه، أن رسول الله ﷺ قال:

(أريت أن ابن مريم عليه السلام يخرج من يمنة المغارة البيضاء شرقي دمشق، واضع يده على أجنحة الملكين بين ريطتين ممشقتين، إذا أدنا رأسه قطر، وإذا رفع رأسه تحادر منه جمانٌ كاللؤلؤ، يمشي عليه السكينة، والأرض تقبض له، ما أدرك نفسه من كافر مات، ويدرك نفسه حيث ما أدرك بصره، حتى يدرك بصره في حصونهم وقُرياتهم، حتى يدرك الدجال عند باب لد فيموت، ثم يعمد إلى عصابة من المسلمين عصمهم الله بالإسلام، ويترك الكفار ينتفون لحاهم وجلودهم، فتقول النصارى: هذا الدجال الذي أنذرناه وهذه الآخرة، ومن مس ابن مريم كان أرفع الناس قدراً، ويعظم مبيته، ويمسح على وجوههم،

---

(١) انظر فتح المغيث للسخاوي: (٣/ ٧٠)، وتدريب الراوي للسيوطي: (٢/ ٦٥١)، وفتح الباقي لزكريا الأنصاري: ص (٤٢٠).

ويحدثهم بدرجاتهم من الجنة، فبينا هم فرحون بما هم فيه، خرجت يأجوج ومأجوج، فيوحى إلى المسيح عليه السلام: إني قد أخرجت عباداً لي لا يستطيع قتلهم إلا أنا، فأخرج عبادي إلى الطور، فيمر صدر يأجوج ومأجوج على بحيرة الطبرية فيشربونها، ثم يقبل آخرهم، فيركزون رماحهم يقولون: لقد كان هاهنا مرة ماء، حتى إذا كانوا حيال بيت المقدس قالوا: قد قتلنا من في الأرض، فهلموا نقتل من في السماء، فيرمون نبلهم إلى السماء، فيردها الله مخضوبة بالدم فيقولون: قد قتلنا من في السماء، ويتحصن ابن مريم وأصحابه، حتى يكون رأس الثور ورأس الجمل خيراً من مئة دينار اليوم).

كذا قال: (المغارة)، وهو تصحيف، وإنما هو: (المنارة)»[(١)][(٢)].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن أحد الرواة قد صحف كلمة في متنه، وهي قوله (المغارة)، وبين أن الصواب (المنارة)، وقوله صواب تدل عليه طرق الحديث الأخرى في صحيح مسلم وسنن أبي داود والترمذي وابن ماجه.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٢١٤).

(٢) أخرجه مسلم: في الفتن وأشراط الساعة باب ذكر الدجال وصفته وما معه رقم (٢٩٣٧) بزيادة فيه وباختلاف في اللفظ، وأبو داود: (٤/ ١١٧) رقم (٤٣٢١) وأورد منه قوله (ثم ينزل عيسى بن مريم عند المنارة البيضاء شرقي دمشق فيدركه عند باب لد فيقتله) وزاد قبله ما ليس في هذا الحديث الذي أورده ابن عساكر، والترمذي: (٤/ ٥١٠) رقم (٢٢٤٠) بزيادة فيه وباختلاف في اللفظ وقال: (هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر)، وابن ماجه: (٢/ ١٣٥٦) رقم (٤٠٧٥) بزيادة فيه وباختلاف في اللفظ.

وسند هذا الحديث ضعيف، ذلك لأن فيه (خزيمة بن جنادة) ـ وهو الراوي عن (نصر ابن علقمة) (انظر ترجمته في تهذيب التهذيب لابن حجر: (١٠/ ٣٨٣) رقم (٧٧٩)) ـ وهو مجهول، ذلك لأني لم أجد ترجمته في المصادر التي توافرت لدي.

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو القاسم الواسطي، نا أبو بكر الخطيب، أنا أبو بكر البرقاني، أنا عبدالله بن أحمد بن الصديق الداندانقاني، نا أبو نصر محمد بن نصر بن حمزة السمرقندي، نا نصر بن سيار السمرقندي، نا محمد بن عبد الملك **الدمشقي**، نا المعلى بن عبد الرحمن الواسطي، عن ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال:

(إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة).

كذا قال، وهذا وهم فاحش، وهو محمد بن عبد الملك الدقيقي الواسطي، تصحف الدقيقي بالدمشقي على بعض النقلة، وقد تابعه على حكاية هذا القول أبو نصر ابن ماكولا الحافظ ووهم أيضاً»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٣/ ١٦٣).

(٢) أخرجه من حديث (ابن عمر ﷺ): الطحاوي في شرح مشكل الآثار: (١٠/ ٣١٨) رقم (٤١٣٢)، وتمام في فوائده: (١/ ٣٤٠) رقم (٨٦٢)، وقد أورده ابن عساكر في تاريخه من طريق آخر: (٣٣/ ٤١) طبعة دار الفكر.

وقد أخرجه من حديث (أبي هريرة ﷺ): مسلم: في صلاة المسافرين وقصرها باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن رقم (٧١٠)، وأبو داود: (٢/ ٢٢) رقم (١٢٦٦)، والترمذي: (٢/ ٢٨٢) رقم (٤٢١) وقال: (وفي الباب عن ابن بحينة وعبدالله ابن عمرو وعبدالله بن سرجس وابن عباس وأنس) ثم قال: (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح)، والنسائي: (٢/ ١١٦) رقم (٨٦٥) و(٨٦٦)، وابن ماجه: (١/ ٣٦٤) رقم (١١٥١).

وسند هذا الحديث ضعيف، ذلك لأن فيه (معلى بن عبد الرحمن الواسطي) وقد قال ابن حجر عنه: (متهم بالوضع وقد رمي بالرفض) (انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٤١) رقم (٦٨٠٥))، لكن أصل الحديث صحيح، فقد رواه مسلم وأصحاب السنن.

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن فيه وهماً فاحشاً، وذلك بسبب تصحيف بعض الرواة لنَسَب راويه (محمد بن عبد الملك الدقيقي)[١]، فقد نُسِب في السند على أنه (الدمشقي) بدلاً من (الدقيقي)، وصوابه (الدقيقي) كما بين ابن عساكر، ثم بين أن (أبا نصر بن ماكولا)[٢] قد نَسَبه على أنه (الدمشقي) متابعاً في ذلك لمن صحف نسبه، ونسبه للوهم في ذلك.

الخلاصة:

من الأمثلة السابقة يتبين أن الحديث (المُصَحَّف) عند ابن عساكر متفق مع ما هو مقرر ومعتمد عند المحدثين.

ملاحظة تتعلق بالحديث المصحف:

لدى تتبع مصطلح (المُصَحَّف) في كتاب تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، تبين أنه استعمله في أحد المواضع بمعنى مصطلح (المقلوب)، وقد سبق إيراد

---

(١) محمد بن عبد الملك بن مروان الواسطي، أبو جعفر الدقيقي، صدوق، روى عن معلى ابن عبد الرحمن وعن غيره، من الطبقة الحادية عشرة، توفي سنة (٢٦٦هـ)، أخرج له أبو داود وابن ماجه. انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٢/ ٥٨٢) رقم (٢٢٠)، وتقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٩٤) رقم (٦١٠١).
وبدراسة ترجمة (المعلى بن عبد الرحمن الواسطي) في تهذيب الكمال للمزي: (٢٨/ ٢٨٨) رقم (٦١٠٠)، فإنه ليس في الرواة عنه من اسمه (محمد بن عبد الملك) إلا راو واحد، وهو الدقيقي، ما يؤكد صحة قول ابن عساكر.

(٢) علي بن هبة الله بن علي، أبو نصر بن أبي القاسم العجلي، الأمير الحافظ البغدادي المعروف بابن ماكولا، قال أبو سعد السمعاني: (كان ابن ماكولا لبيباً، عالماً، عارفاً، حافظاً، يرشح للحافظ حتى كان يقال له: الخطيب الثاني)، توفي سنة نيف وسبعين وأربع مئة، وقيل غير ذلك. انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥٢/ ١٥)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (١٨/ ٥٦٩) رقم (٢٩٨).

هذا المثال في الحديث (المقلوب)[١].

* * *

المبحث السابع
المُعَل

أولاً ـ أقوال العلماء في المُعَل[٢]:

هذا النوع (من أَجَلِّ أنواع الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب)[٣]، وذلك لما يكتنفه من غموض ولما يتطلبه اكتشافه من سعة اطلاع على طرق الأحاديث وأحوال الرواة وأوطانهم وتواريخ ولادتهم ووفياتهم ورحلاتهم وأسمائهم وكناهم وألقابهم، واستحضار ذلك كله في وقت واحد لأجل المقارنة بين هذه الطرق والروايات واكتشاف مواطن الخلل الخفية فيها.

فالحديث المعل: (هو الحديث الذي اطُّلِع فيه على سبب يقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منه)[٤].

وقد قسم العلماء الحديث (المعل) بحسب موقع العلة فيه إلى معل في السند، ومعل في المتن، ومعل فيهما معاً.

---

(١) انظر الملاحظة الثانية في مبحث (المقلوب): ص (٤٠٤) وما بعدها من هذا البحث.

(٢) اشتهر عند المحدثين باسم (المعلل)، لكن الأولى من حيث اللغة تسميته (المعل). انظر منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٤٤٧).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٩٠).

(٤) لمحات موجزة في أصول علم العلل للدكتور نور الدين عتر: ص (١٥).

أما من حيث أنواع (العلة) أو الأسباب التي من أجلها يوصف الحديث بأنه حديث (معل)، فهي كثيرة، أورد **الحاكم** (ت٤٠٥هـ) عشرة منها، وقد لخصها **السيوطي** (ت٩١١هـ) في تدريب الراوي بقوله:

(**أحدها**: أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه.

الثاني: أن يكون الحديث مرسلاً من وجه، رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه ظاهره الصحة.

الثالث: أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ويروى عن غيره، لاختلاف بلاد رواته، كرواية المدنيين عن الكوفيين.

الرابع: أن يكون محفوظاً عن صحابي، فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته[1]، بل ولا يكون معروفاً من جهته.

الخامس: أن يكون روي بالعنعنة، وسقط منه رجل، دل عليه طريق أخرى محفوظة.

السادس: أن يُختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

السابع: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله.

الثامن: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة، فعلتها أنه لم يسمعها منه.

التاسع: أن تكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك

(١) هذه العبارة مصححة من تعليق الشيخ أحمد شاكر على الباعث الحثيث: ص (٥٠)، وهي وردت في تدريب الراوي مصحفة.

الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق ـ بناء على الجادة ـ في الوهم.

العاشر: أن يُروى الحديث مرفوعاً من وجه، وموقوفاً من وجه)[١].

هذا وأسباب إعلال الحديث كثيرة لا تنحصر فيما ذُكر، وقد نبه الحاكم على هذا بقوله بعد إيراده لهذه الأسباب التي تجيز وصف الحديث بأنه (معل): (وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة، ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجلِّ هذه العلوم)[٢].

ولوصف ما ذُكر بأنه (علة) شرطان، أولهما كون هذا السبب خفياً يحتاج إلى بحث وتفتيش وتمحيص لاكتشافه، وثانيهما كونه قادحاً في صحة الحديث.

وقد نبه أئمة هذا الفن على أمرين فيما يتصل بالحديث (المعل)، وفي الحقيقة هما الشرطان اللذان تمت الإشارة إليهما لصحة وصف الحديث بأنه (معل):

أولهما أنه قد يطلق اسم (العلة) على غير ما تمت الإشارة إليه، وبعبارة أخرى أنه قد يطلق اسم (المعل) على حديث وجد فيه سبب ظاهر غير خفي لضعفه فضُعِّف بذلك، وقد نبه ابن الصلاح إلى ذلك بقوله: (ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث)[٣]، وهذا توسع في استعمال اسم (العلة).

---

(١) تدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥ ـ ٣٠٦ ـ ٣٠٧) بتجريد عبارته من الأمثلة.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص (١١٩).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٩٢ ـ ٩٣).

والأمر الثاني أن ما أُطلق عليه اسم (المعل) لا يستلزم الحكم بضعفه دوماً، أي أن العلة لا تكون دوماً قادحة في صحة الحديث، وذلك كما لو اشتبه على أحد الرواة اسم راوٍ ثقة براوٍ ثقة آخر في سند الحديث، حتى قيل: (من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول)(١)، وهذا أيضاً توسع في استعمال اسم (العلة).

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في المعل:

استخدم ابن عساكر مصطلح (المعل) في كتابه تاريخ مدينة دمشق في مواضع قليلة، فهو يقول بعد إيراده الحديث الذي ينطبق عليه هذا الوصف: (هذا حديث له علة) أو نحو ذلك، ثم يبين العلة فيه، لكنه كثيراً ما يورد أحاديث يبين فيها علة خفية قادحة في صحتها، لكنه يكتفي ببيان العلة دون أن يصف هذه الأحاديث بأنها أحاديث (معلة).

ومن الأحاديث التي بين علتها ووصفها بأنها (معلة) قوله:

«أخبرنا أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو طالب بن غيلان، أنا أبو بكر الشافعي، نا أبو عمران موسى بن سهل الوشاء، نا يزيد بن هارون، أنا عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال:

(خير يوم يحتجم فيه يوم سبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين. وما مررت بملأ من الملائكة ليلة أسري بي إلا قالوا: عليك بالحجامة يا محمد).

هذا حديث له علة:

أخبرنا بها أبو البركات الأنماطي، أنا محمد بن المظفر، أنا أبو الحسن العتيقي، أنا يوسف بن أحمد، أنا أبو جعفر العقيلي، نا محمد بن موسى، نا محمد ابن سليمان قال: سمعت أحمد بن داود الخزاز يقول: سمعت علي بن المديني

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٩٣).

يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول:

قلت لعباد بن منصور الناجي: عمن سمعت (ما مررت بملأ من الملائكة)، وأن النبي ﷺ كان يكتحل ثلاثاً؟ فقال: حدثني ابن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن له علة، ثم روى بسنده إلى (يحيى بن سعيد القطان) أنه سأل راوي هذا الحديث (عباد بن منصور)[٣] ـ وهو قد تفرد بروايته للحديث ـ عمن سمع هذا الحديث؟ فأجاب بأنه قد حدثه به (ابن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ)، فبين

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٨/ ٢٠٣).

(٢) أخرجه أبو بكر الشافعي في الفوائد: ص (٣٢٢) رقم (٣٢٠)، والترمذي: (٤/ ٣٩١) رقم (٢٠٥٣) بتقديم قسمه الثاني على قسمه الأول وبزيادات فيه، وعقب عليه بقوله: (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور)، وابن ماجه: (٢/ ١١٥١) رقم (٣٤٧٧) وقد أخرج القسم الثاني منه فقط، وابن أبي شيبة في مصنفه: (٥/ ٥٩) رقم (٢٣٦٨٣) وقد أخرج القسم الثاني منه فقط، وأحمد في مسنده: (١/ ٣٥٤) رقم (٣٣١٦)، والطبري في تهذيب الآثار في مسند ابن عباس: (١/ ٤٨٨) رقم (٢٠)، وفي (١/ ٤٨٩) رقم (٢١) وقد بين أن له علة، والحاكم في المستدرك: (٤/ ٢٣٣) رقم (٧٤٧٣) وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الذهبي: (صحيح)، وقد ورد عندهم جميعاً من طريق (عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس).

(٣) عباد بن منصور الناجي، أبو سلمة البصري، القاضي بها، صدوق، رمي بالقدر، وكان يدلس عن عكرمة، قال الذهبي: (كل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود)، وتغير بأخرة، من الطبقة السادسة، توفي سنة (١٥٢هـ)، أخرج له البخاري في التعاليق والأربعة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٢٩١) رقم (٣١٤٢)، وميزان الاعتدال للذهبي: (٤/ ٤١) رقم (٤١٤٦).

بذلك أنه قد أسقط راويان من سند الحديث عندما رواه عن (عكرمة)[1] بلفظ يوهم السماع منه، وهذا يدخل في باب التدليس، و(عباد) مشهور بالتدليس، وهو كما بين الذهبي فإن كل ما رواه عن (عكرمة) قد سمعه من (إبراهيم بن أبي يحيى)[2] عن (داود بن حصين)[3]، وهـذا الحديـث مما تُوسِّع في وصفه بأنـه حديث (مُعَل)، وذلك لأن علته ظاهرة، وهي تدليس راويـه الذي عرف بالتدليس عمن دلس عنه.

وأما ما يدخل في باب الحديث (المعل) ولكن ابن عساكر اكتفى ببيان علته دون وصفه بأنه (معل)، فمثاله قوله:

«أخبرنا أبو العز أحمد بن عبيدالله بن كادش العكبري فيما ناولني إياه وقال اروه عني، أنا أبو علي محمد بن الحسين الجازري، أنا القاضي أبو الفرج المعافى ابن زكريا، نا محمد بن حمدان بن بغداد الصيدلاني، حدثني **يوسف بن الضحاك**، حدثني **أبي**، نا خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عائشة:

أن النبـي ﷺ كـان مـزاحـاً، وكـان يقـول: (إن الله لا يـؤاخـذ المـزاح

---

(١) عكرمة، أبو عبدالله، مولى بن عباس، أصله بربري، ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة، من الطبقة الثالثة، توفي سنة (١٠٤هـ) وقيل بعد ذلك، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٩٧) رقم (٤٦٧٣).

(٢) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المدني، متروك، من الطبقة السابعة، توفي سنة (١٨٤هـ) وقيل سنة (١٩١هـ)، أخرج له ابن ماجه. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٩٣) رقم (٢٤١).

(٣) داود بن الحصين، الأموي، مولاهم، أبو سليمان المدني، ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج، من الطبقة السادسة، توفي سنة (١٣٥هـ)، أخرج له الستة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (١٩٨) رقم (١٧٧٩).

الصادق في مزاحه).

كذا قال، **وليس هذا الإسناد بمتصل**، فإن يوسف بن الضحاك متأخر، يروي عن أبي سلمة التبوذكي ومحمد بن سنان العوفي وأقرانهما، وأراه سقط منه اسم شيخه الذي روى عنه عن أبيه عن خالد، والله أعلم»[1].

فقد أورد ابن عساكر هذا الحديث، ثم بين علة خفية في سنده، وهي أن إسناده منقطع ليس بمتصل، ثم بين سبب عدم الاتصال، وهو أن (يوسف بن الضحاك) لم يرو الحديث عن الراوي فوقه والذي ذكر اسمه مبهماً على أنه (أبوه)، وبيَّنَ أسماء اثنين من شيوخه، ثم رجح سقوط اسم شيخه من السند، وأن هذا الشيخ الذي سقط اسمه من السند هو الذي روى عن (أبيه) الذي يروي الحديث عن (خالد الحذاء)، ويلاحظ أن ابن عساكر لم يصف هذا الحديث بأنه (معل)، بل اكتفى ببيان العلة التي فيه، وهي علة خفية قادحة في صحته، وهذا الحديث يدخل في النوع الأول من أنواع العلة التي ذكرها الحاكم.

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو الحسين بن النقور، أنا عيسى بن علي، نا **عبدالله بن محمد**، نا **منجاب بن حارث**، وغيره، عن شريك، عن عطاء بن السائب قال: أوصى أبي بشيء لبني هاشم، فأتيت أبا جعفر بالمدينة، فبعثني إلى امرأة عجوز كبيرة ابنة لعلي، فقالت: حدثني مولى لرسول الله ﷺ يقال له: طهمان أو ذكوان قال:

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٧٧)، وقد سبق إيراد هذا الحديث ص (١٩٩) من هذا البحث.

وسند هذا الحديث ضعيف، وذلك للانقطاع الذي بينه ابن عساكر في سنده.

قال لي رسول الله ﷺ: (يا طهمان ـ أو يا ذكوان ـ إن الصدقة لا تحل لي ولا لأهل بيتي، وإن مولى القوم من أنفسهم).

قال البغوي: ورواه غيره عن شريك عن عطاء بن السائب، وسماه مهران، وقيل ميمون، وقيل باذام، وقيل كيسان، فلا أدري أيها الصواب.

كذا كان في الأصل، ولا أعرف للبغوي رواية عن منجاب، والله أعلم»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين علة خفية في سنده، وهي أن راويه (عبدالله بن محمد البغوي)[٣] ليس له رواية عن (منجاب بن حارث)[٤]، مع معاصرته له، فسند هذا الحديث فيه انقطاع خفي، لكن ابن عساكر لم يصف هذا الحديث بأنه (معل)، بل اكتفى ببيان علته، وهي علة خفية قادحة في صحته، وهو يدخل في النوع الأول من أنواع العلة التي ذكرها الحاكم، كما أنه يدخل في باب المرسل الخفي.

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا عالياً أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين القرشي، وأبو الفتح المختار بن عبد الحميد بن المنتصر، وأبو المحاسن أسعد بن علي بن زياد الهرويون، قالوا: أنا أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد الداودي، أنا عبدالله بن

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٢٨٣).

(٢) سبق إيراده وتخريجه ص (٢٣٥) من هذا البحث.

(٣) انظر ترجمته ص (٢٣٦) في الحاشية رقم (١) من هذا البحث.

(٤) انظر ترجمته ص (٢٣٦) في الحاشية رقم (٢) من هذا البحث.

أحمد بن حمويه السرخسي، نا إبراهيم بن خزيم الشاشي، نا عبد بن حميد الكشي، أنا يزيد بن هارون، أنا أبو العطوف الجراح بن منهال الجزري، عن الزهري، **عن رجلٍ**، عن ابن عمر قال:

خرجت مع النبي ﷺ حتى دخل في بعض حيطان الأنصار، فجعل يلتقط من التمر ويأكل، فقال لي: (يا ابن عمر، ما لك لا تأكل؟) قال قلت: يا رسول الله، لا أشتهيه، قال: (لكني أشتهيه، وهذه صبح رابعة مذ لم أذق طعاماً ولم أجده، ولو شئت لدعوت ربي ﷻ فأعطاني مثل ملك كسرى وقيصر، فكيف بك يا ابن عمر إذا بقيت في قوم يخبؤون رزق سنتهم، ويضعف اليقين؟)، فوالله ما برحنا ولا رمنا حتى نزلت: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[العنكبوت: ٦٠]، فقال رسول الله ﷺ: (إن الله ﷻ لم يأمرني بكنز الدنيا ولا اتباع الشهوات، فمن كنز دنيا يريد بها حياة باقية، فإن الحياة بيد الله، ألا وإني لا أكنز ديناراً ولا درهماً ولا أخبأ رزقاً لغد).

الرجل الذي لم يسمه يزيد بن هارون هو عطاء بن أبي رباح، سماه عمار بن عبد الجبار أبو الحسن المروزي.

أخبرنا بحديثه أبو محمد الحسن بن أبي بكر الهروي، أنا الفضل بن يحيى الفضيلي، أنا أبو محمد بن شريح، أنا محمد بن عقيل البلخي، نا منصور بن محمد بن منصور التيمي في قرية علي بن خشرم، أنبا عمار ـ وهو ابن عبد الجبار ـ، أنا أبو العطوف، عن الزهري، عن **عطاء بن أبي رباح**، عن عبدالله بن عمر قال:

كنت أمشي مع رسول الله ﷺ في حائط من حيطان المدينة، فجعل رسول الله ﷺ يلقط من الرطب ويأكل، فقال لي: (كل يا ابن عمر)، فقلت: لا أشتهيه يا رسول الله، فقال: (لكني آكله وأشتهيه، وهذه أربعة مذ لم أطعم

طعاماً ولم أجده، ولو سألت ربي لأعطاني مثل ملك كسرى وقيصر)، ثم قال لي: (يا ابن عمر، فكيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس، يخبؤون رزق سنتهم ويضعف اليقين؟)، قال ابن عمر: فما رمت ولا برحت حتى نزلت عليه ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾[العنكبوت: ٦٠](١)(٢).

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، وقد ورد في سنده راوٍ أُغفِلَ ذكر اسمه، ثم بين أن هذا الحديث قد ورد من طريق آخر وقد بين فيه راويه اسم هذا الراوي المبهم على أنه (عطاء بن أبي رباح)(٣)، وهذا الحديث يدخل في النوع

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ١٥٤).

(٢) أخرجه عبد بن حميد في مسنده: (١/ ٢٥٩) رقم (٨١٦)، والطبراني في الأوسط: (٨/ ٣٦٠) رقم (٨٨٧٣)، وابن عساكر كان قد أورد قبل هذا الطريق لهذا الحديث طريقاً آخر من طريق (... الجراح بن منهال الجزري، عن الزهري، عن رجلٍ، عن ابن عمر قال...)، ثم نقل بعده عن البيهقي قوله: (هذا إسناد مجهول، والجراح بن منهال ضعيف).

وطرق الحديث التي أوردها ابن عساكر ضعيفة، ذلك لأنها من طريق (أبي العطوف الجراح بن منهال) حيث بين أنه ضعيف، وقد قال عنه الإمام أحمد: (كان صاحب غفلة)، وقال ابن المديني: (لا يكتب حديثه)، وقال البخاري ومسلم: (منكر الحديث)، وقال النسائي والدارقطني: (متروك)، وقال ابن حبان: (كان يكذب في الحديث ويشرب الخمر) (انظر لسان الميزان: (٢/ ٩٩) رقم (٤٠٤))، والحديث ليس له طرق أخرى إلا عند الطبراني في الأوسط، وهو من طريق (الوازع بن نافع العقيلي)، وقد قال عنه يحيى بن معين: (ليس بثقة)، وقال البخاري: (منكر الحديث)، وقال النسائي: (متروك)، وقال أحمد: (ليس بثقة) (انظر لسان الميزان لابن حجر (٦/ ٢١٣) رقم (٧٥٠))، فهذا الحديث من جميع طرقه ضعيف.

(٣) عطاء بن أبي رَباح، واسم أبي رباح أسلم القرشي، مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، من الطبقة الثالثة، توفي سنة (١١٤هـ) على المشهور، وقيل إنه تغير بأخرة ولم يكثر ذلك منه، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٩١) رقم (٤٥٩١).

السابع من أنواع العلة التي ذكرها الحاكم، وهو الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله، وابن عساكر اكتفى في هذا الحديث ببيان علته، ولم يصفه بأنه حديث معل.

ومثال آخر قوله:

«قرأت بخط أبي الحسن الحنائي، نا أبو جعفر محمد بن إسحاق القارئ الزوزني قدم علينا حاجاً، نا الشيخ الزكي أبو بكر محمد بن علي، نا أبو محمد عبدالله بن محمد الخطيب، نا أبو سعيد العدوي، عن خراش بن عبدالله، عن أنس بن مالك قال:

من صام يوماً تطوعاً، فلو أعطي مل ء الأرض ذهباً ما وفي أجره يوم الحساب.

كذا ذكر هذا الحديث موقوفاً، وقد وقع لي مرفوعاً بعلو:

أخبرناه أبو غالب بن البناء، أنا أبو محمد الجوهري، أنا محمد بن العباس الخزاز

ح وأخبرناه أبو بكر محمد بن الحسين بن المزرفي، وأبو السعود أحمد بن علي، قالا: نا أبو الحسين بن المهتدي، أنا أبو الحسن علي بن عمر بن محمد السكري

قالا: نا أبو سعيد الحسن بن علي العدوي، نا خراش، نا أنس بن مالك ـ وقال السكري: عن أنس ـ قال: قال رسول الله ﷺ:

(من صام يوماً تطوعاً، فلو أعطي ملء الأرض ذهباً ما وفي أجره ـ وقال الخزاز: لأجره ـ دون يوم الحساب)»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦١/ ٣٨).

(٢) أورده الفتني في تذكرة الموضوعات: ص (٧٠) وقال: (فيه كذابان).

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، وهو حديث موقوف على (أنس بن مالك ﷺ)، ثم بين أنه ورد من حديثه من طريق آخر مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ثم أورده، وهذا الحديث يدخل في النوع العاشر من أنواع العلة التي ذكرها الحاكم، وهو ورود الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه آخر، وابن عساكر اكتفى في هذا الحديث ببيان علته، ولم يصفه بأنه حديث معل.

الخلاصة:

إن الأحاديث التي من هذا الباب كثيرة في تاريخ مدينة دمشق، فالحافظ ابن عساكر بين علة كثير من الأحاديث التي أوردها، لكنه لم يصفها بأنها أحاديث (معلة)، مع أن هذا المصطلح ينطبق عليها تماماً، وأما المواضع التي فيها علة، وقد وصفها ابن عساكر بهذا الوصف، فإنه بعد أن يطلق هذا الوصف عليها، ينقل علتها عمن سبقه في أغلب الأحيان، وذلك كما في المثال الأول.





الفصل الخامس

علوم أسماء الرواة عند الحافظ ابن عساكر

المبحث الأول: المبهم.

المبحث الثاني: من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة.

المبحث الثالث: الأسماء والكنى.

المبحث الرابع: الألقاب.

المبحث الخامس: معرفة أوطان الرواة وبلدانهم.







المبحث الأول

المبهم

أولاً ـ أقوال العلماء في المبهم:

عُرِّف (المبهم) في اصطلاح المحدثين بأنه:

من أُغفِلَ ذكر اسمه في الحديث من الرجال والنساء[1].

وقد أفرده **ابن الصلاح** (ت٦٤٣هـ) بنوع خاص في كتابه علوم الحديث، وبين أنه على أقسام بقوله:

(وهو على أقسام:

منها وهو أبهمها: ما قيل فيه (رجل) أو (امرأة).

ومنها: ما أبهم بأن قيل فيه (ابن فلان) أو (ابن الفلاني) أو (ابنة فلان) أو نحو ذلك.

ومنها: (العم) و(العمة) ونحوهما.

ومنها: (الزوج) و(الزوجة))[2].

---

(١) عرف الدكتور نور الدين عتر حفظه الله علم الإبهام بأنه: (معرفة اسم من أُغفِلَ ذكر اسمه في الحديث من الرجال والنساء)، ويؤخذ منه تعريف المبهم الذي أوردته في المتن، انظر منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (١٦٣).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٣٧٥) النوع التاسع والخمسون ـ معرفة المبهمات.

وقد نبه الدكتور نور الدين عتر حفظه الله إلى أن هذا التقسيم هو تقسيم بحسب نوع الإبهام، ورأى تقسيم هذا النوع بحسب موضع الإبهام فيه، فقسمه إلى مبهم في السند، ومبهم في المتن[١].

لكن بعض علماء الحديث أدخلوا (المبهم) في أنواع الحديث الأخرى، وذلك كما فعل **أبو جعفر العقيلي (ت٣٢٢هـ)**[٢]، فقد أدخل (المبهم) في (المجهول)، ويتبين هذا من صنيعه في كتابه الضعفاء الكبير، حيث أورد خبراً ثم عقب عليه بقوله:

(هكذا حدثناه محمد بن أحمد: عن يحيى بن المغيرة، عن زافر، عن رجل، عن الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل.

فيه رجلان مجهولان: أحدهما رجل لين لم يسمه زافر، والآخر الحارث ابن محمد)[٣].

فقد وصف الراوي (المبهم) بأنه (مجهول).

وأما **أبو عبدالله الحاكم (ت٤٠٥هـ)**، فقد أدخل (المبهم) في (المنقطع)، وذلك كما تبين من كلامه في (المنقطع)، حيث إنه قسَّمَ الحديث (المنقطع) إلى

---

(١) انظر منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (١٦٣).

(٢) الحافظ الإمام أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، صاحب كتاب الضعفاء الكبير، سمع محمد بن إسماعيل الترمذي وعلي بن عبد العزيز البغوي وخلقاً كثيراً، حدث عنه أبو الحسن محمد بن نافع الخزاعي وأبو بكر بن المقرئ وآخرون، قال الحافظ أبو الحسن بن سهل القطان: (أبو جعفر ثقة جليل القدر، عالم بالحديث، مقدم في الحفظ)، توفي سنة (٣٢٢هـ). انظر تذكرة الحفاظ للذهبي: (٣/ ٨٣٣) رقم (٨١٤).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي: (١/ ٢١١) ترجمة (الحارث بن محمد) رقم (٢٥٨).

ثلاثة أنواع، وأورد مثالين على النوعين الأول والثاني منهما، وقد ورد فيهما رواة لم يسموا في السند، وبين أن الانقطاع إنما حصل بسبب جهالة راويين في السند في المثال الأول، حيث قيل فيه (عن رجلين من بني حنظلة)، ولعدم تسمية الراوي في المثال الثاني، حيث قيل فيه (ثنا شيخ)[١].

وأما من حيث طريقة معرفة هذا الذي أُبهِم اسمه في السند أو المتن، فقد بينها الإمام السخاوي بقوله: (ويعرف تعيين المبهم برواية أخرى مصرحة به، أو بالتنصيص من أهل السير ونحوهم إن اتفقت الطرق على الإبهام، وربما استدل له بورود تلك القصة المبهم صاحبها لمعين، مع احتمال تعددها)[٢].

وقد أفرد العلماء هذا النوع بالتصنيف، ومن أوائل من صنف فيه الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، وقد سمَّى كتابه (الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة)، وأحسن ما صنف فيه (المستفاد من المبهمات) للحافظ ولي الدين أحمد العراقي (ت٨٢٦هـ)[٣].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في المبهم:

لم يستعمل ابن عساكر مصطلح (المبهم) في وصف رواة الأحاديث في كتابه تاريخ مدينة دمشق، على الرغم من أنه أورد أحاديث كثيرة وُجِد في أسانيدها ومتونها رجال مبهمين ونساء مبهمات، ومثال على حديث وُجِد في سنده راوٍ مبهم قوله:

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم: ص (٢٧) النوع التاسع ـ معرفة المنقطع من الحديث.

(٢) فتح المغيث للسخاوي: (٣/ ٢٣٠).

(٣) انظر منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (١٦٥).

«أخبرنا عالياً أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين القرشي، وأبو الفتح المختار بن عبد الحميد بن المنتصر، وأبو المحاسن أسعد بن علي بن زياد الهرويون، قالوا: أنا أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد الداودي، أنا عبدالله بن أحمد بن حمويه السرخسي، نا إبراهيم بن خزيم الشاشي، نا عبد بن حميد الكشي، أنا يزيد بن هارون، أنا أبو العطوف الجراح بن منهال الجزري، عن الزهري، عن رجلٍ، عن ابن عمر قال:

خرجت مع النبي ﷺ حتى دخل في بعض حيطان الأنصار، فجعل يلتقط من التمر ويأكل، فقال لي: (يا ابن عمر، ما لك لا تأكل؟)، قال قلت: يا رسول الله، لا أشتهيه، قال: (لكني أشتهيه، وهذه صبح رابعة مذ لم أذق طعاماً ولم أجده، ولو شئت لدعوت ربي ﷻ فأعطاني مثل ملك كسرى وقيصر، فكيف بك يا ابن عمر إذا بقيت في قوم يخبؤون رزق سنتهم، ويضعف اليقين؟)، فوالله ما برحنا ولا رمنا حتى نزلت: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[العنكبوت: ٦٠]، فقال رسول الله ﷺ: (إن الله ﷻ لم يأمرني بكنز الدنيا ولا اتباع الشهوات، فمن كنز دنيا يريد بها حياة باقية، فإن الحياة بيد الله، ألا وإني لا أكنز ديناراً ولا درهماً ولا أخبأ رزقاً لغد).

الرجل الذي لم يسمه يزيد بن هارون هو عطاء بن أبي رباح، سماه عمار ابن عبد الجبار أبو الحسن المروزي»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وفي سنده راوٍ أُغفِلَ ذكر اسمه، لكنه لم

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ١٥٤).

(٢) سبق إيراده وتخريجه ص (٤٣٣ ـ ٤٣٤ ـ ٤٣٥) من هذا البحث.

يصفه بأنه مبهم، بل اكتفى بالإشارة إليه بعد أن أورد الحديث، وبَيَّنَ من هو بقوله: (الرجل الذي لم يسمه يزيد بن هارون[1] هو عطاء بن أبي رباح[2]، سماه عمار بن عبد الجبار أبو الحسن المروزي[3])، وأورد بعد ذلك طريق الحديث الذي سمي فيه هذا الراوي المبهم[4]، ويلاحظ أن ابن عساكر عَدَلَ عن وصف الراوي الذي أُغفِل ذكر اسمه في الحديث بأنه (مبهم) إلى قوله (الرجل الذي لم يُسَمَّ).

ومثال آخر ورد في سنده ذكر امرأة أُغفِل ذكر اسمها قوله:

«أخبرنا أبو محمد عبد الكريم السلمي، حدثنا أبو بكر الخطيب

ح وأخبرنا أبو عبدالله الفراوي، أخبرنا أبو بكر البيهقي

ح وأخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أخبرنا أبو بكر بن اللالكائي، وأبو سعد محمد بن علي بن محمد بن جعفر الرستمي

قالوا: أخبرنا محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان، أخبرنا

---

(١) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي، مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، من الطبقة التاسعة، توفي سنة (٢٠٦هـ) وقد قارب التسعين، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٦٠٦) رقم (٧٧٨٩).

(٢) انظر ترجمته ص (٤٣٥) الحاشية رقم (٣) من هذا البحث.

(٣) عمار بن عبد الجبار، روى عن شعبة وابن أبي ذئب، قال السليماني: (فيه نظر)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (المروزي، مولى بني سعد، كنيته أبو الحسن، يروي عن ورقاء وشعبة، روى عن أهل بلده، مات بمكة بعد يوم التشريق سنة إحدى عشرة ومئتين). انظر لسان الميزان لابن حجر: (٤/ ٢٧٢) رقم (٧٦٤).

(٤) سبق إيراده ص (٤٣٤) من هذا البحث.

عبدالله بن جعفر، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا سعيد ـ هو ابن منصور ـ، حدثنا يونس بن أبي يعفور العبدي، عن أبي إسحاق الهمداني، **عن امرأة من همدان سماها قالت**:

حججت مع النبي ﷺ، فرأيته على بعير له يطوف بالكعبة، بيده محجن ـ عليه بردان أحمران ـ يكاد يمس منكبه، إذا مر بالحجر استلمه بالمحجن، ثم يرفعه إليه فيقبله.

قال أبو إسحاق: فقلت لها: شبهيه، قالت: كالقمر ليلة البدر لم أر قبله ولا بعده مثله ﷺ»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر هذا الحديث، وقد ورد في سنده ذكر امرأة أُغفِل ذكر اسمها، لكنه لم يشر إلى ذلك ولم يعلق عليه.

وأما مثال ما أورده وكان المبهم فيه في المتن فقوله:

«أخبرنا عالياً أبو محمد هبة الله بن سهل الفقيه، وأبو المظفر بن القشيري

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢٦٨).

(٢) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة: (١/ ١٩٩)، وابن عساكر أخرج الحديث من أحد طرقه التي أوردها من طريقه، والفاكهي في أخبار مكة: (١/ ٢٤٦) رقم (٤٦٦)، وابن عساكر يلتقي معه في السند عند (سعيد بن منصور).

وسند هذا الحديث ضعيف، وذلك لتفرد (يونس بن أبي يعفور العبدي) فيه، وقد قال عنه ابن حجر: (صدوق يخطىء كثيراً)، وضعفه ابن معين وأحمد والنسائي، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وأعاده في المجروحين وقال: (منكر الحديث، يروي عن أبيه وعن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به عندي بما انفرد من الأخبار) (انظر المجروحين لابن حبان: (٣/ ١٣٩) رقم (١٢٣٩)، وتقريب التهذيب لابن حجر: ص (٦١٤) رقم (٧٩٢٠)، وتهذيب التهذيب له أيضاً: (١١/ ٣٧٩) رقم (٧٧١)).

قالا: أنا أبو عثمان سعيد بن محمد بن أحمد البحيري، أنا جدي أحمد بن محمد بن جعفر، أنا محمد بن إسحاق الثقفي، نا قتيبة بن سعيد، نا يعقوب بن عبد الرحمن، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد قال:

جاءت امرأة ببردة ـ فقال سهل هل تدرون ما البردة؟ قالوا: نعم، هذه الشملة منسوج في حاشيتها ـ فقالت: يا رسول الله، إني نسجت هذه بيدي أكسوكها، فأخذها رسول الله ﷺ محتاجاً إليها، فخرج إلينا وإنها لإزاره، فحسنها رجل من القوم، فقال: يا رسول الله اكسنيها، قال: (نعم)، فجلس ما شاء الله في المجلس، ثم رجع فطواها، ثم أرسل بها إليه، فقال له القوم: ما أحسنت، سألتها إياه، وقد عرفت أنه لا يرد سائلاً، فقال الرجل: والله ما سألتها إلا لتكون كفني يوم أموت، قال سهل: فكانت كفنه.

أخرجه البخاري والنسائي عن قتيبة»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٧٥).

(٢) أخرجه من طريق (قتيبة): البخاري: في اللباس باب البرود والحبرة والشملة رقم (٥٤٧٣)، والنسائي: (٨/ ٢٠٤) رقم (٥٣٢١) مختصراً، وفي سننه الكبرى: (٥/ ٤٨٠) رقم (٩٦٥٩)، والطبراني في الكبير: (٦/ ٢٠٠) رقم (٥٩٩٧) وقال في آخره مبيناً اسم الراوي الذي أُغفِل ذكر اسمه في المتن: (قال قتيبة: كان سعد بن أبي وقاص)، والبيهقي في شعب الإيمان: (٥/ ١٧٠) رقم (٦٢٣٤).

وأخرجه من غير طريق (قتيبة): البخاري: في الجنائز باب من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ فلم ينكر عليه رقم (١٢١٨) بلفظ قريب، وفي البيوع باب ذكر النساج رقم (١٩٨٧)، وفي الأدب باب حسن الخلق والسخاء وما يكره من البخل رقم (٥٦٨٩)، وابن ماجه: (٢/ ١١٧٧) رقم (٣٥٥٥)، وأحمد في مسنده: (٥/ ٣٣٣) رقم (٢٢٨٧٦)، والطبراني في الكبير: (٦/ ١٣٣) رقم (٥٧٥١)، وفي (٦/ ١٤٣) رقم (٥٧٨٥)، وفي: (٦/ ١٩٦) رقم (٥٨٨٧)، والبيهقي في سننه الكبرى: (٣/ ٤٠٤) رقم (٦٤٨٩).

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وفي متنه ذكرٌ لامرأة ورجل أُغفلَ ذكر اسميهما، فهما مبهمان، لكن ابن عساكر لم يشر إلى ذلك ولم يعلق عليه، وقد بين الطبراني اسم الرجل على أنه (سعد بن أبي وقاص ﷺ)[١]، وذلك كما تبين من تخريج الحديث، لكن ابن حجر جزم في مقدمة فتح الباري[٢] أن الرجل هو (عبد الرحمن بن عوف ﷺ)[٣].

وقد لوحظ أن ابن عساكر يدخل معنى (المبهم) في (المجهول)، وذلك يظهر من إطلاقه لوصف الجهالة على رواة أُغفِل ذكر أسمائهم ـ أي أنهم يدخلون في وصف المبهم ـ، ومثال ذلك قوله:

«أخبرناه عالياً أبو عبدالله الفراوي، أنا أبو بكر البيهقي، أنا أبو عبدالله الحافظ، نا أبو العباس محمد بن يعقوب

وأخبرنا أبو القاسم بن أبي بكر، أنا أبو الحسين البزار، أنا أبو طاهر، أنا رضوان بن أحمد

قالا: نا أحمد بن عبد الجبار، نا يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، حدثني

---

(١) سعد بن أبي وقاص، مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب الزهري، أبو إسحاق، أحد العشرة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، ومناقبه كثيرة، توفي بالعقيق سنة (٥٥هـ) على المشهور، وهو آخر العشرة وفاة، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٢٣٢) رقم (٢٢٥٩).

(٢) انظر فتح الباري لابن حجر: (١/ ٢٦٨).

(٣) عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد بن الحارث بن زهرة، القرشي الزهري، أحد العشرة، أسلم قديماً، ومناقبه شهيرة، توفي سنة (٣٢هـ) وقيل غير ذلك، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٤٨) رقم (٣٩٧٣).

العباس بن عبدالله بن معبد، **عن بعض أهله**، عن ابن عباس قال:

لما أتى رسول الله ﷺ أبا طالب في مرضه، فقال له: (يا عم، قل لا إله إلا الله أستحل لك بها الشفاعة يوم القيامة)، فقال: يا ابن أخي، والله - في حديث ابن السمرقندي قال: والله يا ابن أخي - لولا أن يكون سبة عليك وعلى أهل بيتك من بعدي، يرون أني قلتها جزعاً حين نزل بي الموت لقلتها، لا أقول إلا لأسرك بها، فلما ثقل أبو طالب، رُئي يحرك شفتيه، فأصغى إليه العباس ليسمع قوله، فرفع العباس عنه، فقال: يا رسول الله ﷺ: قال الكلمة التي سألته، فقال رسول الله ﷺ: (لم أسمع).

هذا الحديث في بعض إسناده من يُجهَل، والأحاديث الصحيحة تدل على موته كافراً»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وقد ورد في سنده راوٍ أُغفِل ذكر اسمه، فهو يدخل في باب المبهم، لكن ابن عساكر لم يطلق عليه هذا الوصف، بل علق عليه بقوله: (هذا الحديث في بعض إسناده من يُجهَل)، وهو بهذا يصف هذا الراوي الذي لم يسمَّ بأنه (مجهول) لا أنه (مبهم)، ولا يمكن القول إن المراد بهذا الوصف رواة آخرون غير هذا الذي لم يسمَّ، وذلك لأنه بالنظر إلى باقي رواة السند نجد أن جميعهم رواة معروفون، فتعين كون المراد به هذا الراوي الذي لم يسمَّ.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٦/ ٣٣٠) طبعة دار الفكر.

(٢) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة: (٢/ ٣٤٦) وعقب عليه بقوله: (هذا إسناد منقطع، ولم يكن أسلم العباس في ذلك الوقت).

وسند هذا الحديث ضعيف، وذلك لإبهام اسم أحد الرواة في السند، ويزيده ضعفاً ما أشار إليه ابن عساكر من أن الأحاديث الصحيحة تدل على موته كافراً.

الخلاصة:

بالنظر إلى صنيع ابن عساكر بمصطلح (المبهم)، يتبين أنه لم يصف من أُغفِل ذكر اسمه في الأسانيد أو المتون بمصطلح (المبهم)، رغم أننا نجد أن عدداً من الأحاديث التي أوردها وُجِد فيها من ينطبق عليه هذا الوصف، وهو ما يظهر في المثال الأول والثاني والثالث، وقد تبين أيضاً أن ابن عساكر أدخل معنى (المبهم) في (المجهول)، وذلك كما في المثال الرابع، فهو قد أطلق وصف (المجهول) على من أُغفِل ذكر اسمه في الحديث، وهذا كما يظهر توسع في استعمال مصطلح (المجهول)[1]، وهو بهذا يكون مُتابِعاً للعقيلي في التوسع في استعمال مصطلح (المجهول).

* * *

المبحث الثاني
من ذُكِر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة

أولاً ـ أقوال العلماء في من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة:

والمقصود بهذا النوع من أنواع الحديث (معرفة من ذُكِر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة فظن من لا خبرة له بها أن تلك الأسماء أو النعوت لجماعة متفرقين.

---

(١) ويؤيد هذا القول أن ابن عساكر قد وضع عنواناً لقسم من كتابه تاريخ مدينة دمشق ذَكَرَ فيه من أُغفِل ذكر أسمائهم من الرجال بقوله: (وهذا ذِكرُ من ذُكِرَ لنا من المجهولين) (تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٨/ ٨٧) طبعة دار الفكر)، وقد تكرر هذا الصنيع منه مرة أخرى في قسم ذَكَرَ فيه من أُغفِل ذكر أسمائهن من النساء بقوله: (ومن المجهولات غير المسميات والمكنيات) (تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: جزء تراجم النساء، ص (٥٥٥))، وهؤلاء الذين أورد تراجمهم في هذين القسمين يدخل أكثرهم في باب (المبهم)، لكن ابن عساكر وصفهم بأنهم من المجهولين.

وهذا فن عويص، والحاجة إليه حاقة، وفيه إظهار تدليس المدلسين، فإن أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم)[١].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة:

من اعتناء ابن عساكر بالأسانيد وبيانه لأحوال رواتها بيانه لمن ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة، ومن ذلك قوله:

«قرأت على أبي القاسم بن السمرقندي، عن أبي طاهر محمد بن أحمد بن محمد بن أبي الصقر، أنا أبو محمد الحسن بن محمد بن أحمد بن محمد بن جميع، أنا أبو يعلى عبدالله بن محمد بن حمزة بن أبي كريمة، أنا أبو العباس محمد بن الحسن بن قتيبة قراءة عليه، ثنا **إبراهيم بن محمد بن يوسف**، نا **الفريابي**، ثنا خطاب بن أيوب، ثنا عباد بن كثير، عن سعيد، عن قتادة، عن سالم، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ:

(إن الشيطان أتى العراق فباض فيهم وفرخ، ثم أتى مصر فبسط عبقريه[٢] وجلس، ثم أتى الشام فطردوه).

كذا قال، وقوله (نا الفريابي) وهم، و(إبراهيم بن محمد) هو (الفريابي)»[٣][٤].

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٣٢٣) النوع الثامن والأربعون ـ معرفة من ذُكِر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة.

(٢) عبقري: البسط التي فيها الأصباغ والنقوش، والعبقري جمع، واحدته عبقرية. انظر غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: (٣/ ٤٠٠).

(٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٣٠٤).

(٤) أورده الفسوي في المعرفة والتاريخ: (١/ ٢٠٦) بلفظ قريب، والطبراني في الكبير: (١٢/ ٣٤٠) رقم (١٣٢٩٠) بلفظ قريب، وفي الأوسط: (٦/ ٢٨٦) رقم (٦٤٣١) بلفظ قريب، وأبو الشيخ في العظمة: (٥/ ١٦٨٧) رقم (١١٤٠ ـ ٦٠) بلفظ قريب، وقد أورده السيوطي في اللآلىء المصنوعة: (١/ ٤٢٥) بلفظ قريب، وأورد له طرقاً أخرى منها طريق ابن عساكر هذا، ثم نقل عن ابن عساكر قولاً بسنده إلى (عبدالله بن=

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن في الحديث وهماً، وهو أن أحد الرواة جعل من (إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي)[1] راويين، فقال: (ثنا إبراهيم ابن محمد بن يوسف، نا الفريابي).

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو البركات الأنماطي، أخبرنا أبو سعد عبد الجليل بن محمد بن الحسن الساوي، أخبرنا أبو عبدالله محمد بن سلامة القضاعي، أخبرنا عبد الرحمن ابن عمر، أخبرنا أبو عمر عبدالله بن ديرويه الدمشقي، أخبرنا **أحمد بن المثنى**، نا إبراهيم بن الحجاج، نا عبد العزيز بن مسلم، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال:

(أكثروا من ذكر هادم اللذات[2]).

= وهب) تعقيباً منه على أحد طرق هذا الحديث: (أرى ذلك في فتنة عثمان، لأن الناس افتتنوا فيه وسلم أهل الشام)، ثم عقب السيوطي على ذلك بقوله: (وهذا يدل على ثبوت الحديث من الطريق التي أوردها المؤلف ـ يقصد ابن الجوزي ـ من طريق يعقوب بن سفيان عند ابن وهب، ويكون الحديث من أعلام النبوة فيدخل في كتاب المعجزات)، وطرق الفسوي والطبراني في الكبير والأوسط وأبي الشيخ تلتقي عند (حرملة بن يحيى)، وهذه الطرق الأربعة تلتقي مع طريق السيوطي عند (عبدالله بن وهب)، وأما طريق ابن عساكر فيلتقي مع هذه الطرق الخمسة عند الصحابي (عبدالله ابن عمر رضي الله عنهما).

(١) إبراهيم بن محمد بن يوسف بن سرج الفريابي، نزيل بيت المقدس، صدوق تكلم فيه الساجي، من الطبقة العاشرة، أخرج له ابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٩٣) رقم (٢٤٢).

(٢) يعني الموت، وقد ورد هذا التفسير مدرجاً من بعض الرواة مع متن الحديث الذي أورده الترمذي في سننه: (٤/ ٥٥٣) رقم (٢٣٠٧).

أحمد بن المثنى هو أبو يعلى الموصلي، نسبه إلى جده»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن الراوي الذي ذُكِر في المتن باسم (أحمد بن المثنى) إنما هو (أبو يعلى الموصلي)[3] وقد نُسِب إلى جده، وهذا مما يدخل في معنى التدليس.

الخلاصة:

من المثالين السابقين تبين أن الحافظ ابن عساكر يقوم بتعيين شخص الراوي عند حصول التباس في ذلك، وذلك فيما إذا ذُكِر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة في السند.

* * *

المبحث الثالث
الأسمـاء والـكـنـى

أولاً ـ أقوال العلماء في الأسماء والكنى:

(والمراد بهذا بيان أسماء ذوي الكنى، وكنى المعروفين بالأسماء)[4].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٩/ ٤٤٩).

(٢) أخرجه القضاعي في مسند الشهاب: (١/ ٣٩١) رقم (٦٦٨) وهو الطريق الذي أورد ابن عساكر الحديث منه، ورقم (٦٦٩)، وفي (١/ ٣٩٢) رقم (٦٧٠)، ورقم (٦٧١)، وجميع هذه الطرق فيها زيادة في آخرها، والترمذي: (٤/ ٥٥٣) رقم (٢٣٠٧) وقال: (هذا حديث حسن غريب)، والنسائي: (٤/ ٤) رقم (١٨٢٤)، وابن ماجه: (٢/ ١٤٢٢) رقم (٤٢٥٨)، ويلتقي طريق ابن عساكر مع طرق الترمذي والنسائي وابن ماجه عند (محمد ابن عمرو) وقد أوردوا الحديث بلفظ (هاذم) بدل قوله (هادم).

(٣) انظر ترجمته ص (٢٤٣) الحاشية رقم (٣) من هذا البحث.

(٤) منهج النقد للدكتور نور الدين عتر: ص (١٦٧).

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في الأسماء والكنى:

لدى تتبع أسانيد الأحاديث المرفوعة في تاريخ مدينة دمشق، تبين أن ابن عساكر كثيراً ما يبين أسماء رواة ذكرت كناهم في الأسانيد دون بيان أسمائهم، أو يبين كنى رواة ذكرت أسماؤهم دون بيان كناهم، أو أنه يبين أسماء رواة حصل وهم بتعيين أسمائهم، ويبين الصواب في ذلك.

ومثال لحديث ذكر فيه اسم أحد الرواة دون كنيته، فبين ابن عساكر كنيته خلال السند قوله:

«أخبرنا أبو القاسم علي بن إبراهيم الحسيني، وأبو محمد بن الأكفاني، وأبو الفرج غيث بن علي الخطيب، وأبو محمد عبد الكريم بن حمزة، قالوا: نا أبو بكر الخطيب البغدادي بلفظه، أنا أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبدالله بن مهدي البزاز، نا القاضي أبو عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي، نا **أحمد بن إسماعيل المدني ـ هو أبو حذافة السهمي ـ**، نا مالك بن أنس، عن يزيد بن عبدالله ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري قال:

كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأوسط من شهر رمضان، فاعتكف عاماً، حتى إذا كانت ليلة إحدى وعشرين، وهي الليلة التي يخرج فيها من صبيحتها من اعتكافه قال: (من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر، فقد رأيت هذه الليلة ثم أُنسيتها، وقد رأيتني أسجد من صبيحتها في ماء وطين، فالتمسوها في العشر الأواخر، والتمسوها في كل وتر).

قال أبو سعيد: فأمطرت السماء من تلك الليلة، وكان المسجد على

عريش[١]، فَوَكَفَ[٢]، فأبصرت عيناي رسول الله ﷺ انصرف علينا، وعلى جبهته أثر الماء والطين من صبيحة إحدى وعشرين»[٣][٤].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وبين خلال السند كنية أحد الرواة وقد ذُكِر اسمه دون ذِكر كنيته، وهو (أحمد بن إسماعيل المدني)[٥]، فبين كنيته ونسبه بقوله (أبو حذافة السهمي).

ومثال لحديث ذُكرت فيه كنية أحد الرواة دون اسمه، فبين ابن عساكر اسمه خلال السند، قوله بعد أن أورد حديثاً:

«أخبرناه أعلى من هذا بدرجتين أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو علي بن المذهب، أنا أحمد بن جعفر، نا عبدالله بن أحمد، حدثني أبي، نا **أبو عبيدة الحداد**

---

(١) خيمة من خشب وثُمام [نبت ضعيف قصير لا يطول. لسان العرب لابن منظور: (١٢/ ٨١) مادة (ثمم)]، وأحياناً تسوى من جريد النخل ويطرح فوقها الثُمام. تاج العروس للزبيدي: (١٧/ ٢٥٢) مادة (عرش).

(٢) أي قطر الماء من سقفه. انظر فتح الباري لابن حجر: (٤/ ٢٥٨).

(٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٧/ ٢٣).

(٤) أخرجه مالك في الموطأ: (١/ ٣١٩) رقم (٦٩٢)، والبخاري: في الاعتكاف باب الاعتكاف في العشر الأواخر والاعتكاف في المساجد كلها رقم (١٩٢٣)، وأورده في مواضع أخرى برقم (٧٨٠ و١٩١٢ و١٩١٤ و١٩٣١و١٩٣٥) بلفظ قريب، وأورد قسماً منه في الحديث رقم (٨٠١)، ومسلم: في الصيام باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها رقم (١١٦٧)، وابن عساكر يلتقي مع البخاري في السند عند (مالك بن أنس)، ويلتقي مع مسلم عند (يزيد بن عبدالله بن الهاد).

(٥) أحمد بن إسماعيل بن محمد السهمي، أبو حذافة، سماعه للموطأ صحيح، وخلط في غيره، من الطبقة العاشرة، توفي سنة (٢٥٩هـ)، أخرج له ابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٧٧) رقم (٩).

ـ **يعني عبد الواحد بن واصل** ـ، نا عبد الرحمن بن بديل بن ميسرة، حدثني أبي، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ:

(إن لله أهلين من الناس).

قيل: من هم يا رسول الله؟

قال: (أهل القرآن هم أهل الله وخاصته)»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وبين خلال السند اسم أحد الرواة ذُكِرت كنيته دون ذكر اسمه، وهو (أبو عبيدة الحداد)، فقد بين أن اسمه (عبد الواحد بن واصل)[3].

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو القاسم علي بن إبراهيم العلوي، وأبو الحسن علي بن أحمد المالكي، وأبو الحسن علي بن الحسن بن سعيد قالوا: أنا أبو بكر الخطيب، نا القاضي أبو العلاء محمد بن الحسن بن محمد الوراق، نا أبو الحسن علي بن

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٨/ ٤١٤) طبعة دار الفكر.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده: (٣/ ١٢٧) رقم (١٢٣١٤)، وأخرجه من طرق أخرى في: (٣/ ١٢٧) رقم (١٢٣٠١)، وفي (٣/ ٢٤٢) رقم (١٣٥٦٦)، وابن ماجه في سننه: (١/ ٧٨) رقم (٢١٥)، والحاكم في المستدرك: (١/ ٧٤٣) رقم (٢٠٤٦) وقال: (وقد روي هذا الحديث من ثلاثة أوجه عن أنس هذا أمثلها)، وأسانيد ابن عساكر وابن ماجه والحاكم تلتقي عند (عبد الرحمن بن بديل بن ميسرة).

(٣) عبد الواحد بن واصل السدوسي، مولاهم، أبو عبيدة الحداد البصري، نزيل بغداد، ثقة تكلم فيه الأزدي بغير حجة، من الطبقة التاسعة، توفي سنة (١٩٠هـ)، أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٦٧) رقم (٤٢٤٩).

الحسين بن جعفر القطان بالبصرة إملاء في سنة ست وثلاثين وثلاثمئة، نا أبو عبيدالله بن الربيع بمصر، نا **أبو لقمان ـ يعني محمد بن عبدالله النخاس البغدادي ـ**، نا هاشم بن القاسم، نا سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ:

((اتقوا غضب عمر، فإن الله يغضب إذا غضب))»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وبين خلال السند اسم أحد الرواة ذُكِرت كنيته دون ذكر اسمه، وهو (أبو لقمان)، وبين أن اسمه هو (محمد بن عبدالله النخاس البغدادي)[3].

ومثال على حديث حصل الوهم بتعيين اسم أحد الرواة فيه لاشتراك أكثر من راوٍ واحدٍ بكنية واحدةٍ، فبين ابن عساكر الصواب في اسمه، قوله:

«أنبأنا أبو الفرج غيث بن علي ـ ونقلته من خطه ـ، أنا أبو القاسم رمضان بن علي بن عبد الساتر بن أحمد بن رمضان الزيادي بتنيس، نا أبو الحسن علي بن عبدالله بن عمر الجرجيري، نا أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن أحمد الحداد، نا **أبو الحسن علي بن أبي رجاء** بدمشق، نا أبو مسلمة إسحاق بن سعيد بن الأركون، نا

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (المجلد ٥٢ ـ ٥٣/ ٦٣).

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: (٥/ ٤٣٠) في ترجمة (محمد بن عبدالله أبو لقمان النخاس) وقد قال عنه فيها: (كان ضعيفاً يروي المنكرات عن الثقات)، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية: (١/ ١٩٥) رقم (٣٠٥) وعقب عليه بقوله: (هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ).

(٣) محمد بن عبدالله، أبو لقمان النخاس، نزل مصر وحدث بها، وكان ضعيفاً يروي المنكرات عن الثقات، توفي بمصر سنة (٢٦٠هـ). انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (٥/ ٤٣٠) رقم (٢٩٤٦).

سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة، أن نبي الله ﷺ قال:

(لغدوة في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها، ولقاب قوس أحدكم من الجنة خير مما بين السماء والأرض).

كذا قال، وهذا وهم، وأبو الحسن بن أبي رجاء هذا اسمه أحمد بن نصر ابن شاكر، دمشقي مشهور، ولعله كان في الأصل غير مسمى فسماه بعض الرواة علياً، لأن الغالب في هذه الكنية أن تكون لعلي، والله أعلم»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن فيه وهماً، وهو أن (أبا الحسن) ورد اسمه في السند خطأً على أنه (علي بن أبي رجاء)[3]، والصواب أن اسمه (أحمد بن نصر بن شاكر)[4]، وهو (ابن أبي رجاء الدمشقي)، وبين أن سبب هذا الوهم من أحد رواة الحديث أن الغالب في من كنيته (أبو الحسن) أن يكون اسمه

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٩/ ٢٠٥).

(٢) أخرجه البخاري: في الجهاد والسير باب الغدوة والروحة في سبيل الله وقاب قوس أحدكم من الجنة رقم (٢٦٤٠) بلفظ قريب، ومسلم: في الإمارة باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله رقم (١٨٨٢) وأورد فيه الشطر الأول من الحديث الذي أورده ابن عساكر فقط، وتلتقي أسانيد ابن عساكر والبخاري ومسلم عند (أبي هريرة رضي الله عنه).

(٣) ذكر ابن عساكر ترجمة في تاريخه، قال فيها: (علي بن أبي رجاء أبو الحسن، حدث عن أبي مسلمة إسحاق بن سعيد بن الأركون، روى عنه أبو بكر أحمد بن إبراهيم البغدادي نزيل تنيس) ثم ذكر هذا الحديث والتعليق عليه، فبين أن هذا الاسم من باب الوهم. انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٩/ ٢٠٥).

(٤) أحمد بن نصر بن شاكر الدمشقي، أبو الحسن بن أبي رجاء، صدوق، من الطبقة الثانية عشرة، توفي سنة (٢٩٢هـ)، أخرج له النسائي. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٨٥) رقم (١١٨).

(علي)، فسبق ذهنه إليه.

الخلاصة:

من الأمثلة السابقة يتبين أن ابن عساكر كان له اعتناء في بيان أسماء الرواة وكناهم، لما لهذا الأمر من أهمية في الكشف عن أحوالهم، وهذا دليل على سعة اطلاع ابن عساكر على الأسانيد والرجال وأسمائهم وكناهم.

* * *

المبحث الرابع
الألقاب

أولاً ـ أقوال العلماء في ألقاب الرواة:

(واللقب هو ما يطلق على الإنسان بما يشعر بمدح أو ذم)[1]، وهو نوع مهم، فإن من الرواة من لا يعرفون إلا بألقابهم، ومن لا يعرفها يوشك أن يظنها أسامي، وأن يجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع شخصين[2].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في ألقاب الرواة:

لدى تتبع بيان ابن عساكر لألقاب الرواة في كتابه تاريخ مدينة دمشق، تبين أنه يذكر ألقاب بعض الرواة ممن لم تُذكَر ألقابهم، ومثال ذلك قوله:

«أخبرنا أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الإِشكِيذَباني، وأبو الفتح محمد

---

(١) منهج النقد للدكتور نور الدين عتر: ص (١٧٠).

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٣٣٨) النوع الثاني والخمسون ـ معرفة ألقاب المحدثين ومن يُذكر معهم.

ابن الموفق بن محمد الجرجاني، وأبو الفتح محمد بن علي بن نصر الحمادي الأذرقاني، وأبو النضر عبد الرحمن بن عبد الجبار بن عثمان الفامي، وأبو جعفر محمد بن علي بن محمد الطبري، وأبو المظفر عبد الفاطر بن عبد الرحيم بن عبدالله السقطي المقرئان بهراة، قالوا: أنا أبو سهل نجيب بن ميمون بن سهل، أنا أبو علي منصور بن عبدالله بن خالد الذهلي الخالدي، نا **أبو إسحاق إبراهيم ابن محمد بن عمرويه المروزي ـ الملقب بعبد ذليل**[1] ـ، وأبو سعيد الحسن بن أحمد بن محمد بن المبارك التستري، قالا: نا أحمد بن صليح بن وضاح، نا محمد بن قطن، نا ذو النون، نا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، قال رسول الله ﷺ:

«اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»[2][3].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وقد بين خلال السند لقب أحد الرواة، وهو (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عمرويه المروزي)[4]، بين أن لقبه (عبد ذليل).

---

(١) ورد في طبعة دار الفكر (٣٠/ ٢٢٨) (عبد دليل).

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٥ ـ ٣٦/ ٣٢٢).

(٣) أورده العقيلي في الضعفاء الكبير: (٤/ ٩٤) رقم (١٦٤٩) بلفظ قريب وعقب عليه بقوله: (حديث منكر لا أصل له من حديث مالك، وهذا يروى عن حذيفة عن النبي ﷺ بإسناد جيد ثابت)، ويلتقي سند ابن عساكر مع سند العقيلي عند (مالك بن أنس).

(٤) لم أجد ترجمة له في المصادر التي توافرت لدي إلا في تكملة الإكمال لمحمد بن عبد الغني المعروف بابن نقطة: (٤/ ١١٤) رقم (٤٠٦٩)، وقد قال فيها: (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عمرويه المذكر، حدث عن عبدالله بن أبي دارة وأبي بكر محمد بن ياسين بن النضر، حدث عنه الحافظ أبو عبدالله الحاكم وقال: حدثنا العبد الدليل)، وقد ذكر لقبه على أنه (العبد الدليل) بحرف الدال بدل حرف الذال عند ابن عساكر، وعلى ذلك فهو مجهول الحال، وذلك لأنه قد روى عنه راويان لكن لم يرد فيه أي جرح أو تعديل.

ومثال آخر قوله:

«أخبرناه أبو الحسن بن قبيس، **وأبو إسحاق ـ هو الخشوعي ـ**، قالا: أنا أبو القاسم بن أبي العلاء، أنا محمد بن محمد بن أحمد بن سعيد بن الروزبهان، نا أبو الحسن علي بن الفضل السامري، نا إبراهيم بن الهيثم البلدي، نا محمد بن كثير، نا الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ:

(أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين)»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وقد بين خلال السند لقب شيخه (أبي إسحاق)[3] على أنه (الخشوعي)[4].

ومثال آخر بين فيه لقب أحد الرواة بعد أن أورد الحديث قوله:

«أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني، نا عبد العزيز الكتاني، أنا أبو القاسم عبد المنعم

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٧/ ١١٨) طبعة دار الفكر.

(٢) أخرجه الترمذي: (٥/ ٦١٠) رقم (٣٦٦٤) وقال: (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه)، ويلتقي سند ابن عساكر مع سند الترمذي عند (محمد بن كثير العبدي).

(٣) إبراهيم بن طاهر بن بركات بن إبراهيم بن علي بن محمد بن أحمد بن العباس بن هاشم، أبو إسحاق القرشي، المعروف بالخشوعي الرفاء الصواف، قال ابن عساكر: (كتبت عنه، وكان ثقة خيراً)، توفي سنة (٥٣٤هـ). انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦/ ٤٤٩) ترجمة رقم (٤٢١) طبعة دار الفكر.

(٤) قال ابن عساكر في ترجمة أبيه (طاهر بن بركات) إنه سأله ـ أي سأل أبا إسحاق ـ لم سموا الخشوعيين؟ فقال: كان جدنا الأعلى يؤم بالناس، فتوفي في المحراب، فسمي الخشوعي. انظر المرجع السابق نفسه: (٢٤/ ٤٤٩) ترجمة رقم (٢٩٥٠) طبعة دار الفكر.

ابن عبد الواحد، أنا أبو الخير أحمد بن علي الحافظ، نا أبو يعقوب إسحاق بن أحمد بن إسحاق الحلبي، **نا أبو داود سليمان الحراني**، نا محمد بن سليمان بن داود القرشي، نا عبدالله بن سمعان المدني، عن فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، عن علي، أن النبي ﷺ قال:

(الذباب في أحد جناحيه داء، وفي الآخر شفاء، فإذا وقع على الطعام، فاغمسوه فيه، يذهب الله الداء بالدواء).

الصواب: محمد بن سليمان بن أبي داود، وهو حراني يعرف بالبومة»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بعد ذلك بين أن اسم أحد الرواة قد وقع في السند بخطأ فيه، وهو (أبو داود سليمان الحراني)، وبين أن صوابه (محمد بن سليمان بن أبي داود)[3]، ثم بين أن لقبه (بومة).

الخلاصة:

من الأمثلة السابقة يتبين أن ابن عساكر يبين ألقاب بعض الرواة عند الحاجة إلى ذلك، إما خلال السند، وإما بعد إيراده الحديث.

* * *

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٣/ ٣١٣).

(٢) لم يخرجه من طريق (فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، عن علي) إلا ابن عساكر في هذا الموضع، وللحديث طرق أخرى عن صحابة آخرين، منها عن (أبي هريرة ﷺ)، وقد أخرجه البخاري: في بدء الخلق باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء رقم (٣١٤٢)، وفي الطب باب إذا وقع الذباب في الإناء رقم (٥٤٤٥).

(٣) محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني، اسم جده سالم أو عطاء، وهو يلقب بُوْمة، صدوق، من الطبقة التاسعة، توفي سنة (٢١٣هـ)، أخرج له ابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٨١) رقم (٥٩٢٧).

المبحث الخامس
معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

أولاً ـ أقوال العلماء في معرفة أوطان الرواة وبلدانهم:

يشترك كثير من الرواة في الأسماء وأسماء الآباء، وأحياناً في الطبقة نفسها، مما قد يوقع في الوهم، لذلك فقد حرص المحدثون على تمييز الرواة بطرق عدة، منها معرفة أوطانهم وبلدانهم، (وهو علم قد زلق فيه جماعة من كبار العلماء بما يشتبه عليهم فيه)(١)، وهو (مما يفتقر حفاظ الحديث إلى معرفته في كثير من تصرفاتهم)(٢)، فبمعرفة أوطان الرواة وبلدانهم ربما مُيِّزَ بين الأسماء المتفقة في اللفظ، فيُنظر في شيخه وتلميذه الذي روى عنه، فربما كانا أو أحدهما من بلد أحد المتفقين في الاسم، فيغلب على الظن أن بلدِيَّهُما هو المذكور في السند، لا سيما إذا لم يُعرف له سماع بغير بلده، وأيضاً ربما استُدِلَّ بذكر وطن الشيخ أو ذكر مكان السماع على الإرسال بين الراويين إذا لم يعرف لهما اجتماع عند من لا يكتفي بالمعاصرة(٣).

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في معرفة أوطان الرواة وبلدانهم:

من اهتمام ابن عساكر بعلوم أسماء الرواة، اهتمامه بأوطان الرواة وبلدانهم، لما لهذا العلم من أهمية في المساعدة على التمييز بين الرواة، ومثال على حديث

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص (١٩٠) النوع الثاني والأربعون ـ معرفة بلدان رواة الحديث وأوطانهم.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٤٠٤) النوع الخامس والستون ـ معرفة أوطان الرواة وبلدانهم.

(٣) انظر فتح المغيث للعراقي: ص (٤٦٧).

بين ابن عساكر موطن أحد الرواة فيه قوله:

«أخبرنا أبو القاسم الواسطي، نا أبو بكر الخطيب، أنا أبو بكر البرقاني، أنا عبدالله بن أحمد بن الصديق الداندانقاني، نا أبو نصر محمد بن نصر بن حمزة السمرقندي، نا نصر بن سيار السمرقندي، نا **محمد بن عبد الملك الدمشقي**، نا المعلى بن عبد الرحمن الواسطي، عن ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال:

(إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة).

كذا قال، وهذا وهم فاحش، وهو محمد بن عبد الملك الدقيقي الواسطي، تصحف الدقيقي بالدمشقي على بعض النقلة، وقد تابعه على حكاية هذا القول أبو نصر ابن ماكولا الحافظ ووهم أيضاً»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أنه قد وقع تصحيف في نسبة أحد الرواة في السند، وهو (محمد بن عبد الملك الدمشقي)[3]، حيث إنه قد نُسِبَ إلى (دمشق) بسبب وهم من أحد الرواة، وبين أن الصواب أنه ينسب إلى (واسط)، فهو (محمد بن عبد الملك الدقيقي الواسطي).

الخلاصة:

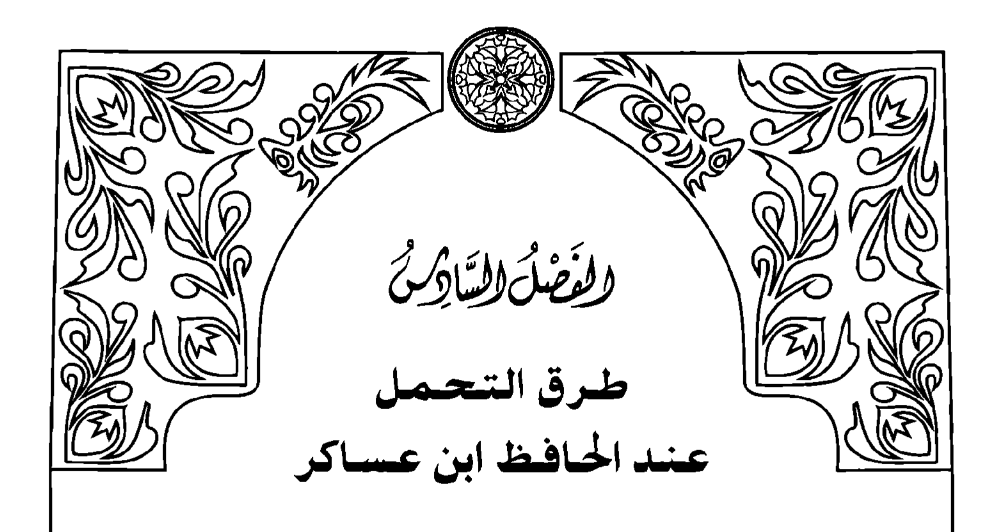
من المثال السابق يتبين أن ابن عساكر يبين أوطان الرواة وبلدانهم في تعقيباته على الأحاديث عند الحاجة لذلك تنبيهاً على وهم أو تصحيف وقع فيه من سبقه.

* * *

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٣/ ١٦٣).

(٢) سبق إيراده وتخريجه ص (٤٢٤) من هذا البحث.

(٣) انظر ترجمته ص (٤٢٥) في الحاشية رقم (١) من هذا البحث.



الفصل السادس

طرق التحمل عند الحافظ ابن عساكر

تمهيـــد.

المبحث الأول: السماع.

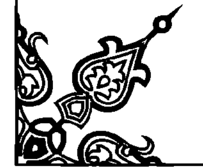
المبحث الثاني: العرض (أو القراءة على الشيخ).

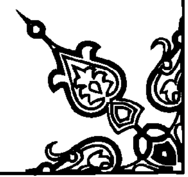
المبحث الثالث: الإجازة.

المبحث الرابع: المناولة.

المبحث الخامس: المكاتبة.

المبحث السادس: الوجادة.







الفصل السادس

طرق التحمل عند الحافظ ابن عساكر

* **تمهيـــد:**

إن المتتبع لطرق تحمل ابن عساكر للحديث في كتابه تاريخ مدينة دمشق يلاحِظُ اعتناءه الكبير ودقته في هذا الأمر، ولم يقتصر هذا الأمر على ما تحمله هو من شيوخه فقط، بل إنه شامل لكل السند، بمعنى أن ابن عساكر يُبيِّن الفروق بين ألفاظ الأداء المعبرة عن التحمل بين رواة الحديث الواحد الذي تعددت طرقه، وذلك حين سرده لهذه الطرق مجتمعة، ومثال على ذلك قوله:

«أخبرنا أبو عبدالله الفراوي، أنا أبو بكر البيهقي، أنا عبدالله الحافظ

ح وأخبرنا أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن زريق، أنا أبو بكر الخطيب، أنبا أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي

قالا: نا أبو العباس محمد بن يعقوب، نا العباس بن محمد بن حاتم الدوري ـ ولم ينسبه البيهقي ـ، ثنا أبو زكريا السالحيني، أخبرني ـ وقال البيهقي: عن ـ يزيد بن حيان قال: سمعت أبا مجلز، يحدث عن ابن عباس ـ وقال البيهقي: أنه ـ قال:

كانت راية رسول الله ﷺ سوداء ولواؤه أبيض»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٢٣٥).

(٢) أخرجه البيهقي في سننه الصغرى: (٨/ ٢١٢) رقم (٣٨١٩)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: (١٤/ ٣٣٢)، والترمذي في سننه: (٤/ ١٩٦) رقم (١٦٨١) وقال: (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث ابن عباس)، وابن ماجه=

فقد أورد ابن عساكر الحديث من طريقين، أولهما طريق البيهقي في سننه الصغرى، وثانيهما طريق الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، وقد بين اختلاف الرواة في ألفاظ أدائهم للحديث، فقد ورد في سند الخطيب البغدادي: (أخبرني يزيد بن حيان)[١]، أما البيهقي فقد ورد في سنده: (عن يزيد بن حيان).

وأما من حيث طرق تحمل ابن عساكر للحديث، فبحسب ما ظهر لي من تتبعها عنده في كتابه تاريخ مدينة دمشق، فقد تبين أنه اعتمد فيه على السماع والعرض والإجازة والمناولة والمكاتبة والوجادة[٢].

وهذا عرض لطرق التحمل عند الحافظ ابن عساكر في كتابه تاريخ مدينة دمشق:

* * *

المبحث الأول
السماع

أولاً ـ أقوال العلماء في تحمل الحديث سماعاً:

وهو من أعلى مراتب طرق التحمل وأرفعها عند الجماهير[٣]، وهو أن يسمع

= في سننه: (٢/ ٩٤١) رقم (٢٨١٨)، ويلتقي سند ابن عساكر مع سندي الترمذي وابن ماجه عند (أبي زكريا السالحيني).

(١) يزيد بن حيان النَّبَطي البلخي، نزيل المدائن، أخو مقاتل، صدوق يخطىء، من الطبقة السابعة، أخرج له أبو داود في القدر والترمذي والنسائي. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٦٠٠) رقم (٧٧٠٧).

(٢) وقد أغفلت ذكر النوعين السادس والسابع، وهما إعلام الشيخ والوصية، وذلك لعدم العثور على مواضع في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر كان قد تحمل فيها الأحاديث بهاتين الطريقتين من طرق التحمل.

(٣) انظر تدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٤١٨).

الراوي الحديث من لفظ الشيخ المُحَدِّث[١].

وأما من حيث تقسيماته، فهو ينقسم إلى قسمين، أولهما الإملاء، وثانيهما التحديث من غير إملاء، (لكنه في الإملاء أعلى لما يلزم منه تحرير الشيخ والطالب، إذ الشيخ مشتغل بالتحديث، والطالب بالكتابة عنه، فهما لذلك أبعد عن الغفلة وأقرب إلى التحقيق)[٢]، وكل منهما قد يكون من حفظ الشيخ أو من كتابه[٣]، وقد قال **القاضي عياض** (ت٥٤٤هـ):

(ولا خلاف أنه يجوز في هذا أن يقول السامع منه: حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعت فلاناً يقول، وقال لنا فلان، وذكر لنا فلان)[٤].

وأما من حيث المفاضلة بين هذه العبارات، فقد قال **الخطيب البغدادي** (ت٤٦٣هـ):

أرفع العبارات في ذلك (سمعت)، ثم (حدثنا) و(حدثني)، ثم يتلو ذلك (أخبرني) و(أخبرنا)، وهو كثير في الاستعمال، حتى إن جماعات كثيرين من المتقدمين الحفاظ كانوا لا يكادون يخبرون عما سمعوه من لفظ الشيخ إلا بـ (أخبرنا)[٥].

ثم قال:

(إذا كان الحديث في الأصل مسموعاً فلراويه أن يقول ما شاء من حدثنا

---

(١) انظر الغاية شرح الهداية للسخاوي: (١/ ١٤٦)، وشرح النخبة لابن حجر: ص (١٢٣) تعليق المحقق الدكتور نور الدين عتر حفظه الله في الحاشية رقم (٢).

(٢) فتح المغيث للسخاوي: (٢/ ٢١).

(٣) انظر تدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٤١٨).

(٤) الإلماع للقاضي عياض: ص (٧٨).

(٥) انظر الكفاية للخطيب البغدادي: ص (٤١٢ ـ ٤١٣).

وأخبرنا، ولم يَرَوا في ذلك فرقاً)[١]، وعزا هذا القول إلى أكثر أهل العلم، وقد تعقبه ابن الصلاح بقوله: (كان هذا كله قبل أن يشيع تخصيص (أخبرنا) بما قُرِئ على الشيخ، ثم يتلو قول (أخبرنا) قول (أنبأنا) و(نبَّأنا)، وهو قليل في الاستعمال)[٢].

وقد خالف ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) الخطيب البغدادي، فقال بأن قول (حدثنا) و(أخبرنا) أرفع من (سمعت) من جهةٍ، لأنه ليس فيها دلالة على أن الشيخ روّاه الحديث وخاطبه به، وفي (حدثنا) و(أخبرنا) دلالة على ذلك[٣].

وأوضع العبارات في ذلك (قال فلان) أو (ذكر فلان) من غير قوله (لي) أو (لنا) ونحوه، وهو مع هذا محمول على السماع إذا عُرِف لقاؤه، لا سيما إذا عُرف من حاله أنه لا يقول (قال فلان) إلا فيما سمعه منه[٤]، وقد بين ابن الصلاح أن هذه الألفاظ إنما تستعمل غالباً في المذاكرة[٥].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في تحمل الحديث سماعاً:

لدى تتبع ألفاظ تحمل الحديث التي استعملها ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق وتدل على السماع، تبين أنه لم يستعمل لفظ (سمعت)، وأنه أكثر من استخدامه ألفاظ (أخبرنا) و(حدثنا) و(أنبأنا)، ومثال لحديث تحمله سماعاً، وعبر عن سماعه له بلفظ (أخبرنا) قوله:

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي: (٢/ ٥٠).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٣٥).

(٣) انظر المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها.

(٤) انظر إرشاد طلاب الحقائق للنووي: ص (١٢٢).

(٥) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٣٦).

«**أخبرنا أبو غالب أحمد بن الحسن الحريري**، أخبرنا أبو محمد الحسن ابن علي الجوهري، أخبرنا أبو عمر محمد بن العباس الخزاز، وأبو بكر محمد ابن إسماعيل الوراق قالا: أخبرنا يحيى بن محمد بن صاعد، حدثنا الحسين بن الحسن بن حرب، أخبرنا ابن المبارك، أخبرنا فليح بن سليمان، عن هلال بن علي، عن أنس بن مالك قال:

لم يكن رسول الله ﷺ سباباً ولا فحاشاً ـ وقال ابن حيويه: فاحشاً ـ، كان يقول لأحدنا عند المعاتبة: (ماله ترب جبينه؟)»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وبين أنه قد تحمله سماعاً، وقد عبر عن سماعه بلفظ (أخبرنا).

ومثال آخر، حديث سمعه من شيخه، ثم سمعه بواسطة عنه، فعبر عن ما سمعه من شيخه بلفظ (أنبأنا)، وعبر عن ما سمعه عنه بواسطة شيخ آخر له بلفظ (حدثني)، قوله:

«**أنبأناه أبو علي الحداد، ثم حدثني أبو مسعود الأصبهاني عنه**، أنا أبو نعيم الحافظ، نا محمد بن أحمد بن مخلد، نا عبدالله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي، نا عبدالله بن مصعب بن ثابت، عن أبيه، عن حنظلة بن قيس، عن عبدالله بن الزبير، وعبدالله بن عامر بن كريز، قالا: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٣١٠).

(٢) أخرجه البخاري: في الأدب باب لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً رقم (٥٦٨٤)، وفي الأدب باب ما ينهى من السباب واللعن رقم (٥٦٩٩)، ويلتقي سند ابن عساكر مع سندي البخاري عند (فليح بن سليمان).

(من قتل دون ماله فهو شهيد)»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وبين أنه قد تحمله سماعاً، وقد عبر عن سماعه مرة بلفظ (أخبرنا)، ومرة بلفظ (حدثنا).

ومثال آخر عبر فيه عن سماعه له بلفظ (حدثنا)، وبين أن شيخه كان قد حدثه به إملاءً قوله:

«**حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي إملاء** قال: قرئ على أبي الحسن علي بن إبراهيم بن عيسى الباقلاني وأنا حاضر، حدثنا أبو بكر بن مالك إملاء، نا علي بن الحسن القطيعي، حدثنا محمد بن أحمد بن زيد[٣]، أنا عمرو بن عاصم، حدثنا الحسن بن رزين، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٤/ ٢٣٤).

(٢) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة: (٢/ ١٢٥) رقم (٢٨٧)، والطبراني في الأوسط: (٨/ ٩٣) رقم (٨٠٦٩) وقال: (لا يروى هذا الحديث عن عبدالله بن عامر إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبدالله بن مصعب)، والحاكم في المستدرك: (٣/ ٧٤١) رقم (٦٦٩٧)، وقد سكت عنه الذهبي في التلخيص، وقد أخرجه الطبراني في الكبير (طبعة دار الراية): ص (٥٠) رقم (٥٦) لكن عن (ابن الزبير) وحده، ويلتقي سند ابن عساكر مع أسانيد ابن قانع والطبراني في الأوسط وفي الكبير والحاكم عند (عبدالله بن مصعب بن ثابت)، وهو ضعيف (انظر ترجمته في لسان الميزان لابن حجر: (٣/ ٣٦١) رقم (١٤٥٤))، فالحديث من هذا الطريق ضعيف، لكن أصل الحديث صحيح، فقد أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن من حديث (عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما) وغيره من الصحابة، وقد أورده الكتاني في نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ص (١٤٦) رقم (١٥٥) وبين تواتره.

(٣) ورد في طبعة دار الفكر (أحمد بن محمد بن أحمد بن زيد) وهو خطأ، والصواب من طريق آخر للحديث أورده ابن عساكر: في (١٦/ ٤٢٦) طبعة دار الفكر، وكما جاء عند العقيلي وابن عدي (انظر تخريج الحديث).

قال: ولا أعلمه إلا مرفوعاً إلى النبي ﷺ قال:

(يلتقي الخضر وإلياس عليهما السلام في كل عام من الموسم بمنى، فيحلق كل واحد منهما رأس صاحبه، ويتفرقان عن هؤلاء الكلمات: سبحان الله، ما شاء الله، لا يسوق الخير إلا الله، ما شاء الله، لا يصلح السوء إلا الله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله).

قال: قال ابن عباس: من قالهن حين يصبح وحين يمسي ثلاث مرات أمنه الله من الغرق والسرق، قال: وأحسبه قال: ومن الشيطان والسلطان والحية والعقرب»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٩/ ٢١١) طبعة دار الفكر.

(٢) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير: (١/ ٢٢٤) في ترجمة (الحسن بن رزين) رقم (٢٧٣)، وقد قال عنه: (بصري مجهول في الرواية) ثم أورد هذا الحديث بلفظ مختلف وقد أدرج فيه قول ابن عباس رضي الله عنه، ثم أورد له طريقاً آخر يلتقي فيه مع السند الأول الذي أورده عند (الحسن بن رزين)، وعقب عليه بقوله: (. . . عن ابن عباس نحوه موقوفاً، ولا يتابع عليه مسنداً ولا موقوفاً)، وأورده ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: (٢/ ٣٢٨) في ترجمة (الحسن بن رزين) رقم (٤٦٢) وقال: (حدث هو عن ابن جريج بما ليس بمحفوظ عن ابن جريج) ثم أورد هذا الحديث، وعقب عليه بقوله: (ولا أعلم يروي هذا عن ابن جريج بهذا الإسناد غير الحسن بن رزين هذا، وليس بالمعروف، وهو من رواية عمرو بن عاصم عنه، وهذا الحديث بهذا الإسناد منكر)، والديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب: (٥/ ٥٠٤) رقم (٨٨٩٥) عن (ابن عباس رضي الله عنه)، لكن لم يورد فيه تعقيب (ابن عباس رضي الله عنه) عليه، وقد أشار إليه ابن قيم الجوزية في المنار المنيف: ص (٦٧) رقم (١٢٥) وقد قال قبل أن يورده: (ومنها الأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته، كلها كذب، ولا يصح في حياته حديث واحد)، وأورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة: (١/ ١٥٣)، وهو لم يورد فيه تعقيب (ابن عباس رضي الله عنه) عليه، ومن تعليقه عليه قوله: (قال الحافظ ابن حجر في الإصابة: جاء من غير طريق الحسن، =

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وبين أنه قد تحمله سماعاً، وقد عبر عن سماعه بلفظ (حدثنا)، وبين أنه قد سمعه إملاءً.

ومثال آخر بين أنه وقع له من طريقين سماعاً وقد أدرجهما معاً، عبر عن سماعه لأولهما بلفظ (أخبرنا)، وبين أنه قد سمعه بقراءة شيخه من كتابه، وعبر عن سماعه لثانيهما بلفظ (حدثني)، وبين أنه قد سمعه من لفظ شيخه، قوله:

«**أخبرنا أبو مسعود عبد الرحمن بن علي بن حمد من كتابه**، أنا أبو علي، أنا أبو نعيم أحمد بن عبدالله الحافظ، نا سليمان بن أحمد الطبراني، نا عبد الرحمن ابن جابر، نا بشر بن شعيب، عن أبيه

ح قال: ونا سليمان، نا أبو زرعة، نا أبو اليمان

وحدثني أبو بكر وجيه بن طاهر لفظاً، أنا أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن بن الشرقي، نا محمد بن يحيى الذهلي، نا أبو اليمان، أنا شعيب، عن الزهري، حدثني ـ وفي حديث الذهلي: أخبرني ـ سعيد بن المسيب، وأبو سلمة ابن عبد الرحمن، أن أبا هريرة قال:

إنكم تقولون إن أبا هريرة يكثر الحديث عن النبي ﷺ، وتقولون ما للمهاجرين والأنصار لا يحدثون عن النبي ﷺ مثل حديث أبي هريرة؟ وإن إخواني ـ وقال الذهلي: إخوتي ـ من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ـ وقال الذهلي: في الأسواق ـ، وكان يشغل إخواني ـ وقال الذهلي: إخوتي ـ من الأنصار عمل أموالهم، وكنت امرأً مسكيناً من مساكين الصفة، ألزم النبي ﷺ، وعلى ملء بطني،

= لكن من وجه واه جداً، أخرجه ابن الجوزي في الواهيات من طريق أحمد بن عمار عن محمد بن مهدي عن مهدي بن هلال عن ابن جريج فذكره، وأحمد بن عمار متروك، ومهدي بن هلال مثله والله أعلم)، ويلتقي سند ابن عساكر مع سندي العقيلي وابن عدي عند (محمد بن أحمد بن زيد).

فأحضر حين يغيبون، وأعي حين ينسون، وقد قال النبي ﷺ في حديث حدثه يوماً: (لن ـ وقال الذهلي: إنه لو ـ يبسط أحد ثوبه حتى أقضي جميع مقالتي ـ وقال الذهلي: أقضي مقالتي ـ هذه، ثم يجمع إليه ثوبه، إلا وعى ما أقول)[1]، فبسطته علي، حتى إذا قضى النبي ﷺ مقالته، جمعتها إلى صدري، فما نسيت من مقالة رسول الله تلك من شيء»[2][3].

فقد أورد ابن عساكر الحديث من طريقين، وبين أنه سمع الطريق الأول منهما بلفظ (أخبرنا)، ويبين أنه قد سمعه بقراءة شيخه من كتابه، وعبر عن سماعه لثانيهما بلفظ (حدثني)، وبين أنه قد سمعه من لفظ شيخه.

الخلاصة:

من الأمثلة السابقة يتبين أن معنى تحمل الحديث سماعاً عند ابن عساكر متَّفِقٌ مع ما هو مقرر ومعتمد عند المحدثين.

ويلاحظ أنه بالموازنة بين ألفاظ تحمل الحديث سماعاً من حيث كثرة استعمال ابن عساكر لها، فإن لفظ (أخبرنا) هو الأكثر استعمالاً، ثم يأتي بالدرجة الثانية لفظ (أنبأنا)، ثم يأتي لفظ (حدثنا) أقل منهما استعمالاً.

* * *

---

(١) من عند قوله (وعلى ملء بطني) حتى هذا الموضع النص مضطرب في تاريخ مدينة دمشق طبعة دار الفكر، وقد صححت النص من مسند الشاميين للطبراني ومعرفة الصحابة لأبي نعيم.

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٧/ ٣٣٠) طبعة دار الفكر.

(٣) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين: (٤/ ١٧٠) رقم (٣٠٢٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة: (٤/ ١٨٩٠) رقم (٤٧٥٧)، وأصل هذا الحديث عند البخاري في صحيحه: انظر المزارعة باب ما جاء في الغرس رقم (٢٢٢٣).

المبحث الثاني
العرض أو القراءة على الشيخ

أولاً ـ أقوال العلماء في تحمل الحديث عرضاً:

وهو (أن يقرأ هو على الشيخ أو يقرأ غيره على الشيخ وهو يسمع)[1]، سواء أكانت القراءة من كتاب أم من حفظ القارئ، أو كان الشيخ يحفظ ما يُقرأ عليه أو أنه يمسك أصله، ولا خلاف أنها رواية صحيحة في جميع ذلك[2].

واختُلِفَ في أنها مثل السماع من لفظ الشيخ في المرتبة أو دونه أو فوقه، والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ[3].

وأما العبارة في الرواية بها، فعلى مراتب:

أجودها أن يقول: (قرأت على فلان)، وذلك إذا كان هو الذي يقرأ، فإن سمع على شيخه بقراءة غيره قال: (قُرِئ على فلان وأنا أسمع)[4].

ويلي هذا من العبارات ما يجوز من العبارات في السماع من لفظ الشيخ مقيدة بما يفيد أن السماع حصل عرضاً، كأن يقول: (حدثنا فلان بقراءتي) أو (قراءة عليه وأنا أسمع) أو (أنبأنا فلان بقراءتي) أو (قراءة عليه) أو (قال لنا فلان قراءة عليه) أو نحو ذلك، وقد استثنوا من جواز استعمال عبارات السماع في

---

(١) شرح النخبة لابن حجر: ص (١٢٣) تعليق المحقق الدكتور نور الدين عتر حفظه الله في الحاشية رقم (٢).

(٢) انظر الإلماع للقاضي عياض: ص (٧٩).

(٣) انظر إرشاد طلاب الحقائق للنووي: ص (١٢٣).

(٤) انظر فتح المغيث للعراقي: ص (١٩٣).

العرض لفظ (سمعت)[1].

وأما إطلاق لفظ (حدثنا) أو لفظ (أخبرنا) في القراءة على الشيخ فقد اختُلِفَ فيه على مذاهب[2]:

أولها منع ذلك فيهما، وقد قيل إنه قول ابن المبارك (ت١٨١هـ) وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) والنسائي (ت٣٠٣هـ) وغيرهم.

وثانيها التجويز فيهما معاً، وأنه كالسماع من لفظ الشيخ، وقد قيل إن هذا هو مذهب معظم الحجازيين والكوفيين، وقد قال به الزهري (ت١٢٥هـ) وأبو حنيفة (ت١٥٠هـ) ومالك (ت١٧٩هـ) وأبو جعفر الطحاوي (ت٣٢١هـ) وآخرون من الأئمة المتقدمين، وأنه مذهب البخاري (ت٢٥٦هـ) وآخرين من المحدثين.

وثالثها التفريق بينهما، حيث منع أصحاب هذا المذهب إطلاق لفظ (حدثنا) في العرض، وجوزوه في لفظ (أخبرنا)، وهو مذهب الشافعي (ت٢٠٤هـ) وأصحابه، وهو منقول عن مسلم (ت٢٦١هـ) صاحب الصحيح، وجمهور أهل المشرق، وقد قيل إن هذا مذهب الأكثر من أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحد.

(والأمر في ذلك واسع)[3].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في تحمل الحديث عرضاً:

لدى تتبع ألفاظ تحمل الحديث التي استعملها ابن عساكر في تاريخ مدينة

---

(١) انظر فتح المغيث للعراقي: ص (١٩٣ ـ ١٩٤).

(٢) انظر جامع بيان العلم لابن عبد البر: (٢/ ١٧٥) وما بعدها، والإلماع للقاضي عياض: ص (٧٩ ـ ٨٠)، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٣٨ ـ ١٣٩ ـ ١٤٠).

(٣) الموقظة للذهبي: ص (٥٦).

دمشق، تبين أنه قد تحمل أحاديث بطريقة العرض، ومثال ذلك قوله بعد أن أورد حديثاً:

«**وهو فيما قرأته على أبي القاسم الشحامي**، عن أبي عثمان الصابوني، أنا محمد بن أحمد بن محمد السليطي، أنا أبو حامد بن الشرقي، أنا أحمد ـ هو ابن حفص ـ، والفراء ـ يعني عبدالله بن محمد ـ، وقطن ـ يعني ابن إبراهيم ـ قالوا: ثنا حفص، نا إبراهيم بن طهمان، عن بديل بن ميسرة، عن عبد الكريم، عن عبدالله بن شقيق، عن عبدالله بن أبي الحمساء قال:

بايعت رسول الله ﷺ قبل أن يبعث ببيع، فبقي علي شيء، فواعدته أن آتيه في مكانه ذلك، قال: ثم نسيت يومي ذلك ومن الغد، ثم أتيته يوم الثالث، فوجدته في مكانه، فقال:

(يا فتى، لقد شققت علي، أنا ههنا منذ ثلاثة أيام أنتظرك)»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وقد بين في بدايته أنه إنما تحمله قراءة على شيخه، وعبارته هذه من أعلى مراتب عبارات تحمل الحديث عرضاً.

ومثال ثان قوله:

«**أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر النهربيني الفلاح ساكن قرية الحديثة من قرى الغوطة بقراءتي عليه في دارنا**، أنا أبو الحسين المبارك ابن عبد الجبار بن أحمد الصيرفي ببغداد، أنا أبو علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان قراءة عليه، أنا أبو عمرو عثمان بن أحمد ابن عبدالله الدقاق، نا محمد بن سليمان بن الحارث الواسطي، نا أبو نعيم،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٩١).

(٢) سبق تخريجه ص (٣١٥) من هذا البحث.

نا سفيان، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر قال:

نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وقد بين في بدايته أنه إنما تحمله بأن قرأه هو على شيخه، وقد عبر عن هذا بقوله: (أخبرنا... بقراءتي عليه)، ويلاحظ استخدام ابن عساكر للفظ (أخبرنا) مع تقييده بما يفيد أن السماع حصل عرضاً، وهذا اللفظ من ألفاظ تحمل الحديث عرضاً يقع في المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ تحمل الحديث عرضاً على ما اتفق عليه علماء هذا الفن.

ومثال ثالث قوله:

«**حدثنا أبو الحسن علي بن المسلم الفقيه إملاء وقراءة**، أنا أحمد بن عبد الواحد بن أبي الحديد، أنبا جدي أبو بكر، أنا أبو الدحداح أحمد بن محمد ابن إسماعيل، أنا عبد الوهاب بن عبد الرحيم الأشجعي، نا مروان بن معاوية الفزاري، نا يحيى بن سعيد ـ هو الأنصاري ـ قال: سمعت علي بن حسين يقول: قال رسول الله ﷺ:

(لا ترفعوني فوق حقي، فإن الله اتخذني عبداً قبل أن يتخذني نبياً).

قال يحيى: فذكرتها لسعيد بن المسيب فقال: وبعدما اتخذه نبياً كان عبداً»[٣][٤].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٧/ ١٧٨).

(٢) أخرجه البخاري: في العتق باب بيع الولاء وهبته رقم (٢٣٩٨)، وفي الفرائض باب إثم من تبرأ من مواليه رقم (٦٣٧٥)، ومسلم: في العتق باب النهي عن بيع الولاء وهبة رقم (١٥٠٦)، ويلتقي طريق ابن عساكر مع طريقي البخاري ومسلم عند (عبدالله بن دينار).

(٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ١١٠).

(٤) أخرجه مرسلاً من حديث (علي بن الحسين): ابن المبارك في الزهد: ص (٣٤٩) رقم =

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وبين في بدايته أنه قد تحمله عن شيخه بطريقتين، أولاهما إملاءً من لفظ الشيخ، وثانيهما عرضاً، والذي يظهر أنه أراد بقوله (حدثنا) التعبير عن تحمله الحديث بكلتا الطريقتين، ذلك لأنه لو أراد التعبير عن تحمله الحديث قراءة بلفظ غير قوله (حدثنا) لبين ذلك بوضوح، لأن من عادته بيان ألفاظ التحمل المعبرة عن الأداء بدقة وبيان اختلاف الرواة فيها، لكن عبارته تحتمل أيضاً أنه أراد بقوله (حدثنا) التعبير عن تحمله الحديث إملاءً فقط، وأما التعبير عن تحمله الحديث قراءة فمفهوم من قوله (وقراءة) دون الحاجة لقوله (حدثنا) ليتم المعنى، وعلى ذلك يكون معنى عبارته: (حدثنا أبو الحسن علي بن المسلم الفقيه إملاء وقرأت عليه. . .)، وبتتبع المواضع الأخرى التي بين ابن عساكر فيها تحمله للأحاديث عرضاً مع قوله (حدثنا) تبين أنها شبيهة بهذا المثال، حيث إنه بين أنه تحملها بطريقة أخرى من طرق التحمل إضافة لتحمله لها عرضاً، وبذلك لا يترجح أحد الاحتمالين على الآخر، وثمرة هذا النقاش تبيان ما إذا كان ابن عساكر يستخدم لفظ (حدثنا) في التعبير عن التحمل عرضاً مع تقييده بما يفيد أن السماع حصل عرضاً أم لا.

الخلاصة:

من الأمثلة السابقة يتبين أن معنى تحمل الحديث عرضاً عند ابن عساكر متَّفِقٌ مع ما هو مقرر ومعتمد عند المحدثين.

= (٩٨٤)، وقد أخرجه مرفوعاً من طريق (علي بن الحسين عن الحسين بن علي رضي الله عنهما): الطبراني في الكبير: (٣/ ١٢٨) رقم (٢٨٨٩)، والحاكم في المستدرك: (٣/ ١٩٦) رقم (٤٨٢٥) وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الذهبي: (صحيح).

وسند هذا الحديث ضعيف بسبب الإرسال الذي فيه، لكنه يتقوى بالطرق الأخرى المتصلة ليصير حسناً لغيره.

المبحث الثالث
الإجـازة

أولاً ـ أقوال العلماء في تحمل الحديث إجازة:

وهي القسم الثالث من أقسام طرق نقل الحديث وتحمله، و(هي إِذْنُ المحدث للطالب أن يروي عنه حديثاً أو كتاباً أو كتباً من غير أن يَسمَع ذلك منه أو يقرَأَه عليه)[١]، وهي دون السماع مرتبة[٢].

وأما من حيث قبول العمل بأصل الإجازة أو رَدِّه، فقد اختَلَفَ العلماء في جواز الرواية بها، لكن الصحيح الذي استقر عليه العمل وقال به جماهير العلماء من المحدثين والفقهاء[٣] جواز الرواية بها[٤]، لكن يجب الاحتياط فيها، ذلك لأنها من باب التوسع لاحتياج أهل العلم إليها، حتى بلغ الأمر **بالحافظ ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)** أن اشترط فيها أن لا تكون إلا لمن كان أهلاً للرواية ومشتغلاً بالعلم، وأن تكون في شيء معين، فقد قال: (الإجازة لا تجوز إلا لماهر بالصناعة حاذق بها يعرف كيف يتناولها، ويكون في شيء معين معروف لا يشكل إسناده، فهذا هو الصحيح من القول في ذلك)[٥].

وأما من حيـث أنواع الإجازة، فأول من تقصى أنواعها **القاضي عيـاض**

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٢١٥).

(٢) انظر فتح المغيث للعراقي: ص (٢٠٣).

(٣) انظر إحكام الأحكام للآمدي: (٢/ ١١٣)، وإرشاد الفحول للشوكاني: ص (١١٨).

(٤) انظر الكفاية للخطيب البغدادي: ص (٤٤٦) وما بعدها، والإلماع للقاضي عياض: ص (٩١) وما بعدها، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٥١) وما بعدها، والباعث الحثيث لابن كثير: (٨٤).

(٥) جامع بيان العلم لابن عبد البر: (٢/ ١٨٠).

(ت٥٤٤هـ)، وقد ذكر لها ستة أنواع في كتابه الإلماع[١]، ثم جاء **ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)** فلخص كلام القاضي عياض وزاد الإجازة نوعاً، فبلغت عنده سبعة أنواع[٢]، ثم أتى **الحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ)** ففصل الكلام فيها وأوضحه، وجعلها على تسعة أنواع، والنوعان اللذان زادهما كان ابن الصلاح قد ذكرهما ضمن الأنواع السبعة للإجازة التي كان أوردها، وهذه أنواعها بحسب تفصيل الحافظ العراقي لها[٣]:

١ ـ إجازة من مُعَيَّنٍ لِمُعَيَّنٍ في مُعَيَّنٍ: وهي كأن يقول: (أجزتك أن تروي عني هذا الكتاب) أو (هذه الكتب)، وهذه أعلى أنواع الإجازة المجردة عن المناولة، وهذا النوع من أنواع الإجازة جائز عند الجمهور.

٢ ـ إجازة من مُعَيَّنٍ لمُعَيَّنٍ في غير مُعَيَّنٍ: وهي كقوله: (أجزتك مسموعاتي) أو (مروياتي)، وهذا النوع من أنواع الإجازة جائز أيضاً عند الجمهور.

٣ ـ أن يجيز لغير مُعَيَّنٍ بوصفِ العموم: وتسمى (الإجازة العامة)، وهي كقوله: (أجزت للمسلمين) أو (لكل أحد) أو (لمن أدرك زماني) أو نحو ذلك، وفي قبولها خلاف للمتأخرين المُجَوِّزين لأصل الإجازة، فإن كان اللفظ فيها مُقَيَّداً بوصف حاصِرٍ فهي للجواز أقرب، وممن قبل العمل بها الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، لكن ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) ضعَّفها، وقد بين العراقي (ت٨٠٦هـ)

---

(١) انظر ص (٩١) وما بعدها.

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٥١) وما بعدها.

(٣) انظر فتح المغيث للعراقي: ص (٢٠٣) وما بعدها، وانظر أيضاً علوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٥١) وما بعدها، وإرشاد طلاب الحقائق للنووي: ص (١٢٨) وما بعدها، والباعث الحثيث لابن كثير: ص (٨٤) وما بعدها.

أنه توقف عن الرواية بها.

٤ ـ الإجازة للمجهول أو بالمجهول: وهي كقوله: (أجزت لجماعة من الناس مسموعاتي) أو (أجزت لك بعض مسموعاتي)، وهي إجازة فاسدة باطلة لا فائدة فيها.

٥ ـ الإجازة المعلقة بالشرط: وهي كقوله: (أجزت لمن يشاء فلان) أو (من شاء أن أُجيز له فقد أجزت له) أو (أجزت لمن شاء) أو نحو ذلك، فهذه الأظهر أنها باطلة.

٦ ـ الإجازة للمعدوم: وهي على قسمين، أولهما أن يعطف المعدوم على المجهول، وهي كقوله: (أجزت لفلان ولولده وعقبه ما تناسلوا)، وثانيهما تخصيص المعدوم بالإجازة من غير عطف على الموجود، وهي كقوله: (أجزت لمن يولد لفلان)، وقد أجاز الخطيب البغدادي هذا النوع من الإجازة مطلقاً، لكن ابن الصلاح صحح بطلانها.

٧ ـ الإجازة لمن ليس بأهل للأداء والأخذ عنه حين الإجازة: وذلك كالإجازة للصبي والمجنون ونحو ذلك، فأما الإجازة للصبي فصحيحة سواء كان مميزاً أو غير مميز، ومثلها إجازة المجنون فهي صحيحة.

٨ ـ إجازة ما لم يسمعه المُجِيز ولم يتحمله أصلاً بعدُ ليرويه المُجَازُ له إذا تحمله المُجِيزُ بعد ذلك، والصحيح بطلان هذه الإجازة.

٩ ـ إِجَازَة المُجَاز: وهي كقوله: (أجزتُ لك مُجازاتي) أو (أَجَزتُ لك ما أُجِيزَ لي روايته)، والصحيح الذي عليه العمل جواز العمل بهذه الإجازة.

وأما ما يجوز من العبارات الدالة على التحمل إجازة، فإن الصحيح المختار الذي عليه عمل جمهور المحدثين المنع من إطلاق (أخبرنا) و(حدثنا) ونحوهما

من العبارات، وتقييد ذلك بعبارة تبين الواقع في كيفية التحمل وتشعر به، فيقول: (أخبرنا أو حدثنا فلان إجازة أو إذناً أو في إذنه أو أذن لي) أو (أطلق لي روايته عنه) أو (أجازني) أو (أجاز لي) أو نحو ذلك من العبارات المبينة لكيفية التحمل[1].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في تحمل الحديث إجازة:

لدى تتبع ألفاظ تحمل الحديث التي استعملها ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، تبين أنه قد تحمل أحاديث إجازة، ومثال ذلك قوله:

«**أخبرناه أبو علي الحسن بن أحمد الحداد وجماعة إجازة قالوا:** نا أبو بكر محمد بن عبدالله بن ريذة، أنا سليمان بن أحمد الطبراني، نا يحيى بن عبد الباقي المصيصي، نا عمرو بن عثمان، نا الوليد بن مسلم، عن عفير بن معدان، أنه سمع سليم بن عامر يحدث عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ قال:

(رأيت عمود الكتاب انتزع من تحت وسادتي، فأتبعته بصري، فإذا هو نور ساطع، حتى ظننت أنه قد هوي به، فعُمِد به إلى الشام، وإني أولت أن الفتن إذا وقعت أن الإيمان بالشام)»[2][3].

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٧٠)، وفتح المغيث للعراقي: ص (٢٢٢).

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ١٠٠).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير: (٨/ ١٧٠) رقم (٧٧١٤)، وابن عساكر أخرج الحديث من طريقه، والبيهقي في دلائل النبوة: (٦/ ٤٤٨).
وسند هذا الحديث فيه (عفير بن معدان)، قال ابن حجر، (ضعيف) (انظر ترجمته في تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٩٣) رقم (٤٦٢٦))، لكن للحديث شواهد صحيحة، فقد أخرجه الحاكم من حديث (عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما) في المستدرك: (٤/ ٥٥٥) رقم (٨٥٥٤) وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، وقد وافقه الذهبي، وبذلك يرتقي سند هذا الحديث ليصير حسناً لغيره.

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وقد بين أنه قد تحمله إجازة عن عدد من الشيوخ، لكنه لم يذكر إلا اسم واحد منهم، ويلاحظ أن ابن عساكر لم يبين نوع الإجازة التي تحمل بها هذا الحديث.

ومثال آخر قوله:

«**أخبرنا أبو علي الحداد إجازة، وحدثني عنه أبو مسعود عبد الرحيم بن علي بن محمد** قال: أنا أبو نعيم الحافظ، نا سليمان بن أحمد، نا محمد بن هارون بن محمد بن بكار الدمشقي، نا الوليد بن عتبة، نا بقية، حدثني صفوان ابن عمرو، عن حجر بن مالك الكندي، عن أبي مريم الكندي قال:

أقبل أعرابي من بهز حتى أتى رسول الله ﷺ وهو قاعد عند حلقة من الناس فقال: ألا تعلمني شيئاً تعلمه وأجهله وينفعني ولا يضرك؟ فقال الناس: مه مه اجلس، فقال النبي ﷺ: (دعوه، فإنما سأل الرجل ليعلم)، فأفرجوا له حتى جلس، فقال: أي شيء كان أول من أمر نبوتك؟ قال: (أخذ الله ﷻ مني الميثاق كما أخذ من النبيين ميثاقهم، وتلا: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾[الأحزاب: ٧]، وبشر بي المسيح عيسى بن مريم عليه السلام، ورأت أم رسول الله ﷺ في منامها أنه خرج من بين رجليها سراج أضاء لها منه قصور الشام)، فقال الأعرابي: هاه، وأدنا رأسه منه، وكان في سمعه شيء، فقال رسول الله ﷺ: (ووراء ذلك، ووراء ذلك) مرتين أو ثلاثاً»[١][٢].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ١٥٨).

(٢) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين: (٢/ ٩٨) رقم (٩٨٤)، وفي المعجم الكبير له: (٢٢/ ٣٣٣) رقم (٨٣٥).

وسند هذا الحديث فيه (حجر بن مالك الكندي)، أورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وابن حبان في الثقات ولم يذكرا فيه أي جرح أو تعديل، فيكون في عداد المجهولين =

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وقد بين أنه تحمله إجازة عن شيخه (أبي علي الحداد)(١)، ثم بين أنه قد تحمله عنه من طريق آخر سماعاً، لكن بواسطة بينهما، فيكون الطريق الأول الذي تحمله إجازة طريق عالٍ مقابل الطريق الثاني النازل الذي تحمله سماعاً، ويلاحظ أن ابن عساكر لم يبين نوع الإجازة التي تحمل بها هذا الحديث.

ومثال آخر قوله:

«**أخبرنا أبو القاسم عبدالله بن الحسن بن هلال إجازة، وأبو طاهر محمد ابن الحسين بن محمد بن الحنائي قراءة**، قالا: أنا أبو علي أحمد بن عبد الرحمن ابن عثمان التميمي ـ زاد أبو طاهر: وأبو الحسين محمد بن عبد الرحمن قالا: ـ أنا أبو بكر يوسف بن القاسم بن يوسف بن فارس بن سوار الميانجي، نا أبو يعلى الموصلي، نا إبراهيم بن الحجاج الشامي، نا وهيب، عن عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس قال:

احتجم رسول الله ﷺ، وأعطى الحجام أجره واستعط»(٢)(٣).

= أو المستورين (انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٣/ ٢٦٧) رقم (١١٩٢)، والثقات لابن حبان: (٦/ ٢٣٥) رقم (٧٥١٣))، فهو سند ضعيف.

(١) أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن مهرة، الأصبهاني الحداد، سمع أبا نعيم الحافظ وغيره، حدث عنه أبو مسعود عبد الرحيم الحاجي وغيره، وقد حدث عنه أبو القاسم بن عساكر إجازة، شيخ، إمام، مقرئ، مجود، محدث، مسند الدنيا، شيخ أصبهان في القراءات والحديث جميعاً، ولد سنة (٤١٩هـ)، وتوفي سنة (٥١٥هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٩/ ٣٠٣) رقم (١٩٣).

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٣/ ١٨١).

(٣) أخرجه البخاري: في الطب باب السعوط رقم (٥٣٦٧)، ومسلم: في المساقاة باب حل أجرة الحجامة رقم (١٢٠٢).

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وقد بين أنه قد تحمله من طريقين، أولهما تحمله إجازة، وقد عبر عن ذلك بقوله: (أخبرنا... إجازة)، وثانيهما تحمله عرضاً، وقد عبر عن ذلك بقوله: (أخبرنا... قراءة)، ويلاحظ أن ابن عساكر لم يبين نوع الإجازة التي تحمل بها هذا الحديث.

الخلاصة:

من الأمثلة السابقة ومن تتبع المواضع التي ذكر ابن عساكر فيها أنه قد تحمل الحديث إجازة في تاريخ مدينة دمشق، يتبين أن معنى تحمل الحديث إجازة عنده غير مخالف لما استقر عليه عمل المحدثين، غير أنه لم يذكر للإجازة أنواعاً، بل إنه يكتفي بمطلق وصف الإجازة دون بيان أي أنواعٍ لها، كما لوحِظ أن ابن عساكر يقرن الإجازة بطريقة أخرى من طرق التحمل في كثير من الأحاديث التي تحملها إجازة ـ وذلك كما في المثالين الثاني والثالث ـ، وتكون طريقة التحمل الأخرى أعلى مرتبة من الإجازة، وذلك دون النظر إلى علو ونزول السند الذي تحمله بالطريقة الأخرى، وذلك كما في المثال الثاني، فإن الطريق الذي تحمله إجازة عالٍ نسبة إلى الطريق الآخر النازل الذي تحمله سماعاً، وفي صنيع ابن عساكر هذا ما يشعر بعدم قوة تحمل الحديث إجازة عنده.

كما تبين لدى تتبع الألفاظ التي تدل على تحمل الحديث إجازة في تاريخ مدينة دمشق أن ابن عساكر لم يستعمل غير لفظ (أخبرني) مقيداً بما يفيد أن التحمل كان إجازة.

* * *

المبحث الرابع
المناولة

أولاً ـ أقوال العلماء في تحمل الحديث مناولة:

وهي القسم الرابع من أقسام طرق نقل الحديث وتحمله، وهي أن يعطي الشيخ تلميذه كتاباً أو صحيفة، ويقول: (هذا حديثي أو روايتي عن فلان)، وقد تقترنُ بالإجازة[١].

وهي على ثلاثة أنواع:

ـ النوع الأول: المناولة المقرونة بالإجازة:

(وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق)[٢].

وقد بين **القاضي عياض (ت٥٤٤هـ)**[٣] أنها أرفع أنواع المناولة، ثم بين صورتها على أنها أن يدفع الشيخ للطالب كتابه الذي رواه أو فرعاً مقابلاً به أو نحو ذلك، ثم يقول للطالب: هذه روايتي فاروها عني، ثم يملكه إياه، أو يقول له خذها وانسخها وقابل بها ثم ردها إلي أو نحو ذلك.

ثم بين أن من صورها أن يأتي الطالب الشيخ بنسخة صحيحة من رواية الشيخ، أو بجزء من حديثه، فيقف عليه الشيخ ويعرفه ويحقق جميعه وصحته ويجيزه له.

---

(١) انظر شرح النخبة لابن حجر: ص (١٢٣) تعليق الدكتور نور الدين عتر حاشية رقم (٢)، ومنهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٢١٧)، وقد عرفها السخاوي في فتح المغيث: (٢/ ١٠٠) بقوله: (إعطاء الشيخ الطالب شيئاً من مروياته، مع إجازته به صريحاً أو كناية).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٦٥).

(٣) انظر الإلماع للقاضي عياض: ص (٨٥).

ـ النوع الثاني : المناولة المقرونة بالإجازة من غير تمكين من النسخة[1] :

وهي أن يدفع الشيخ كتابه إلى الطالب ويجيز له روايته عنه، ثم يمسكه الشيخ عنده ولا يمكنه منه، وهذا النوع دون الذي قبله في القوة، وذلك لعدم تمكن الطالب من الاطلاع على ما تحمله ولغيبته عنه، وهذا النوع من المناولة والإجازة المجردة بمعين في مرتبة واحدة، لكن شيوخ أهل الحديث يرون لها مزية معتبرة على الإجازة.

وأما من حيث جواز الرواية بما تحمله بهذا النوع من أنواع العرض، فإنه مقيدٌ بما (إذا وَجَدَ ذلك الكتاب المنَاوَل له، مع غلبة ظنه بسلامته من التغيير، أو وجد فرعاً مقابلاً به موثوقاً بموافقته ما تناولته الإجازة)[2].

ـ النوع الثالث : المناولة المجردة عن الإجازة :

وهي أن يدفع الشيخ كتابه إلى الطالب، ويقتصر على قوله: (هذا من حديثي أو من سماعاتي)، ولا يقول: (اروه عني أو أجزت لك روايته عني) ونحو ذلك.

وهذا النوع من المناولة مختل لا تجوز الرواية به[3]، وقد نقل السيوطي

---

(١) انظر المرجع السابق نفسه: ص (٨٧)، ومنهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٢١٧)، وانظر أيضاً علوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٦٧ ـ ١٦٨)، وهذا النوع من أنواع المناولة جعله أكثر أهل الحديث داخلاً ضمن النوع الأول، لكن الدكتور نور الدين عتر حفظه الله جعله نوعاً مستقلاً، وقد سبقه إلى ذلك القاضي عياض في كتابه الإلماع، وهو الأرجح والله أعلم.

(٢) تدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٤٧٢).

(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٦٩)، وفتح المغيث للسخاوي: (٢/ ١١٠) فقد قال: (والأصح أنها بدون إذن باطلة، لم نر ـ كما قال الخطيب ـ من فعلها، لعدم التصريح بالإذن فيها، فلا تجوز الرواية بها).

اتفاق المحدثين على ذلك[١].

وأما ما يجوز من العبارات الدالة على التحمل مناولة، فإن الصحيح المختار الذي عليه عمل جمهور المحدثين المنع من إطلاق (أخبرنا) و(حدثنا) ونحوهما من العبارات، وتقييد ذلك بعبارة تبين الواقع في كيفية التحمل وتشعر به، فيقول: (أخبرنا أو حدثنا فلان مناولة، أو إجازة ومناولة) أو (ناولني) أو نحو ذلك من العبارات المبينة لكيفية التحمل[٢].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في تحمل الحديث مناولة:

لدى تتبع ألفاظ تحمل الحديث التي استعملها ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، تبين أنه قد تحمل أحاديث مناولة، ومثال ذلك قوله:

«**أخبرنا أبو العز أحمد بن عبدالله بن كادش العكبري فيما ناولني وقرأ علي إسناده وقال اروه عني**، أنا أبو علي محمد بن الحسين الجازري، أنا القاضي أبو الفرج المعافى بن زكريا، نا محمد بن القاسم الأنباري، نا أحمد بن الهيثم بن خارجة، نا عبدالله بن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن أبيه، عن يحيى بن جابر الطائي، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن النواس ابن سمعان قال: قال رسول الله ﷺ:

(يهبط عيسى بن مريم شرقي دمشق، عند المنارة البيضاء بين مهروذتين[٣]).

---

(١) انظر تدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٤٧٥).

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٧٠)، وفتح المغيث للعراقي: ص (٢٢٢).

(٣) ويُروى بالدال، أي في شُقَّتَيْنِ أو جَبَلَيْن، وقال ابن قتيبة: (هو من الهَرْدِ، والهَرْد والهَرْتُ الشَّقُّ، فكأنَّهُ بَيْنَ شُقَّتَيْنِ)، وقال أيضاً: (قولُه (مَهْرودتين)، هذا عندي غلط من بعض نقلة الحديث، ولا أراه إلا (مَهْرُوَّتين)، يريد مُلاءتين صَفْراوين)، وقد ورد =

قال أبو بكر: حفظناه عن أحمد بن الهيثم بالذال، وتفسيره: بين ممصرتين»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وبين أنه قد تحمله عن شيخه مناولة مع بيانه أن شيخه قد قرأ عليه سند الحديث وأذن له بروايته عنه، وعبارته هذه صريحة واضحة تبين أنه قد تحمل الحديث مناولة مقرونة بالإجازة دون أي غموض، وفي قوله إن شيخه قد قرأ عليه سند الحديث بيان منه أن شيخه قد أجازه بما هو عالم بصحته متيقن منه، فيكون ابن عساكر قد تحمل سند الحديث سماعاً بالإضافة للمناولة المقرونة بالإجازة، وهذا الحديث يدخل في النوع الأول من أنواع المناولة، أي أنه من أعلى أنواع التحمل مناولة وإجازة، ويزيد من قوة وصحة تحمل ابن عساكر للحديث تحمله سند الحديث سماعاً إضافة للمناولة المقرونة بالإجازة.

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو العز أحمد بن عبيدالله بن كادش العكبري فيما ناولني إياه

= في حديث آخر: (يمشي عيسى بين مُمَصَّرَتَيْنِ)، والمُمَصَّرَةُ من الثياب التي فيها صفرة خفيفة. انظر غريب الحديث لابن قتيبة: (١/ ٣٨٩)، وغريب الحديث لابن الجوزي: (٢/ ٤٩٦).

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٢١٣).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: (٣/ ١٦٤) رقم (١٤٩٤)، وقد أخرجه مسلم: في الفتن وأشراط الساعة باب ذكر الدجال وصفته وما معه رقم (٢٩٣٧) وهو قسم من حديث طويل، لكنه عنده بلفظ (مهرودتين) بحرف الدال بدل حرف الذال، ويلتقي طريق ابن عساكر مع طريقي ابن أبي عاصم ومسلم عند (عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر).

وقال اروه عني، أنا أبو علي محمد بن الحسين الجازري، أنا القاضي أبو الفرج المعافى بن زكريا، نا محمد بن حمدان بن بغداد الصيدلاني، حدثني يوسف بن الضحاك، حدثني أبي، نا خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عائشة:

أن النبي ﷺ كان مزَّاحاً، وكان يقول: (إن الله لا يؤاخذ المزَّاح الصادق في مزاحه)»[1].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وبين أنه قد تحمله عن شيخه مناولة مع بيان أن شيخه قد أذن له بروايته عنه، وعبارته هذه صريحة واضحة تبين أنه قد تحمل الحديث مناولة مقرونة بالإجازة دون أي غموض، وهذا الحديث يدخل في النوع الثاني من أنواع المناولة، وذلك لعدم تصريح ابن عساكر فيما إذا كان شيخه قد ملَّكه أو أذن له بِنَسخِ ومقابلة ما ناوله إياه وأجاز له روايته عنه، أو أنه أمسكه عنده ولم يمكنه منه.

الخلاصة:

من الأمثلة السابقة ومن تتبع المواضع التي ذكر ابن عساكر فيها أنه قد تحمل الحديث مناولة في تاريخ مدينة دمشق، يتبين أن معنى تحمل الحديث مناولة عنده غير مخالف لما استقر عليه عمل المحدثين، لكن يلاحظ أنه لم يورد

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٧٧)، ثم علق عليه بقوله: (كذا قال، وليس هذا الإسناد بمتصل، فإن يوسف بن الضحاك متأخر، يروي عن أبي سلمة التبوذكي ومحمد بن سنان العوفي وأقرانهما، وأراه سقط منه اسم شيخه الذي روى عنه عن أبيه عن خالد، والله أعلم)، وقد سبق إيراد هذا الحديث ص (١٩٩) وص (٤٣١) من هذا البحث.

وسند هذا الحديث ضعيف، وذلك للانقطاع الذي بينه ابن عساكر في سنده والجهل بحال هذا الراوي الساقط من السند.

في تاريخه أحاديث كثيرة تحملها مناولة، بل إن أكثر ما أورده في تاريخه وقد تحمله مناولة داخل في باب الأخبار لا الأحاديث، ما يشعر بضعف تحمل الأحاديث مناولة عنده، والله أعلم، كما يلاحظ أن أكثر ما تحمله مناوله، إنما تحمله عن شيخه (أحمد بن عبيدالله أبي العز بن كادش)[١].

* * *

المبحث الخامس
المكاتبة

أولاً ـ أقوال العلماء في تحمل الحديث مكاتبة:

وهي القسم الخامس من أقسام طرق نقل الحديث وتحمله، وهي أن يكتب الشيخ بعض حديثه لمن حضر في بلده[٢] أو لمن غاب عنه، ويرسله إليه، وسواء كتبه بنفسه أم أَمَرَ غيره أن يكتبه[٣]، ويكفي لصحة الرواية بها معرفة المكتوبِ له خط الكاتب وإن لم تقم البينة عليه، وإن كان الكاتب غير الشيخ فلا بد من ثبوت كونه ثقة[٤].

---

(١) أحمد بن عبيدالله أبو العز بن كادش، مشهور، من شيوخ ابن عساكر، أقر بوضع حديث وتاب وأناب، كتب بخطه، وكان يكتب خطاً رديئاً، وكان يفهم طرفاً من علم الحديث. انظر لسان الميزان لابن حجر: (١/ ٢١٨) رقم (٦٧٧).

(٢) وهو قيد أضفته لتعريف الشيخ أحمد شاكر رحمه الله للمكاتبة، فهو قال: (أن يكتب الشيخ بعض حديثه لمن حضر عنده)، وذلك لأن المقصود أن التلميذ موجود في بلد الشيخ، لا أنه موجود في مجلسه، فإنه إن كان موجوداً في مجلس الشيخ فهي مناولة لا مكاتبة، وقد أشار لهذا القيد السخاوي في فتح المغيث: (٢/ ١١٩ ـ ١٢٠).

(٣) انظر الباعث الحثيث لابن كثير: ص (٨٨) تعليق الشيخ أحمد شاكر حاشية رقم (١).

(٤) انظر تدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٤٨٣).

وهي على نوعين:

ـ النوع الأول: المكاتبة المقرونة بالإجازة:

والإجازة قد تكون بخطه وقد تكون بقوله[١]، وهي في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة بالإجازة[٢]، حتى إن البعض رجحها عليها[٣]، لكن بعض المحدثين ـ منهم الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) ـ ذهبوا إلى أن المناولة المقرونة بالإجازة أقوى منها[٤].

ـ النوع الثاني: المكاتبة المجردة من بالإجازة:

وهي صحيحة (أجازها الجمهور من المتقدمين والمتأخرين من الفقهاء والأصوليين[٥]، وهو الصحيح المشهور بين أهل الحديث)[٦]، وما يروى بها معدود عندهم في المسند الموصول[٧]، حتى إن السيوطي نقل أن المختار عند أهل الحديث أنها أقوى من الإجازة، بل وأقوى من أكثر صور المناولة[٨]، وقد بين

---

(١) انظر فتح المغيث للسخاوي: (٢/ ١٢٠).

(٢) انظر تدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٤٨١).

(٣) انظر الباعث الحثيث لابن كثير: ص (٨٨) تعليق الشيخ أحمد شاكر حاشية رقم (١)، وهو لا يرى أنها أرجح من المناولة مع الإجازة فحسب، بل يرى أنها أرجح من السماع وأوثق، وانظر الوسيط للدكتور محمد أبو شهبة: ص (١١٨).

(٤) انظر الكفاية للخطيب البغدادي: ص (٤٨٠)، وانظر أيضاً فتح المغيث للسخاوي: (٢/ ١٢٠).

(٥) انظر المحصول للرازي: (٤/ ٥٩٦).

(٦) الوسيط للدكتور محمد أبو شهبة: ص (١١٨).

(٧) انظر فتح المغيث للعراقي: ص (٢٢٤).

(٨) انظر تدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٤٨٢).

بين القاضي عياض وجه ترجيحها على الإجازة، بأنه بكتاب الشيخ للطالب بخط يده أو بإجابته إلى ما طلبه منه، فإنه يتحصل للطالب من ذلك أقوى إذن متى صح عنده أنه خط شيخه وكتابه[١]، (فهي وإن لم تقترن بالإجازة لفظاً، فقد تضمنت الإجازة معنى)[٢]، لكن قال بعدم صحتها ومنع من الرواية بها قوم، منهم الماوردي[٣] في كتابه الحاوي الكبير والسيف الآمدي[٤] في كتابه الإحكام في أصول الأحكام، حيث إنه اشترط في صحة المكاتبة وجود إجازة من الشيخ للطالب[٥].

وأما ما يجوز من العبارات الدالة على التحمل مكاتبة، فإن الذي اختاره أهل الحديث عدم جواز إطلاق (حدثنا) و(أخبرنا)، بل يُقَيِّد ذلك بما يُبَيِّنُ أن التحمل كان كتابة، وذلك كقوله: (حدثنا أو أخبرنا كتابة أو مكاتبة) أو نحو ذلك، وله أن

---

(١) انظر الإلماع للقاضي عياض: ص (٨٨)، وهو اشترط في المكاتبة أن لا تكون مقرونة بأي ضرب من ضروب الإجازة، وذلك بقوله في تعريف المكاتبة: (... وليس في الكتاب ولا في المشافهة والسؤال إذنٌ ولا طلبٌ للحديث بها عنه)، فالمكاتبة عنده على نوع واحد، وهي المكاتبة المجردة عن الإجازة.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٧٤).

(٣) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، الماوردي، الشافعي، الإمام العلامة، أقضى القضاة، له مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير وأصول الفقه والأدب، قال أبو عمرو بن الصلاح: (كان لا يرى صحة الرواية بالإجازة)، توفي في بغداد سنة (٤٥٠هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٨/ ٦٤) رقم (٢٩).

(٤) أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، سيف الدين الآمدي ثم الحموي ثم الدمشقي، صاحب المصنفات في الكلام وأصول الفقه وغير ذلك، كان حنبلي المذهب فصار شافعياً، كان حسن الأخلاق، سليم الصدر، كثير البكاء، رقيق القلب، توفي ودفن في دمشق سنة (٦٣١هـ). انظر البداية والنهاية لابن كثير: (١٣/ ١٤٠).

(٥) انظر الحاوي الكبير للماوردي: (١٦/ ٩٠) وهو قد جزم فيه بعدم صحة التحمل بالإجازة، والإحكام للآمدي: (٢/ ١١٣)، وفتح المغيث للعراقي: ص (٢٢٥).

يقول (كتب إلي فلان) أو نحـو ذلك، وهو الأفضل، وذلك للبعـد عن الإيهام والتدليس، لكن غير واحدٍ من علماء المحدثين وكبارهم أجازوا إطلاق لفظي (حدثنا) و(أخبرنا) دون تقييد، منهم الليث بن سعد[1]، وقد أجاز آخرون إطلاق لفظ (أخبرنا) دون (حدثنا)[2].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في تحمل الحديث مكاتبة:

لدى تتبع ألفاظ تحمل الحديث التي استعملها ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، تبين أنه قد تحمل أحاديث مكاتبة، ومثال ذلك قوله:

«**كتب إليَّ أبو بكر عبد الغفار بن محمد الشيروي، ثم حدثني عنه أبو المحاسن عبد الرزاق بن محمد بن أبي نصر الطبسي**، أنا أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري، نا أبو العباس الأصم، نا الحسن بن علي بن عفان، نا معاوية ـ يعني ابن هشام ـ، عن علي بن صالح، عن مسلم، عن مجاهد، عن ابن عباس قال:

كان رسـول الله ﷺ يلبس قميصـاً فوق الكعبين مستوي الكمين بأطراف أصابعه»[3][4].

---

(١) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من الطبقة السابعة، توفي سنة (١٧٥هـ)، أخرج له الجماعة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٦٤) رقم (٥٦٨٤).

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٧٤)، وفتح المغيث للسخاوي: (٢/ ١٢٦)، وتدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٤٨٣ ـ ٤٨٤).

(٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٢١١).

(٤) أخرجه ابن الأعرابي في معجمه: (١/ ٢٥٥) رقم (١٨١)، وفي (١/ ٢٥٧) رقم (١٨٣)، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي: (٢/ ٨٢) رقم (٢٤٥)، والحاكم في مستدركه: (٤/ ٢١٧) رقـم (٧٤٢٠) وقال: (هذا حديـث صحيـح الإسناد ولم يخرجاه)، لكن =

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وقد بين أنه تحمله كتابة عن شيخه، ثم بين أنه قد تحمله عنه من طريق آخر سماعاً، لكن بواسطة بينهما، فيكون الطريق الذي تحمله مكاتبة طريق عالٍ مقابل الطريق الثاني النازل الذي تحمله سماعاً، وعبارة ابن عساكر التي تبين تحمله هذا الحديث مكاتبة هي من أعلى العبارات الدالة على التحمل مكاتبة وأوضحها، لكن ابن عساكر لم يبين ما إذا كان قد تحمل الحديث بالمكاتبة المقرونة بالإجازة أو أنه تحمله بالمكاتبة المجردة عنها.

ومثال آخر قوله:

«**أخبرنا أبو مسعود المعدل في كتابه قال**: أخبرنا أبو علي الحداد، أخبرنا أبو نعيم الحافظ، حدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن خالد الخطيب الملحمي، حدثنا محمد بن محمد بن سليمان، حدثنا عبد الرحمن بن أيوب الحمصي، حدثنا موسى بن أبي موسى المقدسي، حدثني خالد بن سلمة، عن نافع، عن ابن عمر قال:

ولد النبي ﷺ مسروراً مختوناً»[1][2].

= خالفه الذهبي في التلخيص فقال: (مسلم الملائي تالف)، وأبو نعيم الأصبهاني في ذكر أخبار أصبهان: (٢/ ٣٤٧)، والبيهقي في شعب الإيمان: (٥/ ١٥٥) رقم (٦١٧١) ورقم (٦١٧٢).

وسند هذا الحديث فيه (مسلم بن كيسان الملائي)، قال ابن حجر: (ضعيف) (انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٣٠) رقم (٦٦٤١)).

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢١٢).

(٢) أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في ذكر أخبار أصبهان: (١/ ١٥٦)، وأورده ابن كثير في السيرة النبوية: (١/ ٢٠٩) من طريق ابن عساكر هذا، وأورده من طرقٍ متعددة عن عدد من الصحابة، ثم قال: (وقد ادعى بعضهم صحته لما ورد له من الطرق، حتى زعم بعضهم أنه متواتر، وفي هذا كله نظر).

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وبين أنه تحمله كتابة عن شيخه، وقد استعمل في عبارته الدالة على تحمله الحديث مكاتبة لفظ (أخبرنا)، وقد قيده بكونه مكاتبة، وهذه العبارة واضحة صريحة في تحمله الحديث مكاتبة، لكنه لم يبين ما إذا كان قد تحمل الحديث بالمكاتبة المقرونة بالإجازة أو أنه تحمله بالمكاتبة المجردة عنها.

ومثال آخر قوله:

«حدثنا أبو علي الحداد في كتابه، ثم أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي،
أنا يوسف بن الحسن الريحاني

قالا: أنا أبو نعيم الحافظ، نا أبو محمد بن فارس

ح وأخبرنا أبو القاسم الشحامي، أنا أبو بكر البيهقي، أنا أبو بكر بن فورك، أنبا عبدالله بن جعفر الأصبهاني، نا يونس بن حبيب، نا أبو داود، نا زهير، عن أبي إسحاق، عن سعد بن عياض[1]، عن عبدالله بن مسعود قال:

كان أحب العُراقِ[2] إلى رسول الله ﷺ الذراع، ذراع الشاة، وكان قد سم فيها، وكان يرى أن اليهود سموه»[3][4].

---

(١) ورد في تاريخ مدينة دمشق في طبعَتَي مجمع اللغة العربية ودار الفكر (سعد بن عامر)، وهو خطأ، والصواب من سنن أبي داود والآداب للبيهقي، وهما المصدران اللذان روى ابن عساكر هذا الحديث من طريقهما (انظر تخريج الحديث).

(٢) العَرْق، بالسكون: العَظْم إذا أُخذ عنه مُعْظَم اللحم، وجمعه: عُرَاق، وهو جمعٌ نادر، يقال: عَرَقْتُ العظْمَ واعترقْتُه وتعرَّقْتُه، إذا أَخَذْتَ عنه اللحم بأسنانك. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: (٣/ ٢٢٠) مادة (عرق).

(٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٢٤٩).

(٤) أخرجه أبو داود في: (٣/ ٣٥٠) رقم (٣٧٨٠) لكن دون قوله فيه إنه ﷺ سم فيها، ورقم (٣٨٧١) بلفظ قريب، والبيهقي في الآداب: ص (١٧٢) رقم (٥١٠). =

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وقد بين أنه تحمله كتابة عن شيخه، ثم بين أنه قد تحمله من طريق آخر سماعاً، لكن بزيادة واسطة في السند، فهو طريق نازل مقابل الطريق العالي الذي تحمله مكاتبة، وقد استعمل في عبارته الدالة على تحمله الحديث مكاتبة لفظ (حدثنا)، وقد قيده بكونه مكاتبة، وهذه العبارة واضحة صريحة في تحمله الحديث مكاتبة، لكنه لم يبين ما إذا كان قد تحمل الحديث بالمكاتبة المقرونة بالإجازة أو أنه تحمله بالمكاتبة المجردة عنها.

الخلاصة:

من الأمثلة السابقة ومن تتبع المواضع التي ذكر ابن عساكر فيها أنه قد تحمل الحديث مكاتبة في تاريخ مدينة دمشق، يتبين أن معنى تحمل الحديث مكاتبة عنده غير مخالف لما استقر عليه عمل المحدثين، لكنه لم يميز بين نوعي المكاتبة، حيث إنه لا يذكر في الأحاديث التي يبين أنه تحملها مكاتبة فيما إذا كانت المكاتبة مقرونة بالإجازة أم لا، كما تبين أنه يقرن في كثير من الأحاديث التي تحملها مكاتبة بطريقة أخرى من طرق التحمل، وتكون طريقة التحمل الأخرى أعلى مرتبة من المكاتبة، وذلك كما في المثالين الأول والثالث، وذلك دون النظر إلى علو السند أو نزوله، حيث إن طرق هذه الأحاديث التي تحملها بطرق أخرى غير المكاتبة غالباً ما تكون نازلة مقابل الطرق الأخرى التي تحملها

= وسند هذا الحديث فيه (سعد بن عياض)، قال ابن حجر: (صدوق، من الثانية، وله رواية مرسلة) (انظر تقريب التهذيب لابن حجر: (٢٣٢) رقم (٢٢٥٢))، كما أن راويه (أبو إسحاق السبيعي) ثقة مكثر، لكنه اختلط بأخرة (انظر تقريب التهذيب لابن حجر: (٤٢٣) رقم (٥٠٦٥))، والراوي عنه (زهير بن معاوية) ثقة ثبت، إلا أن سماعه منه كان بأخرة (انظر تقريب التهذيب لابن حجر: (٢١٨) رقم (٢٠٥١)).

مكاتبة، وذلك لأن الطريق الثاني النازل الذي يورده غالباً ما يكون من طريق شيخ ابن عساكر الذي روى عنه مكاتبة لكن بواسطة بينهما، ما يشير إلى ضعف تحمل الأحاديث مكاتبة عنده، لكن يلاحظ أنه لدى مقارنة عدد الأحاديث التي تحملها مكاتبة وأوردها في تاريخه مع عدد الأحاديث التي تحملها مناولة وأوردها في تاريخه، تبينت كثرة ما تحمله مكاتبة وأورده في تاريخه مقابل بضعة أحاديث تحملها مناولة وأوردها في تاريخه، ما فيه إشارة إلى ترجيحه المكاتبة على المناولة والله أعلم.

وأما من حيث العبارة التي يستعملها في الدلالة على تحمله الحديث مكاتبة، فإن عمله في ذلك منسجم مع ما عليه جمهور المحدثين من وجوب وضوح العبارة وتقييدها بما يفيد بأن التحمل كان مكاتبة.

* * *

المبحث السادس
الوِجَادة

أولاً ـ أقوال العلماء في تحمل الحديث وجادة:

وهي القسم الثامن من أقسام طرق نقل الحديث وتحمله، وهي أن يعثر الشخص على أحاديث بخط راويها ـ سواء لقيه أو سمع منه، أم لم يلقه ولم يسمع منه ـ، وهي مما لم يسمعه منه ولم يجزه بها، أو أن يجد أحاديث في كتب لمؤلفين معروفين[1].

---

(١) انظر فتح المغيث للعراقي: ص (٢٢٨)، والباعث الحثيث لابن كثير: ص (٩١) تعليق الشيخ أحمد شاكر حاشية رقم (١).

وأما من حيث العبارات الدالة على التحمل وِجادة، فله أن يقول: (وجدت، أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه: أخبرنا فلان بن فلان)، أو يقول (وجدت، أو قرأت بخط فلان عن فلان) أو نحو ذلك من العبارات التي تدل على الوجادة، ثم يسوق الإسناد والمتن، وهذا الذي استمر عليه العمل عند المحدثين قديماً وحديثاً، وهو من باب المنقطع والمرسل، غير أنه أخذ شوباً من الاتصال بقوله: (وجدت بخط فلان)[1].

وقد تساهل بعض المحدثين في أداء ما يجدونه بخط غيرهم، فرووه بقولهم: (عن فلان) ونحو ذلك، مما يوهِم تحملهم لما يروون سماعاً أو إجازة[2]، وهذا تدليس قبيح كما قال ابن الصلاح[3]، وقد جازف بعضهم، حيث أدَّى ما تحمله وِجادة بقوله: (أخبرنا) أو (حدثنا)، ولم يجَوِّز ذلك أحد[4].

وأما من حيث جواز العمل بالأحاديث التي تحملها رواتها وجادة، فقد اختُلِف في ذلك على ثلاثة أقوال:

- أولها ما نقله القاضي عياض (ت٥٤٤هـ) من أن معظم المحدثين والفقهاء من المالكيين وغيرهم لا يرون العمل بذلك[5].

- وثانيها جواز العمل بها، وهو ما ذكر القاضي عياض أنه حُكِي عن الشافعي (ت٢٠٤هـ)، وأنه قالت به طائفة من نُظَّار أصحابه، وأنه الذي اختاره عدد

---

(١) انظر الإلماع للقاضي عياض: ص (١١٢)، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٧٨).

(٢) انظر فتح الباقي لزكريا الأنصاري: ص (٣٦٧).

(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٧٩).

(٤) انظر تدريب الراوي للسيوطي: ص (٤٨٨).

(٥) انظر الإلماع للقاضي عياض: ص (١١٤).

من أرباب التحقيق[١].

ـ وثالثها، وهو ما نقله ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) من وجوب العمل بها عند حصول الثقة بها، وبيَّنَ أنه ما قَطَعَ به بعض المحققين من أصحاب الشافعي في أصول الفقه[٢].

ثم عقب ابن الصلاح على هذه الأقوال بقوله:

(وما قُطِعَ بـه ـ أي القول الثالث ـ هـو الذي لا يتجـه غيره في الأعصار المتأخرة، فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمنقول، لتعذر شرط الرواية فيها)[٣].

وقد صرح النووي (ت٦٧٦هـ) بأن هذا القول هو الصحيح[٤].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في تحمل الحديث وجادة:

لدى تتبع ألفاظ تحمل الحديث التي استعملها ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، تبين أنه قد تحمل أحاديث وِجادة، ومثال ذلك قوله:

«**قرأت بخط أبي الحسن الحنائي**: أبو الحسن أحمد بن محمد بن هارون الزوزي قدم علينا حاجاً، نا أبو بكر محمد بن عبدالله، نا القاسم الطائي، نا أبي، عن علي بن موسى الرضا، حدثني أبي موسى بن جعفر، حدثني أبي جعفر بن

---

(١) انظر الإلماع للقاضي عياض: ص (١١٤).

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٨٠)، وفي اعتماد أصحاب الشافعي من الأصوليين لهذا القول انظر البرهان للإمام الجويني: (١/ ٤١٦)، والمنخول للغزالي: ص (٢٦٩).

(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (١٨٠ ـ ١٨١).

(٤) انظر إرشاد طلاب الحقائق: ص (١٤٢).

محمد، حدثني أبي محمد بن علي، حدثني أبي علي بن الحسين، حدثني أبي الحسين بن علي، حدثني أبي علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ:

(أخبرني جبريل عن الله تبارك وتعالى: لا إله إلا الله حصني، من دخل حصني أمن عذابي).

كذا وجدته بخط الحنائي، وفيه وهم فاحش، فإن الصواب: حدثنا أبو القاسم الطائي، واسمه عبدالله بن أحمد بن عامر البصري، وفي حديثه ضعف»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وبين أنه تحمله وجادة، وذلك بقوله في تعليقه عليه حيث قال: (كذا وجدته بخط الحنائي)، وعبارته هذه واضحة صريحة تبين أنه تحمل الحديث وِجادة[3].

ومثال آخر قوله:

«قرأت بخط أبي الحسن نجا بن أحمد بن عمرو بن حرب، وأنبأنيه أبو محمد بن الأكفاني عنه، أنبأ الشيخ أبو الفرج شيبان بن محمد بن أحمد النوبندجاني الفقير، أنا أحمد بن عبدالله بن ياسين المقرئ، أنا أبو الحسين عبد الوهاب بن الحسن، نا الهيثم بن مروان بن الهيثم بن عمران، أنا محمد بن عيسى ابن القاسم

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥/ ٤٦٢) طبعة دار الفكر.

(٢) أخرجه القضاعي في مسنده الشهاب: (٢/ ٣٢٣) رقم (١٤٥١) بلفظ قريب، وقد أشار ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨) إلى أن هذا السند نسخة موضوعة تروى به عدة أحاديث، والمتهم فيه عبدالله بن أحمد بن عامر أو أبوه.

(٣) وأما ما أشار إليه ابن عساكر في تعليقه على الحديث من الوهم الفاحش الذي وقع فيه، فقد بين أنه في السند، وذلك أن اسم أحد الرواة قد ورد خطأ على أنه (القاسم الطائي)، فبين أن صوابه (أبو القاسم الطائي)، وبين أن اسمه (عبدالله بن أحمد بن عامر البصري)، ثم بين أن في حديثه ضعف.

ابن سُمَيع، حدثنا الأوزاعي، نا يحيى بن أبي كثير، نا عبدالله بن أبي قتادة، حدثني أبي قال:

كان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر بأم القرآن وسورتين، كان يطول في الركعة الأولى، ويسمعنا الآية أحياناً.

كذا وجدته بخط نجا، وقد أسقط منه شيخ عبد الوهاب، وأظنه ابن جوصا»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وقد بين أنه تحمله عن راويه من طريقين، أولهما تحمله عنه وِجادةً، وقد بين ذلك بقوله: (قرأت بخط أبي الحسن نجا بن أحمد بن عمرو بن حرب)، وثانيهما تحمله عنه سماعاً لكن بواسطة بينهما، وقد بين ذلك بقوله: (وأنبأنيه أبو محمد بن الأكفاني عنه)، فيكون الطريق الأول الذي تحمله وجادة عالٍ مقابل الطريق الثاني النازل الذي تحمله سماعاً عن راوي الطريق الأول لكن بواسطة بينهما، وعبارته التي تبين تحمله الحديث وِجادة عبارة واضحة صريحة[٣].

الخلاصة:

من الأمثلة السابقة ومن تتبع المواضع التي ذكر ابن عساكر فيها أنه قد

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٢٣/ ٢٤٤) طبعة دار الفكر.

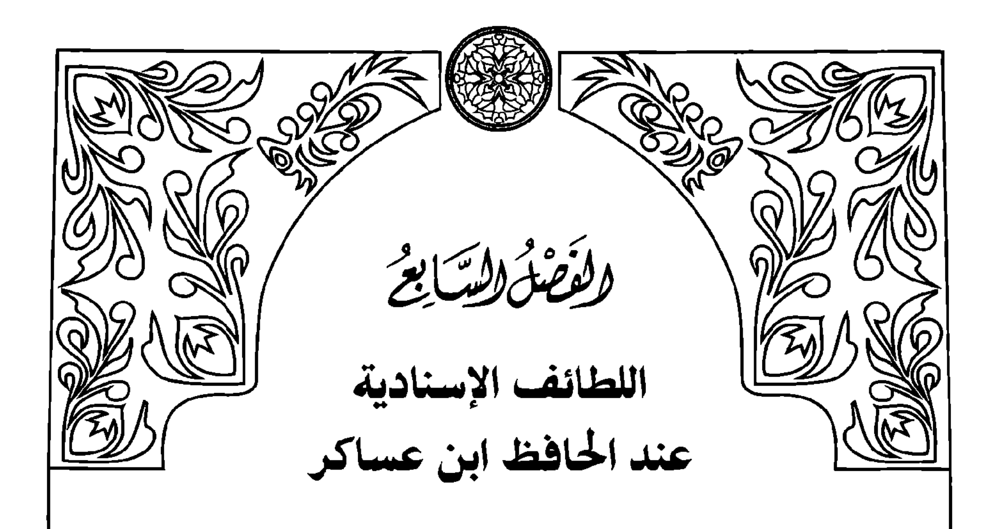
(٢) أخرجه البخاري: في صفة الصلاة باب القراءة في العصر رقم (٧٢٨) بلفظ قريب، وأخرجه أيضاً في مواضع أخرى بلفظ قريب، ومسلم: في الصلاة باب القراءة في الظهر والعصر رقم (٤٥١) بلفظ قريب.

(٣) وأما تتمة تعليقه على الحديث، فقد بين به أن في سند الحديث انقطاعاً، وقد حدد موضع الانقطاع أنه بين (أبو الحسين عبد الوهاب بن الحسن) وبين (الهيثم بن مروان بن الهيثم ابن عمران)، وقد بين أن الراوي الساقط قد يكون (ابن جوصا).

تحمل الحديث وِجادة في تاريخ مدينة دمشق، يتبين أن معنى تحمل الحديث وِجادة عنده غير مخالف لما استقر عليه عمل المحدثين، كما تبين أنه يقرن الوِجادة في كثير من الأحاديث التي تحملها بها بطريقة أخرى من طرق التحمل، وتكون طريقة التحمل الأخرى أعلى مرتبة من الوِجادة، وذلك كما في المثال الثاني، وذلك دون النظر إلى علو السند أو نزوله، حيث إن طرق هذه الأحاديث التي تحملها بطرق أخرى غير الوِجادة غالباً ما تكون نازلة مقابل الطرق الأخرى التي تحملها وِجادة، وذلك لأن الطريق الثاني النازل الذي يورده غالباً ما يكون من طريق راوي الطريق الأول العالي الذي روى عنه وِجادة، لكن يرويه بواسطة بينهما، ما يشير إلى ضعف تحمل الأحاديث وِجادة عنده، والله أعلم.

وأما من حيث العبارة التي يستعملها في الدلالة على تحمله الحديث وِجادة، فإن عمله في ذلك منسجم مع ما عليه جمهور المحدثين من وجوب وضوح العبارة وتقييدها بما يفيد بأن التحمل كان وجادة.

❐ ❐ ❐



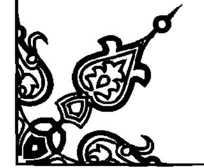
الفصل السابع

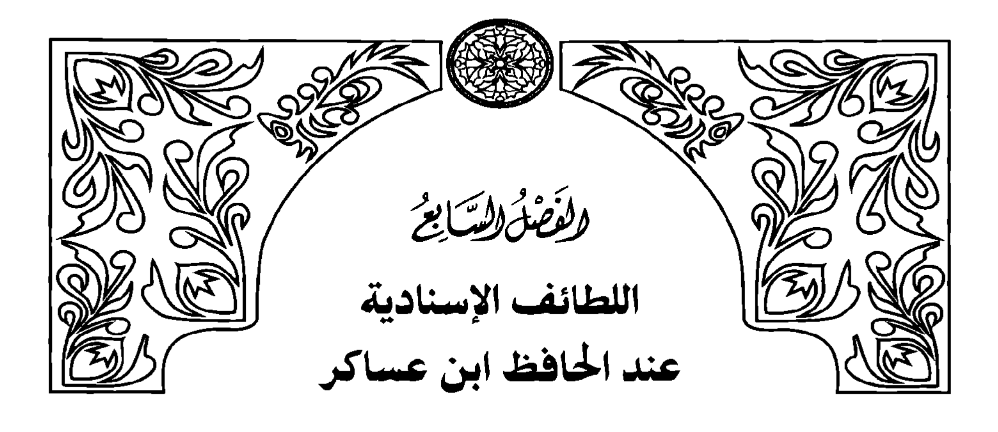
اللطائف الإسنادية عند الحافظ ابن عساكر

المبحث الأول: العالي والنازل.

المبحث الثاني: رواية الأكابر عن الأصاغر.

المبحث الثالث: المسلسل.



الفصل السابع

اللطائف الإسنادية عند الحافظ ابن عساكر

المبحث الأول
العالي والنازل

أولاً ـ أقوال العلماء في العالي والنازل:

أ ـ العالي:

يعد **ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)** أول من فصَّل القول في الحديث العالي فيما وصل إلينا، وكل من أتى بعده نقل عنه تقسيماته لهذا النوع من أنواع علوم الحديث، لكن **العراقي (ت٨٠٦هـ)** بين في كتابه فتح المغيث[1] أن ابن الصلاح إنما تبع في تقسيمه لهذا النوع ما قاله **أبو الفضل محمد بن طاهر (ت٥٠٧هـ)**[2] على خلاف بينهما في ماهية بعض الأقسام.

وابن الصلاح قسم الحديث العالي إلى خمسة أقسام، بينها بقوله[3]:

---

(١) انظر ص (٢٩٧).

(٢) محمد بن طاهر بن علي بن أحمد بن أبي الحسن الشيباني الحافظ، أبو الفضل المقدسي المعروف بابن القيسراني، رحل إلى بلاد كثيرة لطلب الحديث ولد سنة (٤٤٨هـ) وتوفي ببغداد سنة (٥٠٧هـ)، له العديد من التصانيف، منها الفوائد الصحاح على شروط الإمامين في معرفة العلو والنزول. انظر هدية العارفين للبغدادي: (٢/ ٨٢).

(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٢٥٦) وما بعدها النوع التاسع والعشرون ـ معرفة الإسناد العالي والنازل بتجريد عبارته من الأمثلة، وانظر أيضاً شرح النخبة لابن =

أولها: القرب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيف غير ضعيف، وذلك من أجل أنواع العلو.

الثاني: القرب من إمام من أئمة الحديث، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ.

الثالث: العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين، أو أحدهما، أو غيرهما من الكتب المعروفة المعتمدة، وذلك ما اشتهر آخراً من الموافقات، والأبدال، والمساواة، والمصافحة.

أما الموافقة: فهي أن يقع لك الحديث عن شيخ مسلم بعدد أقل من العدد الذي يقع لك به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ إذا رويته عن مسلم عنه.

وأما البدل: فمثل أن يقع لك هذا العلو عن شيخٍ غير شيخِ مسلمٍ هو مثلُ شيخِ مسلمٍ في ذلك الحديث، وقد يُرَدُّ البدل إلى الموافقة، فيقال فيما ذكرناه إنه موافقة عالية في شيخِ شيخِ مسلم.

وأما المساواة: فهي ـ في أعصارنا ـ أن يقل العدد في إسنادك لا إلى شيخ مسلمٍ وأمثاله، ولا إلى شيخ شيخه، بل إلى من هو أبعد من ذلك، كالصحابي أومن قاربه، وربما كان إلى رسول الله ﷺ، بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثلاً من العدد مثلُ ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابي.

وأما المصافحة: فهي أن تقع هذه المساواة التي وصفناها لشيخك، فيقع ذلك لك مصافحة، إذ تكون كأنك لقيت مسلماً في ذلك الحديث وصافحته به،

= . حجر: ص (١١٦) وما بعدها، حيث قسم الحديث العالي تقسيماً قريباً من تقسيم ابن الصلاح، لكنه لم يذكر في تقسيمه القسمين الرابع والخامس اللذين أوردهما ابن الصلاح، وفتح المغيث للعراقي: ص (٢٩٨) وما بعدها.

فإن كانت المساواة لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك، فتقول: كأن شيخي سمع مسلماً وصافحه، وإن كانت المساواة لشيخ شيخ شيخك فالمصافحة لشيخ شيخك، فتقول فيها: كأن شيخ شيخي سمع مسلماً وصافحه، ولك أن تقول: كأن فلاناً سمعه من مسلمٍ، من غير أن تقول فيه: (شيخي) أو (شيخ شيخي).

الرابع: العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوي.

الخامس: العلو المستفاد من تقدم السماع.

ب ـ النازل:

(وأما النزول فهو ضد العلو. وما من قسمٍ من أقسام العلو الخمسة إلا وضده قسمٌ من أقسام النزول. فهو إذاً خمسة أقسام، وتفصيلها يُدرَكُ من تفصيل أقسام العلو على نحو ما تقدم)[1].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في العالي والنازل:

أ ـ العالي:

استخدم ابن عساكر مصطلح العالي في كثير من المواضع في كتابه تاريخ مدينة دمشق، ومثال أول على ذلك قوله:

«أخبرنا أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو علي بن المذهب، أنا أحمد بن جعفر، نا عبدالله بن أحمد، حدثني أبي، نا يحيى بن أبي بكير، نا إبراهيم بن نافع، سمعت ابن أبي نجيح، يذكر عن مجاهد، عن أم هانئ قالت:

رأيت في رأس رسول الله ﷺ ضفائر أربعاً.

أخبرنا عالياً أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو علي، أنا أحمد بن جعفر، نا عبدالله، حدثني أبي، ثنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن أم هانئ:

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٢٦٣).

قدم النبي ﷺ مكة وله أربع غدائر»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، ثم بين أنه وقع له عالياً من طريق آخر، ثم أورده، لكنه لم يبين قسم العلو الذي يقع تحته هذا الحديث، وبدراسة سندي الحديثين تبين أنه داخل في القسم الأول من أقسام الحديث العالي، أي أنه حديث عالٍ علواً مطلقاً، ذلك لأن عدد رواته تسعة، وأما الحديث الأول المقابل له فهو (نازل) لأن عدد رواته عشرة، ويلاحظ أن سندي الحديثين رجالهما ثقات ما عدا (أحمد بن جعفر)[٣] فهو (صدوق في نفسه مقبول تغير قليلاً) كما قال ابن حجر في ترجمته، فهو في أدنى مراتب التعديل، و(أبو علي ابن المذهب)[٤]

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ١٨٠).

(٢) الحديث من الطريق الأول أخرجه أحمد في مسنده: (٦/ ٤٢٥) رقم (٢٧٤٣٠)، وابن سعد في الطبقات الكبرى: (١/ ٤٢٩)، ويلتقي سند ابن عساكر مع سند ابن سعد عند (إبراهيم بن نافع).
وأما من الطريق الثاني الذي أورده ابن عساكر فقد أخرجه أحمد في مسنده: (٦/ ٣٤١) رقم (٢٦٩٣٤)، وفي (٦/ ٤٢٥) رقم (٢٧٤٢٩)، وأبو داود: (٤/ ٨٣) رقم (٤١٩١)، والترمذي: (٤/ ٢٤٦) رقم (١٧٨١) وعقب عليه بقوله: (هذا حديث حسن غريب، قال محمد ـ بن إسماعيل البخاري ـ: لا أعرف لمجاهد سماعاً من أم هانئ)، وابن ماجه: (٢/ ١١٩٩) رقم (٣٦٣١)، ويلتقي سند ابن عساكر مع أسانيد أبي داود والترمذي وابن ماجه عند (سفيان بن عيينة).
وسند هذا الحديث من كلا الطريقين ضعيف، وذلك للانقطاع الذي ذكره البخاري فيه بين (مجاهد) و(أم هانئ رضي الله عنها).

(٣) أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، أبو بكر القطيعي، صدوق في نفسه مقبول تغير قليلاً، قال الخطيب: لا أعلم أحداً ترك الاحتجاج به، وقال الحاكم: ثقة مأمون، توفي في آخر سنة (٣٦٨هـ). انظر لسان الميزان لابن حجر: (١/ ١٤٥) رقم (٤٦٣).

(٤) الحسن بن علي بن محمد بن علي بن أحمد بن وهب التميمي البغدادي الواعظ، أبو علي، ابن المذهب، غيره أقوى منه، وأمثل منه، قال الخطيب: ليس هو محل الحجة، وقال السلفي: لم يكن ممن يعتمد عليه في الرواية، فإنه خلط في شيء من سماعه، =

الذي قال الذهبي عنه إن (غيره أقوى منه وأمثل منه)، فهو في المرتبة الأولى من مراتب الجرح، وهما راويان مشتركان في كلا الطريقين، وبذلك يتبين أن الحديثين متساويين من حيث نظافة الإسناد وصحته، وهما طريقان ضعيفان لهذا الحديث، لكنهما تقويا بالطرق الأخرى.

وهذا جدول يوضح العلو والنزول في السندين:

السند العالي	السند النازل
أم هانئ رضي الله عنها	أم هانئ رضي الله عنها
مجاهد	**مجاهد**
ابن أبي نجيح	ابن أبي نجيح
سفيان	إبراهيم بن نافع
أحمد بن حنبل	يحيى بن أبي بكير
عبدالله بن أحمد بن حنبل	أحمد بن حنبل
أحمد بن جعفر	عبدالله بن أحمد بن حنبل
أبو علي بن المذهب	أحمد بن جعفر
أبو القاسم بن الحصين	أبو علي بن المذهب
	أبو القاسم بن الحصين

ومثال ثانٍ قوله:

«أخبرنا أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو طالب بن غيلان، أنا أبو بكر الشافعي، نا محمد بن غالب، نا الحميدي، والرمادي ـ يعني إبراهيم بن بشار ـ قالا: نا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة:

= توفي سنة (٤٤٤هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٧/ ٦٤٠) رقم (٤٣٤).

أن النبي ﷺ كان يعجبه الحلواء والعسل.

أخبرناه عالياً أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو طالب بن غيلان، أنا أبو بكر الشافعي، نا محمد بن غالب، نا يحيى بن هاشم، نا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت:

كان رسول الله ﷺ يحب الحلواء والعسل»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، ثم بين أنه قد وقع له عالياً من طريق آخر، ثم أورده، لكنه لم يبين قسم العلو الذي يقع تحته هذا الحديث، وبدراسة سندي الحديثين تبين أنه داخل في القسم الأول من أقسام الحديث العالي، أي أنه حديث عالٍ علواً مطلقاً، ذلك لأن عدد رواته ثمانية، وأما الحديث الأول المقابل له فهو (نازل) لأن عدد رواته تسعة، ويلاحظ أن أحد رواة سند الحديث الذي أشار إليه على أنه سند (عال) وهو (يحيى بن هاشم)[٣] كان يضع الحديث ويسرقه، وأما سند الحديث الأول (النازل)، ففيه (إبراهيم

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٢٥٧).

(٢) أخرجه أبو بكر الشافعي في فوائده الشهير بالغيلانيات: (٢/ ٤٩٥) رقم (٩٤٣)، والبخاري: في الأطعمة باب الحلواء والعسل رقم (٥١١٥)، وفي الأشربة باب الباذق ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة رقم (٥٢٧٧)، وفي باب شراب الحلوى والعسل رقم (٥٢٩١)، وفي الطب باب الدواء بالعسل رقم (٥٣٥٨)، وأورده في حديث طويل في الطلاق باب ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١] رقم (٤٩٦٧)، وفي الحيل باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر وما نزل على النبي ﷺ في ذلك رقم (٦٥٧١)، ومسلم: في الطلاق باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق رقم (١٤٧٤) وهو قسم من حديث طويل.

(٣) يحيى بن هاشم السمسار أبو زكريا الغساني الكوفي، كذبه يحيى بن معين، وقال النسائي وغيره: متروك، وقال ابن عدي: كان ببغداد يضع الحديث ويسرقه. انظر لسان الميزان لابن حجر: (٦/ ٢٧٩) رقم (٩٨٥).

ابن بشار)[١] وهو كما في ترجمته (حافظ له أوهام)، وفيه أيضاً (الحميدي)[٢] وهو كما في ترجمته (ثقة حافظ)، وأما بقية الرواة فهم الرواة ذاتهم في كلا السندين، منهم (محمد بن غالب)[٣] وهو كما في ترجمته (ثقة مأمون إلا أنه كان يخطئ)، ومنهم أيضاً (أبو طالب بن غيلان)[٤]، وهو كما في ترجمته (صدوق)، وأما بقية الرواة فهم ثقات، وبذلك يتبين أن سند الحديث العالي شديد الضعف، وأما سند الحديث النازل فهو سند حسن، أي أن سند الحديث العالي أضعف من سند الحديث النازل، وذلك لوجود راوٍ كذاب كان يضع الحديث فيه.

وهذا جدول يوضح العلو والنزول في السندين:

---

(١) إبراهيم بن بشار الرمادي، أبو إسحاق البصري، حافظ له أوهام، من الطبقة العاشرة، توفي في حدود سنة (٢٣٠هـ)، أخرج له أبو داود والترمذي. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٨٨) رقم (١٥٥).

(٢) عبدالله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي، أبو بكر، ثقة حافظ فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة، قال الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره، من الطبقة العاشرة، توفي سنة (٢١٩هـ) وقيل بعدها، أخرج له البخاري ومسلم في المقدمة وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في التفسير. انظر المرجع السابق نفسه ص (٣٠٣) رقم (٣٣٢٠).

(٣) محمد بن غالب بن حرب أبو جعفر الضبي التمار المعروف بالتمتام، من أهل البصرة، صدوق حافظ، قال الدارقطني عنه: ثقة مأمون إلا أنه كان يخطئ، توفي سنة (٢٨٣هـ). انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (٣/ ١٤٣) رقم (١١٧٦).

(٤) محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان بن عبدالله بن غيلان بن حكيم بن غيلان، أبو طاهر البزاز الهمداني (ابن عساكر يكنيه بأبي طالب)، كان صدوقاً ديناً صالحاً، توفي سنة (٤٤٠هـ). انظر المرجع السابق نفسه (٣/ ٢٣٤) رقم (١٣٠٩).

السند العالي	السند النازل
عائشة رضي الله عنها	عائشة رضي الله عنها
عروة	عروة
هشام بن عروة	هشام بن عروة
يحيى بن هاشم	أبو أسامة
محمد بن غالب	الحميدي وإبراهيم بن بشار الرمادي
أبو بكر الشافعي	محمد بن غالب
أبو طالب بن غيلان	أبو بكر الشافعي
أبو القاسم بن الحصين	أبو طالب بن غيلان
	أبو القاسم بن الحصين

ومثال ثالث قوله:

«أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني، نا عبد العزيز الكتاني، نا أبو محمد عبدالله ابن سبعون بن يحيى بن أحمد البزاز القيرواني في المسجد الحرام حذاء الركن الشامي، نا أبو عبدالله محمد بن العباس بن الفضل بن بلال الأنصاري قراءة عليه، وأبو عبدالله الحسين بن عبدالله بن عبد الرحمن الأجدابي الفقيه، قالا: نا أبو العباس تميم بن محمد بن أحمد بن تميم التميـمي، أنا عيسى بن مسكين القاضـي، نا سحنون بن سعيد التنوخي، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن مالك بن أنس، عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد، عن أبيه، عن عائشة:

أن رسول الله ﷺ أفرد الحج.

أخبرناه أعلى من هذا بثلاث درجات أبو محمد السيدي، أنا أبو عثمان البحيري، أنا أبو علي زاهر بن أحمد، أنا إبراهيم بن عبد الصمد، نا أبو مصعب، نا مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أم المؤمنين:

أن رسول الله ﷺ أفرد الحج»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، ثم بين أنه قد وقع له عالياً من طريق آخر، ثم أورده، لكنه لم يبين قسم العلو الذي يقع تحته هذا الحديث، وبدراسة سندي الحديثين تبين أن الحديث العالي منهما داخل في القسم الثاني من أقسام الحديث العالي، وهو القرب من إمامٍ من أئمة الحديث، وذلك لأن الحديثين من طريق (مالك بن أنس)، وهو من الأئمة الأعلام، وبين ابن عساكر وبينه في السند الثاني الذي وصفه بالعالي خمسة رواة، بينما نجد أن بينهما في السند الأول ثمانية رواة، فهو سند نازل، ويلاحظ أن سند الحديث الأول النازل فيه راويان لم أجد لهما ترجمة في كتب الرجال فيما توافر لدي من المصادر، وهما (أبو محمد عبدالله بن سبعون) و(أبو عبدالله محمد بن العباس)، فهما مجهولان، والمعتمد أن حديث المجهول موقوف حتى يوَثَّق أو يتبين حاله، وأما سند الحديث العالي ففيه راويان، وصف أحدهما بأنه (إمام علامة)، وهو (أبو علي زاهر بن أحمد)[٣]، ووصف الثاني بأنه (شيخ إمام صالح عابد)،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٤/ ٨).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ: (١/ ٣٣٥) رقم (٧٣٩)، وأخرجه من طريق آخر عن (أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها) في (١/ ٣٣٥) رقم (٧٤٠)، ومسلم: في الحج باب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران وجواز إدخال الحج على العمرة ومتى يحل القارن من نسكه رقم (١٢١١)، ويلتقي سندا ابن عساكر مع سند مسلم عند (مالك بن أنس)، كما يلتقيان مع طريق مالك الذي رواه عن (أبي الأسود) عند (عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها).

(٣) زاهر بن أحمد بن محمد بن عيسى، أبو علي السرخسي، الإمام العلامة، فقيه خراسان، شيخ القراء والمحدثين، سمع أبا القاسم البغوي ويحيى بن صاعد وغيرهما، حدث عنه: الحاكم وأبو عثمان سعيد بن محمد البحيري وخلق سواهم، قال الحاكم عنه: (شيخ عصره بخراسان)، توفي سنة (٣٨٩هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٦/ ٤٧٦) رقم (٣٥٢).

وهو (أبو محمد السيدي)[1]، وهذه الأوصاف تعد في أدنى مراتب التعديل، وبالنتيجة فإن سند الحديث العالي أقوى من سند الحديث النازل.

وهذا جدول يوضح العلو والنزول في السندين:

السند العالي	السند النازل
عائشة رضي الله عنها	عائشة رضي الله عنها
القاسم بن محمد	القاسم بن محمد
عبد الرحمن بن القاسم بن محمد	عبد الرحمن بن القاسم بن محمد
مالك بن أنس	مالك بن أنس
أبو مصعب	عبد الرحمن بن القاسم
إبراهيم بن عبد الصمد	سحنون بن سعيد التنوخي
أبو علي زاهر بن أحمد	عيسى بن مسكين
أبو عثمان البحيري	أبو العباس تميم بن محمد
أبو محمد السيدي	أبو عبدالله محمد بن العباس وأبو عبدالله الحسين بن عبدالله
	أبو محمد عبدالله بن سبعون
	عبد العزيز الكتاني
	أبو محمد بن الأكفاني

(١) أبو محمد هبة الله بن سهل بن عمر بن الشيخ أبي عمر محمد بن الحسين بن أبي الهيثم، البسطامي، ثم النيسابوري، المعروف بالسيدي، الشيخ الإمام الصالح العابد، مسند وقته، سمع أبا عثمان سعيد بن محمد البحيري وأبا بكر البيهقي وطائفة، وحدث عنه ابن عساكر والسمعاني وغيرهما، قال عنه السمعاني: (شيخ عالم خير، كثير العبادة والتهجد، ولكنه عسر الخلق، بسر الوجه، لا يشتهي الرواية، ولا يحب أصحاب الحديث، كنا نقرأ عليه بجهد جهيد وبالشفاعات)، توفي سنة (٥٣٣هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ١٤) رقم (٦).

ومثال رابع قوله:

«قرأت على أبي الفتح نصر الله بن محمد، عن سهل بن بشران بن أحمد، حدثني الفقيه أبو القاسم طاهر بن محمد الواعظ المرورذي المعروف بابن كاكويه بصور، نا أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني بنيسابور، أنبأ أبو نعيم عبد الملك بن الحسن الإسفراييني، أنبأ **أبو عوانة الإسفراييني**، نا محمد بن يحيى الذهلي، نا إبراهيم بن حمزة، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

(بادروا بالأعمال الصالحة فتناً كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً، يبيع دينه بعرض من الدنيا).

أخبرناه أعلى من هذا بدرجتين أبو المظفر بن القشيري، أنا أبي أبو القاسم، أنا أبو نعيم الإسفراييني، نا **أبو عوانة**، ثنا محمد بن يحيى، حدثنا إبراهيم بن حمزة، نا عبد العزيز ـ يعني الدراوردي ـ، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال:

فذكر مثله، ولم يقل الصالحة»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، ثم بين أنه قد وقع له عالياً من طريق آخر، ثم أورده، لكنه لم يبين قسم العلو الذي يقع تحته هذا الحديث، وبدراسة سندي الحديثين تبين أنه داخل في القسم الثاني من أقسام الحديث العالي، وهو

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٢٤/ ٤٥٧) طبعة دار الفكر.

(٢) أخرجه أبو عوانة في مسنده: (١/ ٥٤) رقم (١٣٩)، ومسلم: في الإيمان باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن رقم (١١٨)، ويلتقي سندا ابن عساكر مع سند مسلم عند (العلاء بن عبد الرحمن).

القرب من إمام من أئمة الحديث، وذلك لأن الحديثين من طريق (أبي عوانة الإسفراييني)[1]، وبين ابن عساكر وبينه في السند الثاني الذي وصفه بالعالي ثلاثة رواة، بينما نجد أن بينهما في السند الأول خمسة رواة، فهو سند نازل، ويلاحظ أن راويين من رجال السند الأول النازل موقوفا الرواية لأنهما مجهولان ـ والمعتمد أن حديث المجهول موقوف حتى يوَثَّق أو يتبين حاله ـ، أولهما (سهل بن بشران ابن أحمد) لم أعثر على ترجمة له فيما توافر لدي من المصادر، فهو مجهول، وثانيهما (أبو القاسم طاهر بن محمد الواعظ المروروذي المعروف بابن كاكويه)[2]، وأما سند الحديث العالي ففيه من وُصِف بأنه مستور الحال، وهو (أبو المظفر بن القشيري)[3]، والمعتمد أن رواية المستور موقوفة إلى استبانة حاله، وبذلك يتبين أن الطريقين متساويين في الضعف لوجود رواة مجهولين فيهما.

---

(١) يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد، أبو عوانة، النيسابوري الأصل، الإسفراييني، الإمام الحافظ الكبير الجوال، صاحب المسند الصحيح الذي خرجه على صحيح مسلم وزاد أحاديث قليلة في أواخر الأبواب، توفي سنة (٣١٦هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٤/ ٤١٧) رقم (٢٣١).

(٢) طاهر بن محمد بن أبي القاسم بن كاكويه، أبو القاسم المروروذي الواعظ، توفي سنة (٤٦٣هـ). انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٢٤/ ٤٥٧) رقم (٢٩٥٨) طبعة دار الفكر. قلت: ترجم له ابن عساكر، وقد أورد حديثاً واحداً من طريقه، ولم يذكر أن أحداً روى عنه، فتبين أنه لم يرو عنه إلا راوٍ واحد، كما أنه لم يُورد فيه أي جرح أو تعديل، فهو مجهول، والمعتمد أن حديث المجهول موقوف حتى يوَثَّق أو يتبين حاله.

(٣) ابن القشيري عبد المنعم بن عبد الكريم بن هوازن، أبو المظفر ابن الأستاذ أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، النيسابوري، الشيخ الإمام، المسند، قال السمعاني: مستور الحال، توفي سنة (٥٣٢هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٩/ ٦٢٣) رقم (٣٦٧).

وهذا جدول يوضح العلو والنزول في السندين:

السند العالي	السند النازل
أبو هريرة ﷺ	أبو هريرة ﷺ
عبد الرحمن	عبد الرحمن
العلاء بن عبد الرحمن	العلاء بن عبد الرحمن
عبد العزيز بن محمد	عبد العزيز بن محمد
إبراهيم بن حمزة	إبراهيم بن حمزة
محمد بن يحيى الذهلي	محمد بن يحيى الذهلي
أبو عوانة الإسفراييني	**أبو عوانة الإسفراييني**
أبو نعيم عبد الملك بن الحسن	أبو نعيم عبد الملك بن الحسن
أبو القاسم القشيري	إسماعيل بن عبد الرحمن
أبو المظفر بن القشيري	طاهر بن محمد
	سهل بن بشران
	نصر الله بن محمد

ومثال خامس قوله:

«أخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر، أنا أبو سعد الجنزروذي، أنا محمد بن علي بن الحسين أبو الحسن الهمذاني، نا محمد بن عبدالله بن أبي ذر السوسي بأطرابلس، نا أنس بن سلم أبو عقل، نا مخلد بن مالك، نا محمد بن سلمة، عن خصيف بن عبد الرحمن، عن سفيان الثوري، عن **المختار بن فلفل**، عن أنس بن مالك قال:

قال رجل للنبي ﷺ: يا خير البرية، قال: (ذاك أبي إبراهيم عليه السلام).

صحيح من حديث الثوري، وغريب من حديث خصيف.

وقد وقع إلي أعلى من هذا بثلاث درجات إلى المختار:

أخبرتنا أم المجتبى بنت ناصر قالت: أنا إبراهيم بن منصور، أنا أبو بكر بن المقرئ، أنا أبو يعلى، نا أبو بكر ـ هو ابن أبي شيبة ـ، نا علي بن مسهر، وابن فضيل، عن **المختار**، عن أنس قال:

جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا خير البرية، فقال: (ذاك إبراهيم عليه السلام).

أخرجه مسلم عن ابن أبي شيبة»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، ثم بين أنه قد وقع له من طريق آخر أعلى منه بثلاث درجات إلى أحد رواته ـ أي رواة الحديث الأول ـ، وهو (المختار بن فلفل)[3]، ذلك أن عدد الرواة بين ابن عساكر وبين (ابن فلفل) في سند الحديث الأول تسعة رواة، وأما عددهم في سند الحديث الثاني (العالي) ستة رواة، وهذا الحديث قريب من القسم الثاني من أقسام الحديث العالي عند ابن الصلاح، وهو (القرب من إمام من أئمة الحديث)، وإنما قلنا قريب من هذا

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٢/ ٤٠٦).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: (٦/ ٣٢٩) رقم (٣١٨١٦)، وأبو يعلى في مسنده: (٧/ ٣٩) رقم (٣٩٤٩) وقد أورده من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، وأخرجه من طرق أخرى عن المختار بن فلفل في: (٧/ ٣٩) رقم (٣٩٤٨) ورقم (٣٩٤٩) وفي (٧/ ٤٠) رقم (٣٩٥٠)، وابن عساكر أورد السند العالي من طريق أبي يعلى عن أبي بكر بن أبي شيبة، وأخرجه مسلم: في الفضائل باب من فضائل إبراهيم الخليل عليه السلام رقم (٢٣٦٩)، ويلتقي سند ابن عساكر الأول مع سند مسلم عند (المختار بن فلفل)، وأما سند الحديث الثاني الذي وصفه بالعالي فيلتقي مع سند مسلم عند (أبي بكر بن أبي شيبة).

(٣) مختار بن فُلْفُل، مولى عمرو بن حريث، صدوق له أوهام، من الطبقة الخامسة، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٢٣) رقم (٦٥٢٤).

القسم لأن (المختار بن فلفل) ليس من أئمة الحديث، وابن عساكر لم يبين قسم العلو الذي يقع تحته هذا الحديث، بل أشار إليه بقوله إنه قد وقع إليه بعلو ثلاث درجات إلى المختار بن فلفل، ويلاحظ أن السند الأول النازل فيه راويان مجهولان، وهما (أنس بن سلم أبو عقل)[١] و(محمد بن عبدالله بن أبي ذر السوسي)[٢]، وفي السند الثاني العالي راوية مجهولة، وهي (أم المجتبى بنت ناصر)[٣]، والمعتمد

---

(١) أنس بن السلم بن الحسن بن السلم، أبو عقيل الخولاني الأنطرطوسي، روى عن عيسى بن سليمان الشيزري ومخلد بن مالك الحراني وغيرهما، وروى عنه سليمان بن أحمد الطبراني وأبو أحمد بن عدي وغيرهما. انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٩/ ٣١٢) رقم (٨٢٥).

قلت: ابن عساكر لم يذكر فيه أي جرح أو تعديل، فهو مجهول، وذلك لأنه قد روى عنه رواة كثيرون، لكن لم يُذكر فيه أي جرح أو تعديل، والمعتمد أن حديث المجهول موقوف حتى يوَثَّق أو يتبين حاله.

(٢) محمد بن عبدالله بن أبي ذر، ويقال عبدالله بن محمد بن أبي ذر، السوسي، حدث بأطرابلس عن أبي عقيل أنس بن السلم الخولاني، روى عنه أبو الحسن محمد بن علي ابن الحسن الحسني الهمذاني وعبدالله بن محمد بن أيوب القطان ومحمد بن إسحاق بن منده. انظر المرجع السابق نفسه: (٥٣/ ٣٤٤) رقم (٦٥٢٦).

قلت: ابن عساكر لم يورد فيه أي جرح أو تعديل، فهو مجهول، وذلك لأنه قد روى عنه ثلاثة رواة، لكن لم يُذكر فيه أي جرح أو تعديل، والمعتمد أن حديث المجهول موقوف حتى يوَثَّق أو يتبين حاله.

(٣) أم المجتبى فاطمة بنت السيد ناصر بن الحسن بن الحسين بن طلحة العلوي، من أهل أصبهان، امرأة علوية معمرة، سمعت أبا الطيب عبد الرزاق بن شمة، وأبا عثمان العيار وغيرهما، روى عنها السمعاني وأبو القاسم ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٢/ ٤٠٦))، توفيت سنة (٥٣٣هـ). التحبير في المعجم الكبير للسمعاني: (٢/ ٤٣٤) رقم (١١٩١).

قلت: هي مجهولة، وذلك لأنه قد روى عنها راويان، لكن لم يُذكر فيها أي جرح أو تعديل، والمعتمد أن حديث المجهول موقوف حتى يوَثَّق أو يتبين حاله.

أن رواية المجهول موقوفة إلى استبانة حاله، فالسندان متساويان في الضعف لوجود رواة مجهولين فيهما.

وهذا جدول يوضح العلو والنزول في السندين:

السند العالي	السند النازل
أنس بن مالك رضي الله عنه	أنس بن مالك رضي الله عنه
المختار بن فلفل	**المختار بن فلفل**
علي بن مسهر، وابن فضيل	سفيان الثوري
أبو بكر بن أبي شيبة	خصيف بن عبد الرحمن
أبو يعلى	محمد بن سلمة
أبو بكر بن المقرئ	مخلد بن مالك
إبراهيم بن منصور	أنس بن سلم
أم المجتبى بنت ناصر	محمد بن عبدالله
	محمد بن علي بن الحسين
	أبو سعد الجنزروذي
	زاهر بن طاهر

ومثال سادس قوله:

«أخبرنا أبو الأعز قراتكين الأزجي، أخبرنا أبو محمد الجوهري، أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن لؤلؤ، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين بن شهريار، حدثنا عمرو بن علي الفلاس، حدثنا أبو داود، حدثنا زهير، عن أبي إسحاق قال: قال رجل للبراء:

كان وجه رسول الله ﷺ حديداً مثل السيف؟ فقال البراء: لا، بل كان مثل القمر.

أخبرناه عالياً أبو غالب بن البناء، أخبرنا أبو محمد الجوهري، أخبرنا أبو

الفضل عبيدالله بن عبد الرحمن بن محمد الزهري، حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن شريك الكوفي سنة ثلاثمئة، حدثنا أحمد بن عبدالله بن يونس اليربوعي، حدثنا زهير بن معاوية، حدثنا أبو إسحاق قال: قال رجل للبراء:

كان وجه رسول الله ﷺ حديداً مثل السيف؟ فقال: لا، ولكنه كان مثل القمر»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، ثم بين أنه قد وقع له من طريق آخر أعلى منه، ثم أورده، لكنه لم يبين قسم العلو الذي يقع تحته هذا الحديث، وبدراسة سندي الحديثين تبين دخوله في قسم الحديث العالي علواً نسبياً علو موافقة، وذلك لأن ابن عساكر أورد الحديث الأول ـ وهو ما يقابل سند الحديث العالي، أي أنه سند (نازل) ـ من طريق (أبي داود الطيالسي)[٣]، وهو قد أخرجه في مسنده، ثم أورد ابن عساكر الحديث من الطريق الآخر العالي، وهو من طريق شيخ أبي داود الطيالسي (زهير بن معاوية)[٤]، وعدد الوسائط بين ابن عساكر وبين (زهير بن معاوية) من طريق أبي داود الطيالسي النازل ستة، وأما من

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٢٤٩).

(٢) الطريق الأول للحديث أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده: ص (٩٩) رقم (٧٢٦)، وقد أخرج الحديث البخاري: في المناقب باب صفة النبي ﷺ رقم (٣٣٥٩) بلفظ قريب، ويلتقي سندا ابن عساكر مع سند البخاري عند (زهير بن معاوية).

(٣) سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي البصري، ثقة حافظ غلط في أحاديث، من الطبقة التاسعة، توفي سنة (٢٠٤هـ)، أخرج له البخاري في التعاليق ومسلم والأربعة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٢٥٠) رقم (٢٥٥٠).

(٤) زهير بن معاوية بن حديج، أبو خيثمة الجعفي الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة، من الطبقة السابعة، توفي سنة (١٧٢هـ) أو (١٧٣هـ) أو (١٧٤هـ)، أخرج له الجماعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٢١٨) رقم (٢٠٥١).

الطريق الآخر الذي وصفه بأنه طريق عالٍ، فعدد الوسائط بينهما خمسة وسائط، ويلاحظ أن سند الحديث الذي أشار ابن عساكر إلى علوه جميع رجاله ثقات، فهو حديث صحيح، وأما سند الحديث الأول (النازل)، ففيه (أبو بكر محمد بن الحسين بن شهريار)[١] وهو كما ذكر في ترجمته (ليس به بأس)، وفيه أيضاً (أبو الأعز قراتكين الأزجي)[٢] وهو كما ذُكر في ترجمته (عامي)، أي أن الحديث ليس من شأنه، فالحديث النازل حديث حسن لغيره، وبذلك يتبين أن سند الحديث العالي أقوى من سند الحديث النازل.

وهذا جدول يوضح العلو والنزول في السندين:

السند العالي	السند النازل
البراء ﷺ	البراء ﷺ
أبو إسحاق	أبو إسحاق
زهير بن معاوية	**زهير بن معاوية**
أحمد بن عبدالله بن يونس	**أبو داود الطيالسي**
إبراهيم بن شريك	عمرو بن علي الفلاس
عبيدالله بن عبد الرحمن	محمد بن الحسين بن شهريار
أبو محمد الجوهري	علي بن محمد بن لؤلؤ
أبو غالب بن البناء	أبو محمد الجوهري
	قراتكين الأزجي

(١) محمد بن الحسين بن شهريار أبو بكر القطان البلخي، قال الدارقطني: ليس به بأس، توفي سنة (٤٠٥هـ) أو التي بعدها. انظر لسان الميزان لابن حجر: (٥/ ١٣٧) رقم (٤٦٠).

(٢) أبو الأعز قراتكين بن الأسعد بن المذكور التركي، كناه في العبر (أبو الأغر)، كان عامياً، توفي سنة (٥٢٤هـ). انظر تكملة الإكمال لابن نقطة: (١/ ١٤٦) رقم (٨٣)، والعبر في خبر من غبر للذهبي: (٤/ ٥٥).

ومثال سابع قوله:

«أخبرنا أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو القاسم التنوخي، أنا أبو بكر بن شاذان، نا البغوي، نا أحمد بن محمد بن حنبل، نا عفان، أخبرني القاسم، حدثني ثمامة قال: سألت عائشة عن النبيذ، فدعت جارية حبشية فقالت لي:

سل هذه، فإنها كانت تنبذ لرسول الله ﷺ، فقالت: كنت أنبذ لرسول الله ﷺ في سقاء من الليل وأوكيه، فإذا أصبح شرب منه.

ح وأخبرناه عالياً أبو بكر الفرضي، أنا أبو محمد الجوهري، أنا أبو الحسين ابن المظفر، نا محمد بن محمد الباغندي، نا شيبان، نا القاسم بن الفضل، نا ثمامة ابن حزن القشيري، قال: لقيت عائشة فسألتها عن النبيذ، فحدثتني:

أن وفد عبد القيس سألوا النبي ﷺ عن النبيذ، فنهاهم أن يقربوا في الدُّباء والنقير والمزفت والحنتم[1]، فدعت عائشة جارية حبشية فقالت: سل هذه، إنها كانت تنبذ لرسول الله ﷺ، فقالت: كنت أنبذ لرسول الله ﷺ في سقاء من الليل وأوكيه وأعلقه، فإذا أصبح شرب منه»[2][3].

---

(١) الدباء هو القرع اليابس، أي الوعاء منه، والنقير جذع ينقر وسطه، والمزفت هو المطلي بالقار، وهو الزفت، وأما الحنتم فقد اختلف فيها، وأصح الأقوال وأقواها أنها جرار خضر. انظر المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي: (١/ ١٨٥).

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٢٦٢).

(٣) الحديث الأول أخرجه أحمد بن حنبل في كتاب الأشربة: ص (٢٣) رقم (١٠٠)، كما أخرجه في مسنده: (٦/ ١٣١) رقم (٢٥٠٤٤)، لكن بلفظ قريب من لفظ الحديث الثاني الذي أورده ابن عساكر هنا والذي ذُكرت فيه قصة سؤال وفد عبد القيس، وأخرجه أيضاً في: (٦/ ١٣٧) رقم (٢٥١٠٢) من طريق (وكيع) عن (القاسم بن الفضل)، ولفظه قريب من لفظ الحديث الأول الذي أورده ابن عساكر، وأخرجه مسلم: في الأشربة باب إباحة النبيذ الذي لم يشتد ولم يصر مسكراً رقم (٢٠٠٥) بلفظ قريب من لفظ الحديث الأول =

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، ثم بين أنه وقع له عالياً من طريق آخر، ثم أورده، لكنه لم يبين قسم العلو الذي يقع تحته هذا الحديث، وبدراسة سندي الحديثين تبين أنه داخل في قسم الحديث العالي علواً نسبياً علو بدل، وذلك لأن ابن عساكر أورد الحديث الأول ـ وهو ما يقابل سند الحديث العالي، أي أنه سند (نازل) ـ من طريق (أحمد بن حنبل)، وقد رواه عن شيخه (عفان بن مسلم)[1] الذي رواه عن شيخه (القاسم بن الفضل)[2]، ثم أورد ابن عساكر هذا الحديث من الطريق الثاني الذي وصفه بالعالي، وهو من طريق (القاسم بن الفضل)، وهو شيخ لشيخ أحمد بن حنبل، وقد التقى السندان عنده، ويلاحظ أن أحد رجال السند الأول النازل صدوق، وهو (أبو القاسم التنوخي)[3]، وسند الحديث الثاني العالي فيه

= الذي أورده ابن عساكر، وأخرج منه قصة سؤال وفد عبد القيس فقط ودون ذكر أمر سؤال الجارية: في الأشربة باب النهي عن الانتباذ في المزفت رقم (١٩٩٥)، ويلتقي سند ابن عساكر مع سندي مسلم عند (شيبان بن فروخ).

(١) عفان بن مسلم بن عبدالله الباهلي، أبو عثمان الصفار، البصري، ثقة ثبت، قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربما وهم، وقال ابن معين: أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة، ومات بعدها بيسير، من كبار الطبقة العاشرة، أخرج له الجماعة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٩٣) رقم (٤٦٢٥).

(٢) القاسم بن الفضل بن معدان الحُدّاني، أبو المغيرة، البصري، ثقة، من الطبقة السابعة، رمي بالإرجاء، توفي سنة (١٦٧هـ)، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم والأربعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٤٥١) رقم (٥٤٨٢).

(٣) علي بن المحسن بن علي بن محمد بن أبي الفهم، أبو القاسم التنوخي، ولي القضاء بالمدائن وغيرها، قال ابن كثير: (كان صدوقاً محتاطاً، إلا أنه كان يميل إلى الاعتزال والرفض)، وكان الذهبي قد رد على هذا الكلام بقوله: (نشأ في الدولة البويهية، وأرجاؤها طافحة بهاتين البدعتين)، وقال عنه الخطيب: (كان متحفظاً في الشهادة، عند الحكام، صدوقاً في الحديث)، فهو صدوق والله أعلم، توفي سنة (٤٤٧هـ). انظر سير أعلام =

أيضاً راو صدوق، لكنه من رجال مسلم، وهو (شيبان بن فروخ)[1]، فالحديث الأول النازل حسن، وأما الحديث الثاني العالي فهو حسن أيضاً، لكنه أعلى درجة من الحديث النازل لأن راويه الصدوق من رجال مسلم.

وهذا جدول يوضح العلو والنزول في السندين:

السند العالي	السند النازل
عائشة رضي الله عنها	عائشة رضي الله عنها
ثمامة بن حزن القشيري	ثمامة بن حزن القشيري
القاسم بن الفضل	**القاسم بن الفضل**
شيبان	عفان
محمد بن محمد الباغندي	**أحمد بن محمد بن حنبل**
أبو الحسين بن المظفر	البغوي
أبو محمد الجوهري	أبو بكر بن شاذان
أبو بكر الفرضي	أبو القاسم التنوخي
	أبو القاسم بن الحصين

ومثال ثامن قوله:

«أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني، نا عبد العزيز بن أحمد الكتاني، أنا أبو

= النبلاء للذهبي: (١٧/ ٦٤٩) رقم (٤٤٠)، والبداية والنهاية لابن كثير: (١٢/ ٦٧).

(١) شيبان بن فروخ، وهو شيبان بن أبي شيبة، أبو محمد، الحَبَطي، مولاهم الأُبُلّي، البصري، الحافظ الصدوق، ما علمت به بأساً، ولا استنكروا شيئاً من أمره، ولكنه ليس في الذروة، توفي سنة (٢٣٦هـ)، أخرج له مسلم وأبو داود. انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١١/ ١٠١) رقم (٣١).

الحسن أحمد بن علي بن أحمد بن عمر البصري ـ قدم علينا ـ، نا جدي أحمد ابن عمر بن موسى، نا أبو أحمد إسماعيل بن موسى بن إبراهيم بن المبارك الحاسب البلخي، نا أبو الحسن علي بن وهب الشرقي، نا أبو عبدالله محمد بن عبدالله الراسبي، نا نصر بن علي الجهضمي، نا نوح بن قيس، عن حبة بن خالد ابن قيس، عن قتادة، عن أنس بن مالك قال:

قال رجل: يا رسول الله، كم افترض الله علي من صلاة؟

قال: (خمس صلوات).

قال: هل علي قبلهن أو بعدهن شيء؟

قال: (افترض الله على عباده صلوات خمساً).

قال: فحلف الرجل بالله لا يزيد عليهن ولا ينقص.

فقال رسول الله ﷺ: (إن صدق دخل الجنة).

كذا في الأصل، وقوله عن حبة بن خالد وهم فاحش، وصوابه: عن أخيه خالد بن قيس.

وقد وقع لي على الصواب أعلى منه بثلاث درجات، يكون من يسمعه مني بمنزلة الكتاني.

أخبرناه أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو الحسين بن النقور، وأبو القاسم ابن البسري، وأبو نصر الزينبي

ح وأخبرنا أبو المكارم أحمد بن عبد الباقي بن الحسن بن منازل القزاز، أنا أبو الحسين بن النقور، وأبو نصر الزينبي

ح وأخبرنا أبو المظفر محمد بن محمد بن عبد الواحد بن زريق، أنا أبو نصر الزينبي

قالوا: أنا أبو طاهر المخلص ـ قال الزينبي: وأنا حاضر ـ، نا عبدالله بن محمد البغوي، نا نصر بن علي الجهضمي، نا نوح بن قيس، عن أخيه خالد بن قيس، عن قتادة، عن أنس قال:

قال رجل لرسول الله ﷺ: كم افترض الله على عباده من الصلاة؟

قال: (خمس صلوات).

قال: هل قبلهن أو بعدهن شيء؟

قال: (افترض الله على عباده صلوات خمساً).

فحلف الرجل بالله ﷻ لا يزيد عليهن ولا ينقص.

فقال رسول الله ﷺ: (إن صدق دخل الجنة)»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، ثم بين أن وهماً فاحشاً قد وقع فيه، وهو أن اسم أحد الرواة قد وقع في السند خطأ على أنه (حبة بن خالد بن قيس)،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٧/ ١٧).

(٢) أخرجه النسائي: (١/ ٢٢٨) رقم (٤٥٩)، وابن حبان في صحيحه: (٤/ ٢٩٥) رقم (١٤٤٧) وقال: (قال أبو حاتم ﷺ: سمع هذا الخبر أنس عن رسول الله ﷺ، وسمع القصة بطولها عن مالك بن صعصعة، وسمع القصة عن أبي ذر، فالطرق الثلاثة كلها صحاح)، وفي (٦/ ١٧٤) رقم (٢٤١٦)، والطبراني في الأوسط: (٥/ ١٩٩) رقم (٥٠٧١) وقال: (لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا خالد بن قيس، تفرد به نوح بن قيس)، والحاكم في المستدرك: (١/ ٣١٧) رقم (٧٢٠) وقال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وقد حدث مسلم في الصحيح بثلاثة أصول بهذا الإسناد) وقد وافقه الذهبي، ويلتقي سند ابن عساكر مع سندي النسائي والطبراني عند (نوح بن قيس)، ويلتقي مع سندي ابن حبان والحاكم عند (نصر بن علي الجهضمي).

وبين أن الصواب (أخيه خالد بن قيس)[١]، وهذا من باب تصحيف البصر والله أعلم، ثم بين أن الحديث قد وقع له على الصواب من طريق آخر أعلى من الطريق السابق بثلاث درجات، ثم قال: (يكون من يسمعه مني بمنزلة الكتاني)، ثم أورد الحديث، ومعنى كلامه أن هذا الحديث العالي يقع لمن يرويه عنه عالياً علو مساواة مع (عبد العزيز بن أحمد الكتاني)، أي أن عدد الرواة بين من يرويه عن ابن عساكر من هذا الطريق العالي وبين رسول الله ﷺ يكون مساوياً لعدد الرواة في الطريق الأول النازل بين (عبد العزيز بن أحمد الكتاني) وبين رسول الله ﷺ، ويلاحظ أن سند الحديث الأول مردود بسبب العلة التي بينها ابن عساكر في سنده، إضافة لوجود بعض الرواة المجهولين فيه ممن لم أجد تراجم لهم فيما توافر لدي من المصادر، منهم (أحمد بن عمر بن موسى) و(أبو الحسن علي بن وهب الشرقي)، والمعتمد أن حديث المجهول موقوف حتى يوَثَّق أو يتبين حاله، وأما الحديث الثاني العالي فقد أورده ابن عساكر من ثلاثة طرق تلتقي عند (أبي طاهر المخلص)[٢]، أحدها من طريق (أبي القاسم

---

(١) خالد بن قيس بن رباح الأزدي الحُدّاني، البصري، صدوق يغرب، من الطبقة السابعة، أخرج له مسلم وأبو داود في سننه وفي الناسخ والمنسوخ والنسائي. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (١٩٠) رقم (١٦٦٨).

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي الذهبي، أبو طاهر المخلص، وثقه الخطيب البغدادي وابن الجوزي وابن كثير، وقد وصفه ابن تغري بردي بالحافظ، قال الذهبي عنه في سير أعلام النبلاء: (صدوق)، لكنه اكتفى في تاريخ الإسلام بنقل قول الخطيب البغدادي فيه إنه ثقة، فهو ثقة، توفي سنة (٣٩٣هـ). انظر المنتظم لابن الجوزي: (٧/ ٢٢٥) رقم (٣٦٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي: (٢٧/ ٢٩٢) رقم (٤)، وسير أعلام النبلاء له: (١٦/ ٤٧٨) رقم (٣٥٣)، والبداية والنهاية لابن كثير: (١١/ ٣٣٣)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي: (٤/ ٢٠٨).

ابن السمرقندي)[1] الذي رواه عن ثلاثة رواة، أحدهم ثقة، وهو (أبو نصر الزينبي)[2]، والثاني صدوق، وهو (أبو القاسم بن البسري)[3]، والثالث صدوق أيضاً، وهو (أبو الحسين بن النقور)[4]، وباقي رواة السند ممن فوقهم ثقات عدا (خالد بن قيس) و(نوح بن قيس)[5] فهما صدوقان، وهما راويان مشتركان في كلا الطريقين اللذين أوردهما ابن عساكر، وهما من رجال مسلم، وبالنتيجة فإن سند الحديث الثاني العالي الذي أورده ابن عساكر حسن، وعليه فإن سند الحديث

---

(١) إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبي الأشعث، أبو القاسم، السمرقندي، الدمشقي المولد، البغدادي الوطن، قال ابن عساكر: (كان ثقة مكثراً، صاحب أصول)، وقال السلفي: (هو ثقة، له أنس بمعرفة الرجال)، وقال: (كان ثقة يعرف الحديث، وسمع الكتب)، توفي سنة (٥٣٦هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٢٨) رقم (١٣).

(٢) أبو نصر الزينبي، محمد بن محمد بن علي الهاشمي العباسي، آخر أصحاب المخلص، مسند العراق، كان ثقة خيراً، توفي سنة (٤٧٩هـ). انظر العبر في خبر من غبر للذهبي: (٣/ ٢٩٧).

(٣) علي بن أحمد بن محمد بن علي بن البسري، أبو القاسم، البغدادي البندار، الشيخ الجليل، العالم الصدوق، مسند العراق، قال أبو سعد السمعاني: (كان شيخاً صالحاً، عالماً ثقة، عمر وحدث بالكثير، وانتشرت عنه الرواية، وكان متواضعاً، حسن الأخلاق، ذا هيئة ورواء)، وقال الخطيب: (كتبت عنه، وكان صدوقاً)، توفي سنة (٤٧٤هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٨/ ٤٠٢) رقم (٢٠٠).

(٤) أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن النقور، أبو الحسين، البغدادي، البزاز، الشيخ الجليل، الصدوق، مسند العراق، كان صحيح السماع، متحرياً في الرواية، قال الخطيب: (كان صدوقاً)، وقال ابن خيرون: (ثقة)، وهو كما قال الذهبي صدوق، توفي سنة (٤٧٠هـ). انظر المرجع السابق نفسه: (١٨/ ٣٧٢) رقم (١٨٠).

(٥) نوح بن قيس بن رياح الأزدي، أبو روح البصري، أخو خالد، صدوق، رمي بالتشيع، من الطبقة الثامنة، توفي سنة (١٨٣هـ) أو (١٨٤هـ)، أخرج له مسلم والأربعة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٦٧) رقم (٧٢٠٩).

العالي أقوى من سند الحديث النازل.

وهذا جدول يوضح العلو والنزول في السندين:

<table>
<tr><th colspan="3">السند العالي</th><th>السند النازل</th></tr>
<tr><td colspan="3">أنس بن مالك</td><td>أنس بن مالك</td></tr>
<tr><td colspan="3">قتادة</td><td>قتادة</td></tr>
<tr><td colspan="3">خالد بن قيس</td><td>حبة بن خالد بن قيس</td></tr>
<tr><td colspan="3">نوح بن قيس</td><td>نوح بن قيس</td></tr>
<tr><td colspan="3">نصر بن علي الجهضمي</td><td>نصر بن علي الجهضمي</td></tr>
<tr><td colspan="3">عبدالله بن محمد البغوي</td><td>محمد بن عبدالله الراسبي</td></tr>
<tr><td colspan="3">أبو طاهر المخلص</td><td>علي بن وهب الشرقي</td></tr>
<tr><td>أبو نصر الزينبي</td><td>أبو الحسين بن النقور وأبو نصر الزينبي</td><td>أبو الحسين بن النقور وأبو القاسم بن البسري وأبو نصر الزينبي</td><td>إسماعيل بن موسى البلخي</td></tr>
<tr><td>محمد بن محمد</td><td>أحمد بن عبد الباقي</td><td>أبو القاسم بن السمرقندي</td><td>أحمد بن عمر بن موسى</td></tr>
<tr><td colspan="3">ابن عساكر</td><td>أحمد بن علي البصري</td></tr>
<tr><td colspan="3"></td><td>عبد العزيز بن أحمد الكتاني</td></tr>
<tr><td colspan="3"></td><td>أبو محمد بن الأكفاني</td></tr>
</table>

ب ـ النازل:

لدى تتبع مصطلح (النازل) في كتاب تاريخ مدينة دمشق، تبين أن ابن عساكر لم يستعمله إلا نادراً على ضخامة الكتاب، ومثال على حديث وصفه بأن

إسناده (نازل)، قوله:

«قرأت بخط أبي الحسن الحنائي، وأنبأنيه أبو محمد هبة الله بن أحمد، نا عبد العزيز بن أحمد، أنا علي بن محمد، أنا أبي أبو العباس محمد بن إبراهيم ﷺ، نا **أبو بكر عبدالله بن محمد الجهازي**، نا أبو محمد عبدالله بن زبر القاضي، نا الهيثم بن سهل، نا حماد بن زيد، عن أبي عمران الجوني، عن عبدالله ابن الصامت، عن أبي ذر قال: قلت يا رسول الله:

الرجل يعمل العمل الصالح لنفسه ويحمده الناس، قال: (تلك عاجل بشرى المؤمن).

عبدالله بن محمد هو أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي الحديد، **دلسه الحنائي لنزوله**.

أخبرناه عالياً أبو الحسن الفقيه الشافعي، أنا أبو الحسن بن أبي الحديد أنا جدي أبو بكر نا ابن زبر، فذكر مثله»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن راويه (أبو الحسن الحنائي)[3] قد دلس الحديث عن (أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي الحديد)[4] بسبب نزوله، فقد سماه (أبو بكر عبدالله بن محمد الجهازي)، ثم بين أنه وقع له طريق آخر

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٠/ ٣٠٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: في البر والصلة والآداب باب إذا أثنى على الصالح فهي بشرى ولا تضره رقم (٢٦٤٢)، ويلتقي سند ابن عساكر مع سند مسلم عند (حماد بن زيد).

(٣) انظر ترجمته ص (٢٢٩) الحاشية رقم (٣) من هذا البحث.

(٤) محمد بن أحمد بن عثمان بن الوليد بن الحكم أبو بكر بن أبي الحديد السلمي الدمشقي، العدل الأمين العالم، مسند دمشق، تفرد بعلو الرواية، قال عنه أبو نصر بن ماكولا: (كان من الأعيان)، توفي سنة (٤٠٥هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٧/ ١٨٤) رقم (١٠٥).

للحديث أعلى من سند الحديث الذي وصفه بأنه (نازل)، وهو من طريق الراوي الذي دُلِّس عنه الحديث النازل (أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي الحديد)، وعدد الرواة بين ابن عساكر وبين (ابن أبي الحديد) في الحديث النازل أربعة، أما في الطريق الآخر الذي وصفه بأنه طريق (عال) فبينهما راويان فقط، وهذا الحديث يدخل في القسم الثاني من أقسام الحديث النازل عند ابن الصلاح، وهو (البعد عن إمام من أئمة الحديث)، لكن ابن عساكر اكتفى بوصفه بالنزول دون بيان القسم الذي يدخل فيه.

وهذا جدول يوضح العلو والنزول في السندين:

السند العالي	السند النازل
أبو ذر ﵁	أبو ذر ﵁
عبدالله بن الصامت	عبدالله بن الصامت
أبو عمران الجوني	أبو عمران الجوني
حماد بن زيد	حماد بن زيد
الهيثم بن سهل	الهيثم بن سهل
أبو محمد عبدالله بن زبر	أبو محمد عبدالله بن زبر
أبو بكر عبدالله بن محمد الجهازي (ابن أبي الحديد)	**أبو بكر عبدالله بن محمد الجهازي (ابن أبي الحديد)**
أبو الحسن بن أبي الحديد	محمد بن إبراهيم
أبو الحسن الفقيه	علي بن محمد
	عبد العزيز بن أحمد
	أبو الحسن الحنائي وأبو محمد هبة الله بن أحمد

الخلاصة:

من الأمثلة السابقة عن الحديث العالي، يتبين أن ابن عساكر استخدم مصطلح (العالي)، لكنه لم يورد له أقساماً كما فعل غيره من المحدثين، وهو حينما يورد حديثاً يدخل تحت قسم من أقسام العلو النسبي مثلاً يكتفي بوصفه بأنه حديث عالٍ دون أن يستخدم المصطلحات الداخلة في العلو النسبي مثل علو الموافقة أو علو البدل. . .، كما أنه لم يقيد الحديث العالي بكونه صحيحاً، حتى إنه لم يقيده بكونه أصح من الحديث النازل، فإننا نرى من الأمثلة التي أوردها ما كان الحديث العالي فيها أضعف من النازل، ومنها ما كان مساوياً له في الصحة، ومنها ما كان الحديث العالي فيها أصح من النازل، لكن يلاحظ أن الضعف كان في غالب الأحيان بسبب رواة متأخرين، وأن أغلب هذه الأحاديث وردت من طرق أخرى صحيحة، لذلك لم يعنى ابن عساكر بتقييد الحديث العالي بكونه أصح من النازل والله أعلم.

ومن المثال عن الحديث النازل، يتبين أن ابن عساكر استعمل مصطلح (النازل) لمعنى واحد في كتابه، وهو البعد عن أحد أئمة الحديث.

* * *

المبحث الثاني
رواية الأكابر عن الأصاغر

أولاً ـ أقوال العلماء في رواية الأكابر عن الأصاغر:

وهذا النوع نوع مهم من أنواع الحديث، لذلك قيل: (لا يكون الرجل

محدثاً حتى يأخذ عمن فوقه ومثله ودونه)[١]، وهو رواية الكبير القدر أو السن، أو كبيرهما معاً عَمَّن دونه في كل منهما أو فيهما[٢].

وقد بين علماء المصطلح أن هذا النوع على أقسام:

(**أحدها**: أن يكون الراوي أكبر سناً وأقدم طبقة من المروي عنه، كالزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري في روايتهما عن مالك بن أنس[٣].

والثاني: أن يكون الراوي أكبر قدراً لا سناً، كحافظ عالم روى عن شيخ مسن لا علم عنده، كمالك في روايته عن عبدالله بن دينار[٤].

والثالث: أن يكون الراوي أكبر من المروي عنه من الوجهين معاً، كعبد الغني

---

(١) فتح المغيث للسخاوي: (٣/ ١٣٦).

(٢) انظر الباعث الحثيث لابن كثير: ص (١٣٦) النوع الحادي والأربعون ـ معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر.

(٣) ابن شهاب الزهري من الطبقة الرابعة وتوفي سنة (١٢٥هـ) وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين (انظر ترجمته ص (٢٥٤) الحاشية رقم (٣) من هذا البحث)، ويحيى بن سعيد الأنصاري من الطبقة الخامسة توفي سنة (١٤٤هـ) أو بعدها (انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٩١) رقم (٧٥٥٩))، وأما مالك بن أنس فهو من الطبقة السابعة توفي سنة (١٧٩هـ) (انظر ترجمته ص (٢٥٧) الحاشية رقم (٢) من هذا البحث).

(٤) مالك بن أنس، المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المتثبتين، حتى قال البخاري أصح الأسانيد كلها: (مالك عن نافع عن ابن عمر)، من الطبقة السابعة، توفي سنة (١٧٩هـ) (انظر ترجمته ص (٢٥٧) الحاشية رقم (٢) من هذا البحث)، وأما عبدالله بن دينار فهو ثقة من الطبقة الرابعة توفي سنة (١٢٧هـ) (انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٠٢) رقم (٣٣٠٠)).

ابن سعيد الحافظ في روايته عن محمد بن علي الصوري تلميذه[١])[٢].

ثم بينوا أنه يدخل في القسم الثالث من هذا النوع رواية الصحابة عن التابعين، ومنه أيضاً رواية التابعين عن أتباع التابعين[٣].

وقد بين العلماء أن من فائدة هذا النوع من أنواع علوم الحديث أن لا يُتَوَهَّم أن المروي عنه أكبر أو أفضل من الراوي، نظراً إلى أن الأغلب كونُ المروي عنه كذلك[٤].

ومن فوائده أيضاً (أن لا يُظَنَّ أن في السند انقلاباً)[٥]، والتنويه من الراوي الكبير بذكر الصغير وإلفات الناس إليه للأخذ عنه[٦].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في رواية الأكابر عن الأصاغر:

لدى تتبع هذا النوع من أنواع الحديث في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، تبين أنه أورد أحاديث تدخل فيه، وقد بين ذلك في تعقيبه عليها، ومن ذلك قوله:

---

(١) عبد الغني بن سعيد، إمام حافظ حجة محدث الديار المصرية، توفي سنة (٤٠٩هـ) (انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٧/ ٢٦٨) رقم (١٦٤))، وأما محمد بن علي الصوري فقد قال الذهبي إنه إمام حافظ حجة، لكن قال عنه الخطيب البغدادي إنه صدوق، توفي سنة (٤٤١هـ) (انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٧/ ٦٢٧) رقم (٤٢٤)).

(٢) تدريب الراوي للسيوطي: (٢/ ٧١٣) مع الاقتصار على مثال واحد من الأمثلة التي أوردها لكل نوع من الأنواع.

(٣) انظر المرجع السابق نفسه: (٢/ ٧١٤).

(٤) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٣٠٧).

(٥) تدريب الراوي للسيوطي: (٢/ ٧١٣).

(٦) انظر فتح المغيث للسخاوي: (٣/ ١٣٩).

«أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي، أنا أبو محمد الجوهري، أنا أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، أنا يوسف بن يعقوب القاضي، حدثنا مسدد، حدثنا يحيى بن سعيد، عن هشام بن أبي عبدالله، عن **يحيى بن أبي كثير**، عن **رجل**، عن يعيش **بن** الوليد، عن الوليد بن هشام، عن أبي معدان، عن أبي الدرداء:

أن رسول الله ﷺ قاء فأفطر.

فلقيت ثوبان في مسجد دمشق، فقال: أنا صببت عليه وضوءه.

الصواب: عن معدان، والرجل الذي لم يسم هو الأوزاعي، وهذا يدخل في رواية الأكابر عن الأصاغر»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١١/ ١٦٧) طبعة دار الفكر.

(٢) أخرجه أبو داود: (٢/ ٣١٠) رقم (٢٣٨١)، والترمذي: (١/ ١٤٢) رقم (٨٧) وقد أخرجه من طريق (... حسين المعلم، عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني عبد الرحمن ابن عمرو الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد المخزومي، عن أبيه، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء...) ومن تعقيبه عليه قوله: (... وقد جود حسين المعلم هذا الحديث، وحديث حسين أصح شيء في هذا الباب، وروى معمر هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير فأخطأ فيه، فقال: عن يعيش بن الوليد عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء، ولم يذكر فيه الأوزاعي، وقال: عن خالد بن معدان، وإنما هو: معدان ابن أبي طلحة)، وأخرجه الحاكم في مستدركه: (١/ ٥٨٨) رقم (١٥٥٣) من طريق (... الحسين ـ و هو المعلم ـ، ثنا يحيى بن أبي كثير، أن أبا عمرو الأوزاعي حدثه، أن يعيش بن الوليد حدثه، أن معدان بن أبي طلحة حدثه، أن أبا الدرداء حدثه...)، ثم قال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه لخلاف بين أصحاب عبد الصمد فيه، قال بعضهم: عن يعيش بن الوليد عن أبيه عن معدان، و هذا وهم عن قائله، فقد رواه حرب بن شداد و هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير على الاستقامة) ثم أورد طريقين للحديث من طريق (يعيش بن الوليد عن معدان بن أبي طلحة)، وقد =

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم عقب عليه بتصحيحه لاسم أحد الرواة، فقد بين أن قوله (أبو معدان) خطأ، وأن الصواب (معدان)[1]، ثم بين أن الرجل الذي ذُكِر مبهماً في السند هو (الأوزاعي)[2]، ثم بين أن هذا الحديث داخل في (رواية الأكابر عن الأصاغر)، وذلك لأن (يحيى بن أبي كثير)[3] أكبر سناً وأعلى طبقة من شيخه في هذا السند، وهو (الأوزاعي)، بل هو من شيوخه، إذ إن (الأوزاعي) يذكر في الرواة عن (يحيى بن أبي كثير)، وهذا الحديث داخل في القسم الأول من أقسام (رواية الأكابر عن الأصاغر)، وهو رواية الراوي عمن هو أكبر منه سناً وأقدم طبقة.

ومثال آخر قوله:

«أخبرنا أبو غالب أحمد بن الحسن بن البناء، أنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن الآبنوسي، أنا أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني الحافظ، نا محمد بن علي بن إسماعيل الأيلي، نا محمد بن شيبان الشيرازي،

= أخرجه ابن حجر في تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: (٢/ ١٩٠) رقم (٨٨٤)، ومن تعقيبه عليه قوله: (... وفيه اختلاف كثير قد ذكره الطبراني وغيره، وقال البيهقي: هذا حديث مختَلفٌ في إسناده، فإن صح فهو محمولٌ على القيء عامداً، وكأنه ﷺ كان صائماً تطوعاً، وقال في موضع آخر: إسناده مضطرب، ولا تقوم به حجة...)، وبالمحصلة فهذا الحديث مضطرب للاختلاف الكثير في طرقه كما ذكر ابن حجر.

(١) معدان بن أبي طلحة ـ ويقال ابن طلحة ـ اليَعمري، شامي ثقة، من الطبقة الثانية، أخرج له مسلم. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٣٩) رقم (٦٧٨٧).

(٢) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو، الفقيه، ثقة جليل، من الطبقة السابعة، توفي سنة (١٥٧هـ)، أخرج له الجماعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٣٤٧) رقم (٣٩٦٧).

(٣) انظر ترجمته ص (٣٩٠) الحاشية رقم (٢) من هذا البحث.

نا المسيب بن واضح، نا المعتمر بن سليمان، عن أبيه[١]، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده قال:

قلت: يا رسول الله خر لي، قال: (عليك بالشام).

قال الدارقطني: تفرد به المسيب، عن معتمر، عن أبيه، عن بهز.

قلت: هذا من رواية الأكابر عن الأصاغر، فسليمان التيمي أكبر من بهز، قد لقي أنس بن مالك[٢]»[٣][٤].

---

(١) ورد في طبعة مجمع اللغة العربية في هذا الموضع: (عن ابنه)، وهو خطأ، والصواب من طبعة دار الفكر: (١/ ٩٠)، ويدل على ذلك التعليق الذي نقله ابن عساكر عن الدارقطني على هذا الحديث.

(٢) وردت العبارة في طبعة مجمع اللغة العربية: (عن سليمان بن طرخان التيمي، وقد لقي أنس بن مالك. قلت: هذا من رواية الأكابر عن الأصاغر)، ووردت في طبعة دار الفكر (١/ ٩٠): (عن أبيه عن بهز عن سليمان بن طرخان التيمي، قلت: هذا من رواية الأكابر عن الأصاغر، لقي أنس بن مالك). وهذه العبارة في طبعتَي تاريخ مدينة دمشق فيها سقط واضطراب، حيث إنه ليس فيها الإشارة إلى أن سليمان التيمي أكبر من بهز ـ انظر تخريج الحديث ـ، وسبب هذا الاضطراب في النقل عن ابن عساكر وفي النُّسَخ المحققة للتاريخ اضطراب العبارة في المخطوطات، ويدل على ذلك تعقيب محقق طبعة دار الفكر على هذه العبارة (١/ ٩٠) حاشية رقم (٤) حيث يقول: (بالأصل و خع: (عن بهز أكبر نهر قد سليمان بن خالد التيمي) كذا، وما أثبتناه عن المجلدة الأولى ص (٨١))، وصواب العبارة كما نقلها المتقي الهندي عن ابن عساكر، لكن بنسبة هذا الكلام لابن عساكر لا للدارقطني ـ انظر تخريج الحديث ـ.

(٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٨٠).

(٤) ذكره المقدسي في أطراف الغرائب والأفراد: (٤/ ٢٩٠) رقم (٤٢٨٣) وقال: (تفرد به المسيب بن واضح عن معتمر عن أبيه عن بهز)، وقد أورده المتقي الهندي في كنز العمال: (١٤/ ٦٧) رقم (٣٨٢٠٥) وقال إن ابن عساكر عقب عليه بقوله: (وقال قط: هذا من رواية الأكابر عن الأصاغر، فسليمان التيمي أكبر من بهز، قد لقي أنس بن =

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم نقل تعقيب الدارقطني عليه من أن بعض رواة هذا الحديث قد تفردوا بروايته، ثم بين أن هذا الحديث داخل في باب (رواية الأكابر عن الأصاغر)، وذلك لأن (سليمان التيمي)[1] ـ وهو والد (المعتمر بن سليمان)[2] ـ أكبر وأعلى طبقة من شيخه الذي روى عنه في هذا السند، وهو (بهز بن حكيم)[3]، وهذا الحديث داخل في القسم الأول من أقسام (رواية الأكابر عن الأصاغر)، وهو رواية الراوي عمن هو أكبر منه سناً وأقدم طبقة.

الخلاصة:

من المثالين السابقين اللذين لم أعثر لدى تتبعي تاريخ مدينة دمشق على غيرهما مما يدخل في هذا النوع من أنواع الحديث مع تصريح ابن عساكر

= مالك)، وفي نقل المتقي الهندي هذا عن ابن عساكر اضطراب في العبارة، فهو نسب هذا القول للدارقطني، والصواب أنه من قول ابن عساكر.

وسند هذا الحديث ضعيف، وذلك لتفرد راويه (المسيب بن واضح) به، وهو ضعيف (انظر لسان الميزان لابن حجر: (٦/ ٤٠) رقم (١٥٧)).

(١) معتمر بن سليمان التيمي، أبو محمد البصري، يلقب الطفيل، ثقة، من كبار الطبقة التاسعة، توفي سنة (١٨٧هـ) وقد جاوز الثمانين، أخرج له الجماعة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٣٩) رقم (٦٧٨٥).

(٢) سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري، نزل في التيم فنسب إليهم، ثقة عابد، من الطبقة الرابعة، توفي سنة (١٤٣هـ) وهو ابن سبع وتسعين، أخرج له الجماعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٢٥٢) رقم (٢٥٧٥).

(٣) بهز بن حكيم بن معاوية القشيري، أبو عبد الملك، صدوق، من الطبقة السادسة، توفي قبل سنة (١٦٠هـ)، أخرج له البخاري تعليقاً والأربعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (١٢٨) رقم (٧٧٢).

بذلك[١]، تبين أن صنيع ابن عساكر في (رواية الأكابر عن الأصاغر) متفق مع ما هو مقرر ومعتمد عند المحدثين، لكن يلاحظ أن المثالين داخلين في قسم واحد من أقسام هذا النوع من أنواع الحديث، وهو القسم الأول، ما قد يشير إلى أن (رواية الأكابر عن الأصاغر) عند ابن عساكر هي ما رواه الأكبر سناً وأقدم طبقة من المروي عنه فقط، دون إدخال ما رواه الأكبر قدراً لا سناً، وما رواه الأكبر سناً وقدراً عمن هو دونه في ذلك في هذا النوع.

* * *

المبحث الثالث
المسلسل

أولاً ـ أقوال العلماء في المسلسل:

وهو من صفات الأسانيد، وقد عرفه **ابن الصلاح** (ت٦٣٤هـ) بقوله:

(وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحداً بعد واحد على صفة أو حالة واحدة)[٢].

---

(١) لا يمكن الجزم بعدم وجود أمثلة أخرى تدخل في هذا النوع من أنواع الحديث في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، وذلك لأن الكتاب لم يطبع كاملاً بطبعة محققة تحقيقاً جيداً حتى إنجاز هذا البحث، وأما الطبعات الموجودة في الأسواق فهي طبعات محققة تحقيقاً تجارياً يعتورها الكثير من الخلل والنقص، يضاف إلى ذلك كله أنه إلى الآن لم يتم العثور على مخطوط كامل لهذا الكتاب، فجميع المخطوطات التي يتم الاعتماد عليها يعتورها السَّقَط في كثير من المواضع، وهذه المخطوطات بمجموعها لا تعطي مخطوطاً كاملاً للكتاب.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٢٧٥) النوع الثالث والثلاثون معرفة المسلسل من الحديث، وانظر فتح المغيث للعراقي: ص (٣١٩).

و(المسلسل) منه ما يكون صفة للرواية والتحمل، ومنه ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم، وصفات الرواية والتحمل إما أن تتعلق بصيغ الأداء أو بزمنها أو مكانها، وصفات الرواة وأحوالهم قد تكون أقوالاً أو أفعالاً أو قد تكون بكليهما معاً، وعلى ذلك فالحديث (المسلسل) ينقسم إلى أنواع كثيرة[١].

وقد بين علماء المصطلح أنه قلما سلم حديث (مسلسل) من خلل أو ضعفٍ في تسلسله، فقد ينقطع التسلسل في الحديث في وسطه أو أوله أو آخره، وقد يكون في وصف التسلسل ضعف ولو كان المتن سالماً، وقد يكون متن الحديث المسلسل ضعيفاً، بل موضوعاً[٢]، حتى إن الحافظ الذهبي كان يرى أن (عامة المسلسلات واهية، وأكثرها باطلة، لكذب رواتها)[٣].

ثانياً ـ صنعة ابن عساكر في المسلسل:

لدى تتبع مصطلح (المسلسل) في كتاب تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، تبين أنه أورده في مواضع متعددة، ومثال ذلك قوله بعد أن أورد حديثاً:

«أخبرناه مسلسلاً علي بن المسلم أبو الحسن، نا عبد العزيز بن أحمد صاحب العلم الحسن، حدثني أبو علي الحسن بن أبي طاهر الخراساني صاحب المذهب الحسن، حدثني الشيخ أبو سعيد فضل الله بن أحمد الإمام في الخلق الحسن، نا أبو العباس المستغفري النسفي إملاء بحديث حسن، نا أبو العباس بن أبي الحسن، حدثني أبي أبو الحسن، نا محمد بن زكريا الغلابي وجل حديثه حسن، نا الحسن، عن الحسن، عن الحسن، عن الحسن[٤]، أن النبي ﷺ قال:

---

(١) انظر فتح المغيث للعراقي: ص (٣١٩ ـ ٣٢٠)، وتدريب الراوي للسيوطي: (٢/ ٦٤٠).

(٢) انظر المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة للأيوبي: ص (٤ ـ ٥)، وانظر أيضاً علوم الحديث لابن الصلاح: ص (٢٧٦)، وفتح الباقي لزكريا الأنصاري: ص (٥٠٢).

(٣) الموقظة للذهبي: ص (٤٤).

(٤) ورد في طبعة دار الفكر قوله: (نا الحسن، عن الحسن، عن الحسن)، فذكر ثلاثة رواة =

(إن أحسن الحسن الخلق الحسن).

قال الشيخ: أما الحسن الأول فهو: الحسن بن حسان السمتي(١)، والحسن الثاني: الحسن بن دينار(٢)، والحسن الثالث: الحسن بن أبي الحسن البصري(٣)، والحسن الرابع هو: الحسن بن علي بن أبي طالب(٤)»(٥)(٦).

= باسم الحسن فقط، والصواب أربعة، وهو ما يدل عليه التعقيب على الحديث والطريق الثاني للحديث الذي أورده بعده (١٣/ ١١٧) طبعة دار الفكر، حيث سمى أربعة رواة باسم الحسن.

(١) لم أعثر على ترجمة له في المصادر التي توافرت لدي.

(٢) الحسن بن دينار، أبو سعيد البصري، وهو الحسن بن واصل التميمي، ودينار زوج أمه، قال أبو داود: (ما هو عندي من أهل الكذب، ولكنه لم يكن بالحافظ)، وقال ابن عدي: (أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه، وهو إلى الضعف أقرب)، وقال ابن حبان: (تركه وكيع وابن المبارك، وأما أحمد ويحيى فكانا يكذبانه)، قال ابن حجر: (ذكره في الضعفاء كل من صنف فيهم، ولا أعرف لأحد فيه توثيقاً)، وقال: (ذكره الحافظ عبد الغني وحذفه المزي لأنه لم يجد له رواية في الكتب التي عمل رجالها). انظر تهذيب التهذيب لابن حجر: (٢/ ٢٤٠) رقم (٥٠٢).

(٣) انظر ترجمته ص (٢١٥) الحاشية رقم (٣) من هذا البحث.

(٤) الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ وريحانته، وقد صحبه وحفظ عنه، توفي سنة تسع وأربعين وهو ابن سبع وأربعين، وقيل بل توفي سنة خمسين وقيل بعدها، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (١٦٢) رقم (١٢٦٠).

(٥) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٣/ ١١٦) طبعة دار الفكر.

(٦) أخرجه الأيوبي في المناهل السلسلة: ص (٢٠٧) رقم (٨٢) وقال: (قال السخاوي: ومداره على الحسن بن دينار، وهو ممن رماه أحمد وابن معين وغيرهما بالكذب، وتركه ابن=

فقد أورد ابن عساكر حديثاً، ثم بين أنه ورد مسلسلاً من طريق آخر، ثم أورد هذا الحديث، والتسلسل في هذا الحديث متعلق بصفات الرواة، ذلك أن أربعة منهم اسم كل واحد منهم (الحسن)، وقد بين أسماء الرواة وأنسابهم الشيخ (أبو العباس المستغفري)[١]، وقد صرح ابن عساكر بذلك في طريق آخر لهذا الحديث ذكره بعد هذا الطريق[٢]، وأما التسلسل في بقية رجال السند، فإن لفظ (حسن) إما هو اسم لبعضهم، أو أنه وُجِد في كنيته، أو أنه وُصِف بوصف فيه هذا اللفظ ليتم به التسلسل[٣]، وقد تبين من تخريج الحديث أنه إن لم يكن حديثاً موضوعاً فهو في أحسن الأحوال شديد الضعف.

ومثال آخر، قوله بعد أن أورد حديثاً:

= مهدي وابن المبارك ووكيع، لا سيما وقد رواه عنه بعضهم فوقفه)، والفاداني في العجالة في الأحاديث المسلسلة: ص (٧٩) رقم (٧٠)، والقضاعي في مسنده الشهاب: (٢/ ١٠٨) رقم (٩٨٦)، ويلتقي سند ابن عساكر مع سندي الفاداني والقضاعي عند (أبي العباس المستغفري النسفي).

وفي السند راوٍ آخر متهم بالوضع، وهو (محمد بن زكريا الغلابي)، قال عنه ابن حجر في لسان الميزان (٥/ ١٦٨) رقم (٥٧١): (هو ضعيف، وقد ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يعتبر بحديثه إذا روى عن ثقة، وقال ابن منده: تُكُلِّم فيه، وقال الدارقطني: يضع الحديث)، فالحديث إن لم يكن موضوعاً فهو شديد الضعف.

(١) جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر بن الفتح، أبو العباس المستغفري النسفي، الحافظ العلامة المحدث صاحب التصانيف، كان صدوقاً في نفسه، لكنه يروي الموضوعات في الأبواب ولا يوهيها، توفي سنة (٤٣٢هـ). انظر تذكرة الحفاظ للذهبي: (٣/ ١١٠٢) رقم (٩٩٦).

(٢) (١٣/ ١١٧) طبعة دار الفكر، وهو حديث مسلسل أيضاً، ويلتقي الطريقان في السند عند (أبي العباس المستغفري).

(٣) انظر المناهل السلسلة للأيوبي: ص (٢٠٨).

«وقد روي هذا عن شهاب مسلسلاً:

أخبرناه خالي القاضي أبو المعالي محمد بن يحيى، أنبأ أبو الحسن علي ابن الحسن بن الحسين، أنبأ أبو محمد عبد الرحمن بن عمر البزار، أنبأ أبو بكر محمد بن أحمد العامري، ثنا سليمان بن شعيب بن سليم بن سليمان بن كيسان الكيساني أبو محمد، ثنا سعيد الآدم، ثنا شهاب بن خراش ـ ولقيته في أصحاب السكر ـ، ثنا يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ:

(أخوف ما أخاف على أمتي تصديق بالنجوم، وتكذيب بالقدر، لا يؤمن عبد بالله حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره).

وأخذ رسول الله ﷺ بلحيته وقال: (آمنت بالقدر كله خيره وشره حلوه ومره).

وأخذ أنس بلحيته وقال: آمنت بالقدر كله، خيره وشره، حلوه ومره.

وأخذ يزيد الرقاشي بلحيته وقال: آمنت بالقدر، خيره وشره، حلوه ومره.

وأخذ شهاب بلحيته وقال: آمنت بالقدر، خيره وشره، حلوه ومره.

وأخذ[1] سليمان بن شعيب بلحيته وقال: آمنت بالقدر، خيره وشره، حلوه ومره.

وأخذ[2] سعيد بن الآدم بلحيته وقال: آمنت بالقدر، خيره وشره، حلوه ومره.

---

(١) ورد في طبعة دار الفكر في هذا الموضع حاشية رقم (٤): (فوق اللفظة بالأصل كلمة: «يؤخر»، يعني تؤخر العبارة بأكملها إلى ما بعد سعيد بن الآدم).

(٢) ورد في طبعة دار الفكر في هذا الموضع حاشية رقم (٥): (فوق اللفظة بالأصل كلمة: «يقدم»، يعني تقدم العبارة بأكملها إلى قبل: وأخذ سليمان بن شعيب...)، وهو الصواب، وذلك مراعاة لتسلسل الرواة في السند، وقد أورد ابن عساكر هذا الحديث مسلسلاً في موضع آخر في تاريخه (٧/ ٢١٦) على الصواب، لكن سقط من التسلسل فيه (أبو الحسن الخلعي)، وهو لم يصفه هناك بأنه حديث مسلسل.

وأخذ أبو بكر بلحيته وقال: آمنت بالقدر، خيره وشره، حلوه ومره.

وأخذ أبو محمد عبد الرحمن بلحيته وقال: آمنت بالقدر، خيره وشره، حلوه ومره.

وأخذ القاضي أبو الحسن بلحيته وقال: آمنت بالقدر، خيره وشره، حلوه ومره.

وأخذ القاضي أبو المعالي بلحيته وقال: آمنت بالقدر، خيره وشره، حلوه ومره.

وأخذ الإمام الحافظ بلحيته وقال: آمنت بالقدر، خيره وشره، حلوه ومره.

وكان سليمان بن شعيب يصفر لحيته»[(١)][(٢)].

فقد أورد ابن عساكر حديثاً، ثم بين أنه ورد من طريق آخر مسلسلاً، ثم أورد هذا الحديث المسلسل، والتسلسل في هذا الحديث متعلق بأحوالٍ لرواته أقوالاً وأفعالاً، حيث إن كل راوٍ من الرواة من أول السند حتى منتهاه قد أخذ بلحيته وقال: (آمنت بالقدر، خيره وشره، حلوه ومره)، ويلاحظ أن الحديث ضعيف

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٢٣/ ٢٠٨) طبعة دار الفكر.

(٢) أخرجه السيوطي في جياد المسلسلات: ص (٢٢٠) رقم (١٩)، والأيوبي في المناهل السلسلة: ص (٦٦) رقم (٢١) وهو قد أخرج قسماً منه فقط بلفظ (لا يجد عبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره)، ثم قال: (قال أيوب الخلوتي: هذا حديث صحيح جيد ـ انتهى، لكن قال محمد بن أحمد عقيلة: أخرج هذا الحديث الحاكم والخلعي وأبو نعيم، وفيه تضعيف)، ثم قال: (قلت: لم أعرف وجه ضعفه، فإن رواته ثقات)، وقد أخرج منه هذا القسم من الحديث أيضاً الفاداني في العجالة في الأحاديث المسلسلة: ص (٩٦) رقم (٩٠)، ثم نقل قول ابن الطيب تعقيباً عليه، ومنه قوله إن هذا الحديث لا يخلو من ضعف، وينظر معرفة علوم الحديث للحاكم: ص (٣١) فقد أخرجه بلفظ قريب مثالاً على الحديث المسلسل، والذهبي في سير أعلام النبلاء: (٨/ ٢٨٧) وعقب عليه بقوله: (وهو كلام صحيح، لكن الحديث واه لمكان الرقاشي).

واهٍ كما تبين من تخريجه، حيث أشار الذهبي لوجود (يزيد بن أبان الرقاشي)[1] في سنده، وهو ضعيف.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن عساكر أورد أحاديث مسلسلة في تاريخه لكنه لم يصفها بأنها أحاديث مسلسلة، ولدى تتبع هذه الأحاديث، تبين أن عدداً منها منقطع التسلسل، ومثال عن حديث مسلسل لم يشر إلى تسلسله، وهو حديث متصل التسلسل قوله:

«اشتكت عيني، فشكوت إلى أبي الحسن علي بن المسلم الفقيه فقال: انظر في المصحف، فإن عيني اشتكت، فشكوت إلى أبي محمد عبد العزيز بن أحمد فقال: انظر في المصحف، فإن عيني اشتكت، فشكوت إلى أبي محمد عبد الرحمن بن عثمان فقال: انظر في المصحف، فإن عيني اشتكت، فشكوت إلى أبي بكر أحمد بن علي المؤدب الواصلي الحلبي فقال: انظر في المصحف، فإن عيني اشتكت، فشكوت إلى أبي بكر أحمد بن عبدالله بن الفرج القرشي ـ يعرف بابن البرامي ـ فقال: انظر في المصحف، فإن عيني اشتكت، فشكوت إلى أبي القاسم عيسى بن موسى بن الوليد الطائي فقال: انظر في المصحف، فإن عيني اشتكت، فشكوت إلى أبي بكر محمد بن علي السلمي فقال: انظر في المصحف، فإن عيني اشتكت، فشكوت إلى يوسف بن موسى القطان فقال: انظر في المصحف، فإن عيني اشتكت، فشكوت إلى جرير بن عبد الحميد فقال: انظر في المصحف، فإن عيني اشتكت، فشكوت إلى مغيرة فقال: انظر في المصحف، فإن عيني اشتكت، فشكوت إلى إبراهيم فقال: انظر في المصحف،

(١) يزيد بن أبان الرَّقَاشي، أبو عمرو البصري القاص، زاهد ضعيف، من الطبقة الخامسة، توفي قبل سنة (١٢٠هـ)، أخرج له البخاري في الأدب المفرد والترمذي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٩٩) رقم (٧٦٨٣).

فإن عيني اشتكت، فشكوت إلى علقمة فقال: انظر في المصحف، فإن عيني اشتكت، فشكوت إلى عبدالله بن مسعود فقال: انظر في المصحف، فإن عيني اشتكت، فشكوت إلى رسول الله ﷺ فقال:

(انظر في المصحف، فإن عيني اشتكت، فشكوت إلى جبريل عليه السلام فقال: انظر في المصحف)»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وهو حديث مسلسل، والتسلسل فيه متعلق بأحوال الرواة الفعلية والقولية، حيث إن كلاً منهم قد اشتكت عينه، فشكى ذلك لشيخه، فأمره شيخه بالنظر في المصحف، وهذا الحديث اتصل تسلسله من أول السند إلى منتهاه، لكن ابن عساكر لم يصفه بأنه حديث مسلسل، ويلاحظ من تخريج الحديث أن السخاوي بين أنه حديث باطل.

ومثال آخر لحديث مسلسل لم يشر ابن عساكر إلى تسلسله، لكن تسلسله منقطع، الحديث المسلسل بالأولية الذي أورده قائلاً:

«حدثني أبو القاسم إسماعيل بن أحمد ـ وهو أول حديث سمعته منه ـ،

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٧/ ٣١).

(٢) أخرجه الأيوبي في المناهل السلسلة: ص (١٤١) رقم (٥٣) بزيادة فيه، وهي قول سيدنا جبريل عليه السلام: (فإني اشتكيت عيني إلى ربي ﷻ فقال لي: انظر في المصحف)، ومن تعقيبه عليه قوله: (قال الشيخ محمد عابد: قد صرح السخاوي بأن هذا المسلسل باطل متناً وتسلسلاً. . .)، ثم قال: (قال ابن الطيب: وقال غير السخاوي إنه ضعيف فقط على قاعدة المسلسلات، أورده أرباب المسلسلات كابن صخر وأبي القاسم النوراني وغيرهما ـ انتهى)، والفاداني في العجالة في الأحاديث المسلسلة: ص (٩٢) رقم (٨٦) بالزيادة ذاتها التي أوردها الأيوبي في المناهل السلسلة في متنه، ثم نقل في تعقيبه عليه ما أورده الأيوبي ملخصاً، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين: (٤/ ١٠).

حدثني عبدالله بن سبعون بن يحيى بن أحمد السلمي القيرواني أبو محمد من لفظه وحفظه ـ وهو أول حديث سمعته منه، وكتبه لي بخطه ـ، حدثني الشيخ الحافظ أبو نصر عبيدالله بن سعيد بن حاتم الوائلي السجستاني بمنزله بمكة حرسها الله في سوق الليل ـ وهو أول حديث سمعته منه ـ، نا أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز المهلبي، نا أبو حامد أحمد بن محمد بن بلال النيسابوري ـ وهو أول حديث سمعته منه ـ، نا عبد الرحمن بن بسر بن الحكم ـ وهو أول حديث سمعته منه ـ، نا سفيان بن عيينة ـ وهو أول حديث سمعته منه ـ، نا عمرو بن دينار، عن أبي قابوس مولى عمرو بن العاص، عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ:

(الراحمون يرحمهم الرحمن يوم القيامة، ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء)»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، وهو حديث مسلسل، والتسلسل فيه متعلق

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٤/ ٩).

(٢) أخرجه السيوطي في جياد المسلسلات: ص (٧٣)، والأيوبي في المناهل السلسلة: ص (٦) رقم (١) وقد قال في تعقيبه عليه إنه صح بحسب ما له من المتابعات والشواهد، والفاداني في العجالة في الأحاديث المسلسلة: ص (٩) رقم (١)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين: (٣/ ٢٠٩)، والعراقي في الأربعين العشارية: ص (١٢٤) وقال: (هذا حديث صحيح)، وقد أشار إليه السيوطي في تدريب الراوي: (٢/ ٦٤٣) وعقب عليه بقوله: (انتهى فيه التسلسل إلى سفيان بن عيينة، وانقطع في سماع سفيان من عمرو بن دينار، وانقطع في سماع عمرو من أبي قابوس، وفي سماع أبي قابوس من عبدالله بن عمرو، وفي سماع عبدالله من النبي ﷺ على ما هو الصحيح فيه، وقد رواه بعضهم كامل السلسلة فوهم فيه)، وقد أخرجه دون ذكر التسلسل فيه أبو داود: (٤/ ٢٨٥) رقم (٤٩٤١)، والترمذي: (٤/ ٣٢٣) رقم (١٩٢٤) بزيادة فيه وقال: (هذا حديث حسن صحيح).

بأحوال الرواة، حيث إن هذا الحديث كان أول حديث يتلقاه الراوي عن شيخه بالنسبة لأكثر رجال السند، وفي تسلسل هذا الحديث انقطاع في أكثر من موضع، فقد بين السيوطي أن هذا الحديث انتهى التسلسل فيه إلى (سفيان بن عيينة)[1] ثم انقطع فيمن فوقه، وفيه انقطاع آخر في طريق ابن عساكر هذا، حيث إن التسلسل فيه انقطع في سماع (أبي يعلى حمزة بن عبد العزيز المهلبي)[2] من شيخه، وابن عساكر لم يصف هذا الحديث بأنه حديث مسلسل، رغم أنه حديث مشهور عند المحدثين بأنه حديث مسلسل، ويسمى بالحديث المسلسل بالأولية، وهو حديث أصله صحيح كما تبين من تخريجه[3].

---

(١) انظر ترجمته ص (٢٥٧) الحاشية رقم (٣) من هذا البحث.

(٢) حمزة بن عبد العزيز بن محمد بن أحمد بن حمزة، أبو يعلى، المهلبي، النيسابوري، الشيخ، الثقة، العالم، شيخ الأطباء، بقية المشايخ، تفرد في وقته، وهو راوي المسلسل بالأولية، توفي سنة (٤٠٦هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٧/ ٢٦٥) رقم (١٩٥).

(٣) أما طريق ابن عساكر هذا، ففي سنده (عبدالله بن سبعون) ترجم له ابن عساكر (٣٤/ ٨) رقم (٣٠٢) ـ وهذا الحديث أورده في ترجمته ـ، وهو لم يورد فيه أي جرح أو تعديل، لكنه ذكر عدداً ممن روى عنهم وعدداً ممن رووا عنه، كما نقل عن ابن ماكولا قوله فيه إنه كان كثير السماع، وقد ترجمه الذهبي في تاريخ الإسلام (٣٢/ ٥١) رقم (١٤)، وقال عنه إنه كان محدثاً عارفاً. وبالنتيجة فهو مستور، وذلك لعدم ورود أي جرح أو تعديل فيه، لكنه روى عن عدد من الرواة، وروى عنه عدد منهم. وفي السند أيضاً (أبو حامد أحمد بن محمد بن بلال النيسابوري)، أورد الذهبي له ترجمة في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٨٤) رقم (١٢٧)، ووصفه فيها بأنه (شيخ مسند صدوق)، كما قال عنه إنه اشتهر وانتهى إليه علو الإسناد، ونقل عن الخليلي قوله فيه إنه ثقة مأمون مشهور، فهو صدوق كما قال الذهبي، والله أعلم، وعليه فإن سند هذا الحديث على رسم الحسن لأجل (عبدالله بن سبعون)، لكنه تقوى بالطرق الأخرى الصحيحة، فهو صحيح لغيره، والله أعلم.

الخلاصة:

من الأمثلة السابقة يتبين أن الحديث (المسلسل) عند ابن عساكر متفق مع ما هو مقـرر عند المحدثيـن ومعتمـد لديهم، كما تبيـن أيضاً أنه يـورد أحاديث مسلسـلة أحياناً، لكنه لا يطلـق عليها هذا الوصـف، مع أنها أحاديـث متصـلة التسلسل.

❒ ❒ ❒



الفصل الثامن

صنعة الحافظ ابن عساكر في عرض أسانيده

تمهيـــد.

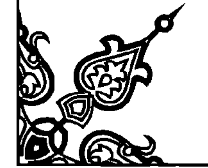
المبحث الأول: إفراد كل سند مع متنه في الرواية.

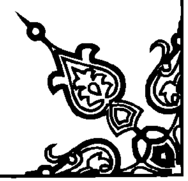
المبحث الثاني: إيراد أسانيد تامة وإيراد المتن عقب واحد منها فقط.

المبحث الثالث: جمع أسانيد متعددة للحديث في سياق إسناد واحد.

المبحث الرابع: العطف على راوٍ من رواة سند حديث سابق مع حذف القسم المتفق من السند.

المبحث الخامس: الإشارة إلى طرق أخرى للحديث دون إيرادها.







الفصل الثامن

صنعة الحافظ ابن عساكر في عرض أسانيده

*** تمهيــد:**

إن المتتبع للأحاديث في تاريخ مدينة دمشق يجد فيها انعكاساً واضحاً لشخصية الحافظ ابن عساكر المحدث، فهو يورد الأحاديث بأسانيدها التي تحمَّلها بها عن شيوخه، وتتجلى براعة المحدث لديه في كثير من الأحيان في استقصاء طرق هذه الأحاديث، وفي كيفية عرضها وبيان الفروق بينها على نحو دقيق، وذلك كله دون الإخلال بالمعنى ودون إلباس على القارئ، حتى إنه يبين اختلاف الرواة في ألفاظ التحمل المعبرة عن الأداء(١).

ولدى تتبع طرق إيراده للأحاديث وجدت أنه اعتمد في ذلك طرقاً متعددة، وهي:

المبحث الأول
إفراد كل سند مع متنه في الرواية

لدى تتبع الأحاديث التي أوردها ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق وقد أفرد فيها كل سند مع متنه تامين، تبين أنها عنده على قسمين:

أولاً ـ أحاديث أوردها من طريق واحد دون أن يتبعها طرقاً أخرى:

وهذه الأحاديث يوردها دون أي تعليق قبلها أو بعدها مما يشير إلى طرق

---

(١) بالموازنة بين الطبعات تبين أن ألفاظ التحمل المعبرة عن الأداء تختلف من طبعة لأخرى في بعض المواضع، وذلك تبعاً لاختلاف نسخة المخطوط التي اعتمدها المحقق، ما يبين عدم دقة النساخ في نقل هذه الألفاظ.

أخرى لها، ومثال ذلك قوله:

«أخبرنا خالي القاضي أبو المعالي محمد بن يحيى بن علي، أبنا أبو الحسن علي بن الحسن بن الحسين الخلعي بمصر، أنبا أبو الحسن الخصيب بن عبدالله بن محمد بن الخصيب قراءة عليه وأنا أسمع في سنة ثنتي عشرة وأربعمئة، نا أبي أبو بكر عبدالله بن محمد بن الخصيب القاضي إملاء سمعته سنة إحدى وأربعين وثلاثمئة، أنا يوسف بن يعقوب بن إسماعيل، نا مسلم بن إبراهيم، نا هشام الدستوائي، نا يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المليح قال:

كنا مع بريدة في غزوة يوم ذي غيم، فقال: بكروا بصلاة العصر، فإن النبي ﷺ قال: (من ترك صلاة العصر حبط عمله)»[(١)][(٢)].

فقد أورد ابن عساكر هذا الحديث من طريق واحد، وقد أورد سنده ومتنه تامين، ولم يشر إلى أي طريق آخر له.

ثانياً ـ أحاديث أوردها ثم أتبعها طرقاً أخرى:

وهي أحاديث يوردها بسند واحد ثم يتبعه بالمتن، وهو يوردهما تامين، ثم يورد طرقاً أخرى للحديث، ومثال ذلك قوله:

«أنبأنا أبو الفضل أحمد بن الحسين بن أحمد الكاملي قال: أخبرتنا أم العز فاطمة بنت عبد العزيز بن عبد الرحمن القزويني قالت: نا أبو الحسين أحمد بن علي الجوهري الموصلي بطرابلس، نا أبو الحسن عبيدالله بن القاسم المراغي،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣٨/ ٧٦).

(٢) أخرجه البخاري: في مواقيت الصلاة باب إثم من ترك العصر رقم (٥٢٨)، وفي باب التبكير بالصلاة في يوم غيم رقم (٥٦٩)، ويلتقي سند ابن عساكر مع سند البخاري الأول عند (مسلم بن إبراهيم)، ويلتقي مع سنده الثاني عند (هشام الدستوائي).

نا أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن أحمد البصري، نا أبو مسلم، نا عبدالله بن مسلمة بن قعنب، نا سلمة بن وردان، نا أنس بن مالك قال:

أتت النبي ﷺ امرأة تشتكي حاجة، فقال:

(ألا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ تسبحين الله إذا أويت إلى فراشك ثلاثاً وثلاثين، وتحمدينه ثلاثاً وثلاثين، وتكبرينه أربعاً وثلاثين، فذلك مئة، هي خير من الدنيا وما فيها).

أخبرناه أعلى من هذا بدرجتين أبو بكر محمد بن عبد الباقي قال: قرئ على إبراهيم بن عمر وأنا حاضر، قيل له: أخبركم أبو محمد بن ماسي، نا أبو بكر موسى بن إسحاق بن موسى الأنصاري، نا خالد بن يزيد ـ يعني العمري المكي ـ، نا سلمة بن وردان، عن أنس بن مالك:

أن امرأة أتت النبي ﷺ فشكت إليه الحاجة، فقال:

(ألا أدلك على خير من ذلك؟ تهللين الله عند منامك ثلاثاً وثلاثين، وتسبحينه ثلاثاً وثلاثين، وتحمدينه أربعاً وثلاثين، فذلك مئة خير من الدنيا وما فيها)»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، وقد أورده بسند واحد تام، ثم أورد متنه تاماً، ثم بين أنه قد وقع له من طريق آخر أعلى بدرجتين، ثم أورد الحديث من الطريق الآخر العالي.

وهذه الطرق الأخرى التي يوردها يشير إليها قبل أن يوردها في كثير من

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٤/ ٣٧٩).

(٢) الحديث الأول ذكره المتقي الهندي في كنز العمال: (١٥/ ٥٥١) رقم (٤١٣١١) وبين أن ابن عساكر أخرجه، أي أن ابن عساكر قد تفرد به، وأما الحديث الثاني فقد أخرجه ابن ماسي في فوائده: ص (٧) رقم (٦).

الأحيان، وقد تتضمن هذه الإشارة فائدة، كأن يبين علة في السند أو المتن أو نحو ذلك، ومثال ذلك قوله:

«أخبرنا أبو عبدالله الخلال، وأم المجتبى فاطمة بنت ناصر بن الحسن، قالا: أنا أبو القاسم إبراهيم بن منصور، أنبا أبو بكر بن المقرئ، أنبا أبو يعلى، نا أبو بكر وغيره، نا أبو أسامة، عن حسين بن ذكوان، عن عبدالله بن بريدة، عن بشير بن كعب، عن شداد بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ:

(سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللهم أنت ربي وأنا عبدك، لا إله إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، أصبحت على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء لك بذنوبي، فاغفر لي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت).

رواه واصل مولى أبي عيينة عن أبي بريدة، فأسقط بشيراً من إسناده ونقص بعض متنه.

أخبرناه أبو الحسن علي بن عبد الواحد الدينوري، أنا الحسن بن علي الجوهري، أنا أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، نا أبو محمد يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد، نا عبدالله بن محمد بن أسماء، نا مهدي بن ميمون، نا واصل مولى أبي عيينة، عن عبدالله، عن شداد ابن أوس أنه صحب قوماً في سفر، قال: فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

(اللهم إني أعوذ بك من شر ما صنعت، وأبوء إليك بنعمتك علي، وأبوء لك بذنبي، فاغفر لي ذنوبي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. إما دخل الجنة ـ وإما قال: غُفِرَ له ـ)»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٠/ ١٨٥).

(٢) الحديث الأول أخرجه البخاري: في الدعوات باب أفضل الاستغفار رقم (٥٩٤٧)، =

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، ثم عقب عليه مشيراً إلى طريق آخر للحديث، وبين أن هذا الطريق الآخر من رواية (واصل مولى أبي عيينة عن أبي بريدة)، ثم أورده، وابن عساكر في إشارته للطريق الثاني للحديث بين فائدة إسنادية، وهي أن راوي هذا الطريق (واصل مولى أبي عيينة)[1] قد أسقط الواسطة بينه وبين الصحابي الذي روى هذا الحديث، كما بين أنه نقص من متن الحديث أيضاً.

* * *

المبحث الثاني
إيراد أسانيد تامة متعددة وإيراد المتن عقب واحد منها فقط

وذلك بأن يبدأ بإيراد سند ثم يعطف عليه سنداً آخر، وهو قد يورد المتن عقب الأول منهما، وقد يورده عقب الأخير، وذلك مع بيان الاختلاف في المتن بين الرواة بدقة إن وجد، ومثال على ما أورد فيه المتن عقب السند الأول قوله:

«أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني، نا عبد العزيز بن أحمد، أنا أبو سعيد خلف بن مسعود الأنصاري قراءة عليه، نا أحمد بن علي المروزي الصفار، نا حمد بن محمد بن إبراهيم، نا محمد بن هاشم، نا الدبري، عن عبد الرزاق، أنا معمر، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخدري قال:

قال رجل: يا رسول الله، أي الناس أفضل؟ قال: (مؤمن يجاهد بنفسه وماله

= وفي باب ما يقول إذا أصبح رقم (٥٩٦٤) بلفظ قريب وبزيادة في آخره فيهما.

(١) واصل مولى أبي عيينة، صدوق عابد، من الطبقة السادسة، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٥٧٩) رقم (٧٣٨٦).

في سبيل الله)، قال: ثم من؟ قال: (رجل معتزل في شعبٍ من الشعاب، يعبد ربه ويريح الناس من شره).

أخبرناه عالياً أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو علي بن المذهب، أنا أحمد بن جعفر، نا عبدالله بن أحمد، حدثني أبي، نا عبد الرزاق، نا معمر، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، أو عطاء بن يزيد ـ معمر يشك ـ، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:

فذكر مثله سواء، إلا أنه قال: (ويدع الناس من شره)»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر سنداً، ثم أورد المتن، ثم أورد طريقاً ثانياً للحديث، لكنه لم يورد المتن، بل اكتفى ببيان أن المتن مماثل لمتن الحديث السابق الذي أورده، وذلك بقوله (فذكر مثله سواء)، ثم بين اختلاف بعض ألفاظ المتن في الطريق الثاني.

ومثال آخر وقد أورد المتن فيه عقب إيراده السند الأخير قوله:

«أخبرنا أبو الحسن علي بن الحسن بن الحسين الموازيني، أنبا أبو القاسم علي بن الفضل بن الفرات، أنا عبد الوهاب الكلابي، حدثنا أبو الحسن بن جوصا، نا بشر بن عبد الوهاب بن بشير، نا الوليد بن مسلم، نا أبو عمر الأوزاعي، عن

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٧/ ١٩) طبعة دار الفكر.

(٢) الحديثان رواهما ابن عساكر من طريق (عبد الرزاق الصنعاني)، وعبد الرزاق أخرج الحديث من طريقه في مصنفه: (١١/ ٣٦٨) رقم (٢٠٧٦١) وهو قد رواه وفي سنده الشك من (معمر)، لكن ابن عساكر لم يذكر الشك من الراوي إلا في السند الثاني، أي أن السند الأول وقع له دون الشك في سنده، وأخرجه البخاري: في الجهاد والسير باب أفضل الناس مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله رقم (٢٦٣٤) بلفظ قريب، ومسلم: في الإمارة باب فضل الجهاد والرباط رقم (١٨٨٨) بلفظ قريب، وسندا ابن عساكر يلتقيان مع سندي البخاري ومسلم عند (الزهري).

الزهري، عن أبي سلمة، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن هشام، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن أبي هريرة قال:

قال رسول الله ﷺ، فذكر مثله.

يعني الحديث الذي أخبرنا به أبو الحسن الموازيني، أنبأنا أبو القاسم بن الفرات، نا عبد الوهاب الكلابي، نا أبو الحسن بن جوصا، نا محمد بن هاشم، وأبو عامر، قالا: ثنا الوليد بن مسلم، نا الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

(لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة حين ينتهبها وهو مؤمن)»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر السند الأول بتمامه، لكنه لم يورد المتن، بل اكتفى بقوله (قال رسول الله ﷺ، فذكر مثله، يعني الحديث الذي أخبرنا به...)، أي أن المتن مماثل لمتن الحديث اللاحق الذي سيورده، ثم أورد السند الثاني، ثم أورد متن الحديث.

* * *

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٠/ ٩٨).

(٢) أخرجه البخاري: في المظالم باب النهبى بغير إذن صاحبه رقم (٢٣٤٣) بلفظ قريب، وفي الأشربة رقم (٥٢٥٦) لكن دون قوله (ولا ينتهب...)، وفي الحدود باب ما يحذر من الحدود الزنا وشرب الخمر رقم (٦٣٩٠) بلفظ قريب، وفي المحاربين من أهل الكفر والردة باب إثم الزناة رقم (٦٤٢٥) بلفظ قريب ودون قوله (ولا ينتهب...) وبزيادة قوله (والتوبة معروضة بعد) في آخره، ومسلم: في الإيمان باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله رقم (٥٧) بلفظ قريب.

المبحث الثالث
جمع أسانيد متعددة للحديث في سياق إسناد واحد

وهذه الطريقة في عرض الأسانيد تنقسم في تاريخ مدينة دمشق إلى ثلاثة أقسام:

أولاً ـ العطف بين الشيوخ:

وهي أن يجمع بين عدد من الشيوخ الذين روى عنهم حديثاً اتفقوا فيه سنداً، وقد يكون بينهم اختلاف يسير في السند أو المتن، وهذا الاختلاف يبينه ابن عساكر بدقة، ومثال لحديث رواه ابن عساكر عن عدد من شيوخه وقد جمع بينهم في سياق إسناد واحد قوله بعد أن أورد حديثاً:

«**وأخبرناه أبو المظفر القشيري، وأبو القاسم الشحامي**، قالا: أنا أبو عثمان البحيري، أنبا زاهر بن أحمد، حدثنا ـ **وقال الشحامي: أخبرنا** ـ أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسحاق الغزي، نا علي بن حجر، نا الوليد بن مسلم، عن ابن جابر، عن بسر بن عبيدالله، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي قال: قال رسول الله ﷺ:

(لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها)»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر حديثاً، ثم أورد بعده هذا الحديث، وقد تحمله عن شيخين من شيوخه، وهما تحملاه عن شيخ مشترك بينهما، ثم اتفقا بتتمة السند والمتن، فعطف ابن عساكر بين شيخيه لاتفاقهما بالسند، لكنه بين أنهما قد

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٠/ ١٧).

(٢) أخرجه مسلم: في الجنائز النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه رقم (٩٧٢)، يلتقي طريق ابن عساكر مع طريق مسلم الأول عند (علي بن حجر السعدي).

اختلفا في لفظ التحمل الذي عبر به أحد رجال السند عن طريقة تحمله للحديث، حيث إن (أبا المظفر القشيري)[١] قال: (أنبا زاهر بن أحمد، **حدثنا** أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسحاق الغزي)، بينما قال (أبو القاسم الشحامي)[٢]: (أنبا زاهر بن أحمد، **أخبرنا** أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسحاق الغزي)، وهذا يبين دقة ابن عساكر وأمانته في نقل الأحاديث وأدائها كما وصلت إليه تماماً.

ثانياً ـ التحويل بين الأسانيد:

جرت عادة كثير من المحدثين في كتبهم أنه إذا كان للحديث إسنادان فأكثر فإنهم قد يجمعون بين الأسانيد، وصورته أن يتم البدء بالإسناد الأول، وعند الانتقال للإسناد الثاني يُكتَب حرف (ح) بينهما للدلالة على الانتقال من إسناد إلى إسناد[٣].

(والهدف من التحويل هو اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راوٍ معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها)[٤].

وابن عساكر أكثر من استخدام التحويل في تاريخ مدينة دمشق، والهدف الأول من ذلك عنده هو الاختصار، ولدى تتبع هذا الأسلوب في عرض الأسانيد

---

(١) انظر ترجمته ص (٥٢٠) الحاشية رقم (٣) من هذا البحث.

(٢) زاهر بن طاهر، أبو القاسم الشحامي، الشيخ العالم، المحدث المفيد المعمر، مسند خراسان، ومسند نيسابور، قال ابن النجار: (كان صدوقاً من أعيان الشهود)، كان صحيح السماع، لكنه كان يخل بالصلاة، فترك الرواية عنه غير واحد من الحفاظ تورعاً، وقيل له في ذلك، فقال: (لي عذر، وأنا أجمع الصلوات كلها). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٩) رقم (٥)، ولسان الميزان لابن حجر: (٢/ ٤٧٠) رقم (١٨٩٢).

(٣) انظر فتح المغيث للعراقي: ص (٢٤٩).

(٤) مناهج المحدثين العامة والخاصة للدكتور علي نايف بقاعي: ص (١٤٧).

في تاريخ مدينة دمشق للحافظ ابن عساكر وجدت أنه أخذ عنده أشكالاً متعددة، وهي:

أ ـ أنه يضع حرف التحويل (ح) بعد نقطة الالتقاء:

ومثاله قوله:

«أنبأنا أبو القاسم علي بن أحمد بن محمد بن بيان الرزاز، أخبرنا **أبو القاسم ابن بشران**

ح وأخبرنا أبو البركات الأنماطي، أخبرنا أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون، أخبرنا **أبو القاسم بن بشران**، أخبرنا أبو علي الصواف، حدثنا أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى، حدثنا بشر ابن عمارة، عن الأحوص بن حكيم، عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن غنم، عن عبادة بن الصامت قال:

قيل: يا رسول الله، أخبرنا عن نفسك، قال: (نعم، أنا دعوة أبي إبراهيم، وكان آخر من بشَّر بي عيسى بن مريم عليهما السلام)»[1][2].

فقد بدأ ابن عساكر بإيراد السند الأول، إلى أن ذكر الراوي (أبا القاسم بن بشران)[3] ثم أورد حرف التحويل (ح)، ثم بدأ بإيراد سند ثانٍ جديد للحديث،

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٣٣٠).

(٢) ذكره المتقي الهندي في كنز العمال: (١٢/ ٦٧٩) رقم (٣٥٤٧٩) وبين أنه لم يخرجه أحد سوى ابن عساكر، والحديث ضعيف لوجود (الأحوص بن حكيم) في سنده، وهو ضعيف الحفظ كما بين ذلك ابن حجر في تقريب التهذيب: ص (٩٦) رقم (٢٩٠)، ولوجود (بشر بن عمارة) في سنده أيضاً. وهو ضعيف كما بين ابن حجر في تقريب التهذيب: ص (١٢٣) رقم (٦٩٧).

(٣) عبد الملك بن محمد بن عبدالله بن بشران بن محمد بن بشران، أبو القاسم، الشيخ =

وهذا السند الثاني للحديث يلتقي مع سند الحديث الأول عند (أبي القاسم بن بشران)، وهو الراوي الذي انتهى إليه السند الأول، ثم أتم السند إلى آخره، ثم أورد المتن، فنقطة الالتقاء بين السندين هي عند الراوي الذي انتهى عنده السند الأول (أبي القاسم بن بشران)، والقسم المذكور من السند الأول هو القسم المختلف بين السندين.

وهذا جدول يبين نقطة اللقاء بين السندين:

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="2">عبادة بن الصامت ﷺ</td></tr>
<tr><td colspan="2">عبد الرحمن بن غنم</td></tr>
<tr><td colspan="2">خالد بن معدان</td></tr>
<tr><td colspan="2">الأحوص بن حكيم</td></tr>
<tr><td colspan="2">بشر بن عمارة</td></tr>
<tr><td colspan="2">محمد بن عمران بن أبي ليلى</td></tr>
<tr><td colspan="2">محمد بن عثمان بن أبي شيبة</td></tr>
<tr><td colspan="2">أبو علي الصواف</td></tr>
<tr><td colspan="2">أبو القاسم بن بشران</td></tr>
<tr><td rowspan="2">علي بن أحمد بن الرزاز</td><td>أحمد بن الحسن بن خيرون</td></tr>
<tr><td>أبو البركات الأنماطي</td></tr>
</table>

ب ـ أنه يضع حرف التحويل (ح) قبل نقطة الالتقاء ويبين موضع الالتقاء

= الإمام، المحدث الصادق، الواعظ المذكر، مسند العراق، قال الخطيب البغدادي: (كتبنا عنه، وكان ثقة ثبتاً صالحاً)، توفي سنة (٤٣٠هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٧/ ٤٥٠) رقم (٣٠٣).

بقوله قبل الراوي المشترك (قالا) أو نحو ذلك:

ومثال ذلك قوله بعد أن أشار لحديث:

«أخبرنا أبو عبدالله الحسين بن عبد الملك، أنا سعيد بن أحمد بن محمد، **أنا أبو الفضل عبيدالله بن محمد الفامي**

ح وأخبرتنا أم البهاء فاطمة بنت محمد قالت: أنا سعيد بن أحمد، **أنا أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد**

قالا: أنا **أبو العباس السراج**، نا قتيبة، نا عبد العزيز بن محمد، عن سهيل ـ يعني ابن أبي صالح ـ، عن أبيه، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال:

(نعم الرجل أبو بكر، نعم الرجل عمر، نعم الرجل أبو عبيدة بن الجراح، نعم الرجل أسيد بن حضير، نعم الرجل جعفر، نعم الرجل ثابت بن قيس، نعم الرجل معاذ بن جبل، نعم الرجل معاذ بن عمرو بن الجموح)»[1][2].

فقد بدأ ابن عساكر بإيراد السند الأول، ووصل إلى الراوي (أبو الفضل عبيدالله بن محمد الفامي)[3] ثم أورد حرف التحويل (ح)، ثم بدأ بإيراد سند ثان للحديث، ووصل إلى الراوي (أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد)، ثم قال: (قالا: أنا أبو العباس السراج)[4]، أي أن السندين يلتقيان عند هذا الراوي، ثم

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٨/ ٤٨).

(٢) أخرجه الترمذي: (٥/ ٦٦٦) رقم (٣٧٩٥) لكن دون قوله فيه: (نعم الرجل جعفر)، وعقب عليه بقوله: (هذا حديث حسن إنما نعرفه من حديث سهيل).

(٣) عبيدالله بن محمد بن عبيدالله، أبو الفضل الفامي، شيخ صالح نيسابوري، سمع أبا العباس السراج، وأكثر الناس عنه لعلو سنده، توفي سنة (٣٨٨هـ). انظر تاريخ الإسلام للذهبي: (٢٧/ ١٦٨).

(٤) محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران، أبو العباس الثقفي، السراج، مولاهم الخراساني =

أتم السند، ثم أورد المتن.

وهذا جدول يبين نقطة اللقاء بين السندين:

أبو هريرة ﷺ	
أبو صالح	
سهيل بن أبي صالح	
عبد العزيز بن محمد	
قتيبة	
أبو العباس السراج	
عبيدالله بن محمد الفامي	عبدالله بن أحمد بن محمد
سعيد بن أحمد بن محمد	سعيد بن أحمد
الحسين بن عبد الملك	أم البهاء فاطمة بنت محمد

ج ـ أنه يضع حرف التحويل (ح) قبل نقطة الالتقاء لكنه لا يبين نقطة الالتقاء بين الأسانيد:

ومثال ذلك قوله:

«أخبرنا أبو المظفر بن القشيري، أنا أبو سعد الجنزروذي، أخبرنا أبو **عمرو بن حمدان**

ح أخبرتنا فاطمة بنت ناصر العلوية قالت: قرئ على إبراهيم بن منصور السلمي، أخبرنا أبو بكر بن المقرئ، حدثنا **أبو يعلى**، حدثنا زهير، حدثنا محمد

= النيسابوري، الإمام الحافظ الثقة، شيخ الإسلام، محدث خراسان، قال الخطيب البغدادي: (كان من الثقات الأثبات، عني بالحديث، وصنف كتباً كثيرة)، توفي سنة (٣١٣هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٤/ ٣٨٨) رقم (٢١٦).

هو ابن خازم، حدثنا الأعمش، عن أبي[1] سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: (تسموا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي)»[2][3].

فقد بدأ ابن عساكر بإيراد السند الأول، ووصل إلى الراوي (أبو عمرو بن حمدان)[4] ثم أورد حرف التحويل (ح)، ثم بدأ بإيراد سند ثان للحديث، وقد أتمه دون بيان نقطة الالتقاء بين السندين، ثم أورد المتن، ولدى دراسة رجال السندين،

---

(١) ورد في المطبوع: (عن سفيان)، وقد قالت المحققة في هذا الموضع في الحاشية رقم (٢) ص (٣١) ما نصه: (بعدها في الأصول: (أبي)، وهو سفيان بن عيينة، حدث عنه الأعمش..)، أي أنها عدت كلمة (أبي) زيادة فحذفتها، وما أثبتته وهم، والصواب ما في الأصول (أبو سفيان)، وهو (طلحة بن نافع القرشي) روى عن (جابر بن عبدالله)، ومن الرواة عنه (سليمان الأعمش)، وذلك كما في ترجمته في تهذيب الكمال للمزي (١٣/ ٤٣٨) رقم (٢٩٨٣).

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ٣٠).

(٣) أخرجه أبو يعلى في مسنده: (٣/ ٤٣٤) رقم (١٩٢٣)، وأخرجه من طريق آخر في: (٣/ ٤٢٤) رقم (١٩١٥) بزيادة فيه، والبخاري: في الخمس باب قول الله تعالى ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾[الأنفال: ٤١] رقم (٢٩٤٦) ورقم (٢٩٤٧) بزيادة فيهما، وفي المناقب باب كنية النبي ﷺ رقم (٣٣٤٥)، وفي الأدب باب قول النبي ﷺ «سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي» رقم (٥٨٣٣)، ورقم (٥٨٣٤)، ورقم (٥٨٣٥) بزيادة فيها، وباب من سمى بأسماء الأنبياء رقم (٥٨٤٣) بزيادة فيه، ومسلم: في الأدب باب النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يستحب من الأسماء رقم (٢١٣٣) وقد أخرجه من عدة طرق بعضها بزيادة فيها.

(٤) محمد بن أحمد بن حمدان بن علي بن سنان الحيري، أبو عمرو، الإمام المحدث الثقة، النحوي البارع، الزاهد العابد، مسند خراسان، من المكثرين من الرواية عن أبي يعلى الموصلي، كان يتشيع تشيعاً خفيفاً كالحاكم، توفي سنة (٣٧٦هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٦/ ٣٥٦) رقم (٢٥٤).

تبين أن (أبا عمرو بن حمدان) من الرواة عن (أبي يعلى الموصلي)[1] وأنه كان من المكثرين من الرواية عنه، وابن عساكر لم يبين نقطة الالتقاء بين السندين لشهرة (أبي يعلى الموصلي) ولأن الراوي عنه (أبو عمرو بن حمدان) كان من المكثرين من الرواية عنه، فاكتفى بذلك عن بيان نقطة اللقاء والله أعلم.

وهذا جدول يبين نقطة اللقاء بين السندين:

جابر ﷺ	
أبو سفيان	
الأعمش	
محمد بن خازم	
زهير	
أبو يعلى الموصلي	
أبو عمرو بن حمدان	أبو بكر بن المقرئ
أبو سعد الجنزروذي	إبراهيم بن منصور السلمي
أبو المظفر بن القشيري	فاطمة بنت نصر العلوية

د ـ أنه يضع حرف التحويل بعد ذكر الصحابي:

ومثال ذلك قوله:

«أخبرنا أبو القاسم علي بن إبراهيم، أنا أبو الحسين بن أبي نصر، أنا أبو بكر الميانجي، أنا أبو العباس محمد بن إسحاق السراج، نا هارون المستملي، نا محمد بن حرب، نا محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن سعيد بن

(١) انظر ترجمته ص (٢٤٣) الحاشية رقم (٣) من هذا البحث.

المسيب، عن **أبي هريرة** قال:

ح وأخبرنا أبو الوفاء عبد الواحد بن حمد، أنا أبو طاهر بن محمود، أنا أبو بكر بن المقرئ، أنا أبو العباس بن قتيبة، نا حرملة، أنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، أن ابن المسيب أخبره، أنه سمع **أبا هريرة** يقول: سمعت **رسول الله ﷺ يقول**:

(بينا أنا نائم رأيتني على قليب[1] عليها دلو، فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة، فنزع منها ذنوباً[2] أو ذنوبين، وفي نزعه ضعف، وليغفر الله له ـ وقال يونس: والله يغفر له ـ، ثم استحالت غَرْباً[3]، ثم أخذها ابن الخطاب، فلم أر عبقرياً[4] يفري[5] في الناس ينزع نزع ابن الخطاب، حتى ضرب الناس بعَطَنٍ[6] ـ وفي حديث الزبيدي: فأخذها عمر، فلم أر عبقرياً من الناس نَـزَعَ نَـزْعَ ابن الخطاب ـ)[7][8].

---

(١) القَليب: البئر، وجمعها: قُلُب. غريب الحديث لابن قتيبة: (١/ ٣٨٨).

(٢) الذَّنُوب: الدلْو. المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها.

(٣) الغَرْب: الدلو العظيم. المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها.

(٤) عَبْقَرِيُّ القوم: سيدهم وكبيرهم وقويهم. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري: (٣/ ١٧٣) مادة (عبقر).

(٥) أصل الفَرْي: القَطْع، يقال: فَرَيْتُ الشيء أفْرِيه فَرْياً، إذا شَقَقْتَه وقَطَعْته للإصلاح، تقول العرب: تركته يَفْرِي الفَرِيَّ، إذا عَمِل العَمَل فأجادَه. انظر المرجع السابق نفسه: (٣/ ٤٤٢) مادة (فرا).

(٦) العَطَن: الموضع الذي تبرك فيه الإبل إذا رَوِيَت وصَدَرت عن الحوض. انظر غريب الحديث لابن قتيبة: (١/ ٣٨٨).

(٧) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥٢ ـ ٥٣/ ٢٠٧).

(٨) أخرجه البخاري: في المناقب باب قول النبي ﷺ (لو كنت متخذاً خليلاً) رقم (٣٤٦٤)، =

فقد أورد ابن عساكر السند الأول، وبعد أن ذكر الصحابي، أورد حرف التحويل (ح)، ثم أورد سنداً ثانياً للحديث، فأتمه، ثم أورد المتن، ويلاحظ أن السندين يلتقيان عند أحد الرواة خلال السند، وهو (ابن شهاب الزهري)[1]، لكن ابن عساكر لم يضع حرف التحويل عنده، بل حتى إنه لم يشر إلى نقطة الالتقاء هذه، بل وضع حرف التحويل بعد الصحابي، كما يلاحظ أيضاً بيان ابن عساكر لاختلاف راويي الحديثين في بعض ألفاظ المتن بدقة، وذلك بقوله: (وقال يونس: والله يغفر له)، وقوله: (وفي حديث الزبيدي: فأخذها عمر، فلم أر عبقرياً من الناس نزع نزع ابن الخطاب).

وهذا جدول يبين نقطة اللقاء بين السندين:

أبو هريرة ﷺ	
سعيد بن المسيب	
ابن شهاب الزهري	
محمد بن الوليد الزبيدي	يونس
محمد بن حرب	ابن وهب
هارون المستملي	حرملة
أبو العباس محمد بن إسحاق السراج	أبو العباس بن قتيبة
أبو بكر الميانجي	أبو بكر بن المقرئ
أبو الحسين بن أبي نصر	أبو طاهر بن محمود
أبو القاسم علي بن إبراهيم	أبو الوفاء عبد الواحد بن حمد

= وفي التعبير باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف رقم (٦٦١٨)، وباب الاستراحة في المنام رقم (٦٦١٩) بلفظ قريب، ومسلم: في الفضائل باب من فضائل عمر ﷺ رقم (٢٣٩٢).

(١) انظر ترجمته ص (٢٥٤) الحاشية رقم (٣) من هذا البحث.

هـ ـ أنه يضع حرف التحويل بعد ذكر النبي ﷺ:

ومثال ذلك قوله:

«أخبرنا أبو القاسم الشحامي، أنبا أبو بكر سعد الجنزروذي، أنبا أبو طاهر محمد بن الفضل بن محمد، أنا جدي أبو بكر، ثنا بندار، نا **عبد الرحمن ـ يعني ابن مهدي ـ**، نا عبدالله ـ يعني ابن المبارك ـ، عن عبد الرحمن بن يزيد، حدثني بسر بن عبيدالله قال: سمعت أبا إدريس الخولاني قال: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرثد الغنوي يقول: سمعت **رسول الله ﷺ** يقول:

ح وأخبرنا أبو العز بن كادش، أنبا أبو محمد الجوهري، أنبا أبو الحسن بن المظفر، نا محمد بن محمد الباغندي، نا علي بن المديني، نا **عبد الرحمن بن مهدي**، نا عبدالله بن المبارك، نا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثني بسر بن عبيدالله قال: سمعت أبا إدريس الخولاني يقول: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرثد الغنوي يقول: سمعت **رسول الله ﷺ** يقول:

(لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها)»[1][2].

فقد بدأ ابن عساكر بإيراد السند الأول، وأتمه، وبعد أن ذكر النبي ﷺ أورد حرف التحويل (ح)، ثم أورد سنداً ثانياً للحديث، فأتمه، ثم أورد المتن، ويلاحظ أن السندين يلتقيان عند أحد الرواة، وهو (عبد الرحمن بن مهدي)[3]،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٠/ ١٦).

(٢) سبق إيراده وتخريجه ص (٥٦٤) من هذا البحث.

(٣) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، مولاهم، أبو سعيد، البصري، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: (ما رأيت أعلم منه)، من الطبقة التاسعة، توفي سنة (١٩٨هـ)، أخرج له الستة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٥١) رقم (٤٠١٨).

لكن ابن عساكر لم يضع حرف التحويل عنده، بل حتى إنه لم يشر إلى نقطة الالتقاء هذه، بل وضع حرف التحويل بعد ذكر رسول الله ﷺ.

وهذا جدول يبين نقطة اللقاء بين السندين:

رسول الله ﷺ	
أبو مرثد الغنوي	
واثلة بن الأسقع	
أبو إدريس الخولاني	
بسر بن عبيدالله	
عبد الرحمن بن يزيد بن جابر	
عبدالله بن المبارك	
عبد الرحمن بن مهدي	
بندار	علي بن المديني
أبو بكر الفضل بن محمد	محمد بن محمد الباغندي
أبو طاهر محمد بن الفضل بن محمد	أبو الحسن بن المظفر
أبو بكر سعد الجنزروذي	أبو محمد الجوهري
أبو القاسم الشحامي	أبو العز بن كادش

بعد بيان طرق ابن عساكر في استخدامه التحويل بين الأسانيد، تجدر الإشارة لأمر مهم، وهو أن ابن عساكر كثيراً ما يستخدم التحويل بين الأسانيد لكن دون إيراد حرف التحويل (ح)، ومثال ذلك قوله:

«أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا **أبو الحسين بن النقور، وأبو محمد الصريفيني**

وأخبرنا أبو البركات الأنماطي، أنا أبو محمد الصريفيني

قالا: أنا أبو بكر محمد بن الحسن بن عبدان الصيرفي، نا أبو بكر عبدالله ابن سليمان بن الأشعث السجستاني، نا عمرو بن عثمان، نا بقية، أخبرني بشر ابن عبدالله بن يسار، نا مكحول قال: قام فينا عبدالله بن عمر فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«مُهَلُّ أهل المدينة من ذي الحليفة[1][2]، ومُهَلُّ أهل المغرب من الجُحفة[3]، ومُهَلُّ أهل نجد من قَرنٍ[4]».

قال عبدالله: وقال الناس: مُهَلُّ أهل اليمن من يلملم[5]، ولم أسمعه من رسول الله ﷺ»[6][7].

---

(١) ورد في طبعَتَي التاريخ: (ذا الحليفة)، وقد عقب عليها محقق طبعة مجمع اللغة العربية بقوله: (كذا في أصولنا)، وقد أثبت الصواب.

(٢) ذو الحليفة: قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة، ومنها ميقات أهل المدينة. معجم البلدان لياقوت الحموي: (٢/ ٢٩٥).

(٣) الجُحْفة: كانت قرية كبيرة ذات منبر على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل، وهي ميقات أهل مصر والشام إن لم يمروا على المدينة، فإن مروا بالمدينة فميقاتهم ذو الحليفة، وكان اسمها مهيعة، وإنما سميت الجحفة لأن السيل اجتحفها وحمل أهلها في بعض الأعوام، وهي الآن خراب. انظر المرجع السابق نفسه: (٢/ ١١١).

(٤) القرن: قال الأصمعي: جبل مطل بعرفات، وقال القاضي عياض: قرن المنازل، وهو قرْن الثعالب، ميقات أهل نجد، تلقاء مكة على يوم وليلة. انظر المرجع السابق نفسه: (٤/ ٣٣٢).

(٥) يلملم: جبل من جبال تهامة، على ليلتين من مكة، وهو ميقات أهل اليمن. انظر المرجع السابق نفسه: (١/ ٢٤٦).

(٦) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٠/ ٩٥).

(٧) أخرجه البخاري: في العلم باب ذكر العلم والفتيا في المسجد رقم (١٣٣)، وفي الحج =

فقد بدأ ابن عساكر بإيراد السند الأول، ووصل إلى الراويين عن شيخه، وهما (أبو الحسين بن النقور)[١] و(أبو محمد الصريفيني)[٢]، ثم بدأ بإيراد سند ثان للحديث، ووصل فيه أيضاً إلى الراوي عن شيخه، وهو (أبو محمد الصريفيني) ـ وهو أحد راويي السند الأول ـ، ثم بين نقطة الالتقاء بين السندين بقوله: (قالا: أنا أبو بكر محمد بن الحسن بن عبدان الصيرفي)[٣]، أي أن ابن عساكر أورد السند الأول، ثم قطعه وحول إلى السند الثاني دون أن يورد حرف التحويل (ح)، ثم بين نقطة الالتقاء بين السندين.

وهذا جدول يبين نقطة اللقاء بين السندين:

= باب فرض مواقيت الحج والعمرة رقم (١٤٥٠) بلفظ قريب، وفي باب ميقات أهل المدينة ولا يهلون قبل ذي الحليفة رقم (١٤٥٣)، وفي باب مهل أهل نجد رقم (١٤٥٥)، ومسلم: في الحج باب مواقيت الحجة والعمرة رقم (١١٨٢)، لكن بقوله فيهما إن (أهل الشام) يهلون من الجحفة بدل قوله (أهل المغرب).

(١) انظر ترجمته ص (٥٣٣) الحاشية رقم (٤) من هذا البحث.

(٢) عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عمر، أبو محمد الصريفيني، الإمام الثقة الخطيب، خطيب صرفين، توفي سنة (٤٦٩هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٨/ ٣٣٠) رقم (١٥٣).

(٣) محمد بن الحسن بن عبدان بن الحسن بن مهران، أبو بكر الصيرفي، قال الخطيب البغدادي: (حدثني عنه عبيدالله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، وسألته عنه فقلت: أكان ثقة؟ فقال: فوق الثقة)، توفي سنة (٣٨٨هـ)، انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (٢/ ٢١٤)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي: (١٥/ ١٢) رقم (٢٩٥١).

عبدالله بن عمر رضي الله عنهما	
مكحول	
بشر بن عبدالله بن يسار	
بقية	
عمرو بن عثمان	
أبو بكر عبدالله بن سليمان بن الأشعث السجستاني	
أبو بكر محمد بن الحسن بن عبدان الصيرفي	
أبو الحسين بن النقور وأبو محمد الصريفيني	أبو محمد الصريفيني
أبو القاسم بن السمرقندي	أبو البركات الأنماطي

ثالثاً ـ الجمع بين الطريقتين (العطف بين الشيوخ) و(التحويل بين الأسانيد):

وابن عساكر يكثر من الجمع بين طريقتي (العطف بين الشيوخ) و(التحويل بين الأسانيد)، وذلك للاختصار، ذلك أنه كثيراً ما يورد عدداً كبيراً من الطرق لحديث واحد، فيختصر الأسانيد بالأسلوبين، وقد وصل عدد الطرق التي أوردها في أحد الأحاديث إلى ثلاثة وثلاثين طريقاً، وهو قوله بعد أن أورد حديثاً:

«وحدثنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري لفظاً، وأبو منصور محمد ابن منصور بن بكر بن محمد بن علي البغدادي بقراءتي عليه بمكة، وأخوه أبو الفضل أحمد بن منصور بن بكر، وأبو القاسم إسماعيل بن علي بن الحسين

الصوفي، وأبو بكر محمد بن الفضل بن محمد بن علي الخاني، وأم المجتبى فاطمة بنت ناصر العلوية قالوا: أنا أبو منصور بكر بن محمد بن حميد النيسابوري

ح وأخبرنا أبو سعد إسماعيل بن أبي صالح الكرماني الفقيه ببغداد، وأبو غالب محمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أحمد الصيقلي، أنا إبراهيم بن البأار الأصبهاني لفظاً ببغداد من حفظه

ح وأخبرنا أبو الحسن محمد بن عبدالله بن عمر بن محمد بن الحسين بن السندي بخسروجرد، وأبو الحسن كمشتكين بن عبدالله الرشيدي بنيسابور قالوا: أنا أبو القاسم الفضل بن عبدالله بن المحب بنيسابور

قالوا: أنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد الخفاف

أخبرنا أبو القاسم بن الحصين، أنا القاضي أبو القاسم علي بن المحسن بن علي التنوخي، نا أبو يعقوب إسحاق بن سعد بن الحسن بن سفيان التستري، نا محمد بن إسحاق أبو العباس السراج

ح وأخبرنا أبو طاهر محمد بن الحسين بن محمد بن الحنائي، أنا أبو علي أحمد، وأبو الحسين محمد ابنا عبد الرحمن بن عثمان قالا: أنا يوسف بن القاسم بن يوسف الميانجي، نا أبو علي الحسن بن الطيب بن حمزة البلخي بالكوفة

ح وأخبرنا أبو القاسم بن أبي عبدالله البابشامي، أنا علي بن أبي علي البصري، نا أبو الحسين محمد بن المظفر، أنا أبو علي أحمد، وأبو الحسين محمد ابنا عبد الرحمن بن عثمان قالا: أنا يوسف بن القاسم بن يوسف الميانجي،

نا أبو علي الحسن بن الطيب بن حمزة البلخي بالكوفة

ح وأخبرنا أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو القاسم التنوخي القاضي

ح وأخبرنا أبو الفرج قوام بن زيد بن عيسى المري بدمشق، وأبو القاسم ابن السمرقندي، وأبو نصر إبراهيم بن الفضل البأار ببغداد قالوا: أنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن النقور

قالا: أنا أبو الحسن علي بن عمر بن محمد بن الحسن الحضرمي، ثنا الحسن بن الطيب

ح وأخبرنا أبو عبدالله الحسين بن عبد الملك الخلال، أنا أبو طاهر أحمد بن محمود الثقفي

ح وأخبرنا أبو الفرج سعيد بن أبي الرجاء الصيرفي، أنا منصور بن الحسين، وأبو طاهر بن محمود قالا: أنا أبو بكر بن المقرئ، نا الحسن بن الطيب البلخي

ح وأخبرنا أبو عبدالله الفراوي، وأبو القاسم الشحامي قالا: أنا أبو سعد الجنزروذي، أنا أبو العباس أحمد بن محمد البالوي

ح أخبرنا أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو طالب بن غيلان، أنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي سنة أربع وخمسين وثلاثمئة

ح وأخبرنا أبو عبدالله الفراوي، وأبو القاسم الشحامي، وأبو عبدالله الخلال، وأم البهاء فاطمة بنت محمد بن أحمد بن الحسن بن البغدادي قالوا: أنا سعيد بن أحمد بن محمد بن نعيم العيار

ح وأخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر: أنا سعيد بن محمد العدل: أنا أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد المخلدي

ح وأخبرنا أبو عبدالله الفراوي: أنا أبو سعيد محمد بن علي بن محمد الخشاب الصوفي

ح وأخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر: أنا أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن الأزهري

قالا: أنا الحسن بن أحمد المخلدي

ح وأخبرنا أبو محمد إسماعيل بن أبي القاسم بن أبي بكر القاري الصوفي، أنا أبو حفص عمر بن أحمد بن عمر بن محمد بن مسرور الزاهد، أنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن جعفر البحيري

ح وأخبرنا أبو القاسم الشحامي، أنا أبو عثمان سعيد بن محمد بن أحمد البحيري قراءة عليه، أنا جدي أبو الحسين

ح وأخبرنا أبو المظفر بن القشيري، وأبو القاسم الشحامي قالا: أنا أبو سعد محمد بن عبد الرحمن الأديب، أنا أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري في السؤالات، نا أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج، وأبو محمد عبدالله بن محمد بن سيار الفرهاذاني ـ زاد زاهر: البشري ـ، وقالا: ثنا قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف أبو رجاء البغلاني، نا جعفر بن سليمان الضبعي، نا ثابت ـ وقال بعضهم: عن ثابت ـ البناني، عن أنس:

أن النبي ﷺ كان لا يدخر شيئاً لغد ـ وفي حديث الصيرفي قال: كان

النبي ﷺ كان[1] لا يدخر شيئاً لغد ـ.

رواه الترمذي عن قتيبة»[2][3].

فقد أورد ابن عساكر حديثاً، ثم أورد هذا الحديث، وقد أورده من ثلاثة وثلاثين طريقاً مختلفاً، وقد جمع هذه الطرق في سياق إسناد واحد، وقد استخدم في جمعه بين هذه الطرق أسلوبي (العطف بين الشيوخ) و(التحويل بين الأسانيد)، وذلك للاختصار، ويلاحظ بيان ابن عساكر للاختلاف بين الرواة في بعض الألفاظ في السند وفي المتن، أما في السند فمن ذلك بيانه لاختلاف الرواة في بعض ألفاظ الأداء المعبرة عن التحمل، ومثال ذلك قوله: (نا ثابت ـ وقال بعضهم: عن ثابت ـ)، وأما في المتن، فقد بين اختلاف بعض الرواة في بعض ألفاظ المتن، وذلك بقوله: (وفي حديث الصيرفي قال: كان النبي ﷺ كان لا يدخر شيئاً لغد).

وهذا جدول يبين طرق هذا الحديث:

(١) هكذا وردت العبارة في طبعَتَي التاريخ بتكرار (كان).

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ١٤٥).

(٣) أخرجه الترمذي: (٤/ ٥٨٠) رقم (٢٣٦٢) وعقب عليه بقوله: (هذا حديث غريب، وقد روي هذا الحديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن النبي ﷺ مرسلاً)، وابن حبان في صحيحه: (١٤/ ٢٧٠) رقم (٦٣٥٦)، وفي (١٤/ ٢٩١) رقم (٦٣٧٨).

- أنس ﷺ
  - ثابت البناني
    - جعفر بن سليمان
      - قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف
        - ـ أبو العباس السراج ـ وأبو محمد الفرهاذاني
          - أبو عمرو محمد الحيري
            - أبو سعد محمد الأديب
              - ـ أبو المظفر بن القشيري ـ وأبو القاسم الشحامي
        - أبو علي الحسن بن الطيب بن حمزة البلخي
          - أبو بكر بن المقرئ
            - ـ منصور بن الحسين ـ وأبو طاهر بن محمود
              - أبو الفرج سعيد الصيرفي
            - أبو طاهر أحمد الثقفي
              - أبو عبدالله الحسين الخلال
          - يوسف الميانجي
            - ـ أبو علي أحمد ـ وأبو الحسين محمد ابنا عبد الرحمن بن عثمان
              - أبو الحسين محمد بن المظفر
                - علي بن أبي علي البصري
                  - أبو القاسم البابشامي
              - أبو طاهر محمد بن الحنائي
          - أبو الحسن علي الحضرمي
            - أبو القاسم التنوخي
              - أبو القاسم بن الحصين
            - أبو الحسين أحمد بن النقور
              - ـ أبو الفرج قوام بن زيد ـ وأبو القاسم بن السمرقندي ـ وأبو نصر إبراهيم بن البأار
              - إبراهيم بن البأار
                - ـ أبو سعد الكرماني ـ وأبو غالب محمد الصيقلي
        - أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج
          - أبو الحسين أحمد البحيري
            - أبو عثمان سعيد البحيري
              - أبو القاسم الشحامي
            - أبو حفص عمر بن أحمد
              - أبو محمد إسماعيل القاري الصوفي
          - أبو محمد الحسن بن أحمد المخلدي
            - أبو حامد الأزهري
              - أبو القاسم زاهر بن طاهر
            - أبو سعيد محمد الخشاب
              - أبو عبدالله الفراوي
            - سعيد بن محمد العدل
              - أبو القاسم زاهر بن طاهر
            - سعيد بن أحمد العيار
              - ـ أبو عبدالله الفراوي ـ وأبو القاسم الشحامي ـ وأبو عبدالله الخلال ـ وأم البهاء فاطمة بنت محمد
          - أبو إسحاق إبراهيم المزكي
            - أبو طالب بن غيلان
              - أبو القاسم بن الحصين
          - أبو العباس أحمد البالوي
            - أبو سعد الجنزروذي
              - ـ أبو عبدالله الفراوي ـ وأبو القاسم الشحامي
          - أبو يعقوب إسحاق التستري
            - أبو القاسم علي التنوخي
              - أبو القاسم بن الحصين
          - أبو الحسين أحمد الخفاف
            - أبو القاسم الفضل بن عبدالله
              - ـ أبو الحسن محمد بن عبدالله ـ وأبو الحسن كمشتكين
            - أبو منصور بكر بن محمد
              - ـ محمد بن عبد الباقي ـ وأبو منصور محمد بن منصور ـ وأبو الفضل أحمد بن منصور ـ وإسماعيل بن علي ـ ومحمد بن الفضل ـ وفاطمة بنت ناصر

المبحث الرابع
العطف على راوٍ من رواة سند حديث سابق
مع حذف القسم المتفق من السند

وصورة ذلك أن يشترك سند حديث مع سند حديث سابق بقسم منه، ويختلف عنه بقسم من السند، وقد يتشابه متنا الحديثين وقد يختلفان، فيحذف ابن عساكر القسم المشترك من السند، ويذكر الراوي المشترك بين السندين ـ وقد يذكر بعده أو قبله راوياً مشتركاً آخر ـ ثم يذكر القسم المختلف، ويحذف المتن إن كان مشابهاً لمتن الحديث السابق، ويبين اشتراك الحديثين بالمتن وبالقسم المحذوف من السند بقوله (فذكر بإسناده مثله) أو نحو ذلك، وأما إن اختلف متن الحديث الثاني عن متن الحديث الذي يسبقه فهو يورد المتن.

ومثال على حديث عطف سنده على سند حديث سبقه وقد تشابه المتنان، قوله بعد أن أشار لحديث:

«وأما حديث عبدالله:

فأخبرناه أبو الحسن السلمي، نا أبو محمد الصوفي، أنا أبو محمد بن أبي نصر، أنا **أبو علي بن شعيب**، نا عمارة، عن وثيمة بن موسى، نا **عبدالله بن صالح**، عن **معاوية بن صالح**، عن يونس بن سيف، عن الحارث بن زياد، عن أبي رهم السمعي، عن عرباض بن سارية قال: قال رسول الله ﷺ:

(هلم إلى الغداء المبارك).

قال: وسمعته يقول: (اللهم علم معاوية الكتاب والحساب، وقه العذاب).

قال: **وأنا ابن شعيب**، نا عبدالله بن وهيب الجذامي، نا إسحاق بن إبراهيم ابن سويد الرملي، **نا عبدالله بن صالح**، حدثني **معاوية بن صالح**.

فذكر بإسناده مثله سواء»[1][2].

فقد أشار ابن عساكر لحديث، ثم أورده، ثم أورد بعده طريقاً آخر له، وسند هذا الطريق الثاني يشترك مع سند الطريق الأول من مبتدئه حتى يصل إلى (أبي علي بن شعيب)[3]، ومن بعده اختلف السندان، ثم التقى السندان مرة

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٨/ ١٨٠).

(٢) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة: (٤/ ٢٢٣٦) رقم (٥٥٥٦) ويلتقي ابن عساكر معه في السند عند (عبدالله بن صالح)، وأحمد في مسنده: (٤/ ١٢٧) رقم (١٧١٩٢)، وفي فضائل الصحابة له أيضاً: (٢/ ٩١٣) رقم (١٧٤٨)، وابن خزيمة في صحيحه: (٣/ ٢١٤) رقم (١٩٣٨)، والطبراني في الكبير: (١٨/ ٢٥١) رقم (٦٢٨)، وفي مسند الشاميين له: (٣/ ١٦٩) رقم (٢٠١٠).

وقد أخرج منه قوله ﷺ (هلم إلى الغداء المبارك): أبو داود: (٢/ ٣٠٣) رقم (٢٣٤٤)، والنسائي: (٤/ ١٤٥) رقم (٢١٦٣). وأخرج منه قوله (اللهم علم معاوية الكتاب والحساب، وقه العذاب): ابن حبان في صحيحه: (١٦/ ١٩١) رقم (٧٢١٠)، وقد أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية من طرق متعددة وعن عدد من الصحابة: ص (٢٧٢) وما بعدها، وقد أورد حديث (العرباض بن سارية ﷺ) من طريقين، ومن تعقيبه على طرق الحديث قوله: (هذه الأحاديث ليس منها ما يصح، . . . وأما حديث العرباض، ففي الطريق الأول معاوية بن صالح، قال الرازي لا يحتج به، وفي الطريق الثاني عبدالله بن صالح، قال أحمد ليس هو بشيء).

(٣) محمد بن هارون بن شعيب بن عبدالله بن عبد الواحد، ويقال: شعيب بن علقمة، ويقال: ابن ثمامة، أبو علي، من ولد أنس بن مالك الأنصاري، وقيل لا، دمشقي، سمع بالشام ومصر والعراق وأصبهان، وصنف وجمع، وليس بالمتقن، قال عنه =

أخرى عند الراوي (عبدالله بن صالح)[1] وحتى منتهاهما، ومتن الحديثين واحد، فحذف ابن عساكر من سند الطريق الثاني الرواة المشتركين مع سند الطريق الأول، وذكر القسم المختلف من السند مع ذكره للرواة الذين يلتقي عندهم السندان في كلا الموضعين، وفي الموضع الثاني لالتقاء السندين ذكر ابن عساكر بعد الراوي المشترك الأول راوياً مشتركاً آخر هو (معاوية بن صالح)[2] وأسقط من بعده، وأسقط المتن وقال: (فذكر بإسناده مثله سواء)، أي أن ابن عساكر حذف من سند الطريق الثاني من بدايته ومن منتهاه القسم المشترك مع السند الأول، وكذا حذف المتن لأنه واحد في كلا الحديثين، وابن عساكر أعاد ذكر الراوي (معاوية بن صالح) في السند الثاني رغم أنه كان قد بين موضع الالتقاء بين السندين بذكر الراوي الذي قبله (عبدالله بن صالح) تنبيهاً منه إلى ضعف (معاوية بن صالح) والله أعلم.

وهذا جدول يبين كلا طريقي الحديثين:

= الكتاني (كان يتهم)، توفي سنة (٣٥٣هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٥/ ٥٢٨) رقم (٣٠٤).

(١) عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح، المصري، كاتب الليث، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، من الطبقة العاشرة، توفي سنة (٢٢٢هـ)، أخرج له البخاري تعليقاً وأبو داود والترمذي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٠٨) رقم (٣٣٨٨).

(٢) معاوية بن صالح بن حُدَير الحضرمي، أبو عمرو، وأبو عبد الرحمن، الحمصي، قاضي الأندلس، صدوق له أوهام، من الطبقة السابعة، توفي سنة (١٥٨هـ) وقيل بعد سنة (١٧٠هـ)، أخرج له البخاري في القراءة خلف الإمام ومسلم والأربعة. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٥٣٨) رقم (٦٧٦٢).

<table>
<tr><td colspan="2">عرباض بن سارية رضي الله عنه</td></tr>
<tr><td colspan="2">أبو رهم السمعي</td></tr>
<tr><td colspan="2">الحارث بن زياد</td></tr>
<tr><td colspan="2">يونس بن سيف</td></tr>
<tr><td colspan="2">معاوية بن صالح</td></tr>
<tr><td colspan="2">عبدالله بن صالح</td></tr>
<tr><td>وثيمة بن موسى</td><td>إسحاق بن إبراهيم الرملي</td></tr>
<tr><td>عمارة</td><td>عبدالله بن وهيب الجذامي</td></tr>
<tr><td colspan="2">أبو علي بن شعيب</td></tr>
<tr><td colspan="2">أبو محمد بن أبي نصر</td></tr>
<tr><td colspan="2">أبو محمد الصوفي</td></tr>
<tr><td colspan="2">أبو الحسن السلمي</td></tr>
</table>

ومثال آخر على حديث عطف سنده على سند حديث سبقه وقد اختلف المتنان، قوله:

«أخبرنا أبو الفتح يوسف بن عبد الواحد، أنبا شجاع بن علي، أخبرنا أبو عبدالله بن منده، حدثنا عبد الرحمن بن يحيى بن منده، حدثنا إبراهيم بن فهد، حدثنا محمد بن عثمان بن خالد بن عمر بن عبدالله بن الوليد بن عثمان بن عفان، حدثنا أبي، عن ابن أبي الزناد[1]، عن أبيه، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال:

(١) ورد في طبعة مجمع اللغة العربية: (عن أبي الزناد)، والصواب من سنن ابن ماجه (١/ ٤٠) رقم (١١٠).

قال رسول الله ﷺ:

(أتاني جبريل فقال: إن الله تعالى يأمرك أن تزوج عثمان أم كلثوم على مثل صداق رقية وعلى مثل صحبتها).

قال: وأخبرنا أبو عبدالله بن منده، حدثنا سهل بن السري، حدثنا عبدالله، عن يحيى بن أيوب، عن عبيدالله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة قال:

لما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ في القبر قال رسول الله ﷺ: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾[طه: ٥٥]، ثم قال: (بسم الله، وفي سبيل الله، وعلى ملة رسول الله)، فطفق يطرح إليهم الجيوب ويقول: (سدوا خلال اللبن)، ثم قال: (ألا إن هذا ليس بشيء، ولكن يطيب بنفس الحي)»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، ثم أورد بعده الحديث الثاني،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ١٢٧).

(٢) الحديث الأول أخرجه ابن ماجه: (١/ ٤٠) رقم (١١٠)، وقد أورد ابن حجر هذا الحديث في ترجمة (أم كلثوم رضي الله عنها) في الإصابة: (٨/ ٢٨٩) وقد عزاه فيه لابن منده، وذكر أنه عقب عليه بقوله: (غريب، تفرد به محمد بن عثمان بن خالد العثماني)، و(محمد بن عثمان) هذا متروك الحديث كما بين ابن حجر في تقريب التهذيب ص (٣٨٣) رقم (٤٤٦٤).

وأما الحديث الثاني فقد أخرجه أحمد في مسنده: (٥/ ٢٥٤) رقم (٢٢٢٤١)، والحاكم في المستدرك: (٢/ ٤١١) رقم (٣٤٣٣)، وقال الذهبي: (لم يتكلم عليه، وهو خبر واه، لأن علي بن يزيد متروك)، والبيهقي في سننه الكبرى: (٣/ ٤٠٩) رقم (٦٥١٧) وقال: (هذا إسناد ضعيف)، وقد ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد: (٣/ ١٦٠) رقم (٤٢٣٩) وقال: (رواه أحمد وإسناده ضعيف).

وسنده يشترك مع سند الحديث الأول في رواته من مبتدئه إلى عند (أبي عبدالله ابن منده)[١]، ويختلف عنه في تتمة السند وفي المتن، فحذف ابن عساكر القسم المشترك من السند وذكر آخر راو مشترك بين سندي الحديثين وهو (أبو عبدالله بن منده)، ثم أتم سند الحديث ثم أورد متنه، وهو مختلف عن متن الحديث السابق.

وهذا جدول يبين سندي الحديثين ويبين الرواة المشتركين بينهما:

أبو هريرة رضي الله عنه	أبو أمامة رضي الله عنه
الأعرج	القاسم
أبو الزناد	علي بن يزيد
ابن أبي الزناد	عبيدالله بن زحر
عثمان بن خالد	يحيى بن أيوب
محمد بن عثمان بن خالد	عبدالله
إبراهيم بن فهد	سهل بن السري
عبد الرحمن بن يحيى بن منده	
أبو عبدالله بن منده	
شجاع بن علي	
أبو الفتح يوسف بن عبد الواحد	

(١) محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن أبي عبدالله محمد بن يحيى، أبو عبدالله بن منده العبدي، الأصبهاني، الإمام الحافظ الجوال محدث الإسلام صاحب التصانيف، توفي سنة (٣٩٥هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٧ / ٢٨) رقم (١٣).

المبحث الخامس
الإشارة إلى طرق أخرى للحديث دون إيرادها

من تتبع طرق عرض ابن عساكر للأسانيد تبين أنه في بعض المواضع يشير لأسانيد أحاديث دون أن يوردها، وهو يعتمد في ذلك أسلوبين:

أولاً ـ يخرج الحديث بسنده ويعلق الطرق الأخرى:

ومثاله قوله:

«أخبرنا أبو نصر أحمد بن عبدالله بن أحمد بن رضوان، وأبو علي الحسن ابن المظفر بن السبط، وأبو غالب أحمد بن الحسن بن البناء، قالوا: أخبرنا أبو محمد الجوهري، أنبا أبو بكر بن مالك القطيعي، نا بشر بن موسى الأسدي، نا هوذة بن خليفة، نا عوف، عن ميمون ـ يعني ابن أستاذ ـ، حدثني البراء بن عازب الأنصاري قال:

لما كان حيث أمرنا رسول الله ﷺ بحفر الخندق، عرضت لنا في بعض الخندق صخرة عظيمة شديدة لا تأخذ فيها المعاول، فاشتكينا ذلك إلى النبي ﷺ، فجاء رسول الله ﷺ، فلما رآها ألقى ثوبه وأخذ المعول، فقال: (بسم الله)، ثم ضرب ضربة فكسر ثلثها، فقال: (الله أكبر، أعطيت مفاتيح الشام، والله إني لأبصر قصورها الحمر الساعة)، ثم ضرب الثانية فقطع الثلث الآخر، فقال: (الله أكبر، أعطيت مفاتيح فارس، والله إني لأبصر قصر المدائن الأبيض)، ثم ضرب الثالثة وقال: (بسم الله)، فقطع بقية الحجر، وقال: (الله أكبر، أعطيت مفاتيح اليمن، والله إني لأبصر أبواب صنعاء من مكاني هذه الساعة).

رواه أحمد بن حنبل عن غندر عن عوف[١]، ورواه أبو زرعة الدمشقي عن هوذة»[٢][٣].

فقد أخرج ابن عساكر الحديث بسنده تاماً، ثم بعد أن أتمه، أشار إلى طريقين آخرين له، وقد اكتفى بذكر سنديهما معلقين ولم يوردهما بعد أن أشار إليهما، وذلك بقوله: (رواه أحمد بن حنبل عن غندر عن عوف)[٤]، وقوله:

---

(١) هذه العبارة أوردها محقق طبعة مجمع اللغة العربية في الهامش الحاشية رقم (٣) على أنها زيادة وردت في إحدى نسخ المخطوط، وقد أثبتها محقق طبعة دار الفكر في أصل الكتاب (١/ ٣٩١) طبعة دار الفكر.

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٣٧٧).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: (٧/ ٣٧٨) رقم (٣٦٨٢٠)، وأحمد في مسنده: (٤/ ٣٠٣) رقم (١٨٧١٦) وهو رواه عن (محمد بن جعفر ثنا عوف...)، وهو الطريق الذي إليه أشار ابن عساكر في تعليقه على الحديث ولم يورده، ورقم (١٨٧١٧)، والنسائي في سننه الكبرى: (٥/ ٢٦٩) رقم (٨٨٥٨)، وأبو يعلى في مسنده: (٣/ ٢٤٤) رقم (١٦٨٥)، والبيهقي في دلائل النبوة: (٣/ ٤٢١)، ويلتقي سند ابن عساكر مع أسانيد ابن أبي شيبة وسند الإمام أحمد الثاني والبيهقي عند (هوذة بن خليفة)، ويلتقي مع سند الإمام أحمد الأول والنسائي وأبي يعلى عند (عوف).

وقد ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد: (٦/ ١٨٩) رقم (١٠١٣٨) وقال: (رواه أحمد، وفيه ميمون أبو عبدالله، وثقه ابن حبان وضعفه جماعة، وبقية رجاله ثقات).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده: (٤/ ٣٠٣) رقم (١٨٧١٦)، وهو قوله: (حدثنا عبدالله، حدثني أبي، ثنا محمد بن جعفر، ثنا عوف، عن ميمون أبي عبدالله، عن البراء بن عازب قال: أمرنا رسول الله ﷺ بحفر الخندق، قال: وعرض لنا صخرة في مكان من الخندق لا تأخذ فيها المعاول، قال: فشكوها إلى رسول الله ﷺ، فجاء رسول الله ﷺ، ـ قال عوف: وأحسبه قال: وضع ثوبه ـ، ثم هبط إلى الصخرة، فأخذ المعول فقال: (بسم الله)، فضرب ضربة، فكسر ثلث الحجر، وقال: (الله أكبر، أعطيت مفاتيح الشام، والله إني لأبصر قصورها=

(ورواه أبو زرعة الدمشقي عن هوذة).

ثانياً ـ بعد أن يخرج الحديث بسنده يكتفي بالإشارة إلى الطرق الأخرى دون تعيين لها ودون أن يوردها:

ومثال ذلك قوله:

«أخبرنا أبو العز أحمد بن عبيدالله بن كادش العكبري، أخبرنا القاضي أبو الطيب طاهر بن عبدالله الطبري، أخبرنا علي بن عمر بن محمد السكري، أخبرنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار

ح وأخبرنا أبو المظفر بن أبي القاسم، أخبرنا أبو سعد محمد بن عبد الرحمن الجنزروذي، أخبرنا أبو عمرو بن حمدان

ح وأخبرتنا أم المجتبى فاطمة بنت ناصر قالت: قرئ على إبراهيم بن منصور السلمي وأنا حاضرة، أخبرنا أبو بكر بن المقرئ

قالا: حدثنا أبو يعلى الموصلي، حدثنا عبدالله بن عمر ـ زاد أبو يعلى: ابن أبان، زاد ابن المقرئ: ابن صالح ـ حدثنا ابن أبي زائدة، ـ وسماه أبو يعلى: يحيى بن زكريا ـ، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة ـ زاد أبو يعلى: ابن الزبير ـ، عن عائشة قالت:

جاءت جويرية إلى النبي ﷺ ـ وقال ابن حمدان: رسول الله ﷺ ـ فقالت: إني وقعت في السهم لثابت بن قيس ـ زاد أبو يعلى: ابن الشماس ـ أو لابن عم

= الحمر من مكاني هذا)، ثم قال: (بسم الله)، وضرب أخرى، فكسر ثلث الحجر، فقال: (الله أكبر، أعطيت مفاتيح فارس، والله إني لأبصر المدائن، وأبصر قصرها الأبيض من مكاني هذا)، ثم قال: (بسم الله)، وضرب ضربة أخرى، فقلع بقية الحجر، فقال: (الله أكبر، أعطيت مفاتيح اليمن، والله إني لأبصر أبواب صنعاء من مكاني هذا)).

له، فكاتبته على نفسي، فجئت رسول الله ﷺ أستعينه على كتابتي، فقال: (هل لك في خير من ذلك؟ أقضي كتابتك ـ وفي حديث ابن كادش: عنك كتابتك ـ وأتزوجك؟) قالت: نعم، قال: قد فعلت.

كذا رواه ابن أبي زائدة مختصراً، وقد رواه يونس بن بكير بتمامه»[1][2].

فقد أخرج ابن عساكر الحديث بسنده تاماً، ثم أشار إلى أنه قد ورد من طريق آخر من طريق (يونس بن بكير)[3]، وبين أن (يونس) قد رواه بتمامه،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٣/ ١٧٦).

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده: (٨/ ٣٧٣) رقم (٤٩٦٣) مختصراً، وهو الطريق الذي أخرج ابن عساكر منه الحديث، وأبو داود: (٤/ ٢٢) رقم (٣٩٣١) وقد رواه بتمامه.
وأما الطريق الذي أشار إليه ابن عساكر ولم يورده فقد أخرجه ابن إسحاق في السيرة النبوية: (٥/ ٢٤٥) رقم (٣٨٤)، وهو قوله: (نا أحمد، نا يونس، عن ابن إسحاق قال: حدثني محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة، عن عائشة أنها قالت: لما قسم رسول الله ﷺ سبايا بني المصطلق وقعت جويرية ابنة الحارث في السهم لثابت بن قيس ولابن عم له، فكاتبته على نفسها، وكانت امرأة حلوة ملاحة لا يراها أحد إلا أخذت بنفسه، فأتت رسول الله ﷺ تستعينه في كتابتها، قالت عائشة: فو الله ما هو إلا أن رأيتها فكرهتها وقلت سيرى منها مثل ما رأيت، فلما دخلت عليه قالت: يا رسول الله، أنا جويرية ابنة الحارث، سيد قومه، وقد أصابني من البلاء ما لم يخف عليك، وقد كاتبت على نفسي، فأعني على كتابتي، فقال رسول الله ﷺ: (أو خير من ذلك، أؤدي عنك كتابتك وأتزوجك؟) فقالت: نعم، ففعل رسول الله ﷺ، فبلغ الناس أن رسول الله ﷺ تزوجها، فقالوا: أصهار رسول الله ﷺ، فأرسلوا ما كان في أيديهم من بني المصطلق، فلقد أعتق بها مئة أهل بيت من بني المصطلق، فما أعلم امرأة أعظم بركة على أهل بيت منها).

(٣) يونس بن بكير بن واصل الشيباني، أبو بكر الجمال، الكوفي، صدوق يخطئ، من الطبقة التاسعة، توفي سنة (١٩٩هـ)، أخرج له البخاري تعليقاً ومسلم وأبو داود وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٦١٣) رقم (٧٩٠٠).

لا مختصراً مثل هذا الحديث، وابن عساكر اكتفى بالإشارة لهذا الطريق ولم يذكر سنده معلقاً، كما أنه لم يورده.

ملاحظة:

عندما يورد ابن عساكر طرقاً متعددة لحديث واحد فإنه يبدأ أحياناً بإيراد الأصح منها أولاً، وفي أحيان أخرى يبدأ بالأضعف ثم يأتي بالأصح بعده، ومثال على حديث أورد له طرقاً متعددة وقد بدأ بإيراد الطريق الصحيح أولاً قوله:

«أخبرنا ابن سهل محمد بن إبراهيم بن سعدويه، أنا إبراهيم بن منصور السلمي، أنا أبو بكر بن المقرئ، أنا أبو يعلى الموصلي، أنا أحمد بن عيسى المصري، ثنا عبدالله بن وهب، أخبرني عمرو، أن بكير بن عبدالله، حدثه أن عاصم بن عمر بن قتادة، حدثه أنه سمع عبيدالله الخولاني يذكر أنه سمع عثمان ابن عفان حين بنى مسجد رسول الله ﷺ يقول:

إنكم قد أكثرتم، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من بنى مسجداً لله ـ قال بكير: حسبت أنه قال: يبتغي به وجه الله ـ تبارك وتعالى، بنى الله تعالى له مثله في الجنة).

أخرجه مسلم عن أحمد بن عيسى.

وأخبرنا أبو إسماعيل بن سعدويه، أنا أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد ابن الحسن الرازي، أنا أبو القاسم جعفر بن عبدالله بن يعقوب، أنا أبو بكر محمد ابن هارون الروياني، أنا العباس بن محمد، أنا أحمد بن عبدالله بن يونس، أنا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن إبراهيم التميمي، عن أبيه، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ قال:

(من بنى لله تعالى مسجداً، ولو مثل مفحص قطاة[١]، بنى له بيتاً في الجنة ـ أو قال: بنى الله تعالى له بيتاً في الجنة ـ).

قال أحمد بن عبدالله بن يونس: قيل لأبي بكر بن عياش: إن هذا لم يرفعه غيرك، قال: سمعته من الأعمش وهو شاب.

أخبرنا أبو عبدالله الخلال، أنا إبراهيم بن منصور السلمي، أنا أبو بكر بن المقرئ، أنا أبو يعلى الموصلي، أنا بشر ـ هو ابن الوليد ـ، أنا سليمان ـ هو ابن داود اليماني ـ، أنا يحيى بن كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

(من بنى بيتاً ليعبد الله فيه من حلال، بنى الله تعالى له بيتاً في الجنة من درٍ وياقوت).

أخبرنا أبو سعد منصور بن علي بن عبد الرحمن الحجري البوشنجي[٢]، أنا أبو منصور أسعد بن عبد المجيد البوشنجي، أنبأنا أبو الحسين أحمد بن محمدو بن منصور العالي الخطيب، أنا أبو عبدالله محمد بن الحسن البندجاني، وأبو القاسم منصور بن العباس الفقيه، قالوا: أنا أبو سليمان داود بن إبراهيم بن أيوب بن سليمان البوشنجي[٣]، ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد المقري، أنا مروان

---

(١) قوله: (مفحص قطاة): يعني موضعها الذي تجثِم فيه، وإنما سمي مفحصاً لأنها لا تَجثم حتى تفحص عنه التراب وتصير إلى موضعٍ مطمئنٍ مستوٍ. غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: (٣/ ١٣٢).

(٢) ورد اسمه في طبعَتَي التاريخ (أبو سعد منصور بن عبد علي بن عبد الرحمن)، والصواب كما أثبته، انظر التحبير في المعجم الكبير للسمعاني: (٢/ ٣١١) رقم (١٠١٣)، وتاريخ الإسلام للذهبي: (٣٧/ ٢١١) رقم (٢٤٧).

(٣) هو (داود بن الوسيم بن أيوب بن سليمان أبو سليمان البوشنجي). تاريخ مدينة دمشق: =

ابن معاوية الفزاري، أنا بكير المؤذن، حدثني عطاء بن أبي رباح، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ:

(من بنى مسجداً ولو قدر مفحص قطاةٍ، بنى الله تعالى له بيتاً في الجنة).

قال: قلت: يا رسول الله: وتلك المساجد التي في طريق مكة؟

قال: (وتلك)»[1][2].

= (١٧/ ١٩١) رقم (٢٠٦٣) طبعة دار الفكر.

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٢/ ٥٤ ـ ٥٥).

(٢) الحديث الأول أخرجه البخاري: في أبواب المساجد باب من بنى مسجداً رقم (٤٣٩)، ومسلم: في المساجد ومواضع الصلاة باب فضل بناء المساجد والحث عليها رقم (٥٣٣)، وفي الزهد والرقائق باب فضل بناء المساجد رقم (٥٣٣)، ويلتقي سند ابن عساكر مع سند البخاري عند (عبدالله بن وهب)، ويلتقي مع سند مسلم عند (أحمد ابن عيسى)، وقد أشار ابن عساكر إلى ذلك في تعقيبه على الحديث.
وأما الحديث الثاني فقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: (١/ ٢٧٥) رقم (٣١٥٥) موقوفاً على (أبي ذر ﷺ)، ثم أخرجه من طريق آخر برقم (٣١٥٦) من حديث (أبي ذر ﷺ) مرفوعاً، والبزار في مسنده من طريقين مرفوعاً: (٩/ ٤١٢) رقم (٤٠١٦) و(٤٠١٧) وقال: (وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن سفيان مرفوعاً إلا سلم بن جنادة عن وكيع، ولا نعلم أن سلم بن جنادة توبع على هذا الحديث، وإنما يعرف هذا الحديث مرفوعاً من حديث أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عياش، ورواه يحيى بن آدم عن يزيد بن عبد العزيز)، والقضاعي في مسنده الشهاب: (١/ ٢٩١) رقم (٤٧٩) مرفوعاً، والبيهقي في سننه الكبرى: (٢/ ٤٣٧) رقم (٤٠٨٩) موقوفاً على أبي (ذر ﷺ)، ثم أخرجه من طريق آخر برقم (٤٠٩٠) من حديثه مرفوعاً وعقب عليه بقوله: (قال أحمد ابن يونس: قيل لأبي بكر بن عياش إن الناس يخالفونك في هذا الحديث لا يرفعونه، فقال أبو بكر بن عياش: سمعنا هذا من الأعمش والأعمش شاب)، ويلتقي سند ابن عساكر مع سند البيهقي هذا عند (العباس بن محمد الدوري)، وأورده مرفوعاً =

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، ثم بين أن مسلماً قد أخرجه، وبين أن سنده يلتقي مع سند مسلم عند (أحمد بن عيسى)[1]، وبقية رجال سند ابن عساكر ثقات، فالحديث صحيح، ثم أورد له متابعة من طريق صحابي آخر، وهو حديث مرفوع، ثم أشار لعلة في سنده، وهي أنه اختُلِفَ فيه، فقد روي موقوفاً وروي مرفوعاً، وقد تبين من تخريجه أن الدارقطني قد رجح الرواية الموقوفة،

= من طريق آخر برقم (٤٠٩١) وعقب عليه بقوله: (وكذلك روي عن شريك وجرير بن عبد الحميد عن الأعمش مرفوعاً، وروي عن الحكم عن يزيد بن شريك عن أبي ذر مرفوعاً)، وأورده الدارقطني في علله: (٦/ ٢٧٤) رقم (١١٣٤) وبين أن الرواة عن (الأعمش) قد اختلفوا فيه، فوقفه بعضهم على (أبي ذر ﷺ)، ورفعه بعضهم إلى النبي ﷺ من حديثه، وأشار إلى طرقه الموقوفة والمرفوعة، ثم بين أنه ورد من طريق مرسلاً عن النبي ﷺ، ثم قال: (والموقوف أشبههما بالصواب)، وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد: (٢/ ١١١) رقم (١٩٣٨) وعقب عليه بقوله: (رواه البزار والطبراني في الصغير ورجاله ثقات).

والحديث الثالث أخرجه الطبراني في الأوسط: (٥/ ١٩٥) رقم (٥٠٥٩)، والبيهقي في شعب الإيمان: (٣/ ٨٠) رقم (٢٩٣٧)، والعقيلي في الضعفاء الكبير: (٢/ ١٢٦) في ترجمة (سليمان بن داود اليمامي) رقم (٦٠٧) وقد نقل فيها عن البخاري قوله فيه إنه (منكر الحديث)، وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد: (٢/ ١١١) رقم (١٩٤٠) وقال: (وفيه سليمان بن داود اليمامي، وهو ضعيف).

وأما الحديث الرابع فقد أخرجه ابن راهويه في مسنده: (٣/ ٦٣٣) رقم (١٢١٤)، كما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه موقوفاً من حديث (عائشة رضي الله عنها): (١/ ٢٧٥) رقم (٣١٥٩).

(١) أحمد بن عيسى بن حسان المصري، يعرف بابن التستري، صدوق، تُكُلِّم في بعض سماعاته، قال الخطيب: (بلا حجة)، من الطبقة العاشرة، توفي (٢٤٣هـ)، أخرج له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٨٣) رقم (٨٦).

فهذا الحديث أضعف من الحديث السابق لسببين، أولهما أن الحديث الأول قد أخرجه الشيخان، وأما الحديث الثاني فقد أخرجه ابن أبي شيبة والبزار والقضاعي والبيهقي، ومعلوم أن ما اتفق عليه الشيخان أصح مما أخرجه غيرهما، وثانيهما الاختلاف في وقف الحديث أو رفعه، ثم أورد ابن عساكر متابعة ثالثة للحديث من طريق صحابي آخر، ومن تخريج الحديث تبين أنه حديث ضعيف لوجود راوٍ ضعيف في سنده، ثم أورد متابعة رابعة من طريق صحابي آخر، ومن تخريجه تبين أنه اختُلِفَ فيه، فقد ورد مرفوعاً وورد موقوفاً على (عائشة رضي الله عنها)، وهذا سبب لضعفه.

وأما المثال على حديث أورد له طريقان، وقد بدأ بإيراد الطريق الأضعف أولاً قوله:

«أخبرنا أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو علي بن المذهب، أنا أحمد بن جعفر، نا عبدالله بن أحمد، حدثني أبي، نا أسود بن عامر، أنا أبو بكر، عن الأعمش، عن سليمان بن ميسرة، عن طارق بن شهاب، عن المقداد بن الأسود قال:

لما نزلت المدينة عشرنا رسول الله عشرة عشرة، يعني في كل بيت، قال: فكنت في العشرة الذين كان النبي ﷺ فيهم، قال: ولم يكن لنا إلا شاة نتحرى لبنها، قال: فكنا إذا أبطأ علينا رسول الله ﷺ، شربنا وبقينا للنبي ﷺ نصيبه، فلما كان ذات ليلة، أبطأ علينا، قال: ونمنا، فقال المقداد: لقد أطال النبي ﷺ، ما أراه يجيء الليلة، لعل إنساناً دعاه، قال: فشربته، فلما ذهب من الليل، جاء فدخل البيت، قال: فلما شربته لم أنم أنا، قال: فلما دخل سلم ولم يشد، ثم مال إلى القدح فلما لم ير شيئاً أسكت، ثم قال: اللهم (أطعم من أطعمنا الليلة)،

قال: وثبت فأخذت السكين وقمت إلى الشاة، قال: (ما لك؟)، قلت: أذبح، قال: (لا، ائتني بالشاة)، فأتيته بها، فمسح ضرعها، فخرج شيء، ثم شرب ونام.

هذا حديث غريب حسن من حديث المقداد، والمشهور عنه:

ما أخبرنا أبو المظفر بن القشيري، أنا أبو سعد الجنزروذي، أنا أبو عمرو ابن حمدان

ح وأخبرتنا أم المجتبى فاطمة بنت ناصر قالت: أنا إبراهيم بن منصور السلمي، أنا أبو بكر بن المقرئ

قالا: أنا أبو يعلى، نا هدبة، نا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، عن المقداد بن عمرو الكندي قال:

قدمت على رسول الله ﷺ، ومعي رجل من أصحابي، فطلبنا هل يضيفنا أحد؟ ـ زاد ابن حمدان ـ، فأتينا رسول الله ﷺ فقلنا: يا رسول الله، أصابنا جوع وجهد، وإنا تعرضنا هل يضيفنا أحد، فلم يضفنا أحد، ـ وقالا ـ فدفع إلينا أربع أعنز، فقال: (يا مقداد خذ هذه فاحتلبها، فجزئها أربعة أجزاء، جزءاً لي، وجزءاً لك، وجزأين لصاحبيك)، فكنت أفعل ذلك، فلما كان ذات ليلة، شربت جزئي، وشرب صاحباي جزأيهما، وجعلت جزء النبي ﷺ في القعب وأطبقت عليه، فاحتبس النبي ﷺ، فقالت لي نفسي: إن رسول الله ﷺ قد دعاه أهل بيت من المدينة فتعشى معهم، ورسول الله ـ وقال ابن المقرئ: رسول الله ﷺ ـ لا يحتاج إلى هذا اللبن، ـ زاد ابن حمدان ـ فلم تزل نفسي تديرني حتى قمت إلى القعب، فشربت ما فيه، فلما تقار في بطني، أخذني ما قدم وما حدث، فقالت لي نفسي: يجيء رسول الله ﷺ وهو جائع ظمآن فيرفع القعب فلا يجد فيه

شيئاً فيدعو عليك، فتسجيت كأني نائم، وما كان بي نوم، فجاء رسول الله ﷺ، فسلم تسليماً أسمع اليقظان ولم يوقظ النائم، فلما لم ير في القعب شيئاً، رفع رأسه إلى السماء فقال: (اللهم أطعم من أطعمنا، واسق من سقانا)، فاغتنمت دعوة رسول الله ﷺ، فأخذت الشفرة وأنا أريد أن أذبح بعض تلك الأعنز فأطعمه، فضربت بيدي، فوقعت على ضرعها، فإذا هي حافل، ثم نظرت إليهن جميعاً، فإذا هن حفلٌ، فحلبت في القعب حتى امتلأ، ثم أتيته ـ زاد ابن المقرئ: به ـ وأنا أتبسم، فقال: (هيه بعض سوأتك يا مقداد)، فقلت ـ وقال ابن حمدان: قلت ـ: يا رسول الله، اشرب ثم الخبر ـ وقال ابن حمدان: ثم أخبر ـ، فشرب، ثم شربت ما بقي ـ وزاد ابن المقرئ: منه ـ، ثم أخبرته، فقال: (يا مقداد، هذه بركة، كان ينبغي لك أن تعلمني حتى نوقظ صاحبينا نسقيهما من هذه البركة)، قال: فقلت ـ وقال ابن حمدان: قلت ـ: يا رسول الله، إذا شربت أنت وأنا البركة ـ وقال ابن حمدان: إذا شربت أنت البركة وأنا ـ فما أبالي من أخطأت.

أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن شبابة بن سوار عن سليمان بن المغيرة عن ثابت»[1][2].

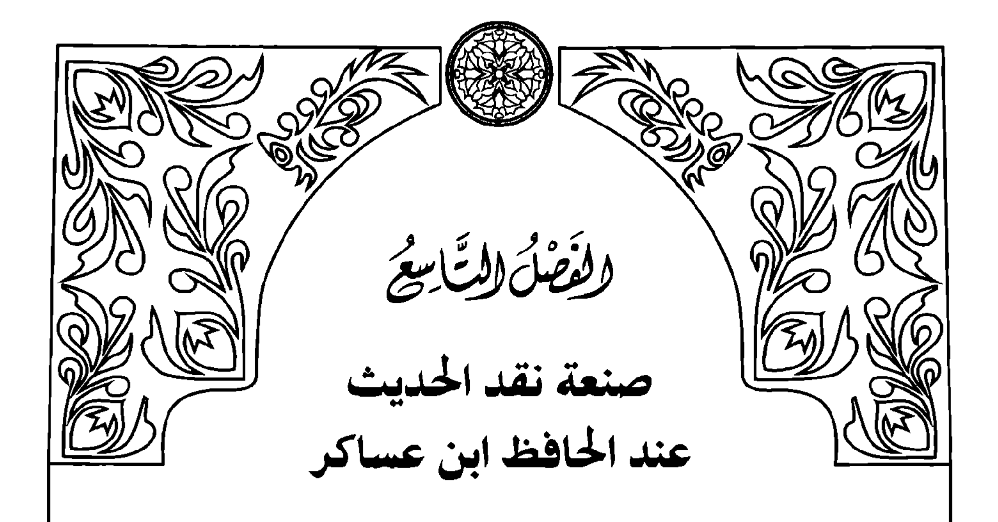
فقد أورد ابن عساكر الطريق الأول للحديث، وعلق عليه بقوله: (هذا حديث غريب حسن من حديث المقداد)، ثم أورد الطريق الثاني، وهو كان قد وصفه قبل أن يورده بأنه حديث (مشهور)، ثم بين أن مسلماً أخرجه، فالطريق الثاني للحديث أصح وأقوى من الطريق الأول، ذلك أن الطريق الأول حسن كما

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٣٧٥).

(٢) سبق إيراده وتخريجه ص (٢٩٦ ـ ٢٩٧ ـ ٢٩٨) من هذا البحث.

بين ذلك ابن عساكر، أما الطريق الثاني فهو صحيح، فقد أخرجه مسلم في صحيحه، ومما يزيد الطريق الثاني لهذا الحديث قوة تعدد طرقه، فقد ورد من حوالي أربعة عشر طريقاً، أما الطريق الأول فقد ورد من أربعة طرق فقط.

❐ ❐ ❐



الفَصْلُ التَّاسِعُ

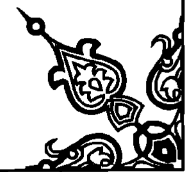
صنعة نقد الحديث عند الحافظ ابن عساكر

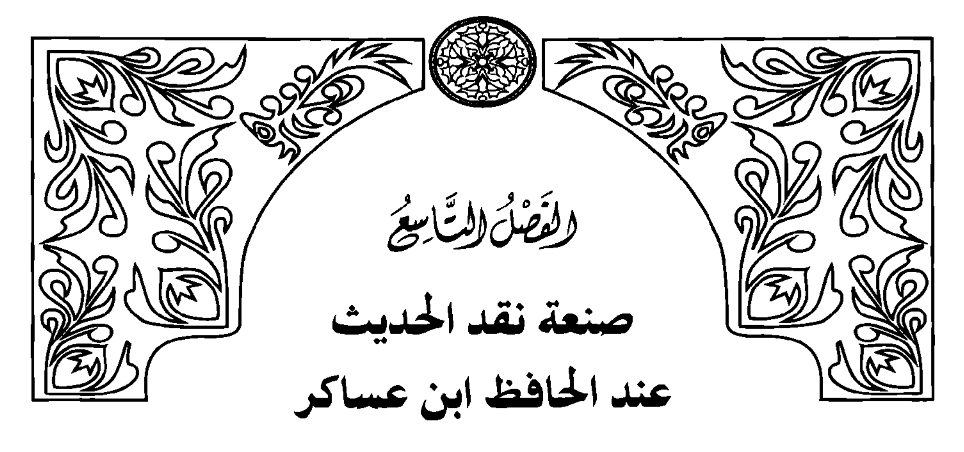
تمهيـــد.

المبحث الأول: الحكم على الأحاديث في تاريخ مدينة دمشق.

المبحث الثاني: الجرح والتعديل في تاريخ مدينة دمشق.







الفصل التاسع

صنعة نقد الحديث عند الحافظ ابن عساكر

* تمهيد:

إن مما يميز كتاب تاريخ مدينة دمشق أن الأعم الأغلب من النصوص التي أوردها ابن عساكر سواء أكانت أحاديث أم أخبار أم غير ذلك أوردها مسندة، حتى إنه في كثير من الأحيان عندما يريد أن يعلق على حديث لبيان علة فيه أو لبيان درجة صحته فإنه يورد هذا القول مسنداً إلى بعض من سبقه من أئمة هذا الشأن، لكن هذا لا يعني أن الحافظ ابن عساكر كان مجرد ناقل لهذه الأقوال على ما هي عليه، فهو في كثير من الأحيان يناقش هذه الأقوال، فيرجح أحد قولين على آخر، أو يبين بطلان قول أحد ممن سبقه أو وهمه، أو يجمع بين الأقوال التي ظاهرها التعارض، ومثال ذلك قوله:

«أنبأنا أبو علي الحداد، أنا أبو نعيم الحافظ، نا سليمان بن أحمد الطبراني، نا محمد بن نصر القطان الهمذاني، نا هشام بن عمار، نا سعيد بن يحيى اللخمي، نا محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن أيوب بن بشير بن أكال قال: سمعت معاوية ابن أبي سفيان قال: قال رسول الله ﷺ:

(صبوا علي من سبع قرب من آبار شتى حتى أخرج إلى الناس وأعهد إليهم).

قال: فخرج عاصباً رأسه حتى صعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال:

(إن عبداً من عباد الله خُيِّرَ بين الدنيا وبين ما عند الله، فاختار ما عند الله).

فلم يلقنها إلا أبو بكر، فبكى، وقال: نفديك بآبائنا وأمهاتنا وأبنائنا، فقال رسول الله ﷺ:

(على رسلك، أفضل الناس عندي في الصحبة وذات اليد ابن أبي قحافة، انظروا هذه الأبواب الشوارع في المسجد، فسدوها إلا ما كان من باب أبي بكر، فإني رأيت عليه نوراً).

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا محمد بن إسحاق، تفرد به سعيد بن يحيى، ولا روي عن معاوية إلا بهذا الإسناد.

وهذا القول من الطبراني شنيع، ووهمه فيه عند أهل العلم فظيع، فإن معاوية لم يرو هذا الحديث، وإنما رواه الزهري عن أيوب بن النعمان أحد بني معاوية مرسلاً، فظن أحد بني معاوية حدثني معاوية، فغير حدثني بسمعت، ونسب معاوية إلى أبي سفيان.

وقد أخبرنا على الصواب أبو محمد السيدي، وأبو القاسم تميم بن أبي سعيد قالا: أنا أبو سعد الأديب، أنا أبو أحمد الحاكم، أنا محمد بن مروان البزاز بدمشق، نا هشام بن عمار، نا سعيد بن يحيى، نا ابن إسحاق، عن الزهري، عن أيوب بن بشير بن النعمان بن أكال الأنصاري أحد بني معاوية قال: قال رسول الله ﷺ:

(صبوا علي من سبع قرب من آبار شتى حتى أخرج إلى الناس وأعهد إليهم).

فخرج إليهم عاصباً رأسه حتى ركب المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم ذكر قتلى أحد، فصلى عليهم، فأكثر الصلاة، ثم قال:

(يا معشر المهاجرين، إنكم قد أصبحتم تزيدون، وإن الأنصار على حالها

لا تزيد، إنهم عيبتي التي أويت إليها، فأكرموا كريمهم، وتجاوزوا عن مسيئهم).

ثم قال:

(إن عبداً من عباد الله خيره الله بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ما عند الله).

فلم يلقنها إلا أبو بكر، فبكى، ثم قال: نحن نفديك بآبائنا وأمهاتنا وأبنائنا، فقال:

(على رسلك يا أبا بكر، إن أفضل الناس عندي في الصحبة وفي ذات اليد لابن أبي قحافة، انظروا هذه الأبواب الشوارع في المسجد، فسدوها، إلا ما كان من باب أبي بكر، فإن عليه نوراً).

وقول الطبراني: (لم يروه عن ابن إسحاق إلا سعيد) وهم آخر، فقد رواه غيره.

وذلك فيما حدثنا أبو بكر وجيه بن طاهر، أنا أبو حامد أحمد بن الحسن، أنا أبو سعيد محمد بن عبدالله بن حمدون، أنا أبو حامد بن الشرقي، نا محمد بن يحيى الذهلي، نا أحمد بن خالد الوهبي، نا محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن أيوب بن بشير بن النعمان بن أكال الأنصاري أحد بني معاوية:

فذكر مثله»[1][2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٥/ ١٠٦ ـ ١٠٧ ـ ١٠٨).

(٢) الحديث الأول الذي بيَّن ابن عساكر أن الطبراني وَهِمَ فيه أخرجه الطبراني في الأوسط: (٧/ ١١٥) رقم (٧٠١٧) وقال: (لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا محمد بن إسحاق، تفرد به سعيد بن يحيى، ولا يروى عن معاوية إلا بهذا الإسناد)، وفي الكبير: (١٩/ ٣٤٢) رقم (٧٩١) مختصراً وبزيادة فيه، وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد على أنه من حديث (معاوية ﷺ): (٩/ ٢١) رقم (١٤٣٠٦) وقال: (رواه الطبراني في الأوسط والكبير باختصار، إلا أنه زاد: (وذكر قتلى أحد فصلى عليهم فأكثر)، =

فقد أورد ابن عساكر الحديث الأول، وهو من طريق الطبراني، ثم نقل تعليقه عليه، ثم بين أن الطبراني قد وَهِمَ في السند حيث تصحفت عليه بعض الألفاظ فيه، ثم أورد للحديث طريقاً آخر على الصواب، ثم بين وهماً آخر للطبراني حين قال بأن أحد الرواة قد تفرد برواية هذا الحديث عن شيخه، فبين ابن عساكر أن الحديث ورد من طريق آخر عن هذا الشيخ، ثم أورده.

ومثال آخر جمع ابن عساكر فيه بين أحاديث ظاهرها التعارض، قوله بعد أن أورد أحاديث في أنه ﷺ كان يضع خاتماً من ذهب في يده اليمنى، ثم أورد بعدها أحاديث أخرى فيها أنه ﷺ كان يضع خاتماً من فضة في يده اليسرى:

«ووجه الجمع بين هذه الروايات: أنه ﷺ لبس الخاتم الذهب في يمينه ثم نبذه، واتخذ خاتم الورق ولبسه في يساره»[1].

أما الأحاديث التي حكم هو عليها أو بين علة فيها فهي تبين سعة اطلاعه ومعرفته وتَمكنه من علم الحديث، فهو الملقب بالحافظ، والحافظ بحسب علماء الحديث هو (من توسع في الحديث وفنونه بحيث يكون ما يعرفه من الأحاديث وعللها أكثر مما لا يعرفه)[2]، فاستحقاق ابن عساكر للقب الحافظ لم يكن لمجرد حفظه للأحاديث وجمعه لطرقها، بل انضاف إلى ذلك معرفته بعللها ودقائق أسانيدها وأحوال رجالها ومتونها، وخير ما يشهد على ذلك كتابه تاريخ مدينة

= وإسناده حسن)، وهو تبع في ذلك الطبراني في وهمه الذي بينه ابن عساكر.

وسند هذا الحديث من الطرق التي أوردها ابن عساكر على الصواب فيه (ابن إسحاق)، قال ابن حجر: (إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر) (انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٤٦٧) رقم (٥٧٢٥))، وهو هنا روى هذا الحديث معنعناً.

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٢٠٤).

(٢) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٧٦).

دمشق، فحصيلة علم ابن عساكر في علم الحديث مبثوثة فيه على نحو تعليقات أو أحكام على الأحاديث أو على رجال الأسانيد، وهذه التعليقات موزعة في التاريخ من أوله حتى آخره، وفيها تتبين دقة ملاحظته وسعة اطلاعه وفهمه العميق لهذا العلم، لكن مما يُلاحظ أن ابن عساكر لا يقوم بالتعليق على حديث لبيان علة فيه أو نحو ذلك إلا لسبب عنده، ومن هذه الأسباب تقويته بعض طرق الحديث على بعضها الآخر، أو لتأكيد ما يعتقد به وإضعافه لقول من يخالفه، وهذا الأمر يتجلى بأوضح صوره في باب أورده في المجلد الأول من تاريخه بعنوان (ذكر ما ورد في ذم أهل الشام وبيان بطلانه عند ذوي الأفهام)[1]، فهو أورد في هذا الباب أحاديث فيها ذم لمدينة دمشق ولأهلها، وهذا يناقض ما يعتقده من فضل وبركة هذه المدينة وفضل أهلها، ولذلك نراه يورد الأحاديث ثم ينتقدها واحداً واحداً.

وبتتبع أحكام ابن عساكر وتعليقاته على الأحاديث وعلى الرواة ارتأيت تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، أولهما الحكم على الأحاديث في تاريخ مدينة دمشق، وثانيهما الجرح والتعديل في تاريخ مدينة دمشق.

* * *

المبحث الأول
الحكم على الأحاديث في تاريخ مدينة دمشق

لدى تتبع الأحاديث التي بيَّنَ ابن عساكر حكمها من حيث القوة والضعف، تبين أنه استعمل في ذلك أساليب متعددة:

أولاً: أنه يورد حكماً صريحاً يدل على درجة الحديث:

وذلك كوصفه لحديث بأنه حديث (صحيح) أو (حسن) أو (ضعيف)،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٣٣٥).

ومثال ذلك قوله:

«أخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر بن الشحامي، أنا أبو الحسن عبيدالله بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، أنا أبي، نا جمح بن القاسم بن عبد الوهاب بن أبان بن خلف المؤذن بدمشق، نا أحمد بن بشر بن حبيب الصوري، نا عبد الحميد بن بكار، نا عقبة بن علقمة، نا الأوزاعي، عن عطية بن قيس، عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ:

(أريت عمود الكتاب انتزع من تحت وسادتي، فذهب به إلى الشام، فأولته الملك).

هذا حديث حسن غريب، والمحفوظ عن عقبة حديثه عن سعيد بن عبد العزيز»[1][2].

ثانياً: أنه يوضح علة الحكم على الحديث:

وهذا هو الغالب في صنيع ابن عساكر، ذلك أنه يبين درجة الحديث بوجه غير مباشر بأن يذكر ما يوضح علة الحكم على الحديث، كأن يشير إلى ضعف الحديث بذكر علة في سنده بسبب انقطاع فيه أو نحو ذلك، ومثاله قوله:

«أخبرنا أبو القاسم الشيباني، أنا أبو علي الواعظ، أنا أحمد بن جعفر، نا عبدالله بن أحمد، حدثني أبي، ثنا عبد الصمد، نا **عمار أبو هاشم صاحب الزعفراني**، عن **أنس بن مالك**: أن فاطمة ناولت رسول الله ﷺ كسرة من خبز شعير، فقال:

(هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام).

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٩١).

(٢) سبق إيراده وتخريجه ص (٢٦٤) من هذا البحث.

كذا قال، وأبو هاشم عمار بن عمارة البصري، لم يسمع من أنس، إنما يرويه عن محمد بن عبدالله عن أنس»[١][٢].

فقد بين ابن عساكر وجود انقطاع في سند هذا الحديث بين (عمار بن عمارة)[٣] وبين (أنس بن مالك ﷺ)، وانقطاع السند يوجب ضعف الحديث للجهل بحال الراوي أو الرواة الذين سقطوا من السند، فابن عساكر بين هنا ضعف هذا الحديث بطريقة غير مباشرة، وذلك ببيانه علة في سنده، وقد مر في أمثلة أنواع الحديث التي سبق الكلام عنها وإيراد أمثلة عليها ما يدخل في هذا الباب ويغني عن إيراد أمثلة أخرى.

ويدخل في هذا القسم قوله إن البخاري أو مسلماً قد أخرج الحديث مثلاً، ومثاله قوله:

«أخبرنا أبو عبدالله الخلال، أنبا أبو القاسم السلمي، أنبا أبو بكر ابن المقرئ، أنا أبو يعلى، نا زهير، نا جرير، عن عمار، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة قال:

وُضِعَت بين يدي رسول الله ﷺ قصعة من ثريد ولحم، فتناول الذراع، وكان أحب الشاة إليه، فنهس نهسة[٤].

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ١٤٩).

(٢) سبق إيراده وتخريجه ص (١٩٨) من هذا البحث.

(٣) انظر ترجمته ص (١٩٩) الحاشية رقم (١) من هذا البحث.

(٤) النَّهْسُ: القبض على اللحم ونتْره، ونهَسَ الطعامَ: تناول منه، ونهَس اللحم: انتزعه بالثنايا للأكل، ونهَسْتُ العِرْقَ وانتُهَسْتُه: إذا تَعَرَّقْتَهُ بمقدَّم أَسنانك. انظر لسان العرب لابن منظور: (٦/ ٢٤٤) مادة (نهس).

رواه مسلم عن زهير»[١][٢].

ويلاحظ هنا أن ابن عساكر يبين نقطة الالتقاء في السند بينه وبين من أخرج الحديث في كتابه، وكأن ذلك بيان منه إلى أن الحكم على الحديث الذي يُفهم من إشارته هذه إنما يقع على القسم المشترك بينه وبين من ذكر أنه أخرج هذا الحديث، وأما تتمة السند فيجب التأكد من صحتها، لكن إشارته هذه تثبت الحكم على أصل الحديث.

ثالثاً: أنه ينقل عمن سبقه حكماً صريحاً يدل على درجة الحديث:

ومثاله قوله:

«أخبرنا أبو القاسم عبد الملك بن عبدالله المغربي، وأبو غالب محمد بن الحسن البصري ببغداد قالا: أنا محمد بن علي السيرافي، أنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، نا أبو علي اللؤلؤي، ثنا أبو داود السجستاني، نا محمد بن حسان السمتي، نا المبارك بن سعيد، عن عمر بن سعيد، عن رجل من أهل البصرة، عن عكرمة، عن ابن عباس قال:

(كان أحب الطعام إلى رسول الله ﷺ الثريد[٣] من الخبز، والثريد من الحيس).

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٢٤٩).

(٢) أخرجه البخاري: في الأنبياء باب قول الله تعالى ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[نوح: ١] رقم (٣١٦٢)، وفي التفسير باب ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾[الإسراء: ٣] رقم (٤٤٣٥) في الطريقين بلفظ قريب، وهو قسم من حديث طويل، ومسلم: في الإيمان باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها رقم (١٩٤)، ويلتقي طريق ابن عساكر مع طريقي البخاري عند (أبي زرعة)، ويلتقي مع طريق مسلم عند (زهير)، وقد أشار ابن عساكر إلى هذا بقوله (رواه مسلم عن زهير).

(٣) ثرَدَ الخبز: فتّه ثم بلّه بمَرَقٍ ثم شرَّفه وَسْطَ القصعة، وهو الثَّريدُ والثَّريدةُ والثُّرْدَةُ. تاج العروس للزبيدي: (٧/ ٤٦٢) مادة (ثرد).

قال أبو داود: وهو ضعيف»[١][٢].

رابعاً: أنه ينقل عمن سبقه ما يوضح علة الحكم على الحديث:

مثاله قوله:

«أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا إسماعيل بن مسعدة، أنا حمزة بن يوسف، أنا أبو أحمد بن عدي، نا علي بن سراج المصري، نا عطية بن بقية بن الوليد، حدثنا أبي، عن محمد بن زياد، عن أبي أمامة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:

(السباق أربعة: أنا سابق العرب، وبلال سابق الحبشة، وصهيب سابق الروم، وسلمان سابق فارس).

قال ابن عدي: وليس يعرف هذا الحديث إلا لبقية عن محمد بن زياد.

أنا أبو القاسم النسيب، عن أبي القاسم بن الفرات، أنا عبد الوهاب الكلابي، أنا أبو الحسن بن جوصا قال: سألت محمد بن عوف عنه ـ يعني هذا الحديث ـ فقال: منكر، رواه بقية عن بشر بن عبدالله بن يسار منوطاً[٣]**»**[٤][٥].

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٢٥٣).

(٢) أخرجه أبو داود: (٣/ ٣٥٠) رقم (٣٧٨٣) وقال: (وهو ضعيف).

(٣) أي معلقاً. انظر تاج العروس للزبيدي: (٢٠/ ١٥٥) مادة (نوط).

(٤) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١٠/ ٣١٨).

(٥) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: (٢/ ٧٥) في ترجمة (بقية بن الوليد) رقم (٣٠٢) وعقب عليه بقوله: (وليس يعرف هذا الحديث إلا لبقية عن محمد بن زياد)، والطبراني في الكبير: (٨/ ١١١) رقم (٧٥٢٦) بلفظ قريب، والذهبي في ميزان الاعتدال: (٢/ ٥١) في ترجمة (بقية بن الوليد) رقم (١٢٥٢) وقال: (قال أبو زرعة وأبو حاتم: حديث باطل لا أصل له بهذا الإسناد)، وذكره في سير أعلام النبلاء: =

فقد نقل ابن عساكر قول ابن عدي ـ والحديث ورد من طريقه ـ من أن هذا الحديث قد تفرد فيه راويه (بقية بن الوليد)[(١)] من هذا الطريق، ثم نقل قولاً أسنده إلى (محمد بن عوف)[(٢)] يحكم فيه على هذا الحديث بأنه حديث منكر، ويبين فيه أن بقية إنما رواه معلقاً عن (بشر بن عبدالله بن يسار)[(٣)]، وقد تبين من تخريج هذا الحديث أنه حديث باطل بهذا الإسناد.

فابن عساكر نقل هنا عمن سبقه بيان علة في سند الحديث أدت إلى الحكم ببطلانه.

ملاحظة:

ينقل ابن عساكر أحياناً عمن سبقه حكماً أو يوضح علة الحكم على حديث، لكنه لا يعزو هذا القول إلى قائله، بل يورده على أنه من قوله هو، ومثال ذلك قوله:

«أخبرنا أبو القاسم الشحامي، أنا أبو بكر البيهقي، أنبا أبو عبد الرحمن السلمي، أنبا علي بن المؤمل، أنا الكديمي، ثنا أبو عاصم، نا يزيد بن إبراهيم،

= (٨/ ٥٣٠) في ترجمة (بقية بن الوليد) رقم (١٣٩) وقال: (وهذا حديث منكر فرد، والأظهر أن بلالاً ليس بحبشي، وأما صهيب فعربي من النمر بن قاسط).

(١) بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يُحْمِد، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، من الطبقة الثامنة، توفي سنة (١٩٧هـ) وله سبع وثمانون، أخرج له البخاري تعليقاً ومسلم والأربعة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (١٢٦) رقم (٧٣٤).

(٢) محمد بن عوف بن سفيان الطائي، أبو جعفر الحمصي، ثقة حافظ، من الطبقة الحادية عشرة، توفي سنة (٢٧٢هـ) أو(٢٧٣هـ)، أخرج له أبو داود والنسائي في مسند علي. انظر المرجع السابق نفسه: ص (٥٠٠) رقم (٦٢٠٢).

(٣) بشر بن عبدالله بن يسار السلمي الحمصي، صدوق، كان من حرس عمر بن عبد العزيز، من الطبقة الخامسة، أخرج له أبو داود. انظر المرجع السابق نفسه: ص (١٢٣) رقم (٦٩٤).

عن ليث بن أبي سليم قال:

أول من خبص الخبيص عثمان بن عفان، قدمت عليه عير تحمل النقي والعسل، فخلط بينهما وعمل الخبيص، وبعث به إلى منزل أم سلمة، فلم يصادف النبي ﷺ، فلما جاء وضعته بين يديه، فأكله فاستطابه، فقال:

(من بعث هذه؟)

قالت: عثمان بن عفان، فقال النبي ﷺ:

(اللهم إن عثمان يترضاك، فارض عنه).

هذا منقطع، وقد جاء موصولاً من وجه آخر»[1][2].

فقد عقب ابن عساكر على الحديث بقوله (هذا منقطع)، ولم ينسب هذا القول لأحد، لكن من تخريج الحديث تبين أن البيهقي ـ وابن عساكر روى هذا الحديث من طريقه ـ قد سبق ابن عساكر إلى القول بأن هذا الحديث منقطع، لكن ابن عساكر لم يبين ذلك.

* * *

المبحث الثاني
الجرح والتعديل في تاريخ مدينة دمشق

إن الحافظ ابن عساكر أورد في تاريخه تراجم لكثير ممن عُرِفوا بالعلم، وبين درجتهم من حيث الجرح والتعديل اجتهاداً منه، كما نقل في كثير منهم

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ٢٥٧).

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان: (٥/ ٩٨) رقم (٥٩٣٢) وقال: (هذا منقطع).

أقوال من سبقه من العلماء في هذا الفن، لكن هذا البحث لن يعالج صنعة ابن عساكر في الجرح والتعديل في كتاب تاريخ مدينة دمشق كاملة، فهذا الأمر بحاجة لرسالة علمية خاصة به لأهميته واتساعه، لكنه سيقوم ببيان قسم من هذا الموضوع لارتباطه ببحث صنعة ابن عساكر في أسانيد الأحاديث التي أضيفت للنبي ﷺ، وهو كيفية إيراد ابن عساكر لتعليقاته على رجال أسانيد الأحاديث المرفوعة التي يوردها من حيث الجرح والتعديل، وهي تعليقات مرتبطة بالأحاديث التي يوردها، فهو يوردها بعد الأحاديث مباشرة غالب الأحيان، وهي تعليقات لها دور كبير في بيان درجة صحة الحديث، كما أنها تبين مدى تعمق الحافظ ابن عساكر في علم الحديث وسعة اطلاعه على طرق الأحاديث وعلى أحوال الرواة المختلفة، وقد سبق بيان بعض ذلك في فصل علوم أسماء الرواة عند الحافظ ابن عساكر.

أما علم الجرح والتعديل فهو من أهم أقسام علم الحديث دراية، فبه نستطيع استبيان حال الرواة الذين عليهم المعتمد في نقل حديث رسول الله ﷺ، فهو (ميزان رجال الرواية، يَثْقُل بكفته الراوي فيُقبل، أو تخف موازينه فيُرفض، وبه نعرف الراوي الذي يُقبل حديثه ونميزه عمن لا يُقبل حديثه)[1].

وهذا العلم ينقسم إلى قسمين:

قِسم الجرح: و(هو الطعن في راوي الحديث بما يسلب أو يخل بعدالته وضبطه)[2].

وقِسم التعديل، وهو عكس القسم السابق، أي أنه: (تزكية الراوي والحكم

(١) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٩٢).

(٢) المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها.

عليه بأنه عدل أو ضابط)[١].

والمطالع لكتاب تاريخ مدينة دمشق يجد فيه الكثير من الكلام للحافظ ابن عساكر في جرح الرواة وتعديلهم، خصوصاً في تعليقاته على أسانيد الأحاديث التي أوردها في كتابه، وهذه الأحكام التي أصدرها ابن عساكر على الرواة اعتمدها كثير ممن جاء بعده من العلماء الذين خاضوا غمار هذا العلم، مثل الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر، حتى إننا نراهم اعتمدوا تحقيقاته في كثير من المواضع، مما يبين لنا مبلغ علم هذا الرجل وعظمة إرثه، ومثال ذلك أن الحافظ الذهبي أورد ترجمة (ابن مطكود أبو القاسم نصر بن أحمد السوسي)، وقد اعتمد في ترجمته ما ذكره ابن عساكر في تاريخه عنه، حيث قال: (قال ابن عساكر: شيخ مستور، لم يكن الحديث من شأنه، مات في تاسع عشر ربيع الأول سنة ثمان وأربعين وخمسمئة)[٢].

وأما من حيث طريقة إيراد ابن عساكر لما فيه جرح أو تعديل لأحد الرواة، فقد تبين بعد تتبع ما أورده ابن عساكر في ذلك أنه ينقسم عنده إلى أربعة أقسام، وهي:

أولاً: أنه يُصدِر حكماً صريحاً يدل على مرتبة الراوي جرحاً أو تعديلاً:

ومثاله قوله:

«أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي الفرضي، أنبا أبو محمد الجوهري، أنا أبو عمر بن حيويه، أنا أحمد بن معروف بن بشر الخشاب، أنا الحارث بن

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص (٩٢).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠/ ٢٤٨)، وانظر ترجمته في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٢/ ١٤) رقم (٧٨٥١) طبعة دار الفكر.

أبي أسامة، نا محمد بن سعد، أنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن **علي ابن أبي علي**، عن جعفر بن محمد، عن أبيه:

أن رجلاً قال للنبي ﷺ: أنا أكبر منك مولداً، وأنت خير مني وأفضل، فقال رسول الله ﷺ:

(شيبتني هود وأخواتها وما فعل بالأمم قبلي).

هذا مرسل، **وعلي بن أبي علي اللهبي ليس بقوي في الحديث**»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أنه حديث مرسل، ثم أطلق حكماً على أحد رجال سنده، وهو (علي بن أبي علي اللهبي)[3]، فبين أنه (ليس بقوي في الحديث)، وهذه العبارة تدل على أن المتصف بها يكون في المرتبة الأولى من مراتب الجرح ـ وهي من أدنى مراتب الجرح ـ[4]، وحكم الرواة الذين في هذه المرتبة أنهم يُعتبر بحديثهم[5]، وبالمحصلة فالحديث ضعيف بسبب هذا

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ١٩٤).

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى: (١/ ٤٣٥)، وابن عساكر أخرج الحديث من طريقه.

(٣) علي بن أبي علي اللهبي، من ولد أبي لهب، قال أبو حاتم: (منكر الحديث تركوه)، وقال النسائي: (متروك الحديث)، وقال ابن حبان: (عداده في أهل المدينة، يروي عن الثقات الموضوعات وعن الثقات المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به). انظر الضعفاء والمتروكين للنسائي: ص (٧٦) رقم (٤٢٩)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٦/ ١٩٧) رقم (١٠٨٣)، والمجروحين لابن حبان: (٢/ ١٠٧) رقم (٦٧٩)، والكامل في الضعفاء لابن عدي: (٥/ ١٨٤) رقم (١٣٤٤).

(٤) وذلك بحسب التقسيم الذي اختاره الدكتور نور الدين عتر ـ حفظه الله ـ لمراتب الجرح والتعديل في كتابه أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال: ص (١٥٠).

(٥) انظر أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال للدكتور نور الدين عتر: ص (١٥٠).

الراوي الذي أشار ابن عساكر إليه.

ثانياً: إيراده لمرتبة راوٍ دون تعيينه:

بمعنى أنه يورد حديثاً، ثم يعقب عليه بقوله إن في سنده راوٍ أو أكثر من المجهولين مثلاً، ولا يحدد من هم، ومثاله قوله:

«أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني، نا عبد العزيز الكتاني، أنا أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد بن موسى بن عبدالله السمرقندي ـ قدم علينا ـ قراءة عليه، نا أبو علي عبدالله بن عبد الرحمن النيازكي، نا الشيخ الصالح أبو يعقوب يوسف بن محمد بن إسحاق المذكر، نا أبو بكر محمد بن الفضل، نا أبو محمد عبدالله بن محمد بن يعقوب، نا محمد بن منصور، نا علي بن أبي طالب البصري، نا عمرو بن جميع، عن أبان، عن أنس، عن النبي ﷺ قال:

ما من مسلم يصوم فيقول عند إفطاره: (يا عظيم يا عظيم، أنت إلهي، لا إله غيرك، اغفر لي الذنب العظيم، فإنه لا يغفر الذنب العظيم إلا العظيم)، إلا خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه.

وقال رسول الله ﷺ: (علموها عقبكم، فإنها كلمة يحبها الله ورسوله، ويصلح بها أمر الدنيا والآخرة).

شاذ بمرة، **وفي إسناده مجاهيل**»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم عقب عليه بقوله إنه حديث شاذ، ثم بين أن في سنده عدد من الرواة المجهولين، وهذا حكم منه عليهم وبيان منه أن حديثهم موقوف حتى يتبين حالهم، لكنه لم يحدد من هم هؤلاء الرواة المجهولون،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٦٣/ ٢٦٣).

(٢) سبق إيراده وتخريجه ص (٣٤٣) من هذا البحث.

وبتتبع رجال السند في ما توافر لدي من كتب الرجال تبين أن الرواة (محمد بن منصور) و(محمد بن الفضل) و(يوسف بن محمد بن إسحاق المذكر) و(عبدالله ابن عبد الرحمن النيازكي) ليس لهم ذكر فيها، فهم المجهولون الذين عناهم ابن عساكر والله أعلم.

ثالثاً: ذكره لما قد يشير إلى علة الحكم على الراوي جرحاً أو تعديلاً:

وذلك كأن يبين ابن عساكر في تعقيبه على حديث أن أحد الرواة قد وَهِم أو أنه أسقط راوياً من السند أو نحو ذلك، ما يدعو إلى النظر في حال هذا الراوي وتتبع مروياته، فإن كان أشار لوهم أحد الرواة، ولدى تتبع مروياته عُثِر على أنه كثير الوهم مثلاً، فإنه يَضعُف بذلك، ومثالٌ عن حديث عقب عليه ببيان وهمٍ لأحد الرواة فيه، ولدى تتبع أحواله تبين أنه في أدنى مراتب التعديل وأنه ضعيف الضبط، قوله:

«أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، حدثنا عبد العزيز الكتاني، أنا أبو محمد بن أبي نصر، وأبو القاسم تمام بن محمد، وأبو نصر بن الجندي، وأبو بكر محمد بن عبد الرحمن القطان، وأبو القاسم عبد الرحمن بن الحسين بن الحسن بن أبي العقب، قالوا: أنا أبو القاسم بن أبي العقب، حدثنا أبو زرعة، حدثني سعيد ـ يعني ابن كثير بن عفير ـ، حدثني **محمد بن مسروق الكندي**، حدثني جرير بن حازم، عن عدي بن عدي، عن أبيه

قال جرير: وحدثني رجاء بن حيوة عن عدي بن عدي، عن العرس بن عميرة الكندي قال:

اختصم امرؤ القيس بن عابس الكندي ورجل من حضرموت، فسأل الحضرمي البينة، فلم يكن عنده بينة، فقضى على امرئ القيس باليمين: فقال له الحضرمي: يا رسول الله، قضيت عليه، ذهبت أرضي، فقال رسول الله ﷺ:

(من حلف على يمين ليقتطع بها حق امرئ مسلم، لقي الله ﷻ وهو عليه غضبان)، فقال امرؤ القيس: ما لمن ترك ذلك يا رسول الله؟ قال: (الجنة)، قال: فأشهد أن الأرض أرضه.

فلما ارتدت كندة، ثبت على الإسلام، فلم يرتد.

قال محمد: وكان امرؤ القيس بن عابس نازلاً بيسان من الشام، فلما وقع طاعون عمواس، أسرع في كندة، فقال امرؤ القيس:

حرق مثل الهلال وبيضا	ء لعوب بالجزع من عمواس
قد لقوا الله غير باغ عليهم	فأحلوا بغير دار أساس
وصبرنا حقاً كما وعد الله	وكنا في الصبر قوما تآسي

كذا رواه محمد بن مسروق، وقد قلب إسناده ووهم فيه، إنما رواه عدي عن رجاء، والعرس بن عميرة هو عدي بن عميرة»[1][2].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم بين أن راويه (محمد بن مسروق)[3] قد قلب إسناده وهماً منه في أكثر من موضع[4]، وبيان ابن عساكر لهذا الوهم من هذا الراوي فيه مدعاة للنظر في أحواله وتتبع مروياته، وبالنظر في ترجمته تبين أن أبا زرعة الرازي قد بين أن له حديثاً آخر أوهم فيه، وأنه وصفه بأنه (شيخ)، وهذا الوصف يضعه في المرتبة السادسة من مراتب التعديل ـ وهي أدنى مراتب

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٩/ ٢٤٦) طبعة دار الفكر.

(٢) سبق إيراده وتخريج الطريق الآخر الذي أورده ابن عساكر لهذا الحديث على الصواب ص (٣٩٤ ـ ٣٩٥) من هذا البحث.

(٣) انظر ترجمته ص (٣٩٦) حاشية رقم (١) من هذا البحث.

(٤) انظر بيان مواضع القلب في هذا الحديث ص (٣٩٦) وما بعدها من هذا البحث.

التعديل ـ[١]، وهي مرتبة لا تشعر ألفاظها بشريطة الضبط، والرواة الذين يوصفون بأوصاف من هذه المرتبة يُكتب حديثهم ويُختبر، وبعضهم يُكتب حديثهم دون اختبار لوضوح أمر اختلال ضبطهم[٢]، و(محمد بن مسروق) من هؤلاء والله أعلم، وبالنتيجة فإن في بيان ابن عساكر لوهم هذا الراوي إشارة للحكم عليه من حيث الجرح والتعديل بأنه ضعيف الضبط.

رابعاً: أنه يَنقُلُ عمن سبقه حكماً صريحاً يدل على مرتبة الراوي جرحاً أو تعديلاً:

ومثاله قوله:

«أخبرنا أبو القاسم الشحامي، أنا أبو بكر البيهقي، أنا أبو طاهر الفقيه، أنا أبو محمد حاجب بن أحمد الطوسي، نا محمد بن حماد الأبيوردي، نا محمد ابن الفضيل، عن **عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري** عن جده، عن أبي هريرة قال:

جاء رجل من الأنصار فقال: يا رسول الله، ما لي أرى لونك منكفتاً[٣]؟

قال: (الخمص[٤]).

فانطلق الأنصاري إلى رَحلِه، فلم يجد فيه شيئاً، فخرج يطلب، فإذا هو

---

(١) وذلك بحسب التقسيم الذي اختاره الدكتور نور الدين عتر لمراتب الجرح والتعديل في كتابه أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال: ص (١٤٩).

(٢) انظر أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال للدكتور نور الدين عتر: ص (١٤٩) نقلاً عن الحافظ السيوطي في فتح المغيث.

(٣) يقال رأيته مُتَكَفِّيءَ اللون ومُنْكَفِتَ اللون: أي مُتَغَيِّرَه. تاج العروس للزبيدي: (١/ ٣٩٨) مادة (كفأ).

(٤) الخَمَصُ والمَخْمَصَة: الجوع، وهو خلاء البطن من الطعام جوعاً. لسان العرب لابن منظور: (٧/ ٢٩) مادة (خمص).

بيهودي يسقي نخلاً له، فقال الأنصاري لليهودي: أسقي نخلك؟ قال: نعم، كل دلو بتمرة، واشترط الأنصاري عليه ألا يأخذ منه خدِرَة[١] ولا تارِزة[٢] ولا حَشَفة[٣]، ولا يأخذ إلا جيدة، فاستقى له بنحو من صاعين، ثم أتى به إلى رسول الله ﷺ، فقال:

(من أين لك هذا؟)

فأخبره الأنصاري ـ وكان يسأل عن الشيء إذا أُتي به ـ، فأرسل إلى نسائه بصاع، وأكل هو وأصحابه صاعاً، وقال للأنصاري:

(أتحبني؟)

قال: نعم، والذي بعثك بالحق لأحبك.

قال: (إن كنت تحبني فاتخذ البلاء تجفافاً[٤])، فوالذي نفسي بيده لَلبلاء أسرع إلى من يحبني من الماء الجاري من قلة الجبل إلى حضيض الأرض).

ثم قال: (اللهم فمن أحبني فارزقه العفاف والكفاف، ومن أبغضني فأكثر ماله وولده).

---

(١) خَدِرَة: أي عَفِنة، وهي التي اسودّ باطنها. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري: (٢/ ١٤) مادة (خدر).

(٢) تارِزة: أي حَشَفة يابسة، وكل قوي صُلْبٍ يابس تَارِزٌ. المرجع السابق نفسه: (١/ ١٨٦) مادة (ترز).

(٣) الحَشف: اليابس الفاسد من التمر، وقيل الضعيف الذي لا نوى له كالشِّيص. المرجع السابق نفسه: (١/ ٣٩١) مادة (حشف).

(٤) التجفاف: ما يُجلَّل به الفرس من سلاح وآلة تقيه الجراح. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري: (١/ ١٨٢) مادة (تجف).

قال البيهقي: عبدالله بن سعيد غير قوي في الحديث»[١][٢].

فقد أورد ابن عساكر الحديث، ثم نقل حكم البيهقي على أحد رجال السند، وهو (عبدالله بن سعيد)[٣]، حيث بين أنه (غير قوي في الحديث)، وهذه العبارة تدل على أن المتصف بها يكون في المرتبة الأولى من مراتب الجرح ـ وهي من أدنى مراتب الجرح ـ[٤]، وحكم الرواة الذين في هذه المرتبة أنهم يُعتبر بحديثهم[٥].



---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤/ ١٤٣).

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان: (٢/ ١٧٤) رقم (١٤٧٥) وقال: (عبدالله بن سعيد غير قوي في الحديث)، وابن عساكر روى الحديث من طريقه، وأخرج ابن ماجه منه إلى قوله (فجاء به إلى النبي ﷺ): (٢/ ٨١٨) رقم (٢٤٤٨)، وقد أخرجه الطبراني في الأوسط من مسند (كعب بن عجرة ﷺ): (٧/ ١٦٠) رقم (٧١٥٧).

(٣) عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، أبو عباد الليثي، مولاهم، المدني، متروك، من الطبقة السابعة، أخرج له الترمذي وابن ماجه. انظر تقريب التهذيب لابن حجر: ص (٣٠٦) رقم (٣٣٥٦).

(٤) وذلك بحسب التقسيم الذي اختاره الدكتور نور الدين عتر لمراتب الجرح والتعديل في كتابه أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال: ص (١٥٠).

(٥) انظر أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال للدكتور نور الدين عتر: ص (١٥٠).



الخاتمة

النتائج والتوصيات

* **أهم نتائج البحث:**

بعد هذه الرحلة مع الحافظ ابن عساكر في كتابه تاريخ مدينة دمشق، دُرِست في أثنائها مراحل حياته واسُتخلِصت آراؤه في كثير من مفردات مصطلح الحديث من خلال طريقته في استعمالها، نخلص إلى النتائج التالية:

١ ـ أن الحافظ ابن عساكر كان ملتزماً منهج المحدثين في كتابه تاريخ مدينة دمشق، ولم يشذ عما قرروه في هذا العلم، وقد تبين أنه له في بعض المواضع اجتهادات خاصة في هذا العلم.

٢ ـ الحافظ ابن عساكر كان أحد المحدثين الأفذاذ الذين قضوا أعمارهم في طلب الحديث وتَعَلُّمِه وتَعلِيمِه، وهو في كتابه تاريخ مدينة دمشق لم يكن ناقلاً للأحاديث فحسب، بل كان في كثير من الأحيان ناقداً لها، مبيناً لعللها ولصحيحها من سقيمها، موفقاً بين ما تعارض منها، وناقداً لرجال أسانيدها، مبيناً قوتهم أو ضعفهم.

٣ ـ كان للحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في دمشق وما حولها أثر كبير على طبيعة إنتاج الحافظ ابن عساكر العلمي، كما لا يمكن إغفال أثر أسرته الكبير عليه في ذلك.

٤ ـ مع أن الحافظ ابن عساكر لم يترك لنا ما يبين فيه آراءه في علم مصطلح الحديث، إلا أنه بنتيجة هذا البحث تبين سيره فيه وفق منهج جمهور المحدثين،

كما تبين أنه كان له اجتهاد خاص في بعض مفردات هذا العلم.

٥ ـ بعد دراسة ثلاثة وأربعين نوعاً من أنواع الحديث عند الحافظ ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، تبين أنه:

أ ـ اتفق مع ما هو مقرر ومعتمد عند المحدثين[1] في ستة وعشرين نوعاً.

ب ـ وافق بعض من سبقه من المحدثين[2] في خمسة أنواع.

ج ـ تفرد برأي خاص في خمسة أنواع.

د ـ أورد أحاديث تدخل في معنى مصطلح من المصطلحات التي استعملها لكنه لم يصرح بوصفها به، وقد عُثِر على ستة مصطلحات تدخل في هذا الباب.

هـ ـ أورد أحاديث تدخل تحت نوع من أنواع الحديث لكنه لم يستعمل المصطلحات التي تدل عليه، بل اكتفى ببيان معانيها، وقد دُرِست أربعة مصطلحات تدخل في هذا الباب.

٦ ـ تبين أن الحافظ ابن عساكر كان له عناية في بيان علل الأحاديث وإيضاح ما ظهر منها وما خفي، وبذلك يمكن تصنيف كتاب (تاريخ مدينة دمشق) للحافظ ابن عساكر في عداد الكتب التي تبين علل الأحاديث، لكن سبب عدم تصنيفه في عدادها ضخامته، حيث إن الباحث فيه عن حديث لا يهتدي إليه بسهولة، وثانياً ـ وهو السبب الأهم ـ عدم اكتمال طبع هذا الكتاب محققاً.

٧ ـ تبين أن في طريقة عرض الحافظ ابن عساكر لأسانيده انعكاساً واضحاً لشخصيته محدثاً، حيث ظهرت براعته محدثاً في كثير من الأحيان في استقصاء طرق هذه الأحاديث، وفي كيفية عرضها، وبيان الفروق بينها بدقة دون الإخلال

---

(١) قد يوجد عنده في بعض الأنواع اختلاف في تقسيماته أو نحو ذلك.

(٢) قد يوجد عنده في بعض الأنواع اختلاف في تقسيماته أو نحو ذلك.

بالمعنى والإلباس على القارئ .

٨ ـ تبين أن بعض أئمة المحدثين وأعلامهم ممن جاء بعد الحافظ ابن عساكر، مثل الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر، اعتمدوا بعض أقواله وتحقيقاته في الجرح والتعديل والحكم على الأحاديث.

* **التوصيات:**

١ ـ العمل على إظهار شخصية الحافظ ابن عساكر على أنه من المحدثين الأفذاذ الذين أنجبتهم مدينة دمشق، ذلك أنه حتى هذا اليوم هناك عدم وضوح بين العامة والخاصة في اعتبار الحافظ ابن عساكر كمحدث أم كمؤرخ.

٢ ـ البحث عن نسخ مخطوطة أخرى لكتاب (تاريخ مدينة دمشق) لسد الثغرات في مخطوطاته، وتقويم بعض المواضع المضطربة في النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب، والعمل على إتمام تحقيقه وفق أسس وضوابط علمية، والعمل على تخريج أحاديثه، مما يعين طلاب العلم عموماً، ومن يقوم بدراسة هذا الكتاب خصوصاً.

٣ ـ إعادة تحقيق كتاب (تاريخ مدينة دمشق) بعد سد الثغرات المذكورة وتخريج الأحاديث وفق قواعد موحدة في التحقيق والتخريج، مع الاستفادة من النسخ المحققة الموجودة.

٤ ـ العمل على استخراج الأحاديث التي أوردها الحافظ ابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق)، وجمع طرقها ـ فابن عساكر كثيراً ما يورد طرق الحديث مفرقة في ثنايا تاريخه ـ ثم إخراجها مرتبة مخرجة وفق مسانيد الصحابة.

٥ ـ دراسة أحكام الحافظ ابن عساكر على الأحاديث التي أوردها في كتابه (تاريخ مدينة دمشق)، والعمل على استنباط الأسس التي اعتمدها في ذلك.

٦ ـ العمل على استخراج أقوال الحافظ ابن عساكر المتعلقة بنقد الرجال، وترتيبها بحسب ترتيب الأحرف الهجائي لأسماء أصحابها.

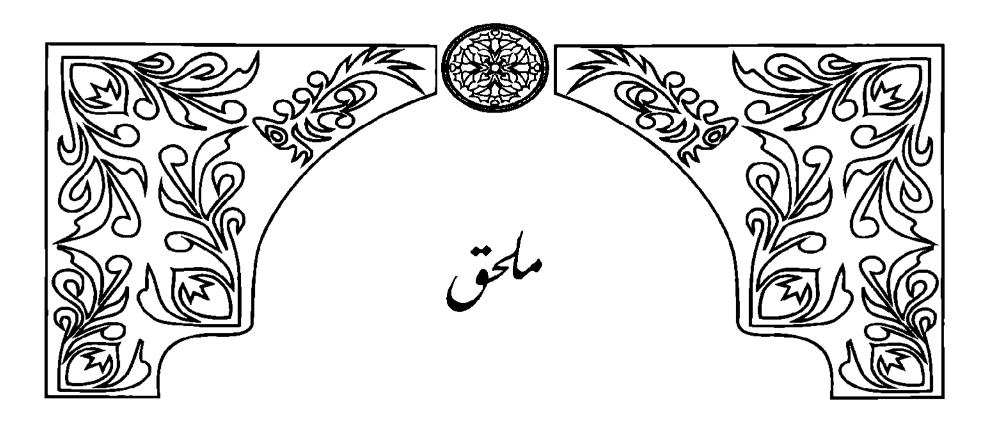
٧ ـ دراسة أقوال الحافظ ابن عساكر في كتابه (تاريخ مدينة دمشق) المتعلقة بنقد الرجال، ودراسة الألفاظ التي استعملها في ذلك، واستنباط الأسس التي اعتمدها في نقد الرجال.

* * *

في الختام أشكر الله العلي القدير على أن يسر لي إتمام هذا البحث، وأسأله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله مني، وأن ينفعني والمسلمين به، إنه هو السميع المجيب، وبعد... فإن هذا جهد المقل، وماكان فيه من صواب فبفضل من الله، وماكان فيه من خلل فبتقصير مني، وتحضرني في هذا المقام عبارة الحافظ ابن عساكر في مقدمته لتاريخه حيث يقول: «... وبوبت ذلك جميعه تبويباً، ورتبته في مواضعه ترتيباً، وذلك مبلغ علمي وغاية جهدي، على ماوقع إلي أو ثبت عندي، فمن وقف فيه على تقصير أو خلل، أو عثر فيه على تغيير أو زلل، فليعذر أخاه في ذلك متطولاً، وليصلح منه مايحتاج إلى إصلاح متفضلاً، فالتقصير من الأوصاف البشرية، وليست الإحاطة بالعلم إلا لبارئ البرية، فهو الذي وسع كل شيء علماً، وأحصى مخلوقاته عيناً واسماً...»[1]، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين.

❑ ❑ ❑

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (١/ ٥).



ملحق

جدول ملحق فيه بيان موافقة آراء الحافظ ابن عساكر ومخالفتها غيره من المحدثين في أنواع الحديث المدروسة في كتابه تاريخ مدينة دمشق

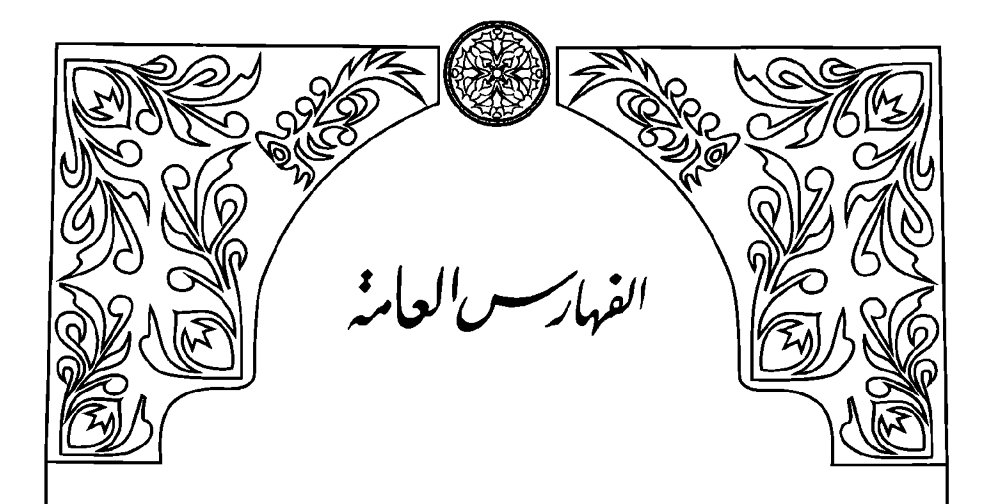
متفق مع المقرر والمعتمد عند المحدثين (قد يكون متفقاً معهم لكن باختلاف يسير)	وافق بعض من سبقه من المحدثين (قد يكون متفقاً معهم لكن باختلاف يسير)	قول تفرد به	أورد أحاديث تدخل في مصطلح من المصطلحات التي استعملها لكنه لم يصرح بوصفها بذلك المصطلح	مصطلحات لم يستعملها لكنه أورد ما يدخل في معناها
الإجازة	الغريب	الشاذ	المبهم	المبهم
الأسماء والكنى	المجهول	المحفوظ	المتابعة	المرسل الخفي
الألقاب	المسند	المصحف[1]	المسلسل	المزيد في متصل الأسانيد
رواية الأكابر عن الأصاغر	المنقطع	المضطرب	المعل	المعضل
سرقة الحديث	المنكر	المعروف	المقلوب	
السماع			المنقطع	

---

(١) استعمله في أحد المواضع بمعنى مصطلح (المقلوب).

العالي				
العرض				
العزيز				
الفرد				
المتابعة				
المتصل				
المدرج				
المدلس				
المرسل				
المسلسل				
المشهور				
المصحف				
معرفة أوطان الرواة وبلدانهم				
المعل				
المقلوب(١)				
المكاتبة				
من ذُكِر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة				
المناولة				
النازل				
الوجادة				

(١) تبين أنه عبر عن (القلب) في أحد الأحاديث (بالتصحيف).



١ ـ فهرس الآيات القرآنية.

٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة.

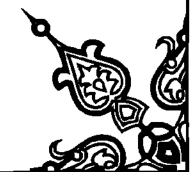
٣ ـ فهرس الشعر.

٤ ـ فهرس المصطلحات.

٥ ـ فهرس الأعلام المترجم لهم.

٦ ـ فهرس المصادر والمراجع.

٧ ـ الفهرس العام.

١ ـ فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــة	السورة ورقمها	رقم الآية	الصفحة التي وردت فيها
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾	آل عمران (٣)	٧٧	٣٩٥
﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾	المائدة (٥)	٣	٣٥٥
﴿مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ . .﴾	طه (٢٠)	٥٥	٥٨٨
﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا . .﴾	العنكبوت (٢٩)	٦٠	٤٣٤ ـ ٤٣٥ ـ ٤٤٤
﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ . .﴾	الأحزاب (٣٣)	٧	٤٨٥
﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾	الحاقة (٦٩)	١٢	٣٤٢

٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة(١)

الحديث وراويه	الصفحة التي ورد فيها

(١) إذا كان الحديث وارداً في الحواشي أضفت بعد رقم الصفحة حرف (ح) ثم أتبعته برقم الحاشية.



٣ ـ فهرس الشّعر

مطلع البيت الأول	القافية	البحر	عدد الأبيات	الشاعر	الصفحة التي ورد فيها
حرق مثل الهلال	عمواس	الخفيف	٣	امرؤ القيس	٣٩٥، ٦٢١
خلوا بني الكفار	سبيله	الرجز	٦	عبدالله بن رواحة	١٨٧، ١٨٨
ومُبَرَّأً مِن كلِّ	مُغِيلِ	الكامل	٢	أبو كبير الهذلي	٢٠٢
لا قدس	سكن	البسيط	٦	ابن عـاكر	٧٩
لكم يا بني عساكر	والعلاء	الخفيف	١	فتيان الدمشقي	٦٤

❑ ❑ ❑

٤ ـ فهرس المصطلحات



٥ ـ فهرس الأعلام المترجم لهم[1]

(١) أغلب هذه التراجم وردت في الحواشي، وما ورد منها في صلب البحث أشرت له بإضافة حرف (م) بعد رقم الصفحة التي وردت فيها الترجمة.

اسم العلم	الصفحة التي وردت ترجمته فيها
١٩٤ ـ محمد بن أحمد بن حمدان	٥٧٠
١٩٥ ـ محمد بن أحمد بن عثمان (أبو بكر بن أبي الحديد)	٥٣٥
١٩٦ ـ محمد بن إسحاق (العكاشي)	٣٧٩
١٩٧ ـ محمد بن إسحاق (السراج)	٥٦٨
١٩٨ ـ محمد بن إسحاق (أبو عبدالله بن منده)	٥٨٩
١٩٩ ـ محمد بن الحسن (الصيرفي)	٥٧٧
٢٠٠ ـ محمد بن الحسن بن هبة الله (أخ الحافظ ابن عساكر الأصغر)	٦٦م
٢٠١ ـ محمد بن الحسين بن شهريار	٥٢٦
٢٠٢ ـ محمد بن خالد	٢٩٠
٢٠٣ ـ محمد بن راشد (المكحولي الخزاعي)	٢٤٢
٢٠٤ ـ محمد بن سليمان (بومة)	٤٦٢
٢٠٥ ـ محمد بن سنان (الباهلي البصري العَوَقي)	٣١٧
٢٠٦ ـ محمد بن سنان بن يزيد (القزاز)	٢٧٩
٢٠٧ ـ محمد بن صبيح العجلي	٣٨٥
٢٠٨ ـ محمد بن طاهر (ابن القيسراني)	٥٠٩
٢٠٩ ـ محمد بن طريف	٢٦٧
٢١٠ ـ محمد بن عائذ (الدمشقي)	٢٣٢
٢١١ ـ محمد بن عبدالله (النخاس)	٤٥٧
٢١٢ ـ محمد بن عبدالله بن إبراهيم (العنبري الأشناني)	٣٧٠
٢١٣ ـ محمد بن عبدالله بن أبي ذر	٥٢٣
٢١٤ ـ محمد بن عبدالله بن أبي سليم	١٩٩



٦ ـ فهرس المصادر والمراجع

١ ـ الآحاد والمثاني، أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني (ابن أبي عاصم)، تحقيق د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢ ـ الآداب، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق أبو عبدالله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣ ـ ابن عساكر في بغداد أخذ وعطاء، د. بشار عواد معروف، بحث ضمن كتاب الكلمات والبحوث والقصائد الملقاة في الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادته، وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية ـ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٤ ـ ابن عساكر محاولة للكشف عن وجدانه الذاتي وتبيين نهجه العلمي، د. شكري فيصل، بحث ضمن كتاب الكلمات والبحوث والقصائد الملقاة في الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادته، وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية ـ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥ ـ الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، دار الحديث ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٦ ـ الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، تحقيق د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٧ ـ أخبار القضاة، محمد بن خلف بن حيان (وكيع)، عالم الكتب ـ بيروت.

٨ ـ أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي أبو عبدالله، تحقيق د. عبد الملك عبدالله دهيش، دار خضر ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٩ ـ أخلاق النبي وآدابه، عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، تحقيق صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

١٠ ـ الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١١ ـ الأربعين البلدانية عن أربعين من أربعين لأربعين في أربعين، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عساكر، تحقيق محمد مطيع الحافظ، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٢ ـ الأربعين العشارية، عبد الرحيم بن الحسين العراقي أبو الفضل، تحقيق بدر عبدالله البدر، دار ابن حزم ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣م.

١٣ ـ إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق د. نور الدين عتر، دار اليمامة ـ دمشق، مكتبة الكشاف ـ حلب، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٤ ـ إرشاد الفحول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق محمد سعيد البدري، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٥ ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبدالله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى، تحقيق د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٦ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٧ ـ الأسماء والصفات، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عبدالله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي للتوزيع.

١٨ ـ الأشربة، أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبدالله، تحقيق عبدالله بن حجاج، مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٩ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٠ ـ أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، د. نور الدين عتر، يطلب من اليمامة للطباعة والنشر ـ دار الفرفور، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢١ ـ أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى ﷺ، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق محمود محمد محمود حسن نصار ـ السيد يوسف، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٢ ـ اعتلال القلوب، أبو بكر محمد بن جعفر الخرائطي.

٢٣ ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٤ ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث ـ القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٥ ـ الأمالي، عبد الملك بن محمد بن عبدالله بن بشران، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٦ ـ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، د. نور الدين عتر، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٧ ـ الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح، الأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن ـ الدكتور بديع السيد اللحام، دار الكلم الطيب، دمشق ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٨ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٩ ـ البحر الزخار (مسند البزار)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن ـ مكتبة العلوم والحكم، بيروت ـ المدينة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٠ ـ البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، مكتبة المعارف ـ بيروت.

٣١ ـ تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٣٢ ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٣ ـ تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٣٤ ـ تاريخ التشريع الإسلامي، السبكي ـ السايس ـ البربري، تحقيق علاء الدين زعتري، دار العصماء ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٥ ـ تاريخ الخلفاء، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ـ مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

٣٦ ـ تاريخ الزنكيين في الموصل وبلاد الشام، الدكتور محمد سهيل طقوش، دار النفائس ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٧ ـ التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر.

٣٨ ـ تاريخ مدينة دمشق خلال الحكم الفاطمي، د. محمد حسين محاسنة، الأوائل للنشر والتوزيع ـ دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٣٩ ـ تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر. (انظر طبعات تاريخ مدينة دمشق ص (١٦١) من هذا البحث).

٤٠ ـ التبادل الثقافي بين بلاد الشام وبلاد فارس، د. رياض عبد الحميد مراد، منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٤١ ـ تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، تحقيق محمد زاهد الكوثري ـ حسام الدين القدسي، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

٤٢ ـ التحبير في المعجم الكبير، أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني التميمي، تحقيق منيرة ناجي سالم، رئاسة ديوان الأوقاف ـ بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٤٣ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق أبو قتيبة نظر

محمد الفاريابي، دار الكلم الطيب، بيروت ـ دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.

٤٤ ـ التدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق عزيز الله العطاري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٩٨٧م.

٤٥ ـ تذكرة الحفاظ، أبو عبدالله شمس الدين محمد الذهبي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى.

٤٦ ـ تذكرة الموضوعات، محمد طاهر بن علي الهندي الفتني، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

٤٧ ـ ترجمة الحافظ ابن عساكر عند ابن نجار في تاريخه، أوردها الدكتور بشار عواد معروف ملحقة ببحثه ضمن كتاب الكلمات والبحوث والقصائد الملقاة في الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادته، وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية ـ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٤٨ ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق د. إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى.

٤٩ ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني، تحقيق عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار ـ الأردن.

٥٠ ـ التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده دراسة تأصيلية تطبيقية (مشروع ١٠٠ جامعية سورية ـ ١٣)، عبد الجواد حمام، دار النوادر، دمشق ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

* تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم.

٥١ ـ تفسير القرآن العظيم، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق لجنة من العلماء، دار الأندلس ـ بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٢ ـ تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد ـ سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٣ ـ التقنية الحديثة في خدمة السنة والسيرة النبوية بين الواقع والمأمول من إعداد الدكتور

إبراهيم بـن حمـاد السلطان الريس، بحث مقدم فـي ندوة العنايـة بالسنة والسيرة النبويـة التي نظمها مجمع طباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة عام ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٥٤ ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية ـ بيروت، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٥٥ ـ تكملة الإكمال، محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر، تحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٥٦ ـ تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٥٧ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النمري، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب، ١٣٨٧هـ.

٥٨ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، علي بن محمد بن علي بن عراق الكناني أبو الحسن، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ـ عبدالله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٥٩ ـ تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ـ القاهرة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٦٠ ـ تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٦١ ـ تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٦٢ ـ توجيه النظـر إلى أصـول الأثـر، طاهر الجزائـري، تحقيق عبد الفتاح أبو غـدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى المحققة ببيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٦٣ ـ التوضيح الأبهر شرح تذكرة ابن الملقن، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق إسماعيل زرمان، مكتبة الخرقي ـ دمشق، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٦٤ ـ توضيـح الأفكار لمعانـي تنقيـح الأنظار، أبو إبراهيم محمـد بـن إسماعيل بـن صلاح

المعروف بالأمير الصنعاني، تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٦٥ ـ ثبت مؤلفات ابن عساكر، مطاع الطرابيشي، بحث ضمن تراجم ابن عساكر المجموعة في كتاب بمناسبة الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادته، وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية ـ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٦٦ ـ الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٦٧ ـ جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد البر النمري (ابن عبد البر)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٣٩٨هـ.

٦٨ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٠٥هـ.

٦٩ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٧٠ ـ الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٧١ ـ الجامع في الخاتم، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي النيسابوري البيهقي، تحقيق عمرو علي عمر، الدار السلفية ـ الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٧٢ ـ الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

٧٣ ـ جدول المسافات للجمهورية العربية السورية، المؤسسة العامة للمساحة في الجمهورية العربية السورية.

٧٤ ـ جياد المسلسلات، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد مكي، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

* حاشية السندي على سنن ابن ماجه = سنن ابن ماجه وعليه حاشية أبي الحسن محمد ابن عبد الهادي المعروف بالسندي.

٧٥ ـ الحافظ ابن عساكر محدث الشام ومؤرخها الكبير (سلسلة أعلام المسلمين ـ ٨٨)، د. محمد مطيع الحافظ، دار القلم ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٧٦ ـ الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، تحقيق الشيخ علي محمد معوض ـ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٧٧ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

٧٨ ـ خريدة القصر وجريدة العصر، العماد الأصفهاني: ترجمة الحافظ ابن عساكر من كتاب خريدة القصر وجريدة العصر للعماد الأصفهاني ضمن تراجم ابن عساكر المجموعة في كتاب بمناسبة الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادته، وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية ـ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٧٩ ـ خطط الشام، محمد كرد علي، مكتبة النوري ـ دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٨٠ ـ دار السنة دار الحديث النورية بدمشق تاريخها وتراجم شيوخها، محمد أبو الفرج الخطيب الحسني، اعتناء محمد مجير الخطيب الحسني، دار البشائر ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٨١ ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، دار الريان للتراث ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٨٢ ـ دمشق في أيام ابن عساكر، خالد معاذ، بحث ضمن كتاب الكلمات والبحوث والقصائد الملقاة في الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادته، وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية ـ المجلس الأعلى لرعاية

الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٨٣ ـ ذكر أخبار أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، طبع في مدينة ليدن، ١٩٣٤م.

٨٤ ـ ذيل تاريخ دمشق، أبو يعلى حمزة بن القلانسي، مطبعة الآباء اليسوعيين ـ بيروت، ١٩٠٨م.

٨٥ ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة السادسة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٨٦ ـ الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي ـ دار عمار، بيروت ـ عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٨٧ ـ الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل ابن إبراهيم المقدسي الدمشقي، تحقيق إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٨٨ ـ الزهد (ويليه الرقائق)، عبدالله بن المبارك بن واضح المروزي أبو عبدالله، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٨٩ ـ سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر ـ بيروت.

٩٠ ـ سنن ابن ماجه وعليه حاشية أبي الحسن محمد بن عبد الهادي المعروف بالسندي.

٩١ ـ سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

* سنن الترمذي = الجامع الصحيح.

٩٢ ـ سنن الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

٩٣ ـ سنن الدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي ـ خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

* السنن الصغرى للبيهقي = المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى.

٩٤ ـ السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز ـ مكة المكرمة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

* سنن النسائي = المجتبى من السنن.

٩٥ ـ سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري ـ سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٩٦ ـ سيرة ابن إسحاق (المبتدأ والمبعث والمغازي)، محمد بن إسحاق بن يسار، تحقيق محمد حميد الله، معهد الدراسات والأبحاث للتعريف.

٩٧ ـ سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الحادية عشرة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٩٨ ـ السيرة النبوية، أبو الفداء أبو اسماعيل بن كثير، تحقيق مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧١م.

٩٩ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ـ محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٠٠ ـ شرح شرح نخبة الفكر، ملا علي القاري، تحقيق محمد نزار تميم ـ هيثم نزار تميم، دار الأرقم بن أبي الارقم ـ بيروت.

١٠١ ـ شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تحقيق د. نور الدين عتر، دار العطاء ـ الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

١٠٢ ـ شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٠٣ ـ شرح النخبة ـ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق د. نور الدين عتر، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٠٤ ـ الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق د. عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن ـ الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٠٥ ـ شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٠٦ ـ الصحاح ـ تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٠٧ ـ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٠٨ ـ صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

١٠٩ ـ صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ـ اليمامة ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١١٠ ـ صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، طبعة مقارنة ومرقمة وفق ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام ـ الرياض، دار الفيحاء ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١١١ ـ الصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في كتابه شعب الإيمان (مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية ـ ١٠)، د. منى عبد الحكيم العسة، دار النوادر، دمشق ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

١١٢ ـ الصناعة الحديثية في السنن الكبرى، الدكتور نجم عبد الرحمن خلف، دار الوفاء ـ مصر، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م. (وهو عبارة عن بحث مقدم في كلية الزيتونة للشريعة وأصول الدين لنيل درجة الدكتوراه في الحديث وعلومه).

١١٣ ـ الصناعة الحديثية في كتاب شرح الآثار للطحاوي، خالد بن محمد محمود الشرمان، مكتبة الرشد ـ الرياض، ١٤٢٤هـ. (وهو عبارة عن بحث معد لنيل درجة الماجستير).

١١٤ ـ الصناعة الحديثية في مسند البزار، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه في كلية الشريعة في جامعة دمشق عام (١٢٤٧هـ ـ ٢٠٠٦م).

١١٥ ـ الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١١٦ ـ الضعفاء والمتروكين، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

١١٧ ـ الضعفاء والمتروكين، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، تحقيق عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١١٨ ـ طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١١٩ ـ طبقات الشافعية، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي: ترجمة الحافظ ابن عساكر من كتاب طبقات الشافعية لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي ضمن تراجم ابن عساكر المجموعة في كتاب بمناسبة الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادته، وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية ـ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

١٢٠ ـ طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي ـ د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

١٢١ ـ الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، تحقيق إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.

١٢٢ ـ طبقات المدلسين، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار ـ عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٢٣ ـ طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، علي أصغر الجابلقي، تحقيق مهدي الرجائي، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة ـ قم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٢٤ ـ ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث، محمد عبد الحي اللكنوي، اعتناء عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامي ـ حلب، الطبعة الثالثة ـ بيروت، ١٤١٦هـ.

١٢٥ ـ العبر في خبر من غبر، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت ـ الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤هـ.

١٢٦ ـ العجالة في الأحاديث المسلسلة، علم الدين أبو الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي، دار البصائر ـ دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٢٧ ـ العظمة، أبو الشيخ الأصبهاني عبدالله بن جعفر بن حيان، تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٢٨ ـ علل الترمذي الكبير ـ بترتيب أبي طالب القاضي ـ، تحقيق صبحي السامرائي ـ أبو المعاطي النوري ـ محمود محمد خليل الصعيدي، عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٢٩ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣م.

١٣٠ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٣١ ـ علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الفكر ـ دمشق، إعادة الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٣٢ ـ عمل اليوم والليلة، أحمد بن شعيب بن علي النسائي أبو عبد الرحمن، تحقيق د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦م.

١٣٣ ـ العيال، أبو بكر عبدالله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، تحقيق د. نجم عبد الرحمن خلف، دار ابن القيم ـ الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٣٤ ـ الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد سيدي محمد محمد الأمين، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٣٥ ـ غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، تحقيق د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

١٣٦ ـ غريب الحديث، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد، تحقيق د. عبدالله الجبوري، مطبعة العاني ـ بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.

١٣٧ ـ غريب الحديث، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي، تحقيق د.عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٣٨ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٣٩ ـ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زكريا بن محمد الأنصاري، تحقيق حافظ ثناء الله الزاهدي، دار ابن حزم ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٤٠ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٤١ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

١٤٢ ـ الفردوس بمأثور الخطاب، أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦م.

١٤٣ ـ الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، الطبعة الثانية ـ ١٩٧٧م.

١٤٤ ـ فضائح الباطنية، محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تحقيق عبد الرحمن بدوي، مؤسسة دار الكتب الثقافية ـ الكويت.

١٤٥ ـ فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، تحقيق د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٤٦ ـ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

١٤٧ ـ الفوائد، تمام بن محمد الرازي أبو القاسم، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٤٨ ـ فوائد ابن ماسي، عبدالله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي أبو محمد البغدادي.

١٤٩ ـ الفوائد الشهير بالغيلانيات، أبو بكر محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي، تحقيق حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١٥٠ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

١٥١ ـ القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، التحقيق بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٥٢ ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق محمد بهجة البيطار، دار النفائس ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٥٣ ـ الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري، تحقيق عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

١٥٤ ـ الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

١٥٥ ـ كتاب المعجم، أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي، تحقيق أحمد بن ميرين سياد البلوشي، مكتبة الكوثر ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٥٦ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٥٧ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٥٨ ـ الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، مراجعة عبد الحليم محمد عبد الحليم ـ عبد الرحمن حسن محمود، دار التراث العربي، الطبعة الثانية.

١٥٩ ـ الكليات ـ معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق عدنان درويش ـ محمد المصري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٦٠ ـ الكنى والأسماء، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٦١ ـ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٦٢ ـ اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٦٣ ـ لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

١٦٤ ـ لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق دائرة المعرف النظامية ـ الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٦٥ ـ اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٦٦ ـ مؤلفات ابن عساكر، كوركيس عواد، بحث ضمن كتاب الكلمات والبحوث والقصائد الملقاة في الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادته، وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية ـ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

١٦٧ ـ المجتبى من السنن (سنن النسائي)، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٦٨ ـ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ـ حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ

١٦٩ ـ المجلسان (٢٢١) و(٢٢٢) من أمالي الحافظ ابن عساكر (في فضل أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه)، تحقيق الأستاذ خير الله الشريف، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد (٨١)، الجزء الأول، عام ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م، ص (٧٧ ـ ١٠٠).

١٧٠ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت ـ ١٤١٢هـ.

١٧١ ـ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس ـ مشيخة الحافظ ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٧٢ ـ المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

١٧٣ ـ مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، محمد بن مكرم المعروف بابن منظور، تحقيق مجموعة من المحققين (بعض الأجزاء اختصرها المحققون على نهج ابن منظور)، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الأولى، تمت طباعته على مراحل ما بين عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م وعام ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

١٧٤ ـ المختصر الوجيز في علوم الحديث، الدكتور محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

١٧٥ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان، أبو محمد عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧٦ ـ مرآة الزمان، سبط ابن اجوزي: ترجمة الحافظ ابن عساكر من كتاب مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي ضمن تراجم ابن عساكر المجموعة في كتاب بمناسبة الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادته، وزارة التعليم العالي

في الجمهورية العربية السورية ـ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م

١٧٧ ـ المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

١٧٨ ـ المستصفى في علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٧٩ ـ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، انتقاه الحافظ شهاب الدين أحمد بن أيبك الحسامي الدمياطي، تحقيق محمد مولود خلف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).

١٨٠ ـ مسند إبراهيم بن أدهم الزاهد، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن ـ القاهرة.

١٨١ ـ مسند ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٧هـ.

١٨٢ ـ مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي، تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٨٣ ـ مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي، دار المعرفة ـ بيروت.

١٨٤ ـ مسند أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، دار المعرفة ـ بيروت.

١٨٥ ـ مسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٨٦ ـ مسند إسحاق بن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، تحقيق د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

١٨٧ ـ مسند الإمام أبي حنيفة، أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني أبو نعيم، تحقيق نظر

محمد الغاريابي، مكتبة الكوثر ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٨٨ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة ـ القاهرة.

* مسند البزار = البحر الزخار.

١٨٩ ـ مسند الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٩٠ ـ مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

١٩١ ـ مسند الشهاب، محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبدالله القضاعي، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

* مسند عبد بن حميد = المنتخب من مسند عبد بن حميد.

١٩٢ ـ مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيقم. فلايشهمر، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٩٥٩م.

١٩٣ ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني (البوصيري)، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٩٤ ـ المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٩٥ ـ المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٩٦ ـ المعجم، محمد بن إبراهيم بن المقرئ.

* معجم ابن الأعرابي = كتاب المعجم.

١٩٧ ـ معجم الأدباء ـ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

١٩٨ ـ معجم الأدباء ـ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى ـ ١٩٩٣م[1].

---

(١) اعتمدت على طبعة دار الكتب العلمية لمعجم الأدباء، وعند العزو لطبعة دار الغرب الإسلامي أشرت إلى ذلك.

١٩٩ ـ المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله ابن محمد ـ عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين ـ القاهرة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٠٠ ـ معجم البلدان، ياقوت بن عبدالله الحموي أبو عبدالله، دار صادر ـ بيروت، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٢٠١ ـ معجم دمشق التاريخي للأماكن والأحياء والمشيدات ومواقعها وتاريخها كما وردت في نصوص المؤرخين، د. قتيبة الشهابي، منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق، ١٩٩٩م.

٢٠٢ ـ معجم الشعراء من تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (الجزء الأول)، استخراج وتحقيق د. حسام الدين فرفور، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٠٣ ـ معجم الشيوخ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق د. وفاء تقي الدين، دار البشائر ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٠٤ ـ معجم الصحابة، عبد الباقي بن قانع أبو الحسين، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

* المعجم الصغير للطبراني = الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني.

٢٠٥ ـ المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم ـ الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٠٦ ـ المعجم الكبير (قطعة من مسانيد من اسمه عبدالله)، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق وتخريج طارق بن عوض الله، دار الراية للنشر والتوزيع ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م[1].

٢٠٧ ـ معجم لغة الفقهاء، أ.د محمد رواس قلعه جي ـ د. حامد صادق قنيبي، دار النفائس ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٠٨ ـ معجم المعالم التاريخية في السيرة النبوية، عاتق بن غيث البلادي، دار مكة ـ مكة

---

(١) اعتمدت على طبعة مكتبة العلوم والحكم للمعجم الكبير، وعند العزو لطبعة دار الراية أشرت إلى ذلك.

المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٠٩ ـ المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل، تحقيق محمد شكور المياديني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٢١٠ ـ المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ـ أحمد حسن الزيات ـ حامد عبد القادر ـ محمد علي النجار، مجمع اللغة العربية ـ مصر، طبع وتوزيع مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢١١ ـ معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، أبو بكر أحمد ابن الحسين بن علي بن موسى أبو أحمد البيهقي، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢١٢ ـ معرفة الصحابة، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢١٣ ـ معرفة علوم الحديث، أبو عبدالله الحاكم، تصحيح وتعليق الأستاذ الدكتور معظم حسين، منشورات المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧ م، تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢١٤ ـ المعرفة والتاريخ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٢١٥ ـ الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق محمد سيد، كيلاني دار المعرفة ـ بيروت، ١٤٠٤هـ.

٢١٦ ـ من تاريخ التاريخ الكبير، مطاع الطرابيشي، بحث ضمن كتاب الكلمات والبحوث والقصائد الملقاة في الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادته، وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية ـ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢١٧ ـ منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، عبد القادر بدران، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ١٩٨٥م.

٢١٨ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي (المعروف بابن قيم الجوزية)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٢١٩ ـ مناهج المحدثين العامة والخاصة ـ الصناعة الحديثية (سلسلة مناهج المحدثين ـ ٣)، د. علي نايف بقاعي، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٢٠ ـ المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة، محمد عبد الباقي الأيوبي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٢١ ـ المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى (للبيهقي)، محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٢٢ ـ المنتخب من مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسي، تحقيق صبحي البدري السامرائي ـ محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٢٣ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا ـ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٢٤ ـ المنخول في تعليقات الأصول، محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تحقيق د. محمد حسن هيتو، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٢٢٥ ـ المنفردات والوحدان، مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسين النيسابوري، تحقيق د. عبدالغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٢٦ ـ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٢٢٧ ـ المنهج الحديث في تسهيل علوم الحديث، د. علي نايف بقاعي، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٢٨ ـ منهج النقد في علوم الحديث، الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٢٩ ـ المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٢٣٠ ـ موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق، طلال بن سعود الدعجاني، نشر عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٣١ ـ الموضوعات، علي بن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ.

٢٣٢ ـ موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ مصر.

٢٣٣ ـ الموقظة في علم مصطلح الحديث (ويليه للمحقق خمس تتمات في أبحاث حديثية هامة)، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ طباعة دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ.

٢٣٤ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٣٥ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردى الأتابكي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ مصر.

* نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر = شرح النخبة.

٢٣٦ ـ نسب قريش، مصعب بن عبدالله الزبيري، تحقيق إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف ـ القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٥٣م.

٢٣٧ ـ نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمد بن جعفر الكتاني أبو عبدالله، تحقيق شرف حجازي، دار الكتب السلفية ـ مصر.

٢٣٨ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق د. ربيع بن هادي عمير، دار الراية ـ الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ.

٢٣٩ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ـ محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ـ بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٤٠ ـ هدية العارفين ـ أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية ـ إستانبول، ١٩٥٤م، طبعة معادة في دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٢٤١ ـ الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث ـ بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٤٢ ـ الوجيز في ذكر المجاز والمجيز، أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني، تحقيق محمد خير البقاعي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢٤٣ ـ الوسيط في علوم مصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شهبة، مكتبة السنة ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٤٤ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة ـ لبنان.

٢٤٥ ـ ولاة دمشق في العهد السلجوقي ـ نصوص مستخرجة من تاريخ دمشق، مهد لها وحققها الدكتور صلاح الدين المنجد، طبع دار الكتاب الجديد في بيروت سنة (٩٨١م).

❐❐❐

٧ ـ الفهرس العام

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضــــــوع	الصفحة

